جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: ,,,,,,,,,,,,,,,

رقم التسجيل:.D.ME/3C/06/14,

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: حوكمة وتنمية

بعنـــوان:

دور الطبقة السياسية في العملية السياسية
-دراسة مقارنة للجزائر وتركيا -

إعداد الطالبة

وسيلة درش

إشراف الأستاذة الدكتورة

فاطمة بودرهم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ محمد شاعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د/فاطمة بودرهم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ السعيد ملاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
د/ اسماعيل زروقة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة المسيلة	مناقشا
د/ عادل بن عمر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سطيف 2	مناقشا
د/ محمد الكر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
MRTsoft

شكر وتقدير

أول حمد وشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني للإتمام هذا العمل.

خالص شكري، تقديري، وامتناني للأستاذة المشرفة "فاطمة بودرهم " التي علمتني فضيلتي الصبر والعمل الجاد في طريق العلم، من خلال توجيهاتها وإرشاداتها العلمية القيمة التي أعانتني على بلورة هدا العمل البحثي في صورته النهائية .

جزيل الشكر لرئيس مشروع الدكتوراه فرع " حوكمة وتنمية" الأستاذ الدكتور "نور الدين دخان" وإلى جميع أعضاء لجنة التكوين في الدكتوراه طور ثالث، خاصة الدكتور "السعيد ملاح" على توجيهاتهم طيلة المسار التكويني وإلى كل هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الدكتور " أحمد بورزق" جامعة الجلفة، و الدكتور "محمود الرنتيسي "جامعة" غازي" بتركيا، والأستاذ " عبد العزيز العيان" من دولة فلسطين. على جميع المساعدات المقدمة في سبيل انجاز هذا العمل.

كما أشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بالقبول بمناقشة هذه الأطروحة، والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى وجع الغياب شقيقي "ياسر" رحمه الله وطيب ثراه

عربون محبة واشتياق

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى جدي" بابا بلقاسم" الذي رباني على فضيلة محبة العلم والعلماء جزاه الله الجزاء الحسن وأطال في عمره

إلى مؤيد

إلى كل إخوتي وأخواتي

و إلى كل العائلة

وسيلة

مقدمة

مقدمة

تمهيـد:

لقد أصبحت مسألة الديمقراطية التي يرجع نسبها الفكري لدولة المدينة في اليونان القديمة، والفلسفة السياسية الكلاسيكية، بوصفها منهجا لتسيير شؤون الحكم، و آلية لتسوية الصراعات بطريقة سلمية وإدارة المصالح المجتمعية المتعارضة، تحظى باهتمام غير مسبوق على الصعيدين الدولي والمحلي، بالأدبيات المتخصصة ومراكز البحث، بوصفها قضية مركزية في حقل السياسات المقارنة إلى جانب مواضيع أخرى كالعولمة و حقوق الإنسان، ومحور للنقاشات موسعة بوسائل الإعلام التقليدي (المقروءة، السمعية والسمعية البصرية) والجديد أو التفاعلي وأماكن التجمعات العامة، بل الحديث عنها وصل لشبكات التواصل الاجتماعي بكل مسمياتها عبر الإنترنت، منذ انطلاق المد الديمقراطي العالمي الذي فرضته جملة من الديناميات الداخلية السياسية و السوسيو ـ اقتصادية والخارجية، منتصف السبعينيات بجنوب أوروبا إلى غاية منتصف تسعينات القرن الماضي في إطار ما أسماه "**صموئيل هنتغتون**" "**الموجة الثالثة للدمقرطة**"، التي تعتبر الموجة الأطول زمنيا والأكثر انتشارا لشمولها معظم المجالات الجغرافية في العالم، بعكس الموجتين الأولى والثانية اللتان رافقتهما موجات معاكسة للدمقرطة والموجتان البعديتان الرابعة، ثم الخامسة التي تم توصيفها ب"الربيع العربي".

فتحت وطأة هذه العمليات التفكيكية لبنية التسلط، أدرك علماء البحث المقارن ضرورة التأسيس لفروع معرفية جديدة تسعى لفهم وتفسير هذه الظاهرة المستجدة بهدف الوصول إلى تعميمات نظرية تتجلى في "علم الانتقال" « transitologie » المستند على جملة من الافتراضات الأساسية، والمنكب على دراسة محفزات الانتقال بهدف تقديم وصفات مثالية عن كيفيات حدوث الانتقال من ناحية، و" **علم الترسيخ**" « consolidologie » الذي يبحث في العوامل المثالية الضرورية للوصول للترسيخ.

وأمام كل هذا الزخم، أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ظلت أنظمتها التسلطية مقاومة للاختراق الديمقراطي، مشكلة بذلك حالة من الاستثناء التاريخي الذي جعلها خارج تركيز البحث المقارن، لكن الجزء المتبقي شهد اتجاه تحرير نسبي أواخر الثمانينات على غرار الجزائر التي تبنت إصلاحات سياسية واقتصادية رافقت الموجة الثالثة، وسبقتها تركيا بأربع عقود من الزمن في إطار الموجة الثانية للدمقرطة، كحالتين عكستا منطق المبادرة من داخل النظام لتفكيك بنية التسلط في إطار عملية انفتاح بادرت بها وقادت زمامها الطبقة السياسية الحاكمة كاستجابة لجملة من الضغوطات الداخلية والخارجية، و لا تزال مستمرة لغاية اللحظة عقب فشل نظمها أحادية التوجه سياسيا التي ارتبط قيامها بالقيادات الكاريزماتية "**هواري بومدين**" بالجزائر و"**مصطفى كمال أتاتورك**" بتركيا والنهج الاشتراكي اقتصاديا كمقاربات لبناء الدولة وتجاوز مأزق التخلف في الفترة التالية لحروب الاستقلال.

فالديمقراطية في الجزائر وتركيا ومعظم دول منطقة المينا «MENA» (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، أصبحت تفرض نفسها كضرورة ملحة لتخفيف حدة الصراعات ، نظرا لظروفها الداخلية المتأججة والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، خاصة مع الانزلاق الأمني و لا استقرار السوسيو. سياسي والاقتصادي الذي تشهده المنطقة عقب أحداث الربيع العربي 2011م التي كانت انعكاساتها مأساوية على بعض الدول التي أصبح جزء منها تحت حكم العسكر كمصر، والأخر في حالة فوضى خلاقة مثل ليبيا و سوريا.

أولا: إشكالية الدراسة وفرضياتها

إشكالية الدراسة

انطلاقا مما جاء في التوطئة، يتضح أن العملية السياسية بوصفها ذلك المسار الطويل و المعقد الذي يستهدف توطين الديمقراطية كقيمة، ونظام للحكم الصالح، هي المفهوم المركزي الذي ستقوم عليه الدراسة. وعليه وبالاستناد على تراث أدبيات الدمقرطة التي جلبتها الضرورة الواقعية لتفسير عمليات المرور نحو الديمقراطية في إطار الموجة الثالثة، التي اتسمت بخصوصية الفواعل السياسية المنخرطة فيها والمستندة على مقولات مقاربة الانتقال الذي أسس لها **"دانكورت روستو"** في نموذجه الخلقي للعوامل المنتجة للديمقراطية التي انطلقت في جنوب أوربا ثم انتقلت تحت تأثير العدوى لمناطق جغرافية أخرى أمريكا اللاتينية، أوربا الشرقية، إفريقيا ثم أجزاء قليلة من منطقة الميناء والتي تقوم على محورية المتغيرات السياسية في تفسير العمليات الانتقالية من جهة، و على طروحات أدبيات الترسيخ التي تبحث في عوامل تكريس العيش الديمقراطي من جهة أخرى، واللذان ينطلقان من فرضية مركزية دور الطبقة السياسية في عمليات نشوء، ترسيخ، و حتى انهيار الديمقراطيات تتبلور إشكالية الدراسة كالآتي :

- **كيف تؤثر الطبقة السياسية في العملية السياسية في الجزائر وتركيا؟**

هذه الإشكالية تدفعني لطرح العديد من التساؤلات الفرعية على المستويين النظري و التطبيقي:

- هل من الممكن حشد أدلة نظرية و امبريقية تثبت مركزية الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في حقل السياسة المقارنة؟
- ما هي مسارات تشكل بنية الطبقة السياسية و الديناميات المحددة للعملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا النابعة من البيئة الداخلية أو من البيئة الخارجية ؟
- هل تشكل الإصلاحات الدستورية والسياسية في الجزائر وتركيا مداخلا لدمقرطة الحياة السياسية أم آليات لإدارة التسلط وإعادة إنتاج نفس النظام التسلطي ؟
- هل يمكن التأطير لأدوار متشابهة للطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا؟
- هل العسكر فاعل مفتاحي في تثبيط العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: الديمقراطية خيار تكتيكي في الفترة الانتقالية واستراتجي في مرحلة الترسيخ يأتي بمبادرة من فوق من قبل طبقة سياسية واعية تمتلك النفوذ وسلطة اتخاذ القرار السياسي؛
- **الفرضية الثانية**: ديناميات البيئة الداخلية والخارجية محددات حاسمة في تفسير اللحظة الانتقالية، و الإصلاحات الدستورية والسياسية مداخلا هامة لإدارة التسلط في الجزائر؛
- **الفرضية الثالثة**: المحددات الخارجية الأكثر تحفيزا للمرور نحو الديمقراطية، و الإصلاحات الدستورية و السياسية آليات لدمقرطة الحياة السياسية في تركيا؛
- **الفرضية الرابعة**: الطبقة السياسية عامل مركزي في جلب الديمقراطية من جهة، و في خلق و تجذير النزعة التسلطية من جهة أخرى؛
- **الفرضية الخامسة**: هناك علاقة بين تحييد العسكريين من العمل السياسي وديمقراطية استيعابية لمجمل القوى السياسية المستبعدة من المشاركة السياسية وولوج السلطة و عملية تفكيك بنية التسلط.

ثانيا: حدود الدراسة

أ ـ الحدود المكانية: مثلما يظهر في عنوان هذه الدراسة ذات الطابع المقارن سيتم إفراد الحالتين الجزائرية والتركية بالدراسة والتحليل.

ب ـ الحدود الزمنية: سيتم الانطلاق زمنيا في هذه الدراسة من لحظة انتقال تركيا عام 1946 في سياقات الموجة الثانية للدمقرطة بعد الحرب العالمية الثانية، والجزائر عام 1989 عقب انهيار الاتحاد السوفياتي والتوجه العالمي المطرد نحو الديمقراطية في إطار الموجة الثالثة، من نسق الأحادية نحو التعددية لغاية عام 2018، مع التركيز بصفة اكبر فيما يتعلق بالحالة التركية على الفترة الممتدة من سنة 2002 لغاية سنة 2018، من منطلق طول الفترة الممتدة من 1946 لغاية 2018 لصعوبة تغطية وتحليل التطورات الكثيفة الحاصلة على مدارها، ولكون هذه الفترة نالت حقها من البحث والتحليل في الدراسات الأكاديمية التي سيتم الانطلاق من نتائجها البحثية.

ثالثا: الأدبيات السابقة في الموضوع

لقد مكنتني قراءاتي للعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تبحث في دور العامل البشري في الدفع أو كبح العملية الديمقراطية التي جاءت في إطار دراسات الدمقرطة التي تروح لمركزية المتغير السياسي ممثلا في الطبقة السياسية، و تدحض مقولات أدبيات التنمية السياسية التي تستند على مركزية العامل الاقتصادي في تفسير العملية الديمقراطية، من الاستيعاب الجيد للموضوع، وضبط محاور الدراسة بدقة ومن بين هذه الدراسات:

أ: الدراسات النظرية

- مؤلف"صموئيل هنتغتون" (S.Huntington) بعنوان: **"The Third Wave: Democratization in the late Twenteith Century"**، الصادر سنة 1991، الذي يتناول عمليات الانتقال الجماعي إلى الديمقراطية في إطار ما يسمى بظاهرة **"الموجة"**«the wave» التي تشير في معناها إلى المرور من نظم غير ديمقراطية إلى أخرى ديمقراطية، حيث يعتقد"هنتغتون" أن العالم الحديث عرف ثلاث موجات للديمقراطية رافقتها موجات معاكسة، مركزا في هذه الدراسة على تفسير عمليات الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة التي انطلقت عام 1974 من البرتغال ثم امتدت لتشمل جميع أصقاع العالم مع بداية التسعينات من خلال التعرض للمسببات التي تحكمت في عمليات المرور من أنظمة مغلقة نحو أنظمة ديمقراطية، كيفيات حدوثها، ومساراتها ما بعد الانتقالية.
- دراسة **"Gerardo L.Munck"** المنشورة بمجلة "السياسة" المقارنة" سنة1994بعنوان"**Democratic Transitions in Comparative perspective**"، والتي أكد فيها أن بؤرة الجدل الأولى في أدبيات الانتقال الديمقراطي وطيدة العلاقة بالأسئلة لماذا، متى وكيف تحدث الانتقالات ؟، أي أن مسببات ومداخل الانتقال الديمقراطي هي محور بحث هذه الأدبيات مشيرا إلى التباين في وجهات نظر الباحثين حول العوامل المفسرة لعملية الدمقرطة ودراسته الأخرى المشتركة مع **"Carol Skalnik Lef"** بعنوان **"Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perpective"** التي قامت بتعريف نمط الانتقال على أنه تحديد طبيعة الفاعلين واستراتجياتهم في العملية الانتقالية، وهو ما يساعد على رسم معالم النظام ما بعد الانتقالي مميزة بين أربع أنماط للانتقال أفرزتها تجارب الانتقال الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية تجلت في: الإصلاح من أسفل مثل ما حدث في الشيلي، (Reform from Below)، الإصلاح عبر الصفقة مثل ما جرى في البرازيل، وبولندا (Reform through Transaction) الإصلاح عن طريق الانهيار مثل ما حدث في هنغاريا (Reform through Extrication) ، الثورة من أعلى مثلما ما جرى في بلغاريا (Revolution from Obove) .

ب: دراسات في الحالتين قيد المقارنة

رغم قلة الدراسات التي تناولت دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر، إلا أن دراسة الباحثة السويسرية المتخصصة في شؤون المغرب العربي **"IsabelleWerenfels"**المعنونة بـ: « **"MangingInstability in Algeria: Elites and Political Changesince1995** تعتبر الأولى من نوعها التي بحثت في دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية منذ عودة الانتخابات سنة 1995 حيث قدمت

تصنيفا جديدا للنخبة السياسية في الجزائر يتجاوز التقسيم السائد وفق ثنائيات معرب- فرنكوفوني، لائكي- إسلامي محافظ- إصلاحي الذي وصفته بالسطحي والمبسط معتبرة أن تقاطع المصالح و الظروف أنتجت فئات أكثر تعقيدا، قامت بتحليل دوائرها واتجاهاتها باستخدام مدخل السمعة بمحاورة مائة شخصية لاستشراف مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لتخلص في الأخير لتناقض بين المواقف المعلنة المؤيدة للديمقراطية و الممارسات السياسية المحافظة لكثير من النخبويين.

ومقالها الأخر الموسوم بـ **"An Equilibrium of instability: Dynamics And Reproduction Mechanisms Of Algeria's Political System** »، الذي هدف لفهم العوامل المتسببة في إعادة إنتاج نفس النظام التسلطي برغم عدد التغيرات الديناميكية التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية، وتوافر مجموعة من الشروط للتحقيق الانتقال الديمقراطي بالتركيز على الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية سنة 2008 العهدة الأولى والثانية للرئيس بوتفليقة، باستخدام إطار تحليلي مركب جمع بين المقاربة الانتقالية، مقاربة الاقتصاد السياسي، منظور علم الاجتماع السياسي، ومنظور تاريخي، إضافة إلى إسهام أخر لها نشر في كتاب **Arab »** **Elites: Negociating The Politics of Change** » سنة 2007بعنوان **Managing Instability: Elites »** **and Political Change In Algeria** » فدراساتها تتسم بالرصانة والموضوعية في التحليل تنبثق عن فهم جيد للنظام السياسي الجزائري.

أيضا المؤلف الجماعي " **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**" الذي ركز على تحليل تاريخي للتجربة السياسية الجزائرية المعاصرة ومحصلتها وتحليل الأوضاع السياسية، الثقافية الاقتصادية الاجتماعية الراهنة وانعكاساتها على عملية التحول الديمقراطي، و أهمل الحديث عن المداخل الضرورية لإحداث إحداث التغيير الديمقراطي المطلوب، لكنه تطرق في الأخير لمركزية دور القوى السياسية الحزبية الإسلامية ، الوطنية والعلمانية في رهن مستقبل الديمقراطية في الجزائر في إشارة منه للدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه الطبقة السياسية في إنجاح مسار التحول الديمقراطي أو إفشاله.

وفي الأخير تعتبر مذكرة الماجيستر لـ " **زكرياء بوروني**" بعنوان " **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي ـ دراسة حالة الجزائر ـ** "من الدراسات التأصيلية في الموضوع، والتي قامت بتجاوز الأطر الشكلية القانونية والدستورية في تحليلها للنظام السياسي، من خلال البحث في سلوكيات وأدوار النخبة السياسية التي يكتنفها الكثير من الغموض لحساسية موقعها، قلة المعلومات والتحفظات بشأنها، اتجاه عملية الانتقال الديمقراطي، والتي خلصت في نتائجها أن الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 1989 جاء بمبادرة فوقية من النخبة الحاكمة، لتجاوز ترهل شرعية النظام و لإطالة عمره، وهو ما تأكد مع نهاية المرحلة الانتقالية سنة 1996، فالنظام لم يغير استراتيجيات حكمه من فترة الأحادية الحزبية إلى التعددية،غير أن التكلفة الكبيرة للصراع الدموي بين النظام الحاكم والمعارضة الإسلامية الراديكالية، بعد انقلاب العسكر

على المسار الديمقراطي، والتي أجبرت الفاعلين السياسيين لإطلاق مبادرات للحوار والتراضي من داخل النظام وخارجه كان لها أثار ايجابية على المواقف والاتجاهات النخبوية من شأنها المساعدة مستقبلا على تحقيق تغيير سياسي حقيقي خاصة مع اندفاع المعارضة في الفترة الأخيرة للمطالبة بإقامة نظام ديمقراطي.

فيما يتعلق بالحالة التركية جاء كتاب "**Metin Heper**" و"**Sabri Sayari**" المعنون بـ "**Political Leaders and Democracy inTurkey**" لدراسة دور القادة السياسيين الأتراك في العملية الديمقراطية حيث كان تبريرهم الأول لاختيار القيادة كجزء من الطبقة السياسية باعتبارها لاعبا مفتاحيا في توجيه التغييرات السوسيو . سياسية الكبرى داخل المجتمعات، على غرار الانتقال وترسيخ الديمقراطيات وحتى انهيارها، و تبريرهم الثاني تجلى في ممارسة القادة السياسيين الأتراك تأثيرا حاسما في تشكيل و تطور الأوضاع الاجتماعية، السياسية ،الاقتصادية، والعلاقات الخارجية انطلاقا من تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 من قبل القائد "**مصطفى كمال أتاتورك**"، وصولا لقرار " **عصمت اينونو**" بانتقال تركيا من نظام الحزب الواحد الاستبدادي نحو ديمقراطية تعددية نهاية الحرب العالمية الثانية. فهذا الكتاب جاء لمعالجة معتقدات وأساليب مختلف القادة السياسيين المتعاقبين و أنماط ممارستهم للسلطة، وكيفية تأثيرهم على التطورات السياسية الاجتماعية والاقتصادية، تعزيز أو تقويض الممارسة والعملية الديمقراطية، وفي توجيه وهيكلة سلوك أتباعهم ورسم معالم الصراع والتوافق في الحياة السياسية الوطنية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي بحثت في الحالتين قيد المقارنة، كتاب "**Ruling But not Governing:** « **The Military And Political Developement In Egypt ,Algeria, and Turkey** » لـ« **Steven .ACoK** » والذي يصب في خانة الدراسات التي عكفت على فهم وتفسير استمرار الأنظمة التسلطية في منطقة الشرق الأوسط عقب فشل توقعات المحللين بحدوث موجة وشيكة للانتقال الديمقراطي، بالتحديد في مصر، الجزائر وتركيا، بالبحث في دور العسكر الذي أسس الأنظمة السياسية بهذه البلدان، وهيمن عليها مكرسا لديمقراطية الواجهة بهدف خدمة مصالحه، منتقدا الأعمال العلمية السابقة التي قللت من شأن الاستقرار بهذه الأنظمة أين أهمل الباحثين العلاقات المعقدة والديناميكية للمؤسسات العسكرية المستقلة نسبيا بأنظمتها السياسية أو أساءوا تفسير دور الضباط العسكريين، حيث تطرق صاحب الكتاب بداية لمنطق استقرار الأنظمة السياسية بهاته البلدان، ثم سيطرة العسكر في الجزائر تركيا ومصر، فالمؤسسة العسكرية بمصر تركيا والجزائر: ملامح استقلالية الضباط، التناقض التركي: قوة الإسلام السياسي والنظام السياسي الكمالي، وفي الأخير الاتجاه نحو الانتقال الديمقراطي: إضعاف أنماط الاستيعاب السياسي والإقصاء حيث خلص لنتيجة مفادها أن استشراف المحللين لقيام "ديمقراطية حقيقية" بهذه البلدان، ما هو إلا وهم لأنها لا تشهد في الواقع سوى تحرير تكتيكي و إصلاح جزئي لأنظمتها السياسية التسلطية. التي كان للعامل الخارجي دور كبير في استمرارها، كتأثير الاتحاد الأوربي على تركيا، والدور الفرنسي في الجزائر، مؤكدا على أن عقد انتخابات حرة ونزيهة نسبيا في الجزائر لا يثير الاهتمام على الإطلاق، لأنه من الضروري فهم أن هذه التطورات

قابلة للانتكاس، بالنظر لمساعي النخبويين غير الديمقراطيين لتجديد شرعية وفعالية النظام القائم، في مقابل توجه تركي نحو استكمال مسار الدمقرطة الذي انطلق بقوة منذ سنة 2002 من خلال مجموعة من التغييرات المؤسسية الذي اعتبرها مؤشر حقيقي للتعبير عن إضعاف الفواعل الرسمية المتورطة في استمرار النظام التسلطي ، لكن يرى أنه رغم كل هذا من المبكر القول أن بلدا من هذه البلدان ينخرط في عملية دمقرطة لا رجعة فيها عن التسلط.

ودراسة مقارنة أخرى في شكل مقال للباحثين « **Omar Achour** » و « **Emre Unlucayaki** » بعنوان « **Islamists , Soldiers, and Conditional Democrats : Comparing The Behaviors of Islamists and The Military in Algeria and Turkey**» و الذي قام بعقد مقارنة بين ردود فعل قوى الإسلام السياسي في الجزائر على ضغوطات العسكر، مع نظرائهم في تركيا الذين تعرضوا لنفس الممارسات، ففي مقابل نكوص إسلاميي الجزائر للعنف، اختار إسلاميي تركيا الحلول السلمية ممثلة في ممارسة النشاط السياسي، ولفهم وتحليل هده السلوكيات المتضاربة قام الباحث في البداية بالتعرض للجذور التاريخية لتبلور حركات الإسلام السياسي في البلدين، ثم البحث في الاختلافات الإيديولوجية والبنيوية بين أهم حزبين إسلاميين في الجزائر وتركيا حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و دور الجيش في السياق الثقافي والسياسي لكلا البلدين.

رابعا: منهجية الدراسة

إن طبيعة الموضوع والأهداف المتوقعة منه هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج دون آخر، على اعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتم إتباعها لدراسة مشكلة ما[1]، و للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية المثارة والتحقق من الافتراضات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من المناهج:

لقد اعتمدت الدراسة على **المنهج التاريخي** من خلال تتبع المسارات التاريخانية لتشكل الطبقة السياسية في الجزائر وتركيا ورصد التحولات التي لحقتها، و الذي هو في الحقيقة تتبع لتغييرات الطارئة على النظام السياسي على اعتبار أنها الجزء الرئيسي منه، والبحث في هويتها، واتجاهاتها لمعرفة وفهم أدوراها في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا، كما استخدمت **منهج دراسة الحالة** كخطوة منهجية سابقة للفعل المقارن لأنه من الضروري دراسة كل وحدة على حدة، بالنظر لمركزية دورها في تحفيز العقل على تحديد وتصنيف التشابهات والاختلافات، والبدئ في عملية التحليل المقارن بالارتكاز على **المنهج المقارن** بين الجزائر وتركيا كوحدتين للتحليل تنتميان لمنطقة جغرافية وحضارية واحدة تتجلى في منطقة المينا ومعالجتها من وجهة نظر الأدبيات المعارضة للمنطق المعرفي الذي يتعاطى مع هذا المجال ككتلة متجانسة بالبحث في كل حالة على حدة باعتماد مقاربة تفكيكية تنطلق من مسلمة مفادها خصوصية كل حالة ثم المضي بخطى ثابتة نحو المقارنة، بالاعتماد على الطبقة السياسية كمتغير تفسيري للعملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا وإخضاعه للاختبار هل كان مدخلا لتفكيك بنية التسلط أو مدخلا لاستمراره وإعادة إنتاجه بغية الوقوف على

---

[1]-عبد الغفار رشاد القصبي، <u>مناهج البحث في علم السياسة</u>، ط1؛القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص245.

التشابهات التي تعبد الطريق نحو الوصول لتعميمات نظرية حول مسألة الديمقراطية في الشرق الأوسط من جهة و أدبيات الدمقرطة من جهة ثانية، و تحديد استثناءات المقارنة التي تأكد خصوصية كل حالة، إضافة للمنهج **الاستشرافي** حيث دعت الضرورة البحثية الاستعانة به لتغطية أخر المحاور البحثية من الدراسة الذي جاء استقراء من الباحثة لمستقبل الديمقراطية في الجزائر وتركيا في سيناريوهان مفتوحان بين انتكاس التجربة الديمقراطية و اتجاهها نحو الترسيخ على ضوء المتغيرات الواقعية من جهة ونظرا لارتباط الباحث ببيئته المجتمعية ومركزية دوره في هندسة البدائل للصناع القرار من جهة أخرى فالغاية من الدراسة اطلاع الفواعل المهيمنة على المجال السياسي على نتائجها لمراجعة سلوكياتهم تجنبا لمآلات السيناريو الأول وتعريفهم بالشروط المسبقة لتحقيق السيناريو الثاني.

خامسا: أهمية الموضوع

هناك إجماع عام حول إلزامية إقامة أنظمة ديمقراطية تضمن الاستقرار وتجفف منابع العنف في منطقة المينا، كمركز للتوترات وعدم الاستقرار و إسقاط توصيف تلازمية التسلط عن أنظمته وللوصول لهذا الهدف، ينبغي تجاوز الجدالات الفكرية التي طائل منها، حول أي المرجعيات التي يتم الاستناد عليها لإقامة الديمقراطية كمنتج غربي لحضارة مادية في بيئة حضارية إسلامية مخالفة لها، وتوجيه الأبحاث الأكاديمية و النقاشات العلمية الجادة نحو الدراسات الميدانية للبحث في الآليات و الاستراتيجيات التي تكفل استمرار وتمدد الأنظمة التسلطية، وإعادة إنتاجها في منطقة الشرق الأوسط، واقتراح المخارج المناسبة للتخلص من هذا المأزق نحو إقامة ديمقراطية حقيقية.

سادسا: مبررات إختيار الموضوع

إن دواعي خوض غمار هذا البحث ثنائية الاتجاه موضوعية و ذاتية تكمن في ما يلي.

أ : مبررات موضوعية

مركزية موضوع الديمقراطية في مجمل النقاشات العامة والأكاديمية كنموذج للحكم أثبت نجاعته عمليا وعالميا في إدارة الصراعات المجتمعية بطريقة سلمية، والتوفيق بين مصالح الجماعات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المتعارضة، و هو ما جعل جميع دول المعمورة في سعي كبير نحو إلحاق توصيف الديمقراطية بأنظمتها من ناحية، و قلة البحوث سواء دراسات الحالة أو المقارنة التي تبحث في دور مدخل الطبقة السياسية في عملية التغيير السياسي أو استمرار و إعادة إنتاج التسلط في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط عامة والجزائر وتركيا على وجه الخصوص من ناحية أخرى؛

ب : مبررات ذاتية

الشغف بمجال السياسة المقارنة ورغبتي الجامحة بالتخصص في دراسات الدمقراطة **The** » **Democratization Studies** » ، عبر استكمال مساري البحثي الذي انطلق في الماستر بمذكرة تحت عنوان **"الافتراضات الأساسية لعلم الانتقال الديمقراطي"** والمضي بخطى ثابتة من موضوع نظري بحت أسهم في

تشكيل تصوراتي المعرفية حول موضوع الدمقرطة نحو دراسة ميدانية مقارنة، والسعي للانخراط في حركة علمية تهدف للتأسيس لحقل معرفي يعنى بمجال المينا الجغرافي ويستوعب خصوصيته الثقافية التي ظلت تشكل استثناءا في حقل السياسة المقارنة عبر تطوير أدوات مفاهيمية ونظرية من رحم البيئة السوسيو. سياسية تعمل على دراسته وتفسيره، للخروج بنواتج بحثية أكثر صحة ومصداقية.

سابعا: صعوبات الدراسة

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي اعترضت الباحث أثناء قيامه بدراسته في صعوبتين.

الصعوبة الأولى: تتعلق بطبيعة الموضوع محور الدراسة ذات الطبيعة المقارنة، الذي يندرج في مصاف أصعب الدراسات الاجتماعية بالنظر لصعوبة التحكم في الظاهرة محل الدراسة، لتغيرها وعدم ثباتها بعكس الظواهر الأخرى في العلوم الطبيعية؛

الصعوبة الثانية: عدم استناد برامج المنح للخارج على معطى أولوية بعض الأبحاث عن غيرها في إرسال أصحابها لمراكز بحث متخصصة طيلة مدة انجاز الأطروحة ومكتبات تتوفر على دراسات تأصيلية في مواضيعهم استثمارا للوقت والجهد.

ثامنا: مفاهيم الدراسة

عمدت الدراسة استخدام مفهومان مفتاحيان يظهران مباشرة في عنوانها "**العملية السياسية الديمقراطية**" و" **الطبقة السياسية**" ومن ثمة كان من الضروري ضبطهما.

العملية السياسية الديمقراطية

مفهوم لابد من ضبطه لكن طبيعته المركبة، تقتضي تفكيكه فهو يتكون من "**العملية السياسية**" التي تشير لمعنى يختلف عند ربطها بمصطلح "**ديمقراطية** "، حيث تشير العملية السياسية في مجمل معانيها للأنشطة التي تترجم سعي الأفراد داخل جماعاتهم من اجل الحصول على القوة، أو التي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لهذه السلطة بغرض تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم، و عليه فالعملية السياسية هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الإيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة(2)، وحتى مفردة الديمقراطية يختلف معناها كجزئية أصيلة من المفهوم عن اقترانها بالمفهوم العملية السياسية التي تشير إلى لنظام حكم يقوم على المشاركة السياسية، المعارضة، والتعددية كشروط مسبقة تكون فيه السيادة للشعب في اختيار حكامه، سواء بطريقة مباشرة عبر الاستفتاء الشعبي المباشر، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة المنتخبين الذين تم اختيارهم من قبل المواطنين، وهو ما يحيل إلى نموذج الديمقراطية الليبرالية التي نشأت تطورت، ونضجت في سياقات غربية.

---

(1)- كنزة مغيش حامة ، جدلية "التحالف والانقسام" في اللعبة السياسية في الجزائر : مقاربة سوسيولوجية سياسية 2017/1997 نموذجا ، ط1؛ الجزائر: الدار الجزائرية ، 2017، ص. 275.

فعقب تفكيكه ينبغي إعادة تركيبه فالعملية السياسية الديمقراطية لا تشير إلى الديمقراطية كبناء مكتمل الأركان بل إلى" عملية التحول الديمقراطي" أو" عملية الدمقرطة" التي تحيل إلى "**فعل التغيير**" الذي تقوده مجموعة من الفواعل السياسية الداخلية (سلطة، معارضة، منظمات المجتمع المدني، الحركات الشعبية) أو الخارجية تحاول تطبيق مجموعة من الممارسات الديمقراطية سواء بتوجيه من السلطة التوافقات النخبوية، الضغوط الشعبية، أو بفرض من الخارج[3]، فمفهوم العملية السياسية الديمقراطية هو مرداف لـ "**مفهوم التحول الديمقراطي** " أو " **مفهوم الدمقرطة**" الذي يعبر عن عملية معقدة، طويلة وتدريجية نحو تأسيس نظام يقوم على مبادئ ديمقراطية تبدأ بالانفتاح كتعبير عن عجز النظام التسلطي على الاستمرار بنفس أسلوب الحكم ثم الانتقال كفترة زمنية لا تكرس للعيش ديمقراطي تنطلق بانهيار النظام وتنتهي بأول انتخابات تعددية، فترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات.

الطبقة السياسية

ما ينبغي الإشارة إليه في البداية أن مصطلح "**الطبقة السياسية**" في هذه الدراسة لا أعني به المفهوم الماركسي للطبقة الذي يقوم على العامل الاقتصادي (البنية التحتية للمجتمع)، وعلى العامل الإيديولوجي للمجتمع " البنية الفوقية للمجتمع"، الذي ينكر مركزية الجيش، التكنوقراط والسياسيين داخل السلطة السياسية ويفترض احتكارها من قبل رجال المال والأعمال، دونما إنكار أن مفهوم الطبقة هو منتوج معرفي ماركسي تم استعارته واستخدامه من قبل الليبراليين النخبويين على غرار "**باريتو**" "**موسكا**"، "**ريمون أرون**" في تعريفاتهم بالنظر لتأثرهم بالأفكار الماركسية، ذلك أن" **باريتو**" لا يميز بين النخبة والطبقة ويعتبرهما ظاهرة واحدة، معتبرا احتكار السلطة أساسا لتمييز بين الحكام والمحكومين[4]،و هذه الدراسة لن تخرج عن هذا الإطار فالطبقة السياسية هي مرادف للنخبة السياسية التي يتم تحديدها على أساس احتكار السلطة داخل المجال السياسي والاجتماعي لامتلاكها جملة من الخصائص الذاتية والموضوعية، فهي مفهوم واسع يشمل جميع المنخرطين في العملية السياسية داخل السلطة وخارجها من الطبقة الحاكمة كمفهوم أضيق كالرؤساء و الوزراء ...الخ إلى جميع الفواعل الأخرى قادة الأحزاب، رؤساء الجمعيات شخصيات وطنية مثقفي، لذلك ارتأيت التركيز في هذه الدراسة على نخبة ضيقة تتجلى في الجماعة الحاكمة، وقوى المعارضة الرئيسية التي لها تأثير مباشر وقوي على العملية القرارية ومسارات العملية السياسية برمتها، حتى يتم التحكم في الدراسة وتحديد دورها بدقة في العملية الديمقراطية.

---

(2)- رضوان بروسي، <u>الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية ، الأليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم</u>، (مذكرة ماجيستر)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص. 04.

.

(3)- عبد القادر مشري، <u>النخبة الحاكمة في الجزائر(1989. 2002)</u> ، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر . يوسف بن خدة، 2008، ص ص . 23، 24.

تاسعا: تقسيم الدراسة

لقد أثمرت جهات القراءة التي فتحت حول موضوع دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر و تركيا، عن تقسيم البناء البحثي للدراسة إلى أربعة فصول، وخاتمة، جاءوا على النحو الآتي.

- **الفصل الأول**: سيأتي كمقاربة معرفية تأصيلية للمفاهيم المفتاحية للدراسة من خلال البحث في الخلفية النظرية للعملية السياسية الديمقراطية والطبقة السياسية، حيث سيتطرق المبحث الأول للمفهوم العملية السياسية الديمقراطية، فيما سيتناول الثاني المعنى الدلالي للطبقة السياسية والعلاقة السببية بين المصطلحين، من خلال حشد الدلائل النظرية في أدبيات دراسات الدمقرطة، والتجارب الواقعية في مختلف المناطق الجغرافية عبر العالم التي لعب فيها متغير الطبقة السياسية دور مركزي في هندسة الفعل الانتقالي، الترسيخ أو في إسقاط تلك الديمقراطيات، بهدف إثبات مركزية الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية؛
- **الفصل الثاني**: سيتم التطرق فيه لسياقات تطور بنية الطبقة السياسية ومسارات العملية الديمقراطية في الجزائر، من خلال التعرض في المبحث الأول للتطورات التاريخانية لتشكل الطبقة السياسية منذ فترة الحركة الوطنية لغاية سنة 2018، بالنظر لأهمية المقاربة التاريخية في سبر أغوار النظام السياسي وفهم منطق العمل السياسي و آليات اتخاذ القرار داخله، ثم المضي بخطى ثابتة في المبحث الثاني، نحو البحث في اتجاهات العملية الديمقراطية بالتطرق للمتغيرات الداخلية والخارجية المفسرة للحظة الانتقالية نحو نظام تعددي ديمقراطي والتعرض في المبحث الأخير للمداخل الناظمة للعملية الديمقراطية، الدستورية بالإضاءة على الشق النظري، و الإصلاحات السياسية بالتطرق لواقع الممارسة الديمقراطية؛
- **الفصل الثالث**: سيتم التعرض فيه للطبقة السياسية ومسارات العملية الديمقراطية في تركيا، حيث سيأتي المبحث الأول كمدخل تاريخي . تفكيكي لبنية تطور الطبقة السياسية منذ العهد العثماني بالتحديد فترة انحدار الطبقة العثمانية . التقليدية لغاية 2018، بالنظر لاستمرار تأثير الماضي . التركي على الظواهر السوسيو. سياسية الحالية بما فيها الطبيعة البنيوية للطبقة السياسية التركية التي طالتها سلسلة من التطورات المتلاحقة والتغيرات العميقة، وبالتالي المجال السياسي التركي، ثم الانتقال في المبحث الثاني للبحث في الديناميات المفسرة للعملية الديمقراطية في تركيا، ثم التعرض في الأخير للإصلاحات الدستورية والسياسية كمداخل ناظمة للعملية الديمقراطية بهدف تحديد طبيعة أثرها؛
- **الفصل الرابع**: سأحاول في أهم جزئية دراسية، عقب تناول كل حالة بحثية على حدة إسقاط المقولات النظرية السابقة القائلة بالارتباطات الشرطية السببية بين دور الطبقة السياسية - إيجابا وسلبا . و العملية الديمقراطية على الجزائر وتركيا، عبر توظيف المنهج المقارن، بالتطرق لخيارات وترتيبات . العسكر و الإسلاميين . كفاعلين مركزيين داخل المجال السياسي الجزائري والتركي فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية، وطبيعة أدوارهما في المبحثين الأول والثاني، ثم التعرض في المبحث الثالث لاستراتيجيات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا، بالبحث في العراقيل التي تقف حائلا أمامها، و اقتراح

مخارج لتفعيل دورها باعتبارها مديرة ومهندسة التغيير السياسي فهو لا يأتي من تلقاء نفسه دونما فعل واعي ومقصود، معرجة في المبحث الأخير من الدراسة لاستشراف مستقبل الديمقراطية عبر قراءة في السيناريوهات المحتملة التي يطرحها الخبراء المهتمين بالشأنين السياسيين الجزائري والتركي.

- **الخاتمة:** عبارة عن عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

العملية السياسية الديمقراطية والطبقة السياسية:

مقاربة معرفية.

- المبحث الأول: العملية السياسية الديمقراطية: خلفية في المفهوم والنظرية.
- المبحث الثاني: الإطار نظري للطبقة السياسية.

جاء الفصل الأول من الدراسة كمقاربة معرفية تأصيلية للمفاهيم المفتاحية للدراسة، من خلال التعرض للخلفية النظرية للعملية السياسية الديمقراطية والطبقة السياسية، انطلاقا من وجهة النظر القائلة بأن الوسائط المفاهيمية، بمثابة المشرحة للظواهر السوسيو- السياسية في مجال العلوم الاجتماعية ثم الانتقال نحو تحديد الارتباط السببي بين المصطلحين عبر حشد الدلائل النظرية في أدبيات دراسات الدمقرطة والإثباتات الإمبريقية من خلال استعراض أهم تجارب الدمقرطة، التي تمت بمختلف المجالات الجغرافية جنوب أوربا، شرق أوربا أمريكا اللاتينية، إفريقيا إلى غير ذلك، والتي لعب فيها المتغير السياسي ممثلا في الطبقة السياسية دورا هاما في الفعل الانتقالي، الترسيخ، وحتى في إسقاط العديد من الديمقراطيات بهدف إثبات مركزية متغير الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.

المبحث الأول: العملية السياسية الديمقراطية: خلفية في المفهوم والنظرية

هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن أي ظاهرة بما فيها السياسية، لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا عبر الوسائط المفاهيمية، التي تشكل إطار تجريدي يساعد على خلق المعرفة حول العالم من خلال تنظيم وتسمية و إعطاء معاني لميزاتها، فهي وفقا لـ **" ماكس ويبر" « Max Weber »** الطريقة الوحيدة التي يتغلب بها الباحث "على تعدد لا حصر له، على نطاق واسع وبكثافة" للواقع الامبريقي، حيث تساعده على فهم العالم من الناحية الابستمولوجية، وتعطيه انطولوجيا يمكن أن يرتبط بها، وبالتالي تمكنه من التواصل والبحث في العالم، مع مراعاة الاعتقاد الحديث بأنه بمجرد أن يتمكن من تسمية شيء ما، فإنه لا يعرفه فحسب، بل يمكن التحكم فيه أيضا [(1)].

فالمفاهيم تشكل ارتكازا ضروريا للاستيعاب الجيد للموضوع، وضبط أفكار الباحث وتحديدها بدقة من اجل الوصول لنتائج أكثر علمية، والعملية السياسية الديمقراطية مفهوم لابد من ضبطه لكن طبيعته المركبة، تقتضي تفكيكه فهو يتكون من "العملية السياسية" التي تشير لمعنى مجرد لا يكتمل إلا"بديمقراطية" التي تشكل الجزء الأصيل من هـذا المفهوم الذي أسس للانكباب بحثي و دراسي في مختلف الأرجاء العالم نهاية سبعينات القرن العشرين، وتعزز أكثر منتصف الثمانينات، حيث انعكس في الكتب، المجلات والدوريات المتخصصة والعامة، وفي وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية في مجمل دول العالم وبكل اللغات،حيث انبثقت ضمن هذه السياقات مجلات ومراكز بحث متخصصة في قضية الديمقراطية على غرار مجلتي "**الديمقراطية و الاشتراكية**" عام 1985الصادرة عن مجموعة مستقلة من الأكاديميين الأمريكيين، ومجلة "**الديمقراطية**" عام 1999 الصادرة عن المؤسسة القومية الأمريكية، و الممولة جزئيا من قبل الكونغرس الأمريكي، وفي العالم العربي تم التعبير عن هذا الاهتمام بالديمقراطية[(2)] عقب انهيار العقد الاجتماعي الضمني بين الشعوب العربية ونظمها السياسية المتضمن تنازلهم عن حقوقهم السياسية في مقابل استكمال مشروع بناء الدولة و إحقاق التنمية، إلا أن هذه الأنظمة أخفقت في الوفاء بالتزاماتها، وهو ما حفز نحو انفتاح الفكر العربي على الخطاب الليبرالي الغربي بعد معاينة النجاح الهائل الذي حققه النموذج الديمقراطي السيـــاسي الغربي (الأوربي . الأمريكي)[(3)]، أين تم عقد أول ندوة فكرية حول الديمقراطية عام 1983 من طرف مركز دراسات

[(1)]-Felix Berenskotter,« Approaches to Concept Analysis» , **Millennuim : Journal of International Studies** , (27, June 2016), p.4 .

[(2)]- جورج جقمان، " الديمقراطية في نهاية القرن العشرين : نحو خارطة فكرية"، في برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص ص. 15، 16.

[(3)]- محمد صادق إسماعيل، **الديمقراطية الخليجية: إنجازات و إخفاقات**، ط1؛ القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، (د.س.ن)،ص ص 3، 4.

الوحدة العربية في قبرص، لرفض الكثير من الدول العربية تنظيمها، لتليها الكثير من الندوات المؤتمرات والحلقات الدراسية في عديد العواصم العربية[1].

وعليه من الضروري الوقوف على معنى الديمقراطية كخطوة ضرورية لضبط المفهوم المفتاحي للدراسة "العملية السياسية الديمقراطية".

المطلب الأول: الديمقراطية: نقاشات في المفهوم

تقتضي الضرورة المعرفية الوقوف على مفهوم "**الديمقراطية**" « **The Democracy** » الذي هيمن على العقول في مختلف اللغات والثقافات منذ بداية الألفية، حيث شهد رواجا مشابها لرواج لمفهوم " **ما بعد الحداثة**" داخل الدوائر البحثية و الأكاديمية، غير أن المجتمعات المعرفية لا تزال عاجزة لغاية اليوم على فك غموض مفهوم الديمقراطية المتناظر فيه بشكل أساسي، وترسيم حدوده أو سبر أغواره لطبيعته المتغيرة ولتشكيل موضوعه بؤرة جدل بين مختلف[2] الاتجاهات والمدارس الفكرية، رغم العديد من محاولات إخضاعه للتأصيل، إلا أنه ظل محافظا على ضبابيته، غموضه، وعدم ثباته، وهو ما دفعني للتعرض للمرتكزات التي تستند عليه والتي في حال غيابها يصبح مفهومها مجردا بلا معنى، وأهم المحطات التاريخية التي مر بها كوسائط تساعد على استيعاب هذا المصطلح و إزالة اللبس الذي يكتنفه ليس كفكرة و إنما كشكل من أشكال الحكم وكممارسة.

ومن ثمة تم تفريع هذا المطلب لثلاثة حيثيات بحثية.

أولا: في معنى الديمقراطية

تعتبر كلمة "الديمقراطية من أكثر المفردات تداولا في السوق السياسية[3]الثقافية والشعبية، و الأكثر غموضا في نفس الوقت، إذ يقول عالم السياسة "**بيرنارد كريك**"إن كلمة الديمقراطية من أكثر الكلمات اضطرابا وغموضا، فهي مصطلح قد يعني شيئا بالنسبة لكل شخص بحيث تكون هناك خطورة بأن تصبح الديمقراطية بدون معنى"[4] فالديمقراطية موضع خلاف واسع ومتعدد[5]، ككلمة ومفهوم، فهي لا تحمل معنى واحدا ثابتا متفقا عليه، ذلك أن مدلول الكلمة الوصفي (أي ما تعنيه الكلمة من وجهة نظر مستخدميها) متصل بتعريفها المعياري « normative definition » (أي ما ينبغي أن يكون عليه معنى الكلمة)، وعليه فإن

---

(1)- جورج جقمان، مرجع سبق ذكره، ص .16.

(2)- العربي صديقي، (تر: محمد الخولي، عمر الأيوبي)، <u>البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل</u>، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص. 21 ـ 28 .

(3)- ثناء فؤاد عبد الله، <u>آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي</u> ،ط1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص . 15.

(4)- القاضي باسل عبد المحسن، "الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت"، نقلا عن:

http://vb.arabsgate.com/showthread.php?p=3626867

(5)- العربي صديقي، (تر: محمد الخولي، عمر الأيوبي)، مرجع سبق ذكره، ص. 28 .

توظيف المفهوم في اللغة وعدم وقوع إجماع على معناها يعكس اختلافا قيميا حول ما ينبغي أن يكون للكلمة من مدلول وصفي[1].

فقد كشف"**جيوفاني سارتوري**"« **Giovani Sartori** » في كتابه " عودة إلى نظرية الديمقراطية"، عن وجود علاقات متبادلة .تاريخية إتمولوجية (اشتقاقية) و إبستمولوجية(معرفية) ودلالية ومفهومية وتجريبية . مابين التعقيد ومفهوم الديمقراطية. حيث يبدوا أن هناك اتفاق فقط حول الاشتقاق اللغوي للكلمة فديمقراطية كلمة يونانية مركبة من شقين « Demos » تعني الشعب، و « Kratia » تشير للحكم « Democratia » أي" حكم الشعب" [2] المفهوم المثالي للديمقراطية ، الذي دعى " **روبرت دال**" « **Robert Dahl** » لتجاوزه، مفضلا استخدام مصطلح"**حكم الكثرة**"« **Polyarchie** » بسبب غموض مصطلح الديمقراطية وتعدد معانيه، فعندما يتم التحدث عن الديمقراطية والدول الديمقراطية فإن ذلك يشمل كل الحقب التاريخية سواء بمعناه الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر أو القرن العشرين رغم اختلاف وتطور المفهوم من عصر لعصر[3]، فوفقا لـ" **دال**" النظام لا يكون ديمقراطيا إلا إذ توفرت فيه ميزتين على الأقل المنافسة الحرة والمشاركة، ويؤكد أن النظام الديمقراطي" يتمتع بشكل بديهي، بالشعبية وتحرر، وهو نظام شامل للغاية ومنفتح على نطاق واسع للمنافسة العامة" [4] ، فيما يعرفها "**نوربرتوبوبيو**" بأنها "مجموعة من الأنظمة الأساسية التي تقرر من هو المخول باتخاذ القرارات الجماعية و وفق أية إجراءات "[5] والملاحظ أن هذين التعريفين ركزا على مشاركة المواطنين كشرط أساسي في صنع القرارات.

أما عالم الاقتصاد والفيلسوف النمساوي "**جوزيف شومبيتر**" « **Joseph Shumpeter** » (1883. 1950) الذي انتقد في كتابه "**الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**" لا واقعية المثل الكلاسيكية الديمقراطية ونظرية الحكم التمثيلي، التي صاغها المفكرون الليبراليون في القرن 19 على غرار " **جوان ستيوارت ميل**" الذين افترضوا أن الديمقراطية تفتح المجال لإقامة حكم ينبع من الإرادة السياسية للشعب ويعبر عن تصوراته للخير المشترك عبر ممثلين منتخبين على نحو منتظم ودوري، فحسب رأي " **شومبيتر**" يحمل مفهوم "الخير المشترك " بين طياته غموضا يجعله غير قابل أن يصبح موضوعا يحظى بالإجماع والاتفاق ، فتعارض الرغبات ونظم التفضيلات من شخص لأخر ونزاع القيم والتصورات كلها تمنع في رأيه، الاتفاق حول مضمون الخير المشترك، و لذلك يرفض أن تكون الديمقراطية، مثلما يروج لها المذهب

---

[1]- جورج جقمان، مرجع سبق ذكره، ص .17.

[2]- العربي صديقي، (تر: محمد الخولي، عمر الأيوبي)، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

[3]- رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص. 82،

ص 28.

[4]- Mehran Kamrava , <u>**Democracy in The Balance Culture and Society in the Midlle east**</u>, 1rst published ; New jersey Cathom House publishers, 1998 , p.2 .

(5)- ألان تورين، <u>**ما الديمقراطية؟**</u>، (ترجمة : عبود كاسوحة)، دمشق: دار الثقافة، 2000، ص. 14.

الكلاسيكي " الترتيب المؤسساتي الهادف الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام، يجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته"[1]مقدما في مقابل ذلك تعريفا إجرائيا للديمقراطية على أنها" منهج أو ترتيب مؤسساتي يهدف الوصول إلى قرارات سياسية، يكتسب الأفراد من خلاله القدرة على اتخاذ سلطة التقرير عبر صراع تنافسي من أجل أصوات الشعب[2].

وقد وصف أحد العلماء منظور **"شومبيتر"** للديمقراطية بضيق لحصرها فقط في عملية الانتخاب للاختيار بين القادة السياسيين[3]، فتعريفة يقع ضمن المفاهيم الاختزالية للديمقراطية « minimalist » التي اعتبرها الباحث " **تيري كارل لين**"« **Terry Karl Lyn** » عرضة " للمغالطة الانتخابية" « fallacy of Electoralism »، لتفضيلها إجراء الانتخابات على جميع أبعاد الديمقراطية الأخرى[4] لكن "صموئيل **"هنتغتون**" (S.Huntington) اعتبر هذا المفهوم الذي قدمه" **جوزيف "شومبيتر"** أهم صيغة للديمقراطية لأنه يقدم عددا من العلامات المميزة التي تسمح بالحكم على مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، وقدم هذا الأخير أي "**هنتغتون**" نفس التعريف تقريبا الذي جاء به **"شومبيتر"** فهو يرى أن الديمقراطية هي" اختيار المواطنين للقادة في انتخابات حرة وتنافسية"[5]، فـ " **هنتغتون**" و " **دال**" عرفوا الديمقراطية بنفس المعنى الذي قدمه " **شومبيتر**" [6]، مضيفا " **دال**" على المفهوم الشومبيتري للديمقراطية عددا كبيرا من الميزات المؤسسية و الإجراءات كالاعتراف بالحريات المدنية والفردية وحرية تنظيم الأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة[7].

ومثلما ما هو ملاحظ تدافع المفاهيم الاختزالية على المقاربة السياسية للديمقراطية، حيث تركز على النظام السياسي كوحدة تحليل بمعزل عن خصائص الدولة، و تصف هذه التوجهات الدولة بأنها ديمقراطية إذا نظمت انتخابات تنافسية وبفرص متساوية، و هذا التصور يتجاوز الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويركز على النظام السياسي و بهذا يقترب لمضمون " ديمقراطية الواجهة"، وهو ما تفضله الدراسات الحديثة للديمقراطية، وخاصة أعمال **"غليرموا أودونيل"** « **Guillermo O'Donnel** » التي تفضل

---

(1)- منير الكشو، "نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية و المداولة العامة : جدال رولز وهابرماس، **الباب** (مؤسسة مؤمنون بلا حدود)، (العدد. 10)، (شتاء، 2017)، ص .17 .

(2)- Mehran Kamrava , Op. cit , p .2 .

(3)- Ibid, p.2 .

(4)- Richard Rose ,And Doh Chull Shin, « Democratization Backwards :The Problem of Third wave Democracies », **British Journal of Political Science**, (Vol . 31) , (NO.2) , (Apr, 2001) , p.334 .

(5)- صموئيل هنتغون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)،ط1؛ الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص ص. 64 - 66 .

(6)- Mehran Kamrava , Op. cit , p.2 .

(7)- Richard Rose , And Doh Chull Shin, Op. cit , p. 334.

المقاربة السياسية في تعريف الديمقراطية باعتبار أن التعاريف الموسعة ليست مفيدة من الناحية التحليلية كما أن العلم حسبه لا يستطيع أن يجرد السياقات التاريخية والقيمية والثقافية الموسعة[1].

فيما المفاهيم الموسعة للديمقراطية « **the broad conceptions** »[2]، تستند على أسس سوسيو. اقتصادية حيث يقول " **جورج سورنسن**" « **George Sorensen** » "من حيث المفهوم الواسع للغاية، فإن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي بل ونظام اجتماعي واقتصادي محدد" ، على غرار تعريف **"دافيد هيلد"** « **David Hiled** » الذي يلفت الانتباه لمدى أهمية المواطنين " الحكم الذاتي الديمقراطي" « **democrtic autonomy** » الذي يتطلب" درجة عالية من مساءلة الدولة، وإعادة ترتيب ديمقراطي للمجتمع المدني"[3] ومنظور كل من **"لاري دايموند"** « **Larry Daimond** »، **"خوان لينز"**،« **Juan J.Linz** » **"سايمور مارتن ليبست"** « **S.Martin Lipest** » حين اعتبروا أن الديمقراطية " نظام حكم يلبي ثلاثة شروط أساسية تنافس مقيد وواسع بين أفراد وجماعات منظمة (خاصة الأحزاب السياسية) على جميع المناصب المؤثرة في سلطة الحكم، في فترات منتظمة دون اللجوء إلى القوة، ومستوى مشاركة سياسية "شامل جدا" في انتقاء القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات حرة ونزيهة لا تستبعد منها أي جماعة اجتماعية رئيسية، ومستوى كاف من الحريات السياسية والمدنية ـ حرية التعبير، حرية الصحافة، وحرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها ـ لضمان سلامة المنافسة والمشاركة السياسية" [4].

فهذه التعاريف الفضفاضة التي تقدم الديمقراطية كمنظومة قيمية تتحكم فيها شروط سوسيو- اقتصادية تجاوزت المفاهيم الإجرائية الضيقة المحصورة في الجانب السياسي، لتأثرها بالمقاربات النشوئية للديمقراطية (أي تلك المنظورات التي عملت على تفسير ظهور الديمقراطية) التي تربط لحظة بروزها بتطور الحركيات الاقتصادية وظاهرة الملكية، تطور النزاعات المجتمعية والتوجه نحو ضرورة التوافق، التعددية الثقافية داخل الدولة[5].

و من جهته **"تشارلز تليلي"** في مؤلفه **"الديمقراطية "** يرى أنه لدراسة الديمقراطية ينبغي معرفة عما يتم التحدث، مميزا بين أربعة تصورات للديمقراطية[6]:

---

(1)- السعيد ملاح، **التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي**، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة ، 2014، ص ص. 25 .31.

(2)- السعيد ملاح، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

(3)- Mehran Kamrava , Op. cit , p.3 .

(4)- العربي صديقي، (تر: محمد الخولي، عمر الأيوبي)، مرجع سبق ذكره، ص. 22 .

(5)- السعيد ملاح، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

(6)- تشارلز تيللي، (ترجمة: محمد فاضل طباخ)، **الديمقراطية** ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص.22.

➢ **التصور الدستوري « constitutional »**: يستند على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، و هكذا يمكن من خلال هذه المقاربة التمييز بين مختلف أشكال أنظمة الحكم التسلطية والديمقراطية؛

➢ **التصور الجوهري « substantive »**: تركز على مسعى النظام الحاكم لتحسين الظروف السوسيو اقتصادية وتعزيزها كالرخاء الاقتصادي، الحريات الأساسية للمواطنين ، الأمن والمساواة المجتمعية بينهم، و إجراء المشاورات معهم ، وحل نزاعاتهم بطريقة سلمية؛

➢ **التصور الإجرائي « procedural »** : يركز أنصار التعاريف الإجرائية على الانتخابات تقوم على منافسة حقيقية وتضم عددا كبيرا من المواطنين تؤدي لتغيير في القيادات السياسية؛

➢ **التصور العملياتي « process _oriented »**: يختلف عن الطروحات السابقة، حيث يشترط حد أدنى من العمليات المستمرة ليتم وصفها بالديمقراطية، فـ **"روبرت داهل" « Robert Dahel »** حدد خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية: المشاركة الفعالة ، المساواة في حق التصويت، الفهم المستنير، تنظيم جدول الأعمال، شمول البالغين[1].

ونتيجة لعدم الوصول لإجماع أكاديمي عام حول معنى الديمقراطية، اتفق الكثير من المهتمين بمجال دراسات الديمقراطية على بعض المصطلحات المعقولة، لهذا المفهوم المتحول وغير الثابت، عقب القيام بمسح شامل للأدبيات التي كتبت في الموضوع، تمخضت عنه ستة نماذج رئيسية للديمقراطية تلخصت في[2]:

➢ **مصطلح الديمقراطية الانتخابية« The electoral concepetion of democracy »**: المعروفة أيضا بالتنافسية « **competition** »، ديمقراطية الحد الادنى « **minimalist** »، الواقعية « **realist** » و الشومبيترية « **shumpetarian** »، والتي تدور فكرتها حول أن الديمقراطية تتحقق عبر التنافس بين القيادات للحصول على أصوات الناخبين، من خلال انتخابات دورية، حرة وتنافسية، حيث تشكل الأحزاب والانتخابات أدوات مركزية في هذا الحساب الإجرائي للعملية الديمقراطية؛

➢ **مصطلح الديمقراطية الليبرالية « the liberal conceprion of democracy »**: ويطلق عليها أيضا الديمقراطية التوافقية أو التعددية، يركز هذا المفهوم على الأهمية الجوهرية للشفافية، للحرية المدنية، سيادة القانون، المساءلة الأفقية (مراقبة فعالة للحكام) و حقوق الأقليات، وينظر لهذه الخصائص على أنها تحديد لمعنى الديمقراطية وليست مجرد أدوات للمساعدة على المنافسة السياسية، مشددا هذا

---

[1]- تشارلز تيللي، (ترجمة: محمد فاضل طباخ)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 22 ، 26.

[2]- Michael Copped ,And Others, « Conceptaulizing and Measiring Democracy :A New Approach », Politics , of Third wave Democracies », **British Journal of Political Science**, (Vol . 9 / NO.2), (June. , 2001), p.253 .

النموذج الليبرالي على ضرورة وضع المبادئ و الإجراءات التي تضمن عدم أحقية الأغلبية الطعن في الحريات الفردية للأقليات.

- **مصطلح ديمقراطية الأغلبية « the majoritarian concept of democracy »**: يعكس المبدأ القائل بأن إرادة وسلطة الأغلبية ينبغي أن تسود على الأقلية، ولتسهيل هذه العملية ينبغي على المؤسسات السياسية أن تمركز وتركز القوة، بدلا من أن تفرقها، في حالة تعرض ديمقراطية الغالبية للانقسام في سياق الانتخابات التنافسية، مما يعني أن ديمقراطية الأغلبية تختلف مع الديمقراطية الليبرالية في كثير من النواحي مثل أحزاب قوية مركزية، دستور موحد بدلا من دستور فيدرالي، قوانين انتخابية نسبية، حقوق الإنسان والشفافية.

- مصطلح الديمقراطية التشاركية« **the participatory concept of democracy** » : ينظر عادة لمفهوم الديمقراطية التشاركية على أنها سليل خطي للنموذج الديمقراطية المباشرة(غير التمثيلية) في أثينا وفي تجربة العديد من المجتمعات الصغيرة، في جميع أنحاء العالم، وكان الدافع وراء بروز مفهوم الديمقراطية التشاركية، هو عدم الارتياح لتفويض السلطة الكاملة لحكومة تمثيلية، ويعتبر المكون التشاركي هو العنصر الأكثر ديمقراطية في النظام السياسي، فهذا النموذج يسلط الضوء على أهمية تجمعات المواطنين ، الانتخابات التمهيدية، جلسات الاستماع العامة واجتماعات مجلس المدينة، وغيرها من منتديات مشاركة المواطنين.

- مصطلح الديمقراطية التداولية « the deliberative conception of democracy »: يركز المفهوم التداولي للديمقراطية على عملية اتخاذ قرارات سياسية جماعية بطريقة تخدم الصالح العام بعيدا عن الشبكات التضامنية، المصالح الضيقة أو الإكراه، وذلك من خلال المؤسسات التي لها وظيفة تداولية مثل الهيئات الاستشارية (جلسات الاستماع، اجتماعات النقاش، الجمعيات ، المحاكم)[1]، وهي لا تستند فقط على النقاش بل على مجموعة من المقومات كالحرية والمساواة السياسية، الفرص المتساوية للمشاركة في النقاش العام والمساواة في الوصول لوسائل صنع القرار، وفي وضع الأجندة السياسية، وكان من أهم المبررات التي تسوقها الدراسات المعاصرة لتبرير نمط الديمقراطية التداولية، هو دور عملية النقاش في تنمية قوة الجماعة من خلال فتحها للعضوية المتساوية بين جميع المواطنين للمشاركة في صنع القرار، تحسين مخرجات العملية الديمقراطية وترشيدها وخاصة فيما يتعلق بالعدالة، فالقرارات تكون عادلة وشرعية إذا

---

[1]- Michael Copped ,And Others, Op. cit , p.253 .

تم التوصل إليها بناءا على عملية تداول ونقاش عادلة، كما أنها تعكس نمطا مثاليا للديمقراطية، يهدف للتعرف على الذات والصالح العام...إلخ[1].

➢ مصطلح الديمقراطية المساواتية « **the egalitarian conception of democracy** » : يفترض هذا النموذج أن نظام المساواة هو الذي يحقق المشاركة، تمثيل متساوي، حماية متساوية (تمتع الجميع بالحريات المدنية، وخضوع الجميع للقانون)، وموارد متساوية (مثل الدخل، التعليم والصحة)، معتبرا أن الموارد سمة أساسية للتمكين السياسي، و أنه عندما لا يمكن تقاسم الموارد بالتساوي، يكون من الصعب تخيل نظام يتمتع فيه المواطنون بسلطة سياسية متساوية، وبالتالي تفترض المساواة السياسية، و المساواة الاجتماعية على الرغم من عدم وجود المساواة الاجتماعية الكاملة.[2]

فهذه المصطلحات الستة للديمقراطية تساعد على الوصول لمفهوم أكثر شمولا للديمقراطية مثلما ما هي عليه اليوم، والجدول التالي يوضح مبادئه، السؤال المركزي، والمؤسسات التي يستند عليها كل نموذج [3].

جدول (رقم 01) يحدد مفاهيم الديمقراطية

	المبادئ	السؤال	المؤسسات
1 . ديمقراطية انتخابية . « Electoral » **(المعروفة أيضا بديمقراطية الحد الأدنى، الواقعية الشومبيترية)**	✓ الطعن ✓ المنافسة	هل يتم الوصول الى الحكم عن طريق انتخابات تعددية حرة ونزيهة؟	• انتخابات • أحزاب سياسية • التنافسية والدوران
2. الديمقراطية الليبرالية « Liberal » **(المعروفة أيضا باسم ديمقراطية الإجماع، التعددية)**	✓ حكومة مقيدة؛ ✓ حق النقض ؛ ✓ المساءلة الأفقية؛ ✓ الحقوق	هل السلطة السياسية لا مركزية - مقيدة ؟	• التعددية،الاستقلالية و اللامركزية • التركيز خاصة على دور وسائل الإعلام جماعات المصالح السلطة القضائية ودستور مكتوب مع

---

[1]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** ، ط1؛ عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص ص. 25، 26.

[2]- Michael Copped ,And Others, Op.cit , p .254.

[3]-Ibid. , p .154.

	الفردية؛ ✓ الحريات المدنية؛ ✓ الشفافية		ضمانات واضحة.
3. ديمقراطية الأغلبية « Majoritarian » **(المعروفة أيضا باسم ديمقراطية المسئول والحزب الحاكم)**	✓ حكم الأغلبية ؛ ✓ المركزية؛ ✓ المساءلة العمودية	هل الحكم للأغلبية؟	• تركز بشكل خاص على دورالأحزاب السياسية
4. الديمقراطية التشاركية « Participatory »	✓ الحكومة من خلال الشعب	هل المواطنين العاديين يشاركون في السياسة؟	• قانون الانتخابات • المجتمع المدني • حكومة محلية • ديمقراطية مباشرة
5 الديمقراطيةالتداولية « Deliberative »	✓ الحكومة من خلال المداولات	هل القرارات السياسية هي نتاج المداولات العامة ؟	• وسائل الإعلام • جلسات الاستماع • اجتماعات للنقاش • الهيئات التداولية الأخرى
6 . المساواتية « Egalitarian »	المساواة السياسية	هل جميع المواطنين متساويين في السلطة؟	• تهدف لضمان المساواة في المشاركة، التمثيل والحماية • الموارد ذات الصلة سياسيا.

The resource : Michael Coppedge, and Others ,Op .Cit , p.254 .

انطلاقا من مختلف هذه التعريفات للديمقراطية أستشف أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لها، فهي مفهوم متغير جاء لتلبية الحاجة المتعاظمة لإرساء نظام حكم جيد، فهي تأخذ صفة المنهج ، نظام الحكم والعملية السياسية، نتيجة لعدم وجود شكل تطبيقي واحد صالح لكل الأزمنة والأمكنة تأخذ به جميع أنظمة الحكم الديمقراطية في العالم، وربما لن يتمخض تعريف واحد، أو شكل ثابت وجامد لها، طالما استمر وجود المجتمعات والدول متعددة المرجعيات التاريخية، السوسيو. سياسية، والثقافية[1] إلا أنه يمكنني رصد تعريف يجمع بين كل هذه التعاريف الموجودة أعلاه وهو أن الديمقراطية "أداة لإدارة شؤون الحكم بطريقة جماعية ملزمة، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تتمخض عنها سلطة منتخبة تدير الاختلافات المجتمعية سلميا مع ضمان حد كافي ومتساوي من الحقوق والحريات الفردية والجماعية، السياسية الاقتصادية والثقافية كالتعددية، المشاركة السياسية، دولة القانون، المساواة في توزيع الثروة والسلطة للجميع دون استثناءات.

ثانيا: مرتكزات الديمقراطية

ترتكز الديمقراطية كمفهوم وممارسة على جملة من المقومات الضرورية[2] حيث قام في هذا الصدد الكثير من الباحثين والمتخصصين في قضية الديمقراطية بتحديد ثلة من المبادئ اللازمة لقيام نظام ديمقراطي، فالباحث " **لاري دايموند**" « **Larry Diamond** » قدم في دراسة بعنوان "**ما هي الديمقراطية؟**" « **what is democracy ?** » لمحة عامة عن آراءه حول ماهية الديمقراطية حيث وصف الديمقراطية بأنها نظام للحكم يستند على أربعة عناصر رئيسية:

- ✓ نظام لاختيار واستبدال حكومة بأخرى من خلال انتخابات حرة ونزيهة؛
- ✓ مشاركة فعالة للمواطنين، في الحياة السياسية والعامة على حد سواء؛
- ✓ حماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين؛
- ✓ سيادة أو حكم القانون بحيث يتم تطبيق القوانين و الإجراءات على جميع المواطنين بالمساواة[3]

كما يرى "**جونزسون**" أن الديمقراطية يقتضي لقيامها:

---

[1]- علي خليفة الكواري، "الخليج العربي والديمقراطية : حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، الدوحة، (2/10/ 2001) ص. 11 ، نقلا عن:
http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://dr_alkuwari.net/net/sites/akak/files/manuscript_gulf_and_democracy.pdf

[2]- عبد الحسين شعبان، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة.....الديمقراطية المفقودة"، في علي خليفة الكواري، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط1؛ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص. 237.

[3]- Nwagu.G.A.I, "Democracy: Its Meaning and Dissenting Opinions of the Political Class in Nigeria : A philosophical Approach", Journal of Education and Practice ,(Vol.6) , (No4), 2015 , p.131.

- مؤسسات تمثيلية لحل الخلافات في الرأي والحفاظ على التوازن بين المطالب المتنافسة في المجتمع ويجب أن تضم هذه المؤسسات التمثيلية برلمانا أو مؤسسات شبيهة تكون بهما السلطة للتعبير عن الإرادة الحرة للشعب؛

- إجراء انتخابات دورية، حرة ونزيهة تسمح للناخبين أن يختاروا ممثليهم، في ظروف من المساواة والانفتاح والشفافية[1].

والملاحظ أن **"جونزسون"** ركز على المقومات المؤسسية مثل **"هنتغتون"** « **Huntington**» الذي أكد أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية، ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، وقد وضع الأحزاب السياسية في خانة أكثر المؤسسات فعالية[2]، متقاطعا مع **"شومبيتر"** في أن المنافسة الانتخابية تشكل عنصرا مركزيا في الديمقراطية، وإلا لا يمكن تصنيف النظام بأنه ديمقراطي[3].

إلا أن **"دافيد بيتام"** « **David Beetham** » رأى أن الديمقراطية لا تتحدد بالمؤسسات (انتخابات أحزاب، برلمان، الفصل بين السلطات)، لأن ذلك يؤدي للتركيز على الشكل دون المضمون، فهذه المقومات تشكل شروطا مسبقة لقيام أي نظام ديمقراطي، ذلك أنه بمجرد توافر القدر الأعلى منها في أي نظام سياسي يمكن توصيفه بأنه ديمقراطي. وجعل الوسائل هي الغايات، لذا فالاهتمام ينبغي أن يتمركز حول المواطن الذي يمنح الشرعية للحكومة الديمقراطية، فهو مصدر ومركز للعملية الديمقراطية، وحقوقه هي المبدأ الأساسي"[4].

وهناك تعريف آخر طرحه **"ديفيد هيلد"** مؤداه أن الديمقراطية تتضمن العناصر التالية:

- مبدأ الاستقلالية الديمقراطية، بمعنى أن يتمتع الأفراد بحقوق متساوية، ومن ثم عليهم التزامات متساوية في تحديد الإطار الذي يولد الفرص المتاحة لهم أو يحد منها، شرط ألا يستخدم هذا الإطار لتجاهل حقوق الآخرين؛

---

(1)- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن والبلاد الأخرى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص. 54.

(2)- نفس المرجع، ص. 54.

(3)- وسيم حرب، وآخرون، إشكالات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون، ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 ، ص. 184.

(4)- زكرياء بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010، ص ص.29،30.

- ✓ ضرورة توافر حقوق وحريات اقتصادية، واجتماعية، يتمتع بها المواطنون جنبا إلى جنب مع الحقوق السياسية، فبدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن التمتع بالحقوق السياسية، حيث يمكن أن تظهر أشكالا جديدة من عدم المساواة في توزيع السلطة والثروة تعطل تطبيق وإقرار الحريات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ توافر فرص متساوية للمشاركة السياسية؛
- ✓ توافر درجة عالية من المساءلة لجهاز الدولة[(1)].

كما وضع "دال" (Dahl) خمسة معايير للدلالة على وجود ممارسة ديمقراطية حقيقية وقياس المستوى الذي بلغته تلك الممارسة وتتجلى هذه المعايير التي ذكرها في:

- ✓ **المشاركة الفاعلة (Effective participation)** : تعني إعطاء فرص متساوية لكل الأعضاء لعرض أدائهم أمام بعضهم البعض حول ما يجب أن تكون عليه السياسة؛
- ✓ **المساواة في التصويت(voting Equality)**: لابد أن يتساوى جميع المواطنين في الفرص المتاحة لهم في التصويت، كما ينبغي اعتبار جميع الأصوات متساوية؛
- ✓ **الفهم المستنير(Enlightened understanding)** : يعني منح كل عضو من الأعضاء فرص للإطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة، وكل ذلك في وقت محدد؛
- ✓ **تنظيم جدول الأعمال (control of the agenda)**: يجب إعطاء كل عضو من الأعضاء فرصة لتقرير كيفية تنظيم جدول للأعمال بإدراج أهم الموضوعات في البداية بعدها الأقل أهمية بصفة تراتبية وبهذا لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها المعايير التي تم التعرض لها سابقا، ذلك أن السياسات قابلة دائما للتغيير من طرف الأعضاء في حالة إذا ما أرادوا ذلك؛
- ✓ **شمول البالغين(Inclusion)**: بمنح حقوق المواطنة للبالغين من الجنسين كافة، وحتى المقيمين البالغين من بلد لآخر[(2)].

وانطلاقا من هذه المعايير التي قدمها **"روبرت دال"** والآراء السابقة التي أتيت على عرضها يمكن إجمال سندات قيام النظام الديمقراطية في التعددية حزبية، المشاركة السياسية، ضمان الحقوق والحريات

---

(1)- عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص ص. 95،96.

(2)- تشارلز تيللي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 25،26.

الفردية والجماعية، والمساواة بين الجميع،...الخ، فهذه المقومات تشكل شروطا مسبقة لاستنبات الديمقراطية، ذلك أنه بمجرد توافر القدر الأعلى منها في أي نظام سياسي يمكن توصيفه بأنه ديمقراطي.

ثالثا: التطور التاريخاني لمضامين الديمقراطية

إن الديمقراطية التي تشكل قاعدة المنظومات السياسية القائمة كلها، تطورت نظريا عبر المنظومة الليبرالية الرأسمالية، التي تعمل فعليا في الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا اليابان، استراليا أوربا الغربية) [(1)]، ظهرت في صورتها الأولى في أثينا القديمة، أين مورست بطريقة مباشرة لفترة قصيرة[(2)] في القرن الخامس قبل الميلاد، وينظر إلى هذه الديمقراطية الأثينية على أنها أول الأمثلة التي تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي[(3)]، إذ وصلت في عصر **"بركليس"** أوج ازدهارها، حيث كانت الاجتماعات تتم بصفة دورية كل شهر تقريبا ثم في فترات أكثر تقاربا، و إضافة للشعب الذي كان يجتمع بكامله في شكل "جمعية شعبية"، كان يوجد 500عضو يسمى Boulé، يقوم بإدارة الشؤون العامة تحت رقابة الجمعية الشعبية، ويشبه أعضاء هذا المجلس نواب العصر الحديث من حيث المزايا والسلطات المتمتع بها، لكنهم غير منتخبين وإنما يتم اختيارهم بالقرعة[(4)]، إلا أن عملية المشاركة في الحكم كانت مقتصرة على المواطنين الرجال دون العبيد والتجار، من خارج المدينة (أثينا) لأنهم لا يمتلكون صفة المواطنة، إضافة للنساء، وبذلك توقفت المشاركة على فئة قليلة من السكان، ويعتقد أن سكان أثينا، كانوا ما يقارب أربع مئة ألف نسمة غير أن المسموح لهم بالمشاركة، كانوا تقريبا مابين 20 ألف إلى 40 ألف نسمة، حيث كانوا يجتمعون في مكان معين، ويقومون بالتصويت على القرارات التي تهم المواطنين لذلك أطلق عليها "الديمقراطية المباشرة" لأن الشعب يحكم نفسه بنفسه دون وجود من ينوب عنه[(5)]. وهو ما يفسر أن الديمقراطية الأثينية على مستوى الممارسة كانت أبوية و إقصائية . ليست للنساء والعبيد و الأجانب، و هو ما جعل **" سارتوري"** يصف بشكل لاذع الانشقاق المتلازم بين المفهوم والواقع بـ "لم يكن هناك قط وجود لديمقراطية (ينضوي تحتها الجميع) ومن غير المرجح أن توجد"[(6)].

و ينبغي التنويه في هذا الصدد أن هذا النوع من الديمقراطية الذي يدير فيه الشعب شؤونه بنفسه بطريقة مباشرة، و الذي صمم على مقاس دولة المدينة (أثينا) التي لم يتجاوز عدد سكانها أربع مئة ألف نسمة[(7)]. لم يستمر سوى حقبة قصيرة من تاريخ البشرية، ففي الفترة الفاصلة بين سقوط أثينا ومعها

[(1)]- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص . 16.

[(2)]- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1؛ دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص. 35.

[(3)]- صبري سعيد، **الديمقراطية**، ط1؛ القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص. 8.

[(4)]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسة في العالم المعاصر**، القاهرة: المركز للطباعة والنشر، 2007، ص ص. 135،136.

[(5)]- مخيمر أبو سعدة ، "الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في رفيق المصري (محررا)، **الدين والسياسة والديمقراطية**، ط1؛ شمس (مصر) : مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية، ص. 23.

[(6)]- العربي صديقي، (تر: محمد الخولي، عمر الأيوبي)، مرجع سبق ذكره، ص ص.28، 29.

[(7)]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 136.

نموذجها الديمقراطي، و أواخر القرن 18م و بداية القرن 19م التي تشكل بداية المخاض الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وسويسرا، لم تظهر أي ديمقراطية بالمعنى الغربي، سواء كان الحكم أوليغارشيا أم أميريا أو ملكيا أو إمبراطوريا أم سلطانيا[1]."

وتعود نشأة الديمقراطية وفقا لـ " **بارنغتون مور**" « **Brrington Moore** » في دراسته التأصيلية « **Social Origins of Dctatorship and Democracy** » إلى فكرة حصانة بعض الجماعات والأفراد أمام الحاكم في ظل النظام الإقطاعي الأوربي، إلى جانب مفهوم النظام غير العادل ومفهوم التعاقد كعملية ارتباط متبادل يقوم به أفراد أحرار ... هذا المركب من الأفكار والممارسات يشكل إرثا قروسطيا حاسما ، في أهميته للتصورات الأوربية حول المجتمع الحر. وقد نشأ ذلك التوازن الدقيق بين الكثير والقليل من السلطة الملكية التي أفسحت مجالا للبرلمانية" [2]، أي بروز الديمقراطية في شكلها النيابي والتي تشير لـ "حكم الشعب بواسطة هيئة منتخبة من قبل الشعب وهذا النمط من الديمقراطية، هو الشائع في كل دول العالم حاليا"[3]،لكن غير غير مطبق بصورة واحدة في جميع أنحائه، سواء من حيث شكل النظام الانتخابي، أو شكل المجالس النيابية فهناك دول تأخذ بنظم الأغلبية المطلقة ودول أخرى بالقوائم النسبية أو المطلقة، ودولا تعرف مجلسا واحدا وأخرى اثنين، ودول تحدد مدة المجالس النيابية بخمس سنوات، وأخرى بأكثر أو أقل ودول تأخذ بالنظام البرلماني وأخرى برئاسي[4].

هذا وقد تعرضت الديمقراطية النيابية لعدة انتقادات خاصة من قبل الماركسية اللينينية التي اعتبرت التمثيل عملية تضليل اخترعتها الطبقة البرجوازية لإضفاء الشرعية على سيطرتها على الشعب، كما اتهمت بأنها مرادف لحكم الأقلية على أساس أن الشعب ينتخب قلة تمثلهم وهي تتحول تدريجيا ونتيجة لهذا التمثيل لنخبة لها مصالح متميزة عن مصالح الشعب[5]. إضافة لاستنادها على إجرائية الاختيار و ما يثيره من من تحفظ وعدم رضا، باعتبارها مجرد آلية لحل الخلافات على نحو غير عنيف، في حالات النزاع بين المصالح والقيم بهدف الوصول لقرارات جمعية يقبل بها ويحترمها كل شخص[6].

ونتيجة لهذه الانتقادات دار نقاش قوي وهام **بين** "**رولز**" المدافع عن الديمقراطية الليبرالية و"**هابرماس**" المناصر لنموذج الديمقراطية المداولاتية و أنصار الطرح الجمهوراني المتحمسين لمبدأ المشاركة السياسية الفاعلة لإيجاد سبيل لإخراج الديمقراطية النيابية من أزمتها، وتوصلوا إلى أن ديمقراطية المداولة (سبق التطرق إليها) والمشاركة المكثفة في الجدل العام يمكنها أن تجدد الديمقراطية التمثيلية الليبرالية

---

(1)- العربي صديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 30 .

(2)- عزمي بشارة، **المجتمع المدني : دراسة نقدية**، ط6؛ بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012، ص. 316.

(3)- مخيمر أبو سعدة، مرجع سبق ذكره، ص.23 .

(4)- حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل**، ط1؛ القاهرة: دار الشروق، 1993، ص ص. 43،42.

(5)- عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2؛ بيروت: دار النضال، 1989، ص ص. 246،245.

(6)- منير الكشو، مرجع سبق ذكره، ص ص. 16،17.

وتضخ فيها نفسا جديدا شرط الحصول على موافقة سابقة لإجرائية المداولة حول مبادئ التنظيم العادل لمؤسسات المجتمع وشروط الحكم الجيد، إلا أن هذا النموذج واجه إشكالية تحقيق المشاركة الواسعة والجماهيرية لعموم المواطنين في المداولات العامة لأسباب تتعلق بسيكولوجية الأفراد في المجتمعات الحديثة ومنطق الفعل الجماعي(1).

وهو ما دفع لطرح "الديمقراطية التشاركية" كنموذج مكمل للديمقراطية النيابية لسد نقائصها وتجاوز عيوبها وإثرائها لا بديلا عنها أو نقيضا لها، من خلال تفعيل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية،والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي على النواب المنتخبين فالديمقراطية المشاركاتية، تعتبر شكل من أشكال تقسيم وممارسة السلطة، تقوم على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي، وهي مفهوم حديث مقارنة بالديمقراطية النيابية، ظهر في القطاع الاقتصادي ستينات القرن 20 لتنتقل إلى المجال السياسي بعد ذلك، خاصة على المستوى المحلي ونظرا لحداثتها، فهي لا تزال في مرحلة اختبار، ولكي يمكن تطبيقها في أي مجتمع لابد أن تتوفر فيه جملة من الشروط كوجود مجتمع مدني منظم وتمثيلي مستقل عن السلطة وتوفير إعلام كاف يمكن المواطنين من الإطلاع على مختلف الشؤون العامة، توفير وسائل اتصال دائمة وفعالة لتمكين المواطن من المشاركة وإبداء رأيه، إيجاد إطار قانوني يؤكد على إشراك المواطنين في مناقشة واتخاذ القرار السياسي(2).

مما سبق يمكن ملاحظة أن الديمقراطية، منذ للحظة ظهورها كمفهوم وممارسة وهي في حالة تطور مستمر، حيث أبانت قدرة هائلة ومرونة كبيرة في التكيف مع المتغيرات الطارئة التي كانت تعطيها في كل مرة شكلا ومفهوما مختلفا، فهي ولدت مع سقراط وأرسطو فكرا وفي أثينا تطبيقا في إطار ما سمي بالديمقراطية المباشرة التي تقوم على فكرة حكم الشعب لتعرف انقطاعا على مستوى الممارسة زهاء القرنين، لتعاود الرواج مجددا في ثوبها النيابي الحالي أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 عقب ثورات المخاض الديمقراطي فالديمقراطية النيابية تشكل اليوم النمط الأقرب للتطبيق واقعيا خصوصا مع تدعيمها بالديمقراطية التداولية ثم التشاركية كنموذج مكمل لها يتجاوز نقائصها.

---

(1)- منير الكشو، مرجع سبق ذكره ، ص. 17.

(2)- عادل ذبيح، مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ،نحو الديمقراطية تشاركية ، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "الإدارة المحلية والخدمة العمومية: واقع وأفاق"**،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، يومي 12-13 مارس2013، ص ص. 2-5.

المطلب الثاني: بحث في مفهوم العملية السياسية الديمقراطية

سيتم معالجة هذا المطلب في جزئيتين على النحو الأتي.

أولا: تعريف العملية السياسية الديمقراطية

إن " التحليل المصطلحاتي" الرامي لتحديد وتوضيح المصطلحات الرئيسية بدقة يمثل مرحلة فيصلية في العمل النظري وفقا لعالم الاجتماع **"روبرت ك. مرتون"** لأنه يعمل على إعادة بناء المعطيات وتحديد ما تحتويه وما تستثنيه[(1)]. وبالاستناد على ما سبق سأسعى لتعريف العملية السياسية الديمقراطية عبر توظيف مقاربة تفكيكية بغرض إزالة أي لبس يكتنف المصطلح، ثم إعادة تركيبه مجددا لتأصيله مفهوماتيا.

فـ **"العملية السياسية الديمقراطية" « The Democratic Political Process »** مفهوم مركب يتجزأ من لفظين **"العملية السياسية'The Political Process'** التي لها معنى يختلف تماما عندما يتم ربطها بمفردة **"الديمقراطية "** التي تبلورت ونضجت داخل السياقات الغربية (سبق تناولها في المطلب السابق). حيث يشير مصطلح العملية السياسية لتلك الأنشطة المعبرة عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم للحصول على القوة، أو تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من اجل تحقيق مصالح الفرد وجماعته، ومن ثمة فهي محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الإيديولوجية و الثقافة السياسية السائدة ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة[(2)].

وعقب تفكيك المفهوم المفتاحي للدراسة تقتضي الضرورة النظرية، إعادة تركيبه مجددا وتحديد ماهيته، ذلك أن العملية السياسية الديمقراطية[(*)]، عملية الدمقرطة « Democratization »، أو التحول الديمقراطي « Democratic Transformation » مصطلح جلبته عمليات المرور نحو الديمقراطية، التي انطلقت جنوب أوربا و أمريكا اللاتينية سبعينات القرن الماضي، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي، الذين قدموا لعلماء الاجتماع مجموعة كبيرة من التحديات المعرفية طيلة نصف قرن من الزمن حيث سعى علماء المقارنة « compartivists » في مجال العلوم السياسية، علم الاجتماع السياسي وتنمية الاقتصاديات تطوير نظريات قادرة على تفسير التحولات من التقليد نحو الحداثة، التخلف نحو التطور، ومن السلطوية نحو الديمقراطية"[(3)]

و تكتنف هذا المصطلح متعدد التسميات شأنه شأن مجمل مفاهيم العلوم الاجتماعية صعوبة في صياغة تعريف جامع له، فالعملية الديمقراطية أو الدمقرطة هي وفقا للباحث **« Jose .v Ciprut »** "عملية غير منتهية، تعتمد على البنى والوظائف في السياقات النظامية التي تتطور بشكل فريد في النغمة، المدة

---

(1)- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

(2)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 275.

(3)- Jordan Gans_ Morse ," Searching For Transitologists : Contemperay Theories of Post _ Communist Transitions and The Myth of a Dominant Paradagm»",**Post_ Soviet Affairs** , 2004, pp .320, 321 .

الاتجاه والوتيرة مع مرور الوقت، كما أنها تؤثر وتتأثر بدورها بعشرات المحددات السياسية السوسيو اقتصادية أو الثقافية المتميزة (المعيارية)المفترضة لتوقع المخرجات [1]، فيما ينظر إليها الباحث **« Tom Najem »** الذي استعار تعريفه من الباحث **« David Potter »** على أنها "حركة مستمرة للانتقال من حكومة أقل مساءلة إلى حكومة أكثر مساءلة، من انتخابات أقل تنافسية (أو غير موجودة) إلى انتخابات تنافسية أكثر حرية ونزاهة، من مقيدة بشدة إلى حماية أفضل للحقوق السياسية والمدنية، ومن جمعيات ضعيفة الاستقلالية (أو غير الموجودة) داخل المجتمع المدني إلى جمعيات أكثر استقلالية وأكثر عددا"، كما يعرف "**توم ناجم**" الدمقرطة بأنها التطور التدريجي لهذه المكونات " العناصر" (المساءلة، الانتخابات الحقوق المدنية والسياسية، الجمعيات المستقلة) في سياق مؤسسات الدولة السياسية، التطور الاقتصادي الانقسامات الاجتماعية ، المجتمع المدني ، الثقافة السياسية والقيم ، والالتزامات عبر الوطنية والدولية[2].

و بالاعتماد على ما سلف ذكره، فأن هذه العملية التي تكرس بشكل عام منطق الاستمرارية في الممارسة، والتحول ضمن اتجاه واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية[3]، تشير إلى مسار انتقالي من أنظمة تسلطية إلى أخرى ديمقراطية، ومن ثمة فهي تدلل على الفعل « action » الذي يسعى من خلاله الفاعلون السياسيين (سلطة، أحزاب، معارضة، نقابات جمعيات مواطنون ...) تطبيق ممارسات ديمقراطية، و هذا عبر قيامهم بالعديد من العمليات سواء من خلال التوافقات ، الضغوط ، أو عقد المؤتمرات ، أو بفرض من الخارج .... الخ ، بهدف توسعة مجال هذه الممارسات وترسيخها وهذه العملية قد تنجح، و تتجه نحو الترسيخ الديمقراطي ، أو تفشل بمعنى العودة إلى ممارسات النظام التسلطي أو أنماط شبيهة له[4].

وتتميز العملية الديمقراطية بأنها عملية تكتنفها العديد من الإشكاليات "أبرزها التكلفة الزمنية للتحول"، فهي عملية معقدة وطويلة من التغيير دون تحديد دقيق لما يجب أن يكون عليه إيقاع هذا التغيير أو مدى العملية التي من المفترض أن تؤدي في النهاية إلى نظام حكم "ديمقراطي"، وهي تتركب من العديد المراحل التي يصعب التفريق بينها على الصعيد الواقعي، فهناك من يقسمها من الباحثين لأربعة مراحل مرحلة انهيار النظام التسلطي، مرحلة الانتقال، مرحلة دعم الانتقال، مرحلة النضج الديمقراطي[5]، وهناك من

---

(1)- Jose V. Ciprut , « Democratizattions : perspectives and Contexts » , **Democratizations : Comparisons, Conforontations, And Constrasts**, 2008, p.1.

(2)- Albrecht Schnabel ," A rough journey : Nascent democratization in the middle east » , in Amin Saikal , and Albrecht Schnabel , **Democratization in the Middle East : Experiences , Struggles , Challenges** , The United Nations University 2003 , pp. 5 ,6 .

(3)- علي خليفة الكواري، و عبد الفتاح ماضي، **لماذا انتقل الأخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ط1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009، ص. 27.

(4)- رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص.4.

(5)- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطة عمان وقطر**،ط1 أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2009، ص ص. 9، 11.

يقسمها لثلاثة، مرحلة التحول إلى الليبرالية (الانفتاح السياسي) « liberalization » التي تشير على التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات من تعسف السلطة وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي فالتحول إلى الليبرالية يتمتع بحرية محكومة، الانتقال الديمقراطي « democratic transition » ، الترسيخ الديمقراطي « consolidation of democracy »[1] . وفي هذه الدراسة سيتم التركيز فقط على مرحلتي الانتقال والترسيخ اللتان شكلتا محور أبحاث حقل السياسة المقارنة ، أين تم التأسيس لفرعين معرفيين منفصلين "علم الانتقال" « Transitologie » و " علم الترسيخ" « Considiologie » داخل دراسات الدمقرطة من قبل علماء المقارنة، للفهم وتحليل عمليات الدمقرطة.

أ- تعريف الانتقال الديمقراطي

يشير فعل الانتقال «**transition** » لغة إلى المرور من حالة إلى حال[2]، فيما يشير اصطلاحا إلى اللحظة الزمنية الفاصلة بين نظام سياسي وأخر، لها بداية ونهاية محددة تبدأ بانهيار النظام القائم [3] وتنتهي في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وهي لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم قد تقود لتحلل النظام السلطوي، وإقامة إحدى صور الديمقراطية[4]، أو ظهور بديل ثوري، أو قد تنتج نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية[5]وهي أخطر مراحل الدمقرطة لأن النظام السياسي يكون أثناءها ذو طبيعة مختلطة، إذ تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشترك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عبر الصراعات أو التوافقات[6].

ورغم حداثة مفهوم الانتقال الديمقراطي في علم السياسة، إلا إن وجوده كواقعة سياسية قديم للغاية فعلى سبيل المثال انطلقت لحظة الانتقال في فرنسا سنة 1887، ولم تنتهي إلا سنة 1900، وذلك من خلال تدعيم الجمهورية الثالثة. وفي إنجلترا ابتدأت مع إصلاح القانون الانتخابي سنة 1832، ولم تكتمل إلا سنة 1918 مع العمل بنظام الاقتراع العام، وهو ما يدفع للقول أن الجديد بالنسبة للانتقال الديمقراطي هي علاقته بالزمن، فبعد أن كانت العملية الانتقالية في الديمقراطيات الرائدة تتطلب قرنا ونصف في

---

(1)- شادية فتحي إبراهيم عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

(2)-علي خليفة الكواري، و عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

(3)- Kiristan J. Weathon , "Transitions From Authoritarian Rule : An Iterative Model", 2001 , According to : **http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.Oss.net/dynamaster/file_archive/040319 /aa1115fbb5880b64176f3327c89e282d5/OSS2002_02_16.pdf&ved=2a**

(4)-فاطمة مسا عيد،" التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، **دفاتر السياسة والقانون**، (عدد. خاص (أفريل،2011) ص. 215.

(5)- بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

(6)- هدى متكيس، "دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ".في علي الدين هلال الدسوقي (محررا)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** ط1؛ القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 199، ص.137.

الديمقراطيات الرائدة ، أصبحت لا تستمر في سوى خمس أو ست سنوات في الأنظمة الجديدة[1]. كمسارات زمنية قصيرة الأمد.

و قد شكلت هذه الانتقالات التي انطلقت في السبعينات من الحكم الاستبدادي نحو النهج الديمقراطي مادة دسمة ومختبرا حيا للعلماء السياسة المهتمين بدراسة العملية السياسية [2]، وكان أولهم **Dankwart »** **Rustow »** في مقاله **« Transitions to Democracy :Toward a Dynamic Model »** الصادر سنة 1970 الذي يعتبر الدراسة التأسيسية الأولى لتقليد نظري جديد يدعى**"علم الانتقال" « the transitologie »** [3] والذي ينظر للانتقال الديمقراطي على أنه"عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف أن يأخذ أضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع"[4]، فما يهم في هذه المرحلة وفق رأيه ليس قناعات النخبة بل سلوكياتها، ويكتسب الخيار الآداتي الذي تم قبوله قيمة أو يتحول إلى قناعة في مرحلة التعود أو الترويض [5]. فهذه الفترة لا تحتاج للإيمان ديمقراطي.

و يواجه مصطلح" الانتقال الديمقراطي" استشكال منهجي، يحيل على تعريفين اثنين الأول معياري والآخر إجرائي:

- **التعريف المعياري:** ينظر للانتقال الديمقراطي على أنه المرور من حالة التسلطية نحو أخرى ديمقراطية، بمعنى الانتقال من نظام سياسي مغلق لنظام سياسي مفتوح يتيح فرص للتداول على السلطة ولكن هذا التعريف يبقى غير قادر على إيضاح سيرورة الانتقال وتدبير لحظة الانتقال نظرا لتركيزه على الجانب الشكلي في فعل الانتقال، مما اقتضى إيجاد معيار آخر أكثر توضيحا وتفسيرا.

- **التعريف الإجرائي:** والذي تم استقاءه من تعريف **"شومبيتر"** مؤسس النظرية الحديثة للديمقراطية، والتي هي حسب رأيه "اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عبر التنافس على الأصوات". مما يفسر أن الانتقال الديمقراطي هو انتقال من نظام استبدادي إلى نظام سياسي يتم به اختيار صناع القرار بشكل جماعي عن طريق انتخابات حرة وتنافسية [6].

---

(1)- زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د،ع) (د، س ن)، ص.101.

(2)- Kiristan J. Weathon , Op. cit.

(3)-Jordan Gans_ Morse , Op. cit , p. 321 .

(4)- بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

(5)- عزمي بشارة ، مرجع سبق ذكره، ص. 323.

(6)- عبد الإله السطي، "أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، نقلا عن:

بالرجوع لتعريفي كل من **"شومبيتر"** و **"روستو"** يشير فعل الانتقال إلى عملية تفاعلية وتنازعيه تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية وبنيات جديدة ديمقراطية، إذ أنه عندما تتغلب الثانية على الأولى ينتج فعل الانتقال فالتعريف الإجرائي يقدم الإجابة على السؤال الأول الذي تطرحه العملية الانتقالية من أين إلى أين؟[(1)]، وهو ما يفسر أن " علماء الانتقال"« Transtilogues » يهتموا فقط بالعمليات والمسارات قصيرة المدى للعب والتسويات الظرفية التي تحدث في زمن محدد، و يهملون البحث وتحليل السياقات التاريخية طويلة الأمد[(2)].

إجمالا يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي مسلسل قصير الأمد يقوم على مجموعة من الشروط الأولى ذاتية تتجلى في توفر إرادة الانتقال لدى الفاعلين السياسيين سواء الجهات الحاكمة أو صفوف المعارضة فيما تتمثل الشروط الموضوعية في تحمل تكلفة الانتقال من خلال توفر مشروع ديمقراطي، ثم تكلفة زمنية بحيث أن فعل الانتقال هو فعل محصور في فترة زمنية معينة تربط مابين من أين إلى أين؟ ترتبط بالجهد القائم في التخلص من البنى القديمة غير الديمقراطية، والتي ينبغي أن لا تطول كثيرا حتى يمكن إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي[(3)].

من هنا اتضحت معالم الانتقال الديمقراطي، مفهوم لا يحتمل معنيين على خلاف الديمقراطية فهو خيار تكتيكي يتأتي بمبادرة من أعلى، مساره الزمني قصير الأمد ينطلق من انهيار النظام التسلطي ينتهي عند أول انتخابات تعددية، لا يكرس لفترة عيش ديمقراطي.

ب- تعريف الترسيخ الديمقراطي

الترسيخ الديمقراطي مصطلح مركب من مفردتين. كلمة "الترسيخ" المشتقة لغة من فعل رسخ يرسخ رسوخا، والتي تشير لثبوت الشيء أي تثبيت الأمر في موضعه والتمكن منه، حيث يقال : رسخ الجبل إيمانه راسخ، له قدم راسخة في العلم، وقد تعددت المصطلحات المرادفة له فهناك من يقول بالنضج، و التعزيز بمعنى الدعم والتكثيف، وفريق ثاني يرى في التماسك التوصيف الأدق لحالة الترسيخ الذي يعني ترابط الأشياء ببعضها البعض، أي قويت واشتدت ومسك بعضها بعضا، وفريق أخر يقول بالاستقرار، أي الثبوت والسكون[(4)]. ومفردة الديمقراطية التي سبق التطرق إليها.

---

http://www.arab-csr.org/index.php/component/content/article

(1)- نفس المرجع .

(2)- السعيد ملاح، مرجع سبق ذكره، ص 91.

(3)-عبد الإله السطي، مرجع سبق ذكره.

(4)- محمد محمود مهدي، "إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري"، سياسات عربية، العدد16، (سبتمبر 2015) ص 69.

أما من الناحية الاصطلاحية، يشير مفهوم **"الترسيخ الديمقراطي"** « **Consolidation of Democracy** » الذي برز في العقد الأخير من القرن العشرين، وحظي باهتمام كبير لدى علماء السياسة المقارنة مثل الذي لقاه مفهوم "الانتقال الديمقراطي"، و تحول بسرعة من مصطلح ضيق« étroit » إلى مصطلح « foure tout »[1] إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يصبح نظام مؤسسي مستقر أي مرادف للمأسسة و الاستقرار، حيث وصفه **"أودونيل"** « **O'donnell** » **"بالانتقال الثاني"** « **second transition** »و هو يعني حسب رأيه لـ"الانتقال من حكومة منتخبة تنتهي عندها مرحلة الانتقال إلى نظام مؤسسي مرسخ ديمقراطيا"[2]،فيما يرى كل من **" هيغلي"** « **Highly** » و**"غونثر"** « **Guenther** » أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يرجع إلى اتفاق النخبة حول مجمل قواعد اللعبة السياسية مع مشاركة واسعة في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى، بينما **" لينز"** « **Linz** » يعتبر **"الديمقراطيات الراسخة"** هي تلك التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للانتقال الديمقراطي، أما وفقا لـ **"فالنزويلا"** « **Valenzeula** » يتأتى الترسيخ بإرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية، وعندما يتوقع كل الفاعلين السياسيين والجماهير الشعبية استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي[3].إضافة لإقصاء بقايا النظام السلطوي غير منسجمة مع النظام الديمقراطي مؤكدا مع "أدونيل" « **O'donnell** » على أن الدول التي يمكن القول عليها أن مرسخة ديمقراطيا تلك التي يقبل فيها كل الفاعلين قواعد اللعبة الديمقراطية[4]

إلا أن **"أندرياس تشدلير"** « **Andreas schedler** » قدم مفهوما أكثر تفصيلا واتساعا للترسيخ الديمقراطي حيث ربط الوصول إليه بانتشار القيم الديمقراطية، السيطرة المدنية على العسكرين ، تأسيس الأحزاب السياسية و جماعات المصالح ، و استقرار النظم والقواعد الانتخابية، دورية الانتخابات، اللامركزية السياسية، الإصلاح القضائي، تقليص معدلات الفقر ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[5].

وبالاعتماد على ما سلف ذكره من التعريفات، تبين أن هناك عنصرين يشترط توفرهما سوية للوصول للترسيخ الديمقراطي الأول يتعلق بتحقيق سيادة الشعب، من خلال إجراء انتخابات دورية منتظمة، فيما يرتبط الثاني بمنظومة القيم (حقوق الإنسان، دولة القانون، استقلال القضاء، وفصل السلطات...إلخ) التي

---

(1) - Andreas Shedler, "Comment Observer La Consolidation Démocratique", <u>**Revue Internationale Politique Comparée**</u> Vol8, N^{0}2, 200 , P.225.

(2)- حسنين توفيق إبراهيم،" الانتقال الديمقراطي : إطار نظري "، نقلا عن : **(<u>http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm</u>)** .

(3)- هدى متيكيس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 137، 138.

(4) - Gerardo Munck, « Democratic transition in Comparative Studies », <u>**Comparative Politics**</u> .vol. 26, N0.3, (Apr.,1994) p. 396.

(5)- محمد محمود مهدي، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

يستند عليها النظام الديمقراطي السائد، و هذه القيم هي جوهر العملية الديمقراطية، لأنه في حالة حضور الانتخابات وغياب القيم تقوم الديمقراطية الشكلية التي تعج بالممارسات الديكتاتورية، وفي حال توفر القيم وغياب الانتخابات، يظهر الاستبداد(1).

وينبغي الإشارة إلى أن مفهوم"الترسيخ الديمقراطي" تعرض لانتقادات كثيرة لقيامه على تصنيفات للنظم الديمقراطية بين ديمقراطيات مرسخة وكاملة وأخرى ناقصة أو مشوهة، وكأن النظام الديمقراطي على مستوى الممارسة الواقعية وصل للصيغة النموذجية للديمقراطية ونتيجة لهذه الانتقادات الموجهة لهذا المفهوم طرحت مفاهيم أخرى للوقوف على درجات التطور الديمقراطية، ومنها مصطلح" نوعية الديمقراطية" « Quality of Democracy » الذي يشير لضرورة تحسين نوعية الديمقراطية حتى بالنسبة للديمقراطيات المستمرة من فترات طويلة وهناك من اقترح مفهوم " الديمقراطية الجيدة" « Good Democracy » وهو يعني ذلك النظام الديمقراطي الذي يحقق المساواة والحرية لجميع المواطنين من خلال مؤسسات، و آليات شرعية ومستقرة تؤدي وظائفها بفعالية وكفاءة، وهي مفاهيم غير بديلة للترسيخ الديمقراطي ولكنها مساعدة من وجهة نظر القائلين بها من وجهة نظر القائلين على فهم وأفضل لتطور النظام الديمقراطي والمقارنة بين حالات التقدم والتراجع(2).

وعليه يمكن القول أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما، عندما تحدث توافقات بين جميع اللاعبين على الساحة السوسيو. سياسية على قواعد اللعب، حيث تصبح هي اللعبة الوحيدة في المدينة إجرائيا و قيميا.

ثانيا: حقل السياسة المقارنة و جذور الاهتمام المعرفي بموضوع الدمقرطة

تعتبر عملية الدمقرطة من ابرز القضايا المعرفية المطروحة للنقاش في حقل السياسة المقارنة منذ بروزها و لحد الآن، ذلك أنه ونتيجة للعمليات الانتقالية التي انطلقت منتصف السبعينات ضعيفة، والتي ما فتئت تنتعش وتزيد حدتها بنهاية الثمانينات، انتقلت من مجرد موضوع بحثي إلى فرع معرفي جديد في علم السياسة لتفسير عمليات الانتقال الديمقراطي و مساراتها الما بعدية.

أ- مكانة التنمية السياسية في حقل السياسة المقارنة

شكل موضوع التنمية السياسية و إقتراباته النظرية منذ ستينات القرن 20 إلى غاية النصف الأول من السبعينات مركز اهتمامات دراسات حقل السياسة المقارنة، نتيجة لبروز ما يسمى بالدول العالم الثالث التي تمخضت عن حركات التحرر الوطني في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ومعضلات التنمية المرافقة لها

(1)-محمد محمود مهدي، مرجع سبق ذكره ، ص. 70.

(2)- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره .

كمحددات واقعية [1]،كما برزت أيضا هذه الأدبيات التنموية كتعبير عن تطور نظري ومنهجي في ميدان السياسة المقارنة[2]،تجلى في ظهور الثورة السلوكية(Révolution behavioriste)، التي شكلت نقطة تحول في تاريخ علم السياسة الأمريكي الذي سيطر عليه الاتجاه السلوكي في الفترة الممتدة بين بداية الخمسينات إلى غاية أواخر الستينيات، فجميع النقاشات داخل علم السياسة الأمريكي تستحضر الثورة السلوكية كلحظة استثنائية في تاريخ التخصص[3].وبالتالي في حقل السياسة المقارنة الذي انبثق عن علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن 19، إذ يعد فرعا من فروع علم السياسة الأمريكي[4].

فالثورة السلوكية أعادت تعريف علم السياسة وتعريف حقل السياسة المقارنة وهندسة مكوناته الأساسية من خلال إحداثها لقطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية[5]، المتسمة بضيق النطاق والجمود والوصفية وتركيزها على الأبعاد القانونية الرسمية [6]، حيث لخص **"غابريال ألموند"** و **"بينغهام بول"** أوجه القصور التي كانت تعاني منها أدبيات السياسة المقارنة في إطار المنهجية التقليدية في ثلاث حيثيات المحدودية لانحصارها في العالم الأوروبي، التجزيئية لتمحورها حول الجوانب المنفردة دونما اختبار العلائقية السببية بين الظاهرة السياسية و الظاهرة الاجتماعية؛ الشكلية لتركيزها على المؤسسات والمعايير القانونية بدل الاهتمام بالأداء والتفاعل والسلوك[7].

والسلوكية جاءت كحركة علمية مضادة للمقاربات التقليدية و أدواتها التحليلية، حيث سعت لمحاكاة الظواهر السياسية عبر أدوات البحث الامبريقي كالقياس والمقابلة والمؤشرات الكمية، مستخدمة السلوك كوحدة تحليل مركزية بديلة للمؤسسات، كما قامت هذه الحركة باستخدام مفاهيم مستمدة من العلوم الأخرى، كمفهوم القرار السلوك، الحدود، البيئة، النظام ...إلخ [8]. ذلك أن **"دافيد إيستون"** David »

---

(1)- حسين كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، (مذكرة ماجيستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص. 14.

(2)- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 ص. 189.

(3) -Loic Blondiaux, "les Tournants Historique de la science politique Américaine", **politics** , N040, 1997,pp.13,14

(5)- نصر محمد عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي- النظرية - المنهج، ط1؛ القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 2002، ص. 260.

(6)- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة :قضايا مناهجيه ومداخل نظرية، ط2 ؛ ليبيا: منشورات جامعة قاريونس 1998، ص. 273.

(7)- نور الدين زمام مرجع سبق ذكره، ص. 90 .

(8)- حدد "دافيد إيستون" مرتكزات الحركة السلوكية ومنطلقاتها في: وجود مظاهر للتماثل وأوجه للانقسام يحملها السلوك السياسي، هذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات أو نظريات ذات قيمة تفسيرية وتنبؤية، إمكانية اختبار صحة النظريات والتعميمات؛ . استخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث ووسائل الحصول على البيانات وتجميعها وتفسيرها،إضفاء طابع نظامي على البحث، ويعني النظامي أن النظرية والبحث ينظر إليهما كأجزاء متماسكة يجسد ترابط منطقيا، ومنظم ومرتب للمعرفة. أنظر بهذا الصدد : محمد شلبي مرجع سبق ذكره، ص. 127،128.

« Eastonهو أول من وظف "مفهوم النظام" في البحوث السياسية، بعد اقتنائه من علم الأحياء وعلم السبر نطقية وبعض العلوم الاجتماعية الأخرى (علم الاجتماع، الأنثربولوجيا ، والاقتصاد) فهو يرى أن أهمية هذا المفهوم تكمن في اعتماده كأداة تحليلية لتحديد الأنماط والعلاقات المترابطة الموجودة في المجتمع التي تتصف بالصفة السياسية[1].

غير أنه ما ينبغي التنويه له أن الثورة السلوكية لم تنشأ بقرار فجائي أو صورة انقلابية، وإنما انبثقت في إطار سيطرة المنهجية التقليدية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى أدرك علماء السياسة الأمريكيين ضرورة تبني الاقترابات السلوكية في تحليل الظواهر السوسيو. سياسية، خاصة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية التي أنشأت مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية عام 1923 الذي لعب دورا محوريا في بلورة العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي صيف 1952 تم الاتفاق بين الباحثين، على ضرورة استخدام المفاهيم السلوكية في الدراسة المقارنة ونتيجة لهذا الاجتماع عقد مؤتمر تخطيطي موسع في ديسمبر 1953لبرنامج البحث في مجال السياسة المقارنة، تركزت نقاشاته حول ورقة أعدها **"لوشيان باي"** اقترح فيها مدخلا جديد للدراسة المقارنة للسياسة في المناطق غير الأوروبية، ليخلص المؤتمر في ختامه إلى إصدار توصية لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بإنشاء لجنة السياسة المقارنة التي تم تأسيسها برئاسة **"جبرائيل ألموند"** ليلتحق بها جميع باحثي الحقل الذين يدرسون العالم غير الغربي في إطار ما يسمى بـ "دراسة المناطق"، حيث قامت هذه اللجنة بإصدار ثلة من الدراسات مثلت المرجعية المركزية للعملية السياسية في المناطق غير الغربية، ومن أهم الإصدارات الكتاب الجماعي لـ **"ألموند"** و**"كولمان"** **"السياسة في المناطق النامية"** سنة 1960 والتي كانت معظم مباحثه عبارة عن أوراق مقدمة لمؤتمر "التحديث السياسي" سنة 1959 وجل المفاهيم و الأفكار الواردة فيه من العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث أخذ **"ديفيد** آبتر" من **"ماكس فيبر"** أفكاره حول الشرعية والسلطة ومن**"ماريون ليفي"** تحليل المتطلبات البنائية والوظيفية، وفي تلك الظروف قررت اللجنة السياسة المقارنة التركيز على قضية "التنمية السياسية"[2]،التي تحولت بفضل إصدارها لخمس مؤلفات بعنوان "التنمية السياسية" من مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حقل معرفي مستقل في ستينيات القرن العشرين[3]. ومنذ ظهور التنمية السياسية كحقل جديد في علم السياسة يهتم بتطوير البلدان غير الغربية، وإلحاقها بالمجتمعات الغربية،من خلال إكسابها القيم والمؤسسات والنظم التقنية الأوروبية، عقب التخلص من المؤسسات التقليدية وقيم التخلف السائدة بها، وهناك تزايد في كمية الأبحاث التي تناولت هذا المفهوم متعدد التعريفات، حيث يعرف **"لوشيان باي"** التنمية السياسية" بأنها مقدمة للتنمية الاقتصادية، ونمط لسياسات المجتمعات الصناعية، وتحديث

---

[1]-محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص ص .146، 147 .

[2]- نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 244 -257.

[3]- رياض حمدوش، تطور مفهوم التنمية السياسية، ورقة مقدمة __للملتقى الوطني "التحولات السياسية إشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات"__، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي16 -17 ديسمبر 2008 .

سياسي، تنظيم للدولة القومية، وتنمية إدارية وقانونية، وتعبئة ومشاركة جماهيرية، بناء للديمقراطية، تغير منتظم جانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير، إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة".

أما "جيمس كولمان" فيقدم ثلاث منظورات لتحديد معناها:

- **المنظور التاريخي**: يفترض أن عملية التنمية تاريخية، تحدث عبر تتبع مسارات تاريخ تطور المجتمع الأوروبي؛
- **المنظور النمطي**: ينظر للتنمية على ضوء الثنائيات التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعية في مقابل الزراعة؛
- **المنظور التطوري**: يعتبر التنمية عملية مستمرة ، يمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها.

ويرى **"صموئيل هنتغتون"** أن التنمية السياسية هدفها الاستقرار ، و الذي لا يتأت من خلال الزيادة تعداد المنظمات، ولقياس هذا التأسيس يعرض "هنتغتون" أربعة أزواج من المعايير المرونة في مقابل الجمود التعقيد في مقابل البساطة، الاستقلال الذاتي في مقابل التبعية، الائتلاف في مقابل الفرقة[1]، فيما يعرفها **"جبرائيل ألموند"** بأنها "الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع"[2]، إلى غير ذلك من التعريفات التي حاولت ضبط هذا المفهوم الواسع، فهو يشبه كثيرا مفهوم الديمقراطية من حيث الغموض وعدم الثبات وهي السمة التي تشترك فيها مجمل مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تحمل أكثر من معنى. فعلم السياسة المعاصر لم يتوصل لتعريف ثابت لمفهوم التنمية السياسية، نظرا لتعدد المدارس الفكرية من جهة ولغموض العلاقة بين المرتكزات الأساسية لهذه العملية من جهة ثانية، غير أن التعريف المحدد الذي تلتزم به الدراسة للتنمية السياسية هو اعتبارها شق من عملية حضارية يهتم بمختلف مقومات النظام السياسي، لتشمل مختلف النظم الفرعية[3].

إجمالا فقد هيمنت أدبيات ومداخل التنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة طيلة عقد من الزمن، متخذة المجالات الجغرافية في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا وآسيا محورا للدراسة والتحليل والخبرة الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية،أوروبا الغربية) كمعايير لقياس التنمية، مركزة في أبحاثها ودراساتها على الجماعات الجديدة الناشئة في البلدان النامية، كالطبقة المتوسطة، نقابات العمال روابط الفلاحين والأحزاب

---

(1)- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص ص. 111 - 233.

(2)- عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات" ،قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 16-17 ديسمبر2008.

(3)- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص. 47،46.

السياسية(نظام الحزب الواحد في إفريقيا، اليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية)... الخ والتي اعتبرتها من القنوات و البنى التي تؤدي وظائف تجميع وتوضيح المصالح التي طورها **"ألموند"** في إطاره التحليلي والوظيفي، فهي تفترض أن غيابها يؤدي لوجود خلل وظيفي في مؤسسات الدول النامية، ووجودها يساهم في إقامة نظم مستقرة ديمقراطية وتعددية، فيما صنفت المؤسسات الدينية والعسكرية والطبقة الزراعية المالكة كمثبطات للتنمية في بلدان النامية[1] و من ابرز المقتربات السلوكية التي وظفت في دراسات التنمية السياسية، المدخل النظمي الذي طوره عالم السياسة **"ديفيد إيستون"** والذي يحلل الظاهرة السياسية باعتبارها عملية لها مدخلات (المطالب والتأييد) يليها جهاز استقبال لتلك المدخلات يتولى مهمة تحويلها لمخرجات (قرارات وسياسات)، والتي تمثل بدورها تغذية إسترجاعية، ترجع في شكل مدخلات مرة أخرى تأييد أو مساندة أو مطالب جديدة في إطار بيئة معينة تتم فيها هذه العملية، ويعتبر المقترب النظمي الإطار النظري الذي تفرعت عنه المقاربة البنائية الوظيفية[2]، وهو ما يفسر العلاقة بينهما، فكلاهما ينظر للظواهر السياسية على أنها نظام من العلاقات المتداخلة، إلا أن هناك اختلاف جوهري بينهما، يتجلى في أن المدخل النظامي أكثر عمومية من المدخل البنيوي الوظيفي الذي يفترض شروطا محددة لبناء النظام السياسي[3]مركزا على ثلاث متغيرات أساسية هي، البنية(هي الأنشطة القابلة للملاحظة التي يتكون منها النظام السياسي)، النظام(هو التفاعلات التي تؤثر في الاستعمال أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه) والوظيفة (هي مجموعة الأنشطة الضرورية والتي يعد إنجازها ضرورة لبقاء النظام واستقراره)، ذلك أنه في كتاب "السياسة في البلدان النامية" الذي قاما بتجميعه كلا من" **جبرائل ألموند** " رائد هذا المدخل في علم السياسة و "كولمان" تم استبدال مفهوم الدولة بالنظام ، والوظيفة مكان السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب والأبنية مكان المؤسسات، مؤكدين فيه على الأبنية والوظائف في المناطق النامية التي تتجه إلى تغيرات عميقة وشاملة[4]، والى جانب المقترب النظمي والبنائي، يوجد المدخل المؤسسي يتصدره **"صموئيل هنتغتون"** والذي ركز على عملية بناء المؤسسات كعملية أساسية لتحقيق التنمية السياسية، فالمؤسسة عنده وسيلة أساسية للانتقال إلى المجتمع الحديث، والتي تعني تمايز الوظائف السياسية، وتخصص الأبنية أو المؤسسات التي تمارس من خلالها الوظائف، محددا "هنتغتون" أربع معايير يتم بواسطتها تحديد مدى التمايز البنائي والتخصص الوظيفي، وتتمثل هذه المعايير في:

- **معيار التكيف:** وهو مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في مواجهة التغيرات المجتمعية؛

---

(1)- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ، ص ص. 26،27.

(2)- نصر محمد عارف، <u>نظريات التنمية السياسية المعاصرة :دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي</u> ،مرجع سبق ذكره، ص ص. 79،80.

(3)- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص. 156.

(4)- محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص .174،175.

- **معيار التعقيد:** يستند هذا المعيار على افتراض تعدد الوحدات وتخصصها وتقسيم العمل وتعدد الوظائف داخل المؤسسة؛

- **معيار الاستقلال والذاتية:** يقصد به أهمية استقلال المؤسسة، ومدى تماسك أعضائها وانتماءاتهم لها[1].

وبالرغم من هيمنة افتراضات ومداخل التنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة، إلا انه منذ منتصف الستينيات، بدأت تتعرض لهجمة من الانتقادات اللاذعة على المستوى الفكري، حيث تم اتهامها بالتحيز والمركزية ، نتيجة لترسيخها معيارية الدول الغربية عند إجراء أية مقارنات عبر دولية تتعلق بالعالم الثالث والنقد الرئيسي ناله المقترب الوظيفي الذي وصفه **"دافيد آبتر"** بالنظرية الفاشلة في تأسيس متغيرات مستقلة، فهو تصور مثالي للنظام الأمريكي، لاحتواء أدبياته على تحيز ليبرالي تعددي مستبطن، يدعو للمحافظة على الوضع القائم في العالم الغربي، وتعميمه في إطار المنظور التنموي، وأتهم بتجاهله للظاهرة الطبقية والصراع الطبقي، هذه الانتقادات ارتبطت بأحداث ميدانية بالعالم والولايات المتحدة الأمريكية، في فترة الحرب الباردة، أهمها حرب فيتنام، حركة المعارضة الداخلية بها، اضطرابات الطلبة في أواخر الستينيات، إضافة إلى فشل نموذج الدولة الغربية في إفريقيا وآسيا أواخر السبعينيات[2].

ونتيجة لهذه الانتقادات تم تجاوز السلوكية ونموذجها التنموي و اقتراباتها التحديثية، إلى ما بعد السلوكية وأطرها النظرية، كنموذج معرفي نشأ في إطار السلوكية وظل ينمو وهي تتراجع وتتآكل[3]، و من أهم أطرها النظرية، اقتراب التبعية الذي أسسه ماركسيي أمريكا اللاتينية، كتعبير عن رفضهم للمقتربات التنموية(السلوكية)، و تنقيح للمنظور الماركسي الذي فقد قدراته التحليلية للظواهر المستجدة في العالم الرأسمالي المتقدم، كما وظفه غير الماركسيين الذين أضافوا إليه الكثير من تحليلاتهم وتصوراتهم، حيث حاول رواده تفسير التخلف في دولهم بإرجاعه إلى طبيعة النظام الرأسمالي المهيمن [4]،كما طور علماء المقارنة إطارا مفاهيميا ونظريا إلى جانب التبعية يتمثل في اقتراب البيروقراطية السلطوية، وتجلت الإسهامات الأولى في هذا الاتجاه في كتاب **"غليرموا أدونيل" "التحديث والبيروقراطية السلطوية"** الذي قدم دراسة معمقة للنظم السلطوية في أمريكا اللاتينية، مركزا على التنمية الرأسمالية في الأرجنتين، مقترضا أن التحديث في الدول النامية يقود بصورة تلقائية إلى السلطوية، وقد خلص إلى إن حالة أمريكا اللاتينية تثبت

---

(1)- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 337 - 339.

(2)- محمد زاهي بشير المغيربي،ص.29،30، ونصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي - النظرية – المنهج، ص ص. 299،300، مرجعين سبق ذكرهما.

(3)- نصر محمد عارف، نفس المرجع، ص. 308.

(4)- محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 190،191.

أن المستويات العليا والدنيا من التحديث ترتبط بنظم سياسة غير ديمقراطية، أما النظم الديمقراطية متواجدة في المستويات المتوسطة من التحديث، ومن ثم فالتقدم الاقتصادي لا يرتبط بالديمقراطية، وإنما يرتبط بالنظم البيروقراطية السلطوية، وقد وجه له العديد من الانتقادات، إذ بعد أن كان الحديث يدور حول انهيار النظم الديمقراطية، وظهور النظم البيروقراطية السلطوية، بدأ مع الثمانينات تحول هذا الاقتراب إلى دراسة انهيار النظم السلطوية والانتقال للديمقراطية[1].

انطلاقا مما سلف، سيطرت أدبيات التنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة لفترة لكن مافتئت تختفي تحت تأثير انتقال النظم من التسلطية للديمقراطية، التي غيرت من أولويات البحث السياسي المقارن وأعلنت عن صعود قضية الدمقرطة كمحور للدراسات المقارنة، و تشكل فرعيين معرفين جديدين يختصان بدراسة عمليات الانتقال و المسارات ما بعد الانتقالية(الترسيخ) يطلق عليهما "علم الانتقال" Transitologie و علم الترسيخ « Consodiologie ».

ب- الدمقرطة كإشكالية بحثية في مجال السياسة المقارنة

عقب انبثاق ظاهرة دول جديدة على الساحة العالمية، وإشكالات التنمية المرافقة لها ، والتي شكلت محركا للبحث المقارن، الذي سعى لإيجاد مخارج لتخلفها، على اعتبار أن العلم جاء للإجابة على الانشغالات الواقعية المستجدة من خلال البحث في مسببات حدوثها وتحليلها، جاءت للحظة تفكك الاتحاد السوفياتي (نهاية الحرب الباردة) التي أفرج المشهد الدولي بسببها على ثلاثة حقائق رئيسية، عودة المطالب القومية إلى واجهة المشهد السياسي العالمي بدرجة غير مألوفة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، خاصة المطالبة بحق تقرير المصير واستعادة الوحدة القومية، الاتجاه الكثيف نحو التكتل والاندماج للدول والاقتصاديات على حد سواء، وهو توجه فرضته ظاهرة العولمة على الدول والاقتصاديات ، فيما تمثلت الحقيقة الأخيرة في انطلاق مسار النضال السياسي من أجل الديمقراطية في كثير من دول العالم حيث بدأ في أوروبا الشرقية وفي بولونيا تحديدا حين سقط ياروزلسكي، لينتقل إلى رومانيا، وألمانيا الشرقية، ثم إلى أمريكا اللاتينية أين سقطت الأوليغارشيات العسكرية، ليزحف بعدها إلى بعض الدول الأسيوية مثل كوريا الجنوبية والفيليبين واندونيسيا[2].وصولا إلى إفريقيا أين شهدت النظم السياسية فيها تحولات ملموسة ومتسارعة بنهاية عقد الثمانينات وحتى عام 1992، فبعد أعمال احتجاج جماهيرية وضغوطات دولية قامت في 33 دولة إفريقية جنوب الصحراء، بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية، وبحلول عام 1994 شهدت 16 دولة انتخابات تعددية وتنافسية[3].

---

(1)- نصر محمد عارف، <u>قراءات في السياسة المقارنة:النموذج المعرفي - النظرية - المنهج</u> ،مرجع سبق ذكره، ص ص. 312،313.

(2)- عبد الإله بلقزيز، <u>في الإصلاح السياسي والديمقراطية</u>، ط1؛ بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص ص . 61 - 63.

(3)- حمدي عبد الرحمن، <u>إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي المستقبل؟</u>، ط1؛ القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، 2007، ص.45.

وقد شكلت هذه المسارات الانتقالية اتجاه الديمقراطية منذ سنة 1989 إلى غاية اليوم، أبرز قضايا حقل السياسة المقارنة، الذي عرف عقب هذه السنة إجماعا وسط علماء المقارنة « Comparativits » حول موضوعية الديمقراطية كقيمة على غرار قضايا أخرى كنيوليبرالية والعولمة، وفي تتبع لثلاث مجلات متخصصة في مجال السياسة المقارنة، **مجلة السياسة المقارنة** « Comparative Politics »،**الدراسات السياسية المقارنة** « Comparative Political Studies » ، **مجلة السياسة العالمية**« World Politics » في الحقبة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2004، لاحظ كل من **"جيرارد مانك"** « **Gerardo L. Munck** » و"**رتشارد سنايدر**"« **Richard Snyder** » أن قضية الديمقراطية شكلت الموضوع الرئيسي لهذه الدوريات[1] نتيجة للتغيرات العميقة التي أفرزها سقوط الإتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية ، و ظهور خريطة جيو. سياسية جديدة و ملامح نظام دولي أحادي القطبية، والتي أسهمت في تغيير الأجندة البحثية للحقل السياسة المقارنة، فهناك شبه إجماع عام بين دارسيه ، على أن هذا المجال المعرفي تقوده إشكالاته الواقعية، التي يتعلق جزء منها بالقضية الديمقراطية ، فيما يرتبط الجزء الآخر بالبيئة الدولية التي يقارن هذا الحقل بين مكوناتها، أو البيئة المحلية التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتم تحديد المتغيرات الواقعية التي تؤثر على مسار تطور البحث في السياسة المقارنة في الصراع الإيديولوجي بين المدارس الفكرية المتعددة فقد ساد هذا الحقل المعرفي نوع من الصراع الإيديولوجي على مستوى الأفكار والمدارس وعلى مستوى النظم السياسية بين تقليدان رئيسيان: التقليد الليبرالي التعددي والتقليد الماركسي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بحيث تكاد تنقسم النظم السياسية في العالم بين هذين التقليدين، وهو ما أفرز نوع من الحيوية لهذا الحقل المعرفي، بوجود نظم مختلفة تفتح المجال أمام المقارنة، ولكن بانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين وما صاحبه من تراجع كبير لنظم الاشتراكية، في مقابل اكتساح لليبرالي سياسي واقتصادي أعاد حقل السياسة المقارنة تعريف مضمونه، بإعادة تعريف الظواهر محور الدراسة وإعادة صياغة الأسئلة التي ينبغي للسياسة المقارنة الإجابة عليها، فيما يتجلى المحدد الواقعي الثاني في ظهور "نظم سياسية جديدة" فظهور دول جديدة على الساحة الدولية تقدم للحقل مجالا جديدا للبحث واختبار الفرضيات، وتوسع إدارة اهتماماته كما تقدم لباحثيه بدائل متعددة للقيام بدراسات مقارنة، فبانهيار المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا زاد عدد الدول المستقلة بـ 25 دولة كما تعتبر "طبيعة المشاكل والظواهر السياسية" محددا آخر لأن حقل السياسة المقارنة يتعامل مع الظواهر والمشكلات السياسية الواقعية، وهو ما دفع علماء السياسة المقارنة شديدي الحساسية لتغيرات الواقع، ومن ثم فأي منظمة فكرية يتم تقويمها من قبل الباحثين على أساس مقدرتها على فهم الواقع وتحليله، فالباحث يبقى متمسكا بأطره النظرية والمنهجية، طالما تساعده على فهم الواقع وتفسيره، و عند فشلها يكون مضطر لتجاوزها لأطر جديدة فخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ظهرت جملة من الإشكالات الواقعية ومجموعة من الظواهر السياسية أبرزها التحولات الكبرى نحو تبني النموذج

---

[1]- رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص ص.69،70.

الديمقراطي[1]، وهو ما أطلق عليه **"صموئيل هنتغتون" "الثورة العالمية الديمقراطية"** أو **"الموجة الثالثة للديمقراطية"**، التي انطلقت في الفترة الممتدة بين 1974 إلى غاية 1990، أين انتقلت أكثر من 30 دولة في جنوب أمريكا اللاتينية، شرق آسيا وشرق أوروبا من نظم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية. وحسب **"هنتغتون"** هناك ثلاث موجات لديمقراطية مست كل منها عدد محدود من الدول ورافقتها موجات معاكسة للديمقراطية، فالموجة الأولى امتدت من بداية القرن 19 إلى غاية الحرب العالمية الأولى، ثم تلتها موجة معاكسة امتدت بين 1922 إلى غاية 1942،بينما الموجة الثانية كانت ابتداء من عام 1943 وصولا إلى 1962 لتليها موجة معاكسة امتدت من عام 1958 إلى غاية 1975، أما الموجة الثالثة انطلقت منذ عام 1974 إلى غاية بداية التسعينات[2].

والمتتبع لموجات الانتقال الديمقراطي والموجات المعاكسة أو المضادة يلمس وجود نمط "خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف"، مثلما يبين الجدول التالي والشكل الذي يليه.

<u>جدول رقم(02) يوضح عملية الانتقال الديمقراطي في العالم الحديث</u>

السنة	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية	إجمالي الدول	النسبة المئوية لإجمالي الدول الديمقراطية
1922	29	35	64	**45.3**
1942	12	49	61	**19.7**
1962	36	75	111	**32.4**
1973	30	92	122	**24.6**
1990	58	71	129	**45**

المصدر: صموئيل هنتغتون، (ترجمة :عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[1]-نصر محمد عارف، <u>قراءات في السياسة المقارنة:النموذج المعرفي - النموذج المعرفي - المنهج</u>، مرجع سبق ذكره، ص ص. 423 - 430

[2] - Samuel Huntington," How countries democratize?", **<u>political science quartly</u>** , vol 106, n04 , winter , 1992 , p.579.

<u>شكل رقم (01) يوضح نمو وتضاؤل الديمقراطية في العالم</u>

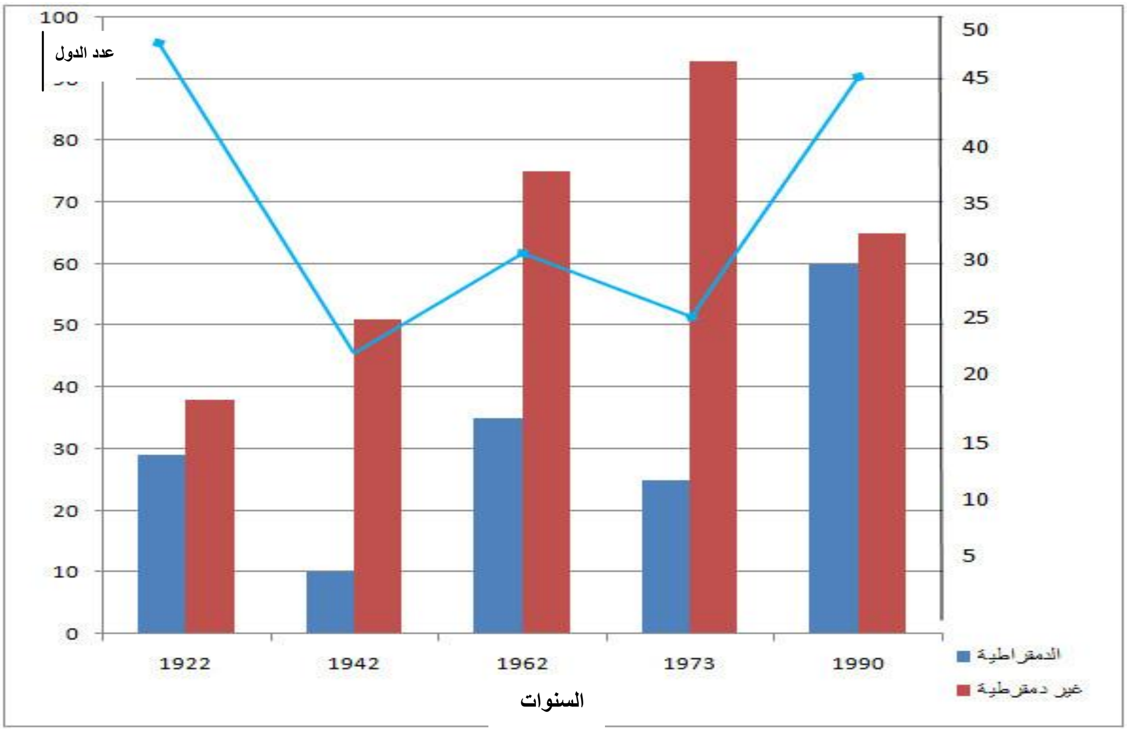

Source: Todd Landman, **<u>Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction</u>**, 2end edition; New York: Taylor Francis e-library, 2005,p143.

وانطلاقا من كل هذا فقد شكلت أبحاث الانتقال الديمقراطي الحالة المهيمنة على الدراسات المقارنة بفعل عمليات الدمقرطة التي المتصاعدة وتيرتها مع نهاية الدكتاتورية في البرتغال سنة 1974، التي أفرزت إشكالات جديدة، تختلف إجمالا عن تلك التي كانت في أوروبا الغربية نهاية القرن 19 وأوائل القرن 20، فعلى مستوى النظام السابق لعملية الانتقال ، الموجة الثالثة كانت نظمها إما بيروقراطية تسلطية، أو اشتراكية، أو ما بعد شمولية تسلطية، فيما كانت النظم الكلاسيكية أوليغارشية إضافة للاختلاف في نوعية الفاعلين المنخرطين في عملية الانتقال الديمقراطي، وتتسم الفترة الحالية باتساع حق التصويت وشموله لفئات واسعة من الجماهير مما استدعى إعادة التفكير في النظرية الديمقراطية الشيء الذي حفز على بروز أدبيات جديدة ومناطق أخرى لاهتمامات السياسة المقارنة، فتميز عمليات الانتقال بخصائص معينة فرضت على علماء السياسة اعتماد مقاربات لمواكبة هذه المستجدات، في هذا الإطار قام كل من **"فليب شميتر"** « Philipe shemitter » و **"غليرمو أدونيل"** « **Guilermo O'donnell** » ، بتأسيس فرع جديد في علم السياسة يدعى **"علم الانتقال"** **(Transitologie)**، حيث كان عملهما الصادر سنة 1986 بعنوان **"الانتقال من حكم التسلطي: خلاصات حول الديمقراطيات غير الأكيدة"** **(Transition from authoritarian rule : tentative conclusions about uncertain democracies)**، بمثابة (عمل التأسيسي الذي وضع المصطلحات الأولية

لأدبيات الانتقال الديمقراطي[1]إذ اعتبر "**غونثر**"« **Gunther** » و "**لينز**" « **Linze** »و "**ستيبان**"« **Stepan** » أعمال "**أدونيل**"، "**شميتر**" و"**وايتهيد**" من أكثر الأعمال التي أسهمت في بناء أفضل الأمثلة الدراسية للدمقرطة، وفي تحديث نموذج تحليلي أمبريقي محدد[2].

لتتوالى الأعمال الواحدة تلوى الأخرى، التي ساعدت على تعزيز البناء المعرفي لهذا المبحث الجديد في علم السياسة، من خلال تفسيرها وتحليلها عمليات الانتقال الديمقراطي مثل مؤلف "**كوليار**" "طرق نحو الديمقراطية" (**Paths Toward Democracy**)الصادر سنة 1999،والعمل المشترك لكل من "خوان لينز"و"ألفريد ستبان" تحت عنوان "**مشاكل الانتقال والترسيخ الديمقراطي: جنوب أوروبا وأوروبا ما بعد الشيوعية**" **(Problems of Democratic Transition and Consolidation :Southren Europe ,South America and Post-Communist Europe)** الصادر سنة 1996 إضافة لكتاب "**مورلينو ليوناردو**" « **Morlino Leonardo** » "**الديمقراطية بين الترسيخ والأزمات**" **(Democracy Between Consolidation Crisis)**، الصادرة سنة 1998[3]، فهذه الأعمال والدراسات المتعددة المهتمة بالانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية أعلنت عن قيام هذا العلم قيد التشكل (Proto-Science)، كما أطلقت على رواد هذا الفرع المعرفي أمثال " **أودنيل**"، " **شميتر**"، "**لجهارت**"، "**لينز**" ،"**سارتوري**" تسمية "**علماء الانتقال**" **(Transitologues)**الذين ادعوا تفسير وتوجيه المرور من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية، مستخدمين المنهج المقارن في دراساتهم، متجهين للبرهنة على ذلك من خلال تطبيق مجموعة من المفاهيم والافتراضات العالمية، فـ"علم الانتقال" بهذا المعنى يبحث عن التسطير لتعميمات والدروس المستفادة من خلال ملاحظته لعمليات الانتقال الديمقراطي التي تمت في الماضي، لكي يقوم بصياغة توجهات مؤسسية ودستورية للانتقالات المستقبلية[4]،متخذا من مفهوم "العتبة" (Le Seuil) مركزا للتحليل (Centre de L'analyse) ، ذلك أن علماء الانتقال يريدون فهم ضمن أي شروط تستطيع الدولة تجاوز عتبة النظام التسلطي، بالانطلاق من تدرجية تحليلية (Hiérarchie analytique)، تهتم بالبحث في العمليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تدفع المجتمعات فعليا لتجاوز عتبات الأنظمة التسلطية، وبالموازاة مع "الموجة الثالثة للدمقرطة" التي انتشرت في أوربا، أسيا، أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، أصبح "علم الانتقال" يشهد حركية أكاديمية كبيرة[5]،أين

---

(1)-رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص.72.

(2)- Leonardo Morlino ," Consolidation Démocratique : La Théorie De L'ancrage",**Revue Internationale de Politique Comparée** , (vol. 8), N^{0}2, 2001, p. 245.

(3)-Gerardo .L Munck, "The Regime Question : Theory Building in Democracy Studies" , **World Politics** , N0 54, (October, 2011), pp.119.

(4)-"Tobias Hagmann , « La transitologie : mode d'emploi pour la transition et la démocratie ?" :
http:// tobiashagmann.freeflux.net/files/media/publications/newspaper/hagmann_acontrario-1998.pdf

(5)- Steven Hydman , « La question de la démocratie dans les travaux arabe » , **Critque International** , N^{0}17 , (October 2002) pp. 57, 58.

تفاقم عدد الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت قضية الانتقال على مستويات مختلفة نظرية وتطبيقية كمية وكيفية، دراسات حالة ومقارنة، كما طرحت "أدبيات الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، كما قامت باختبار ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعمليات الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أنماطها (طرق الانتقال)، و مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال) [1].

إلا أن التفاؤل الذي صاحب موجة الانتقالات اتجاه الديمقراطية، منذ منتصف السبعينات، مافتئ يتحول بسرعة خاطفة أواخر عقد الثمانينات، وبداية التسعينات إلى تشاؤم كبير حول مستقبل الديمقراطية في العالم عقب فشل معظم تجارب الانتقال، حيث **كتب** في هذا الصدد " **توماس كارثيروز**" **« Tomas Carthers »** مقالة بعنوان "**نهاية نموذج الانتقال**"**« The End of The transition paradagm »** تعرض فيه لعدم تحقق افتراضات براديم الانتقال« the crash of assumptions » ، مؤكدا على أن المسارات السياسية في معظم دول الموجة الثالثة تدعو للشك الجدي في براديم الانتقال وإلى مراجعة افتراضاته الأساسية « core assumptions » التي **تتمثل في:**

- **الافتراض الأول:** إن كل بلد يبتعد عن الحكم التسلطي، يمكن تصنيفه أنه يمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، خاصة في النصف الأول من التسعينات، الذي شهد تسارع الدول لولوج نادي الديمقراطية بمعظم مناطق العالم، أين بلغ عدد البلدان الانتقالية ما يقارب 100 حالة، حوالي 20 حالة في أمريكا اللاتينية، 25 في حالة أوربا الشرقية، 30 حالة في إفريقيا جنوب الصحراء، 10 حالات في أسيا، 5 حالات في الشرق الأوسط؛

- **الافتراض الثاني:** أن عملية الدمقرطة متدرجة تمر بثلاثة مراحل متسلسلة، أولها الانفتاح الذي يتمخض عنه تحرير ليبرالي، ثم الانتقال الديمقراطي الذي يحدث بسبب وقوع انشقاق في النظام التسلطي وبروز نظام جديد عبر انتخابات وطنية، وبناء هيكل دستوري مؤسسي، ليتأتى في الأخير الترسيخ الذي هو عملية بطيئة وهادفة يتم فيها تحويل الديمقراطية من مجرد شكل إلى مضمون من خلال إصلاح بنى الدولة تنظيم انتخابات وتعزيز المجتمع المدني، وتعود المجتمع على قواعد اللعبة الديمقراطية؛

- **الافتراض الثالث:** الانتخابات محدد ضروري في مرحلة الانتقال الديمقراطي، على اعتبار أن الانتخابات لا تمنح فقط للحكومات ما بعد السلطوية الشرعية، بل تعمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية والمسؤولية الديمقراطية للدولة اتجاه مواطنيها؛

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

- **الافتراض الرابع: يتمثل في وجود اشتراطات ضرورية لانتقال الدول للديمقراطية كالمستوى الاقتصادي، التاريخي والسياسي، التراث البنيوية، تقاليد سوسيو. اقتصادية إلى غير ذلك؛**

- **الافتراض الخامس: حدوث عمليات الانتقال من التسلطية نحو الديمقراطية في الموجة الثالثة بسرعة**[1].

لم تتحقق غالبية هذه الطروحات خاصة فرضية كل بلد يبتعد خطوة عن التسلطية بلد ديمقراطي إذ انه من بين 100 حالة انتقال ديمقراطي في سبع مناطق من العالم ابتداء من سقوط الأنظمة الاستبدادية في جنوب أوربا منتصف السبعينات، وصولا إلى بروز اتجاه تحرري نسبي في دول الشرق الأوسط عام 1990، لم تنجح سوى 20 حالة انتقالية في التوجه نحو توطين الديمقراطية، في حين أن البقية انتقلوا إلى أنظمة هجينة أي مزيج بين الديمقراطية والديكتاتورية، أو منطقة رمادية« Gray ZONE » ، وهو ما دفع "**توماس كاروثيرز**" دعوة "علماء الانتقال" الذين شبههم بممتهني المساعدة الديمقراطية إلى مراجعة منطلقاتهم النظرية وتجاوز فشلها، بالتركيز على واقع الحياة السياسية لكل بلد عوض تقديم نماذج إرشادية، مثالية عن كيفية حدوث الانتقال، والانشغال بخلق تعددية في مراكز القوة داخل المجتمع خاصة عبر تنويع التشكيلة الحزبية، ومد جسور التواصل بين المواطنين والنظام السياسي وإضافة لهذه المتلازمة السياسية ينبغي مراعاة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية[2].

وفي مقابل تمخض أنظمة سياسية جديدة هجينة عن المسارات ما بعد الانتقالية في معظم الحالات والتي أصبحت تشكل قضية بحثية في حقل السياسة المقارنة، مسارات الترسيخ اتجاه الديمقراطية، هي الأخرى حفزت على بروز إطار معرفي جديد في علم السياسة يدعى" علم الترسيخ"« Consodiologie » يعنى بالبحث في العوامل المسئولة على فعل التجذير الديمقراطي، إذ تتفق معظم أدبيات الترسيخ على مجموعة من العوامل ذات التأثير القوي على الترسيخ الديمقراطي، أهمها عامل الشرعية، حيث يؤكد " **هيلد**" « **Held** » "على عدم قدرة أي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلا ما لم يكن متمتعا بشكل من أشكال الشرعية"[3]، ذلك أنه في حال حدوث أزمة شرعية والتي تشير لرفض قبول المواطنين لأي نظام سياسي لا يحظى بالقبول الشعبي العام[4]، لا يمكن التأسيس لنظام ديمقراطي مستقر، فـ" **مورلينو**" « **Morlino** »

---

[1]- Thomas Carthers, « The End of The transition Paradigm », **journal of Democracy** , (Vol. 13) , (N0 , 3) , (Jul, 2002) pp. 5ـ14 .

[2]- Ibid, pp. 5ـ14 .

[3]- محمد زاهي بشير المغيربي،" الديمقراطية والإصلاح السياسي... مراجعة عامة للأدبيات"، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006 نقلا عن:

http://www.arabrenewal.info

[4]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص. 31.

استنتج في دراسة إمبريقية مقارنة بين أربع حالات (ايطاليا اسبانيا، اليونان، البرتغال) أن عملية الترسيخ الديمقراطي تتوقف أكثر على درجة الشرعية والترتيبات التي تسمح بقيادة جيدة للمصالح المختلفة[1].

فيما يشدد **"برزوريسكي"« Prezeworski »** على دور الاتفاق العام بين النخب السياسية على قواعد اللعبة السياسية والالتزام بها، وبالعملية الديمقراطية في حد ذاتها، كما تمثل القيود على السياسة العامة شرطا إجرائيا هاما لترسيخ الديمقراطية، غير أن هذا المتغير غالبا ما تفشل النظم الديمقراطية الناشئة في التحكم فيه، بسبب ظروفها الداخلية والضغوطات والاشتراطات الخارجية، وعادة ما يتم الاتفاق على القيود المفروضة على تغييرات السياسة قبل اكتمال العملية الانتقالية، أي بناء المفاوضات، وهو ما يدلل على عملية التواصل بين مرحلتي الانتقال و الترسيخ[2]، والمتغير الاقتصادي هو الأخر له دور في ترسيخ الديمقراطية.ففي في دراسة مقارنة لعشر دول رصد " لاري دايموند"، " خوان لينز"، و " ليبست" العامل الاقتصادي كأهم العوامل المساعدة أو المعيقة لنجاح الاستقرار الديمقراطي[3].

المطلب الثالث: العملية السياسية الديمقراطية : بحث في الديناميات و الأنماط

سيتم معالجة هذا المطلب في حيثيتين بحثيتين.

أولا: محفزات العملية الديمقراطية

هناك تراكم في عدد الدراسات التي تناولت المسببات الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية، والتي غالبا ما تربط هذه المتغيرات، أو المحفزات بسؤال مركزي يشكل بؤرة بحث هذه الأدبيات الأولى وهو السؤال لماذا؟ (why?) حيث يرى "جيراردو مانك"(Gerardo Munck) أن بؤرة الجدل الأولى كانت ذات علاقة وطيدة بأسئلة لماذا متى، وكيف تحدث الانتقالات ؟[4]، وفي هذا الصدد قام ثلة من المتخصصين بمحاولة الإجابة على السؤال المحوري الأول، لماذا؟ كل حسب رؤيته، والاتجاه النظري الذي ينتمي إليه، فالملاحظ على الأطر النظرية المفسرة لعمليات الانتقال الديمقراطي تباينها في تحديد المتغيرات المفسرة لعمليات الدمقرطة بالموجة الثالثة، وانطلاقا من هنا سأحاول التطرق لأهم محفزات الانتقال الديمقراطي بتقسيمها لمتغيرات سياسية سوسيو اقتصادية، ثقافية، وخارجية من خلال الوقوف على كل عامل على حدة نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها كل محفز في تحديد المسارات الانتقالية، وبغية التغطية الشاملة لجميع المحددات.

---

(1)- رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 85، 86.

(2)- محمد زاهي بشير المغيربي،" الديمقراطية والإصلاح السياسي... مراجعة عامة للأدبيات"، مرجع سبق ذكره.

(3)- رحال بوتريك، " الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي"، نقلا عن:

world democracyhttp://Studies.aljazeera.net/files/arab

(4)- Gerardo L-Munck, "Democratic Transition in Comparative Perspective " ,Op. cit ,p.358.

- **محفزات سياسية**

تعرض العديد من الباحثين في إطار التوجه العالمي المطرد نحو الديمقراطية أواخر ثمانينات القرن العشرين، للمتغيرات السياسية الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية، أبرزها مسألة الشرعية التي تمتد جذورها الفكرية للفلسفة السياسية القديمة فوجودها سابق لنشوء الدولة المدنية، وهي تشير للسلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنها، فالحكام وفقا لـ" **ميشال دويري**" ينبغي لهم الاستناد على احتياطي من الشرعية أو " الدعم الانتشاري" حتى يتسنى لهم أن يكونوا شرعيين، وأن يتواءموا هم والمؤسسات التي يمارسون السلطة من خلالها والسياسات العامة التي يضعونها وينفذونها، مع قيم المحكومين وميولهم[1]، فالحاكم مجبور أن يتعامل مع المحكوم و يقبل مشاركته لأن شرعيته مستمدة من هذا الأخير، والمحكوم يقوم بالمشاركة نتيجة قبوله بسلطة الحاكم، وعليه فالشرعية السياسية هي تلك المستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب، باعتباره مصدر السلطة في النظام المدني المعاصر، وليست ناجمة عن امتيازها، غير أن واقع المجتمعات في الكثير من مناطق العالم أبان عن علاقة مأزومة بين الحاكم والمحكوم خاصة بالأنظمة التسلطية التي وجدت نفسها نهاية القرن العشرين تواجه تحديات في الحفاظ على شرعيتها أمام انتشار قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتصاعد حمى الوعي السياسي والثقافي لدى مجتمعات العالم[2] فالنظام التسلطي فقد شرعيته نتيجة حدوث تحول في القيم المجتمعية، أين أًصبح المجتمع أقل تسامحا معه لفشله في تقديم " أداء ناجح" [3]، وفي هذا الصدد قدم "صموئيل هنتجون" (Sammuel Huntington) مجموعة من العوامل ذات العلاقة بـ"مأزق الأداء"(فشل الأداء) الذي سقطت فيه الأنظمة التسلطية، والتي أسهمت في تقويض شرعيتها وتراجع التأييد الشعبي لها، متجلية في بروز أزمة اقتصادية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي، الكساد، البطالة، والمجاعة إضافة لفشل الإصلاحات الاقتصادية في بلدان كثيرة كالبيرو الفلبين، البرتغال، اليونان، والبرازيل، وتفاقم حدة الديون الخارجية التي عانت منها الكثير من الأنظمة التسلطية مثل الأرجواي التي احتلت المرتبة الثانية في أمريكا الجنوبية في حجم الديون، ولمواجهة تراجع شرعيتها وفقدان مصداقيتها قامت النظم الشمولية حسب" هنتغتون" إتباع إحدى هذه الطرق الخمسة رفض الاعتراف بضعفها المتزايد أملا في استعادة قوتها؛ الاستمرارية في السلطة وزيادة القمع والتضييق على الحريات مثل ما جرى في اليونان عام 1973 وفي الأرجنتين عام 1981، وفي الصين عام 1989، القيام بإثارة نزاعات خارجية لاستعادة شرعيتها من خلال الدق على طبول الوطنية، ففي الأرجنتين مثلاً قام النظام العسكري نتيجة ضعف أداءه، بغزو جزر فوكلاند، محاولة إضفاء طابع الديمقراطية على النظام الشمولي المبادرة بإجراء انتقال ديمقراطي يضع حدا للنظام الشمولي، وبدخول الموجة الثالثة من الدمقرطة العمل

---

[1]- أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (العدد . 2 2008، ص ص.351- 353.

[2]- محمد خيرة، **التحولات السياسية في الإتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية** ، (مذكرة ماجيستر) ، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة الجزائر، 2004، ص ص. 14، 15.

[3]- بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

أواسط السبعينات حدثت انتقالات عديدة، أعلنت عن تراجع الأنظمة الشمولية، وبهذا فإن فقدان الشرعية أعطى دفعا لإحداث تغييرات عميقة على مستوى النظام السياسي الشمولي إلى آخر أكثر ديمقراطية يقيم شرعيته على أساس أدائه[(1)]

كما شكل التغير في إدراك القيادة والنخبة السياسية محفزاً سياسيا آخر اتجاه دمقرطة الحياة السياسية، إذ تعد القيادة من أهم الفواعل في اتخاذ قرار الانتقال من عدمه، ونجاحه أو فشله، فالانتقال يحتاج للقيادة ماهرة لمواجهة المعارضين والمتشددين، إذ أكد كل من **"دايموند"** « **Diamond** » و**"لينز"**« **J.linz** » و**"ليبست"**« **S.M.Lipest** » عن الدور الحاسم للقيادة المتميزة بالكفاءة و الالتزام بالديمقراطية من خلال المبادرة بإدخال إصلاحات سياسية على النظام السلطوي[(2)]،فالديمقراطية حسب **"دانكورت روستو"**« **Dankwart Rustow** » تبدأ حينما تقرر فئة صغيرة نسبيا من النخبويين، في فترات زمنية أو في مراحل تاريخية شهدت تغيرا أساسيا بقبول التعددية داخل الوحدة، وخوض صراعاتها سلميا، في إطار قوانين وإجراءات الديمقراطية". ويتأتى هذا الاختيار ذرائعيا(براغماتيا)، حين يدرك النخبويين أن محاولة إخضاع منافسيهم السياسيين يفوق تكلفة التسامح معهم، كما يؤكد كل من **"أدونيل"** « **O' Donnell** »، و **"شميتر"** « **Shemitter** » أن السبب الأولي في ظهور الانتقال الديمقراطي يرجع للانقسام في النظام التسلطي إلى متشددين (hard-liners) ، ومعتدلين (soft-liners) ، ليتم الانتقال في خطوة أخرى عبر سلسلة من الصفقات بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة[(3)]، و تردي شرعية النظام السياسي يعتبر من أهم المسببات التي دفعت تلك النخب للتوجه نحو تأييد الديمقراطية، لإدراكها أن تكاليف البقاء في السلطة مرتفعة خاصة مع انقسام الائتلاف المؤيد لبقائها في السلطة، كما أن هذه النخب قد تلجأ للمرور نحو الديمقراطية اعتقادا منها، بأن هذا الأمر سيضيف لبلدهم مزيداً من المنافع كزيادة الشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، والحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية وعلى قروض من المؤسسات المالية، أما **"دايموند"** فيعتقد أن مرد نزعة النخب الحاكمة لإقامة نظام ديمقراطي إدراكهم بأنه الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن دولتهم تطورت إلى مستوى يؤهلها للوصول لحكم ديمقراطي[(4)].

وإضافة لمحددي الشرعية والنخبة، يؤكد الكثير من الباحثين على تأثير المجتمع المدني على عملية الدمقرطة، لارتباطه بالدولة والبنية الطبقية فهو يلعب دوراً حاسماً في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلاً أمام عودة التسلطية وعاملاً ضرورياً في ترسيخ الديمقراطية، ذلك أن انبعاثه قاد إلى عمليات انتقال من التسلطية نحو الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية، كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة الطلاب، النساء، نقابات العمال جماعات الكنيسة المستهلكون

---

(1)-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، ص ص. 112- 119 .

(2)-بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 34،35.

(3)- Gerardo L-Munck, "Democratic Transition in Comparative Perspective " ,Op.cit ,p.358.

(4)-بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 35،36

أنصار البيئة، الجماعات القبلية، الفلاحون، في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي سابقا وبعض أجزاء آسيا وإفريقيا إلى تنامي عمليات الانتقال الديمقراطي[1]، فعلى سبيل المثال قادت "منظمة تضامن" عملية الانتقال الديمقراطي في بولندة عام 1988، حيث قامت هذه الحركة بتوعية الجماهير للمشاركة في مظاهرات وإضرابات ذات طابع سلمي، وتمكنت من إقناع الحزب الشيوعي الحاكم بتقديم تنازلات أنتجت سلسلة من الإجراءات التي أخذت لعملية انتقال ديمقراطي ناجح[2]. فالديمقراطية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد من القمة إلى القاعدة (Top-Down) وفي وجود المجتمع المدني يتحقق بناء الخط الآخر من الأسفل إلى القمة (Button-Down) ، وبذلك تسير العملية الانتقالية وفق خطين متوازيين متكاملين[3].

بالعودة لما سبق فإن المحفزات السياسية من بين أهم المتغيرات، التي لها دور حاسم في دفع عملية الانتقال الديمقراطي لكنه يبقى تأثير نسبي على اعتبار أنها مجرد عامل يقع ضمن مجموعة من العوامل الداخلية الأخرى ، وهو ما أثبتته العديد من التجارب الانتقالية.

- **محفزات سوسيو. اقتصادية**

تعتبر المقاربة التحديثية من أهم الأدوات النظرية المفسرة للعملية الدمقرطة [4] إذ تؤكد مختلف التجارب أن نجاح الديمقراطية المقترنة بالرأسمالية يرجع إلى حد كبير للنمو الاقتصادي، و أن الفقر هو الحاجز الذي يقف في وجه التطور الديمقراطي[5]، إذ يعتبر **"سيمور ليبست"** أول من تطرق لفكرة الارتباط بين النمو الاقتصادي والديمقراطية[6]، مؤكدا على أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى نمو الطبقة المتوسطة التي من الممكن أن تكون قيمها مؤيدة للديمقراطية، فالتنمية الرأسمالية وفقا لـ **"روشماير"** تنتج طبقات اجتماعية قد تهتم بعملية الانتقال ناح الديمقراطية مثل الطبقة العاملة الحضرية[7]،أما بالنسبة لـ **"هنتغتون"** فحدوث بعض تغييرات على مستوى البنى التحتية والفوقية حفز على الانتقال الديمقراطي ويظهر ذلك من خلال:

- ✓ يؤدي النمو الاقتصادي إلى إشباع حاجيات أفراد المجتمع، وتشكيل قيمهم وتوجهاتهم ، وتنمية أحاسيس الثقة المتبادلة فيما بينهم؛

---

[1]-محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي. مراجعة عامة للأدبيات"، مرجع سبق ذكره.

[2]-حسن بهاز، " التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوربا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقاً وأوكرانيا"، **دفاتر السياسة والقانون**، (عدد. خاص)، (أفريل، 2001)، ص. 157.

[3]-عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص.87.

[4]-كمال مجاهدي،" المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية الإسبانية: نظرة موجزة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (د.ع)، (د.س.ن)، ص. 26.

[5]-إسماعيل الشطي، "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية"، في علي خليفة الكواري(محرراً)، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سبق ذكره، ص. 138.

[6]-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص. 121.

[7]-محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي .. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

- ✓ يساهم النمو الاقتصادي في رفع مستويات التعليم في المجتمع، إذ يميل الأفراد الحاصلين على درجات تعليمية عالية، إلى قيم الثقة والرضا والتنافس وهي السمات الملازمة للديمقراطية؛
- ✓ يتيح النمو الاقتصادي موارد يمكن توزيعها بين مختلف فئات المجتمع مما يساعد على خلق قيم التكيف والتعايش؛
- ✓ يتطلب النمو الاقتصادي الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يقود إلى خلق موارد غير حكومية للثروة والسلطة، وإلى فتح المجال للتأثر بالفكر الديمقراطي السائد في العالم الصناعي، بمعنى أن الانفتاح الاقتصادي يقتضي انفتاحاً سياسياً، فالحكم الشمولي والتنمية الاقتصادية مزيج مستحيل، فيما الانفتاح والتنمية فمزيج حتمي[(1)]

ففي عام 1985 اكتشف بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي له تأثير واضح على الديمقراطية فإجمالي الناتج القومي هو المتغير السائد في هذه العلاقة، دون الأخذ في عين الاعتبار العوامل الأخرى وفي عام 1989 قام البنك الدولي بدراسة شملت 119 دولة قام بتصنيفها لثلاث مجموعات المجموعة الأولى تضم 24 دولة من ذوات الدخول المرتفعة، يتراوح دخل الفرد فيها بين 6010 و 21330 دولار، اتضح أن كل هذه الدول ديمقراطية، ما عدا أربع دول ثلاث منها بترولية (الكويت، السعودية والإمارات)، أما المجموعة الثانية التي تضم 42 دولة فقيرة، يتراوح دخل الفرد فيها بين 130دولار (الهند)، و 450 دولار (ليبيريا)، منها دولتان فقط (الهند وسريلانكا) تقعان ضمن الأنظمة الديمقراطية، أما البقية فأغلبيتها نظم شمولية، فيما المجموعة الثالثة تحوي 53 دولة ذات دخل متوسط يتراوح الناتج القومي للفرد الواحد مابين 250 و 5810 دولار، كانت هناك 23 دولة ديمقراطية و 25 دولة غير ديمقراطية، و5 دول أخرى كانت في إطار الانتقال من نظم شمولية لأخرى ديمقراطية من خلال هذه الدراسة تم الاستنتاج بأن النمو الاقتصادي يساعد على إحداث الانتقال بالدرجة الأولى في الدول ذات الدخل المتوسط أما بالدول الفقيرة فالانتقال أمر غير وارد، أما بالدول الغنية فقد تم تحقيقه فعليا[(2)].

و في مقابل تأثير التنمية على الديمقراطية بالإيجاب، لاحظ ثلة من الباحثين بأن الديمقراطية هي الأخرى تؤثر على العملية التنموية، فالبلدان التي نجح مسارها الانتقالي ، حققت معدلات نمو أعلى من المتوسط عن بلدان التي لم تحاول أن تتدمقرط فالنظم الديمقراطية تعمل أحسن من النظم الأوتوقراطية في عدد من النواحي فهي على سبيل المثال تعزز الديمقراطية، وتعالج بصورة أفضل الصدمات التي تؤثر بالسلب على النمو الطويل المدى.

[(1)]-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 129، 130.

[(2)]- نفس المرجع، ص. 121،122.

وإضافة لما قدمه "**هنتجتون**" و "**لبيست**" من براهين للارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والديمقراطية فإن "**أنكيليس**" و "**دايموند**" قدما إثباتاً أكثر إيضاحاً لوجود تلك العلاقة. فعقب المعضلات التي واجهتها العمليات الانتقالية في دول المعسكر الشرقي سابقا، برزت مقالات صحفية عدة تشير لهذه العلاقة، حيث نشرت " **هيرالد تربيون الدولية**" مقالة معنونة بـ" الديمقراطية الغربية كابوس العالم الثالث" حذرت الغرب من التباشير التي أطلقها عن الديمقراطية كعلاج لمشكلات دول تمزقها العرقية والطائفية، وتعاني تضخماً سكانياً وافتقاراً للموارد الأولية[1]،وليس بعيداً عن العرقية والطائفية فمن بين العوامل السوسيولوجية التي تؤكد عليها جل دراسات الانتقال الديمقراطي مشكلة التجانس والتكامل الوطني وغياب الصراعات الجهوية، حيث شدد "**روستو**" في الجيل الأول من دراسات الانتقال الديمقراطي على شرطين محوريين حدود مستقرة وإجماع شعبي على تعريف شامل، فالإحساس بالتهميش والإقصاء من قبل أي مجموعة عرقية، لغوية، دينية، أو طائفية، الذي يمس قدرتها على تحقيق ذاتها على جميع الأصعدة، ينهي الديمقراطية بتهديده للاستقرار السياسي وتقوية النزاعات الانفصالية[2]، فأوروبا الشرقية على سبيل المثال عرفت أزمة في التكامل الوطني عجز خلالها النظام السياسي عن التعامل مع الواقع التعددي سواء بالإغراء أو الإكراه، بشكل أودى لتصاعد الو لاءات دون الوطنية عن الوطنية، مما فتح المجال للصراع بين مختلف الجماعات أو بين هذه الجماعات العرقية والنظام. على نحو أعاق خلق ولاء وطني عريض يؤدي لتماسك وطني[3]،إلا أن هذا الوضع لم يستمر على حاله في أوروبا الشرقية حيث تم إيجاد قواعد للتعامل مع التعددية المجتمعية وتحوله للعنصر للقوة والإثراء عوض عامل تهديد لكيان الدولة ككل، إذ أكد "**فاليري بينس**" « **V.bunce** » بأمثلة واقعية أن هناك من بين دول أوروبا الشرقية التي أصبحت تتميز بتجانس كبير:بولندا، سلوفينيا، ألبانيا، أرمينيا، ففي حين حقق البلدان الأولان ديمقراطيتين راسختين، عرف الثنائي الآخر تراجعا عن الديمقراطية وترسيخها[4].

- **المحفزات الثقافية**

لقد حظي مفهوم "الثقافة السياسية" باهتمام واسع في دراسات الدمقرطة ، رغم حداثة هذا المصطلح نسبيا في أدبيات السياسة المقارنة، إذ يرجع استخدامه الأول لعالم السياسي الأمريكي "**غابريال ألموند**" « **Gabriel Almond** »، في مقالته الصادرة سنة 1956، فتأثير هذا الأخير كان قويا وعميقا على دراسات الثقافة السياسية، خاصة مع صدور مؤلفه الشهير الذي جمعه مع "**سيدني فيربا** « **sideney verba** » المعنون بـ "الثقافة المدنية"(The Civic culture)، الصادر سنة 1963، والذي تم فيه، نشر نتائج دراستهم لخمس دول الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا الغربية، ايطاليا والمكسيك، للكشف عن أنماط

(1)-إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص. 138، 139.

(2)-زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص. 79.

(3)-حسن بهاز، مرجع سبق ذكره، ص ص. 136، 137.

(4)-زكريا بوروني، مرجع سبق ذكره، ص. 79.

الثقافة السياسية وأبعادها، وقد كانت الإشكالية الرئيسية تدور حول مدى إمكانية خلق ثقافة سياسة مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي في الدول النامية وتشير الثقافة السياسية وفق **"ألموند"** إلى "تلك التوجهات السياسية والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي(1) .

وقد أكدت هذه الأعمال الأولى في ميدان الثقافة السياسية لـ"ألموند" و**"فيربا"** **"أنكيلس"** على أهمية الثقافة السياسية كشرط مسبق لعملية الانتقال الديمقراطية مشيرين بذلك للاعتدال والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة(2). أي أن الانتقال الديمقراطي يتوقف على وجود ثقافة سياسية تقوم على النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية والتوافق والتلاقي والتزامن والتنازل المتبادل محل قواعد النشاط والإلغاء والاحتكار، وفتح المجال السياسي للمشاركة الطبيعية للجميع، والرغبة في التداول السلمي على السلطة(3)، واصفا "دايموند" إياها بأنها ذرائعية (براغماتية)، حيث تزيد الانفتاح الفكري، تسهل عمليات التسوية والمساومة وتعرقل دور الإيديولوجية في العمل السياسي، وخطر الاستقطاب الصراعي، فهي مدنية بتدعيمها للثقة الاجتماعية والحس التعاوني والالتزامات الرئيسية بالنظام والأمة والمجتمع، وتخلق روابط عمودية بين النخب الحاكمة وجماهيرها ومتغيرة أيضا لتأثرها بالتطورات الاقتصادية والتحركات الاجتماعية والمدنية والممارسات المؤسساتية والتجربة التاريخية، والانتشار الدولتي وتصنف عناصر هذه الثقافة إلى ثلاث أنماط:

- ✓ **نمط التوجيه المعرفي**: والذي يقوم على معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به؛
- ✓ **نمط التوجيه العاطفي**: المتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي؛
- ✓ **نمط التوجيه القيمي**: والذي يحمل التزامات بالقيم، والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذه القيم(4).

وعلى الرغم أن الكثير من باحثي الجيل الأول ستينات وسبعينات القرن العشرين قللوا من أهمية هذا العامل في عملية الدمقرطة ، غير أن الأجيال التي تلته اعتبرته متغيرا مركزيا وخاصة بعد تجارب المرور الديمقراطي بدول أوروبا الشرقية(5) حيث أكد منظري التحديث القدرة التفسيرية لهذا المحفز للعملية الانتقالية بإجرائهم للعديد من الدراسات الميدانية والأبحاث، لاكتشافهم وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم، وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال، فيما قلل منظري المقاربة

---

(1)-محمد زاهي بشير المغيربي، __قراءات في السياسة المقارنة : قضايا مناهجيه ومداخل نظرية__، مرجع سبق ذكره، ص ص. 219 .224.

(2)- إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص. 136.

(3)- نبيل كريبش، __دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية__ ، (أطروحة دكتوراه)،كلية الحقوق جامعة باتنة ،2008،ص.43.

(4)-إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص. 137.

(5)- نفس المرجع، ص. 137.

الانتقالية والبنيوية من أهمية هذا العامل، حيث ارجع الانتقاليين حدوث الانتقال إلى حسابات النخب السياسة المتصارعة التي تجد في الانتقال الديمقراطي مصلحتها المشتركة،فيما اعتبر البنيويين الثقافة السياسة مخرجا للعملية الانتقالية وليست مسببا لها(1)، حيث عكفت أدبيات الدمقرطة في جنوب أوروبا على الاهتمام بالعوامل البنيوية(Institutional Changes) من أحزاب سياسية وجماعات مصالح ونخب وممثلي الحكومة في مقابل إهمالها لعامل الثقافة السياسية (القيم، المعتقدات واتجاهات السلوك السيـــاسي) (2).

- **المحفزات الخارجية**

إن أدبيات الدمقرطة مثلما عكفت على البحث في مسببات الانتقال الديمقراطي النابعة من البيئة الداخلية (السياسية والسوسيو. اقتصادية، والثقافية)، اهتمت وبحثت فيما يجري خارج مجال سلطة الدولة، واعتبرتها من أبرز العوامل الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية، من أهمها (3):

1. دور الفاعلين الخارجيين في دفع الديمقراطية: يفترض **"صموئيل هنتغتون"** (Samuel Huntington) أن الديمقراطية في دولة ما قد تتأثر بسلوك الفاعلين الخارجيين (حكومات ومؤسسات دولية) ذلك أنه هناك احتمالين بأن تلعب هذه القوى الخارجية دورا إيجابيا أو سلبيا، فقد تسهم في إسقاط المشروع الديمقراطي، مثلما فعل الاتحاد السوفياتي سابقا نهاية الحرب العالمية الثانية، الذي قام بإجهاض المحاولات الانتقالية اتجاه الديمقراطية في كل من بولندا، المجر، تشيكوسلوفاكيا سابقا بالرغم من امتلاكها المقومات الاقتصادية و الاجتماعية التي تسمح لها بدمقرطة أنظمتها، وحسب رأي هذا الأخير هناك مجموعة من الفواعل الخارجية لعبت دورا حاسما في الدفع بالعملية الديمقراطية في الموجة الثالثة تمثلت في:

- **الجماعة الأوروبية:** التي تبلورت فكرة توسيعها بداية السبعينات، حيث انضمت لها كل من النرويج الدانمارك وايرلندا وبريطانيا عام 1973 بعد جملة من المباحثات، ثم رفعت دول جنوب أوربا طلبات بالانضمام إليها ، نظرا للمنافع السياسية والاقتصادية التي ستحظى بها نتيجة ولوجها للنادي الأوربي فـ **"خوان كارلوس"** كان دائما يؤكد عن النداء الوطني لدمج "إسبانيا " في أوروبا مع أوروبا، والجنرال **"سبينولا"** هو الأخر اعتبر أن مستقبل البرتغال يتجسد في المجموعة غير أن هذه الطلبات بالعضوية قوبلت باشتراطات

---

(1)-محمد زاهي بشير المغربي، " الديمقراطية والإصلاح السياسي : مراجعة عامة للأدبيات"، مرجع سبق ذكره.

(2)- Howard J.Wiarda, " Southern Europe, Eastern Europe, and Comprative politics: "Transitiologie" and the for New Theory" East European politics and Societies, 2001, p .487.

(3)-بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 41.

من قبل المجموعة الأوروبية تمثلت في ضرورة تخلي هذه الدول عن النظم التسلطية والانتقال لنظم سياسية ديمقراطية وهو ما حدث فعلا،حيث انضمت اليونان عام 1981 وإسبانيا والبرتغال عام 1986[1].

- **مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي** : الذي عقد في "هلسنكي" عام 1975، بحضور 33 دولة أوروبية إضافة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا أي بمجموع 35 دولة موقعة على وثيقة مبادئ هلسنكي[2] التي أسهمت في تطوير حقوق الإنسان والديمقراطية بأوروبا الشرقية الشمولية بتبنيها لعدد من المواثيق التي تضفي طابع الشرعية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية الأقليات إضافة لفتح المجال أمام التعددية وإقامة انتخابات حرة ونزيهة،و منحها للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية الضوء الأخضر، بالضغط على دول المنظومة الاشتراكية آنذاك للالتزام باتفاقية هلسنكي كما تضمنت إنشاء لجان مراقبة داخل هذه الدول للسهر على تطبيق بنود هذه الاتفاقية، والتي تعرضت لضغوطات كبيرة بالرغم من ذلك شكلت جماعة ضغط محلية لأجل الانتقال ديمقراطيا وتأثير عملية هلسنكي على عملية الانتقال الديمقراطي بأوروبا الشرقية وان كان محدودا، إلا أنه فرش الأرضية لتبني تلك النظم الشيوعية لمبادئ حقوق الإنسان وباعثا للإصلاحيين في محاولة دمقرطة مجتمعاتهم[3].

- **الولايات المتحدة الأمريكية** : بحلول عام 1973 أصبحت قضية حقوق الإنسان تتصدر أجندة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة مع إنشاء لجنة فرعية "للتنظيمات والحركات الدولية" بمبادرة من الكونغرس، والتي رفعت تقريرا للإدارة الأمريكية تناشدها فيها باتخاذ التدابير اللازمة لترقية حقوق الإنسان، وفي الفترة الممتدة ما بين (1974. 1976) قام الكونغرس بتكييف عدد من النصوص القانونية، لمسايرة اتجاه السياسة الخارجية التي تربط منح المساعدات الخارجية، بحقوق الإنسان ومنذ تلك اللحظة احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق الدفاع عن الديمقراطية والحرية ونشرها في العالم[4]وهو حق أعطته لنفسها منذ عهد الرئيس **"ويلسن"** الذي رفع شعار **"جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية"** وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها المباشر في كافة شؤونه مواصلا الرئيس "ريغن" رفعه[5]، والذي انتقد سياسات إدارة "كارتر" نحو حقوق الإنسان التي ركزت على حالات معينة من انتهاكات حقوق الإنسان وليس على النظام السياسي الذي ينتهكها انطلاقا من هنا قلل من شأن مشكلات حقوق الإنسان بالنظم الشمولية في أمريكا اللاتينية آسيا وشدد على ضرورة تجاوزها لنظم أخرى ديمقراطية واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متنوعة لدفع عمليات الانتقال الديمقراطي، كالحملات الإعلامية التي قادها مسؤولي الإدارة

---

[1]-صموئيل هنتغتون ،(ترجمة: عبد الوهاب علوب) ،مرجع سبق ذكره، ص ص. 152 . 155.

[2]-خلدون حسني النقيب، ومبارك العدواني ، **ثورة التسعينات:العالم العربي وحسابات نهاية القرن العشرين**، ط2 ؛ القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب،1991، ص.77.

[3]-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره،ص ص. 156،157.

[4]-محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص.34.

[5]-خلدون حسن النقيب، ومبارك العدواني، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

الأمريكية لدعم الانتقال الديمقراطي، والإحصاءات السنوية المعدة من قبل وزارة الخارجية لفحص وضعية حقوق الإنسان، إضافة لفرض العقوبات الاقتصادية، وقطع المساعدات على الدول التي تشهد تجاوزات لحقوق الإنسان، وتقديم معونات للقوى الديمقراطية مثل التي حصل عليها الحزب الاشتراكي في البرتغال عام 1975 من قبل وكالة المخابرات الأمريكية، بالإضافة لتلويح باستخدام القوة العسكرية، حيث قامت إدارة "ريغان" بغزو جرينادة عام 1983، وقد كان لهذه الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية أثرا بارزا على عمليات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث قال الرئيس الأرجواني المنتخب ديمقراطيا سنة 1984"كانت سياسات إدارة كارتر أهم مؤثر خارجي على العملية الديمقراطية في الأرغواي، وفي جعل قضية حقوق الإنسان قضية محورية في العلاقات الدولية ووسائل الإعلام[(1)].

- **المؤسسات المالية الدولية:** لقد لعبت المؤسسات المالية الدولية فاعلا مركزيا في تدعيم عمليات الدمقرطة خاصة في دول أوروبا الشرقية. التي كانت تحت السيطرة الشيوعية لنفوذها الهائل ليس فقط على مستوى السياسة الدولية بل حتى على مستوى التطور الاقتصادي والسياسي للدول[(2)] وكانت الوسيلة التي دائما ما تستخدمها للضغط على الدول ذات الأنظمة السلطوية لدفعها لتبني أنظمة ذات توجه ديمقراطي، هي التهديد بإيقاف المساعدات والمعونات والقروض المالية[(3)]

2 ـ العدوى (الدومينو): تشير "العدوى" أو "العرض العملي"، أو"الانتشار" أو" المحاكاة" أو "كرات الثلج" أو ظاهرة الدومينو"[(4)]، إلى أن الانتقال الديمقراطي الناجح في وحدة سياسية معينة يقود لأحداث انتقال مماثل بدولة أخرى. وربما وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول على السير باتجاه الديمقراطية، فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد كلما تدحرجت[(5)]، فالانتقالات التي عرفتها الدول الرائدة إسبانيا، البرتغال والأرجنتين والفلبين، وبولندة شكلت محفزات للمطالبة بانتقالات مشابهة، في مناطق متجاورة، ومتماثلة ثقافيا فقد كان لسقوط النظام الشمولي في اسبانيا أثر قوي في أمريكا اللاتينية، كما أن انتقال الأرجنتين إلى الديمقراطية حسب ما قاله رئيس بوليفيا قد أتى بالديمقراطية إلى أمريكا اللاتينية، وكان له تأثير واضح على جيرانه، كما قاد سقوط النظام التسلطي في الفلبين إلى بروز دعوات للتغيير في كوريا اتجاه الديمقراطية، وحدث أكبر تأثير لظاهرة كرات الثلج في أوربا الشرقية[(6)]، ووسطها نهاية الثمانينات أين تساقطت الأنظمة الشيوعية تساقط أحجار الدومينو، على إثر حركات جماهيرية واسعة وتلقائية غير منظمة لا تعكسها أية

---

(1)-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 159 . 163.

(2)-بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص.41.

(3)-إدريس إبن الطيب، الديمقراطية والقبلية في إفريقيا: الصومال نموذجا، ورقة قدمت <u>للندوة الدولية "إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل"</u>، نيامي، النيجر،2008، ص.7.

(4)-صموئيل هنتغتون ،(ترجمة :عبد الوهاب علوب) ،مرجع سبق ذكره، ص. 168.

(5)-بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص.43.

(6)-صموئيل هنتغتون ، (ترجمة :عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره ،ص ص. 172،173.

منظمات سياسية أو أحزاب بعد عقود من القمع وفي فترات قصيرة ومتقاربة لا تتعدى السنتين[1]" فما إن تولى الديمقراطيين زمام الحكم في بولندة أوت 1989، حتى بلغ طوفان الانتقال الديمقراطي أوربا الشرقية بأكملها حيث نجح في المجر بسبتمبر، وألمانيا الشرقية بأكتوبر، وفي تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في نوفمبر وفي رومانيا بديسمبر، فانطلاقا من فرضية كرات الثلج كمحفز خارجي على الانتقال الديمقراطي يجزم البعض بأن الديمقراطية مثلما حدثت هناك تحدث هنا فكرات الثلج المتدحرجة من أعلى لأسفل لا تزيد في حجمها فقط بل ذابت أيضا في بيئات لا تتعاطف معها [2] فإذا كانت "كرات الثلج" أدت المطلوب بأوربا الشرقية نتيجة توفر جملة من المحفزات الداخلية السياسية والسوسيو-اقتصادية والثقافية، فإن رغبة الصين في محاكة التجارب الانتقالية في أوربا الشرقية من خلال ربيع بكين عام 1989، لم تكن كافية لأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير ملائمة هناك[3].وهو ما يؤكد فرضية أن قوة تأثير " كرات الثلج" على العملية الانتقالية تتوقف على مدى توفر متغيرات سياسية، وسوسيو. اقتصادية، وثقافية.

و بالاعتماد على ما سلف ذكره، فقد أثبتت الملاحظة التاريخية لمعظم تجارب الانتقال في الموجة الثالثة مدى فاعلية العوامل النابعة من البيئة المحلية في إنجاح المسارات الانتقالية أكثر من المتغيرات النابعة من البيئة الخارجية التي لا يظهر تأثيرها إلا في ظل حضور المحفزات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

ثانيا- أنماط عملية الدمقرطة

إن الإشكالية الأخرى التي شكلت بؤرة تركيز، ومحور جدالات أبحاث الانتقال الديمقراطي غير إشكالية لماذا؟ التي تم الإجابة عليها في الحيثية البحثية السابقة ، هي إشكالية كيف؟(How) بمعنى البحث في طرق وأنماط الانتقال الديمقراطي (modes of transition)، التي تشير لهوية الفاعلين وإستراتجياتهم المستخدمة في العملية الانتقالية، وهو ما يساهم في رسم صورة النظام ما بعد الانتقالي عن طريق تأثير تنافس النخبة وموقف اللاعبين من قواعد اللعبة الجديدة سواء بالقبول أو الرفض، فهذه الميكانيزمات السببية (Causal Mechanisms) تساعد على تفسير كيفية نشوء الديمقراطية وترسيخها [4] ويعتبر**"خوان لينز"** (J.Linz) من الأوائل الذين تعرضوا لأنماط الانتقال من خلال دراسته لحالتي إسبانيا والبرتغال، حيث ميز بين الانتقالات التي تجري عبر الإصلاح (Reform)، والقطيعة(Rupture) مع النظام التسلطي القديم، وقد أخذ بهذه الفكرة

---

[1]-سليم حميداني، إدراك القادة العرب لمضمون التحول السياسي على ضوء أحداث الربيع العربي 2011، مداخلة قدمت للملتقى الوطني "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق". قسم العلوم السياسية ،جامعة سكيكدة، 28 .29 آفريل 2012.

[2]-صموئيل هنتغتون ، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره،ص ص. 172 . 174 .

[3]-محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

[4]- Gerardo L. Munck , and Carol SkalniK Leff ," Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative perspective", According to :

http://www-bcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck_Leff%20CP%201997.pdfmunk modes

"ماينورينغ"(Mainwaring) الذي قدم نمط الانتقال عبر التسوية (Transition through Transactions)، وعبر هزيمة النظام (Transition through Regime Defeat) ، وعن طريق التخليص (Transition through Extrication)[1]،كما اقترح "صموئيل هنتغتون" نمط التحول (Transformation)،التحول الإحلالي (Trancplacement)، الإحلال (Replacement)، والتدخل الأجنبي (Freign Intervention)[2].

و انطلاقا من تجارب الانتقال الديمقراطي، خلصت معظم الأدبيات إلى بلورة أربع أنماط للانتقال الديمقراطي تختلف مسمياتها من باحث لأخر، تتجلى في:

- **نمط الانتقال من أعلى(Transition from Obove)**: وهو انتقال يتأتى من داخل النظام تقوده و تهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي للنخبة الحاكمة، حيث يكون ميزان القوى لصالحها بينما تتسم قوى المعارضة بالضعف ومحدودية التأثير في أدارة عملية الانتقال، وينطلق هذا المسار الانتقالي الفوقي عند توافر مجموعة من المحفزات التي تؤثر سلباً على شرعية السلطة، وتخلق قناعة لدى هذه النخبة بأن تكلفة الانفتاح والانتقال الديمقراطي أقل من تكلفة الاستمرارية في الممارسة التسلطية[3]،إذ توصلت العديد من الدراسات إلى أن التغيرات العميقة عادة ما يقوم بها قادة أقوياء ملتزمون بالتغيير، مؤكدا **"بوزان"« Bauzan »** في هذا الصدد أن القيادة هي من تحدد كل من الأسلوب، التوقيت، والمسار المناسب للبدء بالانتقال وخلق الإجماع حوله[4]، وأشار "هنتغتون" أن عدد حالات " الانتقال من أعلى" أو "التحولات "على حد توصيفه بلغت حوالي 16حالة من مجموع 35 عملية انتقال في بداية الموجة الثالثة، وهذه الحالات تشمل "تحول" 5 حالات من نظم الحزب الواحد، و3 ديكتاتوريات فردية، و8 نظم عسكرية، وتعتبر إسبانيا والبرازيل من أفضل الأمثلة الناجحة في الانتقال الديمقراطي عبر نمط الانتقال من أعلى" خاصة الحالة الاسبانية، فعقب وفاة **"فرانكو"** حل محله **"سواريز"** ذو النزعة الديمقراطية رئيساً للوزراء، والذي اتخذ جملة من التدابير والقرارات كالسماح بإقامة الأحزاب السياسية وتنظيم استفتاء للمصادقة على دستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات تشريعية تنافسية دفعت لتشكيل أول برلمان تعددي[5]،وفي عام 1977 قامت أول حكومة ديمقراطية في إسبانيا بالاتفاق بين كل القوى الوطنية، إذ تم التوقيع على الاتفاق في ثلاثة أيام فقط، لإدراك الجميع أنه إذا ما أرادوا أن يقيموا نظام سياسي جديد ومختلف، فلا بد من الاتفاق مع جميع الأطراف بما فيها بعض القوى الهامشية[6].

---

(1)- Gerardo ," Democratic Transitions in Comprative Perspective", Op.cit , p.358 .

(2)-محمد زاهي بشير المغربي، " الديمقراطية والإصلاح السياسي .. مراجعة عامة للأدبيات"، مرجع سبق ذكره.

(3)-حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

(4)-هدى متكيس، مرجع سبق ذكره، ص. 143.

(5)-صموئيل هنتغتون ، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره ،ص ص. 197،198.

(6)-جورج العيراني، ورضوان زيادة، <u>التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الاسبانية</u> ، ط1؛ القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان 2009، ص ص. 11،12.

وبهذا أصبحت تشكل الحالة الإسبانية نموذجاً تفسيرياً، فمن الناحية الزمنية حدث الانتقال الاسباني في بدايات الموجة الثالثة، وفي سياق تاريخي لم يكن يتم التغيير السياسي دونما عنف أو انقلاب عسكري وهزيمة كما لاحظ **"لينث"**، وعليه فقد أبدع الفاعلون الإسبان نموذج " الإصلاح التوافقي عبر التعاقد من أعلى" الذي جعل من التجربة الاسبانية نموذجا ومرجعية للانتقالات الديمقراطية اللاحقة[1]،في أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية ففي عامي 1988، و 1989 تشاور القادة المجريون بصورة مكثفة مع القادة الإسبان حول كيفية إقامة الديمقراطية، و بأفريل 1989 وصل إلى بودابست وفد إسباني لتقديم الاستشارة ليبدأ الانتقال الديمقراطي في المجر ستة أشهر بعد ذلك[2]، كما عرفت أيضا الكثير من الدول الإفريقية انتقالا من أعلى كزامبيا، التي بادرت فيها القيادة بالتخلي عن نظام الحزب الواحد الذي كان يقوده **"كينيث كاوند"** إلى نظام سياسي تعددي تحت قيادة الزعيم **"فريديريك شلوبا"** عام 1991[3].

ويتفق ثلة من الأكاديميين على أن الانتقال الآتي بمبادرة من النخب السياسية الحاكمة يستلزم ثلاثة عناصر أساسية متتالية.

✓ **وجود تيار إصلاحي:** يؤكد "هنتغتون" على الارتباط الوثيق بين الانتقال ونخب سياسة مثقفة مؤمنة بالديمقراطية، والتي من الممكن أن تصل لسدة الحكم داخل النظام الشمولي باعتبارها مؤمنة بحتمية التغيير، وإقامة نظام سياسي، حيث أنه "لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين". فالانتقال بالنسبة للإصلاحيين هو خيار استراتيجي، وليس مجرد تكتيك كما هو بالنسبة للشموليين[4].

✓ **تغيير في القيادة السياسية:** إن بروز الإصلاحيين غير كاف ما لم تتوفر لديهم سلطة اتخاذ القرار فالانتقال الديمقراطي هنا مرهون بوصول الجناح الإصلاحي إلى هرم السلطة ومشاركته في رسم السياسة العامة للبلاد؛

✓ **قوة الحكومة على المعارضة:** بمعنى احتفاظ حكومة الإصلاح بالمبادرة والسيطرة على عملية الانتقال ومقدرة الإصلاحيين على إنجاح الانتقال تتوقف على تحييد المعارضة من خلال عملية إضعافها أو إقناعها بفكرة الإصلاح ،وعادة ما يتم التعويل على الزعماء السياسيين الديمقراطيين الذين يحظون بتأييد في الداخل والخارج، على مقاومة التيار المحافظ، وانتهاج أسلوب انتقائي في عملية إزاحة العناصر المتشددة من المناصب العليا واستبدالها بعناصر إصلاحية تفاديا لرد فعل عنيف[5]، المحافظة على الشرعية من خلال

---

[1]-كمال مجاهدي، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

[2]-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره ،ص. 199.

[3]- بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

[4]- محمد بلخيرة، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

[5]- مرجع نفسه، ص. 48.

الإيحاء بأن النظام الجديد الجاري إنشاؤه يكرس منطق الاستمرارية مع النظام القديم[1]، ففي تايوان استعان الإصلاحيين بمبادئ "سن يات" الثلاثة في نهجهم الإصلاحي، و السعي لكسب تأييد المعارضة عبر إجراء سلسلة خلال من المشاورات مع قادتها، و مختلف الفواعل و الكيانات الجديدة المتصاعدة نشاطاتها على الساحة السياسية[2].

و مخرجات هذا النمط الانتقالي لا تتعدى قيام ديمقراطية محدودة تتميز باستمرار هيمنة نخب النظام التسلطي على السلطة في الترتيبات الجديدة، وقد كان هذا النمط الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من دول أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأسيوية[3].

- **نمط الانتقال من أسفل (Transition frome Below)**: يمثل نوعاً من عمليات الانتقال التي تقودها قوى المعارضة المزدادة قوتها في مقابل تراجع وضعف قوة الحكومة، التي لا تحوي عناصر إصلاحية وإن وجدت فهي ضعيفة، ويهيمن على هذه الحكومة المتشددون المناوئون لإحداث تغيير في النظام السياسي القائم[4]،حيث يعكس هذا النمط من الانتقال حالة الخلل الكبير في ميزان القوى لصالح قوى المعارضة، خاصة عند انهيار شرعية السلطة، تصدع النخبة الحاكمة، بروز تأييد شعبي واسع للمعارضة وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ويأخذ هذا النمط شكلين رئيسيين، شكل يأتي فيه الانتقال الديمقراطي كاستجابة للضغوط قوى المعارضة على النظام، من خلال المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، حيث تفرض على النظام، تقديم تنازلات تفتح الطريق أمام الانتقال الديمقراطي، على غرار ما حدث في: الفلبين، كوريا الجنوبية، المكسيك البرتغال، رومانيا، اليونان الأرجنتين، و **شكل ثاني**، **تقود فيه** قوى المعارضة الانتقال نتيجة سقوط النظام التسلطي أو إسقاطه من خلال ثورة شعبية، مثل ما حدث في عدد من الدول الإفريقية[5].

وتشير الملاحظة التاريخية، أن معظم الحالات الانتقالية من أسفل تحدث في نظم الحكم الفردي والنظم الشمولية لأن القادة الدكتاتوريون لا يتنازلون طوعا عن السلطة، ولا يقودون بلدانهم اتجاه الديمقراطية فهم يتمسكون بمناصبهم إلى غاية وفاتهم أو بالخلع عسكريا[6]، وقد وصل عدد حالات الانتقال من أسفل في بداية الموجة الثالثة إلى 3 حالات في الديكتاتوريات الفردية من بين 7حالات، وحالة واحدة من بين 11 حالة في أنظمة الحزب الواحد، وحالتين من بين 16 حالة في الأنظمة العسكرية، و عليه فعملية

---

(1)-محمد سمير عياد ،مرجع سبق ذكره ،ص. 12.

(2)-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص.211 ـ 213.

(3)-محمد زاهي بشير المغيربي،" الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات"، مرجع سبق ذكره.

(4)- نفس المرجع، وصموئيل هنتغتون ،(ترجمة :عبد الوهاب علوب) ، مرجع سبق ذكره ، ص.217.

(5)-حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

(6)-عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال لنظم حكم ديمقراطية، ورقة قدمت **للقاء الثامن عشر "دراسة مقارنة للدول العربية مع دول أخرى"** ، 2008، ص. 50.

الانتقال الديمقراطي من أسفل مرتبطة برجحان ميزان القوى لصالح المعارضة ومدى قدرة هذه الأخيرة على كشف نقاط ضعف النظام التسلطي ومهاجمتها خاصة افتقاده الشرعية التي تمثل أهم متغير لطرده أو إسقاطه[1].

ويمكن للمعارضة توظيف ثلاث فواعل مركزية لمجابهة النظام التسلطي:

✓ **المؤسسة العسكرية:** يمثل الجيش مصدر قوة النظام، إلا أنه قد يغير موقفه المؤيد للسلطة بسبب التغيرات الطارئة على البيئة الداخلية والخارجية، ويصبح من مصلحته التزام الحياد أو تجنب توظيف القوة العنف ضد القوى المناوئة للنظام[2]،ففي خمس حالات من مجموع ست حالات انتقال من أسفل باستثناء الأرجنتين، كان الغضب داخل صفوف العسكر محددا ضرورياً للإطاحة بالنظام، نتيجة للإجراءات المتخذة من أنظمة الحكم الديكتاتورية الفردية الهادفة لإضعافه وتسييس ضباطه وإنشاء قوات أمن خاصة بالنظام في البرتغال والفلبين ورومانيا [3].

✓ **المثقفون**: يمثل الطلبة خاصة والمثقفون عموماً، أبرز قوى المعارضة المناوئة للنظام التسلطي على اعتبار أنها الفئة الأكثر وعيا بما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي والأكثر معرفة بأدوات النخبة التسلطية الحاكمة إلا أن تأثيرهم في صناعة التغيير وفقا لـ "برهان غليون يرتبط بمدى بدرتهم على فهم الواقع وتجاوز مصالحهم الآنية والصراع على بقايا السلطة التي يتصدق بها عليهم العسكريون الوارثون[4]، فعلى سبيل المثال المثال شكلت تظاهرات الطلاب والأساتذة والمثقفين أهم الأدوات التي أفضت لانتقال ديمقراطي ناجح في كوريا الجنوبية التي خضعت للحكم العسكري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية عام 1987[5]

✓ **الجماهير**: لعبت الاحتجاجات والمظاهرات المكثفة للجماهير الغاضبة المطالبة بتغيير النظام دوراً محورياً[6]في إقصاء قيادات النظام التسلطي الذي لا يحظى بالقبول والشرعية عل غرار ما شهدته " الفلبين" الفلبين" التي أجبر فيها **" جوزيف إسترادا"** على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة [7].

وهناك عملية قطيعة بين النظامين القديم والجديد في عملية الانتقال من أسفل، فالقادة الشموليين الذين خسروا السلطة من خلال عمليات الإحلال عرفوا مصير النفي والسجن، إذ تم نفي **" كايتانو"** في

---

(1)- صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ص ص . 217 ـ 224 .

(2)- محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

(3)- صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

(4)-محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

(5)-عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 43 ـ 46 .

(6)-صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص .221.

(7)-بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

البرتغال وتمت محاكمة "**شاوشيسكو**" في رومانيا، و سجن الضباط العسكريين الذين حكموا كل من اليونان والأرجنتين، وهو عكس ما حدث للحكام السلطويين في حالات الانتقال من أعلى ومن خلال التفاوض، حيث كانوا يتركون السياسة ويعودون لثكناتهم العسكرية وحياتهم الخاصة، ونجاح هذا النمط الانتقالي حسب "**هنتغتون**"، يتوقف على مدى قدرة القيادة السياسية الجديدة التي خلفت الحكام السلطويين، على دفع شخصية كاريزمية ذات نزعة ديمقراطية والإسراع بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة بغرض إضفاء الشرعية على الحكومة الجديدة، وبناء شرعية دولية عن طريق كسب تأييد الأطراف الخارجية[1]، غير أنه يعتقد أن التغيير وفق هذا النمط من غير المحتمل أن يؤدي لقيام نظم مستقرة فهناك احتمال أن تنتكس وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية[2].

- **نمط الانتقال من خلال التفاوض(Negotiated Transition)**: يأتي نتيجة لعملية حسابية براغماتية عقلانية، يؤمن بموجبها الطرفان الحكومة والمعارضة بالديمقراطية كآلية للتعامل مع مختلف الأزمات المترتبة عن الشمولية[3]، من خلال المفاوضات والمساومات، نتيجة لحالة التوازن النسبي في ميزان القوى بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، إذ أنه في إطار هذا النمط الانتقالي، تصل النخبة الحاكمة لقناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرارية في الممارسات التسلطية والسياسات المغلقة بفعل الضغوط الداخلية والخارجية والانتقال لصيغة حكم ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها[4]، وقوى المعارضة هي الأخرى تبقى عاجزة عن إسقاط الحكومة، رغم امتلاكها القوة التي تسمح لها بتجاوز العناصر الراديكالية المناهضة لإقامة نظام سياسي ديمقراطي وقد بلغت عدد حالات الانتقال من خلال التفاوض 11 حالة من مجموع 35 حالة من حالات الانتقال الديمقراطي التي انطلقت أو تمت في السبعينات والثمانينات، وأكثر هذه الحالات تميزاً كانت في بولندا تشيكوسلوفاكيا، و الأورجواي كما اشتملت عمليات تغيير النظام في كل من بوليفيا وهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا على عناصر مهمة في عملية الانتقال التعاقدي، حيث أن جزء من المفاوضات في السلفادور ونيكاراجوا كانت تدور مع الحكومة الأمريكية التي كانت تمثل دور الوكيل عن المعتدلين الديمقراطيين، وفي عامي 1988 [5] و1990 شهدت جنوب إفريقيا تفاوضاً بين حكومة الفصل العنصري واتحادات العمال والأحزاب سياسية، كما عرفت دول افريقية أخرى على غرار البنين، مالي والسنغال مفاوضات أخذت شكل المؤتمرات القومية[6]

---

[1]- صموئيل هتنغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 222 ـ 226.

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[3]-محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

[4]-حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[5]- صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص. 227.

[6]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

والانتقال التفاوضي أو التعاقدي أو التوافقي يتم عبر:

✓ صفقة سياسية ممكنة: إن فكرة " الصفقة السياسية" تقابلها فكرة " الميثاق السياسي" التي أحيتها سلسلة الكتب المعنونة " التحرك نحو الديمقراطية" وهي الكتابات التي استخدمت أراء **"كيركهايمر"** و **"روستو"**، حيث ويعرف **" جان ليكا"** "الميثاق" بأنه " اتفاقية علنية غير واضحة، بين مجموعة من الأطراف التي تبتغي تحديد معنى القواعد التي تحكم ممارسة السلطة، على أساس ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة في الاتفاقية، هناك في صميم الميثاق حل وسط متفاوض عليه يوافق الأطراف بموجبه على عدم الإضرار باستقلالية الأطراف الأخرى في الميثاق أو بمصالحها"[(1)]، لكن هذا لا ينفي التناقضات البارزة بين السلطة والمعارضة، خاصة فيما يتعلق بتحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي، فعادة ما يحاول كل طرف في البداية التمسك بآرائه واختبار قوته، فالمعارضة تعتقد بقدرتها على إسقاط الحكومة، والحكومة تعتقد بقدرتها على احتواء المعارضة، إلى أن يصلا في نهاية المطاف لتغيير اعتقاداتهما نتيجة عدم قدرة أي طرف على إنهاء الآخر، و تترسخ لديهما قناعة مفادها أن الحل يتمثل في الذهاب لطاولة المفاوضات[(2)].

فغالباً ما تتسم عملية الانتقال بالتأرجح بين الإضرابات والمظاهرات من جهة والبطش والتنكيل بالمعارضة من جهة أخرى ثم ينتهي الأمر بالتفاوض مثلما جرى في الأورغواي عام 1983 وبوليفيا في 1987 وفي بولندا عام 1988[(3)]، فحسب **"عبد الإله بلقزيز"** هناك أمران يدفعان السلطة والمعارضة إلى التوافق السياسي الذي يتم في شكل صفقة سياسية وهما الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو الاستيلاء على السلطة و تنامي الشعور العام بالحاجة إلى إجماع وطني لمجابهة تحديات التنمية والأمن[(4)].

✓ **إحتواء الراديكاليين**: تقوم كل من السلطة والمعارضة بدعم بعضها البعض فيما يتعلق باحتواء المتشددين غير المرغوب فيهم، وهو ما يضطرهما للجلوس على طاولة المفاوضات لإدراكهما المخاطر التي من الممكن أن تنتج عن منطق المواجهة ويجري التفاوض حول الضمانات التي يقدمها كل طرف للأخر[(5)]، وهو ما يسميه **"يارزورسكي"**، " ديمقراطية مع ضمانات" لكي لا يتم نسف الميثاق المعقود بين الأطراف المتفاوضة، فهو يرى في المناورات التي تتم لعقد " ميثاق متفاوض عليه" أربعة مواقف اثنان منها للموجودين في السلطة، واثنان للمعارضة خارج السلطة وهي:

---

(1)- جان ليكا ،"التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي" ،في غسان سلامة(معدا)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي** ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،(يناير، 1995)، ص.36.

(2)- صموئيل هتنغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص. 228.

(3)-عبد الفتاح ماضي ،مرجع سبق ذكره، ص.30.

(4)-محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 13

(5) مرجع نفسه، ص. 13

الموجودون في السلطة	خارجها من المعارضين
المتشددون	الراديكاليون
الاصلاحيون	المعتدلون

فهو يفترض وجود درجة من التعاون بين المتشددين والإصلاحيين من جهة والراديكاليين والمعتدلين من جهة أخرى، والتحالف المحتمل والوحيد قد يجمع بين الإصلاحيين عن الحكومة ومعتدلي المعارضة[1]، وهو ما تستدعيه عملية الانتقال من خلال التفاوض بأن يتعاون معتدلي المعارضة والسلطة لكبح جماح الأجنحة الراديكالية داخل صفوف الحكومة والمعارضة، ففي جنوب إفريقيا كان لـ **"ويكليرك"** مصلحة في دعم" **نيلسون مانديلا"** في التعامل مع المعارضة اليسارية المتطرفة في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي، فالمصلحة المشتركة بين معتدلي الحكومة والمعارضة تستدعي إنجاح المفاوضات التي تعمل الأجنحة الراديكالية بهما على إفشالها لاعتقادها بأن التفاوض قاد لتقديم تنازلات كبيرة، قال " **نيلسون مانديلا"** في أوت1990 " هناك نوع من التحالف الآن بين المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني، فنحن في زورق واحد " ليعقب على ما قاله "مانديلا"، زعيم الحزب الوطني "بوتا" بقوله " والحيتان على اليمين والحيتان على اليسار ولا تمييز بيننا حين نسقط من الزورق".[2]

وعليه فالمصلحة المشتركة بين العناصر الإصلاحية داخل النظام التسلطي والعناصر المعتدلة بين قوى المعارضة هي التي تدفع لتنسيق جهودهما لإنجاح التفاوض كما أنه من الضروري في هذا النمط الانتقالي للديمقراطية ألا تتعرض مواقع النخب المهيمنة في النظام السلطوي مثل كبار ضباط القوات المسلحة وكبار ملاك الأراضي للخطر في النظام الجديد، ومن المهم أيضاً دمج هذه النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية التي لا تشكل تهديداً لمصالحها ضماناً للاستقرار السياسي لهذه المرحلة الانتقالية، لأنه إذا لم تشعر هذه النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها ستعمل على تقويض شرعيته[3].

- **نمط الانتقال عبر التدخل الخارجي(Forgien Intervention)** : يختلف تماماً عن أنماط الانتقال السابقة، فهو يأتي كنتيجة لرفض نظام الحكم التسلطي للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله يقود نحو التغيير السياسي، وعجز قوى المعارضة الهشة عن تحديه والإطاحة به، وفي ظل هذه الظروف ليس هناك بديل للقضاء على النظام التسلطي والانتقال لنمط حكم ديمقراطي سوى التدخل الخارجي.

---

[1]-جون ووتر بوري، "إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط"، في غسان سلامة (معدا)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 93 ـ 97.

[2]-صموئيل هتنغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص.237، 238 .

[3]- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

وهو تدخل قد يأخذ شكل تدخل عسكري مباشر على نحو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في الثمانينات[1]، وهايتي والصومال خلال تسعينات القرن العشرين أو شكل تدخل غير مباشر من خلال المعونات الاقتصادية المقدمة من البلدان والمؤسسات الدولية للتأثير على قرارات الانتقال الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. فخلال ثمانينات، وتسعينات القرن 20 شهدت هذه البلدان الفقيرة، مستويات منخفضة من التنمية الاقتصادية وأصبح معظمها يعتمد بصورة كبيرة على مساعدات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية التي اشترطت عليها الشروع في عمليات الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الراشد في مقابل الاستمرار في مدها بالمعونات[2].

و في هذا الصدد أعلن الاتحاد الأوربي عام 1991 أن الديمقراطية وحقوق الإنسان سيصبحان في المستقبل شروطاً مسبقة للحصول على دعم الدول الأوربية كما أكدت " اتفاقية ما ستريخت" التي قام على أساسها الاتحاد الأوربي، على ضرورة دعم الديمقراطية، واعتبرت أن الالتزام بهذه المبادئ يعد شرطاً مسبقاً للحصول على المساعدات من الاتحاد الأوربي، وقد جعلت برامج المساعدات التنموية من أوربا أكثر الجهات المانحة في العالم، ذلك أنه خلال النصف الأول من التسعينات قدمت الدول الأوربية فرادى، كما قدم الاتحاد الأوربي 50% على الأقل من إجمالي المعونات التي تلقتها إفريقيا وجنوب الصحراء، ونحو 70% من المساعدات التي حصلت عليها دول الشمال الإفريقي حيث أعلن الاتحاد الأوربي، أن إفريقيا من أهم المناطق التي تعمها سياسته المتعلقة بدعم عمليات الانتقال الديمقراطي[3] كما قام بدعم عمليات الانتقال في دول شرق ووسط أوربا حيث جعل من الانتقال اتجاه الديمقراطية بوابة للانضمام للإتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى لعبت دوراً كبيراً في دعم الانتقال في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة[5].

و بذلك قامت مجموع البلدان الغربية والمؤسسات الدولية بالضغط على النظم التسلطية للتحرك في اتجاه اللبرالية الاقتصادية والسياسية، والديمقراطية اللبرالية في إطار ما يسمى بـ " المشروطية السياسية والاقتصادية"، غير أنه رغم وجود كل هذه الأمثلة المعاصرة عن قيام فاعلين الخارجيين بتشجيع وتدعيم الانتقال الديمقراطي سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر كما جرى في بنما و نيكارجوا أو هايتي

---

(1)-حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

(2)-محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

(3)- مجهول،"أوربا ودعم الديمقراطية في إفريقيا"،نقلا عن :

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ87.HTM

(5)-هناء عبيد" الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد 11سبتمبر"، **جريدة الأهرام**، العدد 43958، السنة 131، (14 أفريل 2007)، نقلا عن:

http:// yyy.ahram.org.eg/archive/2007 / 4/14/OPIN6.HTM

والصومال، أو من خلال الإعانات الاقتصادية مثلما جرى في بعض البلدان الإفريقية، إلا أن تأثير أن هذه المبادرات ظل تأثيراً ضعيفا على النواتج السياسية النهائية[1].

انطلاقا مما سبق، توصلت جل الأبحاث المقارنة بين تجارب الانتقال في إطار الموجة الثالثة، أنه لا توجد طريقة واحدة للانتقال الديمقراطي، بل تتنوع بين الانتقالات التي تمت بمبادرة من النخبة الحاكمة والتي جرت بمبادرة من المعارضة، وبين التي تمت عبر الأسلوب التعاقدي، أو من خلال التدخل الأجنبي.

المطلب الرابع: المداخل النظرية المفسرة للعملية السياسية الديمقراطية

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين توجها عالميا منقطع النظير اتجاه الديمقراطية في إطار ما سمي "بالموجة الثالثة للدمقرطة" التي انطلقت منتصف السبعينات لتصبح نهاية الثمانينات ظاهرة عالمية بشمولها لمعظم مناطق العالم، وهو ما جعل موضوع الديمقراطية يتصدر أجندة البحث في حقل السياسة المقارنة، حيث أجريت العديد من الدراسات والأبحاث المقارنة حول تجارب الدمقرطة في مختلف المناطق التي شهدت هذه الظاهرة بغية الوصول لتعميمات نظرية، تتجاوز حالات ومناطق بعينها، وبإجماع معظم الأدبيات هناك ثلاث مداخل نظرية لتفسير عمليات الدمقرطة، أنماطها العوامل والمتغيرات المؤثرة فيها، تتجلى فيما يلي:

- ✓ **المدخل التحديثي:** يؤكد على حتمية توفر ثلة من الشروط السوسيو. الاقتصادية الضرورية لعملية الدمقرطة ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ **المدخل الانتقالي:** يركز على العمليات السياسية وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية التحول من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي؛
- ✓ **المدخل البنيوي:** يهتم بأثر تغيير بنى القوة والسلطة على عملية الدمقرطة[2].

أولا: المدخل التحديثي

يستند هذا المدخل في تفسيره للعملية الديمقراطية على نظريات الاقتصاد السياسي[3]، التي تعد من أقدم النظريات التي تم توظيفها في تحليل الظواهر السياسية، حيث تربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، وترى أن توفير جملة من المتطلبات كاقتصاد موجه نحو السوق، ومستوى اقتصادي

---

[1]-محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[3]-فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها في عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 . 2006، (مذكرة ماجيستر) جامعة نابلس2007، ص. 83.

وتكنولوجي وتعليمي عالي إضافة إلى درجة عالية من التمدن وتعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة، تشكل الأرضية الصلبة لوجود ديمقراطية سياسية(1).

وعلى هذا الأساس تقوم مقاربة التحديث بالربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ويعتبر" **أدم سميث**"« **Adam Smith** » أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا لفعالية أداء الأسواق وتكريس الحرية الفردية والمنافسة والنمو الاقتصادي، غير أن "**ليبست**" « **Lipeset** » هو من قام بتقديم دراسة علمية منتظمة فيما يخص فرضية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في مقالته المعنونة "**بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية**" المنشورة سنة 1959، ثم في كتابه "**الرجل السياسي**" (Political Man) الصادر سنة 1960، والذي يعد أهم وأشهر كتاب حول هذا الطرح، والتي قام باختبارها من خلال إحداث مقارنة بين الدول الأوربية، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، التي صنفها إلى ديمقراطيات مستقرة وغير مستقرة وإلى ديكتاتوريات وبلدان أمريكا اللاتينية التي قام بتصنيفها هي الأخرى إلى ديكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة وإلى ديمقراطيات على أساس الثروة ومستوى التعليم ودرجة التصنيع، وقد خلص في نهاية هذه المقارنة إلى أن الدول الأكثر ديمقراطية في كلتا المجموعتين هي التي تتمتع بأعلى درجات التنمية، و بناءا على ذلك توصل "**ليبست**" إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ترابطية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فهذه الأخيرة وفق رأيه تساعد على خلق جو من الاستقرار السياسي لتخفيف حدة الصراعات السياسية وتزيد من حجم المشاركة السياسية، إضافة لتفعيل وتنمية دور قوى المجتمع المدني، وتوالت الدراسات على هذا العمل الرائد لـ "**لبيست**" عملت على تطويره باستخدام منهجية علمية دقيقة وأساليب إحصائية متقدمة كانت تنقصه مثل: دراسة "**كترايت**" الذي أكد وجود علاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وأربع مؤشرات للتنمية هي: تطور وسائل الاتصال والحضرية، والتعليم والتصنيع كما توصل "**بولين**"« **Bollen** » و"**جاكمان** « **Jakman** » من خلال دراسة إحصائية متقدمة لمجموعة من محددات الديمقراطية، إلى أن التنمية الاقتصادية هي المتغير الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة(2).

بالإضافة إلى إسهامات مهمة لـ"دال" و "**لويس بيك**" « **Lewis Beck** »، و"**بركرت**" « **Burkart** » وخاصة الدراسة التي أجراها كل من "**لوندريغان**" « **Londregan** »، و"**بول**"« **pool** » حيث قاما باختبار دقيق يخص العلاقة بين الدخل والديمقراطية فاكتشفا أن هناك تأثيرا هاما ولكنه معتدل وليس مطلقا كما يقدم "**برزيفورسكي**" « **Preseworski** » والمؤلفين المشتركين معه في الدراسة حجة جديدة فحواها أن الارتباط لا يدل على السببية (Causation)، و أن الدول يمكن أن تصبح ديمقراطية لأسباب غير مرتبطة بمستوى التنمية الاقتصادية، فأهمية المستويات المرتفعة للدخل الفردي يكمن في تجنب الديمقراطيات

---

(1)-نصر محمد عارف، <u>أبستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي - النظرية - المنهج</u> ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 316،317.

(2)- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

العودة لنظم أوتوقراطية، وعليه فالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تظهر بمرور الوقت وإن لم تكن واضحة في بداية الانتقال الديمقراطي[1]، ومن جهة أخرى يرى **"صموئيل هنتغتون" Samuel Huntington »** « أن التنمية الاقتصادية تشكل محددا من المحددات وليست العامل الوحيد المساهم في إقامة الديمقراطية لكنه سلم بأن الديمقراطية ستكون في نهاية المطاف في حالة وجود لتنمية اقتصادية ملخصا ما لمسه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي والمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارتها "التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقة"[2] .

وعموما فإن المقاربة التحديثية مثلما ما تم التوضيح سابقا تشير إلى ارتباط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية وما تنطوي عليه من انعكاسات كزيادة في الدخل، واتساع حجم الطبقة المتوسطة، وانتشار التعليم والحركية الاجتماعية، وتزايد في استخدام وسائل الاتصال والتنقل إلى غير ذلك من المؤشرات.

والشكل رقم (02) يوضح المقاربة التحديثية ويفسر الافتراض الذي تقوم عليه بوجود علاقة طردية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

<u>الشكل رقم(02) يوضح المقاربة التحديثية</u>

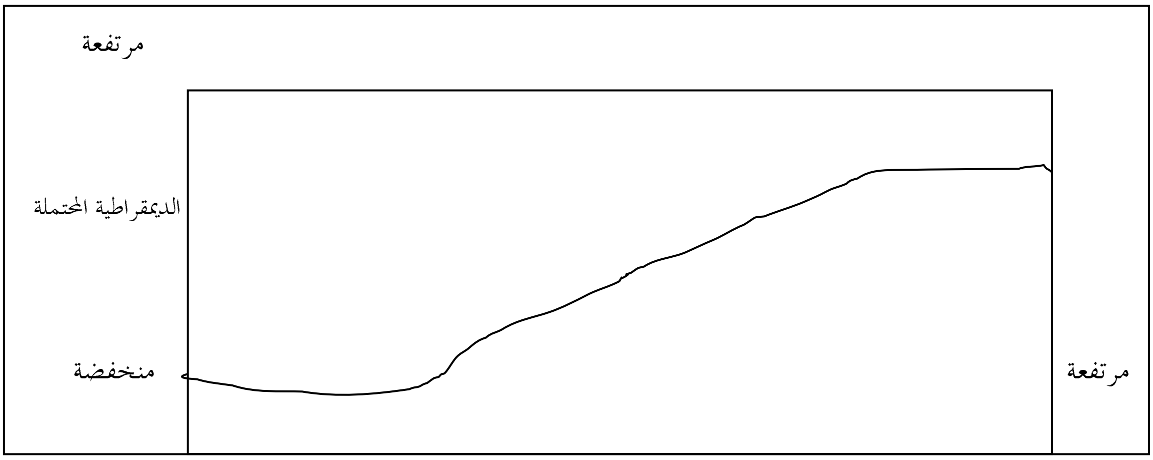

Source: Barbara Geddes, "What Do We Know about Democratization After Twenty Years ?", **Annual Revieus Political Science**, Vol2, 1999,p.118.

---

[1] - David . L Epestin , and Others ," Democratic Transitions", **American journal of political science** ,vol.50,N^0 3,(Jul., 2006), p .552

[2]-صالح بلحاج، "**التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات**"،نقلا عن :
(http://www.univchlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf)

إلا أن بعض الباحثين يشيرون إلى استحالة تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء أدت في النهاية إلى تطبيق الديمقراطية أو التخلي عنها كنظام سياسي مستقر[1]، فهناك دول مثل الهند وسيرلانكا حققت مستوى من الديمقراطية وهي على درجة ضعيفة من التنمية الاقتصادية بمؤشرات المركز الاجتماعي الاقتصادي المعروفة[2].

وانطلاقا من كل هذا تعتبر التنمية الاقتصادية عاملا مهما وليس وحيدا في دعم وترسيخ الديمقراطية فهي تدعمها على البقاء لكن لا تنشئها.

ثانيا: المدخل الانتقالي

يركز هذا المدخل على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة وأخرى معتدلة بداخلها وكيفية توجيه دفة الصراع على المسرح السياسي، فتعاون المعارضة الديمقراطية مع المعتدلين يكسبها موطئ قدم داخل السلطة فهي تشدد على دور الفعل البشري، وكيفية اتخاذ القرارات والتفاعل مع الخيارات المتاحة وضرورة نشوء ثقافة سياسية متفتحة تؤمن بالتغيير السلمي والاحتكام للقانون والحفاظ على الوحدة الوطنية[3] ويعتبر **"دانكورت روستو"**« Dankwart Rustow » من وضع حجر الأساس لهذه المقاربة في مقالته **"الانتقال الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"**« **Transition To democracy**:Toward **a dynamic model** » المنشورة عام 1970 بمجلة "السياسة المقارنة"، حيث تعد هذه المقالة مرجعا مهما للباحثين في الانتقال الديمقراطي كما شكلت البداية لترسيم نظرية هامة في الانتقال الديمقراطي، وقد حاول **"روستو"** من خلالها تقديم طرح جديد يختلف عن ما جاء به **"ليبست"** الذي ربط الديمقراطية بظروف خلفية اجتماعية واقتصادية، وما قدمه **"ألموند"**« **Almond** » الذي أكد على وجود ارتباط بين الديمقراطية والثقافة المدنية « The Civic culture »، وعن ما نادى به **"لجبهارت"** بوجود علاقة بين الديمقراطية والنزاع والمصالحة، ذلك أن كل هؤلاء ركزوا على عمل الديمقراطيات وليس على كيفية نشوئها، كما أنهم خلطوا بين الظروف المؤدية لنشوء الديمقراطيات والعوامل المؤدية لترسيخها[4].

فدراسة الانتقال الديمقراطي ينبغي أن تتمركز حول آليات الانتقال وليس على الشروط الممهدة لنشوء الديمقراطية أو السابقة لها وفق "**دانكورت روستو**" الذي تبنى المقاربة التاريخية التي تجري مقارنات بين

---

(1)-يوسف الشويري، "الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في علي خليفة الكواري (محررا)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص55.

(2)-صالح بلحاج، مرجع سبق ذكره.

(3)- يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص56.

(4)- نادية أبو زاهر،"قراءة في مقالة دانكورت روستو: التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، **الحوار المتمدن**، العدد 2092،(7 - 11 - 2007) ، نقلا عن : **(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114522)**

عدد من الدول في تطورها الشامل، حيث قام باختيار كل من السويد وتركيا فتبين له أن تحقيق الانتقال الديمقراطي يتم عبر أربع مراحل[1]:

- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية (National Unity)**: التي تشكل خلفية الأوضاع بنشوء هوية سياسية لدى غالبية المواطنين[2]، وهذا يعني بالنسبة لـ "روستو" أن لا يكون الغالبية العظمى من المواطنين في الدولة المهيأة للانتقال الديمقراطي، أي شكوك أو تحفظات عقلية حول المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه فهو يعتبر بأن القومية أساس العملية الانتقالية.

- **المرحلة التحضيرية (Preparatory phase)**: أو مرحلة بداية الصراع فهي تنطلق عند حدوث أزمة في النظام ويصبح هناك تنازع بين النخب الحاكمة، والنخب المعارضة، حيث يفترض **"روستو"** أن العملية الفعالة للديمقراطية معدة من قبل نزاع سياسي مطول وغير محسوم قد يكون بين فئات مجتمعية مختلفة أو بين أفراد الفئة الواحدة كالطبقة الغنية والطبقة الغنية الجديدة مثل ما حصل في تركيا أو نزاعا طبقيا بين الفلاحين والطبقة الوسطى[3]،فالديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع، وليست محصلة لتطور سلمي وهو ما يفسر إمكانية الارتداد عنها في هذه المرحلة الإعدادية، كما أن حدة الصراع في هذه المرحلة الحساسة قد يقود لهز الاستقرار وفك اللحمة الوطنية أو يفضي إلى انتصار إحدى الجماعات المتصارعة على قوى المعارضة وقطع الطريق أمام مسار الانتقال الديمقراطي[4].

- **مرحلة القرار(Decesion phase)** : وهي المرحلة التي يمر فيها الخصوم الرئيسيون بمأزق لا يخرج منه أحدا فائزا،فيتفاوضون للوصول إلى حلول وسطى،أو تحالفات بالاتفاق على القواعد الديمقراطية والتعويضات المختلفة التي يحصل عليها كل طرف بالمقابل.

- **مرحلة التعود(Habuatation phase)**: ونتيجة لتكرار لعب مباراة الديمقراطية وبمرور الزمن يحدث تعودا لدى المواطنين على القواعد الديمقراطية، ذلك أن بناء الديمقراطية في نظر "**روستو**" يقوم بها غير الديمقراطيين الذين يودون كسب كل شيء، ولكنهم يتعلمون من خلال التجربة الأليمة والمأزق الذي لا مخرج منه أن إمكانية كسب كل شيء هي أفضل من كسب لا شيء[5].

ونظرا لمركزية هذا المدخل قام باحثون آخرون أمثال **" أدونيل"** ، **" شين"**، **" ليتز"** بتطويره، نتيجة تركيزهم على الفترة الانتقالية التي أخذ بها النظام التسلطي منحا جديدا عبر تبنيه سياسة الانفتاح وإطلاق

---

(1)- يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 56،57.

(2)- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

(3)- نادية أبو زاهر، مرجع سبق ذكره.

(4)- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

(5)- جون ووتر بوري، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

سراح جزء من الحريات غير أن هذه الخطوة لا تؤدي بالضرورة لتعزيز الديمقراطية فمن المحتمل العودة للخلف مجددا، لكن تراخي قبضة النظام التسلطي يسمح بانخراط فئات سياسية متعددة في سياق المواجهة التاريخية بين نظام الحكم وقوى المعارضة اللذان يضمان متشددين ومعتدلين، دون إغفال الانتهازيين في صفوف المعارضة، ذلك أن النتيجة النهائية للصراع تتوقف على نوعية العلاقة التي تنشأ،حيث حيث أنه في حالة تحالف معتدلي قوى المعارضة ومعتدلي نظام الحكم فأن الانتقال الديمقراطي يصبح من الممكن تحقيقه[(1)].

وانطلاقا مما سبق، فإن أنصار المقاربة الانتقالية يؤكدون على أن مبادرات النخب وأفعالهم هي من تحدد المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية إلا أن مبادرات وخيارات النخبة لا تأتي من فراغ، فهي تتأثر إلى حد ما بالبنى المجتمعية، أي بمجموع القيود الطبيعية والاجتماعية والفرص المتغيرة وجملة المعايير والقيم التي من الممكن أن تؤثر على مضمون واتجاه خيارات النخبة[(2)].

ثالثا: المدخل البنيوي

يستند المدخل البنيوي في تفسيره للعملية الدمقرطة على التغيير التاريخي طويل المدى بين القوة والسلطة في المجتمع حيث يفترض أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في بعض الحالات إلى مسارات تاريخية تقود للديمقراطية الليبرالية، وفي حالات أخرى لمسارات مختلفة، ويعتبر كتاب **"بارنجتون مور" « Barington Moore "** بعنوان **"الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" « Social origins dictatorship and democracy"** الصادر سنة 1966، الدراسة الكلاسيكية لهذه المقاربة، والتي قامت بتفسير المسارات السياسية المختلفة من اتجاه إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية)، إلى مسار انتهجته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)، وصولا للمسار الذي اتخذته روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، أثناء عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات صناعية حديثة بين القرن 17 ومنتصف القرن 20، حيث أجرى "مور" مقارنة بين هذه الدول متجاهلا مبادرات النخب، مركزا على إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، تمثلت ثلاثة منها في طبقات اجتماعية "الفلاحون وطبقة ملاك الأراضي، الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية" فيما تجسدت البنية الرابعة في الدولة، وتوصل من خلال هذه المقارنة أن الديمقراطية الليبرالية كانت نتيجة لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الأربعة[(3)] ذلك أن الديمقراطية تبدأ بظهور كمحصلة لتحقيق نوع من التوازن بين القوى الاجتماعية المتنازعة، والتي

[(1)]-يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

[(2)]- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[(3)]- نفس المرجع.

تسعى وفقا لمصالحها الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم استراتيجية تسمح باكتساب السلطة السياسية، وبصعود الطبقة الوسطى التي تفرض وجودها ومذهبها السياسي في المجتمع[1].

إلا أن دراسة **"مور"** أغفلت أهمية دور العلاقات الدولية وخاصة الحروب، وانعكاسات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية في تحديد المسار الذي تتخذه الدول المتخلفة، التي أدرجها **"ديتريك روشماير"** « **Dietrich Ruechemeyer** » وزملاءه في تحليلاتهم وتفسيراتهم البنيوية في دراسة صادرة سنة 1992 بعنوان **"التنمية السياسية والديمقراطية"Capitalist development and democracy"** والتي حاولوا من خلالها تغطية النقص التحليلي لدى "مور"، عبر قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للدول الرأسمالية المتقدمة ودول أمريكا اللاتينية، وانطلاقا من هذا التحليل توصلوا إلا أن تحرك المجتمعات نحو الديمقراطية يتحدد جوهريا بتوازن القوة الطبقية، وأن التنازع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم من أكثر العوامل المحددة للديمقراطية، وأن مقاومة عملية الديمقراطية أو الدفع بها إلى الأمام يتوقف على الديناميكيات المتغيرة للقوة الطبقية التي تختلف فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها، وهذه الطبقات تتمثل في: كبار ملاك الأراضي، وطبقة الفلاحين، والطبقة العاملة الحضرية، والطبقة البرجوازية التجارية والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية، فهذه التحالفات الطبقية تعمل على تدعيم أو عرقلة عملية الدمقرطة، كما أن فرص الانتقال الديمقراطي تزداد حينما تكون الدولة قوية جدا أو ضعيفة جدا، وأثبتت التجربة أن التنمية الرأسمالية أدت لتعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية كقوة موازية لقوة الدولة وبناءا على كل هذا فإن هذه المقاربة قامت على فرضية رئيسية مفادها بأن البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية هي التي تحدد المسار التاريخي للديمقراطية وليس خيارات ومبادرات النخب الخاضعة للقيود والفرص البنيوية المحيطة بها[2].

غير أنه ينبغي التأكيد على أن عملية الدمقرطة تتأثر بالبنى الأخرى في المجتمع خارج نطاق القوة والسلطة كالبنية الثقافية، إذ يراهن العديد من الباحثين على متغير الثقافة السياسية، كما يؤكد البعض الآخر وعلى وجه الخصوص **"سنايدر"** « **Snyder** » و"ماهوني"« **Mahoney** »،على أهمية المؤسسات السياسية من قوانين انتخابية وقواعد دستورية ونظم حزبية التي لم تحظى بالدراسة الكافية من طرف المهتمين بعملية الدمقرطة، ويحاولان التأكيد بأن الطبيعة المؤسسية القائمة بالإضافة للقوى البنيوية الاجتماعية والاقتصادية لهما تأثير مهم على قدرات وسلوك الفاعلين السياسيين، وانطلاقا من هذا نجد أن " **سنغموك لي"** « **Sangmook Lee** » اعتمد في دراسته على المقاربة التكاملية التي تأخذ بمختلف المتغيرات[3].

---

[1]-يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[3]- زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص ص. 62،63.

المبحث الثاني: الإطار النظري للطبـــقة السياسية

إن لفظ " الطبقة السياسية" « **the political class** »مفهوم نظري موجز من جهة، و مفهوم امبريقي مفتوح لحد كاف من جهة أخرى وفقا لـ "**Borchert Jent** »، و « **Jurgen Zeies** » ليس فقط في توضيح العلاقة بين المقاربات الأمريكية و الأوربية ولكن بين حقول بحثية منفصلة عن بعضها البعض لغاية اليوم مثل: **المهن** « **careers**»، **التمويل السياسي**، « **the political finance**» **الاحترافية** « **professionalization**» **المأسسة التشريعية** « **the legislative Institutionalization**»، **الإصلاح** « **the reform**»، **أسلوب صناعة السياسات** « **the policy making style**"»، وحتى قسم كبير من فروع المعرفة كتحليل النخبة وهو بذلك يتوازى ويتساوى مع مفهوم "**النخبة**" « **The elite** »[(1)]، الذي تطلقه الأدبيات المجتمعية على تلك الجماعات الصغيرة نسبيا السياسية الاقتصادية، العسكرية، الإدارية .... الخ، المتمتعة بقدر كبير من السلطة، الثروة، المراكز القرارية، وتكوين معرفي عالي[(2)]، ومن ثمة فإن مفهوم النخبة و تمثلاته ترتبط بطبيعة النظام السياسي [(3)]، كأداة تحليلية هامة في فهم وتفسير [(4)] بنيته وتوجهاته وهو ما يفسر الدور المركزي الذي لعبه هذا المفهوم المتطور بسرعة مذهلة نتيجة التغييرات الإيديو ـ اجتماعية، في تطوير التراث النظري في حقل العلوم الاجتماعية خاصة مجال علم الاجتماع السياسي و العلوم السياسية[(5)].

وبالاستناد على ما سلف ذكره، من الضروري التعرض للخلفية النظرية لمفهوم الطبقة السياسية وارتباطاته السببية بالعملية الديمقراطية، لقيمته المعرفية كأداة نظرية هامة في فهم تركيبة النسق السوسيو. سياسي والتغييرات الطارئة عليه.

المطلب الأول: الطبقة السياسية: الإشكال المفهـــوماتي

يشير معنى كلمة " **طبقة**"، المشتقة من الفعل "**طبق**" والتي يقابلها في اللغات اللاتينية لفظة « class »، من الناحية اللغوية وفقا" **لقاموس لسان العرب**" لطبقات الناس ومراتبهم، أما من الناحية الاصطلاحية فقد بدأ توظيف مصطلح "**الطبقة**، منذ القدم، خاصة مع تبلور الماركسية على الصعيدين النظري والتطبيقي، للدلالة على مفاهيم كثيرة ومتغيرة، فمرة يطلق على طبقة الملاك العليا والوسطى والدنيا

---

(1)- Borchert Jent, and Jurgen Zeis , **the Political Class Advanced Democracies , Fist published , New York : Oxford of university** , 2003, p . 17.

(2)- برهان غليون، **في النخبة والشعب** ، ط1؛ دمشق : دار بترا للنشر والتوزيع ، 2010، ص . 12.

(3)- نوي الجمعي، " التأطير والوساطة السياسية كأليات لتسيير التغيير السياسي في المجتمعات العربية"، نقلا عن: **http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://www.philadelfelpia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_seven/nawi.doc&ved=2ahUKEwjtirz43tLuAhVmQxUIHYy8B_sQFjAAegQIARAB&usg=AOvVaw1F56sPPtgavca2K**

(4)- عامر المصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، ط1؛ الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، 2005، ص 158.

(5)- نوي الجمعي، مرجع سبق ذكره.

ومرة على ملاك وسائل الإنتاج، و غير المالكين لها، و مرة أخرى على الطبقات المتعلمة[1] و هذه الاستخدامات المتعددة و المختلفة أثقلته بكثرة وتنوع المعاني التي يدل عليها، مما أوقعه في فخ النسبية و الذاتية، ومن ثمة تجريده من صفتي العمومية والموضوعية، التي تتطلبها المعرفة العلمية[2].

ويعرف" **كارل ماركس** " مفهوم "الطبقة"، الذي يعتبر هو من أشاع استخدامها، وحفز الكثير من الباحثين والعلماء لتناولها بالدراسة والتحليل[3]، بالانطلاق من محددين، موقع الطبقة من وسائل الإنتاج مميزا بين " المالكين المضطهدين"، و" **البروليتاريا** "أي المستغلين الذين لا يملكون سوى طاقة العمل، وهو في هذا الصدد يتحدث عن **"الطبقة الحاكمة "** في مقابل **" طبقة البروليتاريا"**، مما يستدعي قيام طبقة رأسمالية واضحة المعالم والمصالح، والوعي الطبقي، حيث يقول **" ماركس"** "أن البروليتاريين يزدادون قوة ووعيا بقوتهم".**فهو قام بتوظيف مصطلح الطبقة** للتعبير عن الجماعات المهيمنة على أدوات الدولة منطلقا من السيطرة على وسائل الإنتاج كمحدد أساسي لشكل السلطة المركزية، ومن ثمة تصبح النخب النافدة والمسيطرة على "**جهاز الدولة**" انعكاسا لصراع الطبقات المهيمنة على وسائل الإنتاج[4] والتي ستختفي في النهاية، بعد عدة مراحل متتالية، عندما يتم الوصول للمجتمع لا طبقي[5].

فيما يرى " **موسكا**" « **Moska** » أن جميع المجتمعات تحوي طبقتين متمايزتين، **"طبقة حاكمة"** « **ruling class** » قليلة العدد، تهيمن على مصادر القوة، النفوذ، والمناصب السياسية المفتاحية، في مقابل طبقة سفلى محكومة « **under class** »، عددها كبير تخضع لسيطرة الأولى ، مفسرا موسكا تحكم الأقلية في الأغلبية لتنظيمها العالي وامتلاكها مقاليد السلطة، وممارستها لتأثير عميق داخل المجتمع ، في حين أن الثانية غير منظمة ومتفرقة[6].

وقد وجه في هذا الصدد " **غرامشي**" انتقادات لنظرية " موسكا"، معتبرا أن تصور هذا الأخير للطبقة السياسية غامض وفضفاض، فأحيانا يقصد به الطبقة الوسطى، ومرة أخرى يعني به " المتعلمين"، غير أن المتمعن في تعريفه يدرك أنه يقصد به " **الطاقم السياسي**"، ومصطلح " **الطبقة السياسية"** عند موسكا يقترب من مفهوم "**النخبة**"، عند "**باريتو**" « **Pareto** » حيث يلخص "**بوتومور**" طرحهما أنه في جميع

---

(1)- إسماعيل علي سعد، __علم السياسة وديمقراطية الصفوة__، ط1؛مصر: دار المعرفة الجامعية، 2008 ، ص ص. 219، 221.

(2)- عبد القادر مشري ، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

(3)-إسماعيل علي سعد، مرجع سبق ذكره، ص. 229.

(4)- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص. 22، و مصطفى هميسي، __من بربروس إلى بوتفليقة: كيف تحكم الجزائر؟__، ط2؛ الجزائر دار هومة، 2013، ص ص. 617 ـ 620 .

(5)- Ali Kazancigil, «La Participation et Les élites Dans Un Sytéme Politique En crise : Le cas de la turquie », **Revue Française de science Politique**, 23 anné ; N01, 1973, p. 14 .

(6)- محمد بن صنيتان، __النخب السعودية: دراسة في التحولات والاخفاقات__ ، ط1 ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ص ص، 24، 25.

المجتمعات هناك أقلية تتمثل في **"الطبقة السياسية"** أو **"النخبة الحاكمة"**، تحكم بقية القطاعات المجتمعية، وتتركب فقط من أولئك الذين يتقلدون مناصب السياسية الهامة، ويمتلكون مصادر التأثير في القرارات السياسية بطريقة مباشرة، و تخضع في ذات الوقت لتغيرات هامة في عضويتها خلال فترة زمنية معينة، نتيجة لصعود أفراد من المستويات الدنيا في المجتمع إلى مجال القلة الحاكمة بنخبة مضادة كما يحدث عادة في الثورات[1]، إلا أن **"باريتو"** يضع محددا أخر يتيح السمو والتفوق على الآخرين، يتجلى في الاستعدادات السيكولوجية والمواهب التي يتمتع بها أعضاء الطبقة السياسية، وتبرر وصولهم لأعلى المراتب غير أنه رغم أهمية هذه الخصائص ذات القيمة الاجتماعية في الوصول لمصاف النخبة، إلا أنها ليست الوحيدة في صعود الأفراد إلى أعلى المراكز السوسيو. سياسية[2].

كما يعتبر **"باريتو"** أهم من قام بتفنيد طروحات الماركسيين، في كتابه الشهير **" Traite de Sociologie Génerale"**، **خاصة مسلماتهم بأن الاقتصاد هو من يدير العلاقات الطبقية، وأن** إيديولوجية **المجتمع هي إيديولوجية الطبقة المهيمنة**، كما طرح **فكرة**"لانتقال النخب" من طبقة لأخرى و لو ببطيء بمنطق يختلف عن تصور الصراع الطبقي، معتبرا أن جميع المجتمعات نخبوية، و أن أساس الاختلاف يتجلى في الأسلوب المعتمد في كل مجتمع حيث يقول " .... سواء استخدمت النخب الحيلة أو العنف فلا غاية لها في ديمومة هيمنتها، ولا تعد الديمقراطية البرلمانية في حد ذاتها إلا حيلة لتجسيد البلوتوقراطية الديماغوجية « ploutocratie démogogique »"[3].

وبالاعتماد على ما سلف فإن النخبويين على غرار "باريتو" و "موسكا"، و "ميلز" لا يفرقون بين النخبة والطبقة وينظران إليهما كظاهرة واحدة نتيجة لتأثرهما بالأفكار الماركسية المنتشرة في زمانهم، معتبرين احتكار السلطة كأساس لتميز بين الحكام والمحكومين، ولكن في نفس الوقت ينتقدون بشدة الطرح الماركسي "للطبقة" لانطلاقه من فكرة احتكار رجال المال والأعمال للسلطة السياسية، وتحييده لباقي الفواعل كالضباط العسكريين التكنوقراطيين، و السياسيين، وهو في الواقع مفهوم عاجز عن التفسير عندما يتعلق الأمر بالنخب الحاكمة في الدول الريعية[4]، كالجزائر.

وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن مفهوم "الطبقة" (الماركسي) ومفهوم " النخبة" (الليبرالي) ليس مفهومان متوازيان تماما وإنما يلتقيان في بعض النقاط المركزية، كالانقسام والتدرجية من حيث الثروة السلطة، النفوذ، والتسليم بأن الظاهرة الصراعية قادمة من حالة لا مساواة، أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف بين المفهومين، فإن مفهوم النخبة ينضوي على خط واحد من التدرج " جانب النخبة"، بينما

---

[1] - محمد بن صنيتان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 25، 26.

[2] - عبد القادر مشري ، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

[3] - مصطفى هميسي، مرجع سبق ذكره، ص ص . 617 ـ 618 .

[4] - عبد القادر مشري ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 23، 24.

مفهوم الطبقة يشير لخطوط كثيرة للتدرج، فهو يشمل دراسة جميع طبقات المجتمع من القاعدة للقمة إضافة لذلك فإن المنهج النخبوي يرى بأن عملية التحديث والتنمية تأتي من الأعلى من القيادة ، بعكس المنهج الطبقي ، الذي يفتح المجال لدراستها من أسفل(الجماهير)، ومن أعلى (**الحكام**) [1] .

تتجلى أهم السمات المميزة للعملية السياسية في التفاعل المستمر بين المؤسسات و قادتها،الطبقات و فئات المجتمع الأخرى[2]، وفي هذا الإطار سعى " **ريمون أرون**" أن يطرح تطور جديدا للجماعات الفاعلة داخل المجال السياسي،مقترحا ثلاثة مصطلحات متمايزة:

- **النخبة** : والتي تشمل جميع الأفراد الذين ارتقوا في الهرم السلطوي، وأصبحوا يشغلون مناصب متميزة نتيجة لامتيازاتهم المادية والسيكولوجية؛
- **الطبقة القائدة**: تتضمن أصحاب الامتيازات الذين حتى دون تقلدهم لآي وظائف سياسية محددة يمكنهم ممارسة السلطة على الأغلبية المحكومة، نتيجة لسطوتهم الأخلاقية أو الاقتصادية والمالية؛
- **الطبقة السياسية**: تتجلى فقط في الأقلية التي تمارس وظائف سياسية حكومية[3].

وفي مقابل طرح " **ريمون أرون**" « **Raymond Aron** »الذي يصنف الطبقة السياسية كإحدى الدوائر الصغيرة للنخبة في مفهومها الواسع بوصفها مجموعات صغيرة من الأفراد، يشغلون مناصب على جميع مستويات التسلسل الهرمي للسلطة في البنى والأنظمة الفرعية للمجتمعات[4]، هناك مجموعة من الباحثين يصنفون الطبقة السياسية كدائرة كبيرة، والنخبة السياسية هي الجزء الرئيسي لها، ثم تأتي الطبقات الداخلية، وفي الأخير تأتي الاوليغارشية السياسية ممثلة في القادة السياسيين كفئة ضيقة للغاية، على غرار الباحثة « **Ana Ktaseteva** » التي نشرت هذا الطرح في مجموعة النخبة السياسية الجديدة[5].

إلا أن هذه الطروحات المتضاربة زادت الأمر تعقيدا مع هذا التعدد في المصطلحات ، ف" ريمون أرون" لم يكتفي بتوظيفه الخاطئ لمفهوم "الطبقة"، بل أضاف إليه صفة " السياسية"، التي تشمل جميع من

---

(1)- سوسن زغلول السيد علي مصطفى، " دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011 ـ 2016"، المركز الديمقراطي العربي،(27، يوليو، 2016)، نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://democratic.de/?%3fp%3D34 699&ved=2ahUKEwj_ibr7k9PuAhVCXhoKHSHrBxgQFjAAegQIBBAC&usg=AOvVaw3bQeNB5DCY9_8oPEgdfnp2

(2)- Ali Kazancigil, Op. cit, p. 14 .

(3)- عبد القادر مشري ، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

(4)- Ali Kazancigil, Op.cit , p. 14 .

(5)- Georgie L.Manolov , "The Political Class _Defenition And Characteristics, Democracies", **Economics and Organization** (Vol.9) ,(N. 20), 2012, ,p p.167,168.

يمارس السياسة من داخل السلطة (نخبة حاكمة) وخارجها(المعارضة) كالأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ...إلخ، و خندقته في نفس الوقت في فئة صغيرة جدا تمارس وظائف سياسية حكومية[1]، والتصور المقابل له هو الأخر عجز عن وضع حدود فاصلة بين مفهومي "الطبقة السياسية" و"النخبة السياسية"، حيث تكتفي بتعريف هذه الأخيرة " أنها مجموعة اجتماعية صغيرة، وأهم جزء من مكونات الطبقة السياسية تدير موارد السلطة وتملكها وتتحكم فيها، وهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية في المجتمع"[2].

وبالنظر لعجز أدبيات العلوم الاجتماعية الغربية على بلورة تعريف دقيق لمصطلح الطبقة السياسية « political class »[3] تتبنى هذه الدراسة توظيف **"موسكا"** لمصطلح "الطبقة السياسية" كمرادف لـ "النخبة السياسية" و التي ينظر إليها على أنها تلك الأقلية التي تمتلك التفوق المادي والفكري، ومن ثمة هي من تمتلك مقاليد الحكم ويتقاطع معه في هذه الرؤية **" بونتام "** « **puntam** » الذي يضع حدودا للمفهوم السياسي للنخبة التي تقتصر حسب رأيه "على الأشخاص الذين هم في قمة هرم السلطة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية" بمعنى أنه لا يعتبر كل هؤلاء الموجودين في المجتمع ممن يتمتعون بمكانة مهنية، تعليمية، أو مهنية من النخب، بمعنى أن النخب السياسية الوطنية محدودة العدد، فقد لاحظ الباحث" **باري**" بأن النخبة البريطانية بأكملها يمكن أن تجلس بملعب لكرة القدم، كما قدر بعض الباحثين الآخرين باستخدامهم لمعايير تنظيمية صارمة فضلا عن بيانات حول أحجام شبكات النخبة، أن عدد النخبة السياسية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية تقارب ألف شخص، وربما يصل هذا العدد في الدول متوسطة الحجم في دول مثل: فرنسا، أستراليا، ألمانيا وحوالي خمسمائة ألف في دول صغيرة، مثل الدانمارك، والنرويج[4].

ومن جهة أخرى يحاول السوسيولوجي، البلغاري « **Al . Marinov** » طرح تعريف ذوو معنى للنخبة مرتكزا في ذلك على المقاربة الوظيفية، حيث يرى أنها أقلية محددة، تمتلك ميكانيزمات إدارة السلطة والتأثير على المجتمع والدولة، تختار عن قصد ممارسة إدارة جماعية، واقتراح الاستراتيجيات والسياسات، وفي سياق هذه التعريفات يرى ضرورة تقديم بعض التفسيرات حول معنى هذا المصطلح، حيث عرفت بعض مصطلحات النخبة استخداما عشوائيا، نخبة السلطة، نخبة الإدارة ، النخبة الإستراتجية والسياسية والتي تستخدم كمترادفات بشكل غير دقيق، فالباحث يعتقد أن هذه الاختلافات علمية يمكن اختصارها على النحو الأتي:

---

(1)- عبد القادر مشري ، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

(2) - Georgie L.Manolov , Op. cit ,p.168.

(3) - Ibid, p.162.

(4)- Jhon Higely,« Elite Theory in Political Sociology », University of Texas at Austin, According to: http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://www.citessersx.ist.psu.edu/viewdoc/download%3Fdoi%3Drep1%26type

- **نخبة السلطة « authority elite »:** مصطلح واسع يشمل أقليات مختلفة في حد ذاتها،اقتصادية سياسية وثقافية، عسكرية... الخ ففي كل مكان هناك قوى تسعى لتطوير عمليات السلطة في المجتمع؛

- **نخبة الإدارة« management elite »** : مصطلح أضيق يتضمن مجمل الأقليات التي تتخذ مختلف القرارات الإدارية في مختلف القطاعات داخل المجتمع ثقافية، سياسية، اقتصادية، تعليمية ... الخ؛

- **النخبة الإستراتيجية« strategic elite »** : طبقة الإدارة العليا في القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية؛

- **النخبة السياسية:** مجموعة صغيرة من الأفراد تمتلك سلطة اتخاذ القرارات السياسية(1).

والملاحظ أن تعريفه للنخبة السياسية جاءا ضيقا واختزاليا، فهو يحصره في النخبة الحاكمة فقط .

وفي مقابل ذلك يقدم جون هيغلي « **Joon Higley** » تعريف واسع لنخبة السياسية بأنها **"الأشخاص الذين بحكم مواقعهم الإستراتيجية في المنظمات الكبيرة أو القيادية والحركات، قادرون على التأثير في النتائج السياسية بانتظام وجوهريا"**،بعبارة أخرى أن النخبة هي الأشخاص الذين يملكون قدرة منظمة على خلق اضطراب سياسي حقيقي، دون أن يقمع فوريا، فالنخبة لا تتألف فقط من القادة ذ وو الهيبة (كبار الساسة، رجال الأعمال المهمين، الموظفين المدنيين،ذوو المستوى العالي، كبار ضباط الجيش) لكن أيضا في مجتمعات أخرى وبدرجات متفاوتة نسبيا يدخل ضمن تركيبة النخب القادة المعروفين في المنظمات الجماهيرية مثل النقابات العمالية، المنظمات الطوعية، الحركات الشعبية السياسية الهامة النخب المضادة « counter_ elites » لأنه من الواضح امتلاكهم لقدرات منظمة، رغم إنكار تأثيرها في النواتج السياسية بانتظام وجوهرية(2).

ويمكن القول في الأخير أن هناك وجهات نظر متعددة حول طبيعة الطبقة السياسية في الأدبيات العلمية يمكن تصنيفها، على النحو الأتي:

- الفريق الأول من الباحثين على غرار " ميلز" وهو رأي النخبويين الجدد أيضا ، النخبة السياسية هي مجموعة الأفراد الذين يتبوؤن المناصب العليا في السلطة؛

- الفريق الثاني من الباحثين من بينهم " هالفي"« Halvey »، و"أتزيوني " ينظرون « Etzioni » يعتقدون أن الأفراد الذين يمتلكون السلطة والنفوذ بفعل سيطرتهم على مصادر السلطة؛

---

(1)- Georgie L.Manolov , Op. cit , p.168.

(2)- Jhon Higely, Op. cit.

- فيما الفريق الثالث من الباحثين يعرف النخبة السياسية وفقا لمستوى امتلاك السلطة الرسمية المشاركة المباشرة في صنع القرار، الهيبة الاجتماعية[1].

بالانطلاق مما سبق،فعلى الرغم من الاختلافات النظرية الرئيسية، فإن التعاريف المذكورة أعلاه تتشارك في المعايير الرئيسية ذاتها في صياغة مفهوم للنخبة السياسية، وهي المشاركة في السلطة الرسمية صناعة القرارات[2] وامتلاكهم لقدرات ذاتية وموضوعية تؤهلهم لتبوء مناصب سياسية هامة .

وما ينبغي التنويه إليه في الأخير، أن الطروحات النظرية الجديدة حول مفهوم الطبقة السياسية تقوم على دحض المفاهيم الكلاسيكية لنظريات " **باريتو**" و"**موسكا**" التي تنظر للطبقة السياسية على أنها تلك الأقليات التي تمتلك الخصائص سيكولوجية وفطرية، وتنبثق في تاريخ، وسياقات اجتماعية وثقافية معينة، لتتبوء المناصب العليا ومن ثمة تنفرد بعملية صناعة القرارات، فهي وفقا لـ"**البراديم الامبريقي**" تلك الجماعات التي يمكنها الصعود لأعلى الهرم السلطوي، نتيجة لتراكم معطيات سوسيولوجية كالتنشئة الأسرية، المجتمعية والسياسية، والتكوين، وطبيعة الأنظمة السياسية " إقصائي" أو إدماجي"، ذلك أن الأنظمة المفتوحة أو الديمقراطية التي توفر جملة من الشروط كالعدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص وضمان الحريات و الحقوق الأساسية، تمنح الطبقة السياسية وفقا منظور نظرية "**سوسيولوجيا الفاعل**" لـ"**تورين**" القدرة على التأثير في القرارات المفصلية في حياة المجتمعات، نتيجة لتجاوزها الصراعات الداخلية و ووصولها مرحلة التكامل نتيجة لتقسيم الاجتماعي للعمل في مجتمعات تنظم فيها الحياة المجتمعية وفقا للكفاءة والحضور الامبريقي[3].

وعليه فمفهوم الطبقة السياسية واسع جدا يشمل جميع الفواعل التي تتعاطى السياسة من داخل مراكز صنع القرار الرئيسية كالرؤساء، الوزراء، الضباط العسكريين، التكنوقراط...الخ، وخارجها قوى المعارضة، قوى المجتمع المدني، النقابات المهنية، النخب الجامعية، الشخصيات الوطنية، وهو ما يدفعني للتركيز فقط على نخبة ضيقة تتجلى في الجماعة الحاكمة، وقوى المعارضة الرئيسية التي لها تأثير مباشر وقوي على العملية القرارية ومسارات العملية السياسية برمتها، حتى يتم التحكم في الدراسة والوصول لنتائج علمية أكثر دقة.

---

(1)- Georgie L.Manolov , Op. cit ,p.162.

(2)- Ibid, p.162.

(3)- نوي الجمعي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: الطبقة السياسية و العملية الديمقراطية: بحث في حدود التأثير

تسببت عمليات تفكيك أنظمة الحكم التلسطية، المنطلقة في العقود الأخيرة من القرن العشرين بجنوب أوربا وأمريكا اللاتينية في إحداث تحول عميق على مستوى التركيز البحثي السببي في أدبيات الدمقرطة بالانتقال من الانكباب الدراسي على "الشروط المسبقة" أو "المحددات البنيوية" في تفسير الفعل الانتقالي إلى إنتاج العديد من الأبحاث النظرية حول "**المحددات** السياسية" متمثلة في سلوكات الفواعل النخبوية أو "الخيارات الإستراتجية" وفق توصيف" **جيراردو مانك"**، فعمليات الدمقرطة وحتى الانهيارات الديمقراطية وفق هذا التصور الذي تبناه الكثير من الباحثين" **روستو**" **أدونيل**"، "**شوميتر**"، "**لوبز بينتور**"، "**مالوي**" "**جون هيغلي**" و"**ميشال بورتون**"...إلخ ما هي في النهاية إلا نتاج لخيارات تاريخية للطبقة السياسية[1]، كما بحثت دراسات أخرى متخصصة في مجال الترسيخ في سلوك، وثقافة النخب السياسية، مشددة على أن عملية الترسيخ ترتبط ببروز "**نخبة موحدة بالتراضي**" « consensually unified elite »تتقاسم الالتزام المشترك بالقواعد اللعبة الديمقراطية، مجموعة أوسع من قواعد السلوك السياسي، وبنية كثيفة من التفاعلات المشجعة للأشخاص على الألفة والثقة[2].

أولا: الطروحات النظرية المفسرة للدور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

إن المكانة المركزية والدور الحاسم الذي تلعبه الطبقة السياسية في النظام السياسي، معروف في جميع العلوم الاجتماعية، فهي تشكل أساس مختلف النظريات، فوفقا لـ "**لاري دايموند**" (Larry Daimond) و"**جوان لينز**" (Juan Linz)و"ليبست"(S.M .Lipest) أن " المدراء في مكان ما... يعملون ضمن القيود و الأطر الهيكلية التي ورثوها، ولكن البنى والمؤسسات خاصة السياسية منها تقوم على إجراءاتهم وخياراتهم"[3]، وهو ما دفع علماء السياسة والاجتماع على حد سواء للاهتمام بالقضية النخب وأدوارها الرئيسية في عمليات الدمقرطة، الانهيارات والثورات[4]، فهي تتحرك من واقع اجتماعي جماعي بواسطة مجموعة من الأفراد كالقادة السياسيين و دعاة فكرة جديدة، لامتلاكهم القدرة أكثر من غيرهم على الحركة والتعبير عن مطالب

---

(1)- John Higly, and Michel G.Burton, "Democratic transitions and Democratic breakdowns: The Elite Variable" ,**Pre_Puplication Workink Papers of The Institute of Latin American Studies**, University of Texas at Austin, (Paper No. 88 _03). P.01.

And, Richard Joseph, « Democratization in Aferica after 1989 : Compartive and Theoretical perspectives, **Comparative Politics**, Vol .29 ,No.3 , (April, 1997), p. 376.

(2)- Larry Daimond, **« Civil Society And The Development OF Democracy »**, (Working Paper .101) , June 1997 ,p.1 .

(3)-Tayeb Chenntouf , « the role of political Elites In The Political Dynamics And Reforms In Algeria » in Francis Nwonwu , and Dirke Kotze, **AfricanPoliticalElites : The Search Of Democracy And Governance**, 1rst published ; South Africa : Africa Institute of South Africa ,2008 , pp.6 ,7 .

(4) -John Higly, Op. cit .

الجموع، وهو ما يدفع للقول بأن القلة تكون دوما في موقع القيادة بالنسبة للجماهير، وحتى وان قامت الجماهير بدون قيادة بحركة أو ثورة، فإنها تنتهي بقيام قلة تمتلك مقاليد الحكم[1].

وفي هذه الجزئية الدراسية أسعى للتأكيد على الطرح النظري القائل بمركزية نشاط تفاعلات وخيارات الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية، الذي تسنده الكثير من الدراسات في أدبيات الدمقرطة التي طالما أكدت على الطابع الجوهري لهذا الدور و شكله أو كيفية القيام به، حيث أكد" **روستو**" في مقاله التأسيسي لعلم الانتقاليات الموسوم بـ" **الانتقال الديمقراطي: نحو نموذج ديناميكي**"على ضرورة توصل أطراف الطبقة السياسية للتوافقات، لحل صراعاتهم سلميا وقبولهم للتعدد في إطار الوحدة بالنسبة لإقامة نظام ديمقراطي يتم المرور إليه من خلال قرار يصدر عن قيادات القوى السياسية المتنازعة على إثر التفاوض والمساومة والتوافق الأخير[2]، فالانتقال الديمقراطي بالنسبة إليه" عملية قرارية واعية... وخيار حقيقي"[3] يحدث تدريجيا عند مفترق تاريخي وقناعات الطبقة السياسية في هذه المرحلة غير مهمة في مقابل أفعالها حيث يتحول الخيار الآداتي الذي تم قبوله إلى قناعة في مرحلة التعود أو الترويض[4].

ثم جاء المؤلف الجماعي بعنوان" **الانتقال من حكم تسلطي: خلاصة حول الديمقراطيات غير الأكيدة**" لـ" **فيليب شميتر**" و"**غليرمو** أدونيل" الصادر سنة 1986، الذي وضع حجر الأساس لأدبيات علم الانتقال بهندسته لإطار تحليلي ومعرفي كان بمثابة خارطة لمعظم الأعمال البحثية التالية، حيث تبنى كاتباه مقاربة "**التفاعل الاستراتيجي**" التي تركز على دور تفاوض أو مساومة القادة والنخب في عملية الدمقرطة من خلال تأكيدهما أن السبب الرئيسي والأولي المحفز للانتقال نحو نظام ديمقراطي تعددي هو الانقسام الذي يحصل في النظام التسلطي إلى معتدلين ومتشددين، ليتم الانتقال في خطوة أخرى عبر سلسلة من الصفقات بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة، حيث يعرف هذا النمط بالانتقال عبر التفاوض، لأخذه في الحسبان التأثير النسبي للفاعلين داخل النظام والمعارضة[5].

و"**لاري دايموند**" شدد هو الأخر في ورقته البحثية الموسومة بـ" **المجتمع المدني والتنمية الديمقراطية**" أنه لا غنى عن الطبقة السياسية وبالتالي السياسيين في جلب الديمقراطية وإقامتها، خاصة خلال الفترات الحرجة لانهيار النظام التسلطي، فهي من تصنع الخيارات، وتشكل التحالفات بين مجموعة صغيرة نسبيا من القادة والخبراء الاستراتجيين في الحكومة، الجيش، الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، جماعات المصالح وتنظيمات المجتمع المدني، حيث تلعب مكونات هده الطبقة السياسية الدور الرئيسي في تحديد ما إذا كان

---

(1)-إسماعيل علي سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 224، 225 .

(2)- زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص ص.62،63.

(3) - Richard Joseph, Op. cit, p. 37.

(4)-عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص. 323.

(5) - Gerardo L_Munck , «Democratic Transition in Comparative Perspective , Op. cit, p. 358 .

سيحدث تغيير في النظام، كيفية حدوثه (بطريقة عنيفة سلمية ، تدريجية أو بشكل مفاجئ) ومخرجاته هل يؤدي إلى الديمقراطية، إلى تسلطية جديدة، أو نظام هجين في المرحلة التالية للانتقال،واثر الطبقة السياسية في عملية الدمقرطة وفقا لـ"**دايموند**" يصل إلى درجة تحديد ما إذا كانت هذه الديمقراطيات الحديثة ستصبح مستقرة، فعلية ومرسخة، وهو ما يعني أن هذا التأثير يصل لغاية القيم الثقافية عبر صياغة التزام مشترك بين مختلف الفاعلين السياسيين بالقواعد الديمقراطية (1).

فيما حاول كل من "**جون هيغلي**" و" **ميشال بورتون**" من خلال الورقة البحثية المعنونة بـ" **الانتقالات الديمقراطية والانهيارات الديمقراطية: متغير النخبة**" تجاوز الطرح النظري لكل من " **شوميتر**" و" **أدونيل**" القائل بان دراسة الانتقالات والانهيارات الديمقراطية هي نتاج للخيارات نخبوية، معتبران إن الطبيعة الاحتمالية لخيارات النخبة بمثابة عائق للتقدم النظري في مجال دراسات الدمقرطة، مؤكدان على إمكانية فهم عمليات الانتقال، الترسيخ والانهيار الديمقراطي بشكل أفضل من خلال دراسة الاستمرارية والتغييرات والعلاقات الداخلية للنخب الوطنية، كمخرج لتجاوز هذه الصعوبات ذات الصلة فالنخب الوطنية تتشكل وفق تصورهما من الأفراد القادرين بحكم مناصبهم العليا في المنظمات السياسية الحكومية الاقتصادية، العسكرية، المهنية، و الإعلامية و داخل الحركات المجتمعية في التأثير على المخرجات السياسية الوطنية جوهريا وبانتظام مميزين في هذا الصدد نتيجة لتركيزهما على فكرة "تباين النخب الوطنية" بين ثلاث أنواع أو أنماط للنخب الوطنية :

- **النوع "التعددي" (الموحد بالتراضي)**: وهو نوع نادر الوجود تاريخيا، ينتج نظاما مستقرا قد يتطور لديمقراطية حديثة، في حال اجتمعت الظروف الاقتصادية و التسهيلية الأخرى ممثلة السويد، بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية أبرز مثال لهذا النوع؛

- **النوع "التوليتاري" (الموحد إيديولوجيا)**: في الدول الوطنية القائمة على أساس شيوعي، فاشي أو ديني(ثيوقراطي)؛

- **النوع " المنقسم" (غير الموحد)**: وهو النوع الأكثر شيوعا في الكثير من الدول القديمة و الناشئة، ينتج سلسلة من الأنظمة غير المستقرة التي تتأرجح بين أشكال تسلطية وديمقراطية على فترات متباينة(2).

وقد ركز الباحثان في عملهما البحثي على توضيح الاختلافات بين النخبة الوطنية الموحدة بالتراضي" أو و"غير الموحدة" لفهم و تحليل عمليات المرور نحو الديمقراطية وانهياراتها، فالنخب الوطنية تكون موحدة بالتراضي حين يحدث بين أعضاءها إجماع ضمني حول قواعد وإجراءات العمل السياسي الذي يصل لحد

---

(1) -Larry Diamond, Op. cit , pp.1 ,2 .

(2) - John Higly ,and Michel G.Burton, Op. cit , pp .1 , 2 .

التحزب المقيد من جهة، والمشاركة في بنية تفاعل متكاملة إلى حد ما بشكل أو بأخر، مما يتيح لهؤلاء النخب التواصل الموثوق والفعال بين بعضها البعض، ومع صناع قرار الأكثر مركزية، فالوصول لإجماع ضمني حول قواعد اللعبة السياسية والتكامل الشامل لأعضاء النخبة يأتي نتيجة قراره بسلك طريق المساومة كحاصل ايجابي وتجنب الحاصل الصفري أو مباراة" السياسة كحرب"و التي تكون فيها احتمالات الخسارة والنكوص للعنف أكبر من الربح[1].

ثانيا: الأدلة الامبريقية للبرهنة على مركزية الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

لم تفرز تجارب الدمقرطة في جنوب وشرق أوربا، جنوب شرق أسيا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا في العقود القليلة الفائتة تصنيف واحد متفق عليه حول منافذ الخروج من الحكم التسلطي[2]، نتيجة تعدد الحالات الإمبريقية واختلاف العوامل المسببة لانتقالها فالأبحاث والدراسات الرامية للكشف عن أصول الديمقراطية أنتجت نظريات سببية هامة تسعى لتحديد العوامل التفسيرية للحظة الانتقالية وديمومة الديمقراطية كدور القوى العسكرية والفواعل الخارجية، التنمية الاقتصادية، الأزمات الاقتصادية النزاعات الديمغرافية، الثقافة السياسية التعليم، لا مساواة، القواعد المؤسساتية، السياق السياسي والاقتصادي المجتمع المدني، الطبقات والنخب[3]...إلخ، غير أن عملية الدمقرطة لا يمكن تأتي من تلقاء نفسها بل بفعل فاعل، والطبقة السياسية في هذا السياق بأفرادها المستعدين سواء من ناحية القدرات الذاتية أو الموضوعية للعمل والنضال السياسيين لها دور مركزي مثلما أكد الكثير من الباحثين سواء في استمرار النظام التسلطي من خلال نزوعها للاستمرار والبقاء، أو بالمبادرة بإسقاطه والمرور نحو نظام سياسي تعددي، من خلال ممارسة الضغط على السلطة القائمة، بل والدخول معها في صراع لاسيما إذا كانت الظروف مهيأة[4]، أو مبادرة الطبقة الحاكمة ذاتها بدمقرطة النظام السياسي كحل للازمة عبر إجراء إصلاحات دستورية وانتخابية ومراجعة نظام الحزب الواحد بالانتقال نحو التعددية محددة زمنية وتحت مراقبتها لهذا يطلق على هذا النمط في كثير من الأحيان " الديمقراطية المسلمة أو الموزعة ودلك لأن العملية ترتبط بمخططات نوعية: المدة الزمنية، المناهج، و إستراتيجية الانتقال ككل، وهذا ما شهدته الكثير من الدول الإفريقية مثل : نيجريا، غينيا، بوروندي، روندا، كينيا[5].

---

(1) - Ibid, p.2.

(2)-عبد الفتاح ماضي، وعلي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(3) - Gerardo L. Munck , " The Regime Question Theory Building in Democracy Studies" ,Op.cit ,p. 131.

(4)- زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص. 136.

(5)- رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

كما أن نوع النظام الاستبدادي، إضافة إلى المنافسة بين أعضاء النخبة والصراع بين المجموعات داخل النظام، أسهمت في الدفع بمسارات الدمقرطة، مثلما حدث في أمريكا اللاتينية واليونان والبرتغال، واسبانيا[1].

ففي التجربة الاسبانية اعتمدت معادلة التغيير على ظهور جناح إصلاحي مؤمن بالديمقراطية داخل الطبقة الحاكمة، وقيادته لعملية الانتقال بمهارة، وسرعة فائقتين، فتأثير المعارضة في هذه التجربة جاء ضعيفا[2]، كما أن **"أدولفوا سواريز"** عقب هندسته للفعل الانتقالي في اسبانيا، عمل على تسريع الخطوات الديمقراطية خوفا من حدوث أي ردة نحو النظام الديكتاتوري، من خلال إيجاد صيغة للتوافق والتراضي بين جميع حساسيات المجتمع الاسباني من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار،في إطار اتفاقية " **لامنلكوا**" التي تعتبر مثالا نموذجيا فيما يتعلق بمسألة بناء التوافقات بين النخب، والتي وقعت عليها جميع الفواعل، حيث التزمت النقابات وقوى اليسار بتجميد مطالبها، والحكومة من جهتها برئاسة" سواريز" تقيدت بإجراء سلسلة من الإصلاحات الضريبية، والرفع من قيمة المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاعات المهمة لخلق مناصب شغل، ثم تعميم الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في خلق سلم اجتماعي حقيقي، مكن تحقيق قفزة اقتصادية كبيرة[3].ومن ثمة الدفع بمسار الدمقرطة الاسبانية نحو الترسيخ.

و في الحالتين الهندية والماليزية أيضا جاءت الديمقراطية كمحصلة لتوافقات النخب ومهاراتها في التعاطي مع متغيرات الانقسامات الحاصلة على مستوى البنية المجتمعية ، حيث أدركوا في للحظة تاريخية معينة أن أفضل الخيارات هو الاتفاق حول قواسم مشتركة للتعايش متمثلة في الديمقراطية بقيمها الرئيسية وممارساتها المتعارف عليها، فالطبقة السياسية الماليزية بقيادة " **تنكو عبد الرحمان**" توصلت إلى إجماع حول ضرورة إقامة نظام برلماني وديمقراطية توافقية، عبر تبنيها لإستراتيجية التماسك الاجتماعي والوحدة، ومن ثمة قبولها واستيعابها للتعدد والتنوع العرقي، فالنخب الملاوية الفقيرة الناطقة بلغة الملايو، المدينة بالإسلام والمشكلة للغالبية السكان، اختارت التعاون ومشاركة الأقلية الصينة الثرية، متعددة الأديان القوة الاقتصادية والسياسية وتحويل هذه الاختلافات لمصدر وحدة وقوة للبلاد من خلال إيجاد تحالف سياسي عابر للعرقيات يتركب من جميع القوى الحزبية الرئيسة في البلاد، تمثل في **" منظمة الملايو القومية المتحدة** وهذه التوافقات النخبوية حول قواعد اللعبة الديمقراطية ونبذ سياسة الإقصاء لأي طرف والتي يمكن تصنيفها في خانة اللعبة غير الصفرية التي تحدث عنها "جيوفاني سارتوري"، جنبت النخب الماليزية النزول للشارع للحصول على الدعم، والكثير من الأزمات كالتوترات الناجمة عن الهزات الاقتصادية عامي 1987

---

(1)-بلقاسم العباس، و عمار بوحوش، "الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل " الصفقة الاستبدادية"، في إبراهيم البدوي، و سمير المقدسي(محررين)، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص.311.

(2)-عبد الفتاح ماضي، وعلي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

(3)- زين العابدين حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص . 116 ـ 119.

1988 ، ففي ظل جميع هذه الظروف الاستثنائية حافظت الطبقة السياسية الحاكمة على الإجماع، وينبغي التنويه في هذا الصدد أن الجيش كان له دورا محايد في مجمل الصراعات، فهو لم يكن يتخندق مع أي طرف، كما لم يتدخل للإطاحة بالنظام وتسلم السلطة[1].

كما يشدد الباحث " أندروسك دوسان"في دراسته للحالة السلوفيكية أن عملية الدمقرطة جاءت كثمرة لنضال مدني طويل قادته جماعة منتخبة ممثلة لائتلافات المنظمات غير الحكومية عرفت بجماعة "**جرميوم**"، وهو ما سمح لهذه الفواعل النخبوية المدنية من إنهاء مهام الحكومة التسلطية التي سعت للتضييق من الناحية القانونية، وعلى مستوى أرض الواقع، على الجماعات الوسيطية ممثلة في قوى المجتمع المدني أو الطابور الثالث من خلال نشاطاتها التعبوية للجمهور المواطنين بهدف دعم حملتها السياسية غير المتحزبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ورفع معدلات التصويت في سبتمبر 1998 [2].

ومن جهة أخرى، في كثير من الحالات لعبت الطبقة السياسية دورا مركزيا في إدامة الاستبداد ومقاومة رياح التغيير السياسي، حيث يفترض" أسيموغلو" « **Acemoglu** »، و " **روبنسون**" « **Robinson** » في نموذج الاستبداد، أن الطبقة السياسية تهيمن على المجال السوسيو . سياسي من خلال التحكم وإدارة جهازي القضاء والأمن، حيث تقوم بتوظيف مزيج من سياسات القمع وإعادة التوزيع، عبر مقايضة المواطنين حد أدنى من المشاركة والحقوق السياسية في مقابل الرفاهية والأمن، و في حالة تعرض هذه التوازنات القائمة للاختلال، يمكن للمواطنين المشاركة في العملية السياسية بهدف إزاحة الطبقة الحاكمة عن السلطة واستعادة نظام سياسي ديمقراطي، و هنا ردات فعل الأوساط الحاكمة تتباين إما بتقديم المزيد من التنازلات وإما بممارسة المزيد من القمع لإنهاء الحراك السياسي للمواطنين، فدرجة الجمع بين سياسات القمع وإعادة التوزيع تعتمد لحد كبير على التراتبية السياسية للنخبة من جهة، وعلى درجة وعي المواطنين و نضجهم السياسي من جهة أخرى، فالتحول الديمقراطي يحدث لما تكون السلوكيات الجماعية مقنعة والامتيازات المقدمة غير كافية، وعندما تصل أيضا النخبة السياسية لنتيجة مفادها أن تكلفة القمع أكثر من تكلفة الديمقراطية[3].

---

[1]-عبد الفتاح ماضي، وعلي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 37 ـ 48.

[2]- زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره،ص. 136.

[3]- بلقاسم العباس، وعمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص ص . 300، 301.

خلاصة و استنتاجات

- عرف مفهوم الديمقراطية، الذي يشكل الجزء الأصيل من مفهوم العملية السياسية الديمقراطية منذ أواخر القرن الماضي، رواجا مشابها لمفهوم ما بعد الحداثة، ونقاشات موسعة بين مختلف الباحثين والاتجاهات الفكرية، غير أن الدوائر المعرفية ظلت عاجزة لغاية اللحظة عن بلورة تعريف جامع للديمقراطية نتيجة الغموض والضبابية التي تكتنفها كمفهوم تعود أصوله فكرا للفلسفة الإغريقية و كشكل من أشكال الحكم لدولة المدينة في إطار ما سمي بالديمقراطية المباشرة التي تقوم على فكرة حكم الشعب، التي عرفت انقطاعا على مستوى الممارسة زهاء القرنين لتعاود البروز في ثوبها الحالي المدعوم بالنموذج التشاركي للديمقراطية، ونتيجة لتحولات المتلاحقة التي خضع لها مفهوم الديمقراطية وتبدله ارتأيت في هذا الصدد صياغة تعريف توليفي للديمقراطية يشير إلى أنها آلية لإدارة شؤون الحكم بطريقة جماعية ملزمة، عبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، تتمخض عنها سلطة مختارة تدير التعارضات المجتمعية سلميا، وتضمن حد كافي ومتساوي من الحقوق والحريات للجميع.

- إن التعرض لمفهوم الديمقراطية وتطور مضامينها والمبادئ التي تستند عليها من تعددية سياسية المشاركة السياسية، انتخابات دورية حرة ونزيهة، توافر الحقوق والحريات الأساسية التي تشكل شروطا مسبقة للقيام نظام ديمقراطي فعلي، ساعد على إزالة الغموض الذي يكتنف مفهوم الديمقراطية ومن ثمة فرش الأرضية المناسبة لتعريف العملية السياسية الديمقراطية، التي هي مسار تحولي طويل الأمد ومعقد من التسلطية نحو إقامة نظام ديمقراطي، ينطلق بمرحلة الانفتاح السياسي التي يتم فيها رفع القيود عن بعض الحقوق والحريات السياسية، ثم مرحلة الانتقال الديمقراطي كخيار تكتيكي يتأتى بمبادرة من أعلى، أسفل عبر التفاوض، أو بفرض من الخارج مساره الزمني قصير الأمد ينطلق من انهيار النظام التسلطي، ينتهي عند أول انتخابات تعددية، لا يكرس لفترة عيش ديمقراطي، وفي الأخير تتأتى مرحلة الترسيخ الديمقراطي، عند حدوث توافقات بين جميع اللاعبين على الساحة السوسيو. سياسية على قواعد اللعب السياسي، حيث تصبح الديمقراطية اللعبة الوحيدة في المدينة إجرائيا و قيميا؛

- هناك اتفاق عام في الأدبيات المتخصصة في مبحث علم الانتقاليات أن المحفزات الداخلية السياسية السوسيو ـ اقتصادية الثقافية، عوامل حاسمة أكثر من الخارجية في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة الدمقرطة، مما يؤكد طرح أن الديمقراطية تتأتى كمحصلة لتطورات تحدث داخل البنية السوسيو ـ سياسية، الاجتماعية، والثقافية للدول والمجتمعات، وأن هناك أربع أنماط للانتقال الديمقراطي تتجلى في الانتقال من أعلى، من أسفل، توافقي، بفرض من الخارج، ممثلة هذه المسببات و الأنماط أهم محاوره البحثية، والتي عكفت ثلاثة مقاربات نظرية باتفاق معظم الأدبيات على دراستهم، متجلية في المقاربة التحديثية، التي تؤكد على جملة من المتطلبات السوسيو. اقتصادية، المقاربة

الانتقالية التي تشدد على مبادرة وخيارات النخب، المقاربة البنيوية التي تهتم بتأثير تغير بنى القوة والسلطة على عملية الانتقال الديمقراطي؛

- الإشكال الذي واجهني عند محاولة تحديد معنى دقيق لمصطلح لطبقة السياسية، هو غياب تعريف جامع له، نتيجة لتعدد وكثرة معانيه، واستخداماته من قبل مختلف المدارس الفكرية مما أوقعه في فخ النسبية والذاتية، التي تتعارض مع أبجديات المعرفة العلمية، والخلط بينه وبين مفاهيم أخرى تتقاطع معه في بعض النقاط المركزية، لكن لا ترادفه، إلى جانب حدوث تطورات على الصعيد الواقعي انبثق عنها براديم امبريقي جديد يقوم على دحض المفاهيم الكلاسيكية للطبقة السياسية التي تشمل جميع الأشخاص الذين يتعاطون السياسة، سواء الذين يشغلون مناصب رسمية هامة داخل البنية القرارية أو خارجها في صفوف المعارضة، نتيجة امتلاكهم مجموعة من الخصائص النفسية والموضوعية، المؤهلة للعبهم دور المؤثر في صناعة القرارات و قيادة التحولات السوسيو . السياسية الكبرى، حيث أكدت الكثير من الدراسات النظرية والتجارب الامبريقية على مركزية نشاطات وخيارات الطبقة السياسية في عملية الدمقرطة بوصفها عملية قرارية واعية تتأتى بمبادرة من مجموعة من النخبويين يؤمنون بالديمقراطية ويسعون لإقامتها.

الفصل الثاني

الطبقة السياسية ومسارات العملية السياسة الديمقراطية : حالة الجزائر.

- المبحث الأول: تفكيك بنية الطبقة السياسية في الجزائر.
- المبحث الثاني: الديناميات المفسرة للحظة الديمقراطية في الجزائر.
- المبحث الثالث: الآليات الناظمة للعملية الديمقراطية في الجزائر.

قبيل البحث في دور الطبقة السياسية في العملية السياسية الديمقراطية، ينبغي التطرق في البداية للتطورات التاريخانية لبنية الطبقة السياسية في الجزائر، من نخبة حاكمة، أحزاب سياسية، بيروقراطية قوى المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية، جماعات الضغط، المؤسسة العسكرية...الخ، باعتبارها أطراف هامة في العملية السياسية تبحث عن الطابع المؤسسي، الإجراءات، القواعد والمطامح[1]،وتمتلك سلطة اتخاذ القرارات أو التأثير فيها، مما يسهم في الكشف عن هوية النظام السياسي و آليات اتخاذ القرارات داخله[2] ومن ثمة توجيه العملية السياسية، ذلك أنه في خضم التعرض لأهم جزئية داخل النظام السياسي (أي الطبقة السياسية) تتكشف طبيعة العملية السياسية ومساراتها، التي سيتم معالجتها في المبحثين التاليين من خلال التعرض في المبحث الثاني للمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية الدافعة للتحرك نحو نظام تعددي ديمقراطي، ثم الانتقال بخطى ثابتة في المبحث الأخير لمعالجة المداخل الناظمة للعملية الديمقراطية الدستورية بالإضاءة على الشق النظري، و الإصلاحات السياسية بالبحث في واقع الممارسة الديمقراطية.

---

[1]ـ عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، ط1؛ القاهرة : مكتبة الآداب، 2004، ص. 122.

[2]ـ مصطفى هميسي، مرجع سبق ذكره، ص. 612.

المبحث الأول: تفكيك بنية الطبقة السياسية الجزائرية

إن الطبقة السياسية إشكالية بحثية مثيرة للجدل على المستويين النظري والعملي، حيث أصبحت تقع ضمن القضايا المركزية المثيرة للنقاشات موسعة ، بالرغم من مفارقة « Paradoxically » قلة الباحثين الذين كتبوا في الموضوع سواء داخل الجزائر أو خارجها، فقد أهملت هذه القضية لوقت قريب لأنه تم توجيه البحوث نحو تحليل سياسات، التصنيع والتنمية، وهو ما يفسر تناولها من قبل عدد قليل من الباحثين المهتمين بالشأن السياسي الجزائري كالأمريكيين "**زارتمان**" « **Zartaman** » "**كوانت**" «**Q uandt** » والفرنسي « **Leca** » سنوات السبعينات الذين لاحظوا وبحثوا في دور النخبة السياسية في حرب الاستقلال (1954 . 1962) والسنوات التي تلتها[1].

وقد اتسمت دراسات الباحثين الجزائريين بتحليلات تاريخانية للحياة السياسية، نتيجة لتركيزهم على ظاهرة الصراع على السلطة وسيطرة العسكريين على مؤسسات الدولة. فيما قدم الباحثين الأجانب تفسيرات مختلفة لفهم سلوك الفاعلين السياسيين انطلاقا من متغيرات مختلفة حيث يمكن تصنيف مجمل هذه الدراسات ضمن ثلاثة أطروحات رئيسية الأطروحة الانقسامية للباحث الأمريكي " **وليام كوانت**" **William .B Quandt)**، الأطروحة الأثينية . الجهوية للباحث "**رياض الصيداوي**"، الأطروحة التاريخية الأكثر تداولا التي يتصدرها المؤرخ " **محمد حربي**"، والباحثان "**عبد القادر يفصح**" و"**هواري عدي**" حيث يتفق هؤلاء الباحثون على أن فهم وتفسير النظام السياسي الجزائري وبخاصة مسألة الصراع على السلطة داخله يتطلب الرجوع لتاريخ الحركة الوطنية[2]عشرينات القرن الماضي فالجانب التاريخي هام في فهم التاريخ السياسي المعاصر للجزائر وليس بمقدور أي باحث جاد سبر أغوار النظام السياسي القفز على هذه الحقيقة[3]، خاصة في ظل ضبابية ما يدور داخل هذا النظام المصنف ضمن الأنساق السياسية المغلقة فممارسات الحكم في الجزائر أرست لتقاليد، تضع المحلل السياسي أمام معضلة حقيقية عند محاولته فهم ما يحدث داخل العلبة السوداء، حتى ولو قام بتوظيف أحدث المقاربات، حيث أكد الباحث "**هيو روبرتس**" « **Hugh Roberts** »المطلع على تاريخ الجزائر و المهتم بدراسة نظامها السياسي، إن السرية أهم خاصية مميزة للنظام، والتي استمدها من رصيده النضالي، وتحديدا متلازمة العلاقة المعقدة بين جهة التحرير الوطني . جيش التحرير الوطني (FL N _AL N) والمجتمع، فهذه العلاقة جعلت الطبقة الحاكمة تدير شؤون السلطة بطريقة سرية[4].

---

(1)-Tayeb Chenntouf , Op.cit , pp.6 ,7 .

(2)- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص. 122.

(3)- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد المجتمع والسياسة ، ط1؛ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 218.

(4)- محمد حليم ليمام، "الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر 1962. 2016"، المستقبل العربي، (د.ع.ن)، (د.س ن) ص .32.

وبالارتكاز على ما سبق سوف يتم اعتماد مقاربة تاريخية مقارنة في تتبع تطورات التي طرأت على مكونات الطبقة السياسية في ثلاث مطالب بحثية.

المطلب الأول: السياقات التاريخية لتشكل الطبقة السياسية الجزائرية المعاصرة (الحركة الوطنية 1962م)

إن البحث في السياقات التاريخانية لتبلور الطبقة السياسية الجزائرية أمر ضروري بالعودة للحظة الاستعمارية التي باغتت الجزائريين عبر المنفذ البحري لشواطئ سيدي فرج سنة 1830 التي كان من الطبيعي أن يترتب عنها تبلور حركة وطنية مضادة تحمل مشروعا تحرريا استغرقت فترة تكونها وبروزها عقودا من الزمن بالانطلاق من المدن التي تم احتلالها في السنوات الأولى ثم الاتجاه نحو الأرياف التي عمل المحتل على إضعافها بتفكيك بنيتها الاجتماعية والتي كانت بمثابة خزان تمويني لبؤر المقاومة إلى غاية حدود نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الذي أذن بولادة نخب جديدة متعددة المشارب الفكرية والإيديولوجية امتزجت بين خريجي المدرسة الفرنسية، معربين و أحيانا أصحاب تكوين مزدوج معرب _مفرنس كأقلية مجتمعية باشرت عملها عبر قنوات الجمعيات النوادي والصحف التي شكلت ما عرف آنذاك بحركة" **الشباب الجزائري**"الذي التحق بعض منخرطيها للمنظمات التي وضعت اللبنة الأساسية للحركة الوطنية على غرار "فيدرالية المنتخبين المسلمين " التي أنشأها الدكتور "**بن جلول**" و"**فرحات عباس**" سنة 1927والتحق بعضهم الأخر بالحركة الإصلاحية التي انبثقت عن جهود العلامة"**عبد الحميد ابن باديس**" سنة 1931[(1)].

فالنخبة السياسية الجزائرية المعاصرة التي بدأت تتشكل ملامح صورتها بشكل واضح في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر ممثلة في أحزاب الحركة الوطنية ولدت في ظروف تاريخية، سياسية واجتماعية تختلف تماما عن تلك السياقات التي عادة ما تظهر فيها الأحزاب في المجتمعات الغربية " حيث يرى " **هواري عدي**" إن أحزاب الحركة الوطنية لم تحمل مواصفات الأحزاب الحقيقية بالنظر للفاصل القانوني الذي يميزها عن تجارب المجتمعات الأخرى، فقد تم تصنيف أحزاب الحركة الوطنية ثقافيا في مقال صادر سنة 1937 بعنوان "**الأحزاب السياسية في الجزائر**" من خلال الاعتماد على المنطلقات الأنثربولوجية أكثر من المرجعيات السياسية لثلاث تيارات سياسية متناقضة من حيث المرجعيات الإيديولوجية، الفكرية والثقافية[(2)] غير أنها توحدت حول إستراتيجية تعبوية تقوم على بناء ثقافة المقاومة ورفض الوجود الاستعماري، بغرس الروح الوطنية داخل أوساط الشعب الجزائري للالتفاف حول هدف الاستقلال الوطني وإستراتيجية محددة في

---

(1)– حسن رمعون، (تر: محمد داود)، الاستعمار، الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر: العلاقة بين الديني والسياسي، مداخلة مقدمة للملتقى :"الديانات التوحيدية في الجزائر عبر الأزمنة: اليهودية المسيحية والإسلام، مركز اليونسكو"، باريس ، يومي 30_ 31 جانفي 2003 .

(2)– باديس بوشامة ، " النخبة السياسية في الجزائر: المسارات والملامح"، نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.researchgate.net/publication/273763059_alnkhbt_alsyast fy_aljazayr_almsart_walmlamh_jamt_altarf_waq_ainkhb fy_aljazayr_fyrf_2015&ved=2ahUKEwj7ho2UpNXuahWEQhUIHWyVAQ8DFjAAegQIARAB&usg=AOvVaw3BRFvq3saleulztPBFfLX6

المقاومة والاحتجاج تراوحت بين الإصلاح، الاندماج والثورة تجلت في تيار تصدرته "**نخبة وطنية إصلاحية**" تمثلت في جمعية العلماء المسلمين التي انتهجت سياسات إصلاحية للحفاظ على الهوية الوطنية الإسلامية داخل المجتمع الجزائري ضد محاولات التغريب الاستعماري التي استهدفت الشعب الجزائري بكل فئاته، تيار ثاني تصدره "**التقدميين**" متجليا في فيدرالية المنتخبين، وتيار ثالث "**بروليتاري**"، انبثق مع نجم شمال إفريقيا والاتجاه المصالي، وعليه فقد اتسم الواقع السياسي في تلك الفترة بانقسام بين نخب إصلاحية تعمل بكل ما أوتيت من قوة على حفظ الهوية الوطنية والدينية، ونخب اندماجية متشبعة بالثقافة الفرنسية ومعجبة بعبقريتها وحضارتها[(1)] انقسمت لاتجاهين اثنين، الأول عبرت عنه نخبة اندماجية ليبرالية مثقفة باللغة العربية والفرنسية، من البرجوازية الصغيرة أمثال "**فرحات عباس**"و"**بن جلول**" عبر "اتحاد النواب المسلمين" كأول تنظيم سياسي رافعة مطالب ابتدائية بالحق في تقرير المصير لتستبدله فيما بعد بمطالب مساواتية و اندماجية في الحضارة الفرنسية، واتجاه ثاني مثلته نخبة اندماجية شيوعية تتركب من عدد من المهاجرين والعمال كحركة ذات اتجاه يساري ارتبطت بالحزب الشيوعي الفرنسي وبالنموذج السوفياتي الرامي لتطبيق توصيات "الأممية الثالثة"متوافقة في خطاباتها مع الاندماجيين الليبراليين، بالضرورة الانطلاق من الإرث الثقافي الاستعماري لبناء دولة جزائرية جديدة، وقد تواصل ارتباط هذه النخب بالثقافة الفرنسية بعد الاستقلال حيث عملت على ربط الجزائر بفرنسا، أما ما يسمى بالنخبة الجديدة متمثلة في الزعماء التاريخيين الذين أعلنوا اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954[(2)]،المنحدرين من أصول اجتماعية فقيرة، أي من فئات البرجوازية الصغيرة بخلاف القيادات السياسية الليبرالية والراديكالية التي قادت الحركة الوطنية طيلة الفترة الممتدة بين 1946 ـ 1954حيث شهدت الحركة الوطنية انقسامات حادة قبيل اندلاع الثورة المجيدة بفعل المواقف الداعية للحل العسكري[(3)]، التي باتت كضرورة لتحقيق الاستقلال الوطني التي فشلت في تحقيقه نخبها وقبلها المقاومات الشعبية.

ففي ظل تعمق أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كادت تعصف بالحزب ومنجزات الحركة الوطنية بين رئيسها "**مصالي الحاج**" وأعضاء اللجنة المركزية الذين طالبوا بتقييد صلاحياته، قام العسكريين ممثلين في أعضاء المنظمة الخاصة كتنظيم شبه عسكري تمخض عن قرار المؤتمر السري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة "مصالي الحاج" في 15 فيفري 1954، بالتدخل عن طريق القيام بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بهدف الإصلاح بين الطرفين المتصارعين، وتوحيد الحزب من جديد، لكن باءت هذه المبادرة بالفشل، ولتجاوز الأزمة و إنقاذ الأمة من خطر التفكيك الذي يغذيه الاستعمار تم الإعلان

---

(1)- نفس المرجع، ومراد بن سعيد، وصالح زياني، "النخب والسلطة و الايدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي"، المستقبل العربي، (د.ع)، (د، س، ن)، ص. 76 .

(2)- عبد الله زبيري، النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013، ص. 133.

(3)- توفيق المديني ، المجتمع المدني والدولة السياسة في الوطن العربي، ط1؛ دمشق : إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص ص. 924، 925.

عن الثورة المسلحة في 23 أكتوبر1954من قبل "**لجنة الستة**" في الفاتح نوفمبر من ذات السنة وتأسيس جبهة التحرير الوطني« FLN » الجناح السياسي للثورة[1] الفصيل المنشق عن "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"فهي تبلورت كردة فعل على الحكم الديكتاتوري لـ"مصالي الحاج"، حيث اختارت مبدأ القيادة الجماعية للثورة حين رفض هذا الأخير الانضمام لها بالشن حرب كبيرة ضد جبهة التحرير الوطني [2]، والجيش الشعبي الوطني، ومن ثمة تمكن العسكريين من حسم الصراع السياسي العقيم بين المصاليين والمركزيين و إنقاذ الجزائر من حرب أهلية مدمرة، من خلال إعلانهم عن بدئ العمل الثوري، وعقب سنتين من انطلاقة وبالتحديد في "**مؤتمر الصومام**" 1956، أثيرت مسألة هامة من قبل السياسي **"عبان رمضان"** شكلت مفترقا حاسم في تاريخ الجزائر السياسي، تجلت في أولوية السياسي عن العسكري، والداخل عن الخارج، والتي بمجرد طرحها احتدم صراع قوي بين العسكريين و السياسيين وبين الداخل والخارج لم يهدأ إلا باغتياله في المغرب سنة 1957[3]، ورجحان الكفة لصالح العسكريين .

وفي هذا الصدد يرى الباحث"**محمد حشماوي**" أن محاولة "عبان رمضان" تكريس أولوية السياسي على العسكري جعلته يدفع حياته ثمنا لمعارضته الجهة في"**نظام بريتوري**"« systéme prétorien »[4]، وقع خياره على أولوية العسكري، فمؤسسي جبهة التحرير ومفجري الثورة الذين تتركب نواتهم الأولى من قيادات الصف الثاني في الحركة الوطنية الجزائرية، التي من ابرز سماتهم الانحدار من طبقات فقيرة، انعدام الخبرة في المجال السياسي، وأعمار صغيرة اختاروا النضال العسكري دونما إبداء أي اهتمام بالعمل السياسي، خلاف السياسيين المحترفين الدين أنظموا فيما بعد للثورة فهم يتميزون بالانحدار من طبقات أكثر رفاهية وامتلاك رصيد نضالي في قيادة الحركة الوطنية على غرار فرحات عباس في 22 أفريل 1956، فالتحاقه كان يعول عليه "**عبان رمضان**" في تكريس هيمنة السياسي على العسكري، وبالتالي إخضاع جيش التحرير الوطني للقيادة السياسية التي يعد هو أبرز وجوهها، لذلك سارع لعقد مؤتمر الصومام بهدف هيكلة الثورة، وإخراجها من حالة "**الفوضى الثورية** "بإنشاء مؤسسات وتبني برنامج يشرح أهدافها ويحدد مهمات كل فئة، فقبيل عقده كان هناك غموض وتشابك بينما هو سياسي عسكري، ذلك أن المقاتلون المنتسبون لجيش التحرير الوطني كانوا أعضاء في جبهة التحرير الوطني، غير أن طرح مسألة أولوية السياسي عن العسكري على طاولة النقاشات فجرت صراعات في فترة الثورة، كمرحلة أولية، استمرت إلى غاية مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية[5].

---

(1)- رابح لونيسي، <u>الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين</u>، ط1؛ الجزائر: دار المعرفة، (د، س، ن) ص ص. 10- 14.

(2)- James Fearon , and David Laitin, « Algeria», <u>**Stanford University**</u>, pp. 7 ,8.

(3)- رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص.14-18.

(4)- Mohamed Hachemaoui, « Permanances du Jeu Politique en Algerie » , <u>**politique etrangére**</u>, N .2 été, 2009, p. 309

(5)- رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة2، <u>**الحوار المتمدن**</u>، (العدد .1853) (13، 03، 2007)، نقلا عن: **<u>http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91087</u>**.

المطلب الثاني: الطبقة السياسية الجزائرية: خيار الأحادية الحزبية وإشكالية بناء الدولة(1962م ـ 1989م)

عشية الاستقلال الوطني في ظل ما سمي بأزمة صائفة 1962[1]، عاودت جدلية العسكري والمدني تصدر المشهد السياسي الجزائري، التي حسمت مرة أخرى لصالح الجناح العسكري على حساب المدني بنجاح قيادة أركان جيش التحرير الوطني بزعامة "**هواري بومدين**" الذي تحالف مع الوجه السياسي البارز"**أحمد بن بلة**" للتحكم في زمام الأمور بداية الاستقلال في مواجهة الحكومة المؤقتة التي تم إنشاءها من قبل "**جبهة التحرير الوطني**" في تونس كبديل لـ"**لجنة التنسيق والتنفيذ**" في سبتمبر 1958 ردا على عرض "**ديغول**" بالمساواة في الحقوق السياسية بالنسبة للمسلمين الجزائريين، كميثاق للتضامن ضد أي اتفاق أقل من الاستقلال كان "فرحات عباس" أول رئيس لها، لكن بحلول سنة 1961 تم استبعاده وحلفاؤه المعتدلين من الحكومة المؤقتة وأصبح "**بن يوسف بن خدة**" رئيسا لها فهو من خاض مفاوضات مع الحكومة الفرنسية انتهت بتوقيع هذه الأخيرة لـ "**اتفاقية ايفيان**" مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية« GBRA»الأمر الذي مهد للاستقلال، حيث كان من أهم مخرجات توقيع هذه الوثيقة إفراج الحكومة الفرنسية عن "**القادة التاريخيين**" « historic chiefs »، لكن "**احمد بن بلة**" استنكر "**اتفاقات أيفيان**" التي وصفها بأنها بيع للخارج متهما "**بن يوسف بن خدة**"بإبرام اتفاقيات سرية مع الإرهابيين المستوطنين " **المنظمة العسكرية السرية** "« OAS » ،حيث جرد هذا الأخير من كل وظائفه من قبل "**هواري بومدين**" قائد الأركان العامة الذي اختار التحالف مع "**بن بلة**"[2] الذي دشن عهد الانقلابات العسكرية في تاريخ الجزائر المستقلة، عبر حركته الانقلابية على المؤسسات الشرعية للدولة الجزائرية (المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة)، معلنا تأسيس المكتب السياسي ليخلف في مهامه حكومة "**بن خدة** "، ثم تواترت الأحداث بسرعة، وتوصلت الأطراف المتنازعة لاتفاق في 2 آوت 1962 أفضى لانتخاب هيئات جديدة للجمهورية الجزائرية، متوليا المكتب السياسي إعداد قوائم الترشيحات وتوجه الجزائريون في شهر سبتمبر للاقتراع، حيث تم انتخاب أول مجلس تأسيسي برئاسة "**فرحات عباس**"، وانبثقت عنه أول حكومة برئاسة " **أحمد بن بلة**"، إلا أن هذه التسوية المرحلية وفقا للباحث "**الطاهر سعود**"التي فرضها منطق الغلبة والقهر لم تنهي الخلافات والتناقضات، بل كانت سببا في اندلاع أزمة داخل الطبقة السياسية الجزائرية المهيكلة ضمن المؤسسات الوليدة . بحدوث انشقاقات و صراعات داخل الكتلة البنبلية نفسها، بين "**محمد خيضر**" أمين عام المكتب السياسي و" **أحمد بن بلة**" رئيس الحكومة ، ثم بين العقيد شعباني و بن بلة ، ووصل الشقاق السياسي ذروته بين رئيس الحكومة ورئيس الجمعية التأسيسية "فرحات عباس" الذي استقال عام 1963 م من رئاسة الجمعية التأسيسية كما غادر اضطراريا حزب جبهة

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، <u>في أصل الأزمة الوطنية 1958-1999</u>، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 91.

[2]- عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية، ص ص. 4، 5، نقلا عن:

/url ? sa=t &source=web&rct=j&url=http://boulmelkahel.yolasite.com/resources/ https://www.google.com

And James Fearon , and David Laitin , Op.cit, pp. 2,8.

التحرير الوطني المؤسسين التاريخيين لها، فـ "**محمد بوضياف**" أسس حزب الثورة الاشتراكية « P .R.S »، عقب استقالته من المكتب السياسي، ليحذو حذوه " **حسين أيت أحمد**" بتأسيسه حزب جبهة القوى الاشتراكية « F.F.S » ، و تم قمع هذه الوجوه المعارضة سياسيا لسياسة بن بلة عبر آليات السجن (**عباس، بوضياف**)، الإعدام (**شعباني**) و الاغتيالات (**خيضر**)، فيما لجأ البعض الأخر للخارج(**حسين أيت أحمد، كريم بلقاسم، بوضياف محمد**) في ظرف عام واحد[1].

و في هذا السياق تم فرض الأحادية الحزبية بقوة القانو، حيث أكدت ديباجة دستور 1963 على ضرورة قيام حزب الطليعة الواحد[2]، فجبهة التحرير الوطني كقائدة للعملية التحرير الثوري وفقا لـ" **عبد الحميد مهري**" دفعت حتى تكون الحزب الواحد عقب الاستقلال تحت ثلاثة تأثيرات: تأثير المد العربي الناصري الذي كان يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الآلية الوحيدة الكفيلة بإحقاق التنمية ومقاومة الامبريالية، تأثير يساري ماركسي بدعوته لحزب واحد مصفى من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة ، والتأثير الثالث و الأخير إسلامي، فالحركة الإسلامية عموما كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي يأخذ بالحسبان إلا حزبا واحدا، هو حزب الله[3]،فحزب جبهة التحرير الوطني شهد على حد توصيف الباحثة "**مغنية الأزرق**" تحولا بنيويا ووظيفيا من تنظيم حربي نشأ في وضع ثوري مثله مثل الحزبين الشيوعيين السوفيتي يتركب من خليط طبقاتي لأثرياء، فقراء، معتدلين وثوريين بهدف الاستيلاء على سلطة الدولة من خلال تحرير البلاد من الحكم الاستعماري في الفترة الاستعمارية، ومن حزب اتسم بأنه لم يكن اتحاد لأحزاب أو حزب وحيد إيديولوجيا خالصا من النمط الغربي الليبرالي، ولا حزب طبقي بالمعايير الماركسية، ولا حزبا محافظا من النمط الفاشي، وإنما " **حزب مساواتي ديمقراطي**" حيث "يتمتع القادة مهما كانت مكانتهم في الهرم التنظيمي بالحقوق نفسها ويخضعون للواجبات نفسها شأنهم شأن القواعد الدنيا " إلى حزب سياسي بعد الاستقلال فشل في أن يكون حزبا لطبقة واحدة دونما معاداة الطبقات الأخرى ومن ثمة كان من الضروري أن يعرف كرمز للحقبة الماضية بهدف الحفاظ على المكسب الوحدوي لكافة الجزائريين عقب الاستقلال[4] .

ففي المرحلة التالية للاستقلال حافظت السلطة . مرغمة في كثير من الأحيان . على التركيبة التعددية لجبهة التحرير الوطني التي لم تكن في الواقع حزبا سياسيا ، ذلك أن "**جون لوكا**" « **Jean Leca** »

---

[1]- الطاهر سعود، <u>**الحركة الإسلامية: إرهاصات النشأة والتشكل**</u> ، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية(وحدة الدراسات المستقبلية)، 2013 ص ص. 11، 12.

[2]- نفس المرجع، ص. 12.

[3]- عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية، الواقع و الأفاق "،في سليمان الرياشي"، و آخرون، **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص.179، 180.

[4]- مغنية الأزرق، (تر: سمير كرم)، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي أصل الأزمة الوطنية 1958-1999**، ط1؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص ص.157، 159.

نظر إليها كـ "**ضد . دولة**" « **Un Contre Etat** » ويقصد بذلك كيانا سياسيا سعى للقضاء على السلطة الاستعمارية كدولة، وبالقضاء على هذه الأخيرة تحولت الجبهة في نظره أثناء عملية تعويض تلك السلطة الاستعمارية إلى دولة، اتخذت من مسألة البناء الوطني " ذريعة لكبح" الطموحات السياسية لمختلف النخب فالسلطة قامت بتجميع النخب في جسم سياسي واحد[1]. أشبه بتجمع وطني كبير، وفقا لـ" **محمد حربي**" جمع مختلف الطاقات السياسية الجزائرية من مختلف الحساسيات، كغطاء سياسي لشرعنة وتبرير خيارات الزمرة الحاكمة، و بهذا يكون "**أحمد بن بلة**" وتكتله المؤيد للعسكر، والمنقلب على الشرعية أن يصل لسدة السلطة والقضاء على كل خصومه، والانفراد بالحكم[2]، ليجد نفسه في19 جوان 1965 تحت وطأة انقلاب من قبل حليفه السابق "**هواري بومدين**" لأنه كان يود فرض أفضلية السياسي عن العسكري بإعطاء الأسبقية للجبهة التحرير الوطني لأنه كان يمثل الواجهة السياسية للحكومة الجزائرية، وعليه فالاستقلال الوطني جاء في ظل تنافس بين قادة الثورة الذين كانوا منقسمين لفصائل. فخيار القيادة الجماعية للثورة وفقا للباحثين« **James Fearon** » و "« **David Latin** » ، بقدر ما كرس مبدأ الزمالة، خلق خصومات شخصية وصراعات عصب كأمر ثابت فيما يتعلق بشؤون حزب جبهة التحرير الوطني[3].

فمؤسسة الجيش قامت بإقصاء خصومها السياسيين عبر انتهاجها لأسلوب الانقلابات العسكرية على أول رئيس مدني(بن بلة) تحت شعار " **التصحيح الثوري**"، حيث قررت مباشرة إدارة شؤون البلاد بصلاحيات كاملة بدل البقاء خلف الكواليس[4]، مع إعلان العقيد "**هواري بومدين**" على أمواج الإذاعة والتلفزيون العموميين عن تنحية الرئيس " **أحمد بن بلة**" ، حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بالدستور 1963، وتصدره لجميع المناصب السيادية داخل الدولة(رئاسة الجمهورية ، رئاسة مجلس الثورة الذي تم إسناد مجمل الصلاحيات له . مجلس الوزراء ووزارة الدفاع)، حيث تحول بومدين طيلة فتره حكمه الطويلة نسبيا(1965 . 1978)، المتميزة بنوع من الاستقرار السياسي، و التطورات السوسيو . اقتصادية الكبيرة التي حولت الدولة إلى رب العمل الأول والمستثمر الأساسي من خلال تحكمها في القطاع العام ومراقبتها للتجارة الخارجية، وسيطرتها المطلقة على الريع النفطي بعد تأميم المحروقات إلى المؤسسة السياسية الأولى[5] على حد توصيف السوسيولوجي " **ناصر جابي**".

---

(1)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 118، 119.

(2)- الطاهر سعود، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

(3)- James Fearon , and David Laitin, Op.cit , pp 2 , 8.

(4)- الطاهر سعود،" أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر" ، **سياسات عربية** ،(العدد 24)، (كانون الثاني، 2017)، ص. 38 .

(5)- عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية" ، في أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة : الأردن ، الجزائر، السعودية ، السودان ، سورية ، العراق، الكويت، لبنان، مصر ، المغرب، اليمن**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص .85 .

وعقب وفاته مباشرة، حسمت مسألة انتقال السلطة وخلافة الرئيس الراحل "هواري بومدين" بسلاسة داخل دوائر مجلس الثورة بمعايير عسكرية صرفة، لصالح شخصية عسكرية ضعيفة الحضور ممثلة في العقيد " **الشاذلي بن جديد**" في محاولة لإضعاف مؤسسة الرئاسة كمركز قراري قوي طيلة الفترة البومدينية[(1)]، ويرى في هذا الصدد صاحب طرح " **الدولة العسكرية الموسعة**" "**وليام زارتمان**" « **william Zartaman** » الذي انطلق في تفكيكه لدهاليز للنظام السياسي الجزائري في فترة حكم "بن جديد" وتصنيفه في خانة الأنظمة العسكرية بالاستناد لمفاهيم النخب والعلاقات الزبونية كأدوات للتحليل، معتبرا أن نظام الشاذلي يختلف عن النظام البومديني رغم أنه كان احد أعضاءه (كان عضوا في مجلس الثورة وقائدا للناحية الثانية) ويتجلى هذا الاختلاف في أن بومدين ركز القوة في يده بهيمنته على مؤسسات الجيش، الحزب والرئاسة، فيما قام بن جديد بتوسعة نطاق الحكم إلى ما يشبه حكومة جماعية، حيث أعطى دورا سياسيا للحزب الواحد ووضعه تحت سلطته منذ مؤتمر الحزب في يونيو 1980 باعتباره الأمين العام للحزب، وسع صلاحيات الهيئات المنتخبة في اتخاذ بعض القرارات، فتح المجال للبرلة المجال الاقتصادي ، إلى جانب إحداثه لدوران في سلم القيادات العسكرية وتشكيل قيادة سياسية جديدة بتعيين مواليه داخل الجيش في مراكز هامة و تحييد خصومه أو الحراس (تكونوا في المرحلة البومدينية) الذين أوصلوه لسدة الحكم وعملوا على مراقبته، فهو نظام سيطرت عليه لجنة عسكرية لا تعمل كجماعة موحدة لنمط توجه واحد، ولكن كحارس للنظام وخزان إطارات[(2)] .

كما يرى " **ناير**" متصدر أطروحة "**الدولة البيروقراطية العسكرية**" أن وصف السلطانية لا يوافق هذا النوع من النظام، ليس لأن الرئيس الجزائري لا يملك السلطة، ولكن لأنه الممثل النخبوي لجماعة المصالح العسكرية، فرئيس الدولة ليس "**سلطانا تقليديا**"، ولكنه مسير سياسي يخضع لمصالح جماعة العسكر التي أتت به للسلطة. وهو ما يفسر ظهور "**الشاذلي بن جديد**" كرئيس للدولة بعد وفاة بومدين، في إطار إعادة تركيب كتلة السلطة، فهو ينتمي لجماعة المصالح السابقة، مما حال دون بروزه كرجل التغيير الجذري واعتماده لاتجاه التغيير داخل الاستمرارية عبر تكوين تحالفات جديدة، من خلال استيعاب المهمشين في النظام السابق و إقصاء الشخصيات يمكن أن تسبب تهديدا للنظام، فالنظام السياسي الجزائري وفقا لـ"**ناير** " من النوع العسكري . البيروقراطي[(3)].

ورغم جميع التغييرات التي أحدثها بن جديد على التركة البومدينية ،خاصة الوضع الجديد الذي منح للحزب الواحد، لم يمنع نشوب صراعات خفية بين مؤسسة الجيش ومؤسسة الرئاسة في بداية الثمانينات

---

(1)- نفس المرجع، ص ص.86، 87.

(2)- علي بوعناقة، وعبد العالي دبلة، " الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، في سليمان الرياشي و آخرون، <u>الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية</u>، مرجع سبق ذكره، ص. 216، 218.

(3)- نفس المرجع، ص . 215، 222.

انتهى بسيطرة الجيش على الحزب مرة أخرى، فبمناورة من العسكريين تم تعديل قانونه الأساسي بتوسيع صلاحيات أمينه العام ، أي رئيس الجمهورية . وبذلك مثلما يقول "**لونيسي**" عاد الجيش ليتحكم في جهاز الحزب بواسطة الرئيس الذي عينه الجيش، ليعرف نظام بن جديد منتصف الثمانينات هزات عنيفة لأسباب متعلقة بالشخصية الرئيس التي تفتقد للكاريزما، ولعوامل تتعلق بصعوبات عرفها نموذج التنمية المتبع، انتهت بأحداث 1988 التي طوت صفحة الحزب الواحد و أدخلت الجزائر عهد التعددية الحزبية[1] .

المطلب الثالث: الطبقة السياسية الجزائرية فترة التعددية الحزبية: بحث في صراع الدولة والمجتمع (1989م ـ 2018 م)

لقد عبرت الاضطرابات والمصادمات الدامية التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988[2]، عن عمق أزمة متعددة الأبعاد سياسيا (أزمة الشرعية وانتشار مظاهر الزبونية السياسية والثراء أوساط الطبقة الحاكمة) اقتصـاديا (انهيار أسعار البترول منتصف الثمانينات)، و مجتمعيا (حدوث تغييرات كبيرة البنية الديمغرافية للمجتمع) (أنظر المبحث الثاني)، أصابت النظام السياسي الجزائري متسببة في ضعف فاعلية حكومته سياسيا واقتصاديا في الاستجابة للمطالب الشعبية المتزايدة الناقمة على الأوضاع، كما أوضح "**هابرماس**" « **J.Habermas** » عندما تعجز الدولة عن تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع تصبح مطالب الأفراد المتزايدة تشكل تحديا كبيرا للنظام للقائم فمجمل هذه الأزمات إلى جانب تراجع الأنساق السلطوية في الربع الأخير من القرن العشرين و اكتساح المد الديمقراطي العالم خارجيا[3]. شكلت محركات حاسمة للانتقال النظام من حالة الاستقرار النسبي المميزة لمرحلة الحزب الواحد إلى غليان سياسي مستمر بين فترة و أخرى ليدخل النظام السياسي منعطفا خطيرا في إطار صراعات المحتدمة بين المحافظين و الإصلاحيين ،و البريتوريين المفضلين تواصل نظام سلطوي متلبرل اقتصاديا، مما فرض على الرئاسة اتخاذ الخطوات اللازمة لإنقاذ البلاد من الهوة المنتظرة معلنا "**الشاذلي بن جديد**" فصل الحزب عن الدولة وتبني مبدأ التعددية الحزبية من خلال دستور 1989[4]، فالجناح الإصلاحي داخل الطبقة الحاكمة، هو من أسس للفعل الانتقالي، ولم يتأتى كنتاج للانقطاع مؤسساتي مشابه لعملية الدمقرطة في الاتحاد السوفياتي سابقا ويوغسلافيا، ومن ثمة غياب ظاهرة إحلال النخبة الحاكمة بنخبة جديدة، فعملية الانتقال جاءت فوقية، كتعبير عن استمرارية ثقافة أبوية للصفوة الحاكمة غير قابلة للانحلال، ومخرجا للسلطة للمحافظة على مصالحها، بالبحث عن تحالفات جديدة تعطيها قوة الدفع بهدف تحقيق استراتجياتها البديلة لمرحلة ما بعد الانتقال[5].

---

(1)- الطاهر سعود،" أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 39،40 .

(2)- منعم العمار ، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في سليمان الرياشي، و آخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية و5الاقتصادية والثقافية** ، مرجع سبق ذكره، ص .42.

(3)- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص ص . 93، 94.

(4)- منعم العمار ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 42، 43.

(5)- سعاد العقون ، "نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية: عراقيل وتحديات"، **مجلة المفكر**، (العدد.8)،(د.س. ن)، ص. 184.

و إقرار مبدأ التعديد الحزبية أوحى بسير الجزائر في طريق الديمقراطية، ولم يبقى سوى اختبار صدقية هذا التوجه عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تضع جميع الفاعلين السياسيين من سلطة ومعارضة خاصة المؤسسة العسكرية باعتبارها مركز النظام السياسي الجزائري، على محك الممارسة الديمقراطية الفعلية وهي التداول السلمي على السلطة[1]،حيث انطلق هذا الفحص في 12 جوان 1990، مع أول معترك انتخابي تعددي للمجالس البلدية و الولائية، متسببة نتائجه في إعادة ترتيب الخارطة السياسية الجزائرية مع صعود الإسلاميين كفواعل سياسية جديدة وانحدار أسطورة قيادة جبهة التحرير الوطني، وقد اتصفت هذه الانتخابات بالنزاهة وفق ردود الفعل المحلية والدولية التي عبرت عن استعدادها للتعاطي مع المرحلة الجديدة بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ[2]، التي عقب فوزها بأكثر من 55 بالمائة في الانتخابات المحلية، كانت على وشك حصد الأغلبية المطلقة لأدائها الجيد في الجولة الأولى من أول انتخابات تشريعية في ديسمبر 1991[3]، التي جاءت نتائجها عكسية بالنسبة لكل من خطط لبرلمان فسيفسائي يجمع مجمل الفرقاء السياسيين بمختلف طروحاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية، حيث اعتبرت معظم القوى الحزبية أن مخرجات صناديق الاقتراع جلبت أحادية حزبية جديدة بتزكية شعبية، خاصة جبهة التحرير الوطني عن التيار الوطني ـ المحافظ وأحزاب التيار العلماني، ذلك أن هذه الأخيرة نادت بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة، ودفعت بقوة نحو إلغاء الانتخابات والانقلاب بذريعة التجاوزات الحاصلة على مستوى البلديات التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتوظيفها للدور العبادة كمنابر للتعبئة والتجنيد، وهو ما جعل الفيس يصعد من لهجته الخطابية ـ الدينية المتطرفة، كما رفض أي مساومة مع من يعتبرهم مستهدفيه[4]، وكاد العنف اللفظي الذي يتفوه به الطرفين المتصارعين ـ العلمانيين المتشددين والإسلاميين المتطرفين ـ يتحول إلى عنف جسدي يهدد البلاد بحرب أهلية تضع الدولة على حافة الانهيار والتفكك[5].

وفي ظل هذه الأوضاع المتشنجة لم يكن أمام الطبقة الحاكمة من خيار سوى تغيير مسار التجربة الديمقراطية[6]، عبر انقلاب مضاد لعملية الدمقرطة (وقف المسار الانتخابي) مطلع عام 1992، قام بهندسته مجموعة من الضباط العسكريين بقيادة الجنرال "**خالد نزار**"، وهي خطوة رحب بها الجميع خاصة الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين العلمانيين المحافظين وحتى بعض العلمانيين التقدميين على الصعيد الداخلي، كما

---

(1)- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008 ص ص.137.133.

(2)-نفس المرجع، ص.140.

(3)-Frédéric Volpi, « Algeia's Pseudo –democratic politics: Lessons for Democratization in the Middle East », **Democratization journal** ,(Volume. 13) , 2006, p.444 .

(4)- محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص ص .143، 144.

(5)- رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 238، 239.

(6)-محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص .144.

لقات ارتياحا من الدول الكبرى التي طالما عبرت عن قلقها من عرقلة الحركات الإسلامية للعملية الديمقراطية في الجزائر(1).

وقد حدد "**ويليام كوانت**" « William Quandt » المصالح كمتغير تفسيري في قرار الجيش الجزائري بإجبار " **الشاذلي بن جديد**" التنحي عن منصبة في أوائل عام 1992، ليقود أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في غضون أسابيع عن اللحظة الانقلابية، احتجاجات عارمة على خلفية إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية، التي تم قمعها بعنف من قبل وحدات الجيش الجزائري، وحل هذا الحزب الإسلامي، الذي قبيل الانتخابات التشريعية باشر مناضليه في عمليات تكوين عسكري وتدريبات على القتال واحتلال الساحات العمومية وهو ما أرخ لانطلاق حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد، كل طرف فيها يريد استئصال الطرف الثاني، فالتحالف العسكري التكنوقراطي عن السلطة الحاكمة يريد اجتثاث الجماعات المسلحة ومناصريهم من جهة، وفصائل التيار السلفي للجهاد داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تريد الإطاحة بالنظام وإقامة دولة إسلامية تحكم بالشريعة وتنهي حالة البؤس التي يتخبط بها الكثير من شرائح المجتمعية حيث يؤكد في هذا الصدد « **Luis Martinez** » انه منذ بداية عام 1992 حدث تحول سياسي دراماتيكي في قلب النظام السياسي الجزائري، أكد أن السياسة الثورية أصبحت سياسة روتينية بالنسبة لمعظم الفاعلين المتورطين في الصراع من أجل السلطة، فكل طرف سعى لإنهاء الطرف الأخر في ظل ثقافة سياسية مشبعة بالحقد والكراهية ، وهو ما خلف الحصيلة ثقيلة بمئات الآلاف من القتلى، وتكبد الاقتصاد الوطني لعشرات المليارات، إضافة لفقدان الجزائر سمعتها في المحافل الدولية(2).

وتعود جذور أزمة العنف السياسي في الحالة الجزائرية وفق الباحث "**هواري عدي**" لرفض الطبقة الحاكمة مبدأ التداول على السلطة، فهي بحثت من خلال الإصلاح الدستوري لعام 1989 عن تجديد شرعية ذات النظام عن طريق تعددية حزبية تصبح فيها جهة التحرير الوطني الحزب المهيمن، لكن الآلية الانتخابية جلبت قوى جديدة مناهضة ومهددة للنظام(3)، ومن ثمة تقرر إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، وهو ما خلق إحباطا في صفوف مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ دفع بهم إلى تبني خيارات عنيفة ومسلحة من جهة ولمنطق القطيعة من جهة أخرى، فالشعب الجزائري أراد إحداث قطيعة مع ممارسات النظام التسلطي، ذلك أن عملية الانفتاح التي برمجتها السلطة وكانت تأمل في أن تتحكم بمسارها انتقلت من يد مخططها وتحولت إلى بداية ثورة شعبية تطالب بالحرية والمساواة(4).

---

(1) - Frédéric Volpi, Op.cit , p.444 .

(2)-Ibid., p.444 .

ومحمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص ص .147، 148 .

(3)-Lhouari Addi, « les partis politique en algérie », **Revue de L'occident Musilman et de la Méditerranée** , Associations pour L'étude de Science humaine en Afrique du nord, 2005 ,Tom 2: Le maghreb(N.111-112),p p.139-162.

(4)- محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص ص .148، 150.

وقد تمخض عن تنحية " **الشاذلي بن جديد**" ، وتعيين المجلس الأعلى للدولة (1992 . 1995) قيام أهم تيارات قوى معارضة للنظام الجديد ممثلة في جبهة التحرير، حزب التجديد (التيار الوطني) الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة حماس، الجزائر المسلمة المعاصرة، حزب النهضة (التيار الإسلامي)، جبهة القوى الاشتراكية حزب العمال(التيار العلماني) أو ما يطلق عليها "جماعة العقد الوطني" بالسعي نحو إيجاد مخرج سياسي للأزمة مطلع عام 1992، ممثلا في لقاء "**سانت إيجيديو الأول**" الذي انعقد في بداية نوفمبر 1994 بروما[1]، متجلية أهم مخرجاته في اتفاق أطرافه على ضرورة صياغة عقد وطني في لقاء " سانت ايجيديو ثاني" الذي تم التوقيع فيه من قبل جميع المشاركين، ماعدا حزب التجديد بقياد بوكروح ، وحماس بزعامة نحناح (اللذان تم تغيبهما من قبل المنظمين بحجة أن هدف "**بوكروح**" و "**نحناح**" من المشاركة في اللقاء الأول هو تعطيله و إبلاغ النظام بحيثياته ونتائجه)، على عقد وطني، يلتزم فيه الجميع باحترام مبادئ أول نوفمبر والتداول السلمي للسلطة،احترام ثلاثية العناصر المكونة للهوية الوطنية (الإسلام . العربية و الأمازيغية) تحييد الجيش من السياسة ، إلى غير ذلك من المبادئ [2] .

إلا أن عقد روما فشل في إيجاد حل للمعضلة السياسية، لفقدانه وفقا للمؤرخ" **رابح لونيسي**" صفة العقد الجامع لمجمل الشركاء السياسيين والمجتمعيين، الذي لا يقصي أي تيار سياسي و إيديولوجي، أو طبقة، حتى تصبح هذه الديمقراطية أداة لإدارة مختلف التناقضات المجتمعية، نتيجة لعدم إشراك أهم فاعل في الحوار وهو النظام، الذي رفض مخرجات عقد روما، متهما أطرافه بتورطهم مع الكنيسة الكاثوليكية التي تحركهم بواسطة منظمة سانت إيجيديو[3]، حيث اصطدمت هذه المحاولة الإصلاحية بإستراتجية سلطوية رافضة لأي وساطة أو مبادرة فردية وجماعية، والقبول بها فقط كآلية استنزافية بغية " معرفة نوايا الخصم لتفعيل استئصاله أكثر، وليس للتصالح معه"، على حد تعبير الباحث "**فهمي هويدي**،حيث زاوجت السلطة بين أساليب الترهيب والترغيب، في مواجهة المعارضة المبادرة بالوساطة من خلال محاصرة الجهات الثلاث (حظر الفيس، عزل الأفافاس، وكسر شوكة الأفلان الوطني بتغيير أمانتها العام) من جهة، وقيامها باستدراج أحزاب أخرى من (التيارين الإسلامي والعلماني) إلى أحضانها، تحت شعار المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى. حتى لو اضطرت لتوقيف مسار وفاقي بادرت به هي نفسها، مثلما حدث مع لجنة الحوار الوطني (أكتوبر 1994) التي ترأسها " **يوسف الخطيب**"، والتي كان من المفروض أن تتوج بالمصالحة الشاملة في ندوة الوفاق الوطني مطلع 1995، إلا أن عدم إطلاق سراح ممثلي الإنقاذ وفقا لـ "الخطيب" أجهض هذه المبادرة[4].

و طيلة الفترة الممتدة (1992 . 1995)، افتقد النظام القائم للشرعية السياسية، نتيجة الإخلال بالقواعد المعيارية (الدستور) و الإجرائية (القانون) التي تنظم ممارسة سلطة دولة، هو ما اضطر الطبقة

---

(1)- إسماعيل قيرة، و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر (مخطوطة)**، الجماعة العربية للديمقراطية، 2011 ، ص.100.

(2)- رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص.263 ، 264 .

(3)- نفس المرجع، ص. 264 .

(4)- إسماعيل قيرة، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.100،101.

الحاكمة استئناف العملية السياسية كحل جزئي للأزمة الأمنية التي كانت قائمة (1992 . 1999) [1] عبر العودة للمسار الانتخابي، والشرعية الدستورية من خلال انتخاب الجنرال "**اليامين زروال** " رئيسا للدولة في أول انتخابات رئاسية تعرفها البلاد، تنظيم انتخابات برلمانية ومحلية عام 1997، المصادقة على دستور 1996 واستحداثه لبنى مؤسساتية جديدة (كالغرفة البرلمانية الثانية تحت مسمى " مجلس الأمة"، المجلس الاجتماعي و الاقتصادي كفضاء حواري بين مختلف الشركاء السياسيين والمجتمعيين، مؤسسة الوساطة لدى الجمهورية التي تعمل على إيصال شكاوى المواطنين إلى أصحاب القرار...الخ) ، مست بنية مراكز القرار(رئاسة الجمهورية ، رئاسة الحكومة، المجلس التشريعي والأحزاب ، مختلف مستويات الإدارة العمومية) في السياقات أمنية وسياسية خاصة، وهو ما دفع السوسيولوجي" **ناصر جابي**" التساؤل حول مدى مساهمة الأزمة الأمنية السياسية في الدفع نحو القيام بتعديلات في العملية القرار على مستوى مركزها العسكري . الأمني في ظل حالة الاستقرار التي ميزته مقارنة بباقي المراكز والمؤسسات، ليجيب أن وجود هذه القوى المجتمعية الممثلة ضمن هذه المؤسسات كفضاءات للحوار والتشاور، لا يعني مشاركتها الفعلية في صناعة القرارات فكل ما كان مسموحا به داخل هذه البنى هو إبداء الرأي والمشورة، أما القرار الأخير فهو بيد المالكين الحقيقيين للسلطة والحجة الدامغة التي تؤكد هذا التحليل هو إنهاء عهدة الرئاسية " اليمين زروال" قبل وقتها (1995. 2000) فهذا الضابط العسكري الذي لم يعرف عنه أنه صاحب طموحات سياسية كبيرة، غادر منصب الرئيس فجأة في ظل ظروف أمنية وسياسية صعبة مما فرض على أصحاب القرار تنظيم رئاسيات مبكرة عام 1999 أنسحب منها جميع المترشحين قبيل انطلاقها كتعبير عن رفضهم على ما اعتبروه بوادر تزوير نتائجها لصالح المرشح الحر "**عبد العزيز بوتفليقة**" المدعوم من أصحاب القرار الفعليين[2].

ويرى في هذا الصدد الباحث "**هواري عدي**" أن إقالة الرئيس" **زروال**" من منصبه، جاءت نتيجة رفضه للاتفاق السري بين قوات الأمن العسكرية والجيش الإسلامي للإنقاذ، فمؤسسة الجيش، أثناء قيامها بدورها القديم الجديد، كانت في حاجة لواجهة جديدة يمكنها تأمين غطاء سياسي فاعل للاتفاق[3].

وقد جاءت رئاسيات 1999 بـ" **عبد العزيز بوتفليقة**" إلى الحكم، ليستمر أربع عهدات متتالية (1999 ،2004 ،2009 ،2014) على سدته [4]، وهو الشخصية المدنية الذي كان لها دور مركزي في انبثاق دولة ما بعد الاستعمار، عبر إسهامه في هندسة تحالف قوي بين الجيش والطبقة السياسية عشية الاستقلال ثم مشاركته في هندسة الانقلاب على "**بن بلة**" عام 1965، أين سارعت القوى المسلحة لتعزيز موقعها في البنية القرارية عن طريق تعيين قياداتها العليا في مناصب سياسية هامة، إلا أن

---

(1)- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص . 95.

(2)- عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص ص.88، 89.

(3)- الطاهر سعود،" أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص. 44 .

(4)- محمد علي ندور، " آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر: الإطار المؤسساتي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د.ع) (د. س. ن)، ص.95، 96.

"بوتفليقة" قاد موجة مضادة، للتقليص من نفوذ هذه الشخصيات العسكرية، وهو ما جعل القيادة العليا للجيش تنتقم منه عبر استبعاده لخلافة الرئيس الراحل " **هواري بومدين**"، وتعيين شخصية عسكرية مغمورة هو الكولونيل " **الشاذلي بن جديد"** بدلا عنه، حيث قاد هو الأخر حملة ضد رجال بومدين، و كان بوتفليقة أول ضحاياها مما ولد لديه حقد اتجاه القيادة العليا للجيش تسببت في نفيه لاحقا، ليتم الاستنجاد به مجددا[1] من قبل قوى الأمن العسكري، لإضفاء الغطاء السياسي لهدنة **"الايا ياس"** باعتباره الشخصية الأقدر على عقد صفقة سياسية مع الإسلاميين لإعادة السلام والاستقرار للبلاد لامتلاكه رصيد سياسي و دبلوماسي كبير، إلى جانب إيمانه بفكرة المصالحة الوطنية،خاصة أنه كان أحد المؤيدين لعقد روما، وبعد أن وقع الخيار على بوتفليقة وقبوله بالعرض تم تقديمه على أساس أنه[2] "**مرشح التوافق** "، الذي تم بين أجنحة الجيش والمخابرات(الاستئصاليين وأولئك الذين قبلوا بالحوار مع الجماعات المسلحة)، وسهل انسحاب المرشحين الستة(أحمد طالب الإبراهيمي،عبد الله جاب الله، حسين أيت أحمد، مولود حمروش، مقداد سيفي، يوسف الخطيب)[3] والعودة لاختيار رئيس مدني وفقا لـ" **هواري عدي"**، يصب في إطار الانسحاب التكتيكي والمشروط للجيش من المجال السياسي، حيث عبر هذا الأخير عن رغبته في نزع الطابع العسكري عن النظام، الذي ظل لصيقا به منذ استقالة بن جديد[4]، و بوتفليقة من جهته صرح برفضه أن يكون " ربع رئيس"، أو " رئيس في مرحلة تدريب[5] كرسالة للجيش أنه لن يقبل إلا أن تعود مؤسسة الرئاسة فاعلا مركزيا داخل البنية القرارية.

وعقب تقلده لمنصب الرئاسة، جعل " بوتفليقة" مسألة تسوية النزاع الداخلي، في صلب برنامجه الرئاسي، ففي سبتمبر1999،عرض على البرلمان " **قانون الوئام المدني**"، الذي هو في الأساس امتداد للقانون الرحمة الذي أطلقه اليمين زروال، حيث عرفه بأنه **"الصيغة السياسية"** لاتفاق ستتفاوض عليه القيادة العليا للجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ"[6]، ليتم الاستفتاء عليه من قبل الشعب في 16 سبتمبر 1999، حيث تمت الموافقة عليه بغالبية ساحقة وصلت لـ 98,63 في المائة، بنسبة مشاركة

---

(1)- رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد7، يناير2008 ص. 15.

(2)- رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص. 273 .

(3)- بلقاسم القطعة،" دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون"، سلسلة : تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2020، ص.3.

(4)- الطاهر سعود،" أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص. 44 .

(5)- عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص. 89.

(6)- رشيد التلمساني ، مرجع سبق ذكره، ص. 8، و داليا غانم، " الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام 17 من حكم بوتفليقة" بوتفليقة" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 28 أفريل 2016، نقلا عن:

http://carnfie_mec .org/2016/04/28 /ar_pub_-63483

وصفت بالمضخمة، والتي بلغت 85,03 بالمائة، إلا إن هذا لا ينفي أن الشعب الجزائري كان يريد طي صفحة العنف ودعم خطة السلام، ثم صودق عليه، بمطلق أصوات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، دونما أي مناقشات و بهذا يكون بوتفليقة قد استعاد الجزء الضائع من شرعيته في الرئاسيات التي فاز بها في ظل غياب المنافسة، متسما هذا القانون بمحدودية إطاره الزمني الذي لا يتجاوز ستة أشهر، يمكن خلالها للإسلاميين المسلحين الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء ولم يرتكبوا أعمال اغتصاب،ولم يفجروا قنابل في أماكن عامة، أن يلتمسوا العفو واستبعد أولئك الذين تورطوا في مثل هذه الأعمال، كما منح عفوا مشروطا للإسلاميين المتطرفين المستعدين لتسليم أنفسهم للقضاء قبيل 13 جانفي 2000[1]،

وعقب "قانون الوئام المدني" الذي جاء كخطوة نحو التهدئة الأمنية، تلته خطوة ثانية في اتجاه التهدئة السياسية والانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في استصدار الرئيس لـ " **ميثاق المصالحة الوطنية** " في أوت 2005، ثم المصادقة عليه في 29 سبتمبر من نفس السنة، والتي عرفها الرئيس بأنها " إعادة بناء الأواصر، والروابط التي انفصمت بين أفراد مجتمع تمزقت أوصاله، لا بفعل أعمال العنف فحسب، بل بفعل أيديولوجيات الضلال، والبغي بوجه الخصوص، وعليها فإنها لا تقتصر في نظري على مجرد إيقاف أعمال العنف .... بل أنها تعني في غايتها القصوى إعادة الوفاق بين الجزائريين أيا ما كانت مشاربهم ومناهلهم ... وبث روح السلم في الصدور، وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة لنسيان ما صار ... وهي تعني مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائريين، وتعبئة جميع الأطراف في سبيل تجديد وطني يكون كفيلا من خلال إصلاح الدولة، وإعادة تنظيم الساحة السياسية والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت لانفجار الأزمة"، محددا هذا الميثاق المصالحتي باعتباره نسقا قيميا، يستند على فكرة الحل الشامل للأزمة الوطنية باجتثاث أسبابها وتجاوز أثارها مجموعة من التدابير، كتعليق الإجراءات القانونية ضد الجماعات المسلحة المستسلمين قبل 26أوت 2006،و غير المتورطين في أعمال عنف محددة، وتقديم تعويضات لضحايا الحرب كعائلات المفقودين، وأعضاء الجماعات الإسلامية المسلحة،ومنح حصانة للشرطة والدرك الوطني، وأفراد الجيش المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع كل المسؤولين من استغلال الدين كأداة لتحقيق أهدافهم السياسية، ووضع أيضا أحكام بالسجن والغرامات لمعاقبة من عارضوا أحكامه أو انتقدوها[2].

[1]- رشيد التلمساني ، مرجع سبق ذكره، ص. 8 .

[2]- دالية غانم، ومحمد بوضياف، ص. 225، 226، مرجعين سبق ذكرهما.

وقد ساهمت مبادرات بوتفليقة للمصالحة، في إنهاء الحرب الأهلية، و إرساء الاستقرار و الأمن تدريجيا وعلى مراحل طويلة[1]،ففي عام 2017 صنفت "**مؤسسة غالوب**" الجزائر في المرتبة السابعة لأكثر الدول أمنا في العالم، نتيجة لخبرة الاجهزة الأمنية في حربها مع الإرهاب طيلة تسعينات وتوظيفها لمقاربة أمنية على نطاق واسع[2].

والى جانب الإستراتيجية الأمنية وضع "بوتفليقة" مسألة التنمية الاقتصادية على رأس برنامجه الرئاسي خاصة في ظل تحسن المداخل الريعية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط بالأسواق الدولية، حيث تبنى مجموعة من البرامج ذات الأغطية المالية الضخمة، أولها كان "**برنامج الإنعاش الاقتصادي** " (2001. 2004) والتي رصد لها 7,5 مليار دولار، ثم أطلق" **برنامج دعم النمو**"(2005 . 2009) في عهدته الثانية، والتي رصد لها مبلغ 60 مليار دولار، أي ثمانية أضعاف ما رصد للبرنامج الأول، والتي استهدفت تحسين ظروف معيشة السكان، وتطوير المنشآت الأساسية، الخدمة العمومية و تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بعدها جاء "**برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية**" (2010. 2014)، وقد تجاوز مبلغ تغطية هذا البرنامج 280 مليار دولار مع الطفرة في المداخيل النفطية ، وهي المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي يصل فيها حجم الاستثمارات إلى هذا الحد دون اللجوء للاقتراض من الخارج [3]، وجه للاستثمارات العمومية في مجال السكة الحديدية، الطرق المياه التعليم، إلا أن هذه السياسات التنموية، المستندة على التوزيع الإداري للموارد وليس الإنتاج، لا تصب في صالح تحييد العراقيل التي تقف في طريق الانتقال وفي وجه قوانين السوق المفتوحة، مما جعل الاقتصاد تابع وبقوة للقوى السياسية[4].

كما عمل" بوتفليقة" على إنهاء العزلة الدولية التي تسببت فيها سنوات الحرب الأهلية، لامتلاكه خبرة دبلوماسية كبيرة حيث كان يشغل منصب وزير الخارجية في فترة حكم بومدين (1964 ـ 1978)، مستندا في ذلك على دعامتين أساسيتين، مشاركة الجزائر باعتبارها شريكا أساسيا في الحرب العالمية ضد الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وتعاظم دورها في إفريقيا خاصة في دول الجوار[5].

وفي مقابل السياسات التي تبناها، سعى " بوتفليقة" بمجرد وصوله لقصر المرادية تعزيز سلطته من خلال تعيينه لحلفائه السياسيين و رفاقه، المنحدرين غالبيتهم من منطقة الغرب في مناصب مفتاحية وتحييد العسكر تدريجيا من الحياة المدنية، خاصة وانه وجد قوات شرطة ضعيفة تابعة لوزارة الداخلية،

---

(1)- دالية غانم، نفس المرجع .

(2)- دالية غانم، "المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر" ، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي، <u>**مركز كارنيغي للشرق الأوسط**</u> أفريل 2019، ص. 10.

(3)- محمد علي ندور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 96، 97.

(4)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 304 .

(5)- دالية غانم، " الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام 17 من حكم بوتفليقة"، مرجع سبق ذكره.

وهيئة أركان متعبة تبحث عن إيجاد تسويات، في مقابل تغول جهاز المخابرات المسمى **"دائرة الأمن والاستعلام"**، و التي قام بتحالف معه في حربه مع قيادة الجيش، الذي قدم لها(أي قيادة الجش) في البداية ضمانات قانونية لإبعاد شبح الملاحقات الداخلية والخارجية عن قادتها المتورطين فيما اصطلح على تسميته في النصوص الرسمية بـ**" المأساة الوطنية** ، فقد جاء على سبيل المثال، في الفصل السادس من الأمر الرئاسي في 27 أفريل 2006، المعنون بـ " إجراءات تجسيد عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، الذي يتضمن آلية تنفيذ مشروع بوتفليقة بشأن المصالحة الوطنية ، أنه لا يجوز الشروع في أي متابعة بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع و الأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها بسبب أعمال نفذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات" (المادة 45)،و أنه" يعاقب بالحبس من ثلاثة سنوات لخمسة سنوات وبغرامة مالية، ..... كل من يستعمل من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أي عمل أخر جراح المأساة الوطنية أو يعتد بها للمساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو لإضعاف الدولة، أو للأضرار بكرامة أعوانها الذين خدموها بشرف" (المادة 46)، وكان ابرز مثال على تحجيم دور قيادة الجيش، ما صرح به قائد الأركان في انتخابات أفريل 2004 الجنرال **"محمد العماري"** : **"ولى الزمن حين كانت المؤسسات العسكرية، لاعتبارات تتعلق بالاستقرار والتوافق الوطني، تتدخل في اللعبة السياسية، وأنه لن يكون للجيش مرشح مفضل في الانتخابات الرئاسية بعد اليوم."**، وقد كان لهذا الأخير (أي العماري) دور مركزي في قرار إلغاء المسار الانتخابي عام 1992، وأكبر الداعين لفرض تدابير صارمة إزاء الجماعات الإسلامية المتطرفة، واشد الرافضين والناقدين لمسار السلم و المصالحة الذي هندسه "بوتفليقة" وبمجرد فوزه للمرة الثانية قام بإقالته في أوت عام 2004 من منصب قيادة الأركان وعين مكانه حليفه السياسي وصديقه الجنرال**"أحمد القايد الصالح"**، وعيين قادة جدد، على مستوى النواحي العسكرية الأربع، كما قام على الصعيد المؤسساتي باستحداث منصب **"أمين عام"** لوزارة الدفاع الوطني، وهو بمثابة سكرتير وعين لرئيس الجمهورية على سير الأمور والتحركات داخل قيادة الأركان، وبالانطلاق من تجربته التاريخية المتعلقة بانقلاب وزير الدفاع **" هواري بومدين"** على الرئيس **" احمد بن بلة"** عام 1965، احتفظ لنفسه بحقيبة **"وزير الدفاع"، و "القائد الأعلى للقوات المسلحة"**، الذي يمتلك الصلاحيات الدفاعية والأمنية الكبرى، كإعلان حالة الطوارئ الحصار والحرب [1].

إلا أن سلطته لم تمتد إلى أجهزة قوى الأمن، فـ "بوتفليقة" أدرك أن الدخول في صراع الهيمنة مع **"مديرية الأمن والاستخبارات"**(DRS) ستنتهي لصالح الأخيرة، بسبب نفوذها داخل جميع مؤسسات الدولة والمجتمع على غرار وسائل الإعلام العامة والخاصة، الأحزاب السياسية، والجسم البيروقراطي، مكتسبا هذا الجهاز الذي تم تأسيسه عام 1990 برئاسة **" محمد مدين"**، قوته من وضعه المهم ضمن هيكلية المؤسسات الأمنية حيث لم تكن لديه قيادة ونظام تجنيد وسلم وظيفي واضحين، ومن الخبرة المكتسبة طوال سنوات

---

(1)- رشيد تلمساني، ص. 16، و بلقاسم القطعة، ص ص. 3، 4، مرجعين سبق ذكرهما.

الحرب الأهلية، ولاحقا تزايد نفوذه في المراحل الأولى من حكم بوتفليقة بسبب توسع نشاطات عمل أهم أجهزته الاستخباراتية **"مديرية مكافحة التجسس والأمن الداخلي"** (DCE) في إطار تنسيق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب على خلفية هجمات 11 سبتمبر 2001، التي شرعت انتشار قوى الأمن في جميع أنحاء البلاد وهو ما مكن جهاز الأمن من تكريس سلطته السياسية أكثر، ويقول في هذا الصدد **" بلعيد عبد السلام"** رئيس السابق للحكومة (1992. 1993)، أن احتلال المناصب لا يزال "رهنا" ب**"مباركة"** المخابرات، ويقول **"السعيد سعدي"** رئيس حزب" التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"إن مديرية الاستخبار والأمن لا تزال في صلب السلطة، لسيطرتها على مصادر التمويل والدعم ، وعدم خضوعها للمسألة، غير أن هذا الوضع تغير في سبتمبر 2015 على خلفية ضم مؤسسة الرئاسة لجهاز المخابرات و إقالة صانع رؤساء الجزائر "محمد مدين" المدعو الجنرال" توفيق" وتعيين رئيس جديد لها من داخل دائرة الرئيس[(1)]. و من ثمة تكريس هيمنة مؤسسة الرئاسة (لتفاصيل أكثر أنظر الفصل الرابع).

والجدير بالملاحظة أيضا هو توظيف **"بوتفليقة"** لإستراتيجية جديدة لتغيير الوضع السياسي، بهدف تقوية مركزه، وذلك من خلال دفعه للقوى الحزبية الرئيسية(**جبهة** التحرير **الوطني**، **التجمع الوطني الديمقراطي**،**حركة حماس**) التي لها خلفيات إيديولوجية وتصورات سياسية مختلفة، لتشكيل ما يعرف" **بالتحالف الرئاسي**" في فيفري 2004 ، بهدف الوصول لإجماع حول السياسات بين المجموعات المختلفة، بالانطلاق من فكرة أن الديمقراطية، لا ترسخ في المجتمعات التي تقسمها الإيديولوجيات التناحر السياسي، وانعدام الثقة بين المجموعات المختلفة، حيث تعهدت جميع هذه الأحزاب بالالتزام ببرنامج الرئيس والعمل على تطبيقه، ومن ثمة تحييد أي مسببات للاختلاف حول السياسات والقوانين عند عرضها للنقاش والمصادقة أمام الهيئتين التشريعتين[(2)]، فهذا التحالف جاء كمرحلة وصفقة ضرورية، تحمل بين طياتها حتمية تعايش جماعات السلطة الفعلية من النظام التسلطي، مع النخب الديمقراطية الجديدة، بهدف ضمان استمرار واستقرار نفس السلطة السياسية، حيث منحت للرئيس فرصة تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار على الأقل على المدى المتوسط لتطبيق برنامجه السياسي والتنموي، بعيدا على ضغوط المعارضة خاصة ما تعلق بملفات المصالحة الوطنية والمنظومة التربويةالعدالة، الأسرة و الأمازيغية، وسمحت للجماعات الفاعلة بقطع الطريق أمام أية معارضة محتملة قد لا تتمكن من احتوائها والسيطرة عليها كما حدث في التسعينات[(3)].

---

(1)- رشيد تلمساني، ص ص. 16، 17. ، و بلقاسم القطعة، ص ص. 3، 4، مرجعين سبق ذكرهما.

(2)-بلقاسم العباس، و عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص.311.

(3)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 198، 199.

كما قام بوتفليقة أيضا على غرار القادة العرب التسلطيين،و الطبقة الحاكمة (الجنرالات) في التسعينات، باستخدام "**الإستراتجية الانقسامية**" بهدف بسط هيمنته أكثر و تكريس مسألة استمراره في السلطة، وتستند هذه الإستراتجية على القمع، الاستقطاب، وخلق التنافسية بهدف إضعاف الجماعات المعارضة، والتوزيع الاستراتجي لعائدات النفطية لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية، إلى جانب تنفيذه لبعض خطوات التحرير السياسي كاستجابة للضغوطات القادمة من البيئة الداخلية والدولية على حد سواء، فعلى سبيل المثال قام بفتح المجال للأحزاب الإسلامية من المعارضة الترشح للانتخابات والحصول فعليا على بعض المقاعد في البرلمان[1]، فبوتفليقة عقب وصوله لسدة الحكم قام بدمج الإسلاميين المعتدلين في الحياة السياسية، ماعدا جماعة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حيث انضمت حركة مجتمع السلم إلى الحكومات الائتلافية وحصلت على عدد من المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية، كما قام بتعين بعض الشخصيات الإسلامية في مناصب هامة على غرار "**عبد العزيز يلخادم**" الذي شغل منصب وزير الخارجية عام 2000، ورئيسا للحكومة عام 2006، وهو ما ساعد هذا النظام على استعادة شرعيته أكثر للنظام بفضل فتحه المجال لقوى الإسلام السياسي بالمشاركة في النظام السياسي[2] .

إلا أن هذه السياسات التي استهدفت إعادة ترتيب الوضع السياسي والاقتصادي، بما يسمح باستمرارية التسلطية خلقت ديناميكيات متناقضة داخل المجال السوسيو. سياسي، ففي مقابل سعي "بوتفليقة" ومعاونيه لتوطيد أركان حكمه الفردي المطلق، من خلال قواعد الحكم التي أرساها، وشبكة تحالفاته وعلاقاته الزبونية مع رجال المال، وبطانة تعمل كحكومة موازية في الظل، سمحت سياسات التحرير المعتمدة من قبله، في بعض الفترات، ببروز العديد من الجماعات التي تمكنت من إزعاج السلطة ومساومتها كالنقابات المستقلة في قطاع التربية والتعليم التي تمكنت مرارا وتكرارا من شل القطاع في العهدة الثانية (2004 . 2009) لـ"بوتفليقة"، وحركة المواطنين القبائل التي تمكنت من الحصول على تنازلات من الحكومة لإدراج الأمازيغية كلغة وطنية، نتيجة مقاطعة سكان منطقة القبائل شبه كاملة للانتخابات البرلمانية عام 2002، فمن الواضح أن وجود مثل هؤلاء الفاعلين أدى لتضييق نطاق مناورات النخبة الحاكمة، ففي بعض الأوقات بدت الديناميات وكأنها تفلت تماما من السيطرة من الأعلى للأسفل، كتعبير عن حالة الدولة المرتبكة[3].

---

(1)- Isabell Wernfels , « Who is in Charge ?Algerian Power Structure And Their Resilience To Change », **février 2010, http:// www .ceri_sciences_po .org.**

(2)- داليا غانم، " الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام 17 من حكم بوتفليقة"، مرجع سبق ذكره.

(3)- Isabell Wernfels , Op.cit.

و محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

وعلى العموم اتسمت مرحلة حكم بوتفليقة(التي سيتم التفصيل فيها أكثر في القادم من الدراسة) بعودة الدينامية السياسية اليتيمة حسب تعبير " **برتراند بادي**"، والتي تمظهرت في تبلور دولة المشاريع والرعاية الاجتماعية، وتأسيس شبكات الولاء الزبونية التي تستخدمها الجماعة الحاكمة كمداخل لتغلغل في دواخل المجتمع، بآليات قد تكون عروشية، دينية، سياسية، و اقتصادية ، وهو ما انعكس على فاعلية المعارضة السياسية في مواجهتها مسالك النخبة الحاكمة وبرامجها السياسية[1]، وعلى العملية السياسية الديمقراطية برمتها.

---

[1]- فضيل ابراهيم مزاري، " مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكة العلاقات الزبونية"، **المستقبل العربي**، (العدد . 460)، (يونيو، 2017)، ص. 144.

المبحث الثاني: الديناميات المفسرة للحظة الديمقراطية في الجزائر

لقد جاءت اللحظة الانتقالية ناح الديمقراطية في الجزائر للتحرر من الخوف، التهديدات السيكولوجية السوسيو ـ سياسية، القانونية، وتهديدات التهميش الاقتصادي و الظلامية الثقافية، الممارسة من طرف مختلف أطراف السلطة السياسية، الاقتصادية، الإعلامية، القانونية، الثقافية والاجتماعية المتحركة في إطار نظام سياسي أحادي الحزبية ـ سلطوي فاقد لشرعية ذات قاعدة شعبية، عمل بكل الأدوات على إضعاف مختلف مراكز السلطة والمنافسة وإلغاء مجمل الهويات، الرؤى والبرامج السياسية الموجودة والبديلة[1]، ذلك أن النظام السياسي الجزائري قبيل عام 1988 قام على نمط <**انضمام=مشاركة**>بمعنى مشاركة تتأتى عقب الانضمام لخيارات سياسية تم الفصل فيها دونما أي مساهمة، في ظل انعدام كلي للمشاركة حقيقية أو معارضة فالتحالف الذي تم بين الحزب والدولة نجح في تحييد كل محاولة للمعارضة تزيغ عن الحدود المرسومة سلفا أبرزها مصادرة الحق في إبداء الرأي والتجمع فالدولة من خلال هذه الممارسات الأبوية لم تحترم عند تحديد علاقتها مع المجتمع مبدأ المشاركة السياسية، كما لم تكلف نفسها عناء بناء قنوات اتصال وتفاعل متينة معه[2]، خاصة مع الدفع بالجهة التحرير الوطني بالانطلاق من رصيدها النضالي كقائد للثورة التحريرية ومحقق للاستقلال الوطني، أن تتقمص لون الحزب الواحد، بالرغم من تعدد ألوان طيفها السياسي ذلك أن النظام القائم على الأحادية كأساس إيديولوجي والرافض للاختلاف السياسي اتخذ من حزب التحرير الوطني غطاء أكثر من سند[3] لتمرير سياساته وتبرير سلوكياته.

إلا أن نظام الحزب الواحد في شقه السياسي، والاشتراكي المخطط في شقه الاقتصادي رغم تحقيقه لبعض مؤشرات التنمية السوسيو ـ سياسية، و الاقتصادية[4]، وصل في عقد الثمانينات مرحلة الإفلاس لتزامنه على الصعيد الدولي مع المد الديمقراطي الذي اجتاح دول الكتلة الشرقية وأنساقها السياسية المغلقة ونمط اقتصادياتها الموجهة، حيث شهدت هذه الوحدات الدولاتية عمليات انتقال جماعية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، وتصاعد حدة الأزمة الداخلية، وهي أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد، سياسية (تآكل شرعية نظام الحزب الواحد، وغلبة المعايير البيروقراطية والأمنية على أدائه)، اقتصاد. اجتماعية (تدني معدلات التضخم والمديونية، تعمق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية)، وثقافية(اهتزاز القيم بالمعايير الهوية المشهد الثقافي مع صعود حركة الإسلام السياسي)، التي دفعت نحو انفجار احتجاجات شعبية[5] عنيفة تجلت في أحداث أكتوبر 1988م، التي رفعت مطلب التغيير، بطريقة غير ملموسة، غير مسيسة، وغير

---

(1)- العربي صديقي، (تر: محمد الخولي، عمر الأيوبي)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 22، 23.

(2)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره ، ص. 125.

(3)- نفس المرجع، ص 131، وعبد الحميد مهري، مرجع سبق ذكره، ص. 180.

(4)-عبد الحميد مهري، نفس المرجع، ص. 180.

(5)-حسنين توفيق إبراهيم، <u>النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها</u>، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005، ص ص. 95 ـ 98.

منظمة على حد توصيف"**عبد الحميد مهري**"[1]، وإزاء هذا الوضع المتأزم وجد النظام السياسي الجزائري نفسه أمام خيارين، إما الانخراط في مزيد من القمع، على نطاق واسع، وهو فعل له كلفته السياسية ، و إما السماح بدرجة من الانفتاح السياسي المقيد، ليس له انعكاسات عميقة على وضعية النخبة الحاكمة ونمط ممارسات السلطة[2].

فعملية الانتقال اتجاه الديمقراطية في الجزائر، كانت مخرج منطقي لاجتماع جملة من المحددات النابعة من البيئة الداخلية، وأخرى نابعة من البيئة الخارجية ذات التأثير المشترك، من منطلق استحالة عزل أي حركة سياسية بما فيها العمليات الانتقالية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، و هذه الحقيقة العلمية تنسحب على المحددات المفسرة للحظة الديمقراطية في الجزائر[3].

المطلب الأول: المحفزات الداخلية الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية

تتجلى أهم المتغيرات النابعة من البيئة النابعة الداخلية فيما يلي:

أولا: محفزات سياسية

لقد شهد الحقل السياسي الجزائري عملية استحواذ كبرى من قبل ثلاثة فواعل مركزية، العسكر (الجيش) الإدارة (البيروقراطية)، الحزب، في ظل غياب منطق تنافس مفتوح، يستند على مبدأ الإجماع كشرط مسبق لبناء دولة حديثة، فالتسلطية كانت الأساس الذي قام عليه نظام سياسي أحادي ومغلق ذوو سلطة عسكرية و مخابراتية وفقا للباحث " **محمد حربي**"، فقد انطلق هذا النظام في دعم نفسه حول سلطة تستمد استقرارها من المشروعية التاريخية، في سياق من الاستمرارية مع منطق الكفاح من أجل الاستقلال الذي تحول في الفترة التالية إلى نضال من أجل بناء الدولة، وكأن الالتزام ببناء الدولة في رأيه ـ أي النظام السياسي ـ المحدد الوحيد القادر على تحديث و عصرنة المجتمع السياسي[4].

وانطلاقا من مركزية دور الدولة في عملية بناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية، النابع أولا من هيمنتها على الوسائل القهرية والإيديولوجية، ثم قدرتها الهائلة على كبت مصادر الكبت الداخلي والخارجي، شدد الباحث " **عبد الباقي الهرماسي**" عن الصعوبة التي تطرحها دراسة هذا النمط من الدولة والمجتمع والأشكال الممكنة للمشاركة، وطبيعة الفواعل الاجتماعية في إطار المسلمات التقليدية التي تتعاطى مع الدولة كانعكاس طبيعي للقوى الاجتماعية، نتيجة وقوع النظام السياسي ضمن تشكيلة الأنظمة شديدة التسلطية. وهو ما

---

(1)- عبد الحميد مهري، مرجع سبق ذكره، ص. 180.

(2)- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 95، 96.

(3)-منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

(4)-رابح زغوني، "النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجا، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د.ع.ن)، (د.س.ن)، ص. 45.

دفعه لتوصيف نمط الحكم في الجزائر بالتعبوي، والباحث "**هواري عدي**" بنظام حكم شخصي و نيوباتريمونيالي (الأبوية الجديدة)[1] .

فالتسلطية كحالة تتجلى في امتداد قوة الدولة الحديثة واختراقها الشديد للمجتمع المدني واحتكارها لمصادر القوة والفعل والسلطة عبر استحواذ، وهيمنة فرد أو جماعة على عملية إدارة شؤون الحكم، مع استبعاد الآخرين واختراق حقهم في المشاركة في تسيير الدولة والمجتمع[2]،أفرزت ثمانينات القرن المنصرم نظام سياسي ومؤسساتي يعاني متلازمة الانحلال والتفكك، نتيجة وضعية معقدة تداخلت فيها العديد من الأزمات من بينها ما هو سياسي على خلفية أزمة الشرعية التي هزت أركانه محولة قاعدته التقليدية "**الشرعية التاريخية والثورية**" بدون معنى لدى غالبية شعبية يمثلها جيل الشباب المولود عقب الاستقلال[3]، مكونة هذه الشرعية للنظام أسبقيات مطلقة ضد أي قوة سياسية طامحة، كما تسببت في إحداث تداخل في العمل والرؤى وصل حد الاندماج بين الدولة والحزب، و هذا الأمر بقدر ما أسهم في تأطير شرعية الدولة، بقدر ما أدى لأزمة ظهرت إرهاصاتها الأولى مع تراجع سطوة الجبهة والدولة عقب الانفصام الذي حدث بينهما، لتتراكم بوادر تلك الأزمة، حتى فقد النظام شرعيته تجاه الجماهير[4].

ومن مظاهر هذا الانسداد السياسي أيضا، أزمة المشاركة متجلية في عجز مؤسسات النظام السياسي على استيعاب القوى المجتمعية الراغبة بالانخراط في العملية السياسية من جهة، ورفض النخب الحاكمة إشراك هذه الفواعل من جهة ثانية، إلى جانب حدوث أزمة في المؤسسات، ذلك أنه منذ الاستقلال ومؤسسة الرئاسة المهيمن عليها من قبل البيروقراطية، ومؤسسة الجيش صاحبة القوة والنفوذ تشكل محور النظام السياسي الجزائري، على حساب دور كل من الدولة والحزب بوصفه جهازا تعبويا يعمل على تزكية قرارات النظام، حيث تبرز أهمية مكانة الرئاسة التي قامت بتوظيف المنظومة الإعلامية لنشر إيديولوجية الحزب الواحد ومقاسمة المجلس الشعبي الوطني اختصاصه التشريعي في كونها المركز الذي يوازن بين مصالح جميع جماعات الضغط[5]،كما طفت للسطح مع منتصف الثمانينات أزمة صراع بين مراكز القوى داخل النظام[6]السياسي، علما أن صراع الجماعات الحاكمة على السلطة ليس بظاهرة الجديدة على المشهد السياسي الجزائري بل ظاهرة قديمة تعود أصولها التاريخية للفترة التالية لنهاية حرب التحرير نتيجة قيام النظام السياسي على عنصر القوة، حيث شكل الصراع متلازمة ميزت ورافقت صيرورة النظام السياسي منذ

---

(1)- علي بوعناقة، وعبد العالي دبلة، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

(2)- ثناء فؤاد عبد الله، " خلاصة تنفيذية: قراءة في أوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية "، في علي خليفة الكواري (محررا)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.13.

(3)- عنصر العياشي، **سوسيولوجيا التمرد والديمقراطية بالجزائر**، ط1: القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر ، 1999، ص.9.

(4)- منعم العمار، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص.48.

(5)- نفس المرجع، ص.48، ومحمد بوضياف،، مرجع سبق ذكره، ص . 114.

(6)- مصطفى بلعور، "جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، (العدد. 04)، 2006، ص 97.

الاستقلال منطق الاستمرارية في طبيعة هذا النظام رغم التغيرات الطارئة على القيادات والشخصيات التي احتلت مواقع حساسة داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهو تواصل لا ينفي وجود قطعيات ظرفية[1] .

فالنظام شهد تنوع في أشكال الصراعات انطلاقا من صراع السياسيين والعسكريين، صراع الولايات صراع البربر مع الآخرين، وصراع الكتل العسكرية فيما بينها، وصولا لنوع جديد من الصراعات صراع الليبراليين (الإصلاحيين) مع المحافظين الذي رافق ظهوره رحيل الرئيس والقائد " **هواري بومدين**[2]"، و المتفاقم في الثمانينات في إطار ما يعرف بأزمة مراكز القوى داخل النظام نتيجة تموقع حزب جهة التحرير الوطني داخل النسق السياسي الجزائري، حيث أصبح يفرض على المسئولين العضوية في الحزب طبقا لـ (المادة 120) من قانونه الداخلي، مشكلة مرحلة ما بعد المؤتمر الرابع أرق مرحلة لحزب جهة التحرير الوطني مع سعي التيار المحافظ ممثلا في الجهة الحفاظ على استمرارية النهج الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي ومن ثمة التأسيس لعهد الحزب الحاكم المشارك في كل القرارات الهامة. غير أن الاتجاه الإصلاحي ممثلا في مؤسسة الرئاسة، البرجوازية والبيروقراطية[3] طرح ضرورة تجاوز النظام القائم، وإحداث إصلاحات عميقة على مستوى آليات اتخاذ القرار، من خلال يعرف بـ " لبرلة المؤسسات الاقتصادية" بمعنى القيام بانتزاع سلطة القرار الاقتصادي من البيروقراطية، وهو أمر من الصعب حدوثه، خارج " **ترتيب مؤسساتي جديد**" إلا أن ما ينبغي التنويه له أن مجموعة الإصلاحيين لم تطالب بمسألة التعددية كما لم تتناولها في خطابها العلني[4]. وفي خضم هذا الصراع، حاول الإسلاميين كاتجاه يمثل الغالبية الصامتة آنذاك استغلال الموقف والظرف وولوج الحياة السياسية بأطاريح تختلف كلية عن السابقة، ويمكن تلخيص المحاور الرئيسية للصراع نهاية الثمانينات على النحو الأتي:

- مسألة التعددية السياسية في مواجهة استمرار نظام الحزب الواحد؛
- لبرلة الاقتصاد وفتح المجال للقطاع الخاص في مواجهة احتكار الدولة للحياة الاقتصادية عبر القطاع العام؛
- العروبة والإسلام كمشروع سياسي يتبناه الإسلاميين في مواجهة الفرنكفونية والعلمانية كمشروع تقوده القوى الشيوعية التقليدية وقيادات الحركة البربرية[5].

وكمحصلة لمجمل هذه الأزمات التي عانى تبعاتها النظام السياسي الجزائري جاءت[1] انتفاضة أكتوبر 1988 على شكل انفجار ضخم، ينفي عن نفسه حالة العرضية كي لا يتم تصنيفه في خانة الطفرة أو

---

(1)- عنصر العياشي، مرجع سبق ذكره، ص.9.

(2)- محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص .116.

(3)- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

(4)- مصطفى هميسي، مرجع سبق ذكره، ص. 436.

(5)- محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص. 116.

الانتفاضة المؤقتة، بل يطرح نفسه كجزء أساسي من تراكمية النسق السياسي، وخصوصيته التاريخية، ليعبر عن حجم الكبت المتراكم، وغياب التأطير العقلاني لحركة المجتمع السياسية والمجتمعية[2]، نتيجة تشدد الدولة إزاء المجتمع المدني مما أدى إلى خسارة الطرفين، فالفرد لم تتوفر له " الحصانة" التي تحميه سطوة الدولة، كما أن الدولة لم تتوفر لها الحصانة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، وبالتالي لم تتوفر بالبيئة الجزائرية خاصية إدارة الصراع الاجتماعي بصورة سلمية، وهو ما أدى نحو " دولة لا تثق في المجتمع ومجتمع لا يثق بالدولة " على حد تعبير "**ثناء فؤاد العبد الله**"[3].

فأحداث أكتوبر 1988 كانتفاضة شعبية وحركة تمردية أكثر منها تفاوضية وفقا لـ "**عبد الناصر جابي**"و"**علي كنز**[4]" وكحركة اجتماعية عنيفة واسعة تمت خارج الأطر الرسمية (الجمعيات والأحزاب) نابعة من تململ المجتمع في صيغة حركات اجتماعية انطلقت شرارتها الأولى مع الربيع الأمازيغي بقيادة الحركة البربرية الثقافية عام 1980، فالاضطرابات التي هزت الأحياء الشعبية في العاصمة، وصولا لتلك التي عايشتها منطقة شرق البلاد في قسنطينة،سطيف و عنابة في عام1986 حسب رأي "**عنصر العياشي**"[5]، لم تأتي كردة فعل على أزمة داخل النسق السياسي فقط، وإنما عن أزمة مجتمع برمته نتيجة إخفاقات متعددة[6] لدولة ـ الحزب التي فقدت سيطرتها شبه المطلقة على المجتمع عبر هذه الاحتجاجات الشعبية العنيفة المعبرة عن رفض المجتمع وسخطه على سياسات الإقصاء والتهميش الاجتماعي التي يمارسها نظام سياسي تقوده أقلية سلطوية متمركزة في أجهزة ومؤسسات الدولة (الجيش، الإدارة، المؤسسات الاقتصادية) تحتكر السلطة وعملية صنع القرار، وتؤسس لنسق يتغذى على التوازن بين العديد من الزمر المتواجدة في موقع السلطة والتي تحافظ على مواقعها اعتمادا على عوامل الجهوية القطاعية، المحسوبية والرشوة [7].

وينبغي التنويه في هذا الصدد إلى تباين التحليلات و الطروحات المفسرة للمسببات الكامنة وراء وقوع أحداث أكتوبر1988: **هل كانت مجرد حركة عبرت عن ردة فعل عفوية للجماهير اتجاه فشل النظام في**

---

[1]- منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص.48.

[2]- المنصف الوناس، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول / أكتوبر 1988"، في سليمان الرياشي، وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مرجع سبق ذكره، ص ص . 240 . 245.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي"، في علي خليفة الكواري (محررا)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** مرجع سبق ذكره، ص. 395 .

[4]- علي الكنز، و عبد الناصر الجابي، "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، في سليمان الرياشي، و آخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مرجع سبق ذكره، ص.285.

[5]- عنصر العياشي،"التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق"، ورقة مقدمة **للندوة حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية**، عمان: جامعة أل البيت، والمعهد الديبلوماسي الأردني، يومي 18 ـ 19 ماي، 1999، ص .2.

[6]- المنصف الوناس، مرجع سبق ذكره، ص ص . 245، 246.

[7]- عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص ص .1، 2.

بلورة حلول جذرية للأوضاع المتردية على كافة الأصعدة؟ أم هي حركة مدبرة ومقصودة أو قرار سياسي له خلفيات معينة؟ ومن ثمة يمكن حصر هذه الطروحات في اتجاهين:

- **الاتجاه الأول**: يؤكد أن هذه الأحداث العنيفة حركة شعبية عفوية كانت متوقعة نظرا للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية المتردية؛
- **الاتجاه الثاني**: يربط هذه الحركة التمردية النابعة من أسفل بصراع في الأعلى على مستوى قمة هرم النظام السياسي بين الاتجاهين الإصلاحي والمحافظ، ولما فشل كل فريق في فرض تصوره على الفريق الأخر وتطويق خصمه سياسيا، قرروا النزول بصراعهم للمجتمع واستغلال الوضع المتدهور للاتجاه الذي يدير كافة الصراع بحكمة و ذكاء عملا بالحكمة القائلة" الغاية تبرر الوسيلة[1]

وبغض النظر عن صحة التحليلات المفسرة لأحداث أكتوبر الدامية كحركة شعبية عفوية أو كحركة مقصودة نتيجة وصول الصراع في الأعلى ذروته نتيجة خيار المتصارعين لعب مباراة صفرية استطاعت هذه الانتفاضة كنتاج للعديد من التراكمات خلق شروخ جدية في بنية النظام السياسي أجبرت صانع القرار فتح المجتمع ليصبح ديمقراطيا تحت الضغط وليس القناعة[2] في إطار عملية تحرير تكتيكي للمجتمع عام 1989 [3].

ثانيا: محفزات اقتصاد ـ اجتماعية

لقد تم تصنيف الجزائر منذ الاستقلال لغاية 1978 كنموذج للدولة الريعية . الوظيفية، فالرئيس الراحل " **هواري بومدين**"[4] عقب انقلاب 1965 ضد حليفه الأسبق " **أحمد بن بلة**"، أغلق وبسرعة فترة الاشتراكية المسيرة ذاتيا، والتي كانت وفقا لـ" **علي كنز**" و"**عبد الناصر جابي**" مرحلة سخية لكن غير فعالة واعتمد نموذج اشتراكي للتنمية مركزي فوقي، خاصة مع حصوله على مصدر قوة جديد بعد عملية تأميم البترول نتيجة الدخل المالي المتولد عنها [5]، وهو ما أعطى للدولة المسؤولية الأساسية في الإنتاج، التوظيف تقديم الخدمات، وتوفير الرعاية والحماية المجتمعية لرعاياها، وبعد نجاح هذه الإستراتيجية التنموية المبدئية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات المجتمعية الأساسية، انطلقت إستراتيجية جديدة للتنمية

---

[1]- أحمد طعيبة، __أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 . 1994__، (رسالة ماجيستر)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 1998، ص ص . 81. 83.

[2]- علي الكنز، و عبد الناصر الجابي، مرجع سبق ذكره، ص.258.

[3]- Brian Terranova , « Algeria: The Obstacles to Democracy » ,**http: //www.e-ir.info/2011/08/13/algeria-the-obstacles-to-democracy/**

[4]- Tom Pierre Najem , « State Power and Democratization in North Aferica : Developments in Morroco , Algeria , Tunisia, and Libya role of political Elites In The Political Dynamics And Reforms In Algeria », in Amin Saikal ,and Albrechet ,**Democratization in the Middle East : Experiences ,Struggles ,Challenges,** 1rst published ; New york : United Nations University ,2003 , p.191.

[5]- علي الكنز، و عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص ص.256، 257.

تقوم على الصناعات الثقيلة، معتمدة بشكل كلي على العائدات النفطية، والتي تمخض عنها نمو مجتمع يعتمد على وظيفة التوزيع التابعة للدولة دون أن يطلب منه أن يكون منتجا، ومع نهاية السبعينات أخذت تظهر عليها علامات التقهقر ، بسبب تضخم البيروقراطية وعدم العدالة في التوزيع، ضعف في المحاصيل الزراعية، الهجرة نحو الحواضر وعدم المساواة في الدخل [(1)].

وكانت وفاة بومدين عام 1979 نهاية لحقبة من القيادة الكاريزمية، التزم فيها بالسياسات الاشتراكية رافضا أي تنقيح لإستراتيجيته الاقتصادية[(2)] في إطار نظام شديد الصلابة احتكر السلطة السياسية والاقتصادية، مستمدا شرعيته من ثلاثة عناصر دوره التاريخي كمحرر للأمة، الثروة النفطية، و نموذجه المتناغم للتنمية في دول العالم الثالث[(3)]، ليقع اختيار الجماعة الحاكمة على العقيد "**الشاذلي بن جديد**(1979 . 1992) لخلافة بومدين، الذي استهل مهمته بتصحيح بعض المظاهر غير الصحية التي لاحظها في اقتصاد البلاد، حيث قرر الانتقال من سياسة التصنيع الثقيل إلى سياسة أخرى تعطي الأولوية للزراعة و البنى التحتية الأساسية, موجهة حكومته الجديدة اهتمامها صوب تحسين الإنتاجية في المجال الزراعي وتقديم خدمات أفضل في حقول الإسكان، الصحة والتعليم[(4)]، و كل هذا في ظل ارتفاع كبير لأسعار البترول عام 1979 ضاعف دخل الجزائر ثلاث مرات، فتحت تأثير هذا الدخل النفطي الكبير، اختار التحالف السياسي الجديد الطريق الأسهل في التنمية لعجزه عن الاستمرار في الإستراتيجية التنموية التي دشنت في الستينات لصعوبة العملية على المستوى السوسيو. سياسي، تخوفا من بروز فئات اجتماعية فاعلة جديدة (عمال المصانع، المسيرين، الطلبة ، وعمال الأرض...) تعيد النظر في التحالف الحاكم نفسه، للتحول بذلك من نخبة تنموية إلى نخبة ريعية، ومن نخبة بيروقراطية إلى مرتشية . وفقا لـ" **ناصر جابي** " و " **علي الكنز**"[(5)].

الكنز"[(5)].

وقد كان لهذه السياسة الاقتصادية تأثير سلبي على عمل الشركات الحكومية التي كانت تعاني من تضخم في عدد العاملين، قلة التقنيين الماهرين، احتكار الدولة للمواد الأولية و تعيينها المدراء التنفيذيين، إلى جانب مساعدتها المالية لهذه الشركات (فبدون هذه المساعدات كانت ستجبر هذه الشركات على الخروج من حلبة الأعمال) حيث حفزت هذه المسببات على عدم الكفاءة،و تدني الإنتاجية، لتأتي نقطة التحول الكبرى سنة 1986،مع الهبوط الحاد في الإيرادات النفطية التي كانت تمثل 98 بالمائة من الصادرات الجزائرية، و حدوث اكبر انهيار اقتصادي في تاريخ الجزائر مؤديا لارتفاع خدمة الدين العام، ولخلل مزدوج في ميزانية

---

(1)- Azzedine Layachi, « Political Liberalisation and Party Radicalisation in Algeria : The case of Islamic Front Slavation » Accassional Paper N0 21, « Political party Systems in Africa Projects », **South African Institute of International Affairs** , (June. 2009) , p.6 .

(2)- بلقاسم العباس، و عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص.305 .

(3)-Tom Pierre Najem , Op.cit , p.191.

(4)- بلقاسم العباس، و عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص.306 .

(5)-علي الكنز، و عبد الناصر جابي،ـمرجع سبق ذكره، ص ص.256، 257.

الدولة وميزان المدفوعات، وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل فالإيرادات الحكومية التي تأتي من النفط بشكل أساسي، لم تعد كافية لاستيراد المنتجات الغذائية والسلع الصناعية الوسيطة[1].

وقد غذت هذه الوضعية ضمن سياق الأزمة الاقتصادية ظاهرة تفشي البطالة، وانكماش سوق العمل كثيرا ، فقد وصل عدد البطالين عام 1987 إلى 1.141.278 شخص من بينهم 74 بالمائة أقل من 30 سنة و 46 بالمائة أميون، و الذي لهم المستوى الابتدائي حوالي 346.986، و الثانوي 78.578 والمستوى الجامعي عددهم 11.468 منهم 6108 لهم شهادات جامعية، فالبطالة لم تقتصر فقط على الأشخاص غير المؤهلين بل امتدت تدريجيا لأصحاب الشهادات، ذلك أن استجابة الدولة كانت فقط بـ 95.000 منصب شغل وبالتالي أن عجز النظام عن استيعاب هدا الكم الهائل من الكفاءات العلمية وتوفير الشغل لهم، كما أدى سوء التسيير الاقتصادي لتركيز العائدات في يد أقلية استفادت من سياسات النظام في الثمانينات فهذه الثروة لم تكن نتاجا للتراكم طويل، بل خلال فترة قصيرة [2]بل تشكلت سريعا بطرق مشبوهة وغير شرعية، كالمضاربة الاختلاس وتحويل الأموال العمومية ...الخ، وهو ما تسبب في اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع وفئاته خاصة أن هذا التباين يفتقد للأسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية، بل يستند على مجموعة من العناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى)، وهو ما تمخض عنه شعور بالظلم و لا مساواة وعدم تكافؤ الفرص، و بهذا طفت ظاهرة التفاوت الاجتماعي للسطح منذ منتصف الثمانينات، بعد أن كانت مرفوضة في المراحل السابقة من تطور المجتمع، مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي المتميز بنزعة شعبوية قوية[3]، و هو ما تسبب في اتساع فئة الناقمين على النظام وسياساته التي أوصلتهم لهذا الطريق المسدود[4].

ليتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية ممثلة لأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، إلى جانب الجمعيات المهنية و التضامنية في أداء بوظيفتها، والتي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا لعمق وتلاحق التطورات المجتمعية، بفعل إخضاعها لأولويات المناورة السياسية وتوظيفها بطريقة ميكافيلية من قبل السلطة و الأحزاب على حد سواء، ومادام تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق من القيم والحفاظ عليه، فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في

---

(1)– Azzedine Layachi, Op.cit, p.6 .

(2)–أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 75،74.

(3)– العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر" ، في سليمان رياشي، وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، مرجع سبق ذكره، ص . 229 .

(4)–أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

توازن المجتمع، مؤدية لفقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل و أنماط التفاعل والقواعد الضابطة إياها[1]،كما تسبب الاختلال في التواصل بين الأجيال إلى بروز حالة من الاغتراب السياسي لعدم تقاسم جيل الاستقلال الذي يشكل غالبية الشعب الجزائري نفس الذاكرة السياسية مع جيل الثورة وبروز فجوة كبيرة بين النخب الحاكمة والشعب الجزائري بسبب التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الذي تبنته هذه النخب والواقع المجتمعي الذي تحياه طبقات الشعب الجزائري، مما دفع بعض الفئات إلى تبني موقف عدائي من النظام أسس لديناميكية العنف التي هددت الكيان الجزائري [2]. ودفع النخبة الحاكمة نحو تبني خيار التعددية، وعليه كانت الديناميات الاقتصادية والمجتمعية من ضمن العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي في الجزائر.

ثالثا: محفزات ثقافية

على خلاف غيرها من المجتمعات التي تولي المسألة الثقافية اهتماما بالغا باعتبارها الأرضية التي تستند عليها كل المشاريع السوسيو. سياسية والاقتصادية، عملت الجزائر على مدار الثلاث عقود والنصف الأولى التالية للاستقلال بتهميش البعد الثقافي وتغييبه، مما تسبب في خلق فراغ ثقافي أو مثلما يسميه الكثيرين " أزمة ثقافية[3]، فالنخبة السياسية الوطنية في سبيل مشروعها السياسي، مشروع الدولة التوحيدي والتحديثي قامت بتسوية الاختلافات الإثنية، الثقافية، واللغوية بقرارات فوقية بالإضاءة على كل ما هو جماعي، وطني، موحد وإجماعي وتهميش كل ما يعبر عن تنوع واختلاف مجتمعي، في إطار هيمنة الدولة على المجتمع لدرجة دولنته بهدف تغطية هشاشة وتضعضع المجتمع التقليدي المدني كإرث استعماري باعتبارها الفاعل والمحرك المركزي لمختلف عمليات الإدماج الوطني، التوحيد والتحديث[4].

والثقافة(الهوية الثقافية)مثلما يرى المفكر " **مالك بن نبي**" هي " ذلك الجو المشتمل على أشياء ظاهرة مثل الأوزان والألحان والحركات وعلى أشياء باطنة مثل الأدوات والعادات والتقاليد، بمعنى أنها الجو العام الذي يطبع أسلوب الحياة في مجتمع معين وسلوك الفرد فيه بطابع خاص، يختلف عن الطابع الموجود في حياة مجتمع أخر"، وهو تعريف لا يختلف على الذي قدمه" **روجي غارودي**" الذي نظر لمصطلح الثقافة على أنه"الطريقة التي تعيش وتعبر بها مجموعة إنسانية عن علاقتها مع الطبيعة، مع الإنسان ومع الله والتي تترجم من خلالها علومها، تقنياتها، فنونها وتنظيمها الاقتصادي ومؤسساتها"[5].

---

(1)- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص. 228، 229 .

(2)- محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص ص.117، 118.

(3)- إسماعيل قيرة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص150.

(4)- عمار بلحسن، "المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر"، في سليمان الرياشي، وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 462، 463.

(5)- الهوية الثقافية هي المصطلح الذي جرت العادة على توظيفه للإشارة لثقافة مجتمع ما، لدلك لا تحوي الكثير من قواميس اللغة تعريفا للهوية الثقافية بل إنها تعرف الثقافة، انظر: شمامة خير الدين، " إشكالية اللغة العربية في الجزائر بين مخلفات الاستعمار وضغط العولمة"، في شمامة خير الدين،" إشكالية اللغة العربية في الجزائر بين مخلفات الاستعمار وضغط العولمة" ، في رمزي منير بعلبكي

فالاستعمار الفرنسي قام بطمس معالم الهوية الثقافية الجزائرية[1]،الذي شكل الدين الإسلامي واللغة العربية عناصرها الأساسية كأهم قنوات للتنشئة الاجتماعية والسياسية التي صقلت توجهات الفرد ثقافيا وتربويا[2]. عبر استراتيجية محو ثقافي استهدفت تفريغ الدين الإسلامي من قيمه ومضامينه الروحية وحصره في ممارسات صنمية و مرابطية، منتجة بذلك ثقافة طفيلية منقطعة عن رحم سياقاتها السوسيو. تاريخية تجلت في أربعينيات القرن العشرين في أربعة أنماط: النمط الثقافي الأول تمثله نخبة محافظة على تقاليد المجموعة كثمرة للمساجد، الزوايا والجامعات الإسلامية (الزيتونة، القرويين والأزهر)، أما نمط الثقافة الثاني فجاء نتاجا لعملية تدريس ضيقة للغة الفرنسية تمت داخل صفوف المدرسة الاستعمارية بهدف تكوين وسطاء بين الإدارة والدولة الكولونيالية والمجتمع الأهلي، فيما النمط الثالث ثقافة أقلية صغيرة العدد ثنائية اللغة والثقافة عربية ـ فرنسية ظلت هامشية رغم انفتاحها، نتيجة هيمنة اللغة الفرنسية على عملية التدريس وقنوات الإنتاج الفكري والثقافي، ويتجلى النمط الأخير في ثقافة شعبية شفوية غير مكتوبة تقتات عليها جماهير المدن والأرياف[3].

لتشهد هذه الثقافة تحولا وتجديدا في الخمسينات تحت تأثير الحركة الوطنية، مع نخبة عربية. إسلامية تحمل ثقافة إصلاحية مناهضة للإيديولوجية الاستعمارية في إطار تأثرها بخطاب النهضة في المشرق العربي، ونخبة مفرنسة ـ ليبرالية ذات توجه وطني وبرجوازي، سعت للمزاوجة بين الإصلاح و اليوتوبيا، نادت في البداية بالاندماج، ثم بالشخصية الوطنية، ونخبة فكرية وطنية قليلة العدد حاملة لثقافة سياسية غامضة ذات طابع تقدمي وراديكالي مساندة للحركة الوطنية في اتجاه مناهض للاستعمار والايدولوجيا الاندماجية وهذه التعددية الإيديو. سياسية للحركة الوطنية (1912. 1954)عملت الثورة الجزائرية على توحيدها عبر خطاب سياسي راديكالي وعنيف رمزيا، كانعكاس للعنف الوطني والثوري لحل المسألة السياسية الوطنية، ثم الدولة الجزائرية التي سعت لملمة شتات الثقافات الموروثة عن الاستعمار في الفترة الموالية للانفكاك منه[4].

ذلك أن المستعمر خلف شرخا داخل البناء الاجتماعي وتناقضا في المنظومة القيمية، بتذكيته للسلوك الانقسامي الذي تحدث عنه العديد من السوسيولوجيين **" ابن خلدون"**، **"دور كايم"**، **"جون واتربوري"** **"ايفانس بيرتشارد"**، **"ريمي لوفي"** في مختلف الحقول الاجتماعية على أساس جهوي، لغوي ـ عرقي، اثني وهوياتي، أدى لبروز صراعات إيديولوجية ازدادت اشتعالا مع الانتقال للحظة تاريخية جديدة انتهت فيها

وآخرون، <u>اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية</u>، ط1؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص ص. 119، 120.

(1)- نفس المرجع، ص. 117 .

(2)- محمد بوضياف، " الثقافة السياسية في الجزائر (1962 ـ 1988) "، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد. 11) ، (ماي، 2007)، ص.115

(3)- عمار بلحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص. 468، 469.

(4)-نفس المرجع، ص ص . 469، 470.

العلاقة الاستعمارية مع الغرب من ناحية واستمرت وتعززت العلاقة الحضارية معه من ناحية أخرى، عبر استيراد نموذجه للحداثة بطريقة مشوهة يغيب عنها عامل الالتزام الحقيقي به مما عمق من حدة الخلاف والتناقض حتى بالنسبة للذات مع نفسها بين الإدعاء والموقف الفعلي، ومن هنا يمكن القول أن الأزمة الثقافية في الجزائر تولدت عن صدمتين تاريخيتين منفصلتين وموصولتين معا، متمظهرة في الانقسام بين ثنائيات متضاربة في ظل غياب آليات للتعايش السلمي، (عربي . بربري)، (مفرنس، معرب)، (سلفي . حداثي) متداخلة بعض أطرافها على غرار العربي مع الإسلامي، والبربري مع المفرنس والعلماني، لتكوين اتجاهات كبرى أو إيديولوجيات مختلفة جذريا ينفي كل منها الأخر ويرفضه[(1)].

وانطلاقا من مركزية اللغة كمكون رئيسي للهوية الثقافية والحضارية للإنسان المعاصر المتعدد الهويات وأداة للتواصل والفكر أفرزت استراتيجيات الهدم الثقافي الفرنسي استنادا لما قاله المنظر الاستعماري "**بول لوروا . بوليو**"إن غزو أي إمبراطورية هو إخضاع العالم أو مساحة شاسعة منه للغته، آدابه، أفكاره وقوانينه"، إلى جانب السياسات التعليمية لدولة ما بعد الاستقلال لوقوع قضية اللغة في صميم السياسات التربوية التنفيذية[(2)]، ثلاثة نخب فكرية متمايزة من حيث اللغة نخبة مفرنسة، نخبة معربة، وثالثة مزدوجة اللغة (عربي . فرنسي) ،إلا إن النخبة المتفرنسة هي من استحوذت على المراكز الحساسة داخل النسق السياسي الجزائري في الفترة التالية للاستقلال حيث تم فرنسة مجمل القطاعات، في ظل ممارسة النظام الجزائري لتمييز اجتماعي وثقافي بين المعرب والمتفرنس، خلفت حالة من لا مساواة فيما يتعلق بمسألة الصعود الاجتماعي، وهو ما أدى وفقا للأستاذ " **محمد الميلي" لاصطدام المعرب ببعض الأفاق المسدودة تجعله يشعر بالغبن والتعسف، وهو من شأنه أن يساعد على اختمار عوامل سخط وصراع يزيد في حدته غياب المناقشة والحرص على تأمين مزايا المهنة"**، فهذا التهميش للمعربين وتقديمهم على أساس فئة عاجزة على مسايرة التطور التقني والعلمي،خلق منها قوة اجتماعية معارضة، ولعل أحسن مثال على ذلك الإضرابات الطلابية الداعية لتعريب التعليم. متحولا بذلك الصراع اللغوي في الجزائر "من إطار بيداغوجي في الستينات والسبعينات إلى قضية أيديولوجية في الثمانينات، ليتمخض عن ثنائية التعليم والثقافة ثنائية في الشخصية الوطنية الجزائرية تجلت في[(3)]:

- شخصية تبحث عن خصوصياتها التاريخية والحضارية المحلية، ترفض الذوبان في الأخر (الغرب) المختلف ثقافيا و قيميا.
- شخصية اغترابية ترتبط بوعي أو دونما وعي بالمشروع الثقافي والحضاري الغربي، بحجة شموليته عالميته، نجاعته التاريخية التنموية و الحداثية، وهو ما عمق الهوة بين مثل هذه الشخصيات

---

(1)- زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص ص. 181، 182، وجميل حمداوي، أثر التقلبات السياسية العربية الراهنة في السلوك الاجتماعي" مقاربة سوسيو.سياسية ، ط1؛ (د.ب.ن): منشورات مجلة العلوم القانونية(سلسلة البحث الأكاديمي)،2017 ص 72.

(2)- شمامة خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

(3)- أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 76، 77.

المهيمنة على المراكز القيادية داخل مؤسسات الدولة وبين الفئات الشعبية من جهة، وبينهم وبين تراث وتاريخ الجزائر من جهة ثانية. ومن هنا تتضح حجم القطيعة بين الجماهير وهؤلاء المثقفين والتي كانت من بين المسببات في فقدان الثقة في النظام وبالتالي معارضته، مما خلق ضغوطات مختلفة على النظام الذي كان لابد عليه من الاستجابة لها بأي طريقة[1].

وقد حفز ما سبق على بروز ما يسمى بأزمة الهوية[2]، و التي انبثقت وفقا للباحث" **عنصر العياشي"** عن العجز في الانتقال من مجتمع تقليدي يتسم بسيطرة بنى مجتمعية تقوم على الانتماء لمجموعات تضامنية محدودة زمانا ومكانا، تحدد هويتها متغيرات مثل القرابة، الدين واللغة، معزولة عن التفاعل مع المحيط والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متعدد ومتجدد في تكوينه، ودلالاته القيمية، إلى مجتمع عصري يستوعب التعدد والاختلاف في قيمه ومعاييره، يستند على خصائص مكتسبة بالأساس، مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البنية الاقتصادية، وموقعهم في الفضاءات السوسيو . سياسية، والثقافية فهو مجتمع يعترف صراحة بقيم الثراء والتنوع، وفي ذات الوقت يخضعها لقواعد ضبط تحظى بالاتفاق النسبي بهدف تأطير المنافسة السلمية بين مختلف الفواعل، وهندسة أساليب الحراك الاجتماعي وطرق التداول على السلطة ودوران النخب، إضافة إلى مأسسة الصراع الاجتماعي"[3]، فأزمة الهوية تمظهرت في انقسام المجتمع الجزائري لمسارات متعددة متناقضة ومتصارعة اتجاه عروبي، اتجاه إسلامي، اتجاه بربري[4]، كان موقف النظام السياسي الجزائري منها خاصة "**الاتجاه الإسلامي**" و "**الأمازيغي**" ومن مسألة المشاركة السياسية في إطار حسم خياراته السياسية القائمة على الوطنياتية التي لا تحتمل لا التنوع العرقي، الديني ولا الأخلاقي، على النحو الأتي:

- تعاطى مع الأمازيغية على أنها فلكلور شعبي لا يرقى لتصنيفه كأحد الرموز الوطنية وهو ما خلق إحساسا بالظلم والتهميش لدى مواطني منطقة القبائل، دفعهم لرفع مطالب للغوية وثقافية مطلع الثمانينات تطورت لصدامات عنيفة مع النظام من خلال ما يعرف بأحداث الربيع البربري 1980، وفرض أنفسهم كقوة سياسية واجتماعية فعلية، مع تنامي جهود منظمات تطالب النظام الاعتراف بالأمازيغية كأحد مقومات الشخصية الوطنية، وفتح المجال أمام التعددية السياسية وينبغي التنويه في هذا الصدد بالدعم الفرنسي للقضية البربرية (دعم المؤتمر العالمي للأمازيغية)؛
- فيما التيار الإسلامي فعلى الرغم من الإجماع على مركزية الإسلام في البناء الثقافي الجزائري إلا إن النخبة الحاكمة تعاملت معه بازدواجية، فأحيانا توظفه لخدمة أهدافها السياسية في تحجيم دور اليسار، أو لتجاوز بعض الأزمات في إطار بناء الدولة الوطنية الجامعة، وأحيانا أخرى تقوم بقمعه واعتقال منخرطيه

---

[1]- نفس المرجع، ص . 77.

[2]- منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

[3]- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

[4]- منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

كما حدث في بداية حكم الرئيس "**الشادلي بن جديد**"، في إطار تباين حول دوره السياسي، لاسيما بين النزعة الشيوعية، التي تنظر للإسلام كإيديولوجية شمولية، وضرورة محاصرته داخل مؤسسة المسجد، وإقصاءه من الحياة السوسيو. سياسية وحتى الثقافية، وبين دعاة الطرح الوطني الاشتراكي وهم أصحاب القرار الرسمي الذين يعتبرون الإسلام من ابرز مقومات الهوية الثقافية الجزائرية ويشددون في ذات الوقت على تبني النهج الاشتراكي العلمي في تنظيم الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وفريق ثالث يؤكد على الدور الهام للإسلام في الحياة السياسية، مطالبا بأولوية المرجعية الإسلامية في هندسة مشروع المجتمع وصياغة منظومته القانونية.

بالانطلاق من الصور سالفة التناول تظهر الكيفية التي تحولت بموجبها الثقافة والمثقف في الجزائر إلى قوة ثقافية معارضة للنظام، وظف كل الأبعاد والرموز الثقافية المؤسساتية لصالح مشروعه السياسي دونما احترام للتنوع السوسيولوجي والثقافي للمجتمع فحدث ما يعرف في علم الاجتماع السياسي ذوبان المجتمع في الدولة وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني(1)، حيث ساهمت هده الفواعل الثقافية في الدفع بعملية الدمقرطة بشكل غير مباشر(2).

المطلب الثاني: المحفزات الخارجية الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية

إن دراسة العملية الديمقراطية في الحالة الجزائرية تستدعي البحث في مسبباتها الخارجة عن مجال سلطة الدولة(3)، وعدم حصرها في حزمة من الأبعاد السياسية، الاقتصاد. اجتماعية، والثقافية كمحددات نابعة من البيئة الداخلية، التي على الرغم من مركزية دورها في الدفع بمسار التحرير السياسي والاقتصادي مثلما تم التطرق إليه في النقاط الدراسية السابقة إلا أنها ليست الوحيدة خاصة وأن النظام السياسي ذوو الديناميكية الدائمة، يعيش ويعمل في إطار بيئة يؤثر ويتأثر بها وفقا للباحث" **دافيد إيستون**" الذي قام بتفريعها للبيئة داخلية وأخرى خارجية(4).

ومن ثمة كان للمتغيرات الخارجية تأثير فعال على قرار هندسة الفعل الانتقالي في الجزائر(5)، التي كانت من أولى الدول التي اجتاحتها الموجة الثالثة للدمقرطة، متزامنة في ذلك مع دول أوربا الشرقية ، التي شهدت مطلع التسعينات انتقالات سريعة وجماعية ناح أنظمة ديمقراطية نيابية . تمثيلية، نتيجة انتصار العقيدة الديمقراطية، ومنظومتها القيمية في العالم، وتبلور نظام دولي جديد من جهة، وكانعكاس منطقي لتفكك نظام ثنائي القطبية، على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي فرض انفراط عقده على الأنظمة التسلطية

(1)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 119.

(2)-أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص. 78.

(3)-بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص.41.

(4)-إلهام نايت سعدي، " طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة مقدمة للملتقى الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.

(5)-منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص.54 .

التي ظلت متمسكة لعقود من الزمن بالطريق الوحدوي لممارسة السلطة إعادة ترتيب حساباتها الداخلية[1]والتخلي عن سياساتها الراديكالية، من جهة أخرى. والجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات الدولية المتسارعة والمتواترة التي مارست ضغوطا كبيرة على صانع القرار الجزائري لمواكبة رياح الديمقراطية التي هبت على نطاق عالمي، والتي جلبت معها في نفس السياق نسقين متضاربين: مشكلة الهوية الأصلية وكيفية التعبير عنها سياسيا، والانجذاب نحو القيم المنفعية الاقتصادية الغربية. ذلك أن النموذج الجزائري للانتقال نحو التعددية، يعبر صراحة عن جدلية الخصوصية والعالمية التي يطرحها مفهوم الديمقراطية القائم على جملة من المقومات المرتبطة عمليا بممارسات الأنظمة الليبرالية الراسخة ديمقراطيا[2].

ويمكن رصد المؤثرات الخارجية التي دفعت الماسكين بزمام القرار السياسي والاقتصادي نحو فتح المجال السياسي ولبرلة الحياة الاقتصادية، على اعتبار أن الجزائر ليست حالة استثنائية، فهي كمثيلتها من الدول العالم ثالثية، تتحرك في إطار التوجهات المفروضة من قبل القوى الكبرى على النظام الدولي برمته سواء بأسلوب الإكراه أو الطواعية عبر ثلاثة مستويات: إقليمية، دولية، وتحولات المنظومات الاقتصادية العالمية[3]:

- **متغيرات إقليمية:** وهي محفزات نابعة من النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي نتيجة لدور الجزائر وارتباطاتها المتعددة والمتميزة ، فقد شهد النظام الإقليمي العربي، صعود الدول المحافظة وتزايد تأثيرها في مجمل تفاعلات النظام، كما شكل أيضا موقع الجزائر الجيو. استراتيجي والسياسي الهام في منطقة المغرب العربي، عاملا أخر في زيادة تأثرها بالتحولات الجارية في المنطقة فإحقاق وفاق جزائري . مغاربي جاء نتيجة لإدخال جملة من الترقيعات السياسية والاقتصادية في جميع تلك الدول، من جهة أخرى تأثرت الجزائر، نتيجة ارتباطها ببعض تجارب الدول الإسلامية التي سبقتها إلى تبني بيئة سياسية انفتاحية، عبر السماح للقوى الإسلامية بالانخراط في العمل السياسي فإيران مثلا عملت على التأثير على التجربة الانتقالية في الجزائر، من خلال علاقتها مع جبهة الإنقاذ لكن بمجرد تنبه الحكومة الجزائرية لهذه التحركات، وجهت تحذيرا شديد اللهجة للحكومة الإيرانية تبعه تجميد للعلاقات الدبلوماسية وقطعها بشكل نهائي بعد أن تم إثبات تورط هذه الأخيرة في تجاوزاتها من خلال الانتخابات التي أجريت في الجزائر عام 1991 والتي استهدفت بها خلق نموذج جزائري مشابه لنموذجها، كما تخبرنا بعض الأنباء عن مساعدات مقدمة من قبل الدولة الباكستانية للتنظيمات الإسلامية وعلى تصعيد الجماعات الأفغانية لأنشطتها المسلحة والممولة من أطراف عربية، مما استدعى الحكومة الجزائرية التلويح بتهديدات شديدة اللهجة لحكومات هذه الدول[4].

---

(1)- برهان غليون، " الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو" ، في برهان غليون و آخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111 . 116.

(2)- منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص ص.54، 55 .

(3)- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص.119 .

(4)- منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص ص.55، 56.

- **متغيرات سياسية دولية:** إن عمق وضخامة تبدلات البيئة الدولية الفكرية، والجيو. سياسية على حد سواء[1]، منتصف الثمانينات (1980) القرن العشرين، تمخضت عنها ولادة بيئة دولية جديدة معبرة عن واقع قائم يتجلى في العولمة كظاهرة لها أبعادها و تمظهراتها السوسيو. اقتصادية السياسية،الثقافية والإعلامية وقد كان سعي هذه البيئة حثيث في ظل ما يعرف في الأدبيات السياسية مرحلة المد الليبرالي الراديكالي مثلما جسدته التاشرية و الريغانية نحو دعم عمليات الدمقرطة، والجزائر على غرار باقي دول العالم الثالث، المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سياسيا أو اقتصاديا بنظام ذوو قطبية ثنائية لليبرالية واشتراكية، لم تكن بمعزل عن هذه المستجدات، فعملية الانفتاح السياسي المقيدة، جاءت في إطار استجابة النظام السياسي الجزائري لجملة من الضغوطات الدولية، على رأسها تفكك الاتحاد السوفياتي، كأحد مخرجات حركة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي أطلقها الرئيس السوفيتي السابق" **ميخائيل غورباتشوف**"والمتمثلة في سياسته البيروستريكا و الغلاسنوست[2].

- **تحولات المنظومة الدولية الإقتصادية:** إن متطلبات عملية التحول الاقتصادي المصاحبة لعملية التحول السياسي جعلت المنظمات والمؤسسات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والاتحاد الأوربي، تلعب دورا رئيسيا[3]، في لبرلة الحياة السياسية والاقتصادية في دول العالم الثالث في إطار ما يعرف بالمشروطية السياسية، أي أن حكومات الدول النامية تلتزم بالنهج الديمقراطي مقابل حصولها على القروض المالية والمساعدات الاقتصادية من هذه المؤسسات الدولية المالية حيث قام صندوق النقد الدولي بصياغة برنامج التعديل الهيكلي كوصفة علاجية لجميع الدول المأزومة، تقوم على تشجيع نظام الخوصصة، وتشترط انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية فاسحة المجال للقوى السوق، والجزائر نتيجة ظروفها السياسية، والسوسيو . اقتصادية المتدهورة أواخر ثمانينات القرن الماضي، وجدت نفسه مجبرة على الانخراط في هدا المسار[4]، والالتزام بسياسة داخلية تحترم معايير الحكم الراشد ودولة القانون من أجل الظفر بالمساعدات، والدعم المقدم من طرف المؤسسات المالية الدولية في إطار التكلفة الخارجية[5] التي دفعتها السلطة مقابل انتقالها نحو الديمقراطية.

المبحث الثالث: الآليات الناظمة للعملية الديمقراطية في الجزائر

---

[1]- برهان غليون، __بيان من أجل الديمقراطية__، ط5؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006، ص.8 .

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، __النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها__، ص.98، والعياشي عنصر "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق، ص.1، مرجعين سبق ذكرهما.

[3]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.36 .

[4]- محمد بوضياف، __مستقبل النظام السياسي الجزائري__، مرجع سبق ذكره، ص.120 .

[5]- زهير بوعمامة، "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر"، ورقة مقدمة __للملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر__، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.

لقد أصبحت عملية الإصلاح الديمقراطي، تفرض نفسها كآلية ناظمة لمسار التطور والعمل داخل الحقل السياسي[1] الجزائري منذ الانتقال الديمقراطي سنة 1989 الذي جاء تنازليا من الأعلى نحو الأسفل« top Down »بمبادرة من الجناح الإصلاحي داخل بنية الطبقة السياسية الحاكمة، وهو قرار تأثر بجملة من المعطيات الداخلية والخارجية خاصة أحداث أكتوبر 1988 التي حملت مطالب شعبية بالتغيير إلا أنها لم تكن بالقوة الكافية لتدفع بعملية الانتقال لتكون تصاعدية من أسفل لأعلى« Down Top »، وبالتالي فقرار التعددية لم يتأتى اعتباطيا بل إراديا، انفراديا ومستعجلا بمبادرة من السلطة الحاكمة، إلا أنه لم يطرح للتدارس والنقاش بين مختلف حساسيات المجتمع، بل جاء على هيئة مخرج للأزمات التي كادت تعصف بأركان نظام الحكم على رأسها تأكل الشرعية، ووسيلة لإحقاق مجموعة من الأهداف البراغماتية أبرزها تدعيم قدرة نفس النظام على الاستمرارية ونفخ روح جديدة في شرعيته المترهلة، إلى جانب تسهيل حصوله على قروض وتسهيلات اقتصادية من مؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية وهو ما يفسر اضطلاع الطبقة الحاكمة بهندسة وتصميم الفعل الانتقالي[2]، من الأحادية نحو التعددية.

فبعد أن تم إقرار دستور فيفري 1989، انخرطت الجزائر في مسار جديد، أحدث تحول عميق في طبيعة القوانين المنظمة للحياة السياسية والاجتماعية، التي كانت تتميز بضيق مجال الممارسة السياسية المترتب عنها إقصاء وتهميش فئات واسعة تمثل مختلف أطياف المجتمع، وهو ما فرض من الناحية النظرية إقامة القطيعة مع نظام الأحادية وقواعد الحكم التي عرفها، والانطلاق نحو توطين مقومات النظام الديمقراطي، متمثلة في دستور تعددي، انتخابات، تعددية حزبية، الفصل بين السلطات...الخ[3]، عبر اعتماد إستراتيجية تقوم على الإصلاح الدستوري، السياسي، المؤسساتي والاقتصادي (التكييف الهيكلي)[4].

وبالانطلاق مما يشكله الإطار القانوني المتضمن قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية المتفق عليها من قبل مختلف أطراف العملية السياسية، وضرورة تحقيق المزيد من المشاركة السياسية لمواطنين وحماية حرياتهم وحقوقهم الأساسية وزيادة فعالية وكفاءة مؤسسات الدولة كركائز أساسية في عملية البناء الديمقراطي، بادر النظام السياسي بإحداث سلسلة من العمليات الهادفة لإجراء تعديل تدريجي في القوانين

---

(1)- زيد عدنان محسن، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين " الدوافع والمعوقات"، **المجلة السياسية والدولية**، (د.ع)، (د.س. ن) ص. 82.

(2)- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 100، 101، ورابح زغوني، مرجع سبق ذكره، ص.55.

(3)-زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص. 166، وصالح زياني، " الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية "، **دفاتر السياسة والقانون**، (عدد. خاص)، (أفريل، 2011)، ص.311.

(4)-خضير أحمد عباس النداوي،و محمد كريم كاظم، " التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، (العدد. 29)، (المجلد.11)، 2015، ص. 40.

والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات والثقافة السياسية السائدة[1]، في شكل إصلاحات دستورية، سياسية واقتصادية منذ اللحظة الانتقالية نحو التعددية التي عرفت انطلاقة عرجاء بفعل تصاعد مستويات العنف مما أدى إلى إضفاء الطابع الأمني لحوالي عقد كامل على الممارسة السياسية بل وما تزال تداعيات تلك الفترة تلقي بضلالها على هذه الممارسة[2] لغاية اليوم.

وبالاستناد لما سبق ذكره سأقوم بتجزئة هذا المبحث الذي يتناول الآليات المؤطرة للعملية الديمقراطية في الجزائر لمطلبين أساسين: الإصلاحات الدستورية بالإضاءة على الشق النظري . القانوني، والإصلاحات السياسية بالبحث في واقع الممارسة الديمقراطية، ذلك أن استنبات الديمقراطية، وتوطينها بالمرور من نموذج فرعي محدود (هجين للديمقراطية)، إلى نموذج أخر متقدم ومستدام[3] يستدعي إصلاحات دستورية على المستوى النظري) وأخرى سياسية (على مستوى الممارسة) كمداخل للتكييف مع التغيرات السياسية الطارئة ذلك أن "**روستو**" أشار لهاته الإصلاحات في إطار المراحل التي افترضها لهندسة العملية الديمقراطية بدءا من مرحلة القرار النخبوي بتطليق النظام التسلطي وتبني أخر ديمقراطي، وما يترتب عنه من صياغة لوثيقة دستورية تأطر الفعل الانتقالي، تعددية حزبية، انتخابات دورية تنافسية...الخ، وضرورة إشراك مختلف الفواعل والفئات في إقرار هذه الإصلاحات الديمقراطية، وصولا لمرحلة التعود كمرحلة لجني ثمار الإصلاحات المتبناة[4]، باعتبارها مؤشرات قياسية لمدى رسوخ واستقرار المبادئ الديمقراطية المؤطرة للعملية السياسية[5].

المطلب الأول: مقاربة الإصلاحات الدستورية والعملية الديمقراطية

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 كردة فعل شعبية مضادة للإفلاس البيروقراطي، الاستبداد السياسي وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نقطة تحول جوهرية في التاريخ السياسي للبلاد، حفزت الماسكين بزمام القرار في الجزائر، على تحطيم أسطورة الأحادية وفق توصيف الباحث " **الهواري عدي** "، والانخراط في منحى سياسي جديد[6]، متواتر التبدلات من إصلاحات دستورية، سياسية ومؤسساتية، تترجم حدوث تحولات

---

(1)- شايب الذراع بن يمينة، " التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والأفاق)"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (العدد 8)، 2012، ص. 76، ومسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **دفاتر السياسة والقانون**، (العدد. 19)، (جوان 2013)، ص.241.

(2)- صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص.312.

(3)- منتصر مجيد حميد، " الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا"، (د.إ.م)، (د.ع)، (د.س.ن)،)، ص.301.

(4)- سمير باهي، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية . دراسة لنموذجي تونس وليبيا** (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018، ص ص. 51، 52.

(5)- عمر فرحاتي، و أحمد فريجة، "مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مداخلة مقدمة في **إطار أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص.40.

(6)- شايب الذراع بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص.137.

Et Lhouari Addi , « the algerian Regime after The Ara b Revolts », **Mediterranean Yearbook** ,2013, p ,174.

تحولات عميقة في البنى الأساسية للنظام الحكم القائم، يتم التعبير عنه بمفهوم **"الانتقال الديمقراطي"** كعملية مرور من وضع سياسي ومؤسساتي مأزوم متقادم، ومحتقن إلى وضع أخر متطور تحديثي[1].

وأول ما تستدعيه عملية الانتقال من نظام أحادي . تسلطي إلى نظام تعددي . ديمقراطي هو إحداث قطيعة مع الدستور السابق وصياغة عقد اجتماعي جديد يعبر عن حدوث تغيير تاريخي في البلد، ذلك أن عملية صياغة دستور جديد ومخرجاته على حدا سواء وفقا لـ« Andrea Bonime_Blanc » يشكلان أبعادا حاسمة في مرحلتي الانتقال والترسيخ الديمقراطيان على حد سواء، فالدستور كجوهر للقانون الدستوري وأهم روافده الأساسية هو من يحدد المرتكزات التي تقوم عليها هذه الديمقراطية، لأنه يعتبر بمنزلة القانون الأعلى الذي يضع الإطار العام للمؤسسات الحكم ويحدد من يضطلع بصلاحيات الدولة وسلطاتها وكيفية النهوض بهذا الدور، وبالتالي هو بمثابة هيكل خارجي لعملية التحول، لكنه ليس الوحيد لإقامة تعددية حقيقية[2].

والجزائر ليست استثناءا، فقد رافق انتقالها من التسلطية نحو الديقراطية، صياغة دستور 23 فيفري 1989 الذي يعترف بالتعددية السياسية الإعلامية والنقابية، والمتأتي في خضم سلسلة من الإصلاحات الدستورية والسياسية التي بادر بها الجناح الإصلاحي للنخبة الحاكمة في إطار صراع محتدم بين مراكز القوى داخل النظام، وكاستجابة تكتيكية لأحداث أكتوبر 1988، على غرار تعديل 3 نوفمبر 1988الذي تم بموجبه منح صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة في تعيين وزرائه ومسؤوليات أوسع للبرلمان في مراقبة عمل الحكومة[3] إلا انه قبيل التعرض للأطر القانونية والمضامين السياسية لهذه الترقيعات ينبغي القول أن هذه الإصلاحات التي جاءت في إطار الانتقال الديمقراطي لاسيما في بدايتها، لا النخبة السياسية الحاكمة كانت مؤمنة بها، ولا المجتمع مؤهلا لها، كانت فورية تفتقد لأسس ودعامات متينة، فرضت بفعل القطيعة والتضاد الكامل بين واقع وأهداف كل من الدولة والمجتمع، نتيجة فشل السياسات المتبناة من طرف الدولة، مشابهة في خصائصها ومميزاتها العمليات الانتقالية السابقة في تاريخ الجزائر، لاسيما في خدمتها لمنطق إعادة إنتاج النظام، و استمراريته الذي يعد السبب الفعلي وراء كافة الإصلاحات الدستورية التي أقرها صناع القرار في الجزائر مند إقرار التعددية لغاية اليوم[4] .

---

[1]-محمد الأخصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، **المستقبل العربي**، (د.ع)، (د.س.ن)، ص.21.

[2]-كارلوس داوود، " الانتقال الديمقراطي وبناء الدساتير"، في انطوان مسير، وربيع القيس، **صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن**، بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2014، ص.96، ونغم محمد صالح التعددية في دول المغرب العربي"، **دراسات دولية**، (العدد. 37)، (د.س.ن)، ص. 152.

And Ergun Ozbudun, and Omer Faruk Gençkaya , **Democratization and The Politics of Constitution_ Making in Turkey** , New York : Central European University Press, 2009 , p. 1.

[3]-عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 113. 115.

[4]-صالح زياني، ص.313، و كنزة مغيش حامة، ص.126، مرجعين سبق ذكرهما.

فالجزائر التي لم تعرف على امتداد تاريخها السياسي كدولة مستقلة لا النظام الملكي ولا التعددية البرلمانية الليبرالية، انتهجت بتزامن مع إنشاء دولة ما بعد الاستعمار حكما جمهوريا. أحادية الحزبية[1]، مثلما ما ورد في أول دستور عام 1963، الذي وضع حجر الأساس لتاريخ المؤسساتي في البلاد، والذي سرعان ما تعرض للإلغاء على خلفية انقلاب 1965، واستصدار دستور جديد عام 1976، الذي خضع لجملة من المراجعات والتعديلات[2]، في سنوات 1980 و1988، ليتم التخلي عنه بشكل نهائي وصريح سنة 1989 مع دستور جديد يأثث لمرحلة التعددية في الجزائر[3]. في إطار خلق آلية ومرجعية دستورية وقانونية جديدة توفر بعض الاشتراطات الضرورية لتجسيد فعل التحول من بنية تسلطية إلى نظام ديمقراطي أعقبتها سلسلة من الإصلاحات الدستورية في إطار عملية الدمقرطة المنطلقة قبيل ثلاثة عقود من الزمن، أين يمكن رصد خمسة مرافئ إصلاحية دستورية ميزت مسار الممارسة التعددية من اللحظة الديمقراطية الأولى لغاية اليوم تمثلت فيما سيم تناوله.

أولا: دستور1989 م

لقد جاء دستور فيفري 1989 الذي تضمن مائة وسبعة وستون مادة، تتوزع بين أربعة أبواب، المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، تنظيم السلطات، الرقابة والمؤسسات الاستشارية وتعديل الدستور[4]،على شاكلة انقلاب ضخم على كل ما تم توطينه من أحكام وقوانين دستورية تحكم علاقة الدولة بالمجتمع التي أصابها الترهل، منذ الاستقلال، لغاية صدوره بتكريسه المباشر لتعددية [5] وحرية التعبير و إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي في مادتيه (39 ـ 40) من الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات حيث جاء في (المادة 39) "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن"، و(المادة 40) "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[6]، ومن خلال تحليل فحوى (المادة 39 39) يتضح أن المشرع كفل لكل مواطن جزائري حق المشاركة في الحياة السياسية من خلال إنشاء الأحزاب والتعبير عن أرائه بكل حرية.

---

(1)- سعد الدين ابراهيم (محررا) ، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص.193.

(2)- عبد الحق عزوزي،" الدساتير المغاربية بين الجمود والتكيف"، **جريدة الاتحاد**، (د.ع.ن)، (16،سيتمبر ، 2013) نقلا عن :
http://www.google.com/url=https://www.alitihad.ae/wejhatarticle/74747

(3)- فخر الدين مهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1؛ الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص . 95 . 96.

(4)- نفس المرجع، ص. 208.

(5)- صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص ص. 313، 314 .

(6)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادتين39، و40.

فيما بين تفكيك مضامين (المادة 40) أن دستور 1989 أقر التعددية الحزبية في صيغة خاصة هي "الجمعيات السياسية" التي لا تعتبر رديفا لكلمة حزب كتنظيم دائم يتركب من مجموعة أفراد يدينون بذات العقيدة السياسية ويسعون لوضع أفكارهم موضع التنفيذ، من خلال الوصول للسلطة أو على أقل تقدير التأثير في قرارات السلطة الحاكمة، وهو ما يستفز على التساؤل حول مقصد واضعي دستور 1989 وقانون الجمعيات السياسية من توظيف مصطلح "جمعيات" بدلا من مصطلح "أحزاب"، والتي حصر الباحث"**مصطفى بلعور**" الإجابة عنها في سعي الرئيس " **الشاذلي بن جديد**" تضييق مجال التعددية والحيلولة دون بروز قوى حزبية جديدة ذات قاعدة شعبية واسعة مناوئة لجماهيرية حزب جبهة التحرير الوطني بحصر دورها في المعارضة دونما مشاركة فعلية في الحكم، من اجل بعث الحركية والفاعلية داخل أجنحة حزب جبهة التحرير الوطني لاسيما عقب الأزمات الخانقة التي أدت لانكماشه وتراجع مصداقيته في المجتمع إلى جانب افتراض غياب أحزاب بالساحة لها المقدرة على المنافسة، مما يسند أن تبدأ العملية بجمعيات للتطور فيما بعد الأحزاب[1].

وتتجلى أهم الإصلاحات الدستورية الواردة بدستور 1989 الذي أسدل الستار من الناحية النظرية على مفهوم الشرعية الثورية وفتح المجال لبروز مفهوم الشرعية الدستورية[2]، إضافة لإقرار التعددية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي مثلما جاء في المادتين 39 و40 على النحو الأتي:

- منح ضمانات دستورية فيما يتعلق بالحقوق والحريات ؛
- إلغاء النصوص القائلة بتجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، تعيين رئيس الدولة للحكومة، و تحديد سياساتها؛
- تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة؛
- استحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات والتي شكلت الفصل الرابع من الدستور؛
- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط، كما تم النص لأول مرة على استقلالية القضاء في المادة 29 من الدستور، وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة من153 الدستور؛
- إنهاء الدور السياسي للجيش، إذ حصر الدستور دور الجيش في حماية الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد[1].

---

(1)- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص .102.

(2)- فاطمة صهران، **أنماط انتقال سلطة في شمال إفريقيا**، (مذكرة ماجيستر)، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014 ص.173.

وقد مهدت هذه الإصلاحات الدستورية لسنة 1989 الطريق لإصدار عدة قوانين، تعمل من الناحية النظرية على تكريس الفعل الانتقالي نحو التعددية السياسية، ومن ثمة إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة المجتمع والمواطن، أبرزها قانون (11 /89) المؤرخ في5جويلية من نفس السنة المتعلق بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي[2]، إلا أن هذه النصوص القانونية ظلت قاصرة على مستوى الممارسة، بالنظر لاستمرارية النمط السلطوي للنظام السياسي والممارسات السياسية والبيروقراطية والعسكرية التقليدية[3] ذلك أن هذا الدستور لم يتأتى كنتاج لقناعة الطبقة الحاكمة، بقيم ومبادئ الديمقراطية بقدر ما كان حلا لأزمة الصراع بين مختلف التيارات والمصالح المتضاربة الممثلة ضمن العلبة السوداء، أي النظام السياسي ويمكن البرهنة وفقا للباحث " **صالح ز ياني**"على صحة هذا الطرح بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواصلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلى نهايتها، نتيجة عدم اعتماد ما يمكن تسميته العقد الوطني " أو " الاتفاق الوطني" الذي يحمي تجربة التعددية والانفتاح في الجزائر وعليه سرعان ما تم غلق النظام السياسي من جديد[4]. وعليه فدستور 1989 يمكن توصيفه " بال" **دستور الانتقالي**" الذي هندس من الناحية القانونية لعملية المرور الجزائر من نظام أحادي التوجه إلى نظام تعددي .

ثانيا: دستور1996م

إن محدودية وعجز الآلية القانونية والسياسية لدستور 1989 في التعاطي مع الأزمات السياسية المستعصية خاصة الأزمة المؤسساتية لسنة 1992، التي تزامنت فيها استقالة "**الشاذلي بن جديد**" مع حل المجلس الشعبي الوطني، والمنبثقة عن تدخل الجيش في الحياة السياسية كردة فعل على الهزيمة الانتخابية الثقيلة التي منيت بها جبهة التحرير الوطني المحسوبة على التيار الوطني في الدورة الأولى من أول انتخابات تشريعية تعددية عرفتها البلاد سنة 1991 من قبل الإسلاميين ممثلين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي على إثرها، ألغى العسكر الجولة الثانية وقام بتعيين المجلس الأعلى للدولة لتسيير المرحلة الانتقالية، دفع بالنخبة الحاكمة طرح دستور1996[5]للاستفتاء الشعبي بهدف إصلاح اختلال دستور 1989 واستكمال البناء المؤسساتي للدولة[6]

---

(1)-مجهول، "التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر"، جامعة الشلف، الجزائر نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.univ_chelf.dz/uhbc/seminaires_2008/ dic_2008_21 pdf&ved=2ahUKEwiF2KzE1DuAhVnmeAKHXQOCOYQFJAAegQlARAB&usg=AQv dicembre 2008 /com VdqlNe7YVKd5XPP1myg

(2)- صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص .315 .

(3)- فاطمة صهران، مرجع سبق ذكره، ص.173.

(4)- صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص .315 .

(5)-فاطمة صهران، مرجع سبق ذكره، ص.173.

(6)-فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص.96.

وقد جاء دستور 1996 المتضمن (182 مادة)، والمتفرع بين ديباجة، وأربعة أبواب(المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، تنظيم السلطات، الرقابة والمؤسسات الاستشارية، التعديل الدستوري)، وأحكام انتقالية[1]، مغايرا لدستور 1989 باستبداله لنظام المجلس الواحد بنظام المجلسين، عبر استحداث مجلس الأمة الجامع بين صورتي مجلس النظام الرئاسي والنيابي[2]، حيث أقر في هذا الصدد 26 مادة تحمل بين طياتها كل ما يتعلق بصلاحيات سلطة تشريعية مزدوجة، يمارسها برلمان مركب من غرفتين(المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة) له كامل السلطة في إعداد القوانين والتصويت عليها(المادة 98)، يتأتى تشكيله وفقا مزيج من الآليات، حيث يتم اختيار أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر لمدة خمس سنوات، فيما يتم انتقاء ثلث أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي، والثلث المتبقي عبر آلية التعيين من طرف رئيس الجمهورية من بين كفاءات وشخصيات الوطنية في كل المجالات، لمدة ست سنوات، في كل ثلاثة منها تتجدد تشكيلة هدا المجلس، مهمة هذا البرلمان تنتهي بعد خمس سنوات غير قابلة للتجديد إلا في حالة ظروف لا تسمح بالتنظيم انتخابات عادية (المواد 101، 102). مانحا إياه هذا التعديل الدستوري صلاحيات واسعة تشريعية، مالية ورقابية للبرلمان، فقد نصت (المادة 122) التي نصت على اختصاصات تشريعية مرتبطة بالحقوق والواجبات وحماية الحريات الفردية، والقواعد العامة المتعلقة بالأحوال الشخصية، والقواعد المتعلقة بالتنظيم القضائي فيما الاختصاصات التي لها علاقة بالتغييرات الجوهرية فنصت عليها (المادة123)،ومتعلقة ببعض القوانين منها تنظيم السلطات العمومية، القانون المتعلق بالأحزاب السياسية القانون الأساسي للقضاء، القانون المتعلق بالمالية، القانون المتعلق بالأمن الوطني ونصت (المادة 99) على وظيفة البرلمان الرقابية على عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد(80، 84، 133، 134)، ويمارس الرقابة المنصوص عليها في المواد من(135 إلى 137) من الدستور[3].

فيما السلطة التنفيذية فقد كرسها الدستور في حوالي (17 مادة) توضح سلطات رئيس الجمهورية وعلاقاته بالسلطات الأخرى، فالرئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه عن طريق الاقتراع الشعبي العام السري والمباشر،بالأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين(المادة 71)، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة(74)، يجسد رئاسة الدولة داخل البلاد وخارجها، وحدة الأمة، وحامي الدستور (المادة 70)، إضافة لهذه الصلاحيات يضطلع بمهام أخرى.[4]

---

(1)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، ص ص .14، 15.

(2)-مخلوف صيمود، <u>طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري</u>، (أطروحة دكتوراه)، قسم الحقوق، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2009، ص. 382.

(3)- دستور 1996، مرجع سبق ذكره، ص ص .9، 11.

(4)- نفس المرجع، ص ص .9، 11

وقد كان أهم خاصية ميزت الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجمهورية هيمنة الطابع الرئاسي عليها، حيث تعدت صلاحيات الرئاسة إلى صلاحيات السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية عن طريق منحها أحقية الحكم بالأوامر بين دورات البرلمان، مكرسة بذلك لصلابة أشد من دستور 1989، وأقل من دستور 1976[(1)]، فقد استهدف مهندسي هذه الوثيقة تحقيق استقرار قوي للسلطة التنفيذية، يعزز سطوة واستمرارية نفس النظام، للحيلولة دون إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة وبنية النظام السياسي القائم ويمكن الاستدلال على هذا الطرح من خلال[(2)] قراءة في مضامين بعض النصوص القانونية للدستور 1996التي كانت مقيدة للمبادئ الديمقراطية كالصلاحيات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية، بعض القوانين المؤطرة لبعض المجالس الدستورية العليا (الأمنية القضائية، الإسلامية، اللغوية) ولكيفية تشكيل هيئة "مجلس الأمة"(الغرفة البرلمانية الثانية)، التي تم تقييد استقلاليتها بجعل ثلث مناصب عضويتها تخضع للتعيين من قبل رئيس الجمهورية، حيث يرى في هذا الصدد الباحث " الهادي شلبي"أن السلطة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى تتسع لتشمل الأحزاب السياسية وهو ما يرجع بنا إلى النظام الأتاتوركي، وحتى البنية القانونية للتنظيم المؤسسات على المستوى الحكم المحلي (المجالس البلدية و الولائية) منحت "الوالي" المعين عادة من طرف رئيس الجمهورية كممثل للدولة على المستوى المحلي بصلاحيات تنفيذية واسعة وبسلطة معنوية على حساب مختلف المجالس المنتخبة، إلى جانب المبالغة في إقرار القوانين الاستثنائية والطارئة وتوسيع صلاحيات عملها وهو ما يلغي معظم المبادئ الديمقراطية[(3)].

وفي الأخير يمكن القول أن دستور 1996 جاء كمخرج لإنهاء أزمة الفراغ الدستوري والمؤسساتي والعودة للشرعية الدستورية.

ثالثا : التعديل الدستوري لسنة 2002 م

طالما عبر الرئيس " **عبد العزيز بوتفليقة**" منذ قدومه لقصر الرئاسة سنة 1999، عن امتعاضه من دستور 1996 وطريقة تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات ومراكز القرار السياسي[(4)]، غير أن الظروف وأولويات المرحلة لم تسمح له بالمبادرة بتعديلات دستورية عميقة يشارك فيها الشعب عن طريق الاستفتاء لذلك اكتفى بالتعديلات جزئية متدرجة لمعالجة تداعيات كل مرحلة على حدة، وبالانطلاق من هذه الخلفية انصب التعديل الأول والمقتضب على حد توصيف الباحث في القانون الدستوري " **عمارعباس**"[(5)]، رقم 02. 03 المؤرخ في 10 أفريل2002 على إقرار التعددية اللغوية والثقافية من خلال دسترة اللغة الامازيغية

---

(1)- إسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.111.

(2)- صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص .317 .

(3)- إسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.111، 112.

(4)- عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص.89.

(5)- عمار عباس، " التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (العدد .12)، (جوان، 201)، ص.98.

(تمازيغت) بكل مكوناتها كلغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية، مثلما جاء في نص المادة المعدلة المادة 03 مكرر سنة 2002[(1)]، بأن "**تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني** "[(2)].

وقد جاء هذا التعديل تحت تأثير ضغوطات الحركة الاجتماعية الشعبية الثقافية عقب أحداث القبائل سنة 2002 ومطالبها بترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية[(3)]، لتأتي الاستجابة لدواعي سياسية وأمنية، في وقت كان الوضع الأمني يشكل هاجسا لصانع القرار والحكومة الجزائرية، التي صرح رئيسها آنذاك " علي بن فليس" بأن الأمازيغية تقع ضمن العناصر المركزية المكونة للهوية الوطنية، وأن المشكلات المجتمعية ينبغي حلها جذريا، لتفويت الفرصة على من يريدون توظيفها بطريقة تضرب الأمن العام[(4)]، محدثا تعديل هذه المادة، نقاشات موسعة داخل الأوساط السياسية والإعلامية، كشفت عن انقسام في وجهات النظر، بين من يسلم بايجابية التعديل بإقراره للتنوع ثقافي وللغوي في الدولة والمجتمع، وهو ما من شأنه أن يخلق مناخا تعايشيا ايجابيا بين مختلف الأطياف المجتمعية، وبين من يرى انه يفتح الباب أمام انقسامات وشروخ ثقافية ومجتمعية كبيرة، خصوصا أن كثيرا من الحركات الأمازيغية تنادي بإنشاء دولة لها داخل حدود البلاد والاستقلال التام عن الجزائر[(5)]. وعليه يمكن القول أن تعديلات 2002 الدستورية، جاءت بهدف دسترة التعددية اللغوية والثقافية، عبر ترسيم الأمازيغية كاللغة وطنية ثانية إلى جانب اللغة العربية.

رابعا: التعديل الدستوري لسنة 2008 م

تجاوزا للثغرات الموجودة بدستور 1996، الذي جاء استعجاليا كمخرج للأزمة دستورية امتدت لأربع سنوات كاملة(1992 .1996)نتيجة قصور في النص الدستوري لسنة 1989، الذي أوقع البلاد فريسة لأزمة دستورية، سياسية، وأخرى أمنية، وتقوية لمركز السلطة التنفيذية أكثر داخل النظام النظام السياسي[(6)]، أقر أقر البرلمان الجزائري بغرفتيه تعديل دستوري جزئي، مؤرخ في15 نوفمبر 2008 يحمل الرقم08. 03، دونما عرضه للاستفتاء الشعبي للحصول على تأييد يمنح مقاصد التعديل قدرا معقولا من القبول الطوعي والشرعية[(7)] مستهدفا ثلاثة محاور أساسية: تمجيد رموز الثورة، توسيع صلاحيات للسلطة التنفيذية وإعادة تنظيمها وترقية الحقوق السياسية للمرأة.

---

(1)– ماهر قنديل عباس، " الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي(تقييم حالة)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، يونيو 2016، ص.07.

(2)– محمد بركات، "أسباب وأهداف التعديل الدستوري في الجزائر: دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، (العدد. 05)، (جانفي، 2016)، ص.106.

(3)– عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره ص.102.

(4)– محمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص .106.

(5)– ماهر قنديل،" الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي(تقييم حالة)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (يونيو،2016)، ص.07.

(6)– عمار عباس، مرجع سبق ذكره، ص.101.

(7)–صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص ص.316، 317.

- **فيما يتعلق برموز الثورة:** لقد نصت (المادة 05) المعدلة من دستور 1996 أن " **العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة أول نوفمبر 1954 وهما غير قابلين للتغيير"**[1]، أي إضفاء طابع الثبات والديمومة على العلم والنشيد الوطنيين كرمزين وطنيين للجمهورية، لجانب إدراجهما في احد بنود (المادة 178) ضمن احد المبادئ التي لا يمكن أن يمسهما أي تعديل دستوري.
- **فيما يتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة:** تجسيدا لمبدأ المساواة بين المواطنين، أكد التعديل الدستوري لسنة2008، في (المادة 31) مكرر إرادة الدولة الجزائرية في العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، تنفيذا لالتزاماتها الدولية و ذلك بمضاعفة حظوظها في النيابة ضمن المجالس المحلية و الولائية المنتخبة[2].
- **فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية:** فقد تم إلغاء نص (المادة 74) من دستور1996 التي تحوي إمكانية تجديد رئيس الجمهورية المنتهية ولايته لمرة واحدة فقط، واستبدالها بنص جديد يفتح العهدات الرئاسية، بالاكتفاء بالقول" **يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية**"[3]، واستمرار العمل بنظام خمس سنوات لكل عهدة، كما تم استبدال منصب رئيس الحكومة بمنصب وزير أول، مسهما هذا التعديل في إعادة تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، بتقوية مكانة رئيس الجمهورية، وتوضيح العلاقة بينه وبين الحكومة، فالأمر متعلقا بوزير أول تقتصر مهمته على تنسيق عمل الحكومة بغية تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي يمتلك سلطة تقديرية واسعة في تعينه وإنهاء مهامه[4]، وهو تعديل وصفه الباحث " **صالح زياني**"، بأنه خطوة نحو الخلف فيما يتعلق بتكريس تقاليد ممارسة سياسية تعددية، فترسيخ الديمقراطية يستدعي تعزيز لمفهوم التعاقب على السلطة، وعلى رأسها حصر الرئاسة في ولايتين وما يعنيه دلك من ضرورة المحافظة على شرعية (المادة 74) من دستور سنة 1996[5].

وعليه فتعديل 2008 الدستوري استهدف فتح العهدات الرئاسية، وهو ما يعتبر عاملا مثبطا لعملية انتقال السلطة وعملية ودوران النخبة، ومن ثمة عرقلة عملية دمقرطة الحياة السياسية.

خامسا: التعديل الدستوري لسنة 2016م

لطالما أبدى رئيس الجمهورية" **عبدالعزيز بوتفليقة**" رغبته الجامحة في القيام بإصلاحات دستورية عميقة، إلا أنه أعلن عنها صراحة دونما تضمينات في15 أفريل 2011، تزامنا[6]، مع تعرض البيئة الإقليمية

---

[1]-القانون رقم 08 .19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**،(العدد. 63)، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008، ص.2.

[2]-عمار عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 100، 101.

[3]-القانون رقم 08 .19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، مرجع سبق ذكره، ص.3.

[4]-عمار عباس، مرجع سبق ذكره، ص. 100.

[5]- صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص .317.

[6]-ماهر قنديل، مرجع سبق ذكره، ص.6.

الإستراتيجية للنظام السياسي الجزائري لتجريف غير مسبوق مع انحدار النخب الحاكمة الموالية له في تونس مصر وليبيا في إطار ما يعرف بالثورات الربيع العربي، وصعود نخب جديدة للحكم بهده البلدان، تختلف في نسقها العقائدي ومرجعياتها الفكرية مع النخبة الحاكمة الجزائرية، وفي ظل نشر عدد من الصحف الوطنية لملفات فساد وزير الطاقة السابق "**شكيب خليل**" وكبار كوادر مجموعة سوناطراك النفطية، ثم إطلاق "دائرة الاستعلامات والأمن"لحملة " الأيادي البيضاء" وإجراء تحقيقات مع المتورطين في نهب المال العام في إطار صراع الأجنحة الدائر بين الرئاسة وجهاز المخابرات حول مرحلة ما بعد الرئيس بوتفليقة[1].على الصعيد الداخلي.

فنتيجة لهذه الظروف الداخلية والخارجية خاصة الإقليمية منها، شعرت الطبقة السياسية الجزائرية الحاكمة بمصادر تهديد شعبي حقيقي نابع عن وعي سياسي جماهيري، دفعها لمباشرة حزمة من الإجراءات للتخفيف من حدة التوتر الشعبي ناجم عن أوضاع اجتماعية واقتصادية متأزمة، وعن حالات فساد سياسي مرافقة لنهج الطبقة الحاكمة السياسي، كتكثيف برامج الرعاية الاجتماعية، ومنح تسهيلات اقتصادية، إلى جانب المبادرة بإصلاحات سياسية ودستورية[2]،حيث انطلقت سلسلة مشاورات سياسية في الفترة التالية للانتخابات الرئاسية المنظمة بتاريخ 17 أفريل 2014 حول مشروع تعديل الدستور [3]بادر بها وقادها رئيس الدولة مع الطبقة السياسية الفاعلة، منظمات المجتمع المدني ومختلف الشخصيات الوطنية[4]، كما تم مقاطعتها من قبل شخصيات سياسية بارزة ومجموعة من أحزاب المعارضة من بينها 13 حزب التي ساندت "**علي بن فليس**" في الرئاسيات الأخيرة، إلى جانب الأحزاب التي قاطعتها ممثلة في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حركة مجتمع السلم والنهضة، وبررت هذه القوى موقفها بعدة حجج أبرزها حالة الغموض المكتنفة عملية طرح وثيقة التعديل الدستورية وغلبة الطابع الشكلي، الجزئي والانتقائي على وثيقة هذه التعديلات، فهي لا تمس جوهر الدستور كما لا تمثل رؤية وطنية شاملة للإصلاح الدستوري، إضافة إلى عدم إلزامية هذه العملية الاستشارية، أي أن السلطة ستنفرد في النهاية بإقرار ما تراه مناسبا من تعديلات دستورية[5].

---

(1)-فتحي بولعراس،"مشروع تعديل الدستور الجزائري: السياق، المواقف،والاحتمالات الممكنة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (26. مايو.2013)، ص ص. 2، 3، نقلا عن :

http:// studies.algeria.net /ar/reports/2013/05/201352619349330319.html

(2)-فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص . 137.

(3)-ماهر قنديل، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

(4)-عربي بومدين، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، (العدد 03)، 2016، ص. 145 .

(5)- علي الدين هلال، (محررا)، **حال الأمة العربية 2014 . 2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص.238.

ليتم الموافقة على مسودة هذا التعديل في 07 فيفري2016، أيام بعد قيام رئيس الجمهورية بحل جهاز المخابرات[1]، عبر تدخل المجلس الدستوري عن طريق رأي معلل ومصادقة البرلمان، دونما عرضه على الاستفتاء الشعبي، وهي نفس الطريقة التي عرفتها التعديلات الأخرى لدستور 1996، بداية من التعديل الدستوري لسنة 2002، ثم تعديل2008 [2]

وقد تميز هذا التعديل الدستوري الجديد المتضمن (218 مادة)، تتجزأ بين ديباجة وثلاثة أبواب تتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية، الرقابة ومراقبة الانتخابات والمؤسسات الاستشارية [3] بإدخال(4 مواد) جديدة، وتعديل (67 مادة)، وإضافة (23 مادة بصيغة مكرر[4]، حيث تؤكد مادته الأولى على الطابع الجمهوري، الديمقراطي والشعبي للنظام السياسي الجزائري وأن الشعب مصدر كل سلطة(المادة07)، والسيادة ملك له يمارسها عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين (المادة 08)، وأن الإرادة الشعبية هي مصدر شرعية ووجود الدولة (المادة 12)[5]، و أهم سمة سمة مميزة لهذا النظام ارتكازه على مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة[6]، عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري لرئيس الجمهورية حيث يتم الفوز في الانتخابات عن طريق الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها (المادة 85)، ويحتل رئيس الجمهورية مكانة مرموقة في ظل هذا الدستور فهو وفقا لـ(المادة 84)" **يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة وحدة الأمة وهو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها "**، و أن مدة العهدة الرئاسية خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (المادة **88**)، ومنحت له العديد من المراكز والألقاب فهو قائد القوات المسلحة، مقرر السياسة الخارجية، رئيس مجلس الوزراء ومن يعين الوزير الأول ويسلم أوسمة الدولة و وشهاداتها التشريفية (المادة 91)، كما انه يملك سلطات التعيين في الوظائف المنصوص عليها في الدستور، الوظائف المدنية و العسكرية في الدولة، التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيس مجلس الدولة، الأمين العام للحكومة، محافظ بنك الجزائر القضاة، مسئولو أجهزة الأمن الولاة(المادة **92**)[7]، كما تضمن هذا التعديل الدستوري تعزيزا لبعض الحقوق والحريات العامة، ومنح صلاحيات إضافية للوزير الأول (رئيس الوزراء) فضلا عن

---

(1)-ماهر قنديل، مرجع سبق ذكره، ص. 6.

(2)-ليلة فاطمية سلطاني،" الحقوق والحريات والواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016"، __**مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**__،(العدد. 07)، (أكتوبر،2016)،ص ص. 5، 6.

(3)-القانون رقم 16. 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، __**الجريدة الرسمية**__، العدد 14، مؤرخة في 7 مارس 2016، ص ص. 4 . 37.

(4)-ماهر قنديل، مرجع سبق ذكره، .ص ص. 7.

(5)-القانون رقم 16. 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، مرجع سبق ذكره، ص.7.

(6)-نفيسة بختي، "مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر"، __**مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**__، (العدد. 01) (المجلد 05) ، 2016، ص .98.

(7)- القانون رقم 16. 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص.16، 18.

توسيع صلاحيات غرفتي البرلمان وتدعيم استقلال القضاء، وإعادة النظر في تنظيم المجلس الدستوري وتعزيز استقلاليته[1]

وعلى الرغم من محاولة مهندسي هذا الدستور الجديد إظهاره بثوب الديمقراطية، إلا أن القراءة السياسية النقدية له، تبين بوضوح انه عاد ليكرس مركزية رئيس الدولة مجددا في إدارة العملية السياسية وتحديد مساراتها وإقامة التوازنات بين مختلف الفواعل ليس فقط في مجال التشريع، وقيادته للمؤسسة العسكرية، بل أكثر من هذا عبر صلاحياته في تعيين القضاة وإجراء الحركة لهم تعيين أفراد الجهاز البيروقراطي، لاسيما الولاة الذين يضمنون بدورهم الهيمنة السياسية على المستوى المحلي، تعيين رئيس المجلس الدستوري، وهو ما يمنحه إمكانية حسم مجمل القضايا الدستورية داخل هذه المؤسسة لصالحه تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة و هو ما يسمح له بغلق عملية التشريع من القمة، فلا إرادة تعلو عن إرادة الحاكم، ومن ثمة فقد ضمن هذا الدستور بالمفهوم القانوني سطوة المؤسسة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وضبط اللعبة السياسية بما يخدم استمرار الجماعة السياسية المهيمنة، بدلا تكريسه الانفتاح السياسي يؤسس لعملية تحول ديمقراطي حقيقي وفقا لمتطلبات سير الأمم[2].

وبالانطلاق مما سلف، يمكن القول أن الإصلاحات الدستورية المعتمدة في الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية جاءت ظرفية استجابة لأزمة معينة، و مصلحية للمحافظة على استمرار نفس النظام التسلطي[3] المتحكم بالسلطة والمتمسكة جماعته بالفعل السياسي فالدساتير الثلاثة التعددية (1989، 1996، 2016) كلها كرست هيمنة رئيس الدولة على باقي المؤسسات الدستورية الأخرى" البرلمان، القضاء، المجلس الدستوري". وهذا بدوره كرس الدولة المنوقراطية التي تخضع كل توجهاتها الداخلية والخارجية لرؤية واحدة تعكس الإرادة السياسية للحاكم[4]. ومن ثمة فهذه الإصلاحات لم تتأتى كآلية لدمقرطة الحياة السياسية بل كآلية لتكريس التسلطية واستمرارية هيمنة رئيس الدولة على العملية السياسية.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية وواقع العملية الديمقراطية

شكلت الإصلاحات السياسية باعتبارها مدخل ضروري لترسيم عملية الانتقال من نظام مغلق إلى نظام مفتوح عامل تحول عملي في الأداء الوظيفي للنسق السوسيو. سياسي الجزائري [5] بفتحها المجال لبروز الأحزاب السياسية باعتبارها العربات أو الأدوات التي توظفها الطبقة السياسية للظفر بأصوات الناخبين،

---

(1)- إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.136 . 141.

(2)- فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص . 137، 138

(3)- نفيسة بختي، مرجع سبق ذكره، ص ص102، 103.

(4)- فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص . 137، 138

(5)-مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة 1989. 1995 " دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ . المحلة**. ، (أطروحة دكتوراه)، قسم علم الاجتماع السياسية، جامعة وهران، 2013، ص.205.

فهي فواعل مركزية فيما يتعلق بالعمليات التي تحدد من يتولى صناعة السياسات العامة والقرارات في سدة الحكم، عبر توظيف الانتخابات كدرب موصل للسلطة[1]) يكرس مبدأ التداول السلمي عليها، و آلية لتجديد القيادات و الطبقة الحاكمة.

أولا: الأحزاب السياسية

يعد دستور 1989 نقلة نوعية في حلقات تطور العمل السياسي الجزائري[2]، بفتحه المجال للتعددية سياسية، وكسر احتكار جبهة التحرير الوطني للمشهد السياسي عبر إقراره للحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي مثلما جاء في المادة 40 من ذات الدستور، ثم في قانون الجمعيات السياسية رقم 11/89 المؤرخ في 5 جويلية 1989، الذي كرس واقعيا لفعل التحول نحو مجتمع تعددي[3]، حيث بلغ عدد الأحزاب الناشئة 19 حزب سياسي، قبيل شهر من المصادقة على الدستور، باستثناء حزب جبهة التحرير الوطني والأحزاب التي ظلت ناشطة سريا فترة الأحادية[4]، ذلك أنه من حيث تاريخية الأحزاب يمكن التمييز بين:

- **أحزاب موجودة سابقا**: يتعلق الأمر بحزب السلطة ممثلا في جبهة التحرير الوطني، الذي استثنته المادة (41) من قانون الجمعيات السياسية من طلب الاعتماد لوجوده القانوني، المنصوص عليه في دساتير 1963، 1976، وأحزاب أخرى معارضة كانت تنشط في سرية كجبهة القوى الاشتراكية التي تعتبر أقدم حزب معارض أنشأه " **حسين أيت أحمد**" عام1963، الحزب الشيوعي المعروف منذ 1966 باسم الطليعة الاشتراكية، الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر المؤسسة من قبل" **أحمد بن بلة**"، الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري أنشأها"**كريم بلقاسم**"، الحزب الاشتراكي للعمال وهو حزب صغير ذوو توجه تروتسكي يتمركز نشاطه في أوساط الطلبة والعمال وطلبة الجامعات عرف فيما بعد انقساما شطره لحزبين صغيرين، حزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال؛
- **أحزاب غير موجودة سابقا**: ينسحب هذا الوصف على الأحزاب الجديدة التي برزت للوجود، عقب عملية الانفتاح السياسي، أبرزها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذوو النزعة العلمانية المتمركزة شعبيته بمنطقة القبائل، الحزب الاجتماعي الديمقراطي ذوو التوجه الليبرالي، الجبهة الإسلامية للإنقاذ كبوتقة جامعة لعدد من جماعات الإسلام السياسي من اتجاهات مختلفة السلفية والإخوانية، ذوو التأثير الكبير في الأوساط الشعبية، بسبب معارضته الراديكالية للنظام، حركة النهضة الإسلامية عن التيار الإسلامي الإخواني المنتشرة شعبيته بالمنطقة الشرق، خاصة بين الطلبة الجامعيين وبعض الفئات من الشرائح

---

[1]- ميشيل بينر أنجريست، " النظم الحزبية وتشكل أنظمة الحالات الإستثنائية لتركيا في المنظور المقارن"، في ميشيل بينر أنجريست ، و مارشا بريبشاتين بوسوزني، (تر: طلعت غنيم)، <u>السلطوية في الشرق الأوسط" النظم الحاكمة والمقاومة"</u>، ط1؛ القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص. 226.

[2]- مخلوف بشير، مرجع سبق ذكره، ص. 191.

[3]- بوطيب بن ناصر، "تطور الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في الجزائر"، <u>مجلة العلوم القانونية والسياسية</u>، (العدد. 2)، (المجلد. 2)، 2015، ص ص. 316، 317.

[4]- مخلوف بشير، مرجع سبق ذكره، ص. 192.

الوسطى من أصحاب المهن الحرة، حركة مجتمع الإسلامي ممثل التيار الإخواني العالمي في الجزائر، إلى جانب عدد كبير من الأحزاب المجهرية[(1)].

وصل عدد هذه القوى الحزبية القديمة والجديدة النشطة داخل الساحة السياسية قبيل أول انتخابات تشريعية في ديسمبر 1991 حدود 54 حزبا مثلما ما يظهر في الجدول رقم (04). وهو رقم يؤشر على طغيان الطرح العددي للأحزاب قام الكثير منها على أساس ديني وجهوي، كتلك الممثلة للتيار الديني (الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة النهضة الإسلامية، حركة مجتمع السلم) من جهة، والممثلة للتيار الأمازيغي . العلماني ذوو الخلفية الإثنو. ثقافية فرانكفونية (حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) من جهة أخرى، وهو ما يمثل خرق واضح للدستور ونص المادة (05) من قانون الجمعيات السياسية القائلان بحضر قيام أي حزب سياسي على أساس ديني أو جهوي[(2)]، ذلك أن الحقل السياسي الذي أنتجه قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي 1989لم يعكس واقعيا ما تضمنته نصوص هذا القانون، نظرا لتوظيف الكثير من هذه الأحزاب السياسية الخصوصيات الدينية. العرقية أو الجهوية في تجمعاتها وفي المناسبات الانتخابية[(3)].

فاعتراف الدستور الجزائري بتعدد الأحزاب لأول مرة في تاريخه وتحويل السلطة إلى موضوع للتنافس السياسي[(4)] أدى لبروز تيارات أو عائلات حزبية كبرى[(5)]، داخل الحقل السياسي الجزائري حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أقطاب كبرى، تتفرع عنها اتجاهات أخرى، وهي القطب الإسلامي، القطب الوطني . الديمقراطي القطب الديمقراطي العلماني[(6)]:

➢ القطب الإسلامي:

يتركب من تشكيلة من الأحزاب السياسية المختلفة من حيث منطلقاتها الفكرية والتنظيمية، من أنصار الرؤية السلفية المنقسمين لسلفيين وجهاديين (أتباع مدرسة الإمام أحمد ابن حنبل)، أنصار الرؤية القطرية أو ما يعرف في الأدبيات بالجزأرة(أتباع الإمام عبد الحميد ابن باديس، الإمام البشير الإبراهيمي، مالك بن

---

(1)- عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، ط1؛ الجزائر: دار قرطبة لنشر والتوزيع، 2007، ص. 45، وعنصر العياشي، " التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص ص8، 9.

(2)- يرى" **زارتمان**" الأحزاب ذات المرجعية الدينية والعلمانية، تمتعت بالقانونية بمعنى اعترف النظام بوجودها إلا أنها تفتقد للدستورية لمنع الدستور تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو جهوي، وتحتاج العلاقات بين ما هو قانوني وما هو دستوري حسب رأيه لشيء من التدقيق فاعتراف النظام بالقوى الحزبية. الإسلامية والعلمانية لا يكسبه الوضع القانوني إدا كان يخرق الدستور والقانون نفسه، أنظر: مخلوف بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص.192، 193.

(3)- خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، (مذكرة ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص. 107

(4)- نوري إدريس، "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة"، **سياسات عربية**، (العدد 19)، 2016، ص. 75.

(5)- عيسى جرادي، مرجع سبق ذكره، ص.47.

(6)- خالد توازي، مرجع سبق ذكره، ص.108.

نبي)، أنصار الإخوان المسلمين (التوجه العالمي)، وأصحاب نفس المدرسة ولكن وفق رؤية محلية[1]، و هذه القوى السياسية يمكن تقسيمها، من حيث طروحاتها السياسية وطبيعة علاقتها وتفاعلها مع النظام الحاكم لاتجاهين اثنين:

- **اتجاه جماهيري ـ متشدد**: تعبر عنه الجبهة الإسلامية للإنقاذ(التي حلت فيما بعد)، التي رفعت شعارات منادية بالتغيير الجذري السريع والشامل للوضع القائم، عبر خطاباتها الحماسية المعادية للنظام، لتنبثق مجموعة تسمى بالجزأرة عقب استقالة حكومة "**حمروش**" جوان 1991 وانطلاق موجة العنف، وهي جماعة تسعى لتكيف مع الواقع الجزائري، وتجنب الخطابات الحماسية، وعموما تتسم علاقة هذا الاتجاه الراديكالي بالسلطة بالتوتر وتبادل الاتهامات[2]، نتيجة إستراتجيتها القائمة على الرفض للنظام الحاكم بل وتكفيره في بعض الحالات، مع اللجوء للعنف من اجل الإطاحة به وإقامة الدولة الإسلامية طبقا للأصول الإسلامية الصحيحة وفق تصورات هذه التنظيمات[3] الحزبية.
- **اتجاه عقلاني ـ معتدل**: تمثله حركة مجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية، حركة الأمة حزب الجزائر المسلمة المعاصرة...الخ، وهو اتجاه ينادي بالتغيير التدريجي، يقوم طرحه على ضرورة تكييف الإسلام مع الحداثة، العصرنة والتعددية في بناء دولة إسلامية، تتميز علاقة هذا الاتجاه بالسلطة بمحاولة المهادنة[4]، المهادنة[4]، بفعل إستراتجيته القائمة على القبول بالنظام القائم والانخراط في العمل السياسي بطريقة سلمية ومشروعة[5].

➢ القطب الوطني ـ الديمقراطي:

يجمع مجمل الأحزاب حتى الإسلامية منها التي ترى نفسها الوريثة الشرعية للقيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر المجيدة[6]، أبرزها التيار الوطني . المحافظ الذي يمثله حزب جبهة التحرير الوطني الذي اختار منطق الاستمرارية من الأحادية نحو التعددية، ليشغل حيزا هاما في الحياة السياسية، كبوتقة جامعة لعدة اتجاهات، التيار الديمقراطي العلماني أو الإستئصالي، التيار الاشتراكي المحافظ، والتيار الإسلامي المحافظ والتقدمي، هو ما يفسر حدة صراعاته الداخلية التي أثرت في اغلب الأحيان على مسيرته، خاصة خلال هذه المرحلة التي عرفت تضخما في عدد الأحزاب سياسية[7].

➢ القطب الديمقراطي . العلماني:

---

(1)- محمد بوضياف، <u>مستقبل النظام السياسي في الجزائر</u>، مرجع سبق ذكره، ص132.

(2)- أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص .140.

(3)- حسنين توفيق إبراهيم، " الإسلام والسياسة في الوطن العربي خلال القرن العشرين"،(د،ط)؛ (د.ب، ن): (د.د.ن)، (د.س.ن) ص ص.109، 110

(4)- أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص.140.

(5)- حسنين توفيق إبراهيم، " الإسلام و السياسة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره، ص.109.

(6)- عيسى جرادي، مرجع سبق ذكره، ص.48.

(7)- خالد توازي، مرجع سبق ذكره، ص ص.109، 110.

تدعى الأحزاب الديمقراطية، نتيجة لما يثيره مصطلح "العلمانية"، من حساسية لدى الكثير من الجهات وأهم أحزاب هذا التيار جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية، حزب التجديد الجزائري، التحالف الوطني الجمهوري، الحركة الاجتماعية الديمقراطية (حركة التحدي سابقا)، حزب العمال.

جدول رقم (03) توضيحي للقائمة الأحزاب المعتمدة لغاية سنة 1991

الرقم	اسم الحزب	الرمز	تاريخ الاعتماد
01	جبهة التحرير الوطني	FLN	1954.11.01
02	الحزب الاجتماعي الديمقراطي	PSD	1989.08.16
03	حزب الطليعة الاشتراكي	PAGS	1989.09.04
04	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	FIS	1989.09.06
05	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	RCD	1989.09.06
06	الحزب الجزائري للتضامن والتنمية	PNSD	1989.09.06
07	الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	PAHC	1989.09.13
08	حزب التجديد الجزائري	PRA	11.15. 1989
09	الحزب الوطني الجزائري	PNA	.11 .15 1989
10	الحزب الاجتماعي الجزائري	PSL	1989.11.15
11	اتحاد القوى الديمقراطيين	UFD	1989.11.22
12	الحزب الجمهوري	PR	1989.11.22

13	جبهة القوى الاشتراكية	FFS	.29 1989.11
14	حزب الوحدة الشعبية	PU P	1989.11.29
15	الجبهة الوطنية للتجديد	FN R	1989.12.29
16	حزب الأمة	ME O	1990.01.15
17	اتخاد القوى من اجل التقدم	UF P	1990.01.24
18	الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري	M DRA	1990.01.24
19	حزب الوحدة الجزائرية الاسلامية الديمقراطية	PU AID	1990.01.24
20	حزب العمال الاشتراكي	PTS	1990.01.24
21	الجمعية الشعبية للوحدة والعمل	AP UA	1990.01.31
22	حزب العمال	PT	1990.01.21
23	الحركةمن اجل الديمقراطية في الجزائر	M DA	1990.01.21
24	الحزب الجمهوري التقدمي	PR P	01.1990.07
25	حركة الشبيبة الديمقراطية	MJ D	07 . 25 1990.
26	حركة القوى العربية الإسلامية	MF AI	1990.09.19
27	التجمع العربيالاسلامي	RAI	1990.09.19
28	اتحاد الشعب الجزائري	UP A	1990.09.19

29	الاتحاد الوطني للديمقراطيين المستقلين	A N DI	أكتوبر 1990
30	حركة النهضة الاسلامية	M NI	ديسمبر 1990
31	جبهة أجيال المستقلة	FGI	1990.12.08
32	الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	MA ID	1990.01.13
33	التجمع الجزائري البومديني	RA BI	1990.01.28
34	الاتحاد من اجل الديمقراطية والحرية	UD L	فبراير 1991
35	الحزب الجزائري للعدالة والتقدم	PAI P	مارس 1991
36	حزب البيئة والحريات	PR L	1991.04.09
37	حركة مجتمع السلم	HA MAS	أفريل 1991
38	الحزب الحر الجزائري	AL P	جوان 1991
39	الجزائر المسلمة المعاصرة	IM S	جوان 1991
40	عهد 1954	AH D 45	جوان 1991
41	التجمع الوطني الجزائري	RN A	جوان 1991
42	التحالف من اجل الحرية والعدالة	AJL	جويلية 1991
43	الحزب الجزائري من اجل العدالة والديمقراطية	PAJ D	جويلية 1991

44	حزب العلم والعدالة والتنمية	PSJ T	جويلية 1991
45	جبهة الاصالة الجمهورية الديمقراطية	FA AD	جويلية 1991
46	جبهة القوى الشعبية	FFP	جويلية 1991
47	التجمع من اجل الوحدة الوطنية	RU N	جويلية 1991
48	التجمع الوطني من اجل التقدم	RN P	1991.07.27
49	منظمة قوى الجزائر الثورية الاسلامية الحرة	OF ARIL	1991.07.29
50	حزب الحق	/	1991.09.04
51	تجمع شباب الأمة الجزائرية	RJ NA	1991.09.09
52	حركة الرسالة الإسلامية	MR I	09.15 . 1991
53	جبهة القوى الديمقراطية	FF D	251991.09.
54	حزب الحركة من أجل المستقبل الوطني والديمقراطي	MA ND	1991

وقد تسبب هذا الظهور المكثف للأحزاب داخل المجال السياسي الجزائري، وفقا للباحث " **عبد الناصر جابي**"، خاصة عقب إلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية، والصورة غير اللائقة التي ظهرت بها الكثير من القوى الحزبية، وانبثاق "قيادات حزبية" بطريقة عبثية ومفاجأة، لا تحمل أي أفكار ولا برامج حزبية وتفتقد لأدنى المقومات التي من الضروري توفرها، في من يتولى زمام العمل الحزبي العمومي(كاريزما وقوة الحضور تمكن من اللغة، الإقناع.. .الخ) ، في تعميق سوداوية صورة الحزب في نظر غالبية الجزائريين الذين اتهموا

غالبية الأحزاب والنخب المرتبطة بها بالعجز في إدارة الانتقال نحو نظام أكثر ديمقراطية، وعدم القدرة على المنافسة الفعلية للنخب الرسمية وعدم الجدية في مواقفها المعارضة[1]

وعقب فترة التشجيع و بروز عدد متضخم من الفواعل الحزبية دون قيد أو شرط في الفترة الممتدة من 1989 لغاية 1991، جاءت مرحلة الفراغ بين عامي 1992 لغاية 1997 نتيجة الأزمة السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد على خلفية إلغاء المسار الانتخابي عام 1992، وصدور قانون الأحزاب لعام 1997 الذي استبدل مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب، إلى جانب منعه توظيف الرموز الدينية واللغوية الوطنية في التسمية الحزبية وهو ما يفسر تغيير الكثير من الأحزاب السياسية لتسمياتها . ف"حركة المجتمع الإسلامي" أصبحت "حركة مجتمع السلم"، وحركة النهضة الإسلامية تحولت لـ"حركة النهضة،" إضافة لبروز حزب جديد للسلطة الحاكمة هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي المنشق من حزب جبهة التحرير الوطني ثم جاءت فترة (1999. 2011) التي تؤرخ للمرحلة الثالثة[2] والتي عرفت تراجعا في عدد الأحزاب، بعد إعلان وزارة الداخلية عن شروط المشاركة في تشريعيات 2007، والتي تمثلت في ضرورة حصول الحزب على نسبة معينة من الأصوات في أخر ثلاث انتخابات حتى يتمكن من دخول المعترك الانتخابي، والتي في توفرت في تسعة منها فقط[3]، وأخيرا كانت المرحلة الرابعة الممتدة ما بين 2012 و 2015 والتي اتسمت بسعي السلطة تجنب سيناريو الثورات العربية عام 2011 بإصدارها قانونا جديد للأحزاب عام 2012 في إطار الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس" بوتفليقة" آنذاك، و الذي تم بموجبه السماح ببروز عدد مكثف من الأحزاب (الحركة الشعبية الجزائرية، حزب تجمع أمل، وجبهة المستقبل ...الخ)، التي انبثق البعض منها عن انشقاقات حزبية و بعضها الأخر من رحم جمعيات أو لجان مساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إلى جانب قيام "علي بن فليس" قبيل رئاسيات 2014، بتأسيس حزب طلائع الحريات الذي ضم لصفوفه مجموعة من المناضلين عن جبهة التحرير الوطني، ومجموعة من الإطارات السابقة في الدولة، و كذلك مؤيديه في الانتخابات الرئاسية[4]. كما عرفت هذه الحقبة تبلور حراك سياسي نوعي لمكونات المعارضة السياسية التي اجتمعت لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر في" تنسيقية وطنية للانتقال الديمقراطي" في لقاء زرالدة (10 يونيو 2014) ضمت حوالي 11 حزب، جمعيات، و شخصيات وطنية، من بينها أحزاب، شاركت في الحكومات المتعاقبة منذ 1999، "حزب النهضة"، "التجمع من أجل من الثقافة والديمقراطية"، إلى جانب بعض أحزاب التحالف الرئاسي على غرار حزب "حركة مجتمع السلم" الذي كان داعما لترشح " **عبد العزيز بوتفليقة**"، وتحول عن مساره نحو المعارضة عند انتخاب رئيسه الجديد "عبد الرزاق مقري" في ماي 2013، إلى جانب ضمه لشخصيات كانت

[1]- عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د. ع .ن) ، (د. س. ن) ، ص.21.

[2]- لقرع بن علي، "التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات"، **المستقبل العربي**، (د.ع)، (د.س.ن)، ص ص.32، 33.

[3]- عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل" ، مرجع سبق ذكره ص ص.21، 22.

[4]- لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره، ص.33.

تعمل داخل النظام وتقلدت مناصب سامية رؤساء للحكومات ووزراء سابقين (**علي بن فليس، مولود حمروش، مقداد سيفي** ...إلخ) ومن خلال هذه الحاضنة السياسية تمكنت المعارضة من توحيد جهودها في عمل سياسي مشترك تمخضت عنه جملة من المطالب إلا أن الكثير من المتتبعين للشأن السياسي الجزائري استبعدوا قدرتها على تعبئة الجزائريين، و إقناعهم بالحراك السلمي من أجل التغيير، لتخوفهم من تكرار تجارب دول الربيع العربي (مصر، سوريا، ليبيا) من جهة، وحملات التشويش التي مستها كمبادرة الإجماع الوطني للأفافاس، ثم غياب بعض الشخصيات الوطنية المشاركة فيها أمثال "**مولود حمروش**" و"**سيد أحمد غزالي**" عن الساحة نتيجة لرفضهم مقترح تحييد الجيش لضمان مرحلة انتقالية ومن ثمة رفضهم لمبادرة الانتقال الديمقراطي، وهو ما يمكن أن يجذب الشخصيتين للانخراط في مبادرة الأفافاس، أما بالنسبة لـ "علي بن فليس" المحسوب على قطب التغيير داخل تنسيقية الانتقال الديمقراطي فقد بدا أكثر تصلبا في مواقفه من باقي التيار الوطني[1].

و ينبغي الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام الجزائري في ربيع عام 2011 والتي كانت مجرد عملية استبدال لقوانين بأخرى في إطار الحفاظ على بقاء النظام واستمراره وتجديد آليات التسلطية[2]، تفاعلت معها بعض الأحزاب بالمشاركة، وبعضها الأخر بالمعارضة. وبناءا على هذا التفاعل برز تصنيف ثنائي للأحزاب الجزائرية[3]:

- **القطب الموالي للسلطة**: تمثلت في أهم أحزاب التيار الوطني (حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي)، التي قامت السلطة الحاكمة بتوظيفها كآلة انتخابية لتمرير مشاريعها وقراراتها، بما فيها الحزمة الثانية من قوانين الإصلاحات السياسية والتعديل الدستوري لسنة 2016، إضافة لمجموعة ثانية من الأحزاب الصغيرة من حيث الحجم ومحدودية التمثيل، كحزب تجمع أمل الجزائر، الحركة الشعبية الجزائرية، وكان من ملامح أحزاب الموالاة هو انقسامها وعدم انسجامها فكريا و إيديولوجيا، وافتقادها للمشروع الإصلاحي لكنها توحدت حول حيثية مساندة السلطة الحاكمة في كل سياساتها؛
- **القطب المعارض للسلطة**: يتركب هذا الاتجاه من تيارات إيديولوجية مختلفة، أحزاب إسلامية (حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، حركة الإصلاح الوطني، جبهة العدالة والتنمية)، أحزاب علمانية (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال) أحزاب وسطية (حزب جيل جديد، حزب طلائع الحريات)، إلى جانب بعض الأحزاب الجديدة وما يلاحظ على أحزاب المعارضة أنها غير متفقة فيما بينها حول آلية التعامل مع السلطة فهناك أحزاب رفضت المشاركة في المشاورات حول الإصلاحات السياسية و الدستورية مثل "حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، وهناك أحزاب

---

(1)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 354، 355.

(2)- فتحي بولعراس،" الإصلاحات السياسية في الجزائر بين بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (د.ع)، (د. س. ن)، ص ص .16،17.

(3)- لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره، ص.40.

شاركت في كل المشاورات (المشاورات الأولى 2011، و المشاورات الثانية عام 2014) ، مثل حزب العمال في المقابل قامت "جبهة القوى الاشتراكية" عام 2014 بطرح "**مبادرة الإجماع الوطني**" على السلطة و أحزاب المعارضة معا لكنها لم تحدد مضمونها وهو ما جعلها تموت في مهدها[1].

والملاحظ على أداء الأحزاب السياسية في الجزائر ما يلي :

- غياب الديمقراطية عن ممارساتها، بنيتها، ووظيفتها الديمقراطية، إلى جانب استمرار تبعيتها للسلطة حيث فشلت في تشكيل قوة بديلة، وظل حضورها مرتبطا بالمواعيد الانتخابية كأوعية لأصحاب المصالح وليس قنوات لتنشئة المواطنين، وترقية ثقافتهم السياسية وتمثيلهم بفعالية، ذلك أنه في تشريعيات 2007 قامت بعض الأحزاب الصغيرة ببيع رؤوس قوائمها لمرشحين لا علاقة لهم بها و استمر المشهد بالفداحة نفسها و أكثر، مع تشريعيات 2012 حيث ارتفع عدد الأحزاب بـ21 حزبا جديدا معظمها انبثقت عن أحزاب قديمة، وهو ما يعبر عن الانقسامات الحزبية الداخلية و غياب عامل الاستقرار عنها، لكنها لم تجد حضورا على الساحة السياسية، بسبب اعتمادها ثلاثة أشهر قبيل الانتخابات، مساهمة في تفتيت الأصوات وهو ما أثر بالسلب على عملية التمثيل البرلماني، كما أن أغلب هذه الأحزاب طغت عليها التبعية الإيديولوجية في البرامج وعجز معظمها عن تقديم بديل سياسي واقعي ، وهذا يترجم مدى افتقارها للرؤية الإستراتيجية[2]؛
- دوران الكثير من الأحزاب في فلك خطاب الرئاسة، و الذي دعمته الصلاحيات المخولة للرئيس، ومن ثمة بروز السلطة الكاريزماتية على حساب السلطة القانونية والسلطة التقليدية (التي مارست السلطة باسم شرعية سياسية أو قبلية أو جهوية)، متجلية في أحزاب التحالف الرئاسي التي تتركب من "حزب جبهة التحرير الوطني"، "التجمع الوطني الديمقراطي"، و"حركة مجتمع السلم"، كـ" **أحزاب للأغلبية المستمرة**"، بنت نسقها السياسي والوظيفي على أساس دعم اختيارات السلطة الحاكمة في جميع مواقفها، والتي برزت في فيفري 2004 كرد فعل على تكتل معارض قاده "**علي بن فليس**"(أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني السابق)، "**السعيد سعدي**" زعيم الأرسيدي (حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية)، ويتهم هذا التحالف في ظل الظروف التي مرت بها البلاد لما يقارب عشريتين من الزمن، بتوطينه للإقصاء و احتكار الحياة السياسية وتحويلها للأحادية التوجه إذ لا يذكر تاريخ التحالف الرئاسي أنه ساند أي مبادرة تقدمت بها أحزاب المعارضة أو تلك المهادنة والممثلة في البرلمان، التي وجدت نفسها في حالة تهميش فعلي، إذ أن انخراطها في العمل المؤسساتي يوازيه ارتباط التوازنات السياسية للنظام بوجود أحزاب موالية للحكم [3]؛

---

(1)- لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص ص.32، 33.

(2)- سمير بارة، "التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر: بين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل". **المجلة العربية للعلوم السياسية** (د. ع .ن) ، (د. س. ن) ، ص.124.

(3)- قوي بوحنية، " أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائري: قراءة نقدية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د. ع .ن)، (د. س. ن) ص ص . 50 ـ 53 .

➢ ضعف أحزاب المعارضة في الأداء والفعالية نتيجة لانقسامها، وعدم إجماعها على مشروع سياسي متكامل و إستراتجية واضحة للعمل، إذ تكتفي في غالبية الأحيان بردود فعل إزاء المشاريع التي تبادر بها السلطة الحاكمة، وعدم قدرتها على إسقاط قرارات السلطة وسياساتها، مثل التعديل الدستوري لعام 2008 وقانون المالية لعام 2016، و استمرار بوتفليقة في الحكم لعهدة ثالثة ورابعة وتكتفي فقط بالحضور في المواعيد الانتخابية لتختفي في غيرها من أوقات، بهذا نجحت السلطة الحاكمة لحد بعيد في تدجين وترويض الكثير من النخب الحزبية، تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب حيث يظهر تغليب هذه النخب لمصالحها الخاصة، وتورطها في قضايا الفساد المالي والسياسي، الأمر الذي أفقد الأحزاب السياسية ثقة الجماهير[1].

وكل ما سبق التطرق إليه كشف على تشوه النظام الحزبي الجزائري، الذي يفتح المجال لبروز عدد كبير من الأحزاب السياسية، لكن يقيدهم على مستوى الممارسة، فهو لا يكرس مبدأ التعددية السياسية على مستوى العملية السياسية، وكل الذي حصل تغيير شكلي كفل دستوريا، في مقابل استمرار الحكم بنفس الأساليب التسلطية على مستوى بنية السلطة و العملية القرارية[2]، وكل هذا يعود وفقا للباحث " **نور الدين ثنيو**" لعدم امتلاك الأحزاب السياسية الجزائرية تاريخها المنفصل عن مقتضيات السلطة، شروطها وحاجاتها فمصدر النكوص الديمقراطي في الجزائر يرجع لعدم تشكل الساحة السياسية منذ البداية بمجالها الثقافي الخاص كشرط لازم لأي ممارسة سوسيو. سياسية وكل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع حصر السلطة الفعلية في المركز والنواة، وهو ما يفسر ضعف الأحزاب السياسية الذي لم تدركه من البداية ثقافيا، كما لم تكن بيدها الوسائل الشرعية للفعل السياسي، وانتهت تجربة الأحزاب السياسية إلى أنها تجارب غير مكتفية بذاتها، ولا يمكن بالتالي كتابة تاريخها الخاص كرافد يصب في تاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر، فجميع الأحزاب حسب رأيه . عدا "حزب القوى الاشتراكية" ساهموا بقصوره في تأييد النظام الحاكم وبالتالي تفويت فرصة الوصول للديمقراطية عبر وصول المعارضة الحقيقية للسلطة الضامن الحقيقي لبداية المسار الديمقراطي السليم وبداية عدها التصاعدي الذي يعزز رصيدها التاريخي ويعزز مستقبلها[3].

ثانيا: الانتخابات

تعتبر الانتخابات أهم مرتكزات العملية السياسية، والأنماط السلمية للانتقال السلطة، بوصفها الأداة المثلى لتعبير عن الإرادة الشعبية في اختيار قادة سياسيين يتنافسون لتداول على السلطة، وفرز قيادات

---

(1)- لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

(2)- نفس المرجع، ص. 42.

(3)- نور الدين ثنيو،" الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3A09DF28-0AA2-4BED-AA70-3F3D6DBFBDB1

جديدة بعد وصول المعارضة لسدة الحكم عقب أن تصبح أغلبية، والغالبية السابقة تحل محل المعارضة بعد فقدانها لصفتها كأغلبية[1]، فهي بمثابة اختبار فعلي للمبادئ الدستورية على ارض الواقع حول مركزية الإرادة الشعبية في تحديد الفاعلين داخل اللعبة السياسية الديمقراطية، ونقل القوى السياسية من المعارضة إلى السلطة، فقد فتحت عملية الدمقرطة بالجزائر المجال لبروز عدد من الفواعل الحزبية وسمحت لها بالمشاركة في مختلف أنواع الانتخابات رئاسية، تشريعية، ولائية ومحلية[2] وفي هذه الجزئية البحثية سنتطرق لمجمل المواعيد الانتخابية الرئاسية والتشريعية التي تم تنظيمها منذ الانخراط في مسار التعددية لغاية اليوم بهدف الإجابة على التساؤل الأتي: **هل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر ساهمت في تفعيل مبدأ التداول على السلطة أم العكس؟**

أ : الانتخابات الرئاسية

تمتلك الجزائر تقليد طويل المدى في مجال الرئاسة، حيث كان يتم انتخاب رئيس الجمهورية في عهد الأحادية عن طريق الاقتراع العام المباشر، في دور واحد، وبالأغلبية المطلقة بفعل حادية الترشح، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لعدد غير محدد من المرات، ثم جاء دستور 1976 ليجعل مدة كل ولاية 6 سنوات، لكن سرعان ما خضعت هذه القاعدة للتعديل من قبل " **الشاذلي بن جديد**" في دستور جويلية 1979، وقد مر على كرسي رئاسة الجمهورية خلال هذه الفترة رئيس مدني" **احمد بن بلة**" ورئيسين ذوو خلفية عسكرية "**هواري بومدين**"، "**الشاذلي بن جديد**"[3].

ومع ولوج عهد التعددية وما تكفله من تعدد المترشحين، أصبحت العملية الانتخابية تنظم في دورين إلاأنه في حال حصول أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة في الدور الأول يكون هو الفائز، وإلا ينظم دور ثاني يشارك فيه المرشحان الحائزان على أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول، وما ينبغي التنويه له أن الجزائر لم تشهد في تاريخ انتخاباتها الرئاسية دورا ثانيا، وفي ما يتعلق بعدد العهدات الرئاسية وإمكانية تجديدها فقد كانت القاعدة الدستورية تسمح بتجديد ولاية الرئيس لمرات غير محددة، ثم حصرها دستور 1996 في مرة واحدة غير قابلة لتجديد، ليفتحها تعديل 2008 مجددا[4]، ثم أعاد الدستور الجديد لعام 2016 غلقها، بما يجعل رئيس الدولة لا يترشح لأكثر من عهدتين، وهي ذات المادة التي أقرها دستور عام1996، وقد أدرجت هذه المادة ضمن المواد الدستورية غير القابلة للتعديل[5].

---

[1]-نعيمة بورنان سليم، التحول الديمقرا طي ودوره في تفعيل التكامل المغاربي، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015، ص . 181، ومحمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 237.137.

[2]-. عمر فرحاتي، و أحمد فريجة ، مرجع سبق ذكره، ص ص.41، 42

[3]-نعيمة بورنان سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 183، 184 .

[4]-نفس المرجع، ص . 184 .

[5]-فضيل ابراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص .138.

اختبرت الجزائر منذ ولوج عهد التعددية لغاية اليوم خمسة انتخابات رئاسية(1995، 1999، 2004 2009، 2014) و تداول أربعة رؤساء على السلطة، واحد ذوو خلفية عسكرية "**اليامين زروال**" والبقية ذوو خلفية مدنية " **محمد بوضياف**"، "**علي كافي**" " **عبدالعزيز بوتفليقة**"[(1)] .

حيث جاءت أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ البلاد، في ظل فترة طغى فيها الحل الأمني على الحل السياسي كضرورة للمحافظة على كيان الدولة وديمومتها[(2)]، عقب إعلان وزير الدفاع الوطني أنداك "**اليامين زروال**" عن فشل مبادرة الحوار الوطني، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية قبيل انتهاء سنة 1995 وهو ما حدث فعليا، حيث نظم معترك انتخابي رئاسي بتاريخ 16نوفمبر من نفس السنة[(3)]، شهد فوز مرشح الجيش الجنرال المتقاعد" اليمين زروال"[(4)] بالأغلبية المطلقة بعد حصوله على أكثر من 60 بالمائة من أصوات الناخبين، متفوقا على زعيم حزب حمس، الإسلامي . المعتدل " **محفوظ نحناح**"، وزعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، العلماني . الديمقراطي " **سعيد سعدي**"[(5)]، حيث شكك الكثير من الداخل والخارج في مصداقية وشرعية نتائجها وتم وصفها بالمزورة، إلا ما كان يهم في تلك المرحلة (بالضبط 1995)وفقا للباحث "**رابح لونيسي**" ليس رئيس شرعي بل مجرد رئيس ولو بشرعية منقوصة لأن إعادة هيبة مؤسسة الرئاسة يعتبر لبنة أساسية لإعادة بناء الدولة التي كانت على وشك الانهيار[(6)].

وقد سعى اليمين زروال طوال فترة حكمه إلى إعادة بناء الإطار المؤسسي للدولة عبر استصدار دستور سياسي جديد ينهي حالة الفراغ المؤسساتي، وتنظيم انتخابات تشريعية ثم محلية سنة 1997، لكن هذه التدابير، رغم نجاحها نسبيا في كبح العنف، إلا أنها لم تكن كافية لاستعادة الاستقرار الوطني، وفي ظل هذا السياق الصعب أعلن "**زروال**" في سبتمبر 1998فجأة الاستقالة من منصبه قبل انتهاء فترة ولايته، والتي كان المقرر أن تستمر حتى نوفمبر"2000"، وهو ما دفع لإجراء انتخابات رئاسية ثانية مسبقة في15أفريل 1999 ترشح لها سبعة متنافسون، ستة منهم قرروا الانسحاب قبيل انطلاق العملية الانتخابية بحجة أن النتائج محسومة مسبقا لصالح مرشح العسكر " **عبد العزيز بوتفليقة**" الذي عرض عليه المنصب في عام 1994 وفق بعض التقارير لكنه رفضه لعدم توصله هو والقادة العسكريين للاتفاق[(7)]. واثر انسحابهم دخل "**بوتفليقة**" مرشحا وحيدا دون متنافسين مما أسفر عن فوزه بأغلبية وبنسبة مشاركة قدرت بـ 34، 61

---

(1)-نعيمةبورنان سليم، مرجع سبق، ص . 183 .

(2)-فضيل ابراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص .143.

(3)-رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص . 262 . 266.

(4)-Tom Pierre Najem , Op.cit. , p .193 .

(5)- Frédéric Volpi, Op.cit, p.446 .

(6)-رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 266، 267.

(7)-Robert Mortimer, « Bouteflika and The Challenge of Political stability », in Ahmed Aghrout , and Redha M . Bougherira , **Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects**,1rst-edi ; London: Routledge Curzon , 2004 pp.185,187 .

بالمائة[1]، حيث ركز خلال فترة حكمه على حل الأزمة الأمنية الجزائرية عبر مقاربتين أساسيتين: سياسة العفو اتجاه الجماعات الإسلامية، ثم عرض مشروع الوئام الوطني للاستفتاء الشعبي[2]. والمستنتج من انتصار " **اليمين زروال**" في انتخابات 1995 ثم "**عبد العزيز بوتفليقة**" في انتخابات 1999 وفقا للباحث " **توم بيار ناجم**" هو تجسيد لواقع سطو العسكر على العملية الانتخابية، ومن ثمة تكريس استمرارية هيمنة نفس النظام التسلطي بواجهة ديمقراطية من خلال نفس الطبقة العسكرية المتحالفة مع الطبقة السياسية. الوطنية (التيار الوطني المحافظ، بدلا من السير نحو انفتاح حقيقي للنظام[3].

وفي أفريل 2004 تم تنظيم ثالث انتخابات رئاسية، والتي جاءت في إطار استمرارية عملية تثبيت الأمن وإعادة بناء الدولة وفق اطر دستورية، حيث تم توظيف آليات قانونية جديدة وضمانات سياسية لتعزيز نزاهة ومصداقية الانتخابات من بينها حياد المؤسسة العسكرية عبر تصويت أفرادها بعيد عن الثكنات العسكرية وهو ما اعتبره الكثير مؤشرا ايجابيا، أن الانتخابات ميزها جو سياسي مشحون على خلفية الصراع الحاد بين الرئيس " **بوتفليقة**" والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك،مسفرة نتائجها على إعادة انتخاب "**عبد العزيز بوتفليقة**" لعهدة ثانية متحصلا على نسبة 83.43بالمائة[4]، فيما تحصل المترشحين: " **علي بن فليس**"على ما يزيد عن6 بالمائة، بينما تحصل الإسلامي المعتدل" **عبدلله جاب الله**" على حوالي5 بالمائة و"**سعيد سعدي** "لم يتجاوز 2 بالمائة، والمرشحة الوحيدة "**لويزة حنون**" تحصلت على01 بالمائة، والوطني" **علي فوزي رباعين**" ظل دون عتبة 01 بالمائة[5].

وقد كانت نتائج هذه الرئاسيات متوقعة بشكل كبير من قبل الملاحظين والمتبعين لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [6]، حيث كان أبرز ما ميزها ما يلي:

- محاولة مؤسسة الرئاسة إحقاق نوع من الاستقلالية عن المؤسسة العسكرية، من خلال إحالة عدد من الجنرالات للتقاعد منذ 2004 وتحييد دور الجيش في انتخابات 2004، بما لا يترك مجالا للتدخل في الحقل السياسي؛
- استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على العملية الانتخابية، من اجل ضمان إعادة تجديد و إنتاج نفس النظام عبر توظيف نخب مدنية في الواجهة، وإعطاء الانطباع بتواري الدور السياسي للجيش وتراجعه، لكن في الحقيقة الجيش[1] هو الفاعل المركزي داخل الحقل السياسي الجزائري؛

---

(1)-فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، (العدد 02)، (مايو، 2015)، ص.40.

(2)-Robert Mortimer, Op.cit, p.187.

(3)-Tom Pierre Najem, Op.cit, p .193 .

(4)- فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، مرجع سبق ذكره، ص.42.

(5)-Frédéric Volpi, Op.cit, p.446 .

(6)-Ibid, p.445.

- تشكيك التيارات المعارضة في مصداقية هذه الانتخابات، فالنتائج بالنسبة لها معروفة مسبقا وتخضع لنفس الميكانيزمات، وفي هذا الصدد يرى الباحث "**ويليام كوانت**" أن الديمقراطية الانتخابية في الجزائر تنتج مرارا وتكرارا نتائج يمكن التنبؤ بها؛

- نواتج وطريقة سير انتخابات 2004، مشابهة لنتائج وظروف سير أول انتخابات رئاسية تعددية عام 1995 حيث توضح أن المشهد السياسي الجزائري، ينقسم بين تيارات وطنية إسلامية، ديمقراطية واستمرار توظيف النظام السياسي هذه الانقسامات في المحافظة على هيمنته على الحياة السياسية[(2)]، و من ثمة تكريس استمرار سطوة نفس الجماعة السياسية.

ثم جاءت رئاسيات أفريل 2009، عقب إجراء تعديل في نوفمبر 2008 يلغي التقييد الدستوري للعهدات الرئاسية[(3)]، ويمددها في إطار مسار يؤكد استمرارية البعد الأبوي للسلوك السوسيو. سياسي، و ذلك استنادا لمنطق الوصاية الذي تسوقه وتكرسه المنظومة القانونية، السياسية والانتخابية التقليدية على أنه حق تمارسه الدولة التاريخية في ظل علاقتها بالمواقع الاجتماعية والسياسية وتداول المصالح، حيث تظهر القوى الحزبية وباقي الفواعل على أنها في حاجة مستمرة لهذه الرعاية والوصاية الدائمة طالما أن تقاليد انتخابات تكرس قاعدة الاستمرارية المناقضة لمبدأ التداول على السلطة[(4)].

وتمخض عنها إعادة انتخاب الرئيس"**عبد العزيز بوتفليقة**" لعهدة ثالثة متحصلا على 90.24 في المائة من الأصوات الشعبية، بمعدل مشاركة إجمالية قدر بـ 74.54 بالمائة وفق مصادر رسمية[(5)]، وهي نتيجة كانت متوقعة وفقا للباحث "**لويس مارتينز**"، لأن منافسي الرئيس المرشح لا يمتلكون لا جهاز الدولة ولا الدعم اللوجيستي للحزب سياسي شعبي كبير[(6)]، فالتحالف الحاكم (جبهة التحرير الوطني/ التجمع الوطني الديمقراطي) احتكر الموارد المالية والإعلامية ووظفها لدعم حملة الرئيس الانتخابية، حيث أظهرت دراسة أجرتها الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أن 27.6 بالمائة من تغطية الصحافة المكتوبة، و88.5 بالمائة من البث الإذاعي و التلفزي خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة لم يكن محايدا[(7)]. أصبح تمديد العهدة الرئاسية يدخل في باب قوانين العزف التقاليد، مادامت علاقات الولاء والتزكية والتبعية الشخصية المنسوجة ظلت هي القاعدة تعيد من جديد إعادة نشر تقاليد النظام بالشكل الذي أصبحت فيه عمليات فهم، علاقات القوة

---

(1)-فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، مرجع سبق ذكره، ص ص.42، 43.

(2) -Frédéric Volpi, Op.cit, p.446 .

(3) -Amel Boubekeur , « Countries At The Crossroads 2011: Algeria », Frredom House, 10 November 2011, According by: **http:// www.refworld.org/docid/4ecba654c.html.**

(4)-فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، مرجع سبق ذكره، ص.41.

(5) -Amel Boubekeur , Op.cit.

(6) -Luis Martinez, « Algerie: La Victoire De Abedlaziz Bouteflika » , Institut d'Etudes de Sécurité de L'union european, ,According to : **http://hal_sciencespo.archives_ouverts.fr/hal_01070538.**

(7) -Amel Boubekeur , Op.cit.

وآليات السيطرة ترتبط بشكل كبير وبضرورة الانضمام إلى منطق الغالب والى صفوف الآليات الجديدة في صنع السياسة العامة(1).

وجاءت الرئاسيات الخامسة في 17 أفريل 2014، كنقطة مفصلية في تاريخ الانتخابات والحياة السياسية الجزائرية، منذ إقرار مبدأ التعددية، لانعكاساتها على مستقبل العملية الديمقراطية في البلاد، وتنظيمها في ظل بيئة داخلية، إقليمية ودولية غير مستقرة، حيث تميز سياقها الداخلي، بانتقال الاحتجاجات من الطابع الاجتماعي نحو الطابع السياسي، مع تبلور حركة مواطنة تدعى "**بركات**" التي نظمت العديد من الاحتجاجات و الاعتصامات أثناء الحملة الانتخابية للرئيس " بوتفليقة"، ورفعت شعارات رافضة للترشحه للعهدة الرابعة، داعية لمقاطعة الانتخابات، و إلى مرحلة انتقالية لإقامة جمهورية ثانية، إلا أنها فشلت في تعبئة الشارع الجزائري حول مطالبها بسبب تخوف الجزائريين من الثورات العربية، نتيجة لترسبات العشرية السوداء التي لازالت عالقة في أذهانهم ، كما تم تأسيس تحالف جديد للمعارضة تجسد في **"التنسيقية الوطنية للانتقال الديمقراطي"** التي نظمت هي الأخرى وقفات ميدانية مشتركة مع بركات وتجمعات شعبية دعت فيها لمقاطعة الانتخابات معتبرة أن الأزمة السياسية التي تتخبط فيها الجزائر تستدعي اتفاق بين جميع الفاعلين السياسيين، بغض النظر عن إيديولوجياتهم لإيجاد منفذ سلمي للأزمة، هذا كله في ظل تدهور كبير للأوضاع السوسيو-اقتصادية (البطالة التضخم واستشراء الفساد الإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها)، كما كانت البيئة الخارجية هي الأخرى مشتعلة نتيجة التحولات السياسية العميقة التي تعيشها دول الجوار (تونس . ليبيا) على خلفية سقوط الأنظمة التي كانت حليفة للسلطة الحاكمة، ومن ثمة اهتزاز البيئة الإستراتيجية للنظام السياسي على وقع صعود نخب جديدة حاكمة بفعل ثورات الربيع العربي، التي تعاطت معها الصفوة الحاكمة بإجراء حوار وطني و إصلاحات سياسية قبيل الرئاسيات لإبعاد الحراك الثوري عن الجزائر(2) و تصاعد حجم التهديدات الأمنية جراء تمدد أنشطة جماعات التطرف و الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة على الدول الحدودية مثل ليبيا مالي وتشاد(3).

وقد ميز إجراء رئاسيات أفريل 2014 أجواء مشحونه غذتها أكثر الأزمة الصحية التي ألمت بالرئيس ذلك أنه من مسببات إزاحة الحاكم عن كرسي الرئاسة العجز الجسدي و العقلي الذي يطرأ على صحته(4) إلا إلا أن الرئيس عاكس المنطق و شارك في الانتخابات نتيجة لدعم مؤسسات الدولة له لدرجة أن وزيره" **عبد المالك سلال**" استقال من منصبه ليقود الحملة بنفسه لغيابه عنها، واصطفاف "أحزاب الموالاة" خلفه والمئات من الجمعيات والمنظمات والنقابات التي تدور في فلك السلطة، وجاءت النتائج النهائية لها وفق

---

(1)- فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، مرجع سبق ذكره، ص.44.

(2)-ناجي عبد النور، " الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014 وعسر المرحلة الانتقالية"، **سياسات عربية**، (العدد.11)، (نوفمبر، 2014)، ص ص. 37 . 42.

(3)-علي الدين هلال (محررا)، مرجع سبق ذكره، ص.242.

(4)-فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، مرجع سبق ذكره، ص.48.

توقعات المتتبعين للشأن السياسي بفوز "بوتفليقة" الساحق بنسبة قدرت بـ 81,49 بالمائة، ثم حل المرشح "**علي بن فليس**" في المرتبة الثانية بما نسبته 12,30 بالمائة، ثم " **عبد العزيز بلعيد**" بنسبة 3,36 بالمائة، بعده الأمينة العامة للحزب العمال السيدة " **لويزة حنون**" بنسبة 1,37 بالمائة ، ثم رئيس حزب عهد 54 السيد "**علي فوزي رباعين**" بنسبة 0,99 بالمائة، وفي الأخير رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية " **موسى تواتي**" بنسبة 0,56 بالمائة، حيث قدرت نسبة المشاركة الوطنية بـ 50,70 بالمائة من إجمالي الهيئة الناخبة البالغ عددها 2288,678 ناخبا، وهو ما يعني أن نصف الناخبين المسجلين لم يشاركوا ، وقد فسر البعض هذا العزوف عن المشاركة بافتقار الانتخابات إلى الحيوية، ووجود شعور عام لدى الناخبين بأن نتائجها محسومة سلفا[1].

ومن ثمة فإن الانتخابات الرئاسية في الجزائر عملت على عرقلة عملية التداول على السلطة فباستثناء التناوب غير المستقر وغير المنتظم الذي حدث في التسعينات بين أربعة رؤساء (**الشاذلي بن جديد، محمد بوضياف، علي كافي، اليمين زروال**)، تم غلق العملية التداولية تماما منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" لسدة الحكم عام 1999 ولأربع عهدات متتالية (1999، 200، 2009، 2014) ، وهو ما يعد تراجعا على عملية انتقال السلطة التي كرسها دستور 1996، نتيجة لفتح العهدات الرئاسية في التعديل الدستوري 2008، غير أن السلطة تراجعت مرة أخرى وقامت بغلق العهود الرئاسية في التعديل الدستوري الذي أعلن عنه في الأسبوع الأول من سنة 2016[2]، وهو ما يدفع للتساؤل حول أسباب تمسك الجماعة الحاكمة بشخص الرئيس رغم مرضه وشيخوخته، بدلا من نقل السلطة وفق الإجراءات الديمقراطية المعروفة[3] .

بالارتكاز على ما سلف ذكره، أثبتت الشواهد الامبريقية أن الإصلاحات السياسية المتبناة في الجزائر لم تكن سوى آلية لإدارة تناقضات المجتمع السياسي، فالنفس الطبقة الحاكمة ظلت مهيمنة على السلطة والمتغير الوحيد هي أساليب ممارسة هذه السلطة، أي أن النظام السياسي تغير فقط من حيث الشكل لكن ظل في المقابل محافظا على مضمونه، وفي هذا الإطار وقفت حدود الديمقراطية عند مشهد فرز الأصوات الانتخابية بعد تزويرها للتحول لمجرد "**تقنية انتهازية مستوردة**" لإبقاء الاستبداد وعدم المساس به "، أو كما يسميها البعض مجرد التغيير في آلية لإدارة فن الاستبدادي والانتقال من القهر السلطوي دفعة واحدة إلى القهر على دفعات أو مراحل غير مباشرة [4]. ومن ثمة فقد جاءت هذه الإصلاحات كآلية لإعادة إنتاج نفس نخب النظام .

---

(1)- علي الدين هلال (محررا)، مرجع سبق ذكره، ص ص .242، 243.

(2)- لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 35 .

(3)- فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996.2014)"، مرجع سبق ذكره، ص.48.

(4)- ثناء فؤاد العبد الله، "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي "، مرجع سبق ذكره، ص.397.

ب : الانتخابات التشريعية

لما كانت العملية الانتخابية هي واحدة من أهم ضمانات ممارسة المواطن لحقه بالمشاركة في صنع قرارات مباشرة أو عن طريق ممثليه، و اختيار من ينوب عنه في رسم السياسات، استهلت الجزائر عقب صدور دستور 1989التعددي، والقانون رقم 13/89 المؤرخ في 07 أوت 1989 الذي ألغى الباب السادس من قانون رقم 06/80 المتضمن الاعتبارات الأحادية[1]، أول انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجمهورية دشنت لمرحلة التعددية، بتاريخ 26 ديسمبر 1991، تنافس فيها حول 430 مقعدا برلمانيا، 49 حزبا من بين 58 حزبا معتمدا إضافة للكثير من القوائم الانتخابية الحرة، مفرجة نتائج دورها الأول عن الفصل في 232 مقعدا نيابيا، فاز بغالبيتها (188 مقعدا برلمانيا) حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأقوى حزب إسلامي معارض للنظام وسياسته، ليتأجل التنافس على 198 مقعدا المتبقية للدور الثاني الذي لم يتم عقده بسبب وقف المسار الانتخابي من قبل القوى النافذة في الجيش، استجابة لمطالب" لجنة إنقاذ الجمهورية" التي تتركب من شخصيات سياسية وحزبية ومجتمعية، بضرورة منع وصول حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحكم بسبب سوء توظيفه للمقدس(الدين) في السياسة، وكفره بالديمقراطية التعددية والانتخابات وتوظيفها فقط كمطية لسدة الحكم، وهو ما سيضع المشروع الديمقراطي[2] الدستور والنظام الجمهوري[3] أمام مستقبل مجهول في حال امتلاكه لزمام السلطة.

جدول رقم(04) يوضح نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991

التشكيلات السياسية	الجبهة الاسلامية للانقاذ	جبهة القوى الاشتراكية	جبهة التحرير الوطني	الأحرار	المجموع
عدد المقاعد	188	25	61	3	232
النسب المئوية	43،72	5،81	27لزمام، 3	96.0	59،35

المصدر: منصور لخضاري، "الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1988 1992)"، مرجع سبق ذكره ص. 81.

لكن عقب وقف العملية الانتخابية ودخول البلاد في دوامة من العنف والعنف المضاد، قررت السلطة السياسية العودة للشرعية الدستورية، الحزبية والانتخابية مجددا عبر استصدار ترسانة من القوانين دستور 1996، اعتماد قانون عضوي جديد للأحزاب السياسية سنة 1997 يعيد هيكلة الخارطة

(1)- نفيسة زريق، **الترسيخ الديمقراطي في الجزائر: المشكلات والأفاق**،(أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 2016 ص. 183.

(2)-منصور لخضاري، "الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1988 1992)"، **المستقبل العربي**، (د. ع، ن) ،(د. س. ن) ، ص ص.81، 82 . 85.

(3)-نفيسة زريق، مرجع سبق ذكره، ص. 184.

السياسية الحزبية بطريقة جذرية دونما المس بالمبدأ التعددي، رغم الظروف الأمنية الصعبة، وقانون عضوي للانتخابات في 06 مارس 1997[1]، وضمن هذا السياق مع استمرارية حالة العنف السياسي تم تنظيم انتخابات تشريعية جديدة في 5 جوان 1997 وفقا لنظام التمثيل النسبي، أنتجت أول برلمان تعددي في الجزائر[2]، فاز بغالبية أصواتها المطلقة حزب السلطة الجديد " التجمع الوطني الديمقراطي"(بحصوله على ما يقارب 75,97 بالمائة) الذي شكل ائتلافا حكوميا مع كل من جبهة التحرير الوطني (التيار الوطني)، وحزب حركة مجتمع السلم

جدول رقم(05) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة1997

عدد الناخبين المسجلين:16 ,737 ,309

عدد المصوتين : 139, 10,9999.

6, 65%نسبة المشاركة :

: 787, 502عدد الأصوات الملغاة:

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	3 ,533,434	%32 ,12	**156**
حركة مجتمع السلم	1 ,553,154	%14 ,12	**69**
حزب جبهة التحرير الوطني	1,497,285	%13,61	**62**
حركة النهضة	915 ,446	%8 ,32	**34**
جبهة القوى الاشتراكية	527,848	%4,8	**19**
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	442 ,271	%4,03	**19**
المنتخبون الأحرار	459233	%4,17	**11**
حزب العمال	194,493	%1,77	**4**
الحزب الجمهوري التقدمي	65,374	%0 ,06	**3**
الحزب الاجتماعي الليبرالي	36374	%0 ,03	**1**
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	5000	0,04	**1**

المصدر: عبد الرزاق مقري ، مرجع سبق، ص.15.

والمتمعن في نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1997 يلاحظ ما يلي:

- شكل الفوز الساحق لحزب التجمع الوطني الديمقراطي انتصارا للرئيس " **اليمين زروال**" ومشروعه السياسي؛

---

(1)- نفيسة زريق، مرجع سبق ذكره، ص.184.

(2)- بلقاسم العباس، وعمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص.310.

- كما عبرت مخرجات صندوق الاقتراع عن قبول السلطة التعايش مع ما تسميه بـ "**الإسلام المعتدل**" حيث تحصلت حركتي حماس والنهضة معا على 103 مقعدا؛
- تقهقر حزب" جبهة التحرير الوطني" وحصوله على المرتبة الثالثة بـ 62 مقعدا فقط، نتيجة لصراعاته الداخلية، و انشقاق عدد كبير من مناضليه، و إطاراته من بيروقراطيين وإداريين وانضمامهم للحزب الجديد، فجبهة التحرير الوطني أصبحت لا تمثل لهم إغراءا للتسلق الوظيفي، و لا الفرصة لتحقيق مصالحهم الشخصية [1]؛

وفي 30 ماي 2002 تم عقد ثالث برلمانيات، تنافس حول مقاعدها 21 حزبا، إضافة إلى مرشحين مستقلين[2]، فاز بأغلبية مقاعدها (50+1) حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 51.16 بالمائة بـ 199 مقعدا برلمانيا، ثم جاء في المرتبة الثانية حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" بنسبة 12.08 بالمائة بـ 47 مقعدا و 11.05 بالمائة بـ 43 مقعدا، و09.77 بالمائة بـ 38 مقعدا لـ"حركة مجتمع السلم"، وهنا كان بمقدور حزب جبهة التحرير الوطني تشكيل الحكومة لوحده دون التحالف مع أحزاب أخرى، لكن أصرت قيادة الحزب على إشراك أحزاب أخرى إلى جانبها في العمل الحكومي[3].

جدول رقم (06)يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002.

عدد الناخبين المسجلين/ 17,951,000

عدد المصوتين:7,410,000

نسبة المشاركة: 46 بالمائة

عدد الأصوات الملغاة: 876,000

الترتيب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني ـ الحزب الحاكم	2632705	35 ,52	**199**
التجمع الوطني الديمقراطي ـ الحزب الحاكم	630241	8,50	**48**
حركة الإصلاح الوطني	746884	10,08	**43**
حركة مجتمع السلم	573801	7,74	**38**
الأحرار. المستقلين .	789495	10,65	**29**
حزب العمال	355405	4,80	**21**
الجبهة الوطنية الجزائرية	234530	3 ,16	**08**

(1)– مصطفى بلعور ، <u>التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988.2008)</u> (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2010، ص ص.265، 266.

(2)– نفس المرجع، ص. 275 .

(3)– كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص.189.

حـــركة النهـــضة	265495	3,58	01
حزب التجديد الجزائري	162308	2,19	01
حركة الوفاق الوطـني	139919	0,18	01

المصدر: عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره، ص ص.16،17 .

وما يمكن قراءته من خلال نتائج هذه الانتخابات هو توظيف السلطة لإستراتيجية الاستبعاد لكل من يعارض توجهاتها، فإستراتيجية الإصلاح المتبناة ظلت خاضعة للتوازنات المعقدة التي تجري داخل أجنحة النظام. والدليل على ذلك عودة جبهة التحرير الوطني بكل ما تحمله من ثقل تاريخي إلى صدارة المشهد السياسي على حساب" التجمع الوطني الديمقراطي"، استبعاد القوى العلمانية " جبهة القوى الاشتراكية" و " التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية" عن تشكيلة البرلمان بسبب مقاطعتها للانتخابات نتيجة حالة العنف التي هزت منطقة القبائل في تلك الأثناء[1]، وتراجع تمثيل التيار الإسلامي بشكل عام حيث فقدت "حركة مجتمع السلم" نصف مقاعدها من69 مقعدا عام 1997 إلى 38 مقعدا، فيما ظفرت حركة النهضة بمقعد واحد[2].

لتأتي رابع انتخابات برلمانية بتاريخ 17 ماي 2007، والتي تم الاعتماد فيها على نظام التمثيل النسبي مع عتبة انتخابية كبيرة وهي نسبة 07 بالمائة من الأصوات المعبر عنها مما يعظم من مكاسب الأحزاب السياسية الكبيرة مقابل عدم تمكينه للأحزاب الصغيرة من التمثيل في هذه المجالس، حيث شهدت مشاركة واسعة لأكثر من 22 حزب[3]، حصد فيها حزب جبهة التحرير الوطني المرتبة الأولى بأكثر من 34.96 بالمائة بـ 136 مقعد مقابل 15.94 بالمائة للتجمع الوطني بـ 62 مقعد و 13.11 لحمس بـ 51 مقعد، في هذه الحالة مثل حزب "جبهة التحرير الوطني" الحزب المسيطر الذي يحصل مابين 35 إلى 40 بالمائة من المقاعد في البرلمان، لكن هذا الوضع لا يسمح له بتشكيل الحكومة بمفرده دون التحالف مع الأحزاب الأقرب إليه، وما يمكن قراءته من خلال نتائج هذه الانتخابات التي تظهر جليا من خلال جدول رقم (07) الذي يوضح توزع الأصوات والمقاعد، هو استمرار توظيف السلطة لنفس منطق الإقصاء، مما عكس تجزءا كبيرا للسلطة على الأقل على المستوى النظري[4].

---

(1)- فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996.2014)"،مرجع سبق ذكره، ص.41.

(2)- مصطفى بلعور، <u>**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988.2008)**</u>، مرجع سبق ذكره، ص. 275

(3)- فاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996.2014)"، مرجع سبق ذكره، ص.4.

(4)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص.189.

جدول رقم(07) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2007 .

عدد الناخبين المسجلين: 18.760,400

عدد المصوتين: 6,783,883

نسبة المشاركة: 35,65

عدد الأصوات الملغاة: 961751

ترتيب الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	13156865	22,98	**136**
التجمع الوطني الديمقراطي	591940	10,33	**62**
حركة مجتمع السلم	552104	9,64	**51**
الأحرار	562986	9,83	**33**
حزب العمال	291312	5 ,09	**26**
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192492	3, 36	**19**
الجبهة الوطنية الجزائرية	239563	4 ,18	**13**
الحركة من أجل الطبيعة والنمو	114767	2 ,00	**7**
حركة النهضة	194067	3 ,39	**5**
حركة الشبيبة والديمقراطية	132268	2 , 31	**5**
التحالف الوطني الجمهوري	126444	2,21	**4**
حركة الوفاق الوطني	122501	2 ,14	**4**
حركة التجديد الجزائري	103328	1,80	**4**
حركة الإصلاح الوطني	144880	2 ,53	**3**
حركة الانفتاح	143936	2 ,51	**3**
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	112321	1,96	**3**
عهد 54	129300	2,26	**2**
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119353	2,09	**2**
الحركة الوطنية للأمل	99179	1,73	**2**
التجمع الوطني الجمهوري	84348	1,47	**2**
التجمع الجزائري	100079	1,75	**1**
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78865	1 ,38	**1**
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51219	0,89	**1**
الحزب الجمهوري التقدمي	81046	1,42	**0**

حزب العمال الاشتراكي	42735	0,75	**0**
	5726087		**389**

المصدر: عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 19،20.

وما يمكن قراءته من نواتج هذه الانتخابات ما يلي:

- تراجع في نسبة المشاركة الشعبية من 46 بالمائة في الانتخابات السابقة إلى 36 بالمائة، وزيادة في نسبة المشاركة الحزبية، لكن لم يؤدي ذلك، للعب هذه القوى السياسية، أدوارا وظيفية بالمعيار الديمقراطي، حيث لم يتحصل الكثير منها على أي مقعد و يرجع ذلك وفق تفسيرات بعض الملاحظين إلى إحكام النظام السياسي الجزائري السيطرة على المجال السياسي منذ إلغاء المسار الانتخابي عام 1992 وإعادة ترتيبه بما يخدم مصالحها؛
- استمرار تشكيل أحزاب التحالف الرئاسي(حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي،حركة مجتمع السلم) مجددا للحكومة مما يعني أن أسلوب الحكم، اتجاهاته، وانجازاته ستظل كما هي دون تغيير كبير[(1)].

وجاءت التشريعيات الخامسة بتاريخ 10 ماي 2012[(2)]، عقب إعلان رئيس الجمهورية في خطابه يوم 15 أفريل 2011 إطلاق موجة ثانية من الإصلاحات السياسية[(3)]، والتي تجلت في خمسة قوانين عضوية تخص نظام الانتخابات، حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، توسيع فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الإعلام،الأحزاب السياسية، والقانونين المتعلقين بالجمعيات والولاية، نتيجة لإملاءات داخلية، وإقليمية ودولية(ثورات الربيع العربي، أزمة مالي، وصراع حركة تحرير الأزواد، يضاف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تهدد كيان الاتحاد الأوربي) [(4)] كمخرج لامتصاص الاحتقان الداخلي.

وكان أبرز ما ميز انتخابات 10 ماي 2012 لتجديد نواب المجلس الشعبي الوطني، التي سجلت مشاركة 44 حزبا،وعشرات القوائم تطبيق القانون الانتخابي الجديد، و الذي أكد من خلال (المادة 87)، شرطية حصول القوائم الحزبية والحرة على نسبة 5 بالمائة من أصوات الناخبين للظفر بمقاعد في المجلس الشعبي

---

(1)- مصطفى بلعور ، <u>التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988. 2008)</u>، ص ص. 276، 277، وفاطمة صهران، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، ص. 43،مرجعين سبق ذكرهما.

(2)- منير مباركية ،"الانتخابات التشريعية في الجزائر(10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"، <u>المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات</u>، أكتوبر 2012، ص. 6.

(3)- لقرع بن علي، " التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات"، مرجع سبق ذكره، ص.40.

(4)-خالد بوهند ،" الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟"، <u>المجلة العربية للعلوم السياسية</u> ،(د.ع)،(د. س ن)، ص ص.9، 10.

الوطني ذلك أن المعامل الانتخابي، الذي اعتمد عليه في توزيع المقاعد في كل دائرة انتخابية وفقا لما جاء في (المادة 86) هو "**حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها / على عدد القوائم**". إلى جانب وضع القانون رقم (03.12) المؤرخ في 12 جانفي 2012، المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة حيز التنفيذ فقد تجاوزت نسبة المشاركة الشعبية في هذه التشريعيات نسبة 42.36 بالمائة، حصد فيها حزب جبهة التحرير الوطني الأغلبية 220 مقعدا، 60 منها كحصة للنساء، ثم جاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي كوصيف بـ 68 مقعدا، 23 منها لصالح النساء ، ثم تحالف الجزائر الخضراء الناجم عن تحالف ثلاثة أحزاب إسلامية: حمس، حركة النهضة، حركة الإصلاح بـ 48 مقعدا، منها 18 مقعدا للنساء.

وقانون تمثيل المرأة في المجالس النيابية حيث نص القانون رقم (12.03) المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، حيث ورد في (المادة 02) منه أنه وجب ألا يقل عدد النساء في قائمة ترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب محددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها 20 بالمائة عندما يكون عدد الأحزاب يساوي أربعة مقاعد، و30 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد و35 مقعد عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 14 مقعدا، و40 عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 32 مقعدا، و50 بالمائة بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج[1].

جدول رقم(08) يوضح عدد المقاعد التي فازبها كل حزب في تشريعيات 10 ماي 2012 وحصة النساء منها.

الحزب	عدد المقاعد المتحصل عليها	حصة النساء
حزب جبهة التحرير الوطني	220	**68**
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	68	**23**
تكتل الجزائر الخضراء	48	**18**
حزب جبهة القوى الاشتراكية	21	**7**
حزب العمال	20	**10**
القوائم الحرة	19	**5**
حزب الجبهة الوطنية الجزائرية	9	**3**
حزب جبهة العدالة والتنمية	7	**1**
حزب الحركة الشعبية الجزائرية	6	**2**
حزب الفجر الجديد	5	**1**

[1]- خالد بوهند، مرجع سبق ذكره، ص.11.

حزب جبهة التغيير	4	**1**
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	4	**1**
حزب التجمع الجزائري	4	**1**
حزب الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	3	/
حزب عهد 54	3	/
حزب اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية	3	**2**
حزب التحالف الوطني الجمهوري	2	**1**
حزب جبــهة المستقبــل	2	/
حزب الحركة الوطنية للأمل	2	/
حزب التجمع الوطني الجمهوري	2	**1**
حركة المواطنــين الأحــرار	2	**1**
حزب النور الجزائري	2	**1**
حزب الكرامة	1	/
حزب التجديد الجزائري	1	/
حزب حركة الانفتاح	1	/
حزب الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	1	/
حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية	1	/

المصدر: خالد بوهند، مرجع سبق ذكره، 24،23 .

وأهم الملاحظات المسجلة على نتائج هذه الانتخابات ما يلي :

- استمرار ظاهرة العزوف الانتخابي كصفة ملازمة للمواعيد الانتخابية في الجزائر رغم ارتفاع تعداد الهيئة الناخبة من 18.7 مليون ناخب في برلمانيات2007 إلى 21.6 مليون ناخب[(1)]، والمستجد في هذا الموعد الانتخابي هو المشاركة السلبية للجماهير من خلال ما يعرف بـ"ظاهرة الأغلبية الصامتة" حيث تم إلغاء ما عدده مليوني ورقة انتخابية، وهذه الحالة المتردية أسهمت فيها بشكل كبير المؤسسات الحزبية التي لا تمتلك أي قاعدة الشعبية وانتخابية وازنة نتيجة ضعف مضامينها السوسيو. سياسي وغموض برامجها ذات الخطاب الوطني التوافقي، والمنطق الزبائني المحلي وظهورها الموسمي والمكثف في صورة استحبها النظام السياسي الجزائري لأنها تكرس الإصلاحات التجميلية المباشرة سنة 2012[(2)]؛
- إجهاض مخرجات الصندوق الانتخابي لأي حلم في التغيير السياسي، مع إعادة أحزاب السلطة ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي تشكيل الحكومة للمرة الرابعة على التوالي

(1)- خالد بوهند، مرجع سبق ذكره، ص ص.22،21.

(2)- عربي بومدين، "الحركات الاجتماعية في الجزائر وعسر التحول"، **سياسات عربية**، العدد 25، مارس 2017، ص 38.

رغم الانقسامات العميقة التي كانت تعاني منها عشية الموعد الانتخابي، حيث اعتبر أحد المتتبعين للشأن السياسي الجزائري" أن ما حدث لبرلمان الجزائر في عهد الإصلاحات يعكس بأمانة حجم الكارثة التي أحدثتها السلطة على صعيد بهدلة الحياة السياسية الحزبية، وتحويلها إلى مجرد تعاونيات فساد، وإفساد للحياة السياسية، فيها المؤامرات والمؤامرات المضادة"؛

- غياب التيار الليبرالي الإستئصالي ممثلا في حزب " التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" عن الانتخابات، رغم دخوله تشكيلة البرلمان 2007، ومشاركة حزب "جبهة القوى الاشتراكية" عن التيار اليساري الديمقراطي في تشريعيات 2012 بعد مقاطعته للعهدتين السابقتين وحصوله على مقاعد برلمانية، إلا أنه لا يزال حزبا جهويا بامتياز لتمركز طروحاته الأساسية حول القضية البربرية وانحسار قاعدته الجماهيرية في منطقتي القبائل الكبرى و الصغرى؛
- تطليق حزب" حركة مجتمع السلم".للتيار تحالف أحزاب السلطة، و تحالفه مع حزبين إسلاميين(النهضة، والإصلاح) ليست لهم قاعدة شعبية عريضة، لتشكيل "كتلة الجزائر الخضراء" التي لم تحقق سوى 48 مقعدا، علما بأن حزب حركة مجتمع السلم قد حصل وحده في الانتخابات التشريعية السابقة على 52 مقعدا[1].

وجاءت سادس انتخابات تشريعية منذ اللحظة الانتقالية نحو التعددية، وخامس انتخابات عقب إعادة البناء المؤسساتي على إثر دستور 1996، وثالث انتخابات في فترة حكم الرئيس" **بوتفليقة**"، وأول انتخابات بعد سنة من إقرار التعديل الدستور 2016، يوم 4 ماي 2017 في ظل ظروف داخلية وأخرى خارجية حساسة بالنسبة للدولة تجسدت داخليا، في إقالة اللواء " **محمد مدين**" المدعو "**طرطاق**"، من جهاز الاستخبارات(مديرية الاستعلام والأمن) في سبتمبر 2015 ، فمعظم المتتبعين للشأن السياسي يعتبرونه صانع رؤساء الجزائر ، وإعادة هيكلة جهاز المخابرات، حيث تم تفكيك مديرية الاستعلام و الأمن في يناير 2015 واستبدالها بمديرية المصالح الأمنية يشرف عليها اللواء" **بشير طرطاق**" كمستشار في رئاسة الجمهورية ومنسق للمصالح الأمنية التي لم تعد تابعة لوزارة الدفاع، بل أصبحت تابعة لرئاسة الجمهورية، وأول انتخابات تنظم في العهدة الرابعة لـ" **عبد العزيز بوتفليقة**"التي أثارت جدلا كبيرا بخصوص مدى قدرة الرئيس على مزاولة نشاطه كرئيس للدولة، وخلقت انسدادا سياسي بين السلطة السياسية والمعارضة، كما جاءت في ظل ظروف اقتصادية صعبة على إثر انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014، متزامنة على الصعيد الخارجي مع انحصار ثورات الربيع العربي، ونجاح الثورة المضادة في مصر، واندلاع حروب في ليبيا، سوريا، واليمن وتصاعد مد تنظيم داعش الذي دفع القوى الإقليمية والدولية التدخل في بلدان الثورات العربية خاصة في سوريا، وقد انعكس هذا الوضع المأساوي بالسلب على نفسية المواطن

---

[1]- خالد بوهند، مرجع سبق ذكره، ص ص.22،21.

الجزائري، وفي نفس الوقت أدى لتنامي خطاب التخويف لدى السلطة الحاكمة في الجزائر بهدف كبح أي مسعى للمطالبة بالتغيير السياسي[1].

وقد خضع تنظيم تشريعيات 2017 للقانون العضوي رقم 16-10، المتعلق بنظام الانتخابات، و الذي تضمن فصلا كاملا يتعلق بالأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وقد جاءت هذه الانتخابات لاختبار مدى صدقية هذه الإصلاحات التي بادرت بها السلطة الحاكمة[2]، حيث تنافس فيها 57 حزبا سياسيا بين أحزاب كبيرة وفاعلة وأخرى صغيرة وغير مؤثرة على 642 مقعدا، مفضلة الأحزاب الإسلامية دخول المعترك الانتخابي عبر تحالفين، التحالف الأول (حزب العدالة والتنمية، حركة النهضة، حركة البناء الوطني) وقد وقعت أحزابه الثلاثة على وثيقة التحالف الاستراتيجي في يناير 2017، وضم التحالف الأخر حزبين هما حركة مجتمع، وجبهة التغيير التي أعلنتا وحدة اندماجية[3]. وقد كرست نتائجها هيمنة أحزاب السلطة على غالبية المقاعد إذ حصلت أحزاب الموالاة المحسوبة عن التيار الوطني جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والأحزاب الموالية الجديدة على غرار حزب تجمع أمل، الحركة الشعبية الجزائرية والتحالف الوطني الجمهوري عام 305 مقاعد بنسبة 66.017 بالمائة، فيما تحصلت الأحزاب المنضوية تحت هيئة التشاور التابعة للمعارضة مجتمعة على 59 مقعدا بنسبة 12.77 بالمائة، وتوزعت باقي المقاعد بين أحزاب متوسطة وأخرى صغيرة جدا، حيث حصد أقدم حزب معارض وهو "جبهة القوى الاشتراكية" على 14 مقعدا، وحزب العمال على 11 مقعدا، وحزب المستقبل 14 مقعدا ، و أفتكت أحزاب مجهرية مابين المقعد لثلاثة مقاعد[4]. مثلما ما يظهر في الجدول أدناه .

---

[1]- لقرع بن علي، " الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين،(21 أغسطس، 2017)، نقلا عن :

https:// democraticac .de/ ?p=48593

[2]- نفس المرجع.

[3]- عبير شليغم، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017: تغيير أم استمرار...؟"، **رؤية تركية**،(6/3)،(خريف، 2017) ، ص. 173.

[4]- وحدة تحليل السياسات، "الانتخابات التشريعية: برلمان جديد .. وتحديات كبيرة"، **مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** (سلسلة مواقف)، 2017، ص. 1.

جدول رقم(09) يوضح ترتيب القوائم حسب عدد المقاعد المتحصل عليها في تشريعيات 2017

القوائم	عدد المقاعد المتحصل عليها
حزب جبهة التحرير الوطني	161
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	100
تحالف حركة مجتمع السلم	34
قوائم الأحرار	28
تجمع أمل الجزائر	20
الاتحاد من اجل النهضة والعدالة والبناء	15
جبهة المستقبل	14
جبهة القوى الاشتراكية	14
الحركة الشعبية الجزائرية	13
حزب العمال	11
حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	09
التحالف الوطني الجمهوري	06
حركة الوفاق الوطني	04
حزب الكرامة	03
حزب الشباب	02
الجبهة الديمقراطية الحرة	02
جبهة النضال الوطني	02
التجمع الوطني الجمهوري	02
عهد 54	02
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	02
حزب الحرية والعدالة	02
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	01
حركة الإصلاح الوطني	01
الجبهة الوطنية الجزائرية	01
حزب التجديد الجزائري	01
الاتحاد الوطني من اجل التنمية	01
الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	01
حركة الانفتاح	01

الجبهة الوطنية للحريات	01
جبهة الجزائر الجديدة	01
حزب الفجر الجديد	01
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	01
حركة المواطنين الاحرار	01
الاتحاد للتجمع الوطني	01
حزب العدل والبيان	01
تحالف تكتل الفتح	01

المصدر: لقرع بن علي، " الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية "، مرجع سبق ذكره .

ومن خلال الجدول الموجود أعلاه الذي يبين ترتيب القوائم حسب المقاعد المتحصل عليها في البرلمان، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- تراجع في نسبة مشاركة الناخبين لأول مرة لحدود 35.65، حيث شارك في التصويت أكثر من 6.6 مليون ناخب من مجموع 18.7 مليون ناخب مسجل، مقارنة بتشريعات 2012 التي ارتفعت فيها نسبة المشاركة قليلا لتبلغ 43,14 بالمائة حيث شارك في التصويت 9.3 مليون ناخب من مجموع 21.6 مليون؛
- كما أفرزت نتائج هذه الانتخابات نفس الخارطة الحزبية التي ألفها الجزائريين منذ نهاية التسعينات حيث سيطرت أحزاب السلطة الحاكمة على غالبية المقاعد بحصد " جبهة التحرير الوطني" المرتبة الأولى ب 161 مقعدا، ثم حزب التجمع الوطني الديمقراطي حل ثانيا بحصوله على 100 مقعد، وهو ما يشير لوجود هندسة لنتائج الانتخابية منذ سنوات، بحيث تكررت الانتخابات والنتيجة دائما ثابتة لا تتغير، فجبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي حافظا على صدارتهما للمشهد السياسي[1]؛
- منيت الأحزاب الإسلامية بهزيمة كبرى، التي دخلت الانتخابات عبر تحالفين على أساس اكتساح البرلمان، حيث حصد تحالف حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير على 33 مقعدا، وهو بذلك خسر 15 مقعدا مقارنة بانتخابات 2012، في حين افتك تحالف اتحاد العدالة والنهضة والبناء 15 مقعد فقط، وبالتالي كان 48 مقعدا مجموع المقاعد المتحصل عليها من قبل خمسة أحزاب إسلامية؛
- تراجع مكاسب القوى الحزبية الاشتراكية واليسارية الانتخابية، فقد خسر حزب القوى الاشتراكية 7 مقاعد انتخابية، بحصوله على 14 مقعد فقط، مقارنة بتشريعات 2012 التي افتك فيها 21 مقعد كما خسر حزب العمال 11 مقعد بحصوله على 11 مقعد، فيما اكتفى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ب 9 مقاعد، وتعود أسباب هذا الانحدار لمقاطعة لمواطني منطقة القبائل للانتخابات، حيث بلغت نسبة

---

[1]- لقرع بن علي، " الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، مرجع سبق ذكره.

المشاركة في بجاية 18,47 بالمائة، في تيزي وزو 17.40 بالمائة، والبويرة 26.46 بالمائة بسبب الصراعات الحاصلة بين تيار يدعم المشاركة في التشريعيات، وتيار يقاطعها؛

- الولاء للعروشية وسيطرة المال، فالعرش (القبيلة) فاعل مركزي داخل بنية المجتمع الجزائري تضاهي قوته قوة القانون في بعض المناطق، وتلجأ إليه السلطة لحل الخلافات وإحداث توازنات اجتماعية كبرى، وهو قوة حاسمة في الانتخابات التشريعية، فهو من يدعم مرشحيه بالأصوات، والمال أو " الشكارة" وهو مصطلح جزائري يطلق على المال السياسي في تمويل الحملات الانتخابية، فقادة الأحزاب الكبر ى يتركون الخيار أمام عروش الولايات والمناضلين في تعيين رؤساء القوائم بحسب قوة العرش، وهو ما تسبب في طغيان المال السياسي على الانتخابات، وتهميش الفئات الضعيفة ماديا من التمثيل وهذا يمس بجودة التمثيل السياسي في البرلمان الجديد، و هذا ما سيؤدي لتحريف الانتخابات والعملية الانتخابية برمتها، ويحولها إلى لعبة رجال الأعمال والصفقات السرية، و منفذ لتبيض الشخصيات عن طريق الحصانة[1].

فالمتفحص لمخرجات هذه المواعيد الانتخابية ستة برلمانيات وخمسة رئاسيات يتوصل للعديد من الملاحظات:

- إن تراجع مستويات المشاركة الشعبية في الانتخابات وبروز ظاهرة ما يعرف بالعزوف الانتخابي التي كانت تتعمق من مناسبة انتخابية إلى أخرى، تعبر عن أزمة علاقة بين المواطن والدولة. فالإنسان الجزائري وصل فعليا للمستوى الحرج مع المجتمع والسلطة فهذه الأخيرة لا تعبر عن متطلبات واحتياجات المجتمع ولا تقيم معه أي صلة من صلات التمثيل الشرعي، فجل الرؤساء المتناوبين عن الحكم عقب الرئيس " هواري بومدين"، لم تفرزهم لا ثقافتهم السياسية ولا دورهم في المجتمع والدولة. كل ما في الأمر أنهم عينوا وفق منطق دوائر النفوذ في السلطة، وترك للشعب تزكيتهم كحكام عليه، وقد أفضى تكرار عدم الاكتراث بالإرادة الشعبية كسلطة حقيقية للممارسة السلطة، إلى بروز إشكالية علاقة المواطن والدولة[2]؛
- أكدت كل هذه التجارب الانتخابية في الجزائر أنه مما لا جدال فيه أن العرش والقبيلة قد تمكنا من اختراق المؤسسة الحزبية لدرجة أنه أصبح من شروط النجاح البحث عن أبناء العروش القوية لوضعهم على رأس القوائم الانتخابية في الولايات التي تسيطر فيها تلك العروش القوية عدديا وسياسيا مهما كانت هذه الانتخابات محلية أو وطنية حزب كبير أو صغير في المعارضة أو السلطة. فبقيت الأحزاب في نفس المنطق، فاحترمت في ترشيحاتها هذا المعطى السوسيولوجي بل و الأنثربولوجي المميز للعملية . الانتخابية في بحثها عن نتائج جيدة أو في سعي لتوسيع قاعدتها الانتخابية كأضعف الإيمان[3].

---

[1]- عبير شليغم، مرجع سبق ذكره، ص. 181

[2]- نور الدين ثنيو، " الدولة الجزائرية ... المشروع العصي"، في سليمان الرياشي و آخرون، <u>**الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**</u>، مرجع سبق ذكره، ص. 188 .

[3]- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 326 .

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

- إن الميكانيزمات الغامضة التي تسير بها الطبقة السياسية شؤون الحكم، استدعت اعتماد مقاربة تاريخية لفهم طبيعة النظام السياسي الجزائري، بالعودة للمسارات تشكل الطبقة السياسية الجزائرية المعاصرة عشرينات القرن الماضي، ممثلة في أحزاب وجمعيات الحركة الوطنية التي تعددت خلفياتها الفكرية و الإيديولوجية بين إسلامية و تغريبية، مفرنسة ومعربة، ليبرالية و شيوعية وتنوعت استراتجياتها في المقاومة الاستعمارية في الفترة الممتدة بين 1946 ـ 1954 بين الإصلاح و

الاندماج، قبيل نشوب صراعات بين المركزيين و المصاليين، و حدوث انشقاقات حادة داخل الطبقة السياسية تمخضت عنها نخبة الفعل الثوري، متمثلة في الزعماء العسكريين التاريخيين الستة الذين فجروا الثورة في أول نوفمبر 1954، كردة فعل على فشل النضال السياسي و لتجاوز الأزمة التي كادت تعصف بمنجزات الحركة الوطنية و إنقاذ الأمة الجزائرية من خطر التفكيك، وعقب مرور سنتين على العمل المسلح، أثيرت في مؤتمر الصومام الذي تم تنظيمه بهدف إعادة هيكلة الثورة مسألة مركزية شكلت نقطة مفصلية في تاريخ الجزائر السياسي تمثلت في أولوية السياسي عن العسكري من قبل السياسي "عبان رمضان"، والتي تمخض عنها صراع مستميت بين السياسيين والعسكريين، ظل مستمرا لغاية الاستقلال؛

- الثنائية الصراعية عسكري و سياسي، عاودت البروز مجددا عشية الاستقلال، ليتم الفصل فيها نهائيا عقب عقد السياسي" بن بلة" لتحالف مصلحي مع رئيس قيادة الأركان "الهواري بومدين" قاد نحو الانقلاب على المؤسسات الشرعية للدولة، وبروز ترتيبات مؤسساتية بديلة، ممثلة اللبنة الأولى لبناء الدولة الجزائرية، مع تولي بن بلة لسدة الحكم عام 1963، واختيار الأحادية الحزبية كنهج لإدارة شؤون الدولة عبر توظيف جبهة التحرير الوطني، بوصفها قائدة للتحرير، وبوتقة جامعة لمجمل النخب السياسية بمختلف توجهاتها الإيديولوجية المتناقضة، كغطاء سياسي لتبرير وشرعنة خيارات الطبقة الحاكمة، إلا أن توظيف منطق القوة في إدارة الصراعات وتصفية الخصوم السياسيين، قاد مجددا نحو انقلاب عسكري ثاني عام 1965 تم توصيفه بـ"التصحيح الثوري" بقيادة العقيد "الهواري بومدين"، الذي تم تصنيف نظامه الذي استمر 14 سنة في خانة الأنظمة العسكرية السلطانية نتيجة لهيمنته على جميع مؤسسات الدولة الحزب، الجيش والرئاسة، بمجرد وفاته، تم خلافته مباشرة من قبل العقيد " الشاذلي ين جديد" الذي تم اختياره بمعايير عسكرية تامة، حيث تم توصيف النظام السائد طيلة فترة حكمه بالبيروقراطي العسكري فبن جديد كان مجرد مدير لمصالح العسكر الذين جاءوا به لسدة الحكم، وهو ما يفسر اعتماده لنهج التغيير في إطار الاستمرارية عبر إنشاء تحالفات جديدة، جذب فيها المهمشين في النظام السابق و إقصاء الشخصيات المهددة لاستقرار النظام، الذي شهد منتصف الثمانينات هزات عنيفة نتيجة لاجتماع ثلة من المحفزات السياسية، السوسيو . اقتصادية انتهت بأحداث أكتوبر 1988 التي دفعت للمرور من نظام الحزب الواحد نحو عهد التعددية الحزبية؛

- جاءت احتجاجات أكتوبر 1988 للتعبير عن وجود اختلالات عميقة داخل النسق السياسي الجزائري مما دفع الماسكين بزمام القرار، إلى هندسة انتقال تكتيكي نحو التعددية الحزبية كمخرج للأزمات التي يتخبط بها، حيث سمح دستور 1989 ببروز عدد هائل من القوى الحزبية وتنظيم أول

معترك انتخابي تعددي عام 1990، الذي جاء كاختبار لصدقية التوجه نحو الانفتاح السياسي متسببة نتائجه في إعادة ترتيب المشهد السياسي مع صعود حزب " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المناهض والمهدد للنظام القائم، مما دفع مجموعة من الضباط المتشددين للانقلاب على المسار الانتخابي عام 1992 مؤسسا هذا الحدث لتحول سياسي درامتيكي تاريخي تجلى في موجة من العنف والعنف المضاد بين الفصائل المسلحة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، والجناح الاستئصالي داخل النظام، بسبب تعطيل هذا الأخير لمبدأ التداول على السلطة، وهو ما قاد نحو حرب أهلية أدخلت الجزائر في حالة من الفراغ الدستوري والمؤسساتي رغم مبادرات الوساطة، لكن جميعها باءت بالفشل نتيجة لفقدان مخرجاتها لصفة العقد الجامع لمجمل الشركاء السياسيين، لكن هذا الفراغ لم يدم طويلا ليستأنف النظام العملية السياسية عبر العودة للمسار الانتخابي والشرعية الدستورية كحل جزئي للأزمة الأمنية (1992 ـ 1999) من خلال انتخاب الجنرال "اليمين زروال" رئيسا للجمهورية عام 1995، الذي تم إقالته قبيل إتمام عهدته لرفضه الاتفاق السري بين الجيش والفصائل الإسلامية المسلحة، لذلك قامت بالاستنجاد بـ "عبد العزيز بوتفليقة". بهدف تأمين غطاء سياسي فعال للاتفاق؛

- تميزت فترة حكم "عبد العزيز بوتفليقة" طيلة أربعة عهدات متتالية (1999، 2004، 2009، 2014) بعودة الأمن والاستقرار تدريجيا نتيجة لاعتماده على استراتيجية أمنية مرحلية لإنهاء الحرب الأهلية و إلى تبلور دولة المشاريع والرعاية الاجتماعية نتيجة دفعه لمشاريع التنمية الاقتصادية عبر ثلة من البرامج الرباعية ذات الأغطية المالية الضخمة، في ظل البحبوحة المالية الناجمة عن تحسن المداخيل النفطية طيلة فترات حكمه، مما أسهم في شراء التأييد والسلم الاجتماعي، و نجاحه في إنهاء العزلة الدولية التي عاشتها الجزائر طيلة فترة حربها مع الإرهاب، وفي مقابل كل هذا سعى بوتفليقة لتكريس هيمنته على المجال السياسي و توطيد حكمه الفردي المطلق، من خلال استقطابه لجميع الفعاليات السياسية الحزبية للالتفاف حول برنامجه وسياساته، وتجميع القوة الموزعة بين مختلف مؤسسات الدولة بين يديه، من خلال تعيين حلفاءه ورفاقه المقربين المنحدرين من منطقة الغرب الجزائري في المناصب المفتاحية، وتحييد خصومه من خلال الانقلاب على قيادة الجيش التي جاءت به للسلطة وتحييدها تدريجيا من الحياة السياسية عبر التحالف مع جهاز المخابرات، الذي دخل معه هو الأخر في صراع الهيمنة وقام بتفكيكه وضمه لمؤسسة الرئاسة و إقالة رئيسه " محمد مدين" المعروف بثقل وزنه داخل دوائر صناعة القرار وتعيين أخر من جماعته؛
- إن اللحظة الديمقراطية في الجزائر جاءت كمحصلة لتأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث جاءت المحفزات الداخلية كانعكاس لدرجة التأزم والانحلال التي انحدر إليها النظام السياسي والمؤسساتي منتصف الثمانينات على جميع الأصعدة، كترهل شرعيته التاريخية والثورية، أزمة المشاركة السياسية، بروز صراع بين الجناح الإصلاحي ـ الليبرالي داخل النظام والجناح المحافظ في إطار ما يعرف بأزمة مراكز القوى، انهيار أسعار النفط الذي يمثل 98 بالمائة من العائدات

وتركيزها في يد أقلية راكمتها بطرق غير شرعية، مما أدى لخلق تفاوتات طبقية، و خلق شعور بالظلم والغضب الاجتماعي على النظام وسياساته، إلى جانب بروز ما يعرف بأزمة الهوية التي تمظهرت في انقسام المجتمع الجزائري إلى اتجاهات متناقضة ومتصارعة اتجاه عروبي ـ إسلامي واتجاه بربري ـ علماني نتيجة لرفض النظام لأي تنوع وتعدد في قيم المجتمع، احتجاجات أكتوبر 1988 الشعبية العنيفة، فيما تمثلت العوامل الخارجة عن مجال سلطة الدولة في تأثر الجزائر بالتحولات الجارية على مستوى البيئة الدولية أواخر الثمانيات مع تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الأنظمة التسلطية وحدوية التوجه في دول أوربا الشرقية، التي عرفت انتقالات سريعة وجماعية ناح أنظمة ديمقراطية نيابية ـ تمثيلية في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة للدمقرطة نتيجة انتصار العقيدة الديمقراطية وتبلور نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛

- إن الإصلاحات الدستورية المتبناة في الجزائر، هي مجرد مداخل شكلية، ظرفية لتجاوز أزمة معينة نفعية توهم بإحداث قطيعة مع النظام السابق وممارساته السلطوية، وولوج مسار الدمقرطة والعكس هو الصحيح ، ذلك أن الحزم الإصلاحية الدستورية الخمسة ابتدءا من دستور 1989 الانتقالي، دستور 1996، تعديلات 2002 و 2008، دستور 2016 جميعها جاءت بهدف تقوية مكانة رئيس الجمهورية على حساب باقي المؤسسات الدستورية البرلمان، القضاء، المجلس الدستوري الذي يتم تعيينه وفقا لمنطق دوائر السلطة والنفوذ، ليكرس استمرار نفس الجماعة ومنظومتها السياسية ومن ثمة تعطيل عملية انتقال السلطة؛
- وعلى صعيد الممارسة جاءت الإصلاحات السياسية بمثابة فحص ميداني للمبادئ الدستورية التي فتحت المجال لانبثاق عدد هائل من الأحزاب السياسية بطريقة عبثية ومفاجأة، دونما أي تحضير مسبق للبرامج سياسية واقعية بديلة، فهي لا تمتلك تاريخ مستقل عن مقتضيات السلطة التي قامت باستقطابها و توظيفها كأدوات لتكريس استمرار نفس النظام وتجديد آلياته التسلطية نتيجة لضعف أداءها و غياب الديمقراطية عن بنيتها، برامج وممارساتها و انحصار نشاطها في الانتخابات التي دارت حول غالبية مواعيدها شبهة التزوير، بسبب الهندسة المسبقة للنتائج الانتخابية، فجميع رؤساء الجزائر تم تعيينهم في الدوائر القرارية الفعلية، والشعب فقط قام بتزكيتهم عبر الصندوق الانتخابي، وجميع التشريعيات منذ نهاية التسعينات تصدرها التيار الوطني جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي المحسوبين على السلطة، مما يؤكد شكلية الإصلاحات السياسية وحصر المشهد الديمقراطي عند حدود فرز الأصوات الانتخابية عقب تزويرها.

الفصل الثالث

الطبقة السياسية ومسارات العملية السياسية الديمقراطية : حالة تركيا.

- المبحث الأول: تفكيك بنية الطبقة السياسية التركية.
- المبحث الثاني: الديناميات والمداخل الناظمة للعملية السياسية الديمقراطية في تركيا .

يتمحور حول البحث في بنية الطبقة السياسية واتجاهات العملية الديمقراطية في تركيا، حيث جاء المبحث الأول كمقاربة تاريخية تقتفي التطورات التي طالت الجماعات السياسية الهامة داخل المجال السياسي منذ تصدع الطبقة السياسية العثمانية التقليدية لغاية صعود المحافظين الجدد (حزب العدالة والتنمية)، ثم الانتقال بخطى ثابتة نحو رصد الديناميكيات الدافعة لنشوء الديمقراطية التركية، وأهم المقاربات الناظمة لها على الصعيدين الإجرائي و الممارساتي، لتحليل و إدراك واقعها ومساراتها ؛ ومن ثمة فرش الأرضية لفهم وتحليل أدوار أطراف العملية القرارية في تحديد وتوجيه عملية التغيير السياسي.

المبحث الأول : تفكيك بنية الطبقة السياسية التركية

إن الاستخدام المفرط لمصطلح " **الطبقة** " على الصعيدين المدني والعسكري في تركيا كمفهوم يقع ضمن المعايير المعتمدة في تحديد المسارات العامة السياسية والمجتمعية على حد سواء لأي نظام سياسي وحركة فواعله الاجتماعية[1] حفز المتخصصين في التاريخ والسياسة التركية على حد سواء البحث في المسارات التاريخية لتشكل[2] هذه الجماعات التي تتسم بقلة منخرطيها كمكون أساسي يتصدر قمة الأنظمة السياسية عبر العالم من وجهة نظر سوسيولوجية، ويحتل مواقع حاسمة على جميع مستويات التسلسل الهرمي السلطوي في الهياكل والنظم الفرعية ومن ثمة يشارك بفاعلية في عملية صنع القرار[3]، بالنظر لعامل استمرار تأثير الماضي التركي الذي ينتمي للسياقات الزمنية للإمبراطورية العثمانية التي عمرت ستة قرون متتالية كأخر القلاع التركية السابقة للقيام الجمهورية الحالية على الظواهر السوسيو. سياسية الحالية بما فيها الطبيعة البنيوية للطبقة السياسية التركية التي طالتها سلسلة من التطورات المتلاحقة والتغيرات العميقة، فالضرورة المعرفية[4] حتمت الانطلاق من فترة الحكم العثماني وبالتحديد فترة الانحدار لفهم واستيعاب الثوابت والتحولات التي طالت هيكل الطبقة السياسية التركية وبالتالي المجال السياسي التركي من تلك الفترة لغاية اليوم.

المطلب الأول: انحدار الطبقة السياسية العثمانية التقليدية وبروز ترتيب طبقي جديد (1808م ـ 1923م)

هناك إجماع من قبل المهتمين والباحثين في الشأن التركي على الطبيعة العسكرية البيروقراطية« militaire-bureaucratique »، والنزعة المركزية للإمبراطورية العثمانية[5]،التي قامت على أنقاض دولة السلاجقة في بداية القرن 14م في الأناضول (أسيا الصغرى)، ثم توسعت لتشمل البلقان في الجهة الشرقية من القارة الأوربية، ففتح القسطنطينية من قبل السلطان محمد الفاتح عام1453م واتخاذها كعاصمة دولة، ثم القارة الإفريقية، في عملية متسلسلة لتوسعها كدولة إسلامية خاضت حروب طاحنة مع دول مسيحية قضت فيها على الإمبراطورية البيزنطية وعلى السلطنة المملوكية، عقب تحولها من عشيرة تركمانية، ثم لإمارة، فالسلطنة[6]، حيث قسم المؤرخ التركي« **Halil Inalcik** » فترات تطورها لستة مراحل

---

[1]- طلال يونس الجليلي، <u>قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا</u> ، (د؛ط)، (د، ب، ن) : (د، د، ن)، (د، س، ن)، ص ص.2 ،3.

[2]- وليد محمود أحمد، " المصالح السياسية للطبقات الاجتماعية في تركيا"، ط1؛ <u>دراسات إقليمية</u> ، (العدد. 04) ، 2005، ص. 254.

[3]- Ali Kazancigil, Op. cit, p .19.

[4]- وجيه كوثراني، "إشكاليات في التاريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والتطورات"، في سمير العيطة، و آخرون <u>العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل</u>، ط1؛ الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2012، ص. 36، و طلال يونس الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 6 ـ 10.

[5]- Levent Unsaldi, «Du Role Politique De L'Armée En Turquie», <u>**Revue Tiers Monde**</u>, (N0.194), (2 ;2008) , p.261.

[6]- أدى انهيار دولة السلاجقة في النصف الثاني من القرن13 م، إلى ظهور مجموعة إمارات مسلمة تدعى "**إمارات الغزاة**" في الجهة الغربية من الأناضول على الحدود البيزنطية تأسست كنتيجة للغزوات الإسلامية في أسيا الصغرى ضد البيزنطيين، من بينها إمارة عثمان التي تعود جذورها كقبيلة حسب الرواية العثمانية الواردة في الكتب التركية إلى قائدها "سليمان" وهو والد "أرطغرل" وجد عثمان الذي

متتالية: مرحلة البناء (1300م . 1402م)، مرحلة الترسيخ وإعادة التنظيم(1402م .1481م)، مرحلة سعي الإمبراطورية التوسع على نطاق عالمي(1481م . 1671م)، مرحلة الأزمات وصراع التحديث(1581 . 1699م) مرحلة الهزيمة وقبول التفوق الأوربي(1699م . 1826م)، مرحلة إلغاء الانكشاريين إلى غاية الإطاحة بالسلطان عبد الحميد(1826م . 1906م)[1].

والباحث « **Ali Kazengicil** » لم يخرج عن الإجماع بتصنيفها كواحدة من "الإمبراطوريات التاريخية البيروقراطية" « Empires Historiques Bureaucratic » الواقعة ضمن الأوليغارشيات، وهو مصطلح طوره« **Eisntadt**»، فهي لم تكن ديمقراطية تعددية لعدم اجتماع الظروف المادية والاقتصادية، التي حفزت على ظهور الديمقراطيات الغربية وفقا للتحليل الطبقي نتيجة الهيمنة، والاستغلال الاقتصادي الغربي للدولة العثمانية في القرن 19م، التي حالت دون تراكم رأس المال ونشوء البرجوازية، ذلك أن عملية مأسستها الأولية دائما وفقا لـ « **Ali Kazengicil** » كانت تحت تأثير البيروقراطية الزراعية الكبرى قبل الصناعية مثل الصين وروسيا مثلما جاء في مقاربة « **Moore** »، التي رافقها استمرار في الاستبداد الملكي حيث عارضت مسألة تطوير ديمقراطية برلمانية، من خلال منع تشكيل مجموعة اجتماعية مع قاعدة اقتصادية مستقلة فالإمبراطورية العثمانية لم تشهد أي ثورة صناعية على مدار تطورها التاريخاني[2]، مؤكدا في هذا السياق الباحث **çaglar** « **Keyder** »، أنها كانت تمتلك قاعدة صناعية متواضعة تم تدميرها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[3].

ومتميزة في ذات الوقت كدولة خلافة دينية[4]، نظرا لمركزية الإسلام كنظام اجتماعي، سياسي وعقدي يقوم على تفسير رسالة سماوية، برهن جدارته في عملية انتقالها من البداوة إلى مركز سياسي مستقر، أكثر من عامل "**الشمانية**" الساحر والغريب الذي قامت عليه المماليك الوراثية في تركيا، ومن ثمة شكل مصدرا لشرعية النظام السياسي العثماني ومحددا حاسما في دعم مركزيته القائمة على أوامر فوقية[5]، صادرة عن

سميت الإمبراطورية العثمانية باسمه، حيث تقول هذه الرواية أن أصل هذه القبيلة يرجع إلى قوم الغز، أو(الأوغوز) ،و الغز نسبة إلى أوغوز خان وهو أحد أفراد شجرة عائلة آل عثمان التي ينتهي أصلها إلى نوح عليه السلام، مضيفة الرواية أن "**سليمان**" والد "**أرطغرل**" عند هروبه من ضغط المغول متجها لبلاد الروم غرباسلك نهر الفرات فتوفي فرقا قرب قلعة جعبر الواقعة اليوم على الحدود السورية ليخلفه في حكم القبيلة ابنه "**ارطغرل**" ثم "عثمان"، وكان جد سليمان سلطان على بلاد ماهان في تركستان، وهي البلاد التي اشتهر منها أبو مسلم الخرساني أنظر : تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924)**، ط1؛ رام الله: جامعة القدس المفتوحة، 2015 ص ص. 3 .61.

(1)- Ali Arslan, **Who RulesTurkey ?**, PHD Thesis , Departement of Sociology ,University Of Surrey ,1999, p 51.

(2)- Ali Kazancigil, Op .cit , p .19.

(3)- Guneyt Dinç, «Societal Cleavages And The Formation Of The Turkish Party System Since 1950», **GEU Political Science Journal**, (Vol. 7), (N0.4), 2012, p.465.

(4)- بثينة عباس الجنابي، "نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي"، **مجلة كلية التربية الأساسية**،(العدد. 71)، 2011، ص 151.

(5)- كانت تمثل الشمانية في مرحلة القبلية همزة وصل بين العلمانية والقدسية أي بين الدنيا و الآخرة وهي رحلة تتم تحت إرشاد الشامان غريبي الأطوار، أنظر: عمر تاشبينار، "أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي"، في محمد جمال باروت و آخرون، **النموذج التركي والمجتمعات العربية**، **شرق نامه**، مركز دراسات الشرق للدراسات الإقليمية و الاستراتيجية، (العدد. 07) 2010، ص ص.8 . 18.

السلطان العثماني (المنحدر من سلالة أل عثمان)، صاحب مطلق السلطات المدنية والعسكرية، رئيسا على مؤسسة داخل الدولة ممثلة في السلطنة المستندة أساسا على الجيش[1]، كقوة مركزية في دولة ذات طبيعة عسكرية، أطلق الباحثين توصيف **العسكريين**" أو " **أهل السيف**" على تركيبة طبقتها الحاكمة، رغم ضمها بين جوانحها لعناصر الطبقة المدنية، لأن طبيعة مهامهم كانت عسكرية خلال القرون الأولى من تاريخ الإمبراطورية، مما أفضى لغياب الخطوط الفاصلة بين الدولة والجيش[2].

فالسلطان كان المرجعية الأولى والأخيرة لمجمل شؤون الدولة، متصدرا هرم النظام السياسي، في دولة تتألف من مؤسسة حكومية معقدة، يليه شيخ الإسلام ممثلا الرئيس الأعلى للعلماء، ثم الصدر الأعظم بمثابة رئيس وزراء في الفترة المعاصرة، فهو الساعد الأيمن للسلطان يساعده في إدارة البلاد واستصدار القوانين فالديوان ممثلا الهيئة العليا للحكومة هو أشبه ما يكون اليوم بمجلس الوزراء، جرت العادة أن يترأسه السلطان ويضم في عضويته نخبة سياسية (شيخ الإسلام، المفتين، الأئمة ..الخ)، نخبة إدارية (الوزير، وزير العدل، قضاة مدنيين، قضاة عسكريين...الخ)، ونخبة عسكرية (ضباط الجيش النظامي المكون الفرسان المدفعية المشاة والبحرية، حرس القصر، حرس السفراء الأجانب...الخ)، حيث يكمن دور هذه النخب في تقديم المشورة للسلطان، ويختص هذا الهيكل بإعداد مشاريع سياسة الدولة العامة، ومن أهم المؤسسات الإدارية البلاط الذي يشكل قاعدة السلطنة كمكان يقيم فيه السلطان كان يتركب من قلة تنتمي للمؤسسات الإسلامية و أعضاء المؤسسات الحاكمة، على غرار حريم الإمبراطورية « imperial harem »(والدة السلطان الحاكم، زوجة السلطان، السلطانة المحظية، الجواري المفضلات، أعضاء الخدمة الداخلية للحريم وأعضاء الخدمة الخارجية للحريم) اللواتي كان لهن تنظيم داخلي خاص، نظام معين لرسم السياسات ونفوذ كبير ازداد بشكل لافت في الفترة التالية لسنة 1540م، مع عهد السلاطين الضعاف، حيث أصبحن يتدخلن ويتحكمن في إدارة شؤون الحكم الدولة، كما كانت الدولة العثمانية تقسم المناطق التي تهيمن عليها لإيالات (ولايات)، حيث تعهد كل إيالة لوالي، عادة ما يساعده عدد من الوزراء في إدارة شؤون رعية (الطبقة الدنيا) تلك المقاطعة[3].

و قد استنتج الباحث « **Max Weber** » في هذا الصدد أنه من أهم السمات البارزة للسلطة السياسية في العهد العثماني هي خاصية **"السلطانية"** « sultanism »، التي كانت تستند على التفويض الشخصي

---

[1]- بثينة عباس الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص، 15.

[2]- رضا هلال.**السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1؛ القاهرة : دار الشروق، 1990، ص. 13.

[3]- بثينة عباس الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 150، 152.

And Anonymous, “Ottoman Political Hierarchy », according to :
https://www.hierarchystructure.com/ottoman-political-hierarchy

لسلطة السلطان المعززة و المشرعنة نظريا، من قبل تعاليم الشريعة الإسلامية، كمخرج منطقي لتقسيم السلطنة المجتمع لخطوط دينية[1]، فقد تم احتواء الدين ممثلا في شيخ الإسلام على رأس هيئة العلماء داخل الجهاز الإداري للإمبراطورية، تكريسا لتقليد راسخ يرتكز على مبدأ أولوية السياسي " السلالة الحاكمة" على الديني "المؤسسة الدينية "، إلا أنه خلف هذه الواجهة التسلطية على الدين كان الإطار الأخلاقي المستمد من الشريعة الإسلامية يحمي الرعايا العثمانيين[2] مسلمين وغير مسلمين في إطار دولة متعددة الإثنيات « multi- Ethenic »و الطوائف « multi- denominational »[3]، تحكمها سلالة عثمانية تدين بالإسلام تستمد لوائحها القانونية من الشريعة الإسلامية وتعترف بطريقة رسمية بالملل، فالدين المرء في الإمبراطورية العثمانية كان يمثل الخط الفاصل بين المجموعات التي تم تصنيفها على أساس ديني إلى مسلمين، أرثوذكس يونانيين، أرمن جورجين، يهود، كاثوليك و بروتستانت بغض النظر إن كانوا عرب، أتراك و بلغار بالمعنى القومي، ممثلة فئة الرعايا المسلمين القوة المهيمنة داخل البنية المجتمعية للإمبراطورية في مقابل أقليات مسيحية ويهودية استفادت من استقلال ذاتي جزئي داخل الإمبراطورية، لكن في إطار مساواة غير كاملة مع الرعايا المسلمين غير أن هذا التمييز لم يؤدي البتة لاحتقان مجتمعي، ولا إلى قمع ممنهج للطوائف المسيحيين سواء من طرف المسلمين، أومن قبل الحكومة العثمانية[4]، منتجة هذه التعددية الدينية حالة تعددية اجتماعية ألقت بضلالها على واقع النخبة السياسية، العسكرية والاقتصادية العثمانية فقد أكد « **Lewis** »أن المواطنين المسلمين في عهد الإمبراطورية العثمانية كانوا يملكون خصائص العسكر، البيروقراطية، الإقطاعية ومن ثمة يقومون بأربعة وظائف : الحكومة، الحرب، البيروقراطية والزراعة، فيما الصناعة والتجارة كان يمارسها غير المسلمين، إضافة لقلة العناصر التركية ضمن تركيبة النخبة السياسية و العسكرية العثمانية الحاكمة[5].

فالنقطة الايجابية للإسلام طيلة فترة الحكم العثماني، وفقا للباحث « **Kamil Yelmaz** » هي تأسيسه للجسور بين الجماعات الاجتماعية، نتيجة لتوظيفه كلغة يتم تقاسمها بين الطبقات العليا « upper classes »[6] المركبة من نخبة عثمانية متماسكة نخبويا ذات ثقافة إمبراطورية ومرجعية إسلامية تتجاوز فكرة القومية التركية العنصرية بتبني سياسة مساواتية بين الأناضول الريفية كجزء من الإمبراطورية

---

(1)- Kamil Yilmaz, «The Emergence and Rice of Conservative Elite in Turkey » , **Insight Turkey**, Vol. 11 , N0. 2 , 2009, p117.

(2)- نفس المرجع، ص8.

(3)-Guneyt Dinç , Op. cit, p.466.

(4)- رودريك هـ . دافيسون، "المواقف التركية من المساواة الإسلامية المسيحية في القرن 19م"، في ألبرت حوراني محررا، (تر: أسعد صقر)، **في الشرق الأوسط الحديث** ، (المجلد الأول)، ط1 ؛ القاهرة : مدارات الأبحاث والنشر ، 2015، ص ص 94، 95.

(5)- Ali Arslan, «The Turkish Power Elite», **International Journal Of Human Sciences**, Vol. 3, Februray 24 .2006 p.6.

(6) - Kamil Yilmaz, Op. cit , p.117.

و الأجزاء الأخرى في منطقة البلقان والشرق الأوسط[1] والطبقات الدنيا « lower classes »[2]، مشكلة بذلك طوال فترات ازدهارها حالة متفردة واستثنائية مقارنة بنظيراتها من الإمبراطوريات الأوربية في القرن 18م و19م المستندة على مسلمة العنصر والعرق[3].

و بعد فترات طويلة من الاستقرار امتدت من سنة 1399م لغاية النصف الأول من القرن 19م انطلقت مرحلة انحدار الدولة العثمانية التي أسست لعملية القطيعة مع النمط المؤسسي القائم والتأسيس لترتيب جديد في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية خاصة السياسية، على صعيد أدوات العمل السياسي ذوو التقاليد الدينية، ومن ثمة تبدلات في هيكل الطبقة السياسية العثمانية التقليدية المنبثقة خلفياتها الاجتماعية والوظيفية، عن ثنائية مدنية عسكرية ومرجعيات تاريخية و عقيدية واحدة[4]، كنتيجة لولوج مسار فيصلي كان له تأثير حاسم على التاريخ السياسي التركي المعاصر تجلى في بدئ صيرورة تحديث اجتماعي وسياسي ذو طبيعة دفاعية تهدف لإنهاء حالة التخلف من خلال إقامة مؤسسات على الشاكلة الغربية[5] و"**عملية تغريب**" « **westernization process** » للمجتمع التركي ومنظومته القيمية (يرجع تاريخها للعهد الخزامي (1730م) في النصف الأول من القرن 18م[6]، من منطلق أن عملية التحديث السياسي تستوجب تغيير في المؤسسات السياسية، وبشكل أكثر أهمية تغييرات في بنية القوى السياسية، التي تتولى عملية تشغيل تلك المؤسسات[7].

فقد جاءت جهود التحديث الأولى وفقا لـ « **Halil Inalcik**» كانعكاس لمسألة الصراع على السلطة بين أربع قوى تقليدية ممثلة في السلالة العثمانية الحاكمة، رجال الدين، الانكشاريين، ملاك الأراضي الارستقراطيين شبه الإقطاعيين، في مواجهة ثلة من الضغوطات الواردة من البيئة الخارجية خلال فترة انحدار الإمبراطورية[8]، أبرزها الهيمنة الاقتصادية للقوى الإمبريالية الغربية على الإمبراطورية العثمانية[9] سيادة وتفوق نموذج الثورة الفرنسية بمضامينه التقدمية، و الحداثية في كل الميادين التي جلبت معها

---

(1)- فيليب روبنس، (تر: ميخائيل نجم خوري)، **تركيا والشرق الأوسط**، ط1، (د، ب، ن): دار قرطبة انشر والتوثيق والأبحاث، 1993 ص. 26.

(2) -Kamil Yilmaz, Op .cit , p.117.

(3)- فيليب روبنس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(4)- طلال يونس الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص10، و أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، ط1، عمان: دار زهر للنشر والتوزيع، 2011، ص .9 .

(5)- Guneyt Dinç ,Op. cit, p.466.

(6)- Metin Heper , « **The political Role of Bureucracy In The Otooman _Turkish State : Some Observations From The Perspective of Comparative Public Adminstration Theory** », p.55.

(7)- Robert E.ward, and Dankwart Rustow, **Political Modernization in Japan And Turkey** , 1rst Edition ; New Jersy : Princeton Legacy Liberary , 1964, p. 111.

(8) -Ibid, p.112.

(9) _Ali Kazancigil, Op. cit , p .19

أشكال حكم جديدة تقوم على فكرة المواطنة، الحقوق و الواجبات، في ظل منجزات الثورة الصناعية التي أحدثت ثورة في وسائل الإنتاج، الاتصال والنقل...الخ، كمحدد حاسم لصعود الدول الأوربية المنافس التقليدي للدولة العثمانية ذات الوضع المتأزم بالمركز و أقاليمها النازعة للانفصال القومي، فقد اثبت الاحتلال السريع للجيش الفرنسي المنظم، والمدرب بطرق عصرية لمصر عام 1798م، درجة تقهقرها وتطور جيرانها الذي شكل رغم قصر مدته اختراق أوربي خطير لقلب العالم الإسلامي[(1)] ورسالة قوية عن حدة الضعف والهشاشة التي بلغتها الإمبراطورية.

إضافة لعامل تأثر البيروقراطية العثمانية التي طالما تمتعت بالسلطة والمكانة الرفيعة خاصة في فترات الانتعاش الإمبراطوري كعهد السلطان سليمان، لوقوعها ضمن الخطوط الثلاثة الأساسية للجهاز الإداري كقوة أساسية وثابتة داخل هيكل الطبقة الحاكمة العثمانية بنماذج الثورات الأوربية في جميع مناحي الحياة لا سيما نمط الحكومات البرلمانية بالنظر لخدمة البيروقراطيين كمبعوثين في إطار العلاقات الدبلوماسية المنظمة في القرن 17م[(2)]، والاحتكاك المباشر بكل تلك التطورات التي أحدثت تغييرات جذرية صبت في منحى إيجابي.

فمجمل هذه المحفزات استنفرت الطبقة الحاكمة أواخر القرن 18م ممثلة في شخص السلطان سليم الثالث(1789م ـ 1807م) أولى السلاطين الإصلاحيين ذوو التوجه التقدمي[(3)] إطلاق ما يعرف بعملية **"التحديث الدفاعي"** في إطار عملية إصلاحية استهدفت إعادة ترتيب الهيكل الاجتماعي دونما إحداث تغييرات أساسية في الافتراضات الأساسية للنظام السياسي، لتجاوز حالة تضعضع الإمبراطورية العثمانية وتعزيز مركزيتها بمنع تشكيل أي سلطة خارجة عن حدود التنظيم المركزي بإحداث تغييرات في البنية المؤسساتية القائمة عبر استيراد التقنيات والعلوم الغربية[(4)]،بمباشرة إصلاحات فورية في المجال العسكري[(5)]، مجسدة هذه الإصلاحات وفقا لـ« **NerminABAN-UNAT** »ضربة قوية شقت الجدار الحديدي العثماني« Iron Curtain »[(6)]. وبداية عزل العلماء والانكشاريين من الحياة السياسية ووضع اللبنة الأولى لنمط مؤسساتي جديد يقوم على أساس علماني مدني.

---

(1)- ألبرت حوراني وأخرون، (تر: أسعد صقر)، مرجع سبق ذكره، ص20.

(2)- Walter F. Weiker, « The Ottoman Bureaucrac : Modernization and Reform », **Adminstrative Science Quarterly**,Vol .13 No.3, (Dec, 1968), p. 456.

(3)-Nermin ABAN-UNAT, « Patterns Of Political Modernization And Turkish Democracy», **The Turkish Yearbook** , (Vol. XIX), 1979, p.4.

(4) -Ali Kazancigil , pp. 19,20 , and Walter F. Weiker , p.469, Op. cit.

(5)-Metin Heper , Op. cit , p.55 .

(6)-Nermin ABAN-UNAT , Op. cit , p.4.

ليستكمل السلطان "**محمود الثاني**" (1808م . 1839م)، الذي تعهد بتكريس قوته لإضعاف القوى المنافسة، بإلغائه للانكشاريين الفاسدين سنة 1826، عبر توظيف الجيش الجديد الذي أنشأه السلطان "**سليم الثالث**"، معيدا تنظيمه وتحديثه، حيث أصبح يطلق عليه " جنود محمود المنتصر" « the victorious Mohammed an soldiers »، مسار الإصلاحات بإدخال ترقيعات تهدف إلى تحديث الهيكل السياسي والنظم الاقتصادية والمالية[1]، لإدراك الطبقة الحاكمة «the ruling class» حسب «**Feroz Ahmed**» عدم قدرتها على الصمود أمام هجمات المجتمعات الحديثة بالأدوات العسكرية فقط بل بخلق هياكل سياسية، اجتماعية واقتصادية عثمانية جديدة بديلة لما قبل الحداثية « pre_ modern ».[2]

فالسلطان" **محمود الثاني**" نجح فعليا في تقليص صلاحيات العلماء بالتدريج عبر إدخال نظم قانون علماني ومحاكم أعلنت عن بدء علمنة قطاع التعليم، واتخاذ تدابير فيما يتعلق بالبيروقراطية كجعل "شيخ الإسلام" موظف في الحكومة وخلق حكومة منفصلة عن سيطرة المؤسسات الدينية[3]،و القضاء على كبار الإقطاعيين الكبار ، الأعيان المحليين، والانكشاريين الذين تم توظفيهم كأداة لكبح قوة السلاطين من طرف طبقة العلماء الارستقراطية الوحيدة في المجتمع العثماني، التي فقدت قوتها و نفوذها السياسي الممتد لأجيال عديدة كسلك ممثل بقوة في الحكومة والمؤسسات الاستشارية العليا بالدولة العثمانية، بسبب انقسامها بين مؤيدين ومعارضين للإصلاح كمخرج طبيعي لحالة الصراع التي هيمنت على دواخل هاته الطبقة، حول مسألة الوصول للمراكز العليا، كانعكاس لدرجة الفساد الذي بلغته هذه الطبقة، وضعف الطبقات العسكرية الموالية لها[4] ، ليقوم بخلق كادر من البيروقراطيين والضباط العسكريين المتشبعين بالثقافة الغربية دونما منازعة من أي توازن أو كبح مؤسسي، فالسلطان قام بإعادة تنظيم بيروقراطيته تلبية لحاجيات "مجتمع عقلاني" « rational society » و"مستقل" « independent »، ومن ثمة وفقا للباحثة « **Nermin ABAN_UNAT** » تحولوا من عبيد السلطان« slaves » إلى خدام المجتمع« servants of society ».[5]،

ففي فترة حكمه فقط المعروفة في الأدبيات بـ "**عهدالتنظيمات**"، انطلقت أول عملية تحول وظيفي هيكلي كبير نحو نظام بيروقراطي سياسي حديث، على مستوى البنية الداخلية للبيروقراطية العثمانية لأن الأمن الوظيفي أدى للجمود بدلا من الحركية، فيما المهنية والتخصص أنتجت الانقسام في الوظائف، ومن ثمة جاء التقسيم المبكر للعمل بين وزراء القبة « vizirs of the dome»، البيروقراطية المسؤولة عن الشؤون

---

(1)- Ali Arslan, **Who RulesTurkey ?**, Op. cit, p.51.

(2)- Feroz Ahmed, **The Making Of Modern Turkey**, 1rst Edition , London : Routledge , 1993, p .13.

(3)- Walter F. Weiker, Op. cit, p . 456.

(4)- أوربيلهيد،" العلماء العثمانيون والتغريب في زمن سليم الثالث ومحمود الثاني"، في ألبرت حوراني محررا، (تر: أسعد صقر)، في **الشرق الأوسط الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 61، 63.

(5)-Nermin ABAN-UNAT , Op. cit , p.4.

الخارجية «bureaucrat responsible for foreign affairs»، والبيروقراطية المسؤولة عن ختم السلطان «bureaucrat responsible for the sultan's official seal»[1].

إلا أنه ما ينبغي التنويه له أنه يمكن للسلطان أن يعمل خارج هذه القنوات المنشأة، فهي بالنسبة له لا تمثل سوى مظهرا للتقسيم الوظيفي[2]، ذلك أن انحدار قادة الإصلاح من البيروقراطية العثمانية، وفقا لـ«**Walter F.Weiker**» جاء نتيجة العلاقة التاريخية بين الإدارة العثمانية والسلطة السياسية، بالنظر لقوتها كمنتجات لنظام الصرامة المتبع في انتقاء الكفاءات من الموظفين المدنيين رفيعي المنزلة، خاصة في عهد السلاطين الأقوياء، و تجارب البيروقراطيين العثمانيين مع الغرب، حيث شكلت متغيرات معرفة اللغات الغربية والاطلاع على الثقافة الأوربية، مؤهلا هاما للمنصب بيروقراطي عالي وعدم وجود عناصر إصلاحية في الهيكل الاجتماعي للإمبراطورية، فالبيروقراطية العثمانية أدركت في القرن 19م أن السبيل لتعزيز مركزية الإمبراطورية العثمانية، سيساهم أيضا في تدعيم قوتها التي تراجعت فترات حكم السلاطين الضعفاء بانخفاض عدد الموظفين الإداريين الكبار، بسبب ضعف عامل الصرامة في نظام انتقاء طلاب مدرسة القصر وصعود العائلات مرموقة بالوراثة على الصعيد المحلي التي كانت مستعجلة للامركزية السلطة، في مواجهة التهديدات الامبريالية، والمطالب القومية والانفصالية في مقاطعات البلقان بإطلاق ثلاثة مشاريع العثمانية كأيديولوجية بديلة ومناهضة للقومية، إصلاح إدارة الأقاليم وصياغة الدستور العثماني، مما يفسر خيار البيروقراطية التنازل عن الدولة الإسلامية والملكية المطلقة، في إطار التنظيمات" «Tanzimat» الذي انطلق مع مرسوم 1839م من خلال إلغاء التمييز بين رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين وإعلان مبدأ المساواة الكاملة مع الرعايا المسلمين[3]، ثم مرسوم الإصلاح في عام 1856م[4] .

إلا أن هذه الوثائق مثلما يرى« **Ergun Ozbudun** » لم تنشأ آلية قانونية فعالة لضمان تنفيذ هذه الأحكام، التي بقيت فقط ملزمة أخلاقيا للسلطان، إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها الهام في عملية التطور الدستوري للإمبراطورية العثمانية، حيث كانت مؤشر تدليلي قوي على انقطاع هام مع التقاليد السلطوية الاستبدادية المطلقة نحو حكومة دستورية مقيدة[5]، فمضامين هذه المراسيم أجبرت الطبقة الحاكمة التخلي رسميا عن "**النزعة الشرقية**" [6].

كما أنه كان من أبرز نواتج عملية التحديث، في إطار استمرارية عملية الإصلاح المفتوحة والتأثر بالنموذج الحداثة الغربية، في النصف الثاني من القرن 19م، حدوث تحولات عميقة على مستوى البنية

---

(1)- Walter F. Weiker ,Op. cit, p .457 , and Metin Heper, Op. cit, p 55

(2)-Metin Heper, Op. cit, p.55.

(3)- Walter F. Weiker, Op. cit, pp . 455-470.

(4)- Ergun Ozbudun , and Omer Faruk Gençkaya , Op. cit, p.7.

(5)- Ibid ,p .7.

(6)- Feroz Ahmed, Op .cit , p .13.

الطبقات الاجتماعية في إسطنبول، أسست لها عملية التغيير الاجتماعي الذي بلغت أوجها، في النصف الأول من القرن 19 ببروز ثنائية طبقية، طبقة فقراء وكتل المهاجرين من المناطق الريفية القاطنين بالأحياء الشعبية وطبقة الموظفين الكبار، التجار أوربيون، طبقة جديدة من التجار المحليين، وطبقة مهنية نامية يعيشون في أحياء جديدة مصممة على الطراز الأوربي مشابهة لتلك الموجودة في المدن الأوربية كانعكاس للتأثر بالأسلوب الحياة الغرب[1]. فالملاحظ وجود هوة اجتماعية كبيرة، في ظل غياب طبقة تتوسط الطبقتين وتخلق توازن داخل المجتمع عملية التحديث لم تخلق طبقة وسطى.

في مقابل هذه الثنائية الطبقية المجتمعية خلقت عملية التحديث ثنائية ثقافية، فقد تميزت البنية المؤسساتية للإمبراطورية العثمانية بخاصية الثنائية «Dualiste » مع طبقة عليا « classe supérieure » تدعى « Askeri » تتركب من البيروقراطية المدنية، العسكرية والعلماء تتميز بثقافة القصر أو الثقافة الكبيرة « grande »، و طبقة دنيا « classe inférieure »محكومة تسمى الرعية « Reaya »، تضم مسلمين وغير المسلمين الذين يدفعون الضرائب ولا يشاركون في حكومة البلاد لديها ثقافة المقاطعة أو الثقافة الصغيرة « petite »، لتنتج عملية التحديث شكل أخر من الانقسام الثقافي بين الحكام والمحكومين تجلى في تبني النخبة البيروقراطية الثقافة الغربية و الحضرية، في مقابل محافظة الشعب والأعيان المحليين وملاك الأراضي على الثقافة الإسلامية والريفية، فالتحديث خلق جدلية لازالت تهيمن على الحياة الثقافية التركية ثقافة حديثة حضرية، علمانية في مقابل ثقافة تقليدية، إسلامية، ريفية، تطلق عليها النخب توصيف **"الرجعية"** تفسر غياب التقارب بين النخب البيروقراطية الفكرية والشعب[2].فهذه الثنائيات المعبرة عن حالة الانقسام في بنية المجتمع والنخبة السياسية فجرت صراعات خطيرة لازالت مستمرة لغاية اليوم.

ومن ثمة فهذه المجهودات الإصلاحية المنبثقة من أعلى، أحدثت تحولات عميقة في بنية المجتمع بإنتاج ثنائية طبقية، وانشطار ثقافي بين ثقافة تقليدية إسلامية تميز القطاعات الشعبية، و ثقافة حضرية غربية متبناة، من القوى السياسية الجديدة الصاعدة، البيروقراطية الاصلاحية، الجيش الجديد، نخبة صغيرة فكرية غربية الاتجاه كقوى بديلة عن القوى التقليدية[3]، ففي السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية تم استبدال النخب الموجودة بـ "**نخب جديدة حاكمة**" تتجلى في "**رجال التنظيمات**" « men of tanzimat »الذين كانوا من منتجات المدارس العلمانية المدنية التي تم إنشاءها خلال القرن 19 م، مشيرا

---

[1]- المنتصف الأول من القرن 19م كان حاسما في تصعيد عملية التغيير الاجتماعي الذي بلغ ذروته خاصة في المدن المركزية للحكومات والتجارة الخارجية على غرار اسطنبول، باكتساب البيروقراطية العليا مزيد من السلطات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية نتيجة انخراط الحكومة المتزايد في تنظيم الحياة الاجتماعية، استمرارية الأعيان المدن كوسطاء بين الحكام القادمين من اسطنبول وسكان المدن، ازدياد ثروة الطبقة التجارية المنحدرة من الأقليات المسيحية واليهودية المحلية في المدن العثمانية كنتيجة للتعامل مع أوربا، أنظر: ألبرت حوراني و آخرون، (تر: أسعد صقر)، مرجع سبق ذكره، ص 22 -24.

[2] _Ali Kazancigil , Op. cit , p.20.

[3] _ Robert E. ward, and Dankwart Rustow , Op. cit, p. 111.

« Stanford » " أن الطبقة الحاكمة الجديدة تشكلت من أفراد تلقوا تعليما جيدا مندفعين كثيرا، رغبتهم الرئيسية كانت تحديث دولتهم ... وكان الكثير... من الأطفال أعضاء في الطبقة الحاكمة العثمانية القديمة... وكان هذا الجيل يتركب أساسا من رجال ينحدرون من عائلات متواضعة نسبيا، صعدوا من خلال الجيش والمدارس المدنية التي أنشأتها التنظيمات" (1).

فالسلالة الحاكمة بعد القضاء على القوى التقليدية ما فتئت تدرك تهديد هؤلاء الفاعلين الجدد الذين ساعدت على خلقهم(2)، المنحدرين من طبقة متعلمة تشربت الأفكار الغربية بكل ما تحمله من رفض و انتقاد لأشكال الحكم المطلق(3)، ذلك انه مع دخول الربع الأخير من القرن 19م ، أجبرت الضغوطات المزدوجة من بعض ضباط الجيش المسيسين المتحالفين مع كبار الموظفين المدنيين، السلطان الممانع **"عبد الحميد الثاني "** على استصدار أول وثيقة دستورية سنة 1876 م، والتي وضعت حجر الأساس للتقليد الدستوري في تاريخ تركيا، لكنه عاود الرجوع للحكم المطلق مجددا سنتين بعد ذلك سنة 1878م، عبر تعليقه للعمل بالنصوص القانونية الدستورية ثلاثين سنة أخرى، والتي استمرت خلالها وتوسعت عملية التأثر بالليبرالية الغربية، نتيجة تزايد عدد الطلبة البيروقراطيين، وضباط الجيش أمثال "**أنفير باشا** " "**جمال باشا**" "**مصطفى كمال أتاتورك**" المنظمين للمعارضة السرية، ممثلة في "**لجنة الاتحاد والترقي**" «the CUP » « comitee of union and progresse» المنشأة سنة1889 حيث تم التخطيط للانقلاب على نظام الحكم وإعادة العمل بالدستور، الذي تم تنفيذه بنجاح من قبل الوحدات العسكرية سنة 1908(4) التي تؤرخ لفقدان السلالة العثمانية أهميتها كقوة سياسية كبرى(5)، إضافة لتراجع هيمنة البيروقراطية المدنية التي بسطت نفوذها منذ عهد السلطان محمود الثاني لصالح صعود العسكريين، وبداية لعب الأحزاب السياسية دور مركزي داخل الحياة السياسية(6) حيث أصبح دخول المعترك السياسي والارتقاء في المناصب السياسية لا يكون إلا عبر عملية الانضمام والنضال داخل هذه المؤسسات الحزبية.

ذلك أنه في عام 1908 تم تنظيم انتخابات مجلس النواب (في شهريي نوفمبر. ديسمبر)، و التي حصدت فيها "**جمعية تركيا الفتاة** " التي نظمت نفسها تحت مسمى جديد " **حزب الاتحاد والترقي**" أغلبية واضحة ، وقد قام هذا البرلمان بإجراء تعديلات هامة على الدستور في الفترة التي تلت عملية قمع الانتفاضة الرجعية عن الإصلاحات في 13 أفريل 1909م وخلع السلطان عبد الحميد الثاني من العرش، إلا أن هذه الحقبة الليبرالية التي تم توصيفها من قبل الأدبيات الدستورية" **المرحلة الدستورية الثانية**" لم تعمر طويلا

---

(1)- Kamil Yilmaz , Op. cit, p p.117 , 118.

(2) - Robert E. ward, and Dankwart Rustow , Op. cit, p .112.

(3)-ألبرت حوراني و آخرون، (تر: أسعد صقر)، مرجع سبق ذكره، ص .25.

(4)- Feroz Ahmed , Op.cit, p. 2, and Ergun Ozbudun , and Omer Faruk Gençkaya, Op. cit, pp.8, 9.

(5) -Robert E.ward, and Dankwart Rustow , Op. cit, p .112.

(6)-Ali Kazancigil, Op. cit , pp.21, 22.

متحولة سريعا إلى ديكتاتورية "**حزب الاتحاد والترقي**" مع استلام الجيش زمام الحكم نتيجة هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وسيطرة جيوش التحالف على الأراضي التركية في ماي 1919م، ونتيجة لذلك قامت القوى القومية تحت قيادة الضابط" **كمال أتاتورك**" بتنظيم حركة المقاومة من جهة، وتطوير هيكل حكومي جديد في الأناضول من جهة ثانية، لكن ظلت حكومة اسطنبول، خلال سنوات الهدنة هذه (1918. 1922) محافظة على وجود هش، مما دفع مصطفى "**كمال أتاتورك**" من موقع القائد للمقاومة الوطنية في الأناضول بسبب تكثيف عمليات القبض على النواب المتعاطفين مع القضية الوطنية وتعليق اختصاصات مجلس النواب في اسطنبول الدعوة لانتخاب مجلس جديد " بصلاحيات استثنائية " في أنقرة يسمى " **المجلس الوطني الكبير**"« the grand ational assembly » الذي كان مختلفا على البرلمان العثماني نظرا لتمتعه بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة كتوجيه وتغيير الوزراء الذين لا يملكون سلطة لحل المجلس مثلما هو الحال منذ افتتاحه في 23 أفريل 1920، ثم صياغة دستور سنة 1921 في فترة التحرير الوطني الذي شكل مثالا مكتوبا للنموذج حكومة المجلس غير أنه لم يقم بخلق منصب الرئاسة خشية أن يضع ذلك حدا للتحالف بين الجمهوريين والسلاطين، لأنه في الواقع لا يمكن لمبدأ السيادة الوطنية وتجميع السلطة في يد المجلس أن تتوافق مع نظام ملكي، ومع ذلك لدواعي سياسية تكتيكية، أجل المجلس إلغاء السلطنة رسميا إلى غاية النصر النهائي على الجيوش اليونانية، في 30 أكتوبر 1922[(1)]، ونجاح مصطفى كمال عبر قيادته الرشيدة التي زاوجت بين الفعل الثوري والعمل الدبلوماسي في استعادة باقي أراضي الدولة العثمانية التي تم تقسيمها إلى دويلات الأرمن والأكراد بموجب اتفاقية سيفر والإعلان عن قيام الجمهورية التركية الحديثة بموجب معاهدة لوزان 24 يوليو 1923.[(2)]

المطلب الثاني: صعود الطبقة السياسية . الكمالية: عملية بناء الدولة . الأمة التركية (1923م ـ 1950م)

سيتم معالجة هذا المطلب عبر تفريعه للحيثيتين بحثيتين.

أولا :البيروقراطية العسكرية كمؤسس للدولة وحامي للنظام العلماني التركي

إن انتصار المؤسسة العسكرية، التي قادت عملية التحديث أواخر عهد الدولة العثمانية والناجي الوحيد عن سقوط هذا الترتيب المؤسساتي السابق[(3)]، ممثلة في الجناح القومي للنخبة العثمانية داخل الجيش التركي بقيادة الضابط العسكري "**كمال أتاتورك**"، في حرب التحرير منحتها الشرعية والأحقية لتقديم صياغات لبناء دولة تركية جديدة[(4)]، وتحديد طبيعة النظام السياسي الجديد[(1)].

---

(1)- Ergun Ozbudun , and Omer Faruk Gençkaya, Op. cit , pp .9, 10.

(2)- محمد نور الدين، "تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية"، **شؤون الأوسط**، (العدد. 152) ، (شتاء، 2016)، ص. 9.

(3)- Begum Burak , « The Role of the Military in Turkish Politics:To Guard whom and from what ? », **European Journal of Economic and PoliticalStudies**, (Vol .4, 1), 2011 , pp. 144,145.

(4)- أيات ناصر جابر، "دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية التركية"، **مجلة كلية التربية السياسية**، (المجلد. 20)، (العدد 85)، 2014، ص. 768.

ذلك أن الطبيعة التركيبية للجيش التركي ذوو النزعة البريتورية، أنتجت مثال لنموذج جيش قومي استهدف عبر قيادته لعملية" **التتريك**" في المرحلة التالية لانهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وخوضه لثورات الاستقلال، تأسيس دولة قومية، مشكلا بذلك حالة امبريقية تثبت صحة الفرضية القائلة بدور طبيعة تركيبة الجيش في تحديد طبيعة العلاقة بين الجيش من جهة والمجتمع والدولة من جهة ثانية[2].

فصفوة . أي الضباط . هذا الجيش التركي القومي . البريتوري كجزء أصيل ومهم في نسق الدولة المتميزة بسمات التماسك الداخلي والروح الوطنية العالية، إلى جانب التماهي بالانتماء لسلك العسكري لوقوعها ضمن مصاف فئة تتمتع بالمنافع (المادية والمعنوية) والمراكز العليا، إضافة لتفردها بخصائص مركزية الإدارة والتسلسل الصارم، الانضباط العالي وسهولة الارتباطات الداخلية التي شكلت عامل قوة وتماسك للجيش "**كأداة للإجماع**" على الصعيد القومي حملت من ناحية رؤية خاصة عن نفسها، وعن مركزية دورها داخل الهيكل الاجتماعي، في مقابل نظرة دونية للسياسيين[3]، حيث تصفهم بالباحثين عن مصالحهم، مع مستوى عال من الجهل[4].

إضافة لمزاوجتها في ذات الوقت، بين دور "**النخب المبتكرة** " « des élites innovatrices » التي تشير وفقا للباحث« **Esseindat**»لمجموعة الأفراد الذين اكتشفوا في أعقاب أنماط من العلاقات المؤسسية والتاريخية (القيام بحروب الاستقلال ضد القوى الأجنبية المتحالفة والسلطة الشرعية بمعنى السلطان على حد سواء) تموقعهم في مكان يسمح لهم بتحقيق "**مأسسة جديدة**" على مستوى مختلف في إطار نظام سياسي جديد عشرينيات القرن الماضي، و دور "**المحدث**"« modernisateur »عبر توجيه المراحل الأولية

مصطفى كمال أتاتورك: مواليد سيلانيك الواقعة اليوم في المجال الجغرافي اليوناني بتاريخ 19 ماي 1881، وتوفي في 10 نوفمبر 1938فعقب استكماله لدراسته الابتدائية والثانوية انضم للكلية العسكرية في سيلانيك و المنستير، ثم في اسطنبول ليتخرج منها ضابط برتبة ملازم ثان عام 1905 بعد تزوده بالمعرفة العسكرية التي أدخلتها البعثة العسكرية الألمانية المستقدمة لتحديث الجيش العثماني في مطلع القرن 19م، التي كان من ألمع أعضاءها " **مولتكة**" المفكر الألماني الشهير، الذي عمل برعاية السلطان محمود الثاني (1839.1808) و "**إلفوندر غولتز**" الذي عمل في بدايات عهد السلطان عبد الحميد، والفريق" **ليمان فون ساندرز**" الذي عمل مند عام 1913 مستشارا لوزير الحربية " أنور باشا" الذي ورط الدولة العثمانية بإدخالها الحرب لجانب ألمانيا، الأمر الذي أفضى لانهيارها وهزيمتها وانبثاقها على يد الفريق مصطفى كمال باشا عام 1923، بعد فصله بين منصبي السلطان والخليفة عام 1922، وما لبث أن أنهى الخلافة نهائيا في مارس 1924، فاسحا المجال لإدخال تعديلاته الجريئة على نمط الحياة التركية، نقلا عن : عبد الوهاب القصاب المؤسسة العسكرية التركية : مرحلة تبدل الأدوار، في سمير العيطة و آخرون، **العرب وتركيا : رهانات الحاضر وتحديات المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 663،664.

للاطلاع أكثر على أبرز القيادات السياسية التركية وخلفياتهم الاجتماعية، الطبقية، التعليمية، الإيديولوجية منذ قيام الجمهورية التركية لغاية أنظر:

Metin Heper, and Sabri Sayari, **political leaders and Democracy in Turkey** ,United of America : Lescington Books ; 2002.

(1)– Feroz Ahmed , Op. cit, p .52.

(2)– رضا هلال ، مرجع سبق ذكره، ،ص. 10.

(3)– نفس المرجع، ص. 10 ، و نبيل محمد دقيل فريد، وعصام عبد الوحيد محمد، " المؤسسة العسكرية والعمل السياسي"، **دراسات إفريقية**،(العدد. 27)، (يونيو 2002)، ص. 57.

(4)– Begum Burak , Op .cit, p.145.

لمأسسة النظام والقيام أيضا بفك الارتباط مع التقليدية « désangagement de du traditionalism »[(1)] أوائل العهد الجمهوري[(2)].

في هذا السياق شدد الباحث «**Ali Kazencigil**»، على قصور الدور التحديثي للبيروقراطية العسكرية، مقارنة بدورها كـ"عامل مبتكر "« agent d'innavateur » في عملية التكيف المؤسساتي مع التغييرات الطارئة على البيئة، الذي يمنحها القدرة على ترسيخ رؤيتها الخاصة بالنظر لنظامها القيمي الوصفي الجامد[(3)]، نتيجة التعود على حياة الثكنات التي يسودها نمط الصرامة، والانصياع للأوامر والتعليمات، مما يخلق رغبة لدى هؤلاء العسكريين نحو تعميم هذا النظام الاستبدادي المطلق ليشمل الحياة العامة وفقا للعالم النفساني **"أميلي سيرفاديو"**[(4)].

ويمكن تعليل محدودية دور البيروقراطية العسكرية في عملية التحديث، إلى تغير موقع الجيش التركي في الحياة السياسية، في الحقبة التالية للمقاومة الكمالية ضد قوات التحالف، التي توجت بإعادة بناء الوحدة الوطنية وإقامة الجمهورية، بالتحديد فترة حكم "**مصطفى كمال أتاتورك**" (1923. 1938)الذي اتجه نحو إرساء قواعد " **جيش محترف** " ليحل مكان "**الجيش البريتوري**" كحدث هام غير طبيعة العلاقات المدنية العسكرية من خلال عزل الجيش كركيزة أساسية في دولة الحزب« l'état_ parti » من دخول المجال السياسي ومن ثمة من مواقع السلطة العليا المدنية، والتي أصبح تابعا لها مشكلا ذراعها العلماني، في إطار تقليد جديد يمنحه لقب" **حامي الدستور**"، وفقا لما جاء في (المادة35)من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية، أن واجب القوات المسلحة التركية هو حماية وحراسة الحدود التركية، إضافة لحماية المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية[(5)]، لإدراك القادة الجمهوريين أن تورط الجيش في السياسة يعمل ضد وحدته و انضباطه لكن هذا العزل لم يستوفي ركن الكلية، حيث ظل الجيش قوة هامة في جانبين، عبر تدخله الجزئي في عملية وضع خطط التنمية الاقتصادية خاصة خلال ثلاثينات القرن الماضي من جهة واستخدامه كأداة من قبل حكومة الحزب الواحد، في تحييد القوى الرجعية على غرار انتفاضة الشيخ "سعيد النورسي" سنة 1925 ومجمل القوى الداخلية الأخرى المناوئة للعملية التحديث، من جهة ثانية مما منح له في بعض الأحيان فرصة الاستيلاء على الوظائف الإدارية المدنية، باعتباره المسئول الوحيد عن حماية النظام العلماني[(6)].

---

(1)- Ali Kazancigil, Op. cit, p.28.

(2)- Begum Burak , OP. cit, p.145.

(3)- Ali Kazancigil, Op. cit, p.28.

(4)- نبيل محمد دقيل فريد، وعصام عبد الوحيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

(5)- Levent Unsaldi, Op. cit , p.26

و رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

(6)- Begum Burak , Op. cit, p.148 , 149.

فالحالة القلقة والخطرة لدولة تركيا، التي أصبحت " تضم مناطق قليلة في الأناضول... ليس لها غير منفذ على بحر ايجة"، لم يكن من الممكن أن يتجاوزها سوى مجموعة من الضباط القوميين (الكماليين) وفقا لـ" **لورد كنروس**" في كتابه « **Ataturk The rebireth Of a Nation** »، عبر قيامهم بالتأسيس لدولة شملت كل الأناضول، ثم الانتقال نحو إحقاق السيادة الوطنية عبر كامل التراب التركي و استكمال مسار بناء دولة[(1)] تقوم على محدد القومية التركية دون المكون العثماني الإسلامي[(2)] في محاولة من كمال أتاتورك و أتباعه كسر العلاقة جذريا مع الممارسة العثمانية القديمة التي أنشأت جسورا ربطت بين النخبة والجماهير من خلال الاعتراف بالدين كخطاب مجتمعي[(3)]، فالماضي العثماني بكل تجلياته كان محل رفض من قبل الكماليين الجدد لصالح استكمال مشروع تحول جذري جديد قائم على ركيزتي العلمنة والتغريب[(4)]،للانتقال من حالة دولة ذات حكم سلطاني دينية، شرقية التوجه متعددة الاثنيات والقوميات إلى حالة جمهورية علمانية. غربية التوجه ذات نزعة قومية.

فالكمالية هي في الأساس تكريس للاستمرارية مع التنظيمات، الشباب العثمانيين وتركيا الفتاة لوقوع النخب الجديدة القائدة لعملية ظهور وبناء الدولة التركية في مصاف البيروقراطية، بجناحيها المدني والعسكري[(5)]، التي خضعت لعملية إعادة هيكلة وإصلاح فوقي قبل مئة عام بهدف إنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار[(6)]، ومن ثمة كانت نقطة الالتقاء والتواصل بين فترة الانحدار العثماني أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، وفترة بناء الجمهورية التركية(1923. 1950)، القيادة النخبوية لمشروع التحديث السياسي والاجتماعي الذي دفعت به الدولة عبر الطبقة البيروقراطية كفاعل شرعي ومركزي معادي لتطور الجماعات الاجتماعية المستقلة والمجتمع المدني واستبعادها[(7)] عن القيام بأي دور.

فالرؤية المركزية للجمهورية لمسألة التقدم كانت مثقلة بالتقليد البيروقراطي العثماني من أعلى[(8)] نتيجة قيادة "الطبقة الحاكمة البيروقراطية "« bureaucratic ruling class »البلاد لفترة طويلة اكسبها نظام قيم سياسية وليس إدارية، فقد هيمن شقها المدني منذ عهد السلطان محمود الثاني، لغاية سنة 1908م مع ثورة الشباب الأتراك فاسحة المجال للجناح العسكري، لإدارة شؤون الحكم إلى غاية 1923م، مع نهاية

---

(1)- فيليب روبنس، مرجع سبق ذكره، ص ص.9، 10.

(2)-آيات ناصر جابر، مرجع سبق ذكره، ص. 768.

(3)- Kamil Yelmaz, Op. cit , p.118.

(4)- أنجيل راباساوإف، و ستيفن لارابي، (تر: ابراهيم عوض)، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ط1؛ بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015، ص.74.

(5)- Nermin ABAN-UNAT, Op. cit. p.25 .

(6)- نوال عبد الجبار سلطان، "رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا "، **دراسات إقليمية** ،(العدد. 4)، 2005 ص. 129.

(7)- أنجيل رابا ساوف، وستيفن لارابي، (تر: إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص. 76 .

(8)- عمر تاشبينار، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص.14.

حروب الاستقلال و قيام الجمهورية التركية، حيث تغيرت تركيبة الطبقة الحاكمة داخل حزب الشعب والبرلمان بانخفاض عدد الضباط، بشكل متواصل منذ سنة1920م، في مقابل تصاعد عدد البيروقراطيين المدنيين، والأساتذة الجامعيين والمعلمين إلا أنه ما ينبغي التنويه له أن التمييز بين البيروقراطية المدنية و البيروقراطية العسكرية لا يغير من حقيقة أن هاتين المجموعتين خضعت لنفس التعليم الغربي قبل بقية المجتمع(1).

مشبها « **kamil Yilmaz** » حالة البيروقراطية التركية (أي النخبة المدنية، العسكرية و المثقفة)التي لعبت الأكاديمية العسكرية « Harbiye » 1848، ومدرسة الخدمة المدنية « Mektebi_iMulliki » دورا رئيسيا في صعودها لمصاف الطبقة العليا، لدرجة أن البعض قام بتوصيف دور هذه المدارس على النحو الآتي « Harbiye plus Mulkiyee quals turkey »، في إشارة لتبوء وهيمنة خريجي هذه المدارس لأعلى المراتب داخل بنية النظام الاجتماعي والسياسي بوضع البيروقراطية الفرنسية والبريطانية مستندا في ذلك على ما قاله « **Tom Bottmore» في كل من فرنسا وبريطانيا كبار موظفي الخدمة المدنية، لديهم الحصانة لأن الجزء الكبير منهم تلقى تعليمه في المدارس الخاصة المرموقة اجتماعيا، ومؤسسات التعليم العالي"**، والتي أصبحت من خلال احتكارها للسلطة أي البيروقراطية التركية القائدة لعملية التحديث خاصة "البيروقراطية المثقفة"«Intellegentia bureaucracy »على حد توصيف « **Karbat** » نوع جديد من الطبقة العليا « upper class »، مفسرا " « **Mumtaz'er zurkone** » الآثار السلبية لهذا الاحتكار بقوله " **أن المجتمع فقد مفكريه وعلماءه وخضع للجماعة أقلية متميزة... فالمشكلة لم تكن في القيم الجمهورية أو المثل العليا للحضارة المعاصرة، فالهدف الرئيسي لبرامج التحديث كان ترسيخ هذه النخبة البيروقراطية"**(2).

ثانيا: فشل الكمالية كمقاربة إصلاحية فوقية وإزاحة من الأسفل للطبقة البيروقراطية المهيمنة

أجمع الكثير من الباحثين حدوث انشقاق « cleavages » كبير داخل بنية الطبقة البيروقراطية، التي قامت بتأسيس الدولة التركية حول طبيعة عملية التحديث، حيث انقسمت بين طرف له موقف ليبرالي يدعم قيام دولة وطنية أكثر ليبرالية ودولة حقوق الأقليات الثقافية وعلمانية معتدلة، و طرف أخر له موقف أكثر مركزية، قومية، وعلمانية يتمثل في الشباب الأتراك « young turks »الذين حكموا الدولة بين(1909 . 1918) والكماليين (1923 . 1950)(3)، و انتهى في الأخير، هذا الانقسام والصراع، لصالح رؤية الكماليين الذين قادوا "ثورة من أعلى" « revolution from above"جسدت مشروعا في الهندسة الاجتماعية(4)، كمخرج منطقي لقناعة نخب الدولة الكمالية بمحدودية إصلاح الدولة ومؤسساتها، وضرورة خضوع المجتمع التركي هو الأخر

(1)- Ali Kazancigil, Op. cit , p.21.

(2)-Kamil Yilmaz, Op. cit, p.119.

(3)-Guneyt Dinç, Op. cit , p.466.

(4)- أنجيل راباساواف، و ستيفن لارابي، (تر: إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص.75.

لعملية تحول في إطار عملية تحديث من أعلى لأسفل[1]، حيث تقول الباحثة التركية البارزة« **Nilufer Gole** » في هذا الصدد "**إن جهود الإصلاح الكمالي ذهبت لأبعد حد من تحديث جهاز الدولة حيث غيرت البلاد من إمبراطورية عثمانية متعددة العرقيات إلى دولة أمة جمهورية علمانية، إضافة لمحاولة هذه الجهود اختراق أساليب الحياة، العادات، السلوك والتقاليد اليومية للشعب**"[2]، في ظل احتكار نخب الدولة لعملية تنفيذ المشروع الانتقالي من مجتمع تقليدي لمجتمع حداثي و تحييد الشركاء الاجتماعيين من مواطنين و معارضة فقد لاحظ « **Dugu Ergil** »، أنه لا علمنة الأمة ولا تتريكها قد تم التفاوض بشأنه، مع الشعب على نحو جاد"[3] .مما يترجم حالة من الهيمنة للفاعل الدولتي في فرض خياراته وتوجهاته على المجتمع، وإعادة تشكيله وفق رؤية فوقية كمالية.

فعملية بناء الدولة التركية، كدولة متقدمة، علمانية وعقلانية تقوم على مبادئ العلم من أجل خلق اقتصاد صناعي حديث وفق تصورات " **مصطفى كمال**"[4]، جاءت استكمالا لمشروع التحديث الذي انطلق في القرن 19م، وبلغ ذروته المؤسسية سنة 1923م باستناده على ركيزتي العلمانية « secularism » والوضعية « Positivism »، كمصطلحين يندرجان ضمن المنتجات المفهوماتية الغربية في العلم والسياسة الحاملة لمعاني وأدوار مختلفة في السياقات غير الغربية المسلمة، فقد عملت الفلسفة الوضعية على شرعنة محاولات نخب الجمهورية التركية التحديث ابتداء من "الشباب الأتراك"، « young turks »نتيجة تقديم الرؤية العلمانية للتاريخ التي صاغتها الفلسفة الوضعية لـ« **August Comte** »المرجعية الإصلاحية للنخب التقدمية التركية ذلك أن الهندسة الاجتماعية « social enginnering»، التي يتم النظر إليها على أنها نتيجة طبيعية للوضعية أصبحت نموذج النخب الإصلاحية في إعادة بناء عقلاني للمجتمع التركي[5].

فـ "**كمال أتاتورك**" لينجح في طموحة "**التحديث التسلطي**" « modernisation autoritaire » حسب تعبير« **smith Vanner** » قام باعتماد "حزب الشعب الجمهوري"« PRP» [6] ،المؤسسة السياسية الحزبية الوحيدة الحاكمة والمهيمنة طيلة الحقبة الأحادية (1923 .1946)،التي شكلت خلال هذه الفترة الحاسمة في تاريخ تركيا نموذجا، وانعكاسا لتيارات الفكرية، الصراعات والتطلعات، ومجسدة في ذات الوقت درجة معينة من الاستمرارية على مستوى النخب بحصر نفسها في إطار الفلسفة النخبوية القديمة، في مقابل قطيعة

---

(1)- Guneyt Dinç, Op. cit, p.466.

(2)- Kamil Yilmaz, Op. cit, p .118.

(3)- أنجيل راباساوإف، و ستيفن لارابي، (تر: إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص.75.

(4)- Feroz Ahmed , Op. cit , p.53.

(5)- **الوضعية**: نموذج عالمي يقوم على فصل الحداثة الغربية عن الخصوصية الثقافية أو الدينية، حيث يتم النظر إليها على أنها أسلوب عقلاني في التفكير والفعل ينطبق على جميع المجتمعات، أنظر إلى:

Nilufer Gole , « Secualrism And Islamism In Turkey :The Making Of Elites And Counter-Elites», **Middle East Journal** ,Vol .51 NO.1, (Winter ,1997), p. 48.

(6)- Gan Hervé , **La turquie** , (Without. E), (Without.C .P), (Without ,P .H),1997, p.81.

تاريخية ثقافية، رغم مجهوداتها المبذولة في سبيل خلق الانطباع بالاستمرارية، كما أن هذا الحزب الساعي لإنشاء آلية سياسية جديدة أي تنظيم حزبي حديث، لم ينبثق عن إجماع شعبي ولا عن أي عملية تطور سياسية أو حركة شعبية ذات جذور عميقة في بنية المجتمع وثقافته، رغم ادعاءاته الارتباط بمثل هذه الحركة، بل تم استحداثه حسب الباحث« **Kamal H. Karpat** »في نقطة تحول تاريخية للقيام بمهمة خاصة تتجلى في توجيه انتقال تركيا وفق نموذج محدد سلفا، نحو إقامة دولة تركية وطنية وتوطيدها، وهو هدف يطابق نمط التفكير السياسي للحزب، الذي اختار ما اعتبره أساليب غربية في الفكر والتنظيم، جذبت في واقع الأمر جماعات قليلة، إضافة لسعيه التأسيس لقاعدة شعبية كبيرة لبرنامجه الإصلاحي من خلال، إنشاء مؤسسات سياسية ومدنية، من شأنها أن تولد التغيير في المجتمع(1)، في ظل نظام سياسي اتسم بالطابع الغموض على حد توصيف المتتبعين للشأن التركي ف ."**كمال أتاتورك**" رفض تعريف حركته بأي شعارات إيديولوجية كالاشتراكية والديمقراطية، حيث رد على الانتقادات الموجهة لطبيعة النظام السياسي بقوله "**سيقولون أننا لا نشبه أحد، أيها السادة نحن نشبه أنفسنا**"(2).

فنظام الحزب الواحد في تركيا كان حالة خاصة، فندت فكرة خاطئة ولكن شعبية بأن الشيوعية والفاشية يشكلان النمطين الوحيدين في إطار نظام الحزب الواحد، مثلما يقول « **Duverger** » هذه الفكرة لا تتناسب مع الواقع، فهناك بعض الأحزاب الوحيدة ليست شمولية لا في الأفكار أو التنظيم على غرار حزب الشعب الجمهوري(3)، الذي استند على وجه التحديد على ستة سهام (الجمهورياتية، القومية، العلمانية الشعبوية، الثورية، الدولاتية) التي غالبا ما يتم توصيفها في الأدبيات بالمبادئ الكمالية، والتي مثلت المعتقدات الإيديولوجية للحزب الواحد، لكن في ذات الوقت لم تمثل برنامج للمستقبل، و إنما ملخصا للأحداث، فالبرنامج الحزب لم يعلن "**كمال أتاتورك**" حيثياته بشكل مفصل ومعلن سلفا، مما ساعده على تعظيم عنصر المفاجأة، وبالتالي إمكانية تحييد المعارضة المنظمة للتغيرات طويلة المدى(4)، سواء إسلامية ليبرالية أو شيوعية (5)، خاصة في ظل فترة حساسة من الإصلاحات الشاملة الثقافية، القانونية، والاجتماعية من 1923م لغاية سنة 1935م، التي بينت درجة استيعابها واتساقها(6) حيث جاءت على النحو التالي مثل ما هو موضح في جدول من إعدادي.

---

(1)- Kamal H.Karpat , « The Republican people's party 1923-1945 » , in Metin Heper , and Jakob Landou , **Political Parties and Democracy in Turkey**, 1rst published ; London: I .B . Tauris . Co Ltd ,1991, pp. 42, 45.

(2)- Dankwart A. Rustow, « Political Partiesin Turkey : An Overview» , in Metin Heper, and Jakob Landou , **Political Parties and Democracy in Turkey**, Op. cit , p. 12.

(3)- Ali Arslan , « The Evaluation Of Parliamentary Democracy In Turkey And Turkish Political Elites » **HAOL,** (Num.6), 2005, p.134.

(4)- Dankwart A. Rustow, Op .cit, p.13.

(5)- Gan Hervé , Op. cit, p.82.

(6)- Dankwart A. Rustow, Op. cit , p. 12 .

الجدول رقم (10) يوضح طبيعة الإصلاحات الكمالية(1923 . 1936).

السنة	الإصلاحات
1924	إلغاء الخلافة، و إغلاق المدارس الإسلامية عبر توحيد التعليم، اعتماد دستور جديد إضافة لتشريع انتخابات كل أربع سنوات، مع تشريع الاقتراع العام للذكور.
1925	استبدال العمامة والطربوش بالقبعة على الطراز الأوربي، والتقويم الإسلامي بالتقويم الميلادي
1926	اعتماد القانون المدني السويسري، والقانون الجنائي الإيطالي.
1928	حذف البند الدستوري المتعلق بالإسلام دين للدولة، واعتماد الأبجدية اللاتينية إضافة لاستصدار مرسوم يعلن كمال أتاتورك" المعلم القائد لمدرسة الأمة مع كل مواطن تركي . امرأة ورجل تلميذ.
1930	تأسيس أحزاب المعارضة بتشجيع من مصطفى كمال أتاتورك ثم إغلاقها(أوت . نوفمبر).
1931	تقديس وتمجيد التاريخ التركي واللغة التركية
1934	صياغة قوانين تفرض اعتماد أسماء العائلة، ومنح مصطفى كمال الاسم العائلي أتاتورك " أب الأتراك". توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء
1935	ضم المجلس الوطني الكبير الخامس 13 عضوا مستقلا عن حزب الشعب الجمهوري، من بينهم اليونانيين، الأرمن، اليهود، واعتماد حزب الشعب الجمهوري سهامه الستة أو مبادئه : الجمهورياتية، القومية، الشعبوية، العلمانية، الثورية، الدولتية.
1936	تدوين المبادئ الكمالية الستة في الدستور

Source of the informations : Dankwart A. Rustow, Op.Cit , p. 12 .

فعقب تأسيس الدولة عام 1923، بدأت ثورة ثقافية وديكتاتورية تعليمية استهدفت تغريب المجتمع التركي واقتلاعه من جذوره الإسلامية، حيث لم تخضع أي دولة مسلمة لراديكالية مشابهة للتي عرفتها تركيا(1)، مثلما ما توضحه المؤشرات التدليلية في الجدول أعلاه، فقراءة متأنية لطبيعة الإصلاحات المتبناة تكشف امتلاك الكماليين لفلسفة تغيير شاملة، ودراية تامة بطبيعة التغييرات الواجب إحداثها لإنهاء أي ارتباط مع ماضي الدولة العثمانية عبر توظيف حزب الشعب كأداة سياسية للتحديث، وتوطيد أواصر الدولة

(1)- Gemal Karkas, (translation : Kersten Horn)« Turkey : Islam and Laicism Between The Interests Of State, Politics, and Society », **Peace Research Institute Frankfurt**, Prif Reports, (N0.78) , 2007, p. 9.

وترسيخها، إضافة لتحييد المعارضة التي في حالة تهديدها للمبادئ الأتاتوركية سابقة الذكر يتدخل الجيش لحمايتها باعتباره الوصي، حيث لاقت هذه الإصلاحات معارضة كبيرة، خاصة في منطقة جنوب شرق الأناضول الكردية، لكن لم تتطور لأي حركة احتجاجية شعبية، من الممكن أن تقود بشكل خطير لإنهاء مشروع بناء الدولة الكمالية، فغالبية المواطنين الأتراك قبلوا تبعية الدين للدولة.(1)

فالأتاتوركية (1922 ـ 1938)جاءت كبرنامج جذري للتغيير، استكمالا لمشروع دولة التنظيمات والاتحاد والترقي، بدأ بإلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية التركية(2)، عبر استعارة المبدأ الجمهوري عن المنظومة الغربية فتطعيم النظام السياسي التركي به جاء في إطار "السوسيولوجيا التاريخية لإنتاج وانتشار الحداثة السياسية" التي أشار لها« **Bertand Bady** »(3)، وصولا لأحسم الخطوات في المشروع وهي إلغاء الخلافة بكل ما تحمله من قيمة روحية كبيرة ومرجعية للإسلام السني في العالم، بهدف الانفصام التام عن الموروث الإسلامي، وتوطين القومية المعبرة عن الرابطة السياسية الوطنية التركية كبديل للرابطة السياسية الدينية، إضافة للعلمانية (اللائكية) كمقوم أساسي تستند عليه الكمالية المتأثرة بالثورة الفرنسية وعلى وجه التحديد التقاليد الفرنسية المعادية للمؤسسة الدينية (لايستي) وهي نوع من العلمانية النشطة المدفوعة بقوة الدولة، يتجاوز معناها في السياق التركي مسألة الفصل بين الكنيسة والدولة إلى استحواذ الدولة على المجال الديني والانخراط في توجه نضالي مضاد لكل ما يرتبط به (أي الدين)، في إطار تشابه قوي يمكن تقصيه بين الكمالية و اليعقوبية الفرنسية المعبرة عن نموذج تغيير اجتماعي شديد المركزية فيما يتعلق برؤيتهما للعلمانية كخط فاصل بين التقدميين والمحافظين، وبين التقليديين والمجددين، وبين المستنيرين وأهل الظلام، وبين الثوريين والرجعيين ..الخ، وهذه الرؤية المشتركة للعلمانية ليست بالغريبة بالنظر للعب فرنسا دور الراعي الروحي ثقافيا وسياسيا للإصلاحيين الأتراك منذ عهد التنظيمات، وهو ما يفسر إيجاد الكماليين هويتهم في صفوف اليعاقبة وليس في صفوف الليبرالية الأنجلو. ساكسونية التي تؤمن بالتغيير الاجتماعي عن طريق التطور، ومن ثمة تم فرض اللائكية في تركيا في مرحلة أولى على المجتمع وفق الطريقة اللائكية الفرنسية، عبر إخضاع المؤسسة الدينية بكل تفاصيلها من مساجد، مدارس وقضاء... الخ للدولة، ثم في خطوة تالية استهدفت هذه العلمانية تصفية كل الأنشطة والرموز الدينية إلى أن تحولت لدين وضعي للدولة تم فرضه بقوة أجهزة الدولة الإيديولوجية والقهرية، والممثلة أساسا في مؤسسة الجيش بطريقة فوقية بيروقراطية شكلية تقوم على إخضاع المجتمع للدولة، فهي لم تكن تعبيرية عن إرادة مجتمعية، بل جاءت في شكل صورة "كاريكاتورية" للعلمنة على حد توصيف "**محمد أركون**" لتكون النتيجة تحول التغريب لحداثة شكلية(4).

---

(1)Kamil Yilmaz, Op . cit, p. 9.

(2)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص.85.

(3)- جان فرانسوا بايار، "مسار الجمهورية في إيران وتركيا محاولة للفهم بطريقة توكفيل"، غسان سلامة (معدا)، <u>في ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الاسلامي</u>، مرجع سبق ذكره، ص. 34 .

(4)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص.87، 91، و عمر تاشبينار، مرجع سبق ذكره، ص ص. 15، 16.

وقد واصل "**عصمت اينونو**" عقب وفاة "**كمال أتاتورك** " سنة 1938م، تطبيق مشروع الكمالية العلمانية بفرض تأويل صارم لها، عبر سعيه الحثيث لاستدامة هيمنة الفاعل الدولتي في كل المجالات لاستكمال عملية تحول تركيا الكلي نحو الحداثة الغربية، بتركيزه على أهم مبدأ كمالي الدولتية « statism »التي تشير لمركزية الدولة في الحياة العامة والخاصة، كرؤية تحديثية طالما كانت محور اهتمام المنظرين الغرب الذين نظروا لدولة كمحرك للتاريخ، وأداة مركزية تقود وتدفع عملية التحديث رغبا ورهبا[1].

مؤكدا في هذا السياق الباحث "**جان فرنسوا بايار**" أنه في ظل الحكم الاستبدادي في الفترة التي توسطت الحربين (أي الحرب العالمية الأولى والثانية) في تركيا، حرص مسئولي وكوادر الحزب الواحد[2] المعروف بانسجام قياداته، الذي تزعمه في البداية "**كمال أتاتورك**"، ثم رفيق سلاحه وخليفته "**عصمت اينونو**"[3]، في إطار جمع الحزب الوحيد الحاكم لغاية سنة 1946، بين مجمل الوظائف السياسية من تجميع المصالح، التكليف بالتنفيذ، إلى حشد الدعم للنظام[4]، في إشارة واضحة لغياب التمايز في المناصب الحزبية والبيروقراطية كأبرز السمات البارزة لفترة الحزب الواحد [5]، على توظيف الدولة كأداة لإحقاق مصالحهم الخاصة، باستخدام أسلوب بابا العثمانية المتسم بالأبوية المنزلة و الرافعة للعصا الغليظة على وجه التحديد وهو ما لخصه المنظرون الإيديولوجيون في ثلاثينات القرن العشرين في عبارة تقول " **الثورة من أجل الشعب، على الرغم من الشعب**"[6].

فإيديولوجية النخبة العلمانية من أعلى للأسفل خلقت مجتمعا غير متحرك خاصة بالنسبة للأفراد ذوو الخلفية الدينية، الذي تم استبعادهم من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[7] لدرجة أن البيروقراطيين فسروا بروز بعض أحزاب المعارضة، على غرار الحزب التقدمي الجمهوري والحزب الحر كتعبير عن صعود القيم السياسية الدينية التقليدية[8]، ومن ثمة عكست مخرجات السياسة الكمالية، عملية تغيير اجتماعي فوقية، قادها ثلة من البيروقراطيين التحديثيين ولم تتأتى كنتيجة لترتيب الطبقات الوسطى فالباعث الأساسي للتحديث وفقا لـ« **Heper Metin** » جاء من مجال الثقافة أو القيم، ولم ينبثق عن محفزات سوسيو. اقتصادية[9]، حيث كتب « **S.Mardin** »انه بالعكس النظم السياسية لأوربا الغربية التي

---

[1]- جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال العربي**، ط1؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010، ص 40.

[2]- جان فرانسوا بايار، مرجع سبق ذكره، ص .343.

[3]- Gan Hervé ,Op. cit, p.82.

[4]- Ali Kazancigil, Op. cit , p.23.

[5]- Gilles Dorronsoro , et Benjamin Gourisse, « Une Clé De Lecture Du Politique En Turquie: Les Rapports Etat-Partis », **Politix**, (N .107), 2014, p.200.

[6]- جان فرانسوا بايار، مرجع سبق ذكره، ص .347.

[7]- Kamil Yilmaz, Op . cit, p.56

[8]- Heper Metin , Op. cit, p.57.

[9]- Ibid, P. 58 .

هيمنت عليها جدلية« le dialectique » **البرجوازية . البروليتاريا**، سيطرت على المجتمع التركي ثنائية **البيروقراطية . الجماهير** الريفية وهو ما يترجم على مستوى القيم بجدلية **الدين . العلمانية**[1].

مما أدى لبروز مجموعة من الصراعات الاجتماعية، حول الموارد الاقتصادية، السياسية والثقافية التي خضعت لتسيس من قبل الفاعلين السياسيين، أبرزها حدوث اشتباكات عنيفة بين الدولة الكمالية التي رغبت في إقامة هوية وطنية متجانسة أثناء عملية بناء الدولة، والعنصر الكردي الذي دافع على حقوقه الثقافية، إلى جانب نشوء انشقاق ثاني بين الدولة التركية العلمانية والغربية ومختلف المنظمات السنية الأرثوذكسية، كمخرج منطقي لسياسة العلمانية الكمالية الجامدة، متخذا الصراع شكلين، الأول صراع بين الدولة الكمالية والمنظمات الإسلامية التي هدفت لإقامة مدارس دينية وممارسة الشعائر الإسلامية في دور العبادة، والثاني صراع بين نمطي حياة مختلفين[2] غربي وإسلامي، وهو ما عمق حجم الفجوة الثقافية بين المركز الكمالي (the kemalist center)، والمحيط الأناضولي (anatolian priphery) لدرجة لا يمكن التغلب عليها[3] من ناحية، والفجوة التنموية من ناحية ثانية لانحصار جل تلك الإصلاحات المتبناة في إطار البرنامج الكمالي التحديثي داخل المراكز الحضرية، في مقابل إتباع سياسة تهمشيه للمناطق الريفية التي ظلت تراوح وضعها التقليدي[4]، مما أدى لانبثاق "**ثقافة مضادة**" خارج المدن الحضرية الكبرى كردة فعل على تهميش وإقصاء الأطراف القروية من المشاركة في مجال سياسي مغلق بإحكام أمام أي تعبيرات اجتماعية سياسية أو ثقافية تتجاوز الإطار الدولاتي، تجلت تمظهراتها في جملة من المؤسسات الدينية والتعليمية المنشأة خارج الفضاء الرسمي، و قيام شبكات للعلاقات الاجتماعية على هامش النظام الاجتماعي المراد صياغته بإرادة فوقية عبر المؤسسات الرسمية، ومن ثمة أصبح لتركيا هويتين الأولى رسمية ومعلنة تعبر عن تركيا الحضرية والحديثة والثانية خفية ومهمشة تعكس تركيا التقليدية[5].

لكن قرار "**عصمت إينونو**" بفتح المجال السياسي أمام قوى المعارضة سنة1946، أعلن على بروز فواعل سياسية جديدة تعبيرية عن مجمل القطاعات الشعبية التي تم تهميشها و إقصاءها لجانب حزب الشعب الجمهوري الذي أخذ في فقدان سيطرته على الساحة السياسية واحتكار السلطة تدريجيا، ففي ظل نظام متعدد الأحزاب لم تعد النخب البيروقراطية قادرة على منافسة النخب الجديدة[6](الحزب الديمقراطي)، التي جلبتها نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1950، لنجاحها في استثارة السخط الشعبي ضد

---

(1) -Ali Kazancigil, Op. cit , p.25.

(2) -Guneyt Dinç, Op. cit , p p.467, 470.

(3) -Kamil Yelmaz , Op. cit , p.119.

(4)- أنجيل راباساوإف، و ستيفن لارابي، (تر:إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص76.

(5)- جلال ورغي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 39، 40.

(6)- Ali Kazancigil, Op .cit , p.22 .

وجلال ورغي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

تسلطية النخبة البيروقراطية . العسكرية طيلة فترة الحزب الواحد، بسبب فشلها في الوفاء بالتزاماتها خاصة مع مؤشرات تدهور الأوضاع السوسيو . اقتصادية للشعب التركي، و هو ما طرح مسألة استمراريتها على المحك[1] . فكان صعود طبقة سياسية جديدة من القاعدة أو الأسفل إعلان واضح عن فشل برنامج التحديث الفوقي للطبقة السياسية البيروقراطية.

المطلب الثالث: الطبقة السياسية التركية في فترة التعددية السياسية: بحث في صراع الدولة و المجتمع

الضرورة المعرفية اقتضت تفريع هذا المطلب لجزئيتين.

أولا: الطبقة السياسية التركية بين الفترات الانتقالية، الأزمات السلطوية، والتدخلات العسكرية (1950م ـ 2002م)

شهد المجتمع التركي تحولات هامة، وعميقة سنة 1950 مع الفوز الساحق الذي حصده الحزب الديمقراطي المؤسس من قبل فصيل من النخبة المركزية داخل حزب الشعب الجمهوري[2] ذوو التوجهات الليبرالية بقيادة **"عدنان مندريس"** في الانتخابات البرلمانية والذي كان مدعوما بقوة من طرف الضباط الصغار في صراعه على السلطة ضد حزب الشعب، نتيجة سياسة الجذب التي اعتمدها الديمقراطيين منذ السنوات الأولى للضباط المتقاعدين لصفوفه كضمانة لهم ضد أي انقلاب عسكري، و أبرزهم كان المشير **"فوزي جقماق"** بعد تقاعده من رئاسة أركان الجيش و أربعة جنرالات آخرين، والذين نزلوا ممثلين للحزب الديمقراطي في انتخابات 1946[3] من ناحية، ونجاحه في استقطاب أصوات قطاعات شعبية واسعة كانت غير راضية عن الإصلاحات الكمالية، مهمشة ومستبعدة عن المجال السياسي طيلة فترة[4] الأحادية الحزبية من ناحية أخرى.

مجبرا هذا النصر الانتخابي، الإرادة البيروقراطية على مشاركة الكتلة السلطوية الجديدة المركبة من الأشراف و الشعب (الشرائح المجتمعية الواسعة) السلطة، عقب انفكاك التحالف الذي كان قائما بينهما ـ

(1)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

(2)- Ilkay Sunnar, and Sabri Sayari, « Democracy in Turkey ; Proplems and Prospects», in Guillermo O 'Donnel , C.Shemitter and Laurence Whitehead, **Transition From Authoritarian Rule : Southern Euroupe** , The John hopkins University Press 1986, pp. 74 - 86.

(3)- طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية...إلى دستور بلا عسكر**، ط2؛ الجيزة : دار نهضة مصر للنشر 2013، ص ص 70، 71.

(4)- حسام تمام، "الحركة الإسلامية وفقه الدولة: في أوجه الاختلاف بين "الإخوان المسلمين" و"حزب العدالة و التنمية" التركي"، في عمر تاشبينار، و آخرون، **النموذج التركي والمجتمعات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص.60 .

أي البيروقراطية. والأشراف قرابة ثلاثة عقود من الزمن ممثلا "**حزب الشعب الجمهوري**" وجهه في إطار ما يعرف بعهد سلطة الحزب الواحد، الاستقرار والهيمنة، والتي وافقت عليه جميع أطراف كتلة السلطة[1].

وانتقل بذلك حزب الشعب الجمهوري من مركز السلطة إلى صفوف المعارضة، لينطلق عهد الحزب الديمقراطي عام 1950 كقوة سياسية شرعية تمتلك خبرة برلمانية في المجال السياسي في الحكومة السابقة وتلقى دعما كبيرا من قبل النخب السياسية، والجماعات التي وجدت جاذبية في برنامجه الانتخابي الذي ركز على تخفيف النزعة الدولتية، لكنه ظل في نفس الاتجاه، وهو ما أكده الباحث « **C.Dodd** » عندما قال بأن "السياسات الاقتصادية لحزب الشعب والحزب الديمقراطي تختلف في التركيز وليس في الاتجاه" ليتحرك مباشرة عقب انتصاره الانتخابي، نحو تعزيز شعبيته بين جميع فئات المجتمع التركي، خاصة جماعة الفلاحين من خلال العمل على تمويل بناء المساجد، وبث البرامج الدينية عبر الإذاعة والتلفزيون على الصعيد الثقافي والحرص على تعزيز سلطة القادة المحليين من خلال تشجيع تدخل زعماء الأحزاب في العلاقات بين المواطنين والبيروقراطية على الصعيد السياسي، و هو ما جعل الناخبين يشعرون بوجود حكومة مسؤولة حيث دخل عدد من الأتراك من الطبقة الدنيا لمحيط السياسة التركية، و بهذا واجهت تركيا لأول مرة في تاريخها انتخابات ريفية واسعة النطاق . نوع من الثورة الخضراء .. واستفاد الديمقراطيين أيضا من كونهم الحكومة التي من خلالها تم إنتاج مجموعة متنوعة أطلق عليهم « **S.Sayari** » آلة سياسية ريفية حقيقية «a real rural political machine »[2].

نتيجة لهذه السياسات، كسب الحزب الديمقراطي مجددا دعم الجماهير المطلق في المعترك الانتخابي عام 1954، أين وجد نفسه يحتكر السلطة بمفرده، وهو ما تمخض عنه استقطاب سياسي شديد، حيث زادت نسبة التضخم وتعزيز التدابير القمعية(الرقابة على الصحافة، سن قوانين تجبر القضاة و أساتذة الجامعات على التقاعد) مما صعب على الأحزاب الصغيرة دخول المعترك الانتخابي، بحلول سنة 1957 . سنة واحدة قبيل الانتخابات . أصبحت التوترات شديدة، وقد كانت هذه النكسات مسؤولة جزئيا عن التراجع الانتخابي للحزب الديمقراطي عام 1958، حيث أصبحت القضايا الاقتصادية، و السوسيو. الثقافية مركز اهتمام الناخب التركي، وتم تخفيض مكانة القوات المسلحة البيروقراطية والمثقفين على نحو خطير على الصعيدين السياسي والمادي (الاقتصادي)، مما أدى لارتفاع صوت نخبة حزب الشعب الجمهوري وزيادة نقمتهم بشأن ما كان يطلق عليه" خيانة للبرنامج الكمالي"، وفي أواخر عام 1959، تضاعفت حدة التوتر بشكل كبير عندما قام الديمقراطيين باعتقال الصحفيين و المعارضين والتحرك نحو القمع المباشر لحزب الشعب

---

(1)- علي أصلان، " المعنى السياسي لانتخابات 24 حزيران 2018 : السياسة المحلية والوطنية ونظام حكومة رئاسة الجمهورية"، **رؤية تركية**؛ (العدد. 3/7)، (خريف، 2018)، ص ص. 27 . 30.

(2)- Nermin ABAN-UNAT, Op. cit. pp. 14 , 15 .

الجمهوري[1] وتقويض سلطة البيروقراطية، تغلغل شبكاتها الزبونية داخل مفاصل الدولة، واحتواء المطالب الدينية و مهاجمة المثقفين[2]، وهو ما دفع القوات المسلحة التحرك للإطاحة نظام "**مندريس**" في 27 مايو 1960، حيث قام الضباط الصغار بتنفيذ الانقلاب، وتم عرض منصب الرئاسة على كبار الضباط الكماليين **"جمال غورسيل"** بعد انتهاء التدخل بنجاح[3].

وفي هذا الصدد يرى الباحثان « **Ilkay Sunnar** » و « **Sabri Sayari** » أن تجربة تركيا قصيرة المدى مع الديمقراطية خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1961 أثبتت الفرضية الأساسية التي أثارها " **روستو دانكورت**" « **Dankwart Rustow** " أن الديمقراطيات التي لا تتأتى كنتيجة لتسويات يتم التوصل إليها من خلال الصراع، غالبا ما تكون سريعة الزوال، فالديمقراطية التركية جاءت دونما نضالات حيث نشأت عن خلفية لم يحدث فيها أي انقسام بين نخب متعددة مع قواعد مختلفة داخل السلطة، كما انه لم يتم مأسسة الصراع و الوصول لحل وسط، فـ "**الحزب الديمقراطي**" بوصوله لسدة الحكم، قام بالاستيلاء على مؤسسات نظام الحزب الواحد المركزية اليعقوبية، وتم توظيفها لأغراض مماثلة لتلك التي كانت في الماضي منها سحق المعارضة وتقييد نطاق النقاش حول السياسة، استمرار الأشكال القديمة من السلوكيات والولاءات الاثنية والدينية، كما أن المثقفين البيروقراطيين كانوا متغطرسون في موقفهم، حيث لم يكونوا مستعدين للتنازل عن موقعهم الهام داخل بنية النظام، وغير متعاطفين مع السياسة الانتخابية التي تحدت سلطتهم حيث لم تناضل لا النخبة القديمة ولا الجديدة من اجل الديمقراطية، أو تفاوض من اجل الوصول لحل وسط[4].

وعقب انقلاب 27 ماي 1960، تم حل الحزب الديمقراطي، وتأسيس "**حزب العدالة**" بزعامة "**سليمان ديميريل**"، والذي ضم بين جوانحه عناصر من الحزب الديمقراطي فهو وريثه الشرعي، متبنيا في هذا السياق نفس مبادئه الإيديولوجية، ومستندا على الطبقات المحافظة وكبار ملاك الأراضي[5]، والتي كان مرتبطا بها من خلال مجموعة من القنوات الزبونية، إلا انه تصرف ببراغماتية سياسية عبر تجنبه للأخطاء التي وقع فيها الديمقراطيين سابقا، بتوافقه مع الجيش ليضفي مبدأ الشرعية على ممارساته، فهو لم يتبنى أي موقف معارض للنظام الذي وضعه دستور 1961، ولا أي تعاطف مع أعضاء الحزب الديمقراطي الذين حوكموا بعد 27 ماي، وبوصوله للسلطة عام 1965 [6] سعى **"ديميريل"**، لتثبيت موقعه داخل السلطة، وهو ما تحقق

---

(1)-Nermin ABAN-UNAT , Op .cit , pp. 15,16 .

(2)- Ilkay Sunnar, and Sabri Sayari, Op. cit, p. 76 .

(3)-Nermin ABAN-UNAT , Op .cit. p.16.

(4)-Ilkay Sunnar, and Sabri Sayari, Op. cit, pp. 74 - 86 .

(5)-أحمد عبد العزيز محمود، <u>تركيا في القرن العشرين</u>، ط1؛ (د.ب . ن): المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص.86 .

(6)- حياة رويبح، <u>دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية</u>، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2018، ص ص .161،162 .

له أواخر 1966، بنجاحه في كسب ثقة الجيش في حكم حزب العدالة، وبناء علاقات وطيدة مع القيادة العليا العسكرية ومع الرئيس الجديد المنتخب عام 1966 " **صوناي**" الذي خلف الرئيس "جمال غورسيل" وفي مقابل ذلك كان المجال السوسيو . سياسي يشهد حركة معارضة نشطة خاصة مع بروز الأحزاب اليسارية منتصف الستينات، حيث قاد طلاب الجامعات في ماي 1968 حركة احتجاجات واسعة طالبوا فيها حكومة العدالة بإصلاحات عاجلة للنظام التعليم العالي وإصلاح ملكية الأراضي، تحسين ظروف المعيشة المتردية، وضرورة تبني سياسة خارجية مستقلة عن حلف الشمال الأطلسي وفي ظل اشتعال الجبهة الاجتماعية، تم تنظيم انتخابات عامة في أكتوبر 1969، فاز فيها مجددا حزب العدالة بغالبية المقاعد البرلمانية بـ 256 مقعد من أصل 450، وهو ما مكنه من تشكيل الحكومة مجددا بمفرده، إلا أن برنامج حكومته وخططه الهادفة لتنظيم الاستيراد وزيادة قيمة الصادرات فشلت في تجاوز المعضلات الاجتماعية والاقتصادية، حيث زادت معدلات البطالة و التضخم، إلى جانب تصاعد الإضرابات العمالية المظاهرات، و أعمال التخريب و الإرهاب السياسي نتيجة تصادم عنيف بين القوى الحزبية نكصت للعنف وانتقال جهة الصراع إلى طلاب الجامعات، وداخل اتحاد المهن والانفصال الكردي عبر مختلف المدن التركية وهو ما اضطر الحكومة توظيف إجراءات قمعية لوقف النشاط المعادي لها عبر شن حملة اعتقالات واسعة في أوساط الطلبة، العمال، المثقفين، وتشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركين في الإضرابات، وهو ما زاد في اتساع الحركة المناهضة لها لتشمل حتى الفلاحين، و الضباط الصغار داخل الجيش التركي [1].

فعجز حكومة " **ديميريل**" عن إيجاد حلول للمشكلات العالقة خاصة حالة لا استقرار. المجتمعي، دفع نحو حدوث تحول عميق في طبيعة العلاقة بين حزب العدالة والجيش، حيث قام العسكر عام 1971 باستصدار مذكرة انقلابية تهديدية، اتخذت صفة العقد المشروط بين الإدارة المدنية والقوات المسلحة التركية، ذلك أنه لم يستولي على السلطة المدنية، بل حافظ على النظام الدستوري القائم واستعان بأعضاء البرلمان لإدارة البلاد، مكتفيا في هذا الصدد بإجراء تعديلات دستورية قيدت الحريات المتسببة في نشوب العنف، ومنحته في نفس الوقت سلطات أوسع في فرض الأحكام العرفية وتعزيز وضعيته داخل الجهاز القضائي وهو ما أدى لوصف انقلاب 12 مارس 1971 أنه انقلاب نصف عسكري[2].

وبعد هذا الانقلاب مباشرة، تم تشكيل أول حكومة ائتلافية في 19 مارس 1971 ، برئاسة عضو حزب الشعب الجمهوري المستقيل "**نهاد ايريم**" كشخصية توافق عليها المجلس الوطني الكبير والجيش، إلا أن هذه الحكومة عجزت عن استتباب الأمن والنظام رغم سياساتها القمعية ضد "**جيش تحرير الشعب التركي**" الذي صعد العمليات الإرهابية، الاختطافات والاغتيالات السياسية، وتعديلاتها الدستورية التي ضيقت من

---

(1)- خضير البديري، **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا** ، ط 2؛ بيروت : العارف للمطبوعات، 2015، ص ص.362، 365.

(2)- طارق عبد الجليل، "الجيش والحياة السياسية : تفكيك القبضة الحديدية"، في محمد عبد العاطي(محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1؛ الدوحة: الدار العربية ناشرون ، 2010، ص. 71 .

الحريات الفردية واستقلالية الجامعات و اتحاد المهن، ولما قوبلت دعواتها للإصلاح بمعارضة شديدة، قدمت استقالتها في أكتوبر 1971، وحدوث أزمة وزارية امتدت حتى تاريخ 11 ديسمبر 1971، بتشكيل " **أيريم** " لحكومة ائتلافية جديدة فشلت مجددا في السيطرة على الأوضاع مما اجبرها على الاستقالة في 17 أفريل 1972، ليكلف رئيس الجمهورية وزير الدفاع وعضو حزب "**الثقة الجمهوري**" **فريد ميلين**" في 15 ماي 1972 بتشكيل حكومة جديدة في ظل استمرار حالة لا استقرار ، و احتدام الصراع السياسي بين الأحزاب داخل المجلس الوطني الكبير، مما تسبب في عرقلة عمل الحكومة في تنفيذ الإصلاحات، خاصة مع رفض حزب العدالة لمشروع الإصلاح الزراعي المقدم من قبل الحكومة للبرلمان[1].

وفي خضم هذه الظروف تم تنظيم انتخابات رئاسية في 17 أفريل 1973، فاز بها السناتور "**فخري كورتورك**" بعد انتهاء المدة الرئاسية لـ" **جودت صوناي**"، وهو ما دفع " **فريد ميلين**" تقديم استقالة حكومته لتحل محلها حكومة مؤقتة جديدة برئاسة "**نعيم طالو**" لغاية تنظيم انتخابات في أكتوبر 1973، والتي سمحت لحزب " **الشعب الجمهوري**" الذي تحصل على 158 مقعدا بتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب **الإنقاذ الوطني**" لعدم حصوله على الأغلبية التي تؤهله للوصول للسلطة بمفرده، ومنذ تشكيل هذه الحكومة برئاسة "**بولنت أجاويد**" والخلافات مشتدة بين أعضاءها، وهو ما كاد يدفعها للاستقالة في ماي 1974، عندما صوت ممثلي حزب "**الإنقاذ الوطني**" في البرلمان لجانب الأحزاب اليمنية ضد مشروع قانون الحكومة المتعلق "**بقانون العفو عن السجناء السياسيين**" مما اضطر الحكومة تمرير القانون بقوة المحكمة الدستورية ليطلق سراح أربعة ألف سجين حوكموا بتهم سياسية وجهت لهم أثناء تنفيذ الأحكام العرفية التي أعقبت انقلاب عام 1971، وظل الائتلاف يسير مترنحا لغاية اندلاع الأزمة القبرصية، التي أطالت عمر الحكومة الائتلافية وزادت في المقابل من شعبية " **أجويد** " الذي سعى لفك ارتباط الائتلاف الحكومي بينه وبين حزب الإنقاذ الوطني مستغلا ما حققه في قبرص بوصفه" بطلا قوميا" للمطالبة بإجراء انتخابات مبكرة للمجلس الوطني الكبير وهو ما وسع في فجوة الخلاف بين الحزبين المتحالفين، و دفع نحو استقالة الحكومة في 18 سبتمبر 1974 وهو ما جعل تركيا تدخل مجددا في أزمة وزارية لمدة ستة أشهر أخرى نتيجة عدم حصول الحكومة الجديدة برئاسة "**سعدي أرماك**" على تزكية البرلمان حتى استقالتها، وقيام " **سليمان ديميريل**" زعيم حزب العدالة مجددا تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، سميت " **الجبهة الوطنية الأولى**" ضمت كل من **(حزب العدالة، حزب الإنقاذ الوطني ، حزب الثقة القومي، حزب الحركة القومية)** فشلت هي الأخرى في ظل بلوغ العنف حدوده القصوى، وهو ما دفع "**ديمريل**" الدعوة لتقديم موعد الانتخابات إلى 5حزيران 1977 والتي تم الموافقة عليها، غير أن جميع الأحزاب فشلت في الوصول للسلطة بمفردها، رغم حصد حزب "**الشعب الجمهوري**" على 214 مقعدا، وحزب العدالة على 178 مقعدا من مجموع 450 مقعدا، وقام "**بولنت أجويد**" بتشكيل الوزارة الجديدة ذات الغالبية من أعضاء حزب الشعب الجمهوري، إلا أنها لم

[1] - خضير البديري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 366 ـ 367.

تحصل على ثقة البرلمان فتم حلها في 3 جويلية 1977، وبعد حل هذه الأخيرة كلف رئيس الجمهورية "**سليمان ديمريل**" مجددا تشكيل حكومة ائتلاف تتشكل من أحزاب (**العدالة، الإنقاذ الوطني، الحركة الوطنية القومية**) في 21 جويلية 1977 إلا أنها عجزت عن تقديم أي حل سياسي للازمة الأمنية المتفاقمة، ليقوم **"بولنت اجويد"** بتشكيل وزارة جديدة في بداية جانفي 1978، واستمرت دونما تحقيق أي نجاح لغاية انتخابات سبتمبر 1979، التي مني فيها حزب الشعب الجمهوري بهزيمة ثقيلة، مما اضطر الحكومة تقديم استقالتها في سبتمبر 1979، ليقوم "**سليمان ديميريل**" بتشكيل حكومة جديدة بتكليف من رئيس الجمهورية في أكتوبر 1979، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في إيجاد مخرج للمعضلة الأمنية[(1)]، مع تفاقم ضحايا العنف السياسي من 230 شخصا عام 1977، إلى 1200 عام 1978، ثم إلى 1500 عام 1979 من جهة، و في إدارة الأزمة الاقتصادية الخانقة مع تدهور معدل النمو الاقتصادي عام 1979 إلى 1,7 بالمائة مقارنة بمعدل 8 بالمائة عام 1975 وتزايد معدل البطالة عام 1979 إلى 20 بالمائة في حين ارتفع معدل التضخم إلى 75 بالمائة من جهة أخرى[(2)].

وبالاعتماد على ما سلف، فقد شهدت تركيا طيلة فترة السبعينات (1971 . ديسمبر 1979) 12 حكومة أقلية وائتلافية، بمعدل حكومة كل تسعة أشهر، نتيجة الانشقاقات والصراعات الحزبية الطاحنة بين نشطاء الفكر اليساري، و الجماعات اليمينية والقومية، فالحكومات اليمينية خلال الفترة الممتدة ما بين 1974 حتى 1977 في إطار صراعها مع التيار اليساري دعمت حزب "**الحركة الوطني الفاشي**" ومنظمته "**الذئاب الرمادية** "، في حين أنه طيلة فترة حكم أجاويد (1978 . 1979) تم حماية المنظمات اليسارية، رغم انتقاد زعيم يسار الوسط " **أجاويد**" لليسار المتطرف، وهو صراع خرج عن إطاره السلمي نحو النكوص للعنف متخذا شكل نزاع علوي . سني، كردي . تركي، عجزت الحكومات عن حله، مما حفز رئاسة قيادة الأركان في ديسمبر 1979 تقديم مذكرة تهديدية لرئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، ورؤساء الأحزاب والمؤسسات الدستورية بالانقلاب في حالة استمرار فشلهم في حل الأزمة [(3)]، وهو ما حدث فعليا حيث أعلن البيان الأول مجلس قيادة الثورة صبيحة 12 سبتمبر 1980 سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة و شل الحياة السياسية(غلق الأحزاب و اتحادات النقابات اليمينية واليسارية، حل البرلمان، واعتقال السياسيين) بقيادة الجنرال " **كنعان افرين**" الذي تولى رئاسة الجمهورية في 14 سبتمبر من نفس السنة و

---

(1)- خضير البديري، مرجع سبق ، ص ص. 368، 374 .

(2)- أرجع الباحث "**إريك زرشر**" في كتابه " **تركيا: التاريخ المعاصر**" مسببات ارتباط التطرف بالعنف السياسي في تركيا للثقافة التقليدية التركية التي يشكل فيها الشرف والعيب عوامل حاسمة في تحديد طبيعة العلاقة بين الفرد، عائلته وعشيرته من جهة وعلاقته بالأخرين كما تعطي الثقافة التقليدية دورا بارزا لعادة الثأر في هذه الحالة، وأحسن مثال على ذلك مذبحة " **كهرمان ماراس**" التي نفذها المتطرفون (**الذئاب الرمادية**) ضد العلويين (**الشيعة الأتراك**) ناهيك عن الاقتتال المستمر بين الأكراد والأتراك، أنظر: رضا هلال مرجع سبق ذكره ، ص.140.

(3)- نفس المرجع، ص ص . 139 ، 140، و طارق عبد الجليل، "الجيش والحياة السياسية : تفكيك القبضة الحديدية"، مرجع سبق ذكره ص . 71.

تركيز مجمل السلطات في يد مجلس الأمن القومي الذي أصبح من قبل العسكريين، يساعده مجلس حكومي يتركب من 27 عضوا من البيروقراطيين والعسكريين والمتقاعدين تحت قيادة الجنرال المتقاعد **"بولنت ألوسو"** يوجه مجلس الأمن القومي وينفذ قراراته، في ظل قانون الأحكام العرفية، لغاية هندسة العسكر لدستور 1982 الذي عززوا فيه وصايتهم دستوريا، ثم استكملوا في خطوة ثانية إعادة هيكلة النظام السياسي التركي، من خلال إقرار قانون يحظر نشاط السياسيين قبل الانقلاب ولمدة عشر سنوات كاملة، مع شرطية تكوين الأحزاب بموافقة مجلس الأمن القومي، ومنع الطلاب، الأساتذة، و موظفو الخدمة المدنية من عضويتها[1].

وعقب العودة للحياة الديمقراطية مع برلمانيات 1983 فتح المجال أمام ثلاثة أحزاب فقط للمشاركة فيها حزبان أنشأهما ودعمهما المجلس العسكري على أساس تمثيلهما لليمين واليسار " **الحزب الشعبي**" بزعامة البيروقراطي " **نجدت غالب**"، وحزب" **الديمقراطية الوطنية**" برئاسة جنرال سابق، وقد حشدت كل الإمكانيات لفوز هذا الأخير بوصفه حزبا يمثل مصالح الجيش داخل السلطة، والحزب الثالث هو " **حزب الوطن الأم** "بزعامة **"تورغوت أوزال"** الرجل التكنوقراطي ووزير الاقتصاد المؤقت في ظل إدارة الانقلاب[2] حيث شهدت هذه الانتخابات مشاركة شعبية قياسية بلغت نسبتها 27. 92 بالمائة من مجموع الكتلة الناخبة إلا أن نتائجها، شكلت صدمة للمتبعين للشأن السياسي التركي وللمؤسسة العسكرية على خلفية الهزيمة الانتخابية النكراء التي تعرض لها "الحزب الديمقراطي القومي" الذي قامت بإعداده ليكون بديل لها في السلطة ولكن في شكل مدني بحصوله على المرتبة الثالث بنسبة 23.27 بالمائة (71 مقعدا)، وسبقه الحزب الشعبي في المرتبة الثانية بنسبة 30.46 بالمائة(117 مقعدا)، والمفاجأة كانت تصدر "حزب الوطن الأم" عن تيار يمين الوسط المشهد الانتخابي بنسبة 45.15 بالمائة الناخبين (211 مقعدا)[3]، الذي لاقى دعما كبيرا من قبل أحزاب يمين الوسط التي فرض عليها الحظر (حزب العدالة، حزب السلامة الوطني، وحزب الحركة الوطني) وهو ما يفسر فيما بعد حرص **"أوزال"** على إرضاء الرأسمالية الصناعية الكبيرة التي يمثلها حزب العدالة وأصحاب المشروعات الصغيرة التي يمثلهم حزب السلامة الوطني، والنزعة اليمينية المتطرفة التي يمثلها حزب الحركة الوطنية ، إضافة لارتباطاته بالطريقة النقشبندية[4].

و قد سمحت مخرجات صندوق الانتخابي عام 1983 لـ **" تورغوت أوزال"** وضع حجر الأساس للتقاليد **"الجمهورية الثانية"** كما تعرف في الجدالات السياسية التركية، بإدخال المجتمع في دورة حياة اقتصادية

---

[1]- رضا هلال، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 140، 144 .

[2]- كرم أوكتم ، (تر: مصطفى مجدي الجمال) ، **تركيا الأمة الغاضبة**، ط1؛ القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2011، ص. 119 .

[3]- طارق عبد الجليل، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية ... إلى دستور بلا عسكر**، مرجع سبق ذكره ص ص. 131، 132.

[4]- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

ليبرالية على النمط الغربي، حررت الاقتصاد التركي من هيمنة الدولة والقطاع العام[1]، وأسهمت في بروز برجوازية مسلمة براغماتية وداعمة للرأسمالية في مدن الأناضول (قيصري ،دينزلي ،غازي عنتاب وملاطيا ...إلخ)، و هو ما ساعد على دمج المحافظين من الطبقة الوسطى في مجال الأعمال الصغيرة والمتوسطة لكن ظلت هذه الطبقة محافظة على الصعيد الثقافي و أكثر عزلة اجتماعيا من النخب العلمانية في إسطنبول وأنقرة، ومع الوقت تمكنت هذه المجموعات من الشركات الصغيرة أو المتوسطة أو "نمور الأناضول"، مثلما أطلق عليها خبراء الاقتصاد السياسي من تأسيس شبكاتها المالية الخاصة لتتحدى هيمنة التكتلات الصناعية التي تتخذ من إسطنبول مقرا لها. وقد شجع هذا على النمو القوي للرأسمالية الأناضولية على بروز سياسة "الديمقراطية المحافظة " التي ركزت على الاستقرار السياسي و الاقتصادي[2].

و هذه الديمقراطية المحافظة أخذ "أوزال" في استعادتها تدريجيا بالاعتماد على جملة من الإجراءات السياسية فقبيل انتخابات في مارس 1984 البلدية، صوت حزب "الوطن الأم" مستفيدا من تمتعه بالأغلبية البرلمانية على قانون يسمح برفع الحظر عن ممارسة الأحزاب القديمة لنشاطها السياسي، ورغم أن هذه الخطوة أفقدته جزءا من قاعدته الانتخابية في البلديات، و أعادت الانقسام للصفوف المعارضة إلا انه ظل محافظا على تصدره للمشهد الانتخابي لفوزه بالنسبة 41,5 بالمائة، وقد حفزت هذه البلديات على إعادة بلورة الحياة الحزبية التركية، وشهد عام 1987، عودة قادة الأحزاب القديمة للنشاط السياسي، بتعديل دستوري مما اضطر "أوزال" لتقديم الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 1987 و الذي تصدر فيها المرتبة الأولى مجددا بنسبة 37.3 بالمائة ثم تلاه على التوالي "**الحزب الاشتراكي الديمقراطي**" بزعامة " **إردال**"، "**حزب الطريق الصحيح**" بزعامة " **ديميريل**"، ثم " **حزب اليسار الديمقراطي**" بقيادة "**أجاويد**" ، إلا أن نتائج هذه البرلمانيات عكست تراجع الزعامات القديمة (**ديميريل، أجاويد**) في مقابل صعود الزعامات الجديدة (**إردال أوزال**)،كما كشفت في نفس الوقت عن تراجع شعبية أوزال مثلما ما هو موضح **في** النسبة المتحصل عليها نتيجة للآثار الاجتماعية لسياساته الاقتصادية الليبرالية. إذ عاود معدل التضخم الارتفاع ليصل 80 بالمائة كما انخفضت القوة الشرائية بنسبة 47 بالمائة، وهو ما يفسر فيما بعد تراجع مكاسب حزب الوطن الأم الانتخابية في بلديات عام 1989 باحتلاله للمرتبة الثالث بنسبة 21.9 بالمائة[3].

و كان الصراع بين حكومة "**تورغوت أوزال**" المنتخبة وحزبه الوطن الأم، و "**الدولة الحارسة**" المركبة من الجيش والقضاء والبيروقراطية وممثليهم في الحقل السياسي التركي، السمة المميزة لعقد الثمانينات وتشكل هذا الصراع حسب رأي " **كرم أوكتم**" وفقا لثلاثة عوامل الإدارة العسكرية للشؤون الحكم بطريقة رسمية منذ الانقلاب لغاية سقوط "كنعان إيفرين" كرئيس عام 1989، فالجنرالات هم صناع قرارات

---

[1]- كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، ط1؛ القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص ص. 405، 406 .

[2]- عمر تشبينار، " سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة "، **مركز الشرق الأوسط**،(العدد.10 (سبتمبر 2008)، ص. 14.

[3]- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص. 145، 146 .

السياسة الخارجية (المسألة القبرصية) والداخلية (تسرب الإسلام إلى إيديولوجية الدولة) وهو ما يعني أن الحكومات المنتخبة كانت تعمل في ظل فضاء سياسي مقيد، ثانيا الصراع بين الطرفين لم يتسم بالديمومة ف **"أوزال"** بسبب خلفيته المتدينة احتضن التحول الإسلامي للجنرالات، وفي الأخير اتجاه **"أوزال"** نحو التسلطية والسياسات غير الليبرالية إلى جانب الفساد السياسي والمحسوبية، عندما تمكن من توطيد سلطته وتهديده سطوة العسكر[(1)].

وجاءت انتخابات الرئاسية 1989 كلحظة مفصلية في التاريخ السياسي التركي، مع تسليم الجنرال **"كنعان إفرين"** . قائد انقلاب 1980. السلطة لأول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا **"تورغوت أوزال"** منذ تأسيس الجمهورية التركية، والتي كانت بالنسبة للشعب التركي النهاية الرمزية لقرابة عقد من القمع العسكري الوحشي[(2)]، ف **"أوزال"** الذي وصف نفسه بمؤسس "الجمهورية الثانية" التركية كان أول رئيس تركي تحدى الجيش بإقالته لرئيس الأركان واستخدم في ذلك علاقاته الدولية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب ليحجم دوره في الحياة العامة والسياسية، وأول من انتقد العلمانية الكمالية علانية، ودعى لنزع صفة القداسة عنها باعتبارها إيديولوجية جامدة متصلبة لم تعد قادرة على التكيف مع التطور المجتمعي والثقافي في تركيا والعالم، وضرورة البحث عن تأويل جديد لها يتجاوز التفسير الكمالي، ويجعلها تقبل التعددية و الاختلاف الآخرين المختلفين مع الكمالية خاصة الإسلاميين، ففي عهده انتعشت موجة التدين وبروز الطرق الصوفية، وكان أول مسؤول يثابر علنا وبصورة منظمة على أداء الفروض الدينية، واصفا الدولة التركية بأنها علمانية، إسلامية وديمقراطية[(3)]. و نزعة "أوزال" نحو " الإسلامية المعتدلة" التي تجمع بين مبادئ الرأسمالية وقيم الإسلام وثقافتهم لم تستهدف فقط **"تطرف الأتاتوركية"**، بل جاءت أيضا للحد من **"الراديكالية الإسلامية** "الصاعدة في تركيا الثمانينات بعد نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، و إعراب **"أربكان"** وحزب السلامة الوطني صراحة عن دعمهما لها، إلا أن رؤية أوزال " لنموذج الإسلامية المعتدلة" انتهت بوفاته عام 1993 وانتهى معه العهد الجمهوري الثاني[(4)].

وقد شهد عقد التسعينات صعود ظاهرة الإسلام السياسي، مع رفع الحظر عن الزعماء السياسيين وعودة **"نجم الدين أربكان"**، لقيادة حزب الرفاه، الذي حقق انتصارا مهما وبالأغلبية الساحقة في بلديات 1994، ثم في تشريعيات 24 نوفمبر 1995، وهو ما وضع الإسلام السياسي على الطرف المقابل في المعادلة السياسية[(5)]خاصة عقب فشل حكومة الأقلية التي تشكلت من حزبي " الأم" و" الطريق القويم" في تحقيق الاستقرار الحكومي فهي لم تستمر سوى لثلاثة أشهر ، مما اضطر الرئيس **"سليمان ديميرال"** تكليف

---

(1)- كرم أوكتم ، (تر: مصطفى مجدي الجمال)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 108، 109.

(2)- نفس المرجع، ص ص. 105،106 .

(3)- كمال السعيد حبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 406، 407.

(4)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص. 155، 156 .

(5)- طارق عبد الجليل، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية ... إلى دستور بلا عسكر**، مرجع سبق ذكره، ص. 140 .

"أربكان" بتشكيل الحكومة الائتلافية الرابعة والخمسين للجمهورية في 7 جوان 1996، مع حزب الطريق القويم[1] ذوو التوجهات العلمانية بزعامة "**تانسو تشيلر**"، وقد مثل هذا الائتلاف الحاكم ثنائي الهوية الوطنية إسلامي ـ علماني انشقاقا سيكولوجيا في تاريخ الجمهورية التركية، وتحولا مركزيا في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، بعد أن تأكدت المؤسسة العسكرية والقوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) الداعمة لها، أنه من الصعب تحييد الإسلاميين نظرا للشعبية الكبيرة التي يحظى بها حزب الرفاه، والتي أكدتها مخرجات الصندوق الانتخابي في البلديات والبرلمانيات، فبدا أنه من الأسلم تسليم السلطة لـ "**أربكان**" جزئيا، مع احتكار المناصب السياسية الهامة في حكومته وزارتي الداخلية والخارجية من طرف الرموز العلمانية، ولعل مشاركة "حزب الطريق القويم" العلماني في هذه الحكومة الائتلافية، يؤكد عدم قناعة القوى العلمانية بفكرة تولي الإسلاميين للسلطة، وكان ذلك يعني تحييد حالة الاغتراب المفروضة من قبل الكمالية كقاعدة يستند عليها النظام السياسي منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923[2].

ومع تشكل حكومة الرفاه ـ حزب الطريق القويم الائتلافية، برئاسة "**نجم الدين أربكان**" كانت المؤسسة العسكرية في وضع المراقب لأداء هذه الحكومة، حيث اتهمتها بالسعي لاحلال أنماط سياسية وثقافية إسلامية ومن ثمة تهديد قواعد النظام العلماني للجمهورية، وهو ما دفع رئاسة الأركان بتشكيل وحدة خاصة داخل مركزها تسمى بـ " **مجموعة العمل الغربية"** تعمل على تتبع تنامي ظاهرة الإسلام السياسي من خلال جمعها للمعلومات بدقة وسرية حول جميع حساسيات المجتمع السياسي والمدني (الجمعيات الأهلية، الأوقاف والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات التعليم العالي)، البحث في الخلفيات الفكرية لذوي المناصب الرسمية العليا في الدولة (المحافظين رؤساء المحليات المديرين، أعضاء مجالس المحافظات والبلديات، أعضاء مجالس إدارة الأحزاب السياسية في المحافظات والمدن المختلفة)، متابعة المؤسسات الإعلامية المحلية السمعية السمعية- البصرية، والمكتوبة من اجل الحيلولة دون الوصول إلى نتائج مغلوطة، ثم إنشاء مجموعة أخرى في 9 يناير 1997، تحت مسمى "**وحدة إدارة الأزمات** " داخل إدارة رئاسة الوزراء، والتي كلف قانون تشكيلها رقم (98/8716) العسكريين بمهمة تحديد الأزمات التي تمر بها الدولة ووضع استراتيجيات لتجاوزها[3].

فالمؤسسة العسكرية من خلال هاتين المجموعتين انتهجت سياسة جديدة للتدخل في شؤون البلاد حيث استبدلت بوسيلتها العسكرية المباشرة "**تدخلا غير مباشر في قالب مدني**"، عبر تقاريرها المقدمة للأمانة العامة للمجلس الأمن الوطني حول ضرورة الحد من تنامي ظاهرة الإسلام السياسي، والتي استجابت لها

---

[1]- ناجي سويد، " نجم الدين أربكان: أبو الإسلام السياسي في تركيا"، في جان ماركو، وآخرون، **عودة العثمانيين الاسلامية التركية** ط1؛ دبي : مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010 ، ص.190.

(2). عبد الله بن صالح الدوسري، عبد الله نقرش، " التحولات الديمقراطية في تركيا"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية** (العدد.02)، (المجلد.17)، 2018، ص.465، 466.

[3]- طارق عبد الجليل، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية ... إلى دستور بلا عسكر**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 141 . 143

بشكل فوري بعقدها لاجتماع مطول في 28 فيفري 1997، تمركزت توصياته المقدمة للحكومة الائتلافية في شكل قرارات واجبة التنفيذ، حول ضرورة تجفيف منابع الإسلام السياسي وذلك من خلال فرض الدولة سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الديني والمرتبطة بالجماعات الإسلامية، إلى جانب إعادة تفعيلها لبعض القوانين الخاصة بتقليص مظاهر الحياة الإسلامية، وهو ما اعتبر انقلابا ناعما على حكومة اربكان المنتخبة، لأن الوضع الإقليمي من حيث الظروف السوسيو. سياسية والاقتصادية لم يكن يسمح بالقيام بانقلاب مباشر في ظل سعي تركيا آنذاك للانضمام للاتحاد الأوربي[(1)].

وبعد شهرين من انقلاب 1997، رفع 70 نائبا من داخل البرلمان، غالبيتهم كانوا أعضاء سابقين في حزب الرفاه المنحل، طلبا بتشكيل حزب جديد تحت اسم " **حزب الفضيلة"** بزعامة **"نجم الدين أربكان"** الذي قام في 14 ماي 1998 بعقد مؤتمره العام الأول لإثبات وجوده، فتم تفسير ذلك على أنه تحد للعسكر وللكمالية ليتم استبعاده هو الأخر من المجال السياسي، رغم مراجعته للكثير من طروحاته المتشددة، حيث أصدرت المحكمة الدستورية قرارا بحضره، مصادرة أصوله وطرد 102 من أعضاءه في البرلمان، ليقوم أربكان مباشرة عقب حل حزبه، بتأسيس **"حزب السعادة** " الجناح التقليدي لحزب الفضيلة في ديسمبر 1998، وقد نجح هذا الأخير في تحقيق انتصار انتخابي كبير سمح له بتشكيل حكومة برئاسة زعيمه "أربكان"، إلا انه كان مجددا ضحية الحظر بتهمة تهديد العلمانية والعمل على تأسيس دولة إسلامية في 2001 حيث أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكما في 22 يونيو 2001 بإغلاق حزب السعادة ومنع نشاطه[(2)].

ثانيا : تصدر الطبقة السياسية المحافظة للمشهد السياسي التركي (2002م ـ 2018 م)

يعتبر وصول الإسلاميين (حزب العدالة والتنمية)إلى السلطة، ومن ثمة إزاحة العلمانيين إلى صفوف المعارضة، وتحقيق الانتقال من " **الهامش نحو المركز**" ومن "**الاغتراب إلى الاختراق**" وفق توصيف الباحث "**كمال السعيد حبيب** " الظاهرة الأهم في الحياة السوسيو. سياسية التركية عموما[(3)]، والنظام التركي على وجه الخصوص، كحدث تاريخي مفصلي، صنف المتغيرات والثوابت والفاعلية في النظام السياسي، وقسمها لفترتين متباينتين في تاريخ البلاد، ما قبل حزب العدالة والتنمية " **تركيا القديمة**"، وما بعد حزب العدالة والتنمية "**تركيا الجديدة**"[(4)].

---

(1)- طارق عبد الجليل، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية ... إلى دستور بلا عسكر**، مرجع سبق ذكره ، ص ص.141، 144.

(2)- نوال عبد الجبار سلطان ، مرجع سبق ذكره، ص.130.

(3)- كمال السعيد حبيب، "الإسلاميون الأتراك... من الهامش إلى المركز"، في محمد عبد المعطي (محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سبق ذكره، ص 109.

(4)- رنا عبد العزيز خماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 ـ 2014** ، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص. 47 .

وقد تم تأسيس " حزب العدالة والتنمية" في 14 أوت 2001 من طرف مجموعة من الأعضاء المنشقين عن "حزب الفضيلة الإسلامي"، الذي مثل الخليفة الشرعي للحزب أربكان " الرفاه" المحظور، فكوادره كان لها جذور قوية في تقليد الرؤية الوطنية، مع تقارب إيديولوجي كبير مع "حزب الإخوان المسلمين" المصري، وعقب حله من قبل المحكمة الدستورية في22 يونيو 2001[1]، قرر زعيمه " **كوتان**" مع مجموعة من الإسلاميين المحافظين استكمال مشروع الرؤية الوطنية" من خلال حزب" السعادة" ويسترجع اسم الحزب بالتركية Saadet العصر السعيد للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهو ما يعتبر إقرار واضح بالالتزام بخط الإسلام السياسي التقليدي (أربكان) فيما اختار المنشقين عنه من أنصار التحديث الالتفاف حول عمدة اسطنبول السابق **"رجب الطيب أردوغان"** والذين انطلقوا من مقاربة براغماتية جديدة مغايرة تماما للإيديولوجية الإسلامية لـ " **أربكان**" رغم امتدادهم الإيديولوجي لها، وقريبة في نفس الوقت من حزب الوطن الأم بزعامة **"أوزال"** لإدراكهم استحالة تشكيل المشهد السوسيو. سياسي والاقتصادي التركي دونما إعادة النظر في علاقتهم بالإسلام وإعلان التزامهم الرسمي بالنظام العلماني الجزئي للجمهورية، وقد ساعدهم في تطوير هذه الرؤية خبرتهم بالحكم الجيد والخدمات العامة التي اكتسبوها من عملهم في إدارة المجالس البلدية منذ التسعينات، نظرتهم للإسلام كملهم أكثر منه كهدف، و تقاربهم مع الليبرالية الاقتصادية التقليدية للتقاليد المحافظة التركية[2].

فحزب العدالة والتنمية يستند بشكل أساسي على الحركة التاريخية للإسلام السياسي، ولكن وفق رؤية إصلاحية، لأنه منذ البداية، عرف نفسه، على أنه حزب يتركب من " الديمقراطيين المحافظين" « conservative democrats »، لذلك سعى على الظهور كحزب مختلف عن الأحزاب الإسلامية السابقة، التي اتسمت بالتصلب الإيديولوجي والخطابات الإسلامية المتطرفة، عدم الشمولية والرفض التام للغرب على مستوى استطرادي[3]، إذ قرر إعادة تعريف هويته الفكرية والسياسية، بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي وعلاقاتها الخارجية، حيث اعترف بالعلمانية أو " النظام العلماني" كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرية، معرفا العلمانية على أنها " **حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية**"، و تجنب في ذات الوقت تعريف نفسه كحزب إسلامي[4]،فجيل **"أردوغان"** ينتمي للتعبير الإصلاحي الذي يقوم على تغليب فكرة **"الجماعة"** بمعنى واقع الجماعة المسلمة واستصحابه في عملية النهضة نتيجة لفهم هذا الجيل رغبة الشعب التركي التأسيس لسياسة جديدة مختلفة عن تلك التي عرفها منذ عام 1982، و من ثمة تجاوز التعبير الإحيائي العقائدي الذي يمثله جيل أربكان المتمركز حول فكرة

---

[1]- نفس المرجع، ص 47، و كرم اوكتم، (تر: مصطفى مجدي الجمال) ، مرجع سبق ذكره ، ص.196 .

[2]- كرم اوكتم، (تر: مصطفى مجدي الجمال) ، نفس المرجع، ص.196 .

[3]-Ozgur Sevgi Goral, And Luxshi Vimalarjah, « Democratization in Turkey : Policy Implications and Support » , Berghof foundation, Germany, p.22 .

[4]- معمر الخولي، الإصلاح الداخلي في تركيا ، سلسلة(دراسات وأوراق بحثية)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة تموز/يوليو2011، ص. 9.

"**الشريعة**" التي تستلزم وجود دولة لتطبيقها على الناس، وهو ما يفسر توظيف " أربكان" للعقيدة الإسلامية في صراعه مع العلمانية الاستئصالية" « Militant secularism »[1].

كما عرف نفسه بأنه حزب "**ديمقراطي محافظ** "[2]، نتيجة لتطويره هوية سياسية جديدة استهدفت إعادة هندسة شبكة العلاقات المجتمعية والسوسيو. اقتصادية القائمة، عبر تبني إيديولوجية جديدة تستوعب القيم التركية الجامعة بين مختلف الأطياف المجتمعية والسياسية التركية، وتشكل أرضية يلتقي عندها أعضاء الحزب ومؤيدوه من جميع التيارات والخلفيات الإيديولوجية الإسلامية، العلمانية، المحافظون و القوميون الليبراليون على أساس ثقافة التسوية في المجال السياسي سماها "**الديمقراطية المحافظة**"[3]« **Muhafazakar Democrasi** »التي عرفها **"رجب الطيب أردوغان"** بأنها "نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، فهي تقبل الجديد والوافد، ولا ترفض القديم والمحلي، وتحترم الأخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي والبناء التنظيمي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو إيديولوجية أو عرقية أو دينية واحدة تلغي ما سواها". وتتعدى ديمقراطية الحزب من الانتخابات ونزاهتها و البرلمانات وقدستها إلى تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة السياسية وتوزيع واستقلال السلطات وهي المبادئ العامة للديمقراطية والمأمول تحقيقها من قبل حزب العدالة والتنمية[4]. .

و قد اتسعت التركيبة البشرية لهذا الحزب التي انطلقت ب74 شخص، كأعضاء مؤسسين، بانضمام أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط،ثم حزب " الوطن الأم" و حزب" الطريق القويم "، وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة للبرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في اسطنبول و المدن الكبرى أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين، كما انضم إليه أيضا عددا من الممثلين الفنانين والصحافيين والأدباء وهنا يبدوا لنا حزب العدالة والتنمية تعبيرا عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة، فلا هي علمانية تمثل يمين الوسط . التركي ك" الطريق القويم" و" الوطن الأم" ، ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط

---

[1]- كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 362، 363.

[2]- يوسف أوزكير، و رمضان أكير، " العلاقات المدنية والعسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية"، **رؤية تركية**، (العدد. 7/1)، (ربيع 2018)، ص. 37.

[3]- عماد قدورة، " الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (ديسمبر،2014) ص. 6.

[4]- كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 364،365.

ك"حزب الشعب الجمهوري" وحزب "يسار الديمقراطي"، ولا هي إسلامية مثل ما عبر عنها حزب الرفاه، ولكنها تعبير عن الإسلامية ، اليسارية واليمنية في صيغة جديدة " الديمقراطية المحافظة"[1] .

فحزب العدالة والتنمية أقام تحالفا سياسيا واسعا و فضفاض مع الليبراليين، المحافظين الديمقراطيين، الأقليات الكردية، ذلك انه بسب موقفه الأكثر ليبرالية اتجاه المشكل الكردي، مقارنة بالنظام الكمالي السابقة وعنف الدولة العشوائي في التسعينات، استحوذ على نسبة كبيرة من الأصوات الكردية ورغم أنه لم يكن طريقا متواصلا نتيجة اختلافه مع الحركة الكردية، إلا أنه حافظ على روابط قوية مع جزء من المجتمع الكردستاني، من ناحية، و تحالفا اقتصاديا، مع الطبقات الصاعدة الجديدة في الأناضول التي يطلق عليها " **نمور الأناضول**" « Anatomian tigers » ، التي كانت محافظة في العقود الماضية وركزت على مزايا العولمة واعتبرت نفسها أكثر تقدمية من النخبة السياسية الكمالية السابقة، من ناحية أخرى، بهدف تزويده بالدعم السياسي، لإحقاق انتصارات انتخابية واسعة[2] كما أقام العدالة والتنمية تحالفات أخرى ولكن بصفة ضمنية مع اثنين من أهم الشبكات الدينية الطريقة الصوفية النقشبندية، وحركة غولن، لخلفياتهم وتوجهاتهم الإسلامية المشتركة، بهدف مواجهة هيمنة القوى العلمانية على المناصب المفتاحية داخل الدولة فنقشبندية هي طريقة إخوانية دينية ذات نفوذ كبير داخل المجتمع التركي، بتقاليدها المحافظة القوية وعضويتها الواسعة، كانت العمود الفقري لأحزاب "**الرؤية الوطنية**"، ثم نقلت دعمها نحو حزب العدالة والتنمية، أما "**فتح الله غولن**" الذي تصفه الكثير من الأدبيات بـ "**أب الإسلام الاجتماعي**" في تركيا، نشأ في إخوانية سعيد النورسي، قبيل تأسيسه لحركته المعروفة بإسم" **غولن**" منتصف الستينات، والتي كانت تعنى في البداية بالشأن المجتمعي، لكن مع مرور الوقت وسعت نشاط الخدمة نحو المجال الاقتصادي، حيث أصبحت اليوم تدير أكثر من 500 مدرسة في 92 بلدا ومنظومة إعلامية ضخمة تتركب من صحف، محطات تلفزيونية، إذاعات ومواقع الكترونية، أهمها، صحيفة " **زمان**" التي توزع مليون نسخة يوميا، آلاف المؤسسات الإغاثية، و معاهد التقوية، شركات كبرى كشركة "**أشيك للتأمين**" التي لها ارتباطات كبيرة مع البنوك والمصارف الإسلامية التركية، إلى جانب نفوذ كبير في جهازي القضاء والشرطة، ومع تزايد النشاطات المرتبطة بشبكة غولن ولدت اتحادات جديدة ك "**الكونفيدرالية التركية لرجال الأعمال والصناعيين**" « **TUKSON** »، والتي أصبحت منافس قوي لـ"**الاتحاد التركي للرجال الأعمال**" « **TUSIAD** » وفاعل مركزي في الصناعات التصديرية التركية نهاية التسعينيات، مع وقوع الانقلاب 1997 صنف الجيش هذه الاتحادات و الأعمال التي تقوم بها تحت مسمى " **رأس المال الأخضر**" أو "**رأس المال الإسلامي**"، حيث تم إقصاءها من

---

[1]- معمر الخولي، مرجع سبق ذكره، ص . 9.

[2]-Ozgur Sevgi Goral, And Luxshi Vimalarjah, Op. cit, . p.22 .

الدعم الحكومي، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة انتعشت هذه الاتحادات ونشاطاتها ونجح القائمون عليها في شغل معظم المناصب في الوكالات ومؤسسات الدولة [1].

و على عكس النقشبندية، كانت حركة غولن على مسافة بعيدة من أحزاب "الرؤية الوطنية" بحجة استفزازها السياسي للكماليين، لكن في مقابل ذلك كانت على اتفاق مع المركب التركي الإسلامي . التركي في الثمانينات، حيث اتخذت موقف المحايد من حضر المحكمة الدستورية لـ"حزب الرفاه" ثم حزب الفضيلة، و تدخل العسكر عام 1997، ومع صعود حزب العدالة والتنمية غيرت موقفها جذريا، نتيجة لوجود تداخل بين توجه السوق الحرة، التركيز على تركيا والاتساع العالمي لشبكة غولن، وبين المواقف السياسية وأسلوب عمل حزب العدالة والتنمية[2]، إلا أن هذا التحالف لم يستمر على خط مستقيم.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية في برلمانيات2002 بالأغلبية، التي جعلته أول حزب يحكم تركيا بمفرده منذ عام 1991 دون شركاء في الائتلاف[3]، سعى مهندسيه الثلاث **"أردوغان" "عبد الله غول"، "داوود أوغلو"** لرسم مرحلة سياسية جديدة تقوم على محورين أساسيين[4]:

➢ **المحور الأول**: يرتبط بالتوجه الفكري والثقافي العام، حيث يسعى حزب العدالة والتنمية لتصفية إرث النظام الكمالي . العلماني، الذي وضع المجتمع التركي تحت طائل عملية فرض فوقي لنموذج ثقافي غربي لا يتوافق وطبيعته المحافظة نتيجة انتمائه للحيز الحضاري الإسلامي، ولا يستجيب لأدنى مقومات الفصل العلمي بين السلطتين المادية والروحية، فالكماليين قاموا بنقل العلمانية الفرنسية المشوهة، التي قامت على استئصال كل الإمدادات الروحية في المجتمع الفرنسي، ونتيجة لهذا الطابع الإيديولوجي الفج للعلمانية الأتاتوركية، دفعت تركيا عقودا من استقرارها المجتمعي والسياسي، ومن الواضح أن حزب العدالة والتنمية نجح لحد كبير في إعادة تشكيل النسق السوسيو. ثقافي في تركيا عبر توظيفه الأنتلجنسيا الإسلامية ونخبه الأكاديمية المؤهلة في الجامعات، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بكل مسمياتها، في قيادة هذا التحول[5]، وفي هذا الصدد يرى **"شريف ماردين"** احد أهم الباحثين في التاريخ العثماني والتركي أن الحزب العدالة والتنمية هو الصيغة الخامسة لخطاب إسلامي مستمر في التطور منذ(1890) الماضي، غير أن قادة حزب العدالة والتنمية ليسوا منظرين للإسلام، وغير مهتمين في الأساس بالايدلوجيا وفرض الدولة لأجندة إسلامية، بقدر اهتمامهم بتطوير **"إسلام يومي"** كفرض الضرائب على الكحول، فهم يقومون بسلوكيات

---

(1)- رنا عبد العزيز خماش، ص 144، و كرم اوكتم، (تر: مصطفى مجدي الجمال) ، ص ص. 197،198 مرجعين سبق ذكرهما.

(2)- ، كرم اوكتم، (تر: مصطفى مجدي الجمال) ، نفس المرجع، ص. 197.

(3)-Ozgur Sevgi Goral, And Luxshi Vimalarjah, Op. cit, p.22 .

(4)- إدريس جنداري، " الإسلام التقدمي غي تركيا : قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية"، **مؤسسة مؤمنون بلا حدود للبحوث والدراسات** ، المغرب، ص، 18، نقلا عن:

https://www.moumonoun.com/articles

(5)- نفس المرجع، ص، 18.

تلقائية لموظفين يعتقدون أن هذا جزء من رسالتهم، ويرجع هذا لتعلمهم السياسة الديمقراطية التي تتطلب الحلول الوسط[1].

➢ **المحور الثاني** : يرتبط بالتوجه السياسي للحزب العدالة والتنمية، الذي يقود صراعا دستوريا مريرا ضد المؤسسة العسكرية، التي مارست دور الوصاية لعقود طويلة بقوة الدستور(1961، 1973، 1982) بحجة حماية التراث العلماني الأتاتوركي السياسي والثقافي على حد سواء من تهديد القوى الإسلامية الرجعية، حيث نجح منذ 2002 من إجراء أربعة عشر تعديلا دستوريا لدستور 1982[2] (سيتم التطرق إليها بالدراسة والتحليل في المبحث الثاني) تركزت جميعها حول تحجيم وضع دور المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، و تقييدها بمهمة حماية أمن الدولة والمجتمع، وتسليم زمام أدارة شؤون الحكم للقيادة المدنية بوصفها الصانع الاستراتيجي في الدولة، وقد حققت الدولة التركية بفضل هذه الإجراءات قفزات مهمة إلى الأمام ، حيث أصبحت العلاقات المدنية . العسكرية تتقارب إلى حد ما مع المعايير السائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي[3].

فالطبقة السياسية الحاكمة الجديدة ممثلة في حزب العدالة والتنمية منذ وصولها لسدة الحكم أرادت تمييز نفسها، عن نخب النظام السابق، ففي مقابل عملية التحديث الرسمي للكمالية، ادعت أنها تمثل منظورا سياسيا أكثر ديمقراطية حيث كان الاعتراف بالإرادة الوطنية النابعة من الانتخابات موضوعا متكررا وهي التي حافظت على تصدرها للمشهد السياسي التركي في كل المواعيد الانتخابية، وهو الأمر الذي سمح لها بإحداث تغييرات هيكلية ومجتمعية عميقة، وضعت تركيا مجددا على سكة الديمقراطية عقب الردات المتكررة، كتقوية مؤسسة البرلمان في مواجهة المؤسسة العسكرية، واستصدار حزم من الإصلاحات الديمقراطية الجديدة، تحقيق مؤشرات تنمية اقتصادية عالية، كما أفرزت فترة حكمها مشهدا تشاؤميا في الجهة المقابلة نتيجة توظيفها لأساليب القمعية في مواجهة القوى المعارضة لها، سطوة الشرطة القمعية وتركيز سلطات واسعة النطاق في يدها[4]، زايدت مخاوف المهتمين بالقضية الدمقرطة في منطقة الشرق الأوسط، من حدوث انحرافات تؤدي نحو مسارات ترسخ أكثر للديكتاتورية في تركيا، منذ وصول **"اردوغان"** في أوت 2014 إلى قصر " **تشنقايا**" في أنقرة، كأول رئيس منتخب عبر آلية الاقتراع العام، الشعبي السري والمباشر، من حدوث انحرافات تؤدي نحو مسارات ترسخ أكثر للديكتاتورية في تركيا حيث صدر في سبتمبر2014 تقرير عن منظمة " **هيومن رايتس ووتش**"، يؤكد بأن تركيا تشهد تراجعا مقلقا في مجال الحريات وحقوق الإنسان، متهما حزب العدالة والتنمية، بانتهاك قانون الحريات العامة أثناء تعاطيها مع القوى المعارضة لسياستها، عبر توظيفها للعنف تجاه معارضيها من السياسيين والاحتجاجات في الشارع ف

---

(1)- أنجيل راباساوإف، و ستيفن لارابي، (تر: إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص ص . 111، 112.

(2)- إدريس جنداري، مرجع سبق ذكره، ص ص . 18،19.

(3)- محمد محمود مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 72 ـ 79.

(4)- Ozgur Sevgi Goral, And Luxshi Vimalarjah, Op. cit, p.22 .

"**أردوغان**" هو من اصدر قرار للشرطة في 28 ماي 2013 لمهاجمة المتظاهرين، ضد سياساته في حديقة "**غيزي بارك**" في اسطنبول، فعلى خلفية هذه الاحتجاجات عبرت الحكومات الأوربية عن قلقها من تزايد مظاهر الاتجاه التدريجي نحو السلطوية، حيث صرحت " **انجيلا ميركل**" في ماي 2014 أن برلين تشعر بالقلق من بعض التطورات في تركيا، مثل الإجراءات ضد المتظاهرين، والهجوم على مواقع التواصل الاجتماعي وأوضاع المسيحيين[1] فهذا التطور المتناقض، أصبح سمة مميزة لحزب العدالة والتنمية[2]. وفي نفس الوقت أصبح يطرح تساؤلات حول مقدرة حزب العدالة والتنمية على استمرار نجاحاته الانتخابية خاصة في ظل الانشقاقات الحزبية الحاصلة داخل بيت العدالة والتنمية، ونزوع المعارضة نحو التحالف.

(1)- محمد محمود مهدي، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

(2)-Ozgur Sevgi Goral, And Luxshi Vimalarjah, Op. cit, p.22 .

المبحث الثاني: الديناميات و المداخل الناظمة للعملية الديمقراطية في تركيا

إن الديمقراطية في تركيا لم تتأتى عن طريق الصدفة، بل جاءت كثمرة لمجموعة من المحددات الدافعة للتحرك نحوها، والآليات الناظمة لعملها كالإصلاحات الدستورية والسياسية، بوصفها مداخل للانتقال من بنى تسلطية إلى أخرى ديمقراطية، والتي تجمع بينهما علاقة ترابطية وتفاعلية، ذلك أن الإصلاحات الدستورية كعملية لإعادة صياغة وتعديل القواعد القانونية الناظمة للعملية السياسية برمتها بهدف عقلنة العمل السياسي والمدني وجعله أكثر ملائمة لمتطلبات التطور الديمقراطي[1] غير كافية لوحدها لدمقرطة الحياة السياسية بل تحتاج للإصلاحات سياسية باعتبارها مجموعة من الخطوات الإجرائية المباشرة تستهدف تحرير المجتمع من ممارسات الأنظمة التسلطية وتعويضها بممارسات ديمقراطية من خلال تعددية سياسية - حزبية فعلية، انتخابات دورية، مؤسسات المجتمع المدني، الفصل بين السلطات دولة القانون، استقلالية وسائل الإعلام، وتعميق أسس الثقافة السياسية المشاركة وفق رؤى صحيحة وملموسة والتي يقع عبئ القيام بها[2]، على عاتق النخبة الحاكمة والقوى المعارضة فالإصلاحات السياسية عادة ما تتأثر بطبيعة العلاقات التفاعلية التي تحدث بين السلطة والقوى السياسية من جهة، وتفاعلات هذه القوى فيما بينها من جهة ثانية، ومدى توافقها أو اختلافها حول المشروع الإصلاحي[3]، الذي ليس بوصفة جاهزة، إذ تأخذ كل حالة طابعا إيديولوجيا يرتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته الاجتماعية والسياسية غير أن هناك سمات وملامح عامة للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم التي يمكن أن تنتج حالة ديمقراطية ومن أبرز السمات التي يتصف بها الإصلاح السياسي، سمات التدرج، الإصلاح من أعلى والاستمرارية[4].

المطلب الأول : المحفزات الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية

لقد تمخضت جمهورية تركيا الحديثة ذات الخبرة السياسية الفريدة من نوعها بين دول الشرق الأوسط، صاحبة الموروث الإسلامي والعلماني العريق، و الدولة الوحيدة أو الأكثر علمانية بين دول العالم الإسلامي عن ثلاث عمليات كبرى تفاعلت فيما بينها لخلق الكيان التركي في شكله الحالي، متجلية في سقوط دولة الخلافة الإسلامية وانهيار الشرعية السياسية الكاملة عنها، ثم صعود القومية العلمانية التي ينفي عنها الباحث **"جمال عبد الجواد"** صفة الفرض بالقوة على الأمة التركية مثلما يرى الكثير من الباحثين والمتتبعين

---

[1]- سمير باهي، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية . دراسة لنموذجي تونس وليبيا، مرجع سبق ذكره، ص.22.

[2]- عبد المجيد رمضان، توجهات السياسة الاعلامية في الجزائر على ضوء على الإصلاحات السياسية، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2016، ص. 56.

[3]-لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

[4]-عبد المجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 56، 57.

للشأن التركي، مؤكدا تبلورها كنتاج طبيعي للخبرة التاريخية المتميزة للأمة والدولة التركية[1]، التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية وليس على التراكم التاريخي والحضاري لميراث هذه الإمبراطورية[2]، فسقوط الخلافة وصعود القومية العلمانية تشكلان عمليتين مترابطتين ومتداخلتين بطريقة شبه كاملة، لتمثل الديمقراطية، وعملية توسيع نطاق النظام السياسي التمثيلي، ليشمل قوى اجتماعية وسياسية جديدة تتمتع بنفس القدر من التمثيل، العملية التاريخية الثالثة التي تشكلت بمقتضاها الدولة التركية الحديثة[3].

فتركيا المنتمية تقنيا للموجة الثانية للديمقراطية[4]، التي برزت مع الإطاحة بالنظام السياسي القائم في إيطاليا[5] وانتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية[6]، هي من قامت بأول اختراق ديمقراطي رئيسي في الشرق الأوسط و الذي كان خطوة أساسية للديمقراطية قادرة على الاستمرارية و التجذر في التربة التركية نتيجة تخليها عن النظام العسكري ذوو الحزب الواحد الاستبدادي وتبني نظام تعددي ديمقراطي[7].

فقد طالت المجتمع التركي سلسلة من التغيرات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، جذرية وعميقة نهاية الحرب العالمية الثانية[8]، والتي كانت لها انعكاسات كارثية على الوضع الداخلي برمته، رغم تبني تركيا سياسة الحذر التام، فهي لم تكن طرفا مركزيا في الحرب الدائرة لكن موقعها المتميز وثقل وزنها الدولي آنذاك أجبرها على البقاء قريبة من مناورات الدول الكبرى عشية الحرب العالمية الثانية إلى غاية إعلان نهايتها، حيث شهدت البلاد أزمة متعددة الأبعاد مجتمعية، سياسية، اقتصادية وثقافية تجلت تمظهراتها في تحول الاقتصاد التركي لـ"اقتصاد حرب" كمخرج منطقي لوضع مجمل موارد الدولة الاقتصادية والبشرية في خدمة جيش تعداده مليون عسكري، في سياق زمني كانت تعاني فيه الدولة عجزا في السلع الاستهلاكية الأساسية و

---

(1)- جمال عبد الجواد، " تركيا تجربة لا تقبل التكرار"، **مجلة العرب الدولية**، (العدد، 1534)، (27 نوفمبر، 2009)، ص .30.

(2)- أديب عساف بكر أوغلو، " المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا"، في محمد عبد العاطي (محررا)، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

(3)- جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص .30.

(4)- منصر عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص .217.

(5)- ألفين وهيدي توفلر، (تر: حافظ الجمالي)، **إنشاء حضارة جديدة: سياسة الموجة الثالثة**، ط1، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1998 ص.11.

(6)-Turker Sahin,**Internal and Exrenal Dynamics ofTransirion to Democracy In Turkey Between 1945 And 1950** (Master Thesis), The Departement of History , Middle East Technical university, (September; 2012), P. 38.

(7)- جون ووتر بوري، " إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط"، في غسان سلامة (معدا)، **ديمقراطية من غير ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص .79.

(8)-Ata Gil, « Turquie : Cinquante Années de Republique Du Parti Unique à multi partisme », **Monde Diplomatique** ,(Octobre , 1973), : **http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.monde_deplomatique .fr/1973 /10 /A/31841&ved=2ahUKEwisiejK8NDuAhXic98HeiKREQFJAAegQIBBAC&usg=AOvVaw3E_6XOrP_e4_chyv35YLma**

غلاءا فاحشا شكل عبئ ثقيل على عاتق الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، فالأسعار ارتفعت بمعدل 4 لـ 5 مرات مقارنة بالفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، في إطار سياسة **"عصمت إينونو"** القائمة على إعلاء مفهوم "**الدولاتية**" على حساب الحرية الفردية والحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للعمال والجماعات الأخرى مما أفضى للتفكك التحالف الاقتصادي والاجتماعي الذي قامت عليه الجمهورية التركية، وتبلور قوى اقتصادية واجتماعية مناوئة للتحالف العلماني الجمهوري، إضافة لسيادة منطق السوق السوداء، وتورط كبار المسؤولين فيها، الأمر الذي حفز على انتشار الفساد، الانتهازية والنهب وتغليب المصالح الشخصية على أوسع نطاق بين فئات المنتفعين من عمليات التداخل بين شبكات الحزب الجمهوري والدولة التركية فيما يعرف بظاهرة الحزب الواحد[1].

فهذا الارتباط الوثيق حد الاندماج للحزب الشعب الجمهوري مع جهاز الدولة في ظل نظام الحزب الواحد، عمق وعمم مشاعر استياء الشعب والمعارضة اتجاه الحزب وجهاز الدولة على حد سواء[2]، بالنظر لممارسة السلطة سياسة شمولية غير ديمقراطية طيلة سنوات الحرب[3]، عززت الطابع الديكتاتوري للدولة التركية المستندة على الإيديولوجية العلمانية الأتاتوركية التي خلقت هي الأخرى مشكلة بنيوية، وهي الفجوة بين البنية السياسية للدولة من ناحية وبين البنية الاقتصادية، الاجتماعية والدينية من ناحية أخرى، عبر اخطر أزمتين هزت أركانها: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية كنتيجة لاستراتيجياتها التي عكست روحا فاشية متصلبة، هزمت في الحرب العالمية الثانية لعدم قدرتها على الاستمرارية والتعايش مع متطلبات وقيم المرحلة الجديدة، وتصاعد القوى المعارضة للعلمانية التي طالما كانت متأصلة في المجتمع التركي ومشاعرها الدينية المقموعة[4]، وأمام مجمل هذه التطورات السياسية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، النابعة من البيئة الداخلية التركية، التي شكلت محفزات قوية دفعت نخب الدولة التركية عام 1946 للقيام بالفعل الانتقالي ناح الديمقراطية، بغية الوصول لصيغة من التعددية الحزبية يجمع عليها بعض المواطنين " **الأذكياء المتنورين والعلمانيين**" بعيدا عن المصالح الضيقة القصيرة لتمرير ما هو أفضل للشعب[5].

لكن لا يمكن حصر المسببات التي سهلت الانتقال من نظام الحزب الواحد التسلطي نحو التعددية الحزبية التي شكلت مركز اهتمام الكثير من الدراسات في جملة من العوامل الداخلية (محدودية التعددية السوسيو. سياسية في إطار الأحادية الحزبية، التو جهات الإيديولوجية للنظام الكمالي نحو الغرب، تباينات

---

(1)- خضير البديري، ص ص. 283 .289، وكمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، ص ص. 154، 155. مرجعين سبق ذكرهما.

(2)- Erik Jan Zurcher, **Turkey : A Modern History** , 1rst edition ; London :I.B.Tauris , 1993 , p.210

(3)- خضير البديري، مرجع سبق ذكره، ص .290.

(4)-Ata Gil, Op. cit.

(5)- أديب عساف بكر أوغلوا، مرجع سبق ذكره، ص. 126.

مستويات المعيشة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية) [1]، لأن المتغيرات النابعة من البيئة الدولية هي الأخرى كان لها تأثير عميق، حيث فرضت على نظام الحزب الجمهوري التخلي على سياساته والانخراط في مسار التغيير السياسي بسبب انهيار نظم الحزب الواحد في كل من إيطاليا وألمانيا على خلفية انهزام دول المحور في الحرب وسيادة منظومة القيم الديمقراطية في العالم مع صعود الولايات المتحدة الأمريكية، الديمقراطية الليبرالية كقوة عالمية مهيمنة وبالتالي الموافقة التركية على الانضمام لإعلان الأمم المتحدة بداية، تم التوقيع عن ميثاقها، ارتباط مصلحتها السياسية والاقتصادية ارتباطا كليا مع الغرب، وحاجتها للمساعدات الأمريكية لإعادة بناء اقتصادها المدمر جراء الحرب، والتي ستنقطع عنها في حالة عدم الأخذ بالنظام الديمقراطي[2].

بالانطلاق مما سبق ذكره فإن هناك محددات داخلية وأخرى خارجية شجعت الأوساط الحاكمة على مغادرة الحزب الواحد والانتقال نحو نظام تعددي.

المطلب الثاني : مقاربة الإصلاحات الدستورية والعملية الديمقراطية

تشبه عملية الدمقرطة في تركيا، الواقعة ضمن المنطقة الرمادية بين الديمقراطية والاستبداد مسيرة القدرة على التحمل التي لم تصل خط النهاية بعد، على حد توصيف الباحث «**A.Del Valle**» فهي لم تصل لمرحلة العيش الديمقراطي، لكن ظلت مستمرة منذ تاريخ 1876م[3]وما يحمله من دلالات بتأسيسه للعهد الدستوري وتكريسه حكم ممثلي الشعب ضد اوتوقراطية السلطان[4]، عبر استحداثه للهيئة برلمانية (مجلس العموم) ثنائية التركيب، مجلس المبعوثان الذي يتولى الأهالي عملية انتخاب أعضاءه، و مجلس الأعيان الذي يتم تعيين أعضاءه من طرف الدولة وظل نافذا لغاية صدور دستور 1924 الذي رسم لعملية الانتقال السياسي من إمبراطورية إسلامية إلى جمهورية حديثة علمانية التوجه[5]، إلا أنه ظل امتدادا لدستور 1876، مكملا لقانون التشكيلات الأساسية، بعد إقراره من قبل المجلس الوطني الكبير كدستور كامل مؤلف من (105 مادة) خضع لأربع تعديلات دستورية كاملة أعوام (1928، 1931 ، 1934،)1937 [6]، وكان ابرز

---

(2)-Ilkay Sunnar, and Sabri Sayari, Op .cit, p73.

(2)-Erik Jan Zurcher, Op .cit, pp. 208, 209

(3) -A .Del Valle , « La Turquie n'est pas une vraie démocrarie », p.6, :

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.lecavalierblue.com/wp_content/uploads/2016/11extrait_178.pdf&ved=2ahUKEwiw44SXgNHuAhVvURUIHbVMC5UQFJAAegQIARAB&usg=AOvVaw29wJE93q67MDWmk_oift

(4) - أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

(5) - محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012 ، ص. 32.

(6)- شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية (الورقة الأولى: خرائط القوى السياسية التركية)، **المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتجية** ، (16، يونيو، 2016)، نقلا عن

https://eipss_eg.org/%D8%AE%D8%B1%D8%A6%D8%B7

ما نص عليه هذا الدستور الذي أطر للحياة السياسية التركية طيلة فترة الأحادية الأسهم الستة الكمالية (الجمهورية، الشعبية القومية ، العلمانية، الدولتية، الثورية).

فالجمهورية التركية الحديثة كسليلة للمواريث التاريخية والتقاليد السياسية للدولة العثمانية[1]شهدت سبـــــقا ديمقراطيا« Proto_ démocratique »[2] قبيل هندسة الطبقة العسكرية والبيروقراطية المدنية قرار الانتقال من نمط حكم تسلطي . أحادي الحزبية إلى نمط حكم ديمقراطي تعددي سنة 1946[3]. و ما تمخض عنه من إصلاحات دستورية يمكن تفرعها للجزئيتين.

أولا: الإصلاحات الدستورية المتبناة منذ الانتقال نحو التعددية الحزبية لغاية صعود حزب العدالة والتنمية

وتجلت ابرز هذه الترقيعات الدستورية فيما يلي.

➢ **دستور 1961م:** تم صياغة دستور 1961 بعد عقد من التجربة الديمقراطية والتعلم[4] كبديل لدستور 1924 وتعبير عن إرادة إدارة الانقلاب (إنقلاب27 ماي 1960) في فرض نفوذ العسكر وسطوته داخل المجال السياسي التركي[5]، حيث تم إعداد وثيقة هذا الدستور من قبل "لجنة الوحدة الوطنية" « the national unity committee, NUC »، مع مجلس شبه تمثيلي يتسم بطبيعة نخبوية، فأعضاءه لم يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام و إنما تم اختيارهم من قبل مجالس علمية وثقافية، وجمعيات حقوقية وسياسية أكاديمية، وتم تكليف الدكتور **"صادق أونر"** رئيس جامعة اسطنبول آنذاك، لترأس لجنة كتابة مسودة الدستور، التي تم الاستفتاء الشعبي عليه بنعم بالنسبة 61.7 بالمائة[6].

وقد جاء هذا الدستور المتضمن جزءا خاصا بالمقدمة، 117 مادة أساسية و 11 مادة مؤقتة[7] ليعكس توازن القوى الجديد والتوافق المؤسسي الداعم لهذا التوازن، في مواجهة الدعم الشعبي الذي حشدته النخبة المضادة ـ قيادة الحزب الديمقراطي، وقد كانت الطبقة المثقفة البيروقراطية وواضعي الدستور في موقف دفاعي مضاد للسلطة المركزية وتركيز الوظيفة[8]، و كان ابرز ما نص عليه هذا الدستور:

- العودة للنظام الحزبي التعددي، وإقراره لنظام انتخابي جديد وهو التمثيل النسبي ذوو الحصة الواحدة، و الذي يستند على ضرورة تنظيم الأحزاب نفسها في 15 ولاية على الأقل لكي يسمح لها بالمشاركة

---

(1) - منتصر مجيد حميد، مرجع سبق ذكره، ص.304.

(2) -A .Del Valle , Op. cit, p.6.

(3) -كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 404، 405.

(1) - Ilkay Sunnar, and Sabri Sayari, Op. cit, p. 76 .

(5) -طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**، مرجع سبق ذكره، ص ص .81،82.

(6) - شيماء بهاء الدين، مرجع سبق ذكره.

(7) - نفس المرجع.

(5) - Ilkay Sunnar, and Sabri Sayari, Op.cit, p. 76 .

في الانتخابات، خروج الأحزاب التي تفشل في الحصول على نسبة من الأصوات تقل عن 10 بالمائة و تقسيم الأصوات التي تجاوزت الحصة المقررة بين الأحزاب الفائزة في المنطقة الانتخابية[(1)]؛

- تم حذف مبدأي الدولتية والانقلابية، من(المادة 02)، من الدستور وأصبحت تحتوي فقط أربع الجمهورية، القومية، العلمانية، والشعبية؛
- الإقرار بإنشاء محكمة دستورية(تتركب من 15 عضوا، و 5 أعضاء احتياطيين ويشترط في كل العضو بلوغ سن الأربعين، مزاولته لمهنة المحاماة خلال خمسة عشر عاما، أو قام بتدريس القانون أو الاقتصاد أو العلوم السياسية بالجامعة لمدة خمسة سنوات على الأقل، أو كان رئيسا أو عضوا أو مقررا أو مدعيا عاما أمام محكمة النقض العسكرية أو ديوان المحاسبة، كما نصت (المادة 143) على تأسيس مجلس القضاء الأعلى الذي يتشكل من 18 قاضيا وخمسة قضاة احتياط، وتتجلى وظيفته وفقا لـ (المادة 144) الفصل في كل ما يتعلق بأهلية القضاة و إصدار إعفاء القاضي من وظيفته[(2)]؛
- و فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، فقد حددت (المادة 95)من الدستور أنه يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني الكبير في جلسة خاصة بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي أعضاءه ولكنه في عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية تعاد الانتخابات في جلسة أخرى، ويكتفي في هذه الحالة بالحصول أحد المرشحين، بالأغلبية في هذه الانتخابات لمجموع الأعضاء من أجل الفوز بالرئاسة لمدة سبع سنوات[(3)]؛
- منح (المادة 111) الحق لقادة المؤسسة العسكرية المشاركة في إدارة البلاد، وممارسة دور سياسي بشكل دستوري دائم ومباشر عبر مؤسسة "**مجلس الأمن الوطني**" التي تتألف من رئيس الوزراء ووزير الدولة، نواب رئيس الوزراء، وزير الدفاع ، وزير الخارجية، وزير الداخلية وزير المالية، وزير المواصلات، رئيس قيادة الأركان العامة، وممثلي القوات المسلحة، والتي يرأسها رئيس الجمهورية، وفي حالة عدم وجوده ينوب عنه رئيس الوزراء في هذه المهمة، وقد خضعت المادة الأولى من القانون رقم (129) بتاريخ 11ديسمبر 1962، الشارح لـ (المادة 111) من دستور 1961 للتعديل من خلال استبدال عبارة "ممثلي القوات المسلحة" بعبارة " قادة القوات البرية والبحرية والجوية، والقائد العام لقوات حرس الحدود"[(4)].

➢ **دستور 1982م:** قام بصياغته تحالف الجيش مع حزب الشعب الكمالي[5]، فالعسكر عقب انقلاب 1980، ليتجاوز مشكلة إعادة تنظيم المجال السياسي، و المحافظة على استمرارية نفس النظام و آليات إدارة

---

(1)- هزبر حسن شالوخ، " حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980 (دراسة تاريخية) ، **مجلة ديالى**، (العدد. 28) 2008 ص ص .3،2.

(2) - شيماء بهاء الدين، مرجع سبق ذكره.

(3) - حنان عزو نبهان، " موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا "، **دراسات اقليمية** ، 5(11)، نقلا عن :

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.asj.net/iasj/download

(4) -طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**، مرجع سبق ذكره، ص ص .111 .112

(5) - كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص.408.

شؤون السلطة، قام بالتوظيف الأدوات الإجرائية للسيطرة في المشاركة السياسية أبرزها حل المجلس الوطني الكبير وإلغاء العمل بدستور 1961 وصياغة دستور جديد1982[1]، و الذي تم هندسته بهدف إعادة تركيا إلى نادي الديمقراطية (عقب الانقلاب)[2]، ومن ثمة تأطير طبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مختلف البنى المؤسساتية داخل النظام السياسي التركي، عبر مجموعة من الآليات القانونية التي تحدد صلاحيات أهداف، السلطات العامة للدولة(السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية) والعلاقات فيما بينها، في ظل سيادة القانون[3].

وقد تم تفريع دستور 1982، لمقدمة وسبعة أقسام اشتملت على (177 مادة)[4]، وكان أبرز ما جاء فيه ما يلي:

- نص المادة (1) و(2) في الجزء الأول المتضمن المبادئ العامة، أن تركيا دولة جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية، تستند على سيادة القانون، في حدود مفاهيم السلم العلم، التضامن الوطني، العدالة، احترام حقوق الإنسان، والولاء للقومية الأتاتوركية، وتقوم على المبادئ الأساسية الواردة في الديباجة[5] و التي تتجلى أهمها في مبدأ الفصل بين السلطات، الذي يشير فقط لممارسة مؤسسات الدولة لصلاحيات معينة خاصة بالدولة و أداء واجبات تقتصر على التعاون وتقسيم المهام، دونما الإشارة ضمنيا إلى ترتيب الأسبقية في ما بينها[6]؛
- و فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، قام دستور 1982 باستبدال نظام المجلسين الذي كان معمولا به في ظل دستور 1961، بنظام المجلس الواحد ممثلا في المجلس الوطني الكبير ، الذي رفع التعديل الدستوري لعام 1987 عدد أعضاءه من (400) نائب إلى أزيد من (450) نائبا، ثم إلى (550) نائباً على خلفية انتخابات 1995 البرلمانية، محددا مدة العضوية فيه بخمس سنوات، وتتجلى أهم اختصاصات هذا المجلس في سن القوانين وتعديلها وفقا للمادة (87)، الإشراف والرقابة على الوزراء و أعمال مجلس الوزراء، حيث تتم عملية الرقابة على هذا الأخير من خلال جملة من الإجراءات (الاستفسار، التحقيق البرلماني، المناقشات العامة الاستجواب والتحري البرلماني)،تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس،انتخاب رئيس الجمهورية وعزله، منح الثقة للحكومة وسحبها منها، وعلى الحكومة، ورئيس الدولة والمؤسسة القضائية التوقيع على

---

(1) - وصال نجيب العزاوي، "بنية النظام السياسي وصنع القرار السياسي"، **قضايا سياسية**، (العددان. 5،6)، (المجلد. 2)، (د، س، ن) ص.6.

(2) - أحمد النعيمي، **تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني**، ط1؛ الخرطوم : دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2011، ص.345.

(3) - رنا عبد العزيز خماش، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

(4) - وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص.7.

(5) - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا وتعديلاته لغاية عام 2011"، نقلا عن: **www.constitureproject.org**

(6) - رنا عبد العزيز خماش، مرجع سبق ذكره، ص. 69 .

القوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني كأعلى سلطة في تركيا، فهي لا تملك حق النقض لمعارضة هذه القوانين[1]... الخ؛

- أما على مستوى السلطة التنفيذية، تم تحديد مدة العهدة الرئاسة بسبع سنوات عقب إقرار المادة (101) من الدستور تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية من خارج المجلس الوطني الكبير بموجب اقتراح يقدمه أكثر من خمس العدد الكلي لأعضاء المجلس البالغ عدده (550) عضوا، وهو ما لم يتضمنه دستور 1961 لتؤكد المادة (102) على ضرورة انتخاب رئيس البلاد عبر آلية الاقتراع السري من قبل أكثرية ثلثي أصوات العدد الكلي لأعضاء المجلس الوطني، وفي حالة عدم الحصول على هاته الأصوات في أول اقتراعين في مدة أقصاها 30 يوم، يتم تنظيم اقتراع ثالث، ويتم انتخاب المرشح الذي يستحوذ على الأكثرية المطلقة من الأصوات من إجمالي عدد الأعضاء رئيسا للجمهورية، وفي حالة الفشل في الحصول على هذه النسبة يتم اللجوء لإجراء اقتراع رابع بين المرشحين اللذان يتحصلان على أكبر نسبة من عدد الأصوات في الاقتراع الثالث و إذا لم يكن ممكنا انتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة، يتم التوجه إلى إجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني على نحو فوري، وفي هذه الحالة يواصل رئيس الجمهورية فترة وجوده في منصبه لغاية تولي الرئيس الجديد مهامه[2]؛

- إعادة هيكلة دستور 1982 للحياة الحزبية، حيث أقر أحقية أي مواطن تركي في تأسيس حزب سياسي دونما الحصول على إذن مسبق، الانضمام إليه، والانسحاب منه ومتابعة أنشطته وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون، ذلك أن الأحزاب السياسية عناصر لا غنى عنها لحياة سياسية ديمقراطية (ف1،ف 2. ف4 من المادة 68) [3]؛

- كما عزز الوضعية الدستورية للعسكر داخل المجال السياسي، بما أن إدارة الانقلاب هي من أعدته حيث منحت لنفسها مزيدا من الصلاحيات من خلال:

✓ نص (المادة 118) على تعديل سلطات مجلس الأمن، عبر زيادة عدد أعضاء العسكريين في المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بهدف زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس، كما تم تحويل صفة قرارات المجلس من توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يعلن بها مجلس الوزراء.

✓ انبثاق الأمانة العامة للمجلس الأمن الوطني بموجب دستور 1982، الذي شدد القانون المنظم لها ضرورة تولي أمانتها من قبل فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة، مخولا لها العديد من المهام أبرزها إدارة مجمل شؤون تركيا (العسكرية، السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية)،حماية المبادئ الكمالية ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية والتدخل في إدارته وتوجيهها.

---

(1) - وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 9، 10.

(2) - حنان عزو نبهان، مرجع سبق ذكره.

(3) - علي يشار صاريباي، "الأحزاب السياسية والنظام السياسي في تركيا "، **رؤية التركية**، (6/2) ،(صيف، 2017)، ص ص .41. 42.

✓ منح الأمانة العامة الحق الكامل في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات و الأشخاص، و بهذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة للمجلس الوطني تشكل ذاكرة الدولة ومركز عملياتها؛

✓ توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ و الأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية، و إيجاد المبرر لأي تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف و الإرهاب[1]؛

وقد أصبح دستور 1982 الذي يكرس لعسكرة الدولة والمجتمع، عرضة للانتقادات حادة حيث طالب الكثير بتغييره، حيث قال عنه رئيس محكمة الاستئناف **"سامي سلجوق"** عام 1999 **"تركيا لا يمكن ويجب أن لا تدخل القرن 21 بدستور قاربت شرعيته الصفر"**، فهو لا يأخذ في الحسبان التوازن بين المدني والعسكري، ولا المركب المدني . الإسلامي[2]. بل عزز الوضعية الدستورية للجيش ومن ثمة أسهم في عسكرة الدولة والمجتمع.

➢ **تعديلات 2001م:** لقد جاءت هذه التعديلات كاستجابة لتقارير الأداء المعدة من قبل الاتحاد الأوربي منذ سنة 1998 إلى غاية سنة 2001، والتي انتقدت فيها الدور المركزي للمجلس الدفاع الوطني داخل المجال السياسي التركي، ومطالبتها بضرورة تحييد دوره وحصر صلاحياته في كل ما هو استشاري وفقط وبالانطلاق من هذه الضغوطات تم تعديل (37) مادة، من ضمنها وأهمها المادة (118) المتعلقة بالمجلس الدفاع الوطني، والتي استهدفت الرفع من عدد الأعضاء المدنيين داخل هذا المجلس عبر إدراج عضوية كل من وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، كما أشارت لطبيعة وأهمية قرارات هذا المجلس حيث ألغت عبارة **"يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبارات الأولى"** واستبدلتها بعبارة" **يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الدفاع الوطني"**[3]**.** وما يمكن قوله في الأخير، أن هذه التعديلات وضعت حجر الأساس لتقليص دور العسكر في الحياة السياسية، خاصة و أن جميع التعديلات الخاصة به (دستور 1960،تعديلات 1971 الجزئية 1980) كانت دائما في اتجاه تعزيز النفوذ العسكري سواء من حيث بنية المجلس أو طبيعة قراراته[4] فجميعها صيغت تحت "وصاية عسكرية " في أعقاب انقلابات عسكرية، ومن ثمة

---

(1)- طارق عبد الجليل، __العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر__، مرجع سبق ذكره، ص ص.72، 73.

(2)-كمال السعيد حبيب، __الدين والدولة في تركيا المعاصرة__، مرجع سبق ذكره، ص.408.

(3)- أحمد سلمان محمد، " النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، __مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية__، العدد 62، (د، س، ن)، ص. 5.

(4)- نفس المرجع، ص. 5.

كانت هذه الدساتير على مدار تاريخ الجمهورية التركية تعزز نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والمجتمعية إلا أن دستور 1982 هو أكثر الدساتير عسكرة للمجتمع التركي[1].

ثانيا: الإصلاحات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية (2002 م ـ 2018م)

منذ فوز حزب العدالة والتنمية المحسوب على تيار يمين الوسط بالانتخابات التشريعية لعام 2002 شهدت الحياة الدستورية في تركيا عملية تغيير واسعة النطاق[2]، بادرت بها حكومة "**أردوغان**" عبر إجراءها لأكثر من 21 تعديل على دستور 1982 يعيد هيكلة المؤسسات السياسية التركية [3]، وصولا لدستور 2017 الذي رسم عملية انتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي، وتتجلى ابرز هذه التعديلات فيما يلي.

- **تعديلات 2003م:** لقد كانت الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان في 30 يوليو 2003 أولى وأهم التعديلات الدستورية التي استهلتها حكومة حزب العدالة والتنمية، لاستهدافها تقليص وضعية العسكريين الدستورية والقانونية داخل الحياة السياسية، حيث تضمنت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن الوطني وأمانته العامة، محورين اثنين وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية المجلس الوطني وتقليص سلطات المجلس التنفيذية العامة، فقد تم تعديل المادة(15) من قانون مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة أين تم إلغاء البند المتعلق بوجوب تعيين الأمين العام للمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة، برتبة فريق أول أو فريق أول بحري واستبداله بنص يفتح المجال لإمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس، إلى جانب إخضاع المادتين (14،3) للتعديل، وإلغاء المواد التالية (9،14، 19) وهو ما أسهم في تقليص سلطات هذا المجلس و أمينه العام [4].

كما قلصت المادة رقم(4)المعدلة من الصلاحيات التنفيذية المخولة لمجلس الأمن الوطني و أمانته العامة بالانطلاق من موقعه كحامي للدستور، وحولته لمجرد جهاز استشاري يقتصر دوره على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، و أثمر عن إلغاء المواد (9،14، 19) سحب حق الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها من الوزارات، المؤسسات العامة، الهيئات ورجال القانون من الأمانة و مجلس الأمن الوطني، و بهذا تكون قد شكلت هذه التعديلات نقطة تحول فاصلة في مسار العلاقات المدنية العسكرية[5] بتحييد العسكر عن التدخل في السياسة، باعتباره أبرز العوامل الرئيسية التي أبقت تركيا خارج نطاق

---

[1]- طارق عبد الجليل،" الساسة والعسكر في تركيا : واقع العلاقة ومآلها"، مركز الجزيرة للدراسات، (16، اكتوبر، 2012)، نقلا عن: **https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/10/101210111018502194.htlm**

[2]- محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا... طرق جديدة للمعالجة"، في محمد عبد العاطي(محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

[3]- طارق عبد الجليل، " الجيش والحياة السياسية ... تفكيك القبضة الحديدية"، مرجع سبق ذكره ، ص. 79.

[4]- طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية...إلى دستور بلا عسكر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 156،157.

[5]- نفس المرجع، ص ص. 156،157.

الديمقراطيات التي تعمل بشكل كامل[1]. ومن ثمة جاء هذا التعديل كنقطة تحول رئيسية في مسار العلاقات المدنية العسكرية.

➢ **تعديلات 2007م:** جاء تعديل 21 أكتوبر 2007، الذي تم المصادقة فيه على تقصير مدة ولاية النواب داخل البرلمان وانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر[2] كنتيجة للأزمة الدستورية التي انفجرت عام 2007 بشأن منصب الرئاسة، عقب انتهاء مدة رئاسة "**أحمد نجدت سيزار**" ذلك أنه كان ينبغي لمرشح الرئاسة الفوز بتصويت البرلمان بنسبة ثلثي الأعضاء في الجولتين الأولى والثانية ليتأهل للجولتين الثالثة والرابعة اللتان تتطلبان 50 بالمائة زائد واحد، إلا أن "**عبد الله غول**" مرشح حزب العدالة والتنمية لم يحصل على الأغلبية المطلوبة في الجولتين الأولى والثانية و أفتكها في الجولتين الثالثة والرابعة[3]، وكردة فعل على تهديدات الجنرالات العسكريين واحتجاج البرلمانيين العلمانيين (حزب الشعب الجمهوري) على انتخاب " **عبد الله غول**" رئيسا للجمهورية بالغالبية الأصوات البرلمانية في رئاسيات 2007، بسبب إيديولوجيته المحافظة وحجاب زوجته[4]، وهو ما دفع حزب العدالة والتنمية التحالف مع حزب الوطن الأم لإجراء هذا التعديل الدستوراني وتم الموافقة عليه وعرضه على الشعب التركي الذي صوت عليه بـ "نعم" بنسبة 69 بالمائة [5].

وقد شكل هذا التعديل نقطة هامة داخل المجال السياسي التركي[6]، بتأثيثه للانتقال نحو نظام شبه رئاسي يجمع بين خصائص النظام البرلماني والرئاسي[7]، وهو ما يعد خطوة نحو دعم الديمقراطية يكون فيها الشعب التركي صاحب الشرعية في اختيار رئيسه.

➢ **دستور 2017م :** لم يكن **"الطيب رجب أردوغان"** زعيم العدالة والتنمية هو أول من طرح قضية الانتقال من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي، بل هو نقاش قديم[8] فتحته أحزاب التيار الإسلامي "حزب

---

(1)- Lauren Mclaren, and Burak Cop , « The Failure Democracy in Turkey : A comparative analysis», School of Politics and International Relations, ,University of Nottingham, p.12 , According to:
http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://www.core.ac.uk/download/pdf

(2) - David W .Lovell, « The Challanges for Democracy in Turkey », Paper presented to: **the 21st IPSA world Congress** Santiago, Chile , 12_16 July 2009 , p.5.

(3)- أحمد سلمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

(4)- أرتان آيدن، "الطقوس الانتخابية الأخيرة في تركيا لمرحلة ما بعد الديمقراطية العصيبة، **رؤية تركية**، (العدد. 12 ، (شتاء، 2014) ص ص . 101. 102 .

(5)- أحمد سلمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

(6)- علي أصلان، " المعنى السياسي لانتخابات 24 حزيران 2018 السياسة المحلية والوطنية ونظام حكومة رئاسة الجمهورية"، **رؤية تركية**، (7/3)، (خريف، 2018)، ص.41 .

(7)- أحمد سلمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

(8)- نفس المرجع، ص. 10.

السلامة الوطني" وحزب النظام الوطني" اللذان يشكلان تقليد الرؤية الوطنية في السبعينات بزعامة "**نجم الدين أربكان**"لمواجهة حالة التمزق التي أنتجها النظام البرلماني مع توالي الحكومات الائتلافية وحالة لا استقرار السياسي التي رافقتها في تلك الفترة، ثم قام "**تورغوت أوزال**" بتوسيع النقاش أكثر منذ لحظة إعداد مسودة دستور 1982 إلى غاية وفاته حول ضرورة تبني نظام رئاسي معتبرا إياه هو النموذج الإداري الأنسب لتركيا باعتباره محرك التغيير ويحفظ وحدة البلاد، بعكس النظام البرلماني الذي يبطئ الإصلاحات التي ينبغي القيام بها في ظل مجتمع ذوو قاعدة اثنيه ودينية. مذهبية واسعة ذلك أن هذه الاختلافات المجتمعية في ظل النظام البرلماني القائم حسب رأيه تحرض على تجزئة الخيارات السياسية التي تتشكل تبعا للمناطق المدن والثقافات السياسية القائمة عليها، والبرلمان المتكون من هذا الضرب من الديناميات لا يستطيع التركيز على الأعمال التشريعية، ويتعسر فيه الوفاق في السياسة تدريجيا[1]، و استلم بعده الرئيس "**سليمان ديميرال**" القضية حيث يقول "**كنت أفضل أن أجلب النظام الرئاسي إلى تركيا، و هذا الأمر عقدة في داخلي لأنني لم أتمكن من تطبيقه**"، و"**ألب أرسلان توركيش**" زعيم الحركة القومية السابق هو الأخر كان أكثر تشدقا بتطبيق النظام الرئاسي قال "**إن عصرنا هو عصر السرعة و القوة. لذلك ندافع وفق ما يليق بتاريخنا وتقاليدنا عن النظام الرئاسي**" ، ولعل هذه المقاربة التاريخية هي التي تفسر وقوف "حزب الحركة القومية" إلى جانب حزب العدالة والتنمية في معركة التعديلات الدستورية من أجل اعتماد النظام الرئاسي، التي خاضها "**أردوغان**" منذ جانفي عام 2015 حيث قال وقتها في لقاء تلفزيون أن سعي بلاده للانتقال إلى النظام الرئاسي يأتي في إطار تسريع نمو وتطوير الدولة التركية مضيفا أن "**النظام الرئاسي سوف يعجل سير العمل ويسرع عملية التنسيق والاتصال بين مؤسسات الدولة**"[2]. وعقب فشل المحاولة الانقلابية في 15 يونيو 2016 تسارعت الخطوات و تضافرت جهود حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية لأجراء تعديلات جزئية على الدستور، حيث قدموا مبادرة بشأن منح الدستورية للنظام الرئاسي من خلال طرحه للتصويت الشعبي[3].

وعلى خلفية هذا الوفاق الذي تم بين "حزب العدالة والتنمية " و" حزب الحركة القومية" على حزمة التعديلات الدستورية المتمركزة حول تبني النظام الرئاسي، تم عرضها على المجلس العمومي للبرلمان الذي وافق عليها، ثم صادق عليها رئيس الجمهورية، ليتم عرضها على الشعب التركي[4]، يوم 16 أفريل 2017 مصوتا عليها هو الأخر بـ " نعم" بنسبة 51.4 بالمائة أي قبول هذه التعديلات التي تستهدف تغيير نمط النظام

---

(1)- سردار غولنر ، و نبي ميش، " الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، **رؤية تركية**، (2/ 6)،(صيف، 2017)، ص ص. 62،64.

(2)- أحمد سلمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

(3)- أحمد إيبمايا ، "النظام الرئاسي المقترح لتركيا: تقييم السياق والانتقادات" ، **رؤية تركية**، (6/2)، 2017، ص.16

(4)- سردار غولنر، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

السياسي. من البرلماني نحو الرئاسي[1] و بهذا انتهت النقاشات وأصبح الانتقال من نمط الحكم البرلماني نحو نظام الرئاسي واقعا ملموسا .

وقد جاءت تعديلات 2017 الدستورية المنظمة للنظام الرئاسي الجمهوري المنطلق من البحث عن نظام حكومة معدل من حيث ترتيبات العلاقة بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية[2] على النحو الآتي:

- **فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية:** ألغت التعديلات الطارئة الازدواجية في رئاسة السلطة التنفيذية (**رئاسة الوزراء، مجلس الوزراء**) المتمخضة عن النظام البرلماني، ففي ظل النظام الجديد أصبح لرئيس الجمهورية المنتخب من الشعب مباشرة لمدة خمس سنوات الحق في إدارة السلطة التنفيذية بمفرده وحددت حق الترشح للرئاسة الجمهورية للشخص الواحد بدورتين متعاقبتين فقط، شريطة حصول الأحزاب على خمسة بالمائة من الأصوات حتى تتمكن من تقديم مرشحها للرئاسة وحصول الأفراد المستقلين على مائة ألف توقيع على أقل تقدير حتى يتمكنوا من ترشيح أنفسهم للرئاسة الجمهورية، كما تم تحديد نسبة **50+ 1** من الأصوات المقبولة للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية عقب جولتين من الانتخابات العامة [3]، كما تم الجمع بين المادتين (101 ،102)، و إعادة صياغة أصول الترشح لرئاسة الجمهورية وعملية الانتخاب، حيث أزيلت عبارة" **يقطع ارتباط انتخاب رئيس الجمهورية المنتخب بحزبه إن وجد**"، و أصبح المجال مفتوحا أمام رئيس الجمهورية ليكون حزبيا مع منعه باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية أن يكون عضوا في السلطة التشريعية، كما أقرت المادة (116)من الدستور على تجديد انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعبي الكبير معا، حيث يمكن لرئيس الجمهورية بمفرده و مجلس الشعب التركي الكبير بأغلبية ثلاثة أخماس كامل أعضاءه اتخاذ قرار تجديد الانتخابات الجمهورية والمجلس، وفي حالة الموافقة بإعادة انتخاب الجهاز التشريعي أو الرئيس تجري إعادة الانتخابات معا في نفس الوقت، و إذا قرر المجلس إعادة انتخاب ضمن الفترة الرئاسية الثانية لرئيس الجمهورية يمكن للرئيس أن يرشح نفسه مرة أخرى[4].

وانسجاما مع متطلبات نظام الحكم الرئاسي منح رئيس الجمهورية صلاحيات تعيين نواب الرئيس والوزراء بموجب مرسوم رئاسي، تنظيم أصول تعيين وإقالة كبار المديرين العاميين من المناصب بموجب المراسيم الرئاسية، وإعداد مشروع قانون الميزانية وتقديمه إلى البرلمان، ومنع من تقديم مشروعات قوانين إلى البرلمان، ومنح مقابل ذلك الحق في إصدار المراسيم باستثناء المراسيم المتعلقة بقضايا الحقوق الأساسية والحقوق والواجبات الشخصية والسياسية، والمرتبطة بتنظيم القوانين بشكل واضح، و التي يحصر الدستور

---

(1)- محمد زاهد صوباجي، " نظام الحكم الجمهوري الرئاسي والتحول الديمقراطي في تركيا"، **رؤية تركية**، (2/6)،(صيف 2017) ص. 23.

(2)- سردار غولنر ، و نبي ميش، مرجع سبق ذكره، ص . 58

(3)- نبي ميش، و هزال دوران، " انتخابات 24 يونيو 2018 ومدلولها في السياسة التركية"، **رؤية تركية**، (7/3)، 2018، ص.67.

(4)- سردار غولنر ، و نبي ميش، مرجع سبق ذكره، ص ص. 86، 87.

تنظيمها بالقانون، وإذا أصدر البرلمان قانونا في القضية نفسها، يعد حكم المرسوم الرئاسي لاغيا، و إذا وجد تعارض بين المرسوم الرئاسي وأي قانون، تنفذ أحكام القانون ويعد المرسوم الرئاسي لاغيا، كما يعين رئيس الجمهورية [1]؛

- **فيما يتعلق بالسلطة التشريعية:** تم رفع عدد النواب من 550 إلى 600 انسجاما مع زيادة عدد السكان، حيث وافق البرلمان على المادة (2) المتضمنة زيادة عدد نوابه بأغلبية 342 صوتا، وعارضه 139خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إل 18 عاما انسجاما مع التوجهات العالمية، وتغيير عبارة" **الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية الإجبارية**" من صفات العضو المرشح للبرلمان لتصبح بشكل (**الذين لهم صفة بالعسكرية**) وصوت البرلمان على المادة (3) بأغلبية 342 صوت ومعارضة 137، كما أعادت المادة (87) من الدستور المنظمة لمهام المجلس الشعب التركي الكبير بإلغاء صلاحية إصدار المرسوم بمثابة، و إجراء انتخابات مجلس الشعب التركي الكبير الذي يمثل الجهاز التركي ورئيس الجمهورية معا في نفس اليوم كل خمس سنوات، والمحافظة على أصول الجولتين في انتخاب رئيس الجمهورية الموجود في النظام الحالي[2]؛
- **فيما يتعلق بالسلطة القضائية:** ألغت التعديلات التي أجريت على المادة(142) من الدستور المحاكم العسكرية باستثناء حالات الحرب و المحاكم التأديبية، كما أعادت المادة(159) هيكلة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين HSYK، حيث أسقطت كلمة (العليا) من اسم المجلس، وغيرت أصول اختيار الأعضاء حيث يترأس المجلس وزير العدل عضوا طبيعيا في المجلس، و خفض عدد الأعضاء المجلس من 22 إلى 13 عضوا، وعدد الدوائر من ثلاثة دائرتين، وصمم اختيار الأعضاء الأحد عشر بحيث يختار رئيس الجمهورية أربعة، ويختار المجلس سبعة أعضاء بالأغلبية النوعية للأصوات[3].
- **فيما يتعلق برقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية:** تم إجراء تعديلات على المواد (98 ،99 ،100 105) المتضمنة بنودا تكفل للسلطة التشريعية صلاحيات الرقابة على السلطة التنفيذية حيث منحت المادة (98) للمجلس الشعب التركي الكبير الحق في الحصول على المعلومات والرقابة من خلال البحث البرلماني، المناقشة العامة والتحقيق البرلماني والأسئلة الخطية، كما فتحت المادة (100) و (105) المجال للمطالبة بفتح تحقيق بحق رئيس الجمهورية، نوابه والوزراء نتيجة وجود مزاعم بارتكابهم جريمة فيما يتعلق بمهامهم بناءا على مقترح تقدمه الأغلبية المطلقة لكامل أعضاء المجلس الشعب الكبير، حيث لا يمكن لرئيس الجمهورية الذي صدر بحقه فتح تحقيق أن يأخذ قرارا له علاقة بالانتخابات، ويقال رئيس

---

[1]- نبي ميش، و هزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص.68 .

[2]- أحمد سلمان محمد، ص. 11 ، و سردار غولنر ، و نبي ميش، ص .86، مرجعين سبق ذكرهما.

[3]- سردار غولنر، و نبي ميش، نفس المرجع، ص .88.

الجمهورية المحكوم عليه في الديوان الأعلى بجريمة تمنعه من الترشح للانتخابات، وتطبق هذه المادة بعد إقالة رئيس الجمهورية من وظيفته جراء جريمة يدعى ارتكابها خلال وجوده على رأس عمله[1].

وبالانطلاق مما سبق يمكن القول أن هذا التعديل الذي كرس الانتقال من النظام البرلماني إلى نموذج النظام الرئاسي، المستند على مفهوم "**الفائز يأخذ كل شيء**" « winner takes all » أو « first past the post » والذي جاء لتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يمتلك السلطة التنفيذية وتعزيز موقعه في السياسة و الإدارة في صياغة السياسة العامة وممارستها وتقييمها [2]، كان أول تعديل دستوري في تاريخ تركيا الدستوري الحديث تمت صياغته بطريقة ديمقراطية توافقيه عقب موافقة البرلمان، ورئيس الجمهورية، وتزكيته بنعم من قبل الشعب التركي عبر الاستفتاء، وهو امتداد للتعديلات 2003، 2007 وإنهاء للمرحلة فرض الدساتير وهندستها داخل الثكنات العسكرية ولدستور 1982 الاستبدادي.

المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية وواقع العملية الديمقراطية

سيتم معالجة هذا المطلب الدراسي في نقطتين على النحو الآتي.

أولا: الأحزاب السياسية

يستند النظام السياسي التركي على مقومين اثنين،الجيش الذي يشكل روح الأمة التركية باعتباره المحرر ومؤسس الدولة، و النظام الحزبي الذي جعل من حزب الشعب الوجه السياسي للدولة القومية الجديدة[3] نتيجة لعامل استمرارية التاريخ السياسي للبلاد . **الماضي العثماني** . و التغييرات العميقة التي أصابت المجال السياسي التركي مع انبثاق الدولة التركية[4]في شكلها الحالي .

فتركيا وفقا للباحثة "**ميشيل بينر أنجريست**" هي الحالة الاستثنائية الوحيدة، من بين كافة الدول حديثة النشأة في القرن العشرين، من عكفت على تطوير مؤسساتها الحزبية التنافسية، حيث بدأت عهدها الانتقالي في الفترة التالية الاستقلال بنظام حزبي مشابه بدقة للنظم الخاصة بالحالات الدول التي ألت للانهيار التي شهدت هيمنة ثلاثة أحزاب أو أكثر على المسرح السياسي، ومن ثمة عملت تركيا على تطوير نظام ثنائي الحزبية منذ تلك اللحظة حزب الشعب الجمهوري ـ الحاكم في مقابل الحزب الجمهوري التقدمي ـ المعارض الذي هندسته النخب السياسية والقوى الاجتماعية المناوئة للكماليين سنة 1930، في ظل تضييقات شديدة فرضها " **أتاتورك**" على المعارضين لحزب الشعب من خلال فرض رقابة حادة على الجيش لمنع استقطابه

---

(1)- خلوق لقان،" صلاحيات السلطة التشريعية في رقابة السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي من النمط التركي"، **رؤية تركية** (6/2)، 2017 ، ص ص.117، 119.

(2)- نبي ميش، و هزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص.68.

(3)- كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص.356.

(4)- Dankwart Rustow, Op .cit, p.10 .

وتسييسه، لتشهد أواخر الأربعينات، موجة تحرر سياسي[1]، خاصة مع تقنين عملية المرور نحو التعددية الحزبية عام 1950، والتي تمخض عنها ظهور عائلتين حزبيتين يمين الوسط « **Merlez sag** » ممثلة في "**الحزب الديمقراطي**"، و يسار الوسط « **Merkez Sol** » ممثلة في "**حزب الشعب الجمهوري**"[2]،استنادا لنتائج الانتخابات التي أفرزت هذين الحزبين فقط، و هو ما جعل "**ديفرجييه**" يصنف النظام الحزبي التركي آنذاك في خانة الثنائية[3]، ذلك أنه منذ اللحظة الانتقالية ناح التعددية لغاية اليوم، شهد النظام الحزبي التركي تطورات وتقلبات عميقة على الصعيد الواقعي، رافقته عمليات مراجعة و إعادة تقييم « re _evaluatin » ضخمة على صعيد أدبيات تاريخ الحياة الحزبية التركية، التي قامت بتقسيم المنظومة الحزبية التركية على أساس إيديولوجي لخمسة أقطاب حزبية كبرى أبرزها [4] :

- **تيار يمين . الوسط الليبرالي المحافظ « the liberal conservative center _ right »**: تستند الإيديولوجية المركزية له على تمثيل إرادة الأشخاص المستبعدين في مواجهة النخبة الكمالية، حيث اشتملت سياسات أحزاب يمين الوسط على عنصرين اثنين، السعي لفهم ليبرالي أكثر للعلمانية، ودعم القيم الثقافية المحافظة التي حاولت هذه الأحزاب ربط الناخبين المتدينين بها من جهة، و إعادة توزيع الموارد الاقتصادية من المركز للهامش، فالسياسة الاقتصادية لليمين الوسط مكنت النخب الاقتصادية المحيطية من الوصول للموارد الاقتصادية، مما فتح المجال لتأسيس مجموعات اقتصادية جديدة، وقد حكم هذا التيار البلاد منذ مطلع الخمسينات لعقدين متتاليين، مسيطرا على نسبة تتراوح ما بين 40 إلى 50 في المائة من مجموع الكتلة الناخبة، مع بعض الاستثناءات في سبعينات وتسعينات القرن العشرين، ففي الخمسينات كان ممثلا من قبل "**الحزب الديمقراطي**"، في الستينات والسبعينات من قبل "**حزب العدالة**"، في الثمانينات و التسعينات "**حزب الوطن الأم**"، و "**حزب الطريق القويم**"، و منذ 2002 ممثلا من طرف "**حزب العدالة والتنمية**" الحاكم المتمخض عن صراع طويل داخل أحزاب التيار الإسلامي بين الإسلاميين التقليديين و الإسلاميين المعتدلين، كأحدث حزب يمثل تيار يمين الوسط عقب اختفاء أحزاب يمين الوسط السابقة؛
- **تيار يسار الوسط . العلماني الكمالي « the kemalist secular left_centrist »**: هو الخصم الطبيعي لليمين الوسط، حيث تدافع الإيديولوجية السياسية لليسار الوسط على المبادئ الكمالية كأيديولوجية أسست الدولة التركية الحديثة عام 1923، خاصة العلمانية ضد محاولة هيمنة القيم الدينية التي يمثلها يمين الوسط، وقد جمع يمين الوسط ما بين 25 و 35 في المائة من مجموع الأصوات، يسيطر عليها في الغالب "**حزب الشعب الجمهوري**"، الذي قدم نفسه عام 1965 كحزب يساري الوسط، يتبنى قضايا

[1]- ميشيل بينر أنجريست، مرجع سبق ذكره، ص ص.215 ـ 241 .

[2]- Guneyet Dinc , Op. cit, p. 475 .

[3]- منتصر مجيد حميد، مرجع سبق ذكره، ص.318.

[4]- Guneyet Dinc , Op. cit, p. 475 .

مجتمعية مثل الرفاه، الدفاع عن حقوق المثقفين اليساريين والعمال ذوو السترة الزرقاء في المؤسسات العامة، وهو ما حفز الكماليين الأكثر محافظة على مغادرته وتأسيس "**حزب الحقيقة الجمهوري**"، وفي أوائل تسعينات القرن العشرين، حرس وسط اليسار أيضا على إيجاد حلول للقضية الكردية ودخل في تحالف استراتجي مع الحركة الكردية اليسارية الوطنية؛

- **التيار القومي التركي** « **the turkish nationalism** » : يستند هذا التيار على إيديولوجية ثابتة، ما يطلق عليها تسمية "**تسعة أضواء**" « nine lights » التي ركزت على معاداة الشيوعية، والتعصب للقومية التركية خلال فترة الحرب الباردة، بعد نهاية الحرب الباردة أصبح العنصر التركي هو الأقوى إلى جانب دعم فهم وطني محدد للإسلام، كمصدر لا مفر منه للأخلاق، الثقافة والهوية التركية، وقد ظهرت هذه العائلة الإيديولوجية في وقت مبكر، مع تيار يمين الوسط ويسار الوسط، ولكن في الخمسينات والستينات لعبت دورا هامشي في السياسية التركية، فقط مع تأسيس حزب " **الحركة القومية** " عام 1965، الذي أصبح جزءا من تحالف حكومتين وطنيتين أواخر السبعينات، أصبح التيار القومي طرفا سياسيا هاما، و منذ مدخل سنة 2000، أصبح حزب "**الحركة القومية**" حزبا أكثر مركزية، حيث أصبحت مصالح الدولة أكثر أهمية له من النظام الإيديولوجي خاصة عندما يكون إلى جانب حزب "**الشعب الجمهوري**"، يصبح الحامي الوحيد للخطوط الحمراء للدولة التركية ضد عملية الدمقرطة بقيادة حزب العدالة والتنمية، في حين حزب "الشعب الجمهوري" يقدم نفسه كحامي للعلمانية ضد أي تهديد محتمل للأسلمة « islamization » الدولة من قبل حزب العدالة وأصبح حزب " الحركة القومية" حامي للدولة تركية ضد أي تنازلات ثقافية للأكراد؛

- **تيار الإسلام السياسي** « **the political islam** »: أو ما يسمى بـ « Milli Gorus » (النظرة الوطنية) أيديولوجيته هي مزيج ما بين الأخلاقية المحافظة، لكن دونما دعم لتطبيق الشريعة، وبرنامج اقتصادي محدد للناخبين المحافظين، ظهر هذا التيار عام 1970، كنتيجة للصراع بين النخب الاقتصادية الاسطنبولية التي كانت مدعومة من قبل تيار يمين الوسط، ونشوء طبقة رجال أعمال أناضوليين مالكين لشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الأناضول والتي تم عزلها من قبل تيار يمين - الوسط الذي دعموه في الخمسينات والستينات، وقد اعتبر حزب "**النظام الوطني**" و خليفته حزب "**السلامة الوطني** " أنفسهم كحماة حقيقيين للمصالح رجال الأعمال الأناضوليين (الهامش) ففي سبعينات القرن العشرين دعم حزب "النظام الوطني" فكرة تطوير صناعة ثقيلة وطنية ودعم شعبي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي التسعينات، دعم "**حزب الرفاه**" كخليفة لحزبي " **النظام الوطني**" و" **السلامة الوطني**" الملكية الخاص، و دمج الصناعة في الاقتصاد العالمي بالإضافة لدفاع "حزب الرفاه "على مدونة أخلاقية إسلامية محددة، أو ما يسمى " « Adil Duzen » والتي كانت تنتقد الرأسمالية و الفردانية، وتطالب بالعدالة المجتمعية، حرية الأديان، محاربة الفساد واحترام طبقة العمال؛

- **التيار القومي اليساري الكردي** « **the leftist kurdish nationalism** » : هو أحدث تيار حزبي ظهر في تسعينات القرن العشرين، غير أن منطلقاته الفكرية تعود إلى البيئة اليسارية في الستينات والسبعينات من

القرن الماضي، عندما قام المثقفون الأكراد بتبني مشكلة الأقلية الكردية من منظور ماركسي، فمطلبه الأساسي كان هو الاستقلال الثقافي و الإداري للشعب الكردي داخل جمهورية تركيا الديمقراطية[1]، و يمكن تقسيم أحزاب هذا التيار لنوعين، اتجاه عنفي انفصالي يمثله حزب "**العمال الكردستاني**"« PKK » المحظور الذي قام بتصعيد الأعمال المسلحة بداية التسعينات وسمح لليسار الكردي من تصدر أجندة الاهتمامات القومية العليا، واتجاه سلمي مدني مثله أهم حزب "**العمل الشعبي** " « HEP » الذي قدم نفسه كخليفة للحزب اليسار " **الديمقراطي الاجتماعي الشعبي**" « SHP » الذي تأسس عام 1985، لينبثق مؤخرا حزب "**السلام والديمقراطية**" « BDP » عام 2008 عن حزب" **المجتمع الديمقراطي**"« DTP » الذي حظرته المحكمة الدستورية بداعي تورطه مع حزب العمال الكردستاني[2]، فأحزاب هذا التيار تشترك مع تياري يمين الوسط و الإسلام السياسي في تجربة الحظر و البروز بمسميات جديدة، وهو ما اضطرها لإعلان نفسها كأحزاب جماهيرية يسارية علمانية، تنطلق أيديولوجيتها من فكرة أنها لا تناضل فقط ضد الدولة التركية بل وضد المراكز التقليدية للسلطة الكردية، زعماء القبائل و المرجعية الدينية، إلا أنهم فشلوا في استقطاب الأكراد المحافظين، الذين يعتبرون الدين بالنسبة إليهم أهم من الأثنية[3].

وقد كان أبرز ما ميز الحياة الحزبية التركية منذ الانتقال نحو التعددية إلى غاية سنة 2002، تجزؤ النظام الحزبي وانقسامه [4]، نتيجة لقيام الأحزاب التركية على فكرة الزعيم الملهم الذي بمجرد وفاته أو غيابه تطفوا للسطح خلافات بين أعضاءه مما يؤدي لانقسامها عنه، مثل ما حدث مع "**عدنان مندريس**" و"**جلال بايار**" الذين انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري، إضافة للاختلافات الإيديولوجية والفكرية بين أعضاء الحزب الواحد الناجمة عن انضمام بعض الشخصيات إلى حزب معين لظروف بعينها، وبمجرد زوال تلك الظروف ينتهي ارتباطهم بالحزب، ويشكلون حزب أخر يتبنى توجها مغايرا مثلما ما حدث مع حزب الديمقراطي بقيادة "مندريس" الذي تبنى سياسة مرنة مع الدين بعكس حزب الشعب الجمهوري، كما أنه بنهاية الثمانينات عانى " **تيار يمين الوسط**" من حالة تشرذم تسببت في حدوث ضعف على صعيد القيادة السياسية الحاسمة وهو ما تمخض عنه صعود "**التيار القومي التركي** " ممثلا في " حزب الحركة القومية" بزعامة الزعيم القومي المتطرف القديم الراحل " ألب "أرسلان توركش" و"**التيار الإسلامي**" ممثلا في "حزب الرفاه " بزعامة " نجم الدين أربكان"[5]، و الائتلافات الحكومية شكلت هي الأخرى أبرز مظاهر الحياة السياسية الحزبية خاصة في الفترة الممتدة من عام 1983 لغاية نوفمير 2002 حيث تشكلت 14حكومة

(1) -Ibid, p p .475, 479 .

(2)- منتصر مجيد حميد، مرجع سبق ذكره، ص.322.

(3)- Guneyet Dinc , Op. cit, p. 479.

(4)- رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص ص. 81، 82.

(5)- أحمد عبد العزيز محمود، مرجع سبق ذكره، 2012، ص. 125.

ثمانية منها حكومات ائتلافية، وستة المتبقية حكومات حزب الواحد[1]، إلى جانب غياب الأحزاب التاريخية والتقليدية، عن الساحة في كثير من المراحل الزمنية وسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة الحزبية نتيجة حظرها للأحزاب القائمة في فترة الانقلابات[2]، فمجلس الأمن القومي أغلق جميع أحزاب ما قبل انقلاب سبتمبر 1980 ومنع رؤساءها من ممارسة السياسة، وعقب مرور ثلاثة سنوات على تاريخ الانقلاب سمح لثلاثة أحزاب فقط بخوض الانتخابات العامة عام 1983، والسبب يعود لوجود عدد كبير من الأحزاب في فترة ما قبل الانقلاب، وهو ما جعل الباحث « **Sabri Sayari** »، يدعو للانتباه لمركزية دور العامل التاريخي الخفي المتمثل في "**دوافع نخب الدولة لتصميم السياسة الحزبية**"، ومن الأمثلة الواقعية على دوافع تلك النخب تأسيس مجلس الأمن القومي لنظام حزبي سلطوي، من خلال فرض القيود على الأحزاب السياسية وعتبة انتخابية تقدر بـ 10 بالمائة ، ورغم ذلك لم يستمر أي حزب سياسي هندسه مسئولي مجلس الأمن القومي (نظام الحزبين ،أو نظام الحزبين ونصف الحزب) طويلا مثلما أشار« **Ozbadon**» ، بل زاد عدد الأحزاب المؤثرة في الفترة من 1983.1999 خاصة في انتخابات عام 1995 حيث اشتدت درجة التجزئة، كما حدث ما بين عامي 1995 و 2002 حيث تجاوزت الزيادة فترة 1961 . 1980 وبلغ عدد الأحزاب السياسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار سبعة في الفترة من 1995. 2002[3] .

إلا أن صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم عقب فوزه الانتخابي الساحق في نوفمبر عام 2002، وفقا للباحث « **Sabri Sayari** » أحدث قطيعة مع التقاليد الحزبية السابقة بتهميشه للاعبين الرئيسيين في النظام الحزبي طيلة الفترة الممتدة من (1991 . 2002) من السياسة الانتخابية والبرلمانية و أسس لنظام حزبي جديد [4]، يدعى "**نظام الحزب المسيطر**"، فقد وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وفقا للنظام الانتخابي المسمى بطريقة « **D'hondt** » الانتخابية وعتبة 10 بالمائة التي تسمح لحزبين فقط من الفوز بمقاعد برلمانية، مما ساعد حزب العدالة والتنمية على الفوز بالأغلبية البرلمانية من خلال الحصول على ثلثي مجموع المقاعد 66 في المائة وحزب الشعب الجمهوري لنفس السبب، حصل على 32,4 بالمائة وانخفض عدد الأحزاب الفاعلة بشكل جذري إلى واحد ونصف[5] **.**

---

(1)- علي يشار صاريباي، "الأحزاب والنظام السياسي التركي"، **رؤية تركية**، (7/2)، (صيف، 2017)، ص ص. 44، 45.

(2)- رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

(3)- علي يشار صاريباي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 42، 43.

(4)- Sabri Sayari, « Towards a New Turkish Party System? », Faculty of Arts and Social Sciences, Sabancı University, Istanbul Turkey, **Turkish Studies** , (volume.8), (Issue, 2), 2007, pp. 197 ,198

(5)- **نظام الحزب المسيطر** : هو النظام الذي يسيطر فيه أحد الأحزاب في نظام متعدد الأحزاب على السلطة والتشريع ، وتكون الأحزاب الأخرى منافسة مستقلة عن الحزب المسيطر ، والتناوب غير وارد بالنسبة للانضمام للحكومة ، والأحزاب نفسها تفوز دوما في الانتخابات وتتمتع بأغلبية مطلقة في البرلمان، أنظر: علي يشار صاريباي، مرجع سبق ذكره، ص. 41. 45.

فالنظام الحزبي التركي بدأ يشهد منذ تشريعيات 2002، تراجع في عملية التجزؤ إلى الحد الذي أصبح حزب الشعب الجمهوري يمثل مركز اليسار، حزب العمل القومي يمثل القومية التركية . الأثنية، حزب السلامة والديمقراطية يمثل القومية الكردية، و حزب العدالة والتنمية يمثل مركز تيار يمين الوسط، حيث عرف هذا الأخير فترة من الضعف، ثم استعاد قوته مجددا مع الانتصارات الانتخابية المتتالية لحزب العدالة والتنمية و بزيادات ملحوظة في أصواته خاصة في انتخابات 2007 ، 2011 [(1)]، 2015، 2018.

ثم جاءت تعديلات 2017 الدستورية التي عززت من نفوذ حزب العدالة والتنمية الحاكم، وجعلته يتخلص من عقلية الماضي التي تؤمن أن إغلاق الأحزاب يجلب الاستقرار، إلا انه على رغم من تبلور مواقف وتصورات لهذه الأحزاب السياسية الأربعة التي ساهمت في الحد من الانقسامات الحزبية الحاصلة، ارتفع في مقابل ذلك ما يعرف بالاستقطاب السياسي، حيث أصبح من الممكن تعريف هذه الفواعل الحزبية بالإشارة فقط إلى جماعات محددة تمثلها و قضايا معينة تتصدر أجنداتها، وهو ما جعلها تخفق في قيادة تركيا نحو الترسيخ الديمقراطي[(2)].

ثانيا: الانتخابات

منذ قرابة سبعة عقود من الزمن يتم تنظيم انتخابات تعددية في تركيا، والتي تم توصيف معظمها بمفاهيم مختلفة مثل "التاريخية"، "الحساسة" ، و"الميلادية". وقدانبثقت هذه التوصيفات من حالة الفوضى التي ميزت المجال السياسي التركي لفترات طويلة نتيجة الانقلابات المتكررة ، الأزمات، والكيانات الوصائية حيث كان من المفترض أن كل موعد انتخابي يتم أجراؤه، يجلب معه الاستقرار للحياة السوسيو. سياسية[(3)] إلا إن العكس هو الذي حدث مع تسجيل نسب مشاركة شعبية ضئيلة لغاية انتخابات عام 2002 التي أسست لحقبة تاريخية جديدة في الحياة السياسية الحزبية والانتخابية في تركيا، عنوانها القطيعة مع الأزمات، لذلك سأتطرق في هذه الجزئية إلى أهم المواعيد الانتخابية الرئاسية والتشريعية التي تم تنظيمها منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2018، نتيجة لاستمرار تكرار العمليات الانتخابية في وقتها، وتقديمها عن موعدها أحيانا، في ظل تزايد نسبة الأصوات، حيث خاضت القوى السياسية الحزبية طيلة هذه الفترة قرابة ثلاثة عشر استحقاقا انتخابيا تنوعت ما بين انتخابات برلمانية، بلدية ورئاسية[(4)].

---

(1)– علي يشار صاريباي، مرجع سبق ذكره، ص. 43، 45.

(2)– منتصر مجيد حميد، ص ص. 317، 318 ، و علي يشار صاريباي، ص. 43، مرجعين سبق ذكرهما.

(3)– نبي ميش، وهزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

(4)– مطهر الصفاري، " الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2002 . 2018"، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، 2018 ص.4.

أ - الانتخابات الرئاسية

لطالما شكلت السلطة التنفيذية القوية ابرز تقاليد الدولة التركية على مدار تاريخها السياسي[1]، والتي أنيطت بمقتضى جميع دساتير العهد الجمهوري(1924،1961، 1982) للرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيس الجمهورية في النظام البرلماني هو رئيس الدولة ويمثل بهذه الصفة الجمهورية ووحدة الأمة التركية باعتباره أهم فاعل داخل السلطة التنفيذية حيث يعمل على تنفيذ الدستور، والعمل المنظم والمنسق لأجهزة الدولة، وتحقيقا لهذا الغرض تكون الواجبات التي يلتزم بأدائها والصلاحيات التي توكل إليه، لممارستها بما يتماشى مع الشروط المنصوص عليها بالمواد ذات العلاقة بالدستور، فبموجب (المادة 31) من دستور 1924 كان ينتخب رئيس الجمهورية من بين أعضا ء المجلس التركي الكبير ومن قبله (أي المجلس) لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ثم جاء دستور 1961 الانقلابي الذي عدل عبر (المادة 95)مدة مكوث رئيس الجمهورية بسبع سنوات في العهدة الواحدة، عقب انتخابه في جلسة خاصة عبر آلية الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني الكبير، وفي حالة عدم حصول احد المترشحين على الأغلبية تعاد الانتخابات في جلسة أخرى ويتم الاكتفاء في هذه الحالة بحصول احد المرشحين على الأغلبية المطلقة لمجموع الأعضاء بهدف الفوز بالرئاسة، وتلاه دستور 1982 الانقلابي هو الأخر، محددة المادة (101) منه مدة شغل منصب الرئاسة بسبع سنوات أيضا، وسمحت بالترشح لرئاسة الجمهورية من خارج المجلس الوطني الكبير بموجب اقتراح خطي يقدمه ما لا يقل عن خمس العدد الكلي لأعضاء المجلس البالغ عدده (550) عضوا مؤكدة المادة (102) على أنه يتم انتخاب رئيس الجمهورية من خلال ثلثي أكثرية العدد الكلي لأعضاء المجلس الوطني الكبير وبالاقتراع السري أيضا، وفي حالة عدم الحصول على ثلثي ذلك العدد في أول اقتراعين و التي مدة كل واحد منهما 30 يوما على الأقل، يتم إجراء اقتراع ثالث، ينتخب فيه المرشح المتحصل على غالبية أصوات الأعضاء المطلقة رئيسا للجمهورية، وفي حالة فشله في الوصول لهاته النتيجة يصار إلى تنظيم اقتراع رابع بين المرشحين الذين يتلقيان أكبر نسبة من عدد الأصوات في الاقتراع الثالث، وإذا لم يكن ممكنا انتخاب رئيس الجمهورية بالأكثرية المطلقة من إجمالي عدد الأعضاء في هذا الاقتراع، يتم التوجه لإجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني الكبير على نحو فوري، وفي هذه الحالة يواصل رئيس الجمهورية مدة وجوده في منصبه لحين يتولى الرئيس الجديد المنتخب مهام منصبه[2].

وهو ما جعل تاريخ الرئاسة وفقا للباحث **"أحمد ايبمايا"** يعج بالوصاية الصارمة، فالعمليات الانتخابية الرئاسية كانت بيروقراطية ولا تمت للديمقراطية إلا بالقليل، فالقائمون على الوصاية اعتبروا الرئاسة منصب لا ينبغي أن يخرج من بين أيديهم، لذلك قاموا بوضع استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف من ابرزها وضع البندقية على فم مرشح الرئاسة، تطويق البرلمان بالدبابات، سيناريوهات ما بعد الحداثة

---

(1)- أحمد إيبمايا، مرجع سيق ذكره، ص. 12.

(2)- حنا عزو بهنان، مرجع سبق ذكره.

والضغط على المحكمة الدستورية لإصدار التشريعات التي يريدونها متمثلة في انتخاب الرئيس في البرلمان متذرعين بمقولة "**أن متطلبات النظام البرلماني شيء مختلف تماما**"[(1)] .

إلا أن هذا الوضع تغير منذ صعود حزب العدالة والتنمية صاحب السلطة السياسية القوية التي وضعت الإرادة الشعبية في مواجهة الوصاية البيروقراطية[(2)] من خلال حزمة من الإصلاحات الدستورية تم عرضها للاستفتاء الشعبي أهمها تعديل 2007(سبق التطرق إليه) لدستور 1982 الذي تم فيه تجاوز آلية انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان إلى انتخابه من خلال الاقتراع العام الشعبي المباشر، و من ثمة تجاوز نظام الوصاية البرلمانية، وكانت رئاسيات 10 أوت 2014 أول رئاسيات يتوجه فيها المواطنون الأتراك لصناديق الاقتراع لانتخاب رئيس بلادهم، ومن ثمة شكلت واحدة من أهم الانتخابات في تاريخ تركيا السياسي وقد تنافس في هذه الرئاسيات[(3)]، التي بلغت نسبة المشاركة فيها1، 74 بالمائة ثلاثة مرشحين "**رجب الطيب أردوغان** " عن حزب العدالة والتنمية "**صلاح الدين دميرتاش**" عن حزب السلام والديمقراطية، وقرر حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية خوض غمار الانتخابات عن طريق " **مرشح مشترك** " ، ولقي هذا القرار دعما من 11 حزب سياسي، حيث فاز هذا الأخير بـ 8 ،51 بالمئة من الأصوات في الجولة الأولى ليصبح بذلك رئيس الجمهورية التركية الثاني عشر[(4)] و الأول عبر انتخابات شعبية.

ثم جاءت رئاسيات 24 يونيو 2018، والتي شكلت وفقا للباحث " **أنصار يلماز**" "أهم رئاسيات تجري في تاريخ تركيا بعد أول انتخابات عامة تعددية عام 1950، فتركيا انتقلت إلى الحياة الديمقراطية من خلال انتخابات 1950، وانتقلت من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي دستوريا عبر استفتاء 2017، وعمليا من خلال انتخابات24 يونيو 2018 كأول انتخابات لإدارة النظام الجديد، إذ انتخب فيها أول رئيس جمهورية للنظام الجديد، إلى جانب انتخاب أعضاء البرلمان الذي يحمل أهمية قصوى في معادلة السلطة التنفيذية والتشريعية في النظام الجديد من ناحية أخرى[(5)]، بمعدل مشاركة بلغت 86,24 بالمائة في الانتخابات التشريعية و86.22 في الانتخابات الرئاسية وهو معدل لم تبلغه العديد من الديمقراطيات الغربية. وعليه أصبح "**أردوغان**" أول رئيس للجمهورية تحت النظام الرئاسي الجديد[(6)]، الذي يمنح للرئيس المنتخب شعبيا

[(1)]- أحمد إيميايا، مرجع سبق ذكره، ص ص. 14 ، 15 .

[(2)]- علي أصلان ، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

[(3)]- أرتان آيدن، مرجع سبق ذكره، ص. 101.

[(4)]-أركوت أيواز، مرجع سبق ذكره، ص. 129.

[5])-حسين ألب تكين، " تقييم الانتخابات التركية في 24 يونيو/ حزيران 2018 من خلال مدن الشرق وجنوب الشرق، **رؤية تركية** (7/3)، (خريف، 2018)، ص. 78.

[(6)]- فخر الدين ألطون، " انتخابات24 يونيو 2018 حجر الأساس لتركيا الجديدة"، **رؤية تركية**، (3/ 7)، (خريف، 2018)، ص.10.

لمدة خمس سنوات الحق في إدارة السلطة التنفيذية بمفرده ومن ثمة إلغاءه لازدواجية السلطة التنفيذية الناجمة عن النظام البرلماني(1).

وقد حكم تركيا منذ 1923 إلى غاية 2018، 12 رئيس جمهورية تم انتخابهم من بين مرشحي الأحزاب السياسية ، و أربعة آخرين تولوا منصب رئاسة الجمهورية من المؤسسة العسكرية، وخمسة آخرين حكموا خلال الفترات الانتقالية، مثلما ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11) يبين تداول رؤساء الجمهو²رية التركية الحديثة على السلطة طيلة الفترة الممتدة من 1923 إلى غاية سنة 2014.

الترتيب	الاسم	بداية الحكم	نهاية الحكم	الخلفية السياسية
1	مصطفى كمال أتاتورك	1923/10/28	1038/11/10	حزب الشعب الجمهوري
	عبد الخالق ريندا	1938/11/10	1938/11/11	حزب الشعب الجمهوري
2	عصمت اينونو	1938/11/11	1950/03/22	حزب الشعب الجمهوري
3	محمود جلال يايار	1950/05/22	1960/05/27	الحزب الديمقراطي
	كمال اثنين	1960/05/27	1961/11/10	المؤسسة العسكرية
4	جمال كورسيل	1961 /03/28	1966/03/28	المؤسسة العسكرية
5	جودت صوناي	1966/03/28	1973/03/28	المؤسسة العسكرية
	تكين أرى بورون	1973/03/29	1973/4/6	مدة انتقالية
6	فخري قورو ترك	1973/4/6	1980/4/6	المؤسسة العسكرية
	إحسان صبري جاغليلن كيل	1980/4/6	1980/11/12	مدة انتقالية
	كنعان إفرين	1980/11/12	1982/11/9	المؤسسة العسكرية
7	كنعان إفرين	1982/11/9	1989/11/9	المؤسسة العسكرية
8	توركوت أوزال	1989/11/9	1993/04/17	حزب الوطن الأم

(1)- نبي ميش، وهزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

	بولات كينوراك	1993/04/17	1993/05/16	مدة انتقالية
9	سليمان دميرل	1993/05/16	2000/05/16	حزب الطريق القويم
10	أحمد نجدت سيزر	2000/05/16	2007/08/28	السلطة القضائية
11	عبد الله غول	2007/07/28	2014/08/10	حزب العدالة
12	رجب الطيب أردوغان	2014/08/11	لغاية الأن	حزب العدالة والتنمية

المصدر: خضير عباس أحمد النداوي، " التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة: الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، العد 88(المجلد22)، 2016ص ص. 351،352.

وبالانطلاق مما سبق ذكره يتضح أن تاريخ تركيا الانتخابي فيما يتعلق بالرئاسة ينقسم لنوعين :

- نمط انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان الذي يرتبط بطبيعة النظام البرلماني الوصائي الذي كان قائما طيلة فترة حكم الطبقة السياسية الكمالية ممثلة في البيروقراطية المدنية، العسكرية والقضائية وكل ما اتسمت به من أزمات سياسية عاصفة و تدخلات العسكر في السياسة، ومحدودية صلاحيات الرئيس.
- نمط انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، على خلفية إجراء تعديل على الدستور عام 2007 في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، ثم تعزيزه بتعديل مركزي عام 2017 أسس رسميا للانتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي، ومن ثمة إلغاء ازدواجية السلطة التنفيذية ، و منح صلاحيات موسعة للرئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية.

ب : الانتخابات البرلمانية

لقد شهدت تركيا منذ الانتقال نحو التعددية الحزبية لغاية اليوم 18 انتخابات برلمانية. ممثلة سنة 1950 تاريخ إجراء أول انتخابات تعددية، تنافس فيها حزبان رئيسيان هما حزب "الشعب الجمهوري « RPP » و الحزب الديمقراطي « DP »، حيث تمكن هذا الأخير من حصد الأغلبية البرلمانية بنسبة 53.35 بالمائة من أصوات الناخبين خاصة في الأوساط الريفية، في مقابل حصول منافسه على 38. 38 بالمئة ونظرا لأن النظام الانتخابي المستخدم في ذلك الوقت كان يبالغ في الأغلبية التي يحققها المنتصر حين يتعلق الأمر بتخصيص المقاعد، فقد ترجم هذا الانتصار بـ 408 مقعدا في المجلس الوطني المكون من 450 مقعدا ، في مقابل 39 مقعدا تحصل عليها حزب الشعب الجمهوري[1] ، وعاود تحقيق الحزب الديمقراطي فوزين انتخابيين متتاليين عام 1954، و افتكاكه لـ490 مقعدا من أصل 535 مقعد ، وعام 1958 رغم بعض التراجع الانتخابي[2]، وفي

(1) – روجر أوين، (تر: عبد الوهاب علوب)، **الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط**، ط1؛ القاهرة: 2004، ص 299 ، ص. 78.
(2)–Nermin ABAN-UNAT , Op .cit. p.15 .

الفترة الممتدة من 1960 إلى 1980 تمكن حزب العدالة بزعامة "**سليمان ديميريل**" من الحصول على الحكومة بمفرده مرتين، وبعد 1980 كان المنفرد بالسلطة هو حزب الوطن بزعامة "**تورغوت أوزال**" والباعث للانتباه أن جميع هاته الأحزاب يمينية[1] وتلتها العديد من الانتخابات البرلمانية في ظل نظام حزبي اتسم بالتجزأ وعدم الاستقرار نتيجة للعديد من العوامل التي سلف ذكرها.

إلى أن جاءت برلمانيات 3 نوفمبر 2002،التي وصفت بـ "الميلادية" بسبب الآمال التي كانت معلقة عليها في حل الأزمات السوسيو. اقتصادية، وإعادة إنشاء العلاقات بين المؤسسات السياسية والمجتمع وتوسيع الساحة بالآليات الديمقراطية، فهي انتخابات كان الهدف منها التخلص من البنية السياسية المجزأة في سنوات التسعينات، وتحقيق متغير الاستقرار السياسي[2]، وهو ما تأكد مع تحقيق حزب "**العدالة التنمية**" مفاجأة كبيرة تجاوزت توقعات ما قبل الانتخابات، رغم إظهار استطلاعات الرأي العام إمكانية فوزه خاصة مع الشعبية المتزايدة لزعيمه "**رجب الطيب أردوغان**" بافتكاكه لنسبة 34.2 بالمائة من أصوات الناخبين وبهذا سيطر على الأغلبية البرلمانية المطلقة بحصوله على 5. 66 بالمائة من المقاعد (أو 363 من أصل 550 مقعد) ، وهو ما يمثل اكبر أغلبية برلمانية تمتع بها أي حزب في تركيا مند انتخابات 1987[3].

وقد شكلت نتائج هذه الانتخابات عام 2002 حدث مفصلي في تاريخ البلاد السياسي، حيث أجمع المحللون على توصيف خيار الناخبين بأنه زلزال سياسي نتيجة تأييد لحزب حديث النشأة إسلامي التوجه للسلطة، وهو ما شكل ضربة موجعة لثلاثة أحزاب كانت في السلطة في ائتلاف الحكومي، منذ سنة 1999 وهو ما أدى لدوران كبير في القيادة السياسية التركية[4].

كرر حزب العدالة والتنمية فوزه الساحق الثاني في الانتخابات النيابية التي أجريت في 27 أفريل 2007 بحصوله على نسبة 58،46 بالمائة من أصوات الناخبين الأتراك، و هو ما يعادل 341 مقعدا في البرلمان (من أصل 550 مقعدا) وهو ما أهله للتشكيل الحكومة بمفرده، في مقابل حصول حزب الشعب الجمهوري على نسبة 88،20 بالمائة/ 112 مقعدا وهو ارتفاع نسبي محدود في عدد الأصوات المتحصل عليها بعد حملة انتخابية علمانية قومية قوية، إلى جانب تمكن حزب الحركة القومية من تخطى عتبة 10 بالمائة ودخول

---

(1)- مجيد محمد شهاب، و آخرون، " الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، (العدد. 2)، (آذار، 2010) ص. 78.

(2)- نبي ميش، و هزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص.68 .

(3)- Sabri Sayari, « Towards a New Turkish Party System? », Op .cit .

(4)-Ibid .

البرلمان[1]، و بهذا الفوز يكون حزب العدالة والتنمية قد برهن على صوابية نهجه، وتأييد الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب[2].

جدول رقم (12) يبين النتائج المتحصل عليها في الانتخابات العامة 2002 ، 2007

الحزب السياسي	نتائج الانتخابات العامة 2002	نتائج الانتخابات العامة 2007
حزب العدالة والتنمية	34.43	46.58
حزب الشعب الجمهوري	19.4	20.88
حزب الحركة القومية	8.35	14.27
حزب المجتمع الديمقراطي	6.14	05.42(عن طريق المستقلين)
حزب الطريق القويم	9 .54	5.42) عن طريق حزب المجتمع الديمقراطي)
حزب الوطن الأم	5.11	/

المصدر: مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، " الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي" **التقرير 56**، حزيران 2011، ص. 9.

وجاءت برلمانيات 2011 ليجدد حزب العدالة والتنمية، العهد مع الانتصارات الانتخابية بحصوله على نسبة83، 49 بالمائة من الأصوات التي مكنته من الوصول لسدة الحكم بمفرده، وابرز ما ميز هذه الانتخابات هو صعود نسبة الأصوات المتحصل عليها من قبل "حزب الشعب الجمهوري" ب88، 25 بالمائة وبالتالي ارتفاع عدد أعضاءه، الذين بلغوا 130 عضو داخل البرلمان[3]. و هو ما يؤشر على تحسن وضعية المعارضة التقليدية المتصلبة داخل البرلمان، وحفاظها على معاقلها العلمانية الانتخابية.

و بهذا فقد أصبح حزب العدالة والتنمية على مدار عقد من الزمن ونتيجة لثلاثة انتصارات انتخابية برلمانية متتالية 2002، 2007، 2011 ارتفعت فيها نسبة التصويت لصالحه من حوالي 34 بالمائة إلى ما يقرب 50 بالمائة، مثالا للحزب المهيمن في دولة ديمقراطية تنافسية. إلا أن هذه القاعدة انكسرت على صخرة برلمانيات 7 يونيو 2015 التي مني فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم بأول خسارة انتخابية ثقيلة، كلفته

---

(1)- أركوت أيواز، مرجع سبق ذكره، ص. 128.

(2)- علي حسين باكير، " تركيا : الدولة والمجتمع ... المقومات الجيو سياسية و الجيو. إستراتيجية ... النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي" في محمد عبد العاطي (محررا)، حسين باكير، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

(3)- أركوت أيواز، مرجع سبق ذكره، ص ص .128، 129.

حوالي 9 نقاط مئوية مقارنة بالانتخابات العامة لسنة 2011، لكنه ظل محافظا على صدارة المشهد الانتخابي بالنسبة 41 بالمائة، ثم جاء في المرتبة الثانية حزب الشعب الجمهوري بحوالي 25 بالمائة من الأصوات الصحيحة، وهو هو ما يقل بحوالي نقطة مئوية واحدة عن نسبته في 2011، والمفاجأة سجلتها الأحزاب القومية الإثنية التركية و الكردية، حيث حقق حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي مجتمعين زيادة قدرها 3،3 و6، 6 بالمائة[1].

وقد تمخض على هذه النتيجة ضرورة تشكيل حكومة أقلية، أو حكومة ائتلاف للمرة الأولى منذ عام 1999، إلا أن المكاسب الكبيرة التي حققها حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي و اتخاذ قيادتها للمواقف ضد حزب العدالة والتنمية، إلى جانب العداء الإيديولوجي المتأصل بين حزب "العدالة والتنمية" وحزب "الشعب الجمهوري"، كلها عوامل حالت دون إجراء مفاوضات ائتلافية، وهو ما دعا أول رئيس منتخب شعبيا تنظيم جولة ثانية من الانتخابات في 1 نوفمبر 2015، وكان ابرز ما ميز هذه الانتخابات، مثل ما هو مبين في الجدول أدناه :

- حدوث تحول ضخم في الديناميات الانتخابية من جويلية إلى نوفمبر، حيث أدلى نحو مليون ناخب إضافي بأصواتهم، وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات في أعلى مستوى لها منذ سنة 1995 بالنسب مشاركة 2، 85 بالمائة من إجمالي القاعدة الانتخابية، بزيادة عن نسبة المشاركة في يونيو التي كانت 9، 83 بالمائة.
- زيادة أصوات حزب يمين الوسط العدالة والتنمية بنحو6 ، 4، وهو ما يشكل نحو 9،9 بالمائة من الأصوات الصحيحة التي أدلى بها في نوفمبر 2015، حيث حصد حوالي 21 بالمائة من الأصوات الجديدة في اسطنبول، و حوالي 65 بالمائة من إجمالي الأصوات الجديدة من مناطق ساحلية 3 ملايين صوتا؛
- تراجع المكاسب الانتخابية للأحزاب الحركة القومية، حزب السعادة، حزب الاتحاد الكبير، حيث فقدوا حوالي 1،8 مليون صوت خاصة في المناطق الساحلية؛
- ارتفاع نسبي في عدد الأصوات المتحصل عليها من قبل حزب الشعب الجمهوري 221 ألف صوتا انتخابي لحزب الشعب الجمهوري، و هذه الأصوات الإضافية في الغالب جاءت من المناطق التي لم تصوت من قبل، أو كانت أصواتهم باطلة في انتخابات جويلية[2].

---

[1]- علي أجارك أوغلو، وكرم يلدريم، " عاصفة الانتخابات في تركيا : دلالات نتائج انتخابات يونيو ونوفمبر 2015 "، **رؤية تركية**، (5/1) 2016، ص ص .32 . 35.

[2]- نفس المرجع، ص ص .35 . 39.

جدول رقم (13) يوضح تحولات عملية التصويت الأولية من يونيو إلى نوفمبر 2015

حزب السعادة وحزب الاتحاد الكبير	حزب الشعوب الديمقراطي	حزب الحركة القومية	حزب الشعب الجمهوري	حزب العدالة والتنمية
366291 -	-946208	-1824321	551312	4605003

المصدر: نفس المرجع، ص. 41.

و بهذا تكون قد أسفرت نتائج الدورة الثانية من الانتخابات البرلمانية في الفاتح نوفمبر 2015 على عودة حزب يمين العدالة والتنمية إلى استعادة الأغلبية البرلمانية بـ 317 نائبا وقد جاءت هذه النتيجة كمخرج لتغيير حزب العدالة والتنمية استراتيجية حملته التي كانت تركز على قضايا كلية، مثل التحول إلى النظام الرئاسي والاستقرار الاقتصادي الكلي إلى حملة تركز على قضايا اقتصادية، مثل إعادة التوزيع، والاستقرار الاقتصادي، وتوظيف الشباب والأمن، ولم تقم الأحزاب الأخرى بإجراء تغييرات جوهرية في استراتيجيات حملاتها بين الدورتين الانتخابيتين[1].

و قبيل انتهاء العهدة التشريعية، تم تنظيم رئاسيات و برلمانيات مبكرة بتاريخ 24 جوان 2018 بهدف إدخال تعديلات 16أفريل2017 الدستورية المتعلقة بترسيم انتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي حيز التنفيذ[2]، وقد شهدت هذه البرلمانيات الذي تشكل على خلفية تنظيمها التوزع الرياضي للبرلمان[3]، نسبة مشاركة عالية بلغت حدود 86,24 بالمائة، حصد فيها حزب العدالة و التنمية غالبية الأصوات الانتخابية بنسبة تقدر بـ 42.6 بالمائة، أي ما يعادل 295 مقعدا في البرلمان، وشكل في نفس الوقت تحالفا مع "حزب الحركة القومية" تحصل على 49 مقعدا عرف بـ " تحالف الشعب" الذي افتك 344 مقعدا، محققا بذلك الأغلبية الحقيقية وفاتحا المجال لتحالف برلماني قوي[4]، و تعود جذور هذا التحالف للفترة التالية لانقلاب 15 جويلية 2016،حيث شعر الحزبين بضرورة إقامة تحالف " وطني محلي"، لمواجهة الانقلاب و منفذيه (جماعة غولن) وتمثلت أهداف هذا التحالف في تحقيق الانتقال للنظام الرئاسي الذي أقره الشعب في استفتاء 2017 وتجسد واقعيا في السياسة، وبنية الدولة مع انتخابات 2018، و بهذا تحولت روح التضامن والوحدة المعروفة باسم "يني قابي" بعد المحاولة الانقلابية إلى "تحالف الشعب" بين الحركة القومية والعدالة والتنمية عقب اتخاذ قرار عقد انتخابات مبكرة بين الحزبين ثم انضم إليهما حزب

---

(1)- طلحة كوسا، " ديناميات الهوية في الانتخابات التركية الأخيرة: يونيو ونوفمبر"، **رؤية تركية**،(5/1)، 2015 ، ص ص .70 ، 71.

(2)- نبي ميش، و هزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص.67.

(3)- أركوت أيواز ، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

(4)- فخر الدين ألطون، مرجع سبق ذكره، ص.10.

الوحدة الكبرى من خلال مرشحين في قوائم حزب العدالة والتنمية، و قد تم تقديم "أردوغان" كمرشح المشترك للتحالف في الرئاسيات[1].

وفي مقابل "**تحالف الشعب**" كان على النقيض " **تحالف الأمة**" المعارض يتركب من أحزاب " الشعب الجمهوري" "الجيد" "السعادة"، و حزب "الشعوب الديمقراطي"، وقد فشل هذا التحالف في التوافق حول اختيار " **عبد الله غول**" زعيم حزب السعادة كمرشح للتحالف بعد إصرار زعيمة "الحزب الجيد" ميرال أقشنار" على ترشيح نفسها للرئاسيات، وحددت المهمة الرئيسية لهذا التحالف في الانتخابات البرلمانية وهي تشكيل " **تحالف عتبة الصفر مقابل عتبة 10 بالمائة**"، وقد تحصل أحزاب هذا التحالف على 189 مقعدا في البرلمان[2]، حيث حصد حزب الشعب الجمهوري 22.6 بالمائة (146 مقعدا)، و الحزب الجيد على 9.96 بالمائة (43 مقعدا)، في حين حصل حزب السعادة على 1.4 بالمائة ، وأخفق في انتخاب أي نائب برلماني له، إلا أن الحزب قد ضم مرشحين من مرشحيه إلى قوائم حزب الشعب الجمهوري، ومن هنا نجح هذان المرشحان في الدخول إلى البرلمان، فيما تحصل حزب الشعوب الديمقراطي، الممثل السياسي لـ"بي كاكا"، على 11.7 بالمائة من الأصوات و 67 نائبا في البرلمان، وذلك لدعمه تحالف الأمة[3].

فالأول مرة في تركيا يتم عقد التحالفات الانتخابية في انتخابات 24 جوان 2018 عقب إزالة العقبات القانونية أمام تكتل الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية على حد سواء، والتحالفات ظاهرة تحدث في جميع نماذج الأنظمة البرلمانية والنصف رئاسية، والرئاسية، إلا أنه في نظام الحكم الرئاسي يتم وفق شكلين اثنين التحالف في الانتخابات البرلمانية، والتحالف في الانتخابات الرئاسية، ففي هذه الأخيرة ونظرا لصعوبة حصول مرشح الحزب في الرئاسيات على نسبة 50 +1 من الأصوات، يلجأ الحزب لإقامة التحالفات للظفر بمنصب رئاسة الجمهورية، باعتباره المنصب المركزي في بلد يحكمه نظام رئاسي، وفي الانتخابات البرلمانية تسعى الأحزاب عبر التحالفات توحيد جهودها وتشكيل سلطة أو معارضة أكثر فعالية، لأن تجاوز العدد الإجمالي لأصوات التحالف نسبة 10 بالمائة يسمح لكل حزب منضوي تحت تحالف من اجتياز العتبة ولو لم يحصل بمفرده على نسبة 10 بالمائة لوحده، وهكذا أبطل مفعول نسبة 10 بالمائة للأحزاب الداخلة في التحالف، كما شهد قانون الانتخابات تغييرا جذريا في حساب الأصوات وتوزيع مقاعد البرلمان بين الأحزاب المتحالفة، وكان قانون التحالفات الانتخابية كان أحد أهم العوامل التي حددت نتائج الانتخابات[4].

[1]- نبي ميش، و هزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص.72.

[2]- نفس المرجع، ص.72، 73.

[3]- فخر الدين ألطون، مرجع سبق ذكره، ص.10.

[4]- نبي ميش، و هزال دوران، مرجع سبق ذكره، ص ص.70، 71.

و قد كان أبرز ما ميز هذه البرلمانيات:

- كشف فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة " أردوغان" وتحالف الشعب بالانتخابات أن حزب العدالة والتنمية أهم لاعب سياسي في السياسة التركية، وان تحالف الشعب هو تحالف ناجح وعملي، وهو ما يطرح إمكانية أن يصبح هذا التعاون مستقبلا أبرز مظاهر السياسة التركية، لكنه مع ذلك أخفق في الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان، حيث حصل على أصوات أقل بنسبة10 بالمائة من أصوات الناخبين للرئيس أردوغان، وأقل كذلك من نسبة الأصوات التي حصل عليها مسبقا مقارنة ببرلمانيات 2015 ، والتي انخفضت بنسبة 7 بالمائة، وتعكس هذه النتائج حقيقة أن حوالي 20 بالمائة من ناخبي حزب العدالة والتنمية ومرشحيه في البرلمان لا يمثلون رؤية **"أردوغان"** بما يكفي.
- إخفاق القوى الحزبية التي شكلت تحالف الأمة كتكتل وبشكل فردي، حيث تراجعت نسبة أصوات "حزب الشعب الجمهوري"، إلى جانب خسارة " حزب الشعوب الديمقراطي" حوالي 15 بالمائة من أصواته التقليدية في المنطقة الشرقية في تركيا، وفشل" الحزب الجيد" في الحصول التي كان يأمل في الحصول عليها من حزب الحركة القومية، أما حزب السعادة فقد حصل على 1.4 بالمائة من الأصوات؛
- كما تطرح نتائج برلمانيات 2018 دور موقف قوى المعارضة المتصلب على مدار خمس سنوات اتجاه اردوغان الذي لا ترى فيه خصما سياسيا أو منافسا بل عدوا لها، وسياستها الرجعية والسلبية في التعاطي معه و حزبه في توحد الكتلة الناخبة الداعمة لأردوغان، وخسارتها لقواعدها الانتخابية خاصة عقب اتفاقها مع حزب العمال الكردستاني الإرهابي [1].

[1]- فخر الدين ألطون، مرجع سبق ذكره، ص ص.19، 20.

خلاصة و استنتاجات

- لقد شكلت عملية التحديث السوسيو. سياسية التي أطلقتها الطبقة العثمانية التقليدية بداية القرن 19 مستهدفة خلق بنى عثمانية جديدة كردة فعل على حالة الضعف المستشرية في كل القطاعات داخل دولة خلافة دينية تستند على الإسلام كنظام إجتماعي، سياسي، وعقدي من جهة وفي إطار التأثر بنموذج الحداثة الأوربية بكل تجلياته من جهة ثانية، محفزا قويا لصعود البيروقراطية المدنية ـ العسكرية العثمانية ذات الثقافة الغربية كقوة سياسية جديدة وقائدة لعمليتي التحديث والتغريب، التي توصلت عقب انتصار جناحها العسكري في حروب الاستقلال لقناعة بضرورة إحداث قطيعة مع الترتيب المؤسساتي القائم على المكون العثماني ـ الإسلامي، و صياغة الدولة التركية في ثوبها الجمهوري القومي العلماني الحالي، عبر فرض مقاربة إصلاحية كمالية فوقية بيروقراطية تسلطية، في سياق من الاستمرارية مع عملية التحديث السابقة أواخر العهد العثماني لعلمنة وتغريب المجتمع التركي، التي أنتجت حالة حداثة شكلية، شطرت تركيا إلى مركز كمالي حضري علماني، ومحيط أناضولي تقليدي؛
- مثلت عملية مرور تركيا من نظام وحدوي نحو نظام تعددي، حدث مفصلي، سمح بحدوث دوران نخبوي، أدى لصعود الطبقة السياسية المحافظة من الأسفل إلى مركز السياسة التركية وهيمنتها طيلة خمسينات وستينات القرن العشرين على المجال السياسي، ليقوم الجيش بالانقلاب على التجربة الديمقراطية عام 1960 ثم عام 1971 نتيجة لتقويض المحافظين للسلطة البيروقراطية المدنية والعسكرية، والخروج لمرتين متتاليتين من اللعبة الديمقراطية، ليأتي عقد السبعينات الذي اتسم بحالة من الفوضى والعنف المجتمعي، تسببت في فشل جميع الحكومات الأقلية و الائتلافية، في إيجاد حل للصراعات الحزبية المسلحة بين اليساريين اليمنيين والقوميين مما استدعى انقلاب الجيش عام 1980 مجددا على العملية الديمقراطية، تسلمه لمقاليد الحكم، وصياغته لترتيب دستوري جديد عام 1982 يعيد هيكلة الحياة السياسية الديمقراطية الذي تم العودة إليها في برلمانيات 1983 بعد فترة سلطوية دامت قرابة ثلاثة سنوات والسمة المميزة لعقد الثمانينات الصراع المحتدم بين الدولة الحارسة التي تتركب من الجيش، القضاء والبيروقراطية، و حزب "الوطن الأم " المنتخب بزعامة التكنوقراطي المحافظ " تورغوت أوزال" مؤسس تقاليد الجمهورية الثانية، التي قامت على فكرة انتقاد الكمالية بوصفها إيديولوجية جامدة، لا تقبل التعددية و اختلاف الآخرين معها خاصة الأحزاب الإسلامية، منتهيا هذا العقد بتنصيبه كأول رئيس مدني منتخب منذ تأسيس الجمهورية التركية، ومن ثمة إنهاء عقد من الوصاية العسكرية ليبدأ عقد التسعينات مع نزعة أوزال الإسلامية المعتدلة، وصعود حزب الرفاه الإسلامي ليصبح طرفا هاما في معادلة السلطة التركية، و انقلاب العسكر الناعم عليه والتضييف عليه في كل مرة يعيد فيها هيكلة نفسه، فسمة المميزة لخمسة عقود من تحرك تركيا نحو الديمقراطية هو الصراع المحتدم بين الدولة (البيروقراطية الكمالية) والمجتمع (المحافظين الأناضوليين)؛

- لقد شكل وصول حزب "حزب العدالة والتنمية"، الممتدة جذوره الإيديولوجية في تاريخ حركة الإسلام السياسي، سدة الحكم عام 2002، نقطة تحول مفصلية في تاريخ السياسية التركية أسدلت الستار على فترة حكم العلمانيين من ناحية، ودشنت لعهد المحافظين الإصلاحيين، الذين قرروا شق طريق مختلف جذريا عن الإحيائية العقائدية التي انطلق منها جيل أربكان، و تبني مقاربة براغماتية جديدة قريبة من رؤية أوزال الإسلامية المعتدلة، تقوم على فكرة قبول العلمانية باعتبارها شرطا مسبقا للقيام الديمقراطية، وعلى إعادة ترتيب علاقتهم بالدين، من خلال رفض توصيف حزبهم بالإسلامي بل بالديمقراطي المحافظ، حيث قاموا بصياغة "الديمقراطية المحافظة" بوصفها إيديولوجية جديدة استيعابية للجميع أعضاء الحزب ومناصريه من جميع الخلفيات الإيديولوجية الإسلامية العلمانية والقومية الليبرالية، تنسجم فيها ثنائيات الحداثة والتراث، القيم الإنسانية والعقلانية، وعمل على صعيد الممارسة على التأثيث لفترة سياسية جديدة من خلال توظيف استراتيجيتين، ارتبطت الأولى بالتوجه الفكري والثقافي، والتي نجحت لحد كبير في إعادة تشكيل النسق السوسيو. السياسي بفك الارتباط مع الإيديولوجية الكمالية المتصلبة، والتصالح مع الهوية الحضارية التركية، والثانية تتعلق بتوجهه السياسي حيث نجح في تحييد العسكر من الحياة السياسية، وتقوية دور البرلمان عبر استصدار مجموعة من الإصلاحات الدستورية الديمقراطية؛

- إن العوامل الداخلية على غرار الممارسات الاستبدادية للنظام الكمالي، تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، و تعمق الانقسام الثقافي بين العلمانيين التقدميين، والمحافظين التقليديين أسهمت في الدفع بتركيا نحو الانتقال الديمقراطي في إطار الموجة الثانية للدمقرطة غير أن العوامل الخارجية كانت هي المحدد الحاسم، فانهزام دول المحور في الحرب العالمية الثانية وسقوط أنظمتها الفاشية والنازية أحادية التوجه، وانتصار الحلفاء الذي تمخض عنه صعود الولايات المتحدة الأمريكية ومنظومتها الليبرالية أجبر تركيا على الانخراط في مسار التغيير مقابل حصولها على مساعدات اقتصادية لإعادة هيكلة بنيتها السوسيو . اقتصادية التي دمرتها الحرب؛

- إن الإصلاحات الدستورية المعتمدة في تركيا منذ الانتقال نحو التعددية لغاية صعود حزب العدالة والتنمية هندسها العسكر كأدوات لتكريس هيمنته على الحياة السياسية، إلا أنه منذ وصوله لسدة الحكم عمل على تقليص وضعيته القانونية تدريجيا، من خلال استصدراه لحزم من الإصلاحات الدستورية للدفع بمسار الدمقرطة، أخرها و أهمها كان دستور 2017 الذي أرخ لانتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي، باعتباره أول دستور في تاريخ الجمهورية يتم صياغته بطريقة ديمقراطية توافقية، إلى جانب تعزيزه لمكانة رئيس الجمهورية المنتخب شعبيا وتوسيع صلاحياته القرارية؛

- إن الإصلاحات السياسية المعتمدة في الفترة السابقة لوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أسهمت في تكريس حالة لا استقرار السياسي، نتيجة تدخلات العسكر المتكررة في الحياة السياسية التي كانت تتمخض عنها تعديلات دستورية تدعم سطوتهم، وتمنح لهم صلاحية حل الأحزاب السياسية خاصة الرئيسية التقليدية في الكثير من الفترات التاريخية، مما أسهم في انقسام و تشتت النظام الحزبي وضعف

تأثيره، إلى جانب الانقلاب على الحكومات المنتخبة بحجة حماية المبادئ الكمالية، ومن ثمة فشل الانتخابات في أن تكون وسيلة للدوران السلمي على السلطة ومن ثمة عرقلة مسار الدمقرطة، إلا أن حزب العدالة والتنمية منذ صعوده للحكم قاد مجموعة من الإصلاحات السياسية دفعت نحو ترسيخ الديمقراطية في ممارسات النخب وقيم الشعب التركي ففوزه الانتخابي الأول عام 2002 أسهم في التخفيف من حدة الانقسامات الحزبية، وانبثاق نظام حزبي جديد يتجلى في نظام الحزب المسيطر، نتيجة لانتصاراته الانتخابية المتتالية والمتكررة في البرلمانيات والرئاسيات التي كرست للانتصار الإرادة الشعبية على الوصاية البرلمانية، خاصة رئاسيات 2014 التي مثلت أول انتخابات في تاريخ تركيا يتم فيها انتخاب رئيس عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر وليس من قبل البرلمان، ثم رئاسيات وبرلمانيات 2018 اللتان أرختا فعليا لانتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي.

الفصل الرابع

الطبقة السياسية والعملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا: مركزية الدور ومخرجاته.

- المبحث الأول: القوى الفاعلة داخل المجال السياسي والعملية الديمقراطية في الجزائر.
- المبحث الثاني: القوى الفاعلة داخل المجال السياسي والعملية الديمقراطية في تركيا.
- استراتجيات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا.
- المآلات المحتملة لمستقبل العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا.

يبحث هذا الفصل الدراسي في مختلف الترتيبات ذات الأهمية والخيارات التي تتبناها النخب السياسية في سبيل إقامة وتوطين الديمقراطية أو إطالة أمد الحكم السلطوي[1]، في الجزائر وتركيا، من خلال التطرق في المبحثين الأول والثاني للأدوار التي يلعبها كل من الإسلاميين والعسكريين، كاثنين من الفواعل الرئيسية في التاريخ السياسي والثقافي في البلدين[2] في العملية الديمقراطية، اللذان لهما مزيج من التشابهات المثيرة للاهتمام التي تقود المحللين لتوقع نواتج سياسية مشتركة[3]، ثم التعرض في المبحث الثالث للمعيقات المثبطة لدور هذه الطبقة السياسية، و اقتراح مداخل لتفعيل عملها ليأتي المبحث الأخير لاستشراف مستقبل الديمقراطية في الحالتين قيد المقارنة.

---

(1)- مارشا بريبشاتين بوسوزني، وميشيل بينر أنجريست، (تر: طلعت غنيم)، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

(2)- Omar Achour , Emre Unlucayakl, Islamists ; Soldiers,, and conditional democrats ; comparing the behaviors of Islamists and the behaviors of islamists and the military in algeria and Turkey», **The journal of Conflicts studies**, Winter 2006, p .112 .

(3)-Steven A. Cook, **Ruling But Not Governing: The Military And PoliticalDevelopement in egypt, Algeria and turkey** 1rst Edi ; United states of America: the johns hopkins, 2007, p .8.

المبحث الأول: القوى الفاعلة داخل المجال السياسي والعملية الديمقراطية في الجزائر

ينبغي التسليم أن بنى صنع القرار في الجزائر مبهمة، وغير رسمية جزئيا، حيث لا يزال من الصعب تحديد القوة النسبية الدقيقة لها في المناصب الرسمية، لأن هناك من يقف وراء الكواليس، كالنخبة العسكرية ممثلة في كبار الضباط الذين يتمتعون بسلطة و نفوذ كبيرين، كما أن مفاهيم مثل "نخبة النظام"« regime elite » و"نخبة المعارضة" « oppositional elite » لا تفيد كثيرا لصعوبة الترسيم بين الفئتين، ففي الوقت الذي تعرف فيه بعض القوى السياسة نفسها بالمعارضة على غرار الإسلاميين، تجدها متورطة في بقاء وتمدد نفس النظام، ولعل هو ما يفسر حسب رأي« **Prezeworski** » عدم انشقاق فصيل قوي ومتماسك من النخبة المركزية الحاكمة ليدفع بعجلة الديمقراطية، ولا صعود معارضة قوية تجبر الطبقة الحاكمة على التفاوض معها، والوصول لاتفاق حول قواعد لعبة جديدة أكثر ديمقراطية(1).

فيما يلي سيتم تحديد طبيعة دور العسكريين عن الطبقة الحاكمة، و الإسلاميين عن قوى المعارضة في العملية الديمقراطية في الجزائر.

المطلب الأول: العسكر و العملية الديمقراطية: بحث في حدود التأثير

شكل موضوع تدخل العسكر في المجال السياسي بؤرة جدل معرفي، خاصة في الدول النامية وكمحصلة لذلك، تعددت المقاربات النظرية المهتمة بتفكيك دهاليز هذا الموضوع الشائك، ممثلة مقاربة العلاقات المدنية العسكرية، التي تبحث في طبيعة العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع ما وسلطته العسكرية أهم مداخل هذا المجال الدراسي، وقد تم تعريف تلك العلاقة بأنها "منظومة التفاعلات المؤسسية بين المؤسسات المدنية والمؤسسات العسكرية في النظام السياسي"، والتي من المفترض أن تنطوي على فصل واضح بين أدوار وصلاحيات كل طرف استنادا إلى قواعد دستورية معينة، كما تعددت مسببات ونماذج التدخل العسكري في الحقل السياسي، حيث لوحظ ارتفاع معدل تدخل العسكريين في الحياة السياسية، في الحالات التي تتسم فيها الدول بعدم الاستقرار السياسي أو ضعف الفاعلية الداخلية، أو في حال الاستنجاد بالجيش لإدارة البلاد وفرض النظام، أما فيما يتعلق بنماذج التدخل العسكري فهي عديدة أهمها التي جاء بها **" نورد لينجز"** نموذج الوسطاء، الحراس، والحكام، والتي اعتمد فيها الباحث على معيار طبيعة تدخل الضباط في الشأن السياسي، إلا أن أنموذجي الحراس والوسطاء يمثلان في العديد من خصائصهما المتماثلة أنموذجا مشتركا "مدني التوجه"، وهو حارس للنظام والاستقرار ومصالح المجتمع، لذا فإنه يقف في وجه أي شكل من أشكال التغيير، ويستخدم كل الوسائل لتحقيق ذلك، سواء من خلال قمع القوى المجتمعية الساعية للتغيير والضغط على الحكومة المدنية، والتدخل المباشر وغير المباشر في الانتخابات، أو التهديد

---

(1)- Isabelle Wernfels , “An Equilibrium Of Instability : Dynamics And Reproduction Mechanisms Of Algeria’s Political System”, **Confluences Méditiranée** , (N0 .71), 2009 , pp .180_ 183.

بالانقلاب واللجوء إليه إذا تطلب الأمر، دون أن يعني ذلك الاستمرار والتمسك بالحكم، عكس النموذج الحاكم الساعي للبقاء في الحكم والتأسيس لسلطته الخاصة.[1]

حاصرة غالبية الدراسات التي تناولت الدور السياسي للجيش في منظورين، إما محاولة لتفسير وقوع الانقلابات العسكرية، أو لمناقشة دور الجيش في بناء الدولة السياسية و هو أمر له مبرراته التاريخية في ضوء التاريخ الحديث [2]، للبلدان العالم الثالثية، حيث ظهرت جيوِش هذه الدول في ظروف مختلفة عن سياق نشأة الجيوش الأوربية، وأصبحت هي القوة الدافعة للوحدة و السيطرة والتحديث، بل وتبنت مذهبا جديدا أطلق عليه عالم السياسة **الأمريكي** « **Alfred stepan** » "**المهنية الجديدة**"، كبناء الدولة الوطنية و تحقيق التنمية، في ظل أنظمة حكم مغلقة، استهدفت تحييد المعارضة السياسية بكل أطيافها، وعسكرة قطاعات كبيرة من المجتمع، إذ افترض علماء السياسة المختصين بمنطقة الشرق الأوسط في إطار هيمنة "براديم التحديث" « the modernization paradigm » على العلوم الاجتماعية من خمسينات لغاية سبعينات القرن العشرين أن العسكريين الممسكين بزمام الحكم بشكل نسبي بمثابة قوى فاعلة في عملية التحديث والدمقرطة[3]، لتعرف هذه الأنظمة في ثمانينات و تسعينات القرن العشرين أفولا وتراجع، ضمن ما اصطلح على تسميته الموجة الثالثة للدمقرطة، وكان موقف الجيوش من الديمقراطية أحد المحددات الحاسمة لنجاح موجات التحول تلك أو فشلها، وما صحبها من تحديات، لاسيما في الدول التي شهدت أدورا سياسية للعسكريين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [4]

و العسكر في الحالة الجزائرية ليس استثناءا، بل هو بإجماع غالبية الباحثين وعلماء السياسة فاعل مركزي في معادلة السلطة، فهو من يصنع القرار ويتولى إدارة العملية السياسية، ذلك انه لفهم الحياة السياسية في الجزائر وفقا للباحث "**هواري عدي**" ينبغي تسليط الضوء على ما من يسميه باللاعب المفتاحي« Key Player »وهو الجيش، انه البنية السياسية الأكثر أهمية بل القوة الفعلية[5]، كما صنفه الباحث « **Mathieu Guidere** » في مؤلفه " **صدمة الثورات العربية**" **les chocs des révolutions** » **arabes** « الذي يعتبر فيه الجيوش العربية مفتاح هام لفهم منطق اللعب السياسي في المنطقة، حالة متفردة تستمد خصوصيتها من سياقات تطوره التاريخي وطبيعة الأدوار السياسية المضطلع بها منذ الاستقلال حيث صنفها إلى جيوش شعبية « les armés populaires »، جيوش مهنية أو نصف مهنية « les

---

[1]- منتصر مجيد حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 309، 310.

[2]- روجر أوين، (تر: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص. 245.

[3]- Steven A .Cook , Op. cit , p .14 .

[4]- عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والانتقال الديمقراطي ... كيف تخرج الجيوش من السلطة؟"، **سياسات عربية**، (العدد.24)، كانون الثاني 2017، ص. 245.

[5]- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص.277.

armés «professionnelles ou semi _professionnelles، جيوش قبلية « les armés tribales »، الجيوش مكتراة « les armés de location »[1]

مكتسبا الجيش الجزائري قوته، سطوته، وخصوصيته من تاريخه الطويل الممتد[2] لمرحلة الثورة حين زاوج بين الدور المسلح والتحريري من الاستيطان الكولونيالي و الدور السياسي الذي دفعته إليه أوضاع الكفاح المسلح، وطموحات بعض قادته وحساباتهم، ذلك أنه منذ اغتيال **" عبان رمضان"** تكرس مبدأ "حين يختلف الساسة، و يعجزون عن المبادرة، على العسكريين أن يأخذوا زمام الأمور و يتخذوا القرارات الحاسمة"، فمنذ تلك اللحظة عمل الجيش على توسيع سلطته، ليمنحه الاستقلال في أول انتقال سياسي في تاريخ البلاد، من مرحلة النظام الكولونيالي إلى مرحلة الدولة الوطنية فرصة حاسمة ليشكل قوة مهيمنة[3].

عقب رجحان كفة الصراع لصالح جيش الحدود ممثلا في مؤسسة "قيادة الأركان"، الذي يتحلى ببعض صفات الجيوش الاحترافية، كالانضباط العسكري، و احترام الهرمية ... الخ، خاصة بعد التحاق الضباط الفارين من الجيش الفرنسي به، وسيطرتهم الجزئية على مراكزه الحساسة، على حساب الحكومة المؤقتة وبعض قيادات الولايات الداخلية التي جسدت قيم النضال السياسي والارتباط الشعب، شكل الصراع بين هذين الجناحين أحد أهم تمفصلات الصراع في دولة الجزائر المستقلة[4]، التي أسسها جيشها فالجيش الجزائري على عكس جيوش العالم لم تصنعه دولته، بل هو الذي أسس دولته، وفي هذا الصدد تؤكد الباحثة **« Mireille Duteil »** فكرة أن الجيش الجزائري أراد أن يكون مالكا للدولة التي صنعها فهو الشرعية وهو السلطة، فمن البداية كان واضحا أنه سيكون له دور حقيقي في "بناء الأمة " nation » building »، ذلك أن العسكريين كانوا هم المجموعة الوحيدة المنظمة القادرة على ملئ الفراغ المؤسساتي الذي تركته الدولة الفرنسية، وقد وظفوا في سبيل تجسيد هذا الطموح مختلف أدوات الهيمنة كالسيطرة على المناصب المفتاحية، ومع ذلك تجدر الإشارة أن الجيش من خلال هذه الهيمنة سعى بالتأكيد لتنظيم النظام السياسي الجزائري وفق تصوراته، لكن دون الانخراط في الحكم مباشرة للبلاد، و لشرعنة دوره في بناء الدولة، اعتمد الجيش الوطني على موروثة التاريخي النضالي في حرب التحرير، وأدواره الحمائية والتحديثية للارتباط بهذا البناء[5] الجديد .

---

[1]- منصور لخضاري، "النخبة العسكرية والانتقال الديمقراطي في بلدان الربيع العربي: التموقع و الأدوار، الندوة الدولية: **النخب والانتقال الديمقراطي : التشكل والمهمات والأدوار**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تونس، 14 . 16 يوليو 2016.

[2]- منعم العمار، مرجع سبق ذكره، ص. 63

[3]- الطاهر سعود،" أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص. 36 .

[4]- عبد الناصر جابي، الحالة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص.82 .

[5]- Radidja Nemar, « Au_ Dela des casernes . Le Role De L'armee en Algérie » , **Les Cahiers de L' orient** (N 0 .100), 2000 0 .100), 2000 PP.19 _ 32 .

وكانت سياقات ما بعد حرب التحرير ملائمة لهيمنة القوة البريتورية « La force pretoreinne » على الفضاء السوسيو. سياسي الجزائري، والتي حتى تتمكن من إقصاء أي قوة معارضة لشرعيتها، المفروضة تحت غطاء مؤسساتي غير رسمي، يتجلى في قادة العصب المتصارعة جهويا، قامت بمأسسة وهيكلة قوتها بدلا من مأسسة الدولة المدنية، عبر تكريسها لاستقلالية المؤسسة العسكرية، على خلفية انقلاب العقيد "هواري بومدين" على الرئيس بن بلة في 19 حزيران 1965، ثم مع فشل محاولة العقيد زبيري الانقلابية ضد بومدين اتخذ هذا الأخير مجموعة من الخطوات لتحقيق مركزية القوات المسلحة، إذ قام بتقوية الجهاز الأمن العسكري، ووضعه تحت تصرفه، بهدف فرض رقابة شخصية ومباشرة على الجيش، وعلى الحزب و الإدارة حيث توفي رئيس بومدين وترك مؤسسة حكم وحيدة، وهي المؤسسة العسكرية، مستقلة ،وفي خدمة الشعب تساهم في التنمية الاشتراكية[1] .

وقد شكلت وفاة بومدين اختبار جديد لقوة " العسكري" و" السياسي" داخل النظام ورغم أن التوجه العام أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سار نحو تفضيل خلافته من قبل المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب **"يحياي"** أو وزير الخارجية **"عبد العزيز بوتفليقة"**، إلا أن الجيش اختار شخصية عسكرية لم يكن أمرها مطروحا للحيلولة دون وصول الشخصيتين للرئاسة[2]، تمثلت في العقيد **"الشاذلي** بن جديد" باعتباره أقدم ضابط في أعلى رتبة، فالجيش كان مرة أخرى مهندس اللعبة السياسية والمراقب للدولة عبر منصب الرئيس الذي يزاوج بين ثلاثية رئاسة الحزب،الجيش، والدولة، ورغم انسحابه التكتيكي من المجال السياسي طيلة الفترة الممتدة من 1979 إلى غاية 1988، إلا أن الأمن العسكري بقي يدير الشأن العام عن بعد، إلا أن سعي الرئيس "بن جديد" لإعادة التوازن بين الجناحين العسكري والسياسي، عبر تقوية حزب جبهة التحرير الوطني، حفز على بروز صراع خفي بين مؤسسة الجيش والمؤسسة الحزبية مدخل الثمانينات[3] خاصة مع استحداث " بن جديد" منصب الأمين العام لوزارة الدفاع بداية من عام 1980 وإدخاله لتعديلات هامة على هيكلة الجيش مما قوض من تأثيره عبر تنظيمه على أساس فرق عسكرية تقليدية وليس مناطق عسكرية شبه مستقلة مثلما كانت عليه في عهد بومدين، حيث نجح "بن جديد" في تحييد بعض رموز مراكز القرار داخل المؤسسة العسكرية ك **"عبد الله بلهوشات"** عضو مجلس الثورة السابق و**"الأكحل عياط"** نائب وزير الدفاع والمسؤول عن جهاز الأمن العسكري، كما قام بإعفاء القائد العسكري **"قاصدي مرباح"** من رئاسة الحكومة وتعيين **"مولود حمروش"** خلفا له، في محاولة منه لدعم مركزه أمام الجيش للتخلص من فكرة الرجل الضعيف في المركز القوي الذي يسهل على الضباط الكبار السيطرة عليه وتوجيهه إلا أن سطوة الجيش ترسخت بطريقة يصعب معها قلب الموازين، وبحلول صيف 1990 طفت للسطح بعض المؤشرات التي تؤكد نهاية عهد "بن جديد" من أبرزها تعيين الجنرال **"خالد نزار"**

---

[1]- محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص. 36 .

[2]-كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص.282.

[3]- الطاهر سعود،" أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 39، 40 .

لأول مرة وزيرا للدفاع في جويلية 1990، كتعبير عن حدوث تحولات عميقة في منصب " **رئيس** الدولة"، فـ "**بن جديد**" حتى وإن احتفظ لنفسه بهامش من الحرية، إلا أنه كان مجرد شكل تمثيلي لمجموعة من العمداء انتقال المصالح الخاصة من وصاية رئيس الجمهورية إلى وزير الدفاع، إلى جانب تقديم مشروع قانون 1991 يسمح للسلطات المدنية المحلية باستدعاء الجيش في وضعيات استثنائية صلاحية يختص بها رئيس الدولة فقط[1].

فرئيس الجمهورية بعد وفاة بومدين، أصبح لا يمثل سوى وحدة الواجهة من الناحية الشكلية، لأنه لا يعبر في الواقع سوى عن توازنات هشة بين صناع القرار الحقيقيين العسكريين أصحاب الرتب العليا الذين يحكمون بمنطق الإجماع، وهو ما جعل الجيش يقوم "بإقالة فوق الأريكة" لـ "بن جديد" على خلفية محاولاته تحييده بالتحالف مع الإسلاميين (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وهي إقالة عبرت عن نيته في إنهاء مسار دمقرطة كادت تفلت من رقابته، تلاها التنفيذ مباشرة بوقفه للمسار الانتخابي على خلفية فوز الفيس بالدور الأول من الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 عبر القيام بانقلاب وصفه **"عبد القادر يفصح"** بالوقائي « préventif » ، و يعتبر خوف الجنرالات على مصالحهم من الإسلاميين، أبرز العوامل المفسرة لرفض **"دولة الأقلية الوطنية"** التي عوضت دولة الكولون قيام أي دمقرطة سياسية غير مراقبة من طرف الجيش تهدد بقاءها، خاصة في ظل غياب ضمانات تؤكد استمرارية سيطرتها على المجتمع، وعدم خضوعها للمساءلة عن أملاكها وامتيازاتها المكتسبة[2].

وكان من ابرز صور تدخل الجيش في مسار الدمقرطة على النحو التالي:

- توظيف واستغلال الجيش لمواقف بعض فعاليات المجتمع السياسي والمدني، لتبرير تدخله على انه استجابة لمطالب سوسيو ـ اقتصادية، حيث تواءمت مواقفه مع ما نادت به **"لجنة إنقاذ الجمهورية"** التي تشكلت من شخصيات سياسية، حزبية ومجتمعية من ضرورة منع وصول الإسلاميين (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) لسدة الحكم عبر وقف المسار الانتخابي، نتيجة لما ميز الانتخابات من عنف وتزوير وتوظيف الفيس للرموز الدينية ، حيث ادعى أنه الممثل الوحيد للإسلام، وأن انتخابه تمكين لشريعة الله وحكمه على الأرض؛
- إشكالية الفراغ الدستوري، التي تم توصيفها من قبل الكثيرين بأنها حبكة سياسية لشرعنة الدخول في مرحلة انتقالية تبرر توقيف المسار وإلغاء نتائجه، وهو ما يؤكد ضلوع الجيش في هندسة استقالة بن جديد على النحو الذي كان؛
- تمكين "المجلس الأعلى للأمن" الجيش من الممارسة المؤسسية للأدوار السياسية، عبر استحداثه لمؤسسات جديدة في ظل ما عرف بالمرحلة الانتقالية، تشرعن له تدخلاته السياسية بطريقة خفية؛

---

(1)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص ص.283.

(2)- نفس المرجع ، ص ص.283، 284 .

- تنفيذ المجلس الأعلى للدولة للقرارات السياسية للجيش، والتي كان من أبرزها وقف المسار الانتخابي وولوج مرحلة انتقالية أعاد معها ترتيب أدواره السياسية بما يتوافق ومتطلبات المرحلة، تمهيدا لتسلمه المباشر لزمام السلطة عبر مؤسسة رئاسة الدولة التي عين على رأسها وزير الدفاع الوطني اللواء "اليمين زروال"، قبل أن يتم انتخابه سنة 1995 كأول رئيس للجمهورية بعد إقرار التعددية[1].

وقد تمخض عن هذا التدخل للجيش ثلة من الانعكاسات السلبية على العملية السياسية نتيجة تورطه في اغتيال اللحظة الانتقالية، فقادة الجيش لم ينكروا حقيقة تدخلهم ومشروعيته لإنقاذ الطابع الجمهوري للدولة، وحماية الدولة، والممارسة الديمقراطية المتمخضة عنها لمواجهة المد الإسلامي، خاصة في ظل تهديد ووعيد، بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانقلاب على الديمقراطية التي أوصلتهم للسدة الحكم و إقامة دولة إسلامية، ومن ذلك ما صرح به **"علي بلحاج"** " كل ما هو ليس شريعة إلهية، فإننا ندوسه... الطاعة للدستور وللقوانين النافذة هي عدم طاعة لله وللرسول..."، ظهور الجيش بالثوب الرافض للثوابت الدينية للمجتمع الجزائري، وقوعه في فخ الاغتيالات السياسية، وتورطه في انتهاكات حقوق الإنسان[2]، ذلك أنه ومع استمرارية تأزم الوضع الأمني و السياسي وارتفاع مطالب خارجية بالتحقيق في المجازر المرتكبة وهو ما حدث فعليا مع حلول بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998 في الجزائر وتحرك الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمجازر المرتكبة وتوجيهها أصابع الاتهام للمؤسسة العسكرية وتحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، مطالبة في ذات الوقت مثول قياداتها أمام المحكمة الجنائية وهو ما جعل قيادة الجيش ترضخ لمطلب **" عبد العزيز بوتفليقة"** بحصره لجميع السلطات بيده حيث قال انه لا يريد أن يكون ثلاثة أرباع رئيس، حيث استلم الحكم ولم يخفي أنه مرشح الجيش ،رافعا شعار "عفا الله عما سلف". لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل العلاقة بين الجيش ورئاسة الجمهورية[3].

ومنذ صعود **"عبد العزيز بوتفليقة"** إلى سدة الحكم في عام 1999، كان هناك جدل موسع في الجزائر و بين المتتبعين للمشهد السياسي الجزائري على حد سواء، إلى أي درجة يمكن لـ" بوتفليقة" كرئيس مدني تحرير نفسه من الجنرالات الذين جاءوا به إلى السلطة ، والى أي مدى تغيرت بنية السلطة الجزائرية حاليا مقارنة بالعقد الماضي؟، حيث هيمنت في أول عهدة رئاسية لبوتفليقة (1999 ـ 2004)صراعات على السلطة واضحة للعيان بين الرئيس وعدد من الجنرالات ذوو النفوذ، خاصة رئيس قيادة الأركان العامة الجنرال

---

(1)- منصور لخضاري، " الجيش و تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1988ـ 1992)"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 85، 86

(2)- نفس المرجع، ص ص، 85، 86

(3)- فوزي قاسي وعربي بومدين،" العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات مزع الطابع العسكري" **سياسات عربية**، (العدد. 19)، (مارس، 2016)، ص ص.60، 61 .

"محمد العماري"، و**"محمد مدين"** رئيس **"دائرة الاستعلام والأمن " « DRS » "**[1]، الذي تفاوض مع "بوتفليقة" لرئاسة الدولة عام 1999، وكان ندا قويا له ولجناحه في الحكم، ويرجع ذلك لتغلغل هذا الجهاز الاستخباراتي في عمق الجسم الدولاتي[2]، حتى في الجماعات الإسلامية المسلحة، فهو يشكل أحد بنى القرار العسكري في الجزائر، إلى جانب كل من مجلس الدفاع، والعمداء (الجنرالات)، باعتباره التنظيم الوحيد الموازي لسلطة الدولة، و الذي يتركب من مديرية مكافحة التجسس، مديرية الأمن الخارجي، المديرية المركزية لأمن الجيش، حيث يعمل على تسيير الوضع العام بفعالية، ويلعب دور مركزي في صناعة القرار السياسي وحلقة الوصل بين الجنرالات الذين تم إقصاؤهم من اجتماعات مجلس الدفاع، في دور أقل ما يقال عنه أنه حليف أو منافس حقيقي لهذا المجلس، ومنذ إقرار التعددية أصبح جهاز المخابرات لاعب مركزي على الساحة، كونه تعبير عن نظام سياسي موازي حقيقي خفي لكنه حاضر في كل مكان، يتمتع بصلاحيات سلطانية مطلقة تعفيه من المساءلة، وصاحب استراتيجية متماسكة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية، مؤكدا في هذا الصدد السوسيولوجي" **هواري عدي"** بأنه "تجند ضد إقرار تعددية سياسية لا يمكنه مراقبتها، من خلال اختراق المجال السياسي الحزبي و الإعلامي، بخلقه لنقاشات متناقضة و استئصالية، صورت أن الديمقراطية تهديد للسلم المدني، وأن الجيش هو المخلص الوحيد[3] للأمة .

وقد خفت حدة هذه الصراعات عقب انتخاب بوتفليقة رئيسا للمرة الثانية عام 2004، ذلك أنه في عام 2005 أبرم على مع خصومه في الجيش صفقة سياسية، قايضهم فيها على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة خلال الحرب الأهلية (1992 . 1999)، في مقابل تخليهم عن معارضة التغييرات الدستورية التي تسمح له بالترشح للولاية ثالثة، ومنذ تلك اللحظة، طفت للسطح العديد من المؤشرات، التي تبرهن على نجاح بوتفليقة في توسيع نطاق جماعة مؤيديه ومن ثمة سلطته عبر بناء شبكات علاقات زبونيه في مجالات السياسة، التسيير الإداري والاقتصادي، باستناده على شخصيات من منطقة الغرب التي ينحدر منها، وعلى الموالين له منذ عهد الثورة، حيث قام بتعيين أخيه **"السعيد بوتفليقة"** كمستشار له، والذي أصبح فيما بعد لاعبا قويا وراء الكواليس، كما تخلص من الجنرالات المتحكمين في مؤسسة الرئاسة، ووضع حلفاءه الرئيسيين في مناصب مفتاحية، في وزارة الدفاع والقيادة العامة للأمن [4]،بتنصيبه **" قايد صالح"** المقرب منه رئيسا للأركان عقب ترقيته من رتبة للواء إلى رتبة فريق في 5 جويلية 2006، وترقية **"عباس غزيل"** قائدا لدرك الوطني، و أبقى **"محمد مدين"** على رأس جهاز المخابرات[5] .

---

(1)- Isabell Wernfels , « Who is in Charge ?Algerian Power Sructure And Their Resilience To Change », Op. cit.

(2)– محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص. 36 .

(3)– كنزة مغيش، مرجع سبق ذكره، ص ص.288، 289.

(4)-Isabell Wernfels , « Who is in Charge ?Algerian Power Sructure And Their Resilience To Change », Op. cit .

(5)– بلقاسم القطعة، مرجع سبق ذكره، ص.5.

فبعد تعيين هؤلاء المساندين له و لسياساته، احكم بوتفليقة سيطرته عل الجيش، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين مؤسسة الرئاسة والجيش، حيث جرى تحول على مستوى التحالفات، فعقب تحالف المخابرات معه في حربه ضد هيئة الأركان سابقا(1999- 2006)، دعمت هذه الأخيرة معركته مع المخابرات التي تأخرت إلى حد ما، نتيجة اتساع رقعة نشاطات عمل مديرية مكافحة التجسس والأمن الداخلي التابعة لها في حربها الدولية على الإرهاب، فحالة لا مساءلة التي عاشتها طوال عقد التسعينات بذريعة سد الفراغ المؤسساتي وحالة الطوارئ (1992- 2011)، وطيلة خمسة عشرة سنة من حكم بوتفليقة جعلتها تتمادى في ارتكاب أخطاء مهنية، وتعدي الحدود المرسوم لها عرفيا ضمن خريطة الممارسة الأمنية في الجزائر وفي سياق الربيع العربي والحرب في ليبيا، ثم الهجوم الإرهابي على المنشأة النفطية في تيغنتورين جنوب الجزائر في عام 2013 وانعكاساتها على مصالح الدول الكبرى ورعاياها، و بسبب هذا الهجوم تولد لأول مرة تيار نقدي واضح من داخل النظام، من جهة التحرير الوطني تحديدا، لرئيس المخابرات محمد مدين اتهمه بالتورط في المأساة الوطنية، فشله في التوقع الاستباقي لمحاولة اغتيال الرئيس بوتفليقة في عام 2007 والهجوم على المنشآت النفطية، وقد تم تفسير فشل هذا الجهاز في توقع الهجوم على المنشأة البترولية في تينغتورين بالتصريح الذي نقله **"محمد سيفاوي"** في كتابه عن تاريخ المخابرات الجزائرية عن أحد جنرالات المخابرات، أن قيادات الجهاز لم يتلقوا تكوينا "مخابراتيا"، يرتبط بجمع المعلومات، بل تدريبا "أمنيا"، فشركاء الجزائر الأمنيين التقليديين، مثل روسيا، كوبا، ألمانيا الشرقية رفضوا تكوين ضباط مخابرات حقيقين وأسفرت هذه المعركة الشرسة التي طفت للسطح عام 2013 في خطوة أولى إقالة الرئيس لساعد الأيمن ل**"محمد مدين"** اللواء **"جبار مهنا"** من منصبه في جانفي2014، أعقبه إقالة مدين من منصبه ك"رئيس للمخابرات" وتعويضه بـ **"عثمان طرطاق"**، وضم دائرة الاستعلامات والأمن إلى مؤسسة الرئاسة في سبتمبر 2015(1)، وتندرج هذه الخطوة ضمن جهود الرئيس لإلغاء عسكرة الدولة واستكمال الرئيس عملية استحواذه على السلطة(2).

وفيما يتعلق بحيثية عسكرة الدولة يدعو الباحث « **Steven.A Cok** » في كتابه" **يملك لكن لا يحكم العسكر والتنمية السياسية في مصر، الجزائر، وتركيا" : The Military Ruling But Not Governing »** **And Political Developemment in egypet, algeria , and turkey »** لعدم الخلط بين الجزائر وتركيا على سواء والديكتاتوريات العسكرية، ومن الأفضل توصيفهما بدولتين يهيمن عليهما الجيش، لأن الضباط العسكريين إلى جانب حلفائهم المدنيين، قاموا استراتيجيا بإنشاء أنظمة سياسية استفادوا منها على حساب بقية المجتمع من خلال الإشراف وممارسة الرقابة على مؤسسات سياسية تعددية شكليا، في إطار سعيهم لصيانة نظامهم السياسي، فالضباط من خلال هذا قاموا بإخفاء أنفسهم وراء قشرة المؤسسات

(1)- بلقاسم القطعة، مرجع سبق ذكره ، ص.4، 5 .

(2)- محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص.36.

الديمقراطية، والبنى التمثيلية، وإضفاء الشرعية عليها وعلى ممارساتها، إلا أنه خلال فترات الأزمات، تميل الصفوة العسكرية لكسر هذه الواجهة الديمقراطية، لتكشف علنا على أنها مركز السلطة وأنها النواة الصلبة للتسلطية داخل النظام السياسي، وغالبا ما يستشهد الباحثون بالمصالح باعتبارها عاملا حاسما يحدد، ما إذا كان الجيش سيظل محايدا أم سيتدخل في السياسة، على سبيل المثال وصف الباحث **« Umite Cizer Sakalloigllu »** استقلال الجيش التركي يرتبط بمجموعة من المصالح المرتبطة بالرئاسة التركية، والترقيات داخل القوات المسلحة، وميزانية الدفاع، فيما حدد**« William Quandt »** المصالح كمتغير تفسيري في قرار الجيش الجزائري بإجبار الشاذلي بن جديد عن التنحي من منصبه أوائل عام 1992[(1)].

ويبدوا أنه من الصعب انتزاع السلطة من أيدي الجيش وفقا للباحث **« Wlliam Quandt »** ويرجع ذلك لثلاثة مسببات أولا، أن الجيش لم ينقسم لفصائل متناحرة، ثانيا، توظيف العسكر لأسلوب التهديد بالحرب الأهلية الداخلية كمبرر لحكمه، ثالثا، سيطرة مجموعة صغيرة نسبيا من الضباط الذين يمسكون بزمام السلطة على الإيرادات النفطية ومن ثمة مقدرتهم على مكافأة أتباعهم بشكل جيد، وهذا النمط مألوف في الدول الريعية، وهو ما يجعل من الصعب كسر احتكار سلطة أولئك الذين يتحكمون في تدفق الإيرادات النفطية، وباختصار مهد النمط الشعبوي للقومية الطريق أمام الجيش لهيكلة نفسه مقارنة بالتحديات الانقسامية من مصادر أخرى، مما منحه ميزة نسبية في اللعبة السياسية وساعدت العائدات النفطية في الحفاظ على تموقعه من خلال نظام لا يحظى بالتأييد الشعبي، لكن تمكن من شراء قبوله من المواطنين ومع ذلك يرى **" كوانت"** أن النظام يتعرض لضغوط، ولا ينبغي استبعاد احتمالات التغيير في اتجاه زيادة المشاركة والمساءلة، و لكي تشهد الجزائر انفتاحا حقيقيا ومستداما نحو الديمقراطية فان إقامة تعددية فعلية وتحرير الحاضر يتطلب من الجيش التحرك إلى الهامش[(2)].

إلا أن الباحثة السويسرية المهتمة بالشأن السياسي الجزائري **« Isabelle werenfels »** في أحد الحوارات التي آجرتها مع الصحفي **« jean _Jacques Louarn »** على الإذاعة الدولية الفرنسية على خلفية تأجيل زيارة "**أنجيلا ميركل**" للجزائر التي كانت منظمة في 20 فيفري 2017 بسبب الوضع الصحي للرئيس بوتفليقة نتيجة تعرضه للجلطة دماغية تسببت في فقدانه بعض حواسه الوظيفية كالمشي والتكلم، أجابت محاورها على سؤال: ما هو الدور الذي سيلعبه الجيش خلال المرحلة الانتقالية المقبلة؟، أنه من الصعب جدا التكهن بالدور الحقيقي للجيش، لأنه هو جزء من المشكلة وأيضا جزء من الحل فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية، ولكن هي تعتقد انه من بين كل النخب، في الجيش أو المؤسسات الأخرى، هناك أقلية تريد الانتقال، التي تفهم الحاجة الملحة للإصلاحات عميقة ولكن هناك غالبية بين النخب التي تبطئه وتعرقله لأنه

---

(1)-Steven A. Cook, Op.cit , pp. 15, 16.

(2)- William Quandt ," Algerian's Transition to Whar? ", **The Journal of North African Studies**,(Vol.9), (No.2) ,(Summer 2004), PP. 88 _ 89.

سيجلب معه سيادة القانون والشفافية، فيما العديد من النخب خائفة من فقدان هذا النظام[1]. ومن ثمة فقد لعب العسكر الجزائري باعتباره مؤسس الدولة، والمالك الفعلي للسلطة والثروة دور المعرقل لعملية الدمقرطة، لأنه لا يثق في قدرة المدنيين على تسيير شؤون الحكم، وإدارة الصراعات القائمة، و حصر دورهم في الحضور الشكلي كواجهة للنظام.

المطلب الثاني: أثر القوى الإسلامية على العملية الديمقراطية

جادل الكثير من العلماء الغربيين أن الدول الإسلامية مهيأة للحكم التسلطي، لعدم تحقق التوافق بين الإسلام و الديمقراطية، لأن الديمقراطية غريبة عن المجتمعات الإسلامية [2] وهو ما يعد خطأ معرفي وقع فيه هؤلاء الباحثين نظرا لاستحالة قيام علاقة استنباطية بين الدين والديمقراطية تشتق بموجبها الديمقراطية من الدين، أو الدين من الديمقراطية لانحدار المفهومين من عالمين اصطلاحيين مختلفين تماما فالجوهر مصطلح الدين، هو " **المقدس**". أي أن آلية التعاطي مع المقدس هي عملية اجتماعية تتم في ظل ظروف تاريخية محددة، وجوهر الديمقراطية هو عملية تنظيم السلطة والسيطرة بشكل محدد في الحياة الدنيوية، و إشكالية العلاقة بين الدين الإسلامي و الديمقراطية هل هي تلاءم أو تناطح لا طائل نظري يرجى منها، لأن التصادم بينهما، من المسلمات المنطقية فالعلاقة التي من الممكن والمفيد فحصها دون شطحات فكرية هي العلاقة بين الممارسة الاجتماعية للدين، وبين الديمقراطية كنظام دنيوي ـ وضعي غير موحى به لتنظيم الحياة الاجتماعية[3].

و قد تصدر موضوع الدور السياسي للدين و ظاهرة الإحياء الديني منذ سبعينات القرن الماضي مجال البحث السياسي الغربي والعربي على حد سواء، وبخاصة عقب انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع التسعينيات وتراجع المد الشيوعي و بروز طروحات نظرية تقدم الإسلام على انه العدو البديل للغرب، واصفة إياه بالخطر الأخضر مقابل الخطر الأحمر الذي كانت تمثله الشيوعية، كما تقول بأن الصراع المستقبلي في العالم سيكون مواجهة كبرى بين الحضارة الغربية و الحضارات الكبرى، خاصة تلك التي يمثلها الإسلام، أي صداما للحضارات، على حد تعبير " **صموئيل هنتغتون**"، وقد اكتسبت هذه المقولة زخما سياسيا وفكريا كبيرا على

(1)- Jean_Jaques Louarn, Invité Afriqie: Isabelle wernfels: en Algérie, « Bouteflika divise pour mieux régner », Rfi.fr (24/02 /.2017), :
https://www.rfi.fr/fr/emission/20170224_isabelle_wernfels_algerie_bouteflika_divise_mieux_regner

(2)-Lise Strom, **Democratization in Morocco: the political elite and struggles for power in the post_ independence state**, 1rst puplished; NewYork: Routledge, 2007, p.2.

(3)- عزمي بشارة، "مدخل إلى معالجة الديمقراطية و أنماط التدين "، في برهان غليون، وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 57، 58.

أثر هجمات الحادي عشر سبتمبر عام 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية و ما ترتب عليها من أثار وتداعيات، وبخاصة العلاقة بين الإسلام والمسلمين من ناحية، والغرب من ناحية أخرى[1].

والإسلام السياسي هو نتاج للحداثة ولنفس عملية العلمنة التي تمخض عنها توجه للمقدس في عالم السياسة ، إلا انه يختلف مع المؤسسة الدينية في رفضه المطلق للواقع المنفصم الذي جاءت به الحداثة وبهذا المعنى، فإنه احدث من المؤسسة الدينية وأقل تقبلا منها و تكييفا مع الحداثة. فالإسلام السياسي ليس محافظا أو دفاعيا عن الواقع القديم، بل انه ينتقل إلى الهجوم لتوحيد عالمين يبدوا له أنهما منفصلين الدين والدولة، القداسة والسياسة[2].

و يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين فيما يتعلق بعملية تطور دراسة العلاقة بين الإسلام والسياسة في الوطن العربي، حقبة أولى تغطي عقدي السبعينات والثمانينات والسنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي اهتمت بالبحث بعوامل تبلور حركات الإسلام المسيسة، ومسببات تنامي دور بعض الجماعات بالتحديد، فيما تنطلق الحقبة الثانية من أين انتهت الأولى لغاية اليوم، وتبحث في موقع وادوار حركات الإسلام السياسي في العملية الديمقراطية[3]، حيث صدرت مئات الدراسات حول البيئة الاجتماعية لنشأة ظاهرة الإسلام السياسي في المدن الصغيرة، وفي احزمه الفقر حول المدن الكبرى، التي نشأت عن العلاقات الريفية المنهارة والقائمة على فقدان الأمن السوسيو ـ اقتصادي والهوية الحضارية والاغتراب القسري أو الخياري عن الحضارة المستوردة وفقدان حميمية البني الجمعية من قرية، و أسرة كبيرة وغير ذلك، كما صدرت مئات الدراسات حول فكر الإسلام السياسي الحديث وأصوله ومؤسسيه[4]. وهدفي هنا ليس إعادة تلخيص الدراسات بل البحث في دور قوى الإسلام السياسي في العملية الديمقراطية في الجزائر.

تعتبر العلاقة بين ثنائية السياسة والدين (الإسلام) واحدة من أبرز المعضلات المتعددة الأبعاد التي تكتنف عملية الدمقرطة في الجزائر، فمنذ الحقبة الاستعمارية تم توظيف الدين في البداية كمصدر للشرعية والجهاد ، الإسلام الجهادي مع **"الأمير عبد القادر"** ، الإسلام السياسي مزدوج اللغة، مع تجربة **"الأمير خالد"**، الإسلام الإصلاحي مع **"عبد الحميد ابن باديس"**، والإسلام الشعبي والريفي مع الصوفية، ثم تم توظيفه من قبل النظم المتعاقبة على الحكم بعد الاستقلال عبر المدخل الدستوري الذي نص على أن الإسلام دين الدولة، إضافة إلى ما يعرف بتجربة إسلام العدالة الاجتماعية في عهد **"هواري بومدين"**وفي ظل هذه الحقبة تشكلت مرحلة الوفاء الذي أسست له جمعية العلماء قبل 1945، كما بدأت الحركة الإسلامية الجزائرية بتنظيم نفسها انطلاقا من جامعة الجزائر، ثم الإسلام الليبرالي في فترة حكم الرئيس **"الشاذلي بن**

---

(1)-حسنين توفيق ابراهيم، <u>النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها</u>، مرجع سبق ذكره، ص ص.235، 237 .

(2)-عزمي بشارة، "مدخل إلى معالجة الديمقراطية و أنماط التدين "، مرجع سبق ذكره، ص. 90.

(3)-حسنين توفيق إبراهيم، <u>النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها</u>، مرجع سبق ذكره، ص ص. 238 ـ 239.

(4)-عزمي بشارة، "مدخل إلى معالجة الديمقراطية و أنماط التدين "، مرجع سبق ذكره، ص. 91.

جديد"، وقد تميزت هذه الحقبة بنشأة الجماعات وانقسام الحركة على الصعيدين الفكري والتنظيمي حيث برزت العديد من التوجهات الدينية الاتجاه" السلفي الإصلاحي"، الاتجاه الإخواني، جماعة التبليغ، جماعة الطليعة والاتجاه الصوفي، وخروج الدعوة من أسوار الجامعة إلى الأوساط الشعبية ثم مرحلة ما بعد 1988 التي يصفها الباحث **"عيسى خلادي"** مرحلة العودة الظافرة للعلماء والدعوة إزاء السياسة، بمعنى أنها مرحلة الانخراط الكلي في العمل السياسي[1].

ولقد أصبحت الحركات الإسلامية تشكل العصب الرئيسي للمعارضة السياسية العنيفة والسلمية في الجزائر منذ[2] فتح المجال للتعددية الحزبية من خلال دستور 1989 وصدور بيان اعتماد "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" « FIS » في الجريدة الرسمية بتاريخ 13 سبتمبر 1989، كأول حزب ذوو خلفية دينية تمنح له الشرعية القانونية، منقسمة جبهة الإنقاذ باعتبارها الوريث الشرعي لتاريخ طويل من المعارضة الإسلامية بشقيها الإصلاحي والراديكالي إلى ثلاث تيارات أساسية:

- **التيار المتشدد:** تصدره **"علي بلحاج "**، وهو تيار شمولي راديكالي لا يخشى المواجهة مع الدولة بأسلوب العصيان المدني أو توظيف العنف ؛
- **التيار الإصلاحي:** ترأسه **"عباس مدني"** الذي سعى للتوفيق بين التيارات الفكرية المتعددة داخل الجبهة، مناديا ببناء دولة إسلامية في الجزائر عبر بتصعيد النضال الجماهيري بطريقة سلمية وعقلانية من خلال الاحتجاجات والمظاهرات في إطار الصراع مع السلطة؛
- **تيار الجزأرة** : هو التيار الأكثر اعتدالا، يمثله مثقفون المتأثرون بالثقافة الفرنسية ك **"محمد السعيد"** و **"عبد القادر حشاني"**[3].

وقد تضاربت تصورات تيارات الجبهة حول مسألة الديمقراطية بين القبول و الرفض، ففي مقابل قبول **"عباس مدني"** لها و تأكيده على التزام الجبهة بها، وتحييد العنف كآلية للوصول للسلطة ، رفضها **"علي بلحاج"** شكلا ومضمونا، و وصفها ب" السم الديمقراطي " ورغم الحالة الصراعية و الانقسامية التي ميزت بيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا أنها جسدت الفاعل الإسلامي الأكثر شعبية في الجزائر، بدليل فوزها الكاسح بأول انتخابات نيابية تعددية تشهدها الجزائر لعام 1991، بل حتى عقب إلغاء المسار الانتخابي وحلها، ظلت محافظة على شرعيتها الشعبية، وأرجع ذلك المحللين إلى الانضباط التنظيمي والكفاءة الذي اتسم بها الإنقاذين، في تنظيم المظاهرات والتحكم بالجماهير في صدامها مع السلطة، والتي برزت بوضوح في مظاهرات أكتوبر 1988،التشديد على ضرورة الالتزام بالقيم الإسلامية، بوصفها المخرج من إخفاقات النظام السياسية

---

(1)- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988. 2008)، مرجع سبق ذكره، ص. 286.

(2)-حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سبق ذكره، ص. 246.

(3)-سناء كاظم كاظع ، " المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، دراسات دولية، العدد 45 (د، س، ن)، ص ص. 91،92 .

والاقتصادية، والتعبئة الشعبية عبر توظيف أدوات فعالة مثل التعليم في الزوايا والمساجد، ونشر خطاب واضح عبر منابر الجوامع ،يستهدف تشويه صورة النظام الداخلية واتهامه بالعمالة للخارج(1).

و يشير في هذا الصدد الباحث **"مجدي حماد"** أن طرفي الصراع في الحالة الجزائرية **إسلاميين وعسكريين**، نظروا للديمقراطية على أنها خطيئة سياسية، فجماعة العسكر ارتأوا أن الجزائر غير مستعدة للاستنبات الديمقراطي، بدليل فوز الأصوليين بغالبية الأصوات الانتخابية من جهة ، والإسلاميين اعتبروا أن الديمقراطية غير قابلة للتطبيق لاستحواذ العسكر على السلطة و إلغاء مخرجات الصندوق الانتخابي لأنها جاءت معاكسة لمصلحة " النخبة الغربية الحديثة" من جهة أخرى، معتبرا **"حماد"** أن منطق الطرفين خاطئ لاستناده على تصور إجرائي محدود ينظر للديمقراطية كمرادف للانتخابات، التي هي مجرد مقوم للديمقراطية كآلية لإدارة شؤون المجتمع تقوم على مبادئ المساواة والشرعية، وعليه لا تسقط الديمقراطية على العسكريين الذين نظروا على أن **"الانتخابات هي الديمقراطية"**، ثم تراجعوا عنها، و لا على الإسلاميين الذين اعتبروا الانتخابات **"انتصارا للإسلاميين على الديمقراطية"**، مؤكدا في ذات السياق أن منطق استبعاد الإسلاميين تحكمه فكرة احتكار الحق والحقيقة والوطنية من قبل الطبقة الحاكمة، مما جعل مسألة الاقتراب من السلطة ممنوع على أي قوى سياسية وخصوصا التيار الإسلامي الذي يتسم بأنه تيار شعبي يطرح قيما وطنية(2).

ولقد كانت للأزمة الجزائرية، التي تفجرت عام 1992 على اثر انقلاب الجيش على مخرجات الصندوق الانتخابي الذي جاء بالإسلاميين للسلطة، أحد أهم الميكانيزمات التي أثرت بالسلب على عملية الدمقرطة في البلدان العربية، حيث اتخذت الكثير من الأنساق السياسة في المنطقة، ما حدث في الجزائر مبررا لإقصاء الإسلاميين المعتدلين من الحياة السياسية، على غرار ما حدث في دول مثل مصر ، تونس، ومن ناحية أخرى رسخت هذه الأزمة قناعة لدى الإسلاميين، مفادها صعوبة وصولهم للسلطة سلميا عبر صندوق الاقتراع مما أسهم في الترويج للمقولات الجماعات المتشددة المنادية بالعنف في التعاطي مع الأنظمة الحاكمة(3).

وقد أعادت الحرب الأهلية، التي أشعل فتيلها الصراع المسلح الذي قام بين الجيش الجزائري و الفصائل المسلحة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على خلفية إلغاء نتائج انتخابات 1991، هندسة المشهد السياسي الجزائري، ومعه نشاط حركات الإسلام السياسي، عبر استيعاب جناحها المعتدل داخل المجال السياسي، الذي أثبت براءته عن شبهة التطرف الديني، متبنيا استراتيجية تقوم على المشاركة في العملية

(1)- نفس المرجع، ص ص. 92، 93.

(2)- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التيارات الإسلامية وفضية الديمقراطية: رؤية من خلال الحدث الجزائري(ورقة عمل)، في سليمان الرئاسي و آخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 139، 140.

(3)- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سبق ذكره، ص ص. 130،131.

السياسية، مع العودة للمسار الانتخابي عام 1995 في خضم الحرب الأهلية، و تعتبر حركة حماس أهم نموذج عبر عن سياسة الحكومة في استتباع الإسلاميين[1]، فالسلطة السياسية في إطار استراتيجية تأميم المشروع الإسلامي الراديكالي، كانت بحاجة لحزب إسلامي معارض يستوعب الوعاء الانتخابي الإسلامي الذي له حضور قوي لا يمكن الاستهانة به[2] ليحل مكان جبهة الإنقاذ المنحلة، وقد **جاء نزوع حركة مجتمع السلم بقيادة "محفوظ نحناح"** إلى التقارب مع السلطة بمثابة تأكيد صريح على رفضها للتصورات، الفيس المتطرفة الداعية للنكوص للعنف، منادية في ذات الوقت إلى ما وصفته بالمرحلية، المشاركة والاعتدال في الطرح حيث ساندت قرار الدولة القاضي بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي، الذي قام بممارسة وظائف تشريعية في ظل الفراغ المؤسساتي آنذاك، كما دعت للحوار بين الطرفين المتنازعين السلطة والإسلاميين المتشددين مما أدى لاغتيال العديد من كوادر الحركة أبرزهم الشيخ **"محمد بوسليماني"**، من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت الحوار مع من تصفهم بالسلطات الملحدة، وشاركت في إعادة إطلاق العملية الديمقراطية عام 1995، حيث احتل **"محفوظ نحناح"** المرتبة الثانية بعد مرشح الجيش زروال، كما ساند زعيمها "نحناح" المرشح التوافقي **"عبد العزيز بوتفليقة"** في رئاسيات عام 1999 المستبعد منها لاعتبارات إجرائية وسياسات المصالحة التي تبنتها الدولة رغم الانتقادات التي تعرض لها[3].

ورغم التحالف الوظيفي بين حماس والسلطة طيلة فترة الأزمة، إلا أن الفعل الاستراتيجي لحركة حماس استند على مبدأ مسك العصا من الوسط، فلا هي مع السلطة كليا ولا مع المعارضة، وقد كلفتها سياسة الغموض في المواقف الاستراتيجية نزيفا في كوادرها لولا تزامن فعلها الاستراتيجي، بتكتيك ملحوظ لزعيمها "نحناح"، بدليل انشطار الحركة عقب وفاته، إلا أن تحالفها مع السلطة ظل مستمرا، حتى بعد الحرب الأهلية واستفادت من تحالفها على العديد من المزايا كالتعيينات في مناصب[4]وزارية، ومقاعد برلمانية رواتب ضخمة، تخفيضات ضريبية، إلى جانب الاستفادة من إعادة توزيع الإيرادات النفطية، مما أدى لبناء علاقة موالاة بين حركة حماس وبين النظام، فاستيعاب هذا الأخير لحركة حماس، وحركة النهضة عن التيار الإخواني وباقي الفواعل الحزبية الإسلامية الجديدة المنبثقة عنها في ما بعد، مكنه من تقديم نفسه للرأي العام الوطني والدولي على انه راعي للديمقراطية و الاختلاف، عبر سماحه للإسلاميين بالمشاركة في شؤون الدولة[5].

إلا أن التيار الإسلامي، اليوم أصبح ضعيفا وعاجزا عن تعبئة الناخبين، ولا يشكل أي تهديد حقيقي للنظام المسنود من العسكر، ويعود هذا الفشل في الدفع باتجاه التغيير، لغياب طرح جامع لأحزابه حيال العمل السياسي، دورانه في فلك السلطة فهو لا يعدو أن يكون مجرد **"معارضة صورية" لتزيين المشهد**

---

[1]-دالية غانم، "المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 11ـ 14 .

[2]-كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 356 .

[3]-دالية غانم، "المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 13، 14.

[4]-كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 356 .

[5]-دالية غانم، "المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص. 14

السياسي، غياب المأسسة وعدم استناد ممارساته السياسية على حياة هذه الأحزاب بقدر تمحورها حول حياة الزعماء المؤسسين لها، إلى جانب الانقسامات الحاصلة داخله، فهو منذ البداية يحمل بين جوانحه بذور الفرقة والتشتت، وسعي النظام على إثارتها، ونتيجة لفشله في إدارة النزاعات بين فصائله، انشقت لأحزاب سياسية صغيرة، حيث انبثقت عن حركة حماس ثلاث أحزاب صغيرة جبهة التغيير، حركة البناء الوطني، تجمع أمل الجزائر، وانشق عن حركة النهضة كل من حركة الإصلاح الوطني وجبهة العدالة والتنمية[1]

وقد كانت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 اختبار للحالة الانقسامية، حيث انبثق عن الخلافات التي اندلعت بين زعامات حركة حماس، حول مسألة الدخول في ائتلاف حكومي دعما للرئيس في العهدة الثالثة انشقاق الرجل الثاني في الحزب " **عبد المجيد مناصرة**" ومئات الناشطين في الحزب، وتأسيس " **حركة الدعوة والتغيير**"، لرفضهم هذه الاستراتيجية التي انخرط فيها رئيسها آنذاك "**أبو جرة سلطاني**"، واتهامه بخرق مبادئ الحزب، عبر تقديم تنازلات للحكومة دونما التشاور لا مع قواعد الحزب ولا مع قادته، ثم شهدت انشقاق أخر عام 2012 لـ "**عمار غول**" الذي كان يشغل منصب وزير الأشغال العمومية سابقا وخمسين نائبا، وبضعة ألاف من المسؤولين الحكوميين المحليين، وتأسيسهم لحزب "**تجمع أمل الجزائر**" «TAJ» و"**حركة النهضة** " هي الأخرى، مزقتها الانقسامات، حيث نشب خلاف حاد بين قياديها "**الحبيب أدمي**" و "**عبد الله جاب الله**"، وتمركز الخلاف مجددا حول تأييد أو معارضة العمل مع الحكومة ،حيث دعى أدمي للتحاور مع الدولة، فيما رفض "جاب الله" هذا الطرح وسعى للابتعاد عن الحكومة، مما جعل "أدمي" يطيح بجاب الله و يعيد تسمية الحزب من "**حركة النهضة الإسلامية**" إلى "**حركة النهضة**"، في غضون ذلك أسس جاب الله "**حركة الإصلاح**"، الذي طرد منها أيضا، واستبدل بـ"**جهيد يونسي**" الذي اتهم جاب الله برجعية الفكرية والعشوائية في التسيير، إلا أن ذلك لم يثني جاب الله عن محاولاته، فأنشأ حزبا ثالثا في 2011 يدعى "**جبهة العدالة والتنمية**"، متسببة هذه الانقسامات المتكررة، في ضعف التيار الإسلامي، حيث أصبح غير قادر على حشد التأييد، لتشتت أصوات ناخبيه بين ستة أحزاب كاملة، فحتى أثناء صعود الإسلاميين في مصر تونس والمغرب، في خضم الموجة الإسلامية من الربيع العربي أواخر 2011، حقق نتائج كارثية في تشريعيات 2012، رغم دخوله المعترك في تحالف يدعى "**الجزائر الخضراء" الذي** جمع "النهضة" و "الإصلاح" إلي جانب "حركة حماس" التي كانت جزءا من التحالف الرئاسي منذ 2004، حيث تحصل على 48 مقعد فقط من مجموع 462 مقعدا، وكان بعد أشهر قليلة على موعد مع تسجيل أسوء نتائج للإسلاميين منذ بداية التعددية في بلديات نوفمبر 2012، فقد حصل تكتل الجزائر الخضراء من دون حركة مجتمع السلم التي انسحبت منه، على أغلبية مطلقة في عشر بلديات فقط من بين 1451 بلدية وبالمثل، كانت نتائج

---

[1]- كنزة مغيش، ص. 355، ودالية غانم، "المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر"، ص. 12، مرجعين سبق ذكرهما.

تشريعيات عام 2017 مخيبة للآمال بالنسبة إلى المعسكر الإسلامي[1]، حيث جاء تحالف **"حماس"** مع **"جبهة التغيير"** بقيادة " عبد المجيد مناصرة" في المرتبة 3 بـ 33 مقعدا، فيما جاء الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء في المرتبة السادسة بـ 15 مقعد، و لوحظ أن حزب" النهضة/ الإصلاح" مع الوقت أنه لا يستهوي الناخب الإسلامي بـ 5 مقاعد في2007 مقابل 38 في 1997، لكن على وجه العموم حافظ التيار الإسلامي في الجزائر منذ سنة 2000 على 10 حتى 15 بالمائة على الأقل من قوته الانتخابية وهو بذلك يشبه تيار اليمين المتطرف في فرنسا و أوربا، فرغم تمكن السلطة لحد ما من تسييره حتى الآن، ومراقبة النخب نسبيا وبصعوبة أحيانا أصبح صعب جدا مع الشارع[2].

والاندماج مرات كليا، ومرات أخرى جزئيا، في المبادرات التي تطرحها السلطة، حيث يشير الاندماج الكلي، إلى وجود شخصيات بارزة من الإسلاميين في الحكومة، وهذا بدوره يتطلب المساندة المطلقة لسياسات الحكومة، وأي نجاح سيضاف إلى هذه النخبة وليس المعارضة، وأبرز مثال على الاندماج الكلي أن حماس كانت جزء من التحالف الرئاسي منذ عام 2004 لغاية 2012، حيث تقلد قياديها مناصب وزارية هامة، أما الاندماج الجزئي فيعني بالمنطق الجزائري الاكتفاء ببعض المزايا السياسية والحصول على قدر من الحرية في نقد سياسات الحكومة دونما تجاوز الخطوط المرسومة ، كانتقاد زعيم حماس **" عبد الرزاق مقري"** دستور 2016، الذي وصفه بأنه تكريس لاستمرار دولة الاستبداد الناتجة عن غياب الفصل بين السلطات، وعدم استقلال القضاء عن الشخص الحاكم، و الذي لا يعدو أن يكون مجرد معارضة كلامية عبر وسائل الإعلام وفي كلا النمطين، لا يمكن التقدم بأي مبادرة سياسية مخالفة لتلك التي تعرضها الحكومة، و هذا كله يفرض استمرارية الهيمنة السياسية للمؤسسة السياسية الرسمية[3].

واعتماد الإسلاميين لهذه المقاربة الاندماجية خاصة "حركة مجتمع السلم" باعتباره الحزب الإسلامي الرئيسي في الساحة الحزبية، جعلته يدفع ثمنا باهضا، فعلى الرغم من أنه أصبح لاعبا رئيسيا في العملية الانتقالية، غير أن الاستتباع الذي يحدد شروط مشاركته جعله يفقد ناخبيه، الذين أصبحوا لا ينظرون إليه كقوة حزبية معارضة ومنافسة للجماعة الحاكمة مثل الفيس، بل مجرد أداة عضوية في يد السلطة، ومن ثمة عرقله دوره، فإسلامي اليوم حسب الباحثة **"داليا غانم "** بعيدون تماما عن الذروة التي حققتها شخصيات كاريزمية بارزة كـ **"علي بلحاج"** و **"مدني مزراق"** في أوج نشاطهما، فهما تمكنا من حشد ملايين المواطنين لصالح قضيتهم ، ومنذ ذلك الحين، تكرر فشل الأحزاب الإسلامية في البلاد، التي باتت عاجزة عن التخلص من خلافاتها وتضارب المصالح، من أجل صياغة مشروع إصلاح سياسي للتجاوز حالة الانغلاق السياسي، وضخ دماء جديدة داخل المجال السياسي، بدلا من ذلك، وجدت هذه الأحزاب نفسها فاقدة

---

[1]- دالية غانم، نفس المرجع، ص ص. 12، 13.

[2]- كنزة مغيش، مرجع سبق ذكره، ص. 356

[3]- فضيل ابراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 142، 143.

للمصداقية والدعم.[1]، فالإسلاميين في الحالة الجزائرية مجرد معارضة شكلية لإضفاء الطابع التعددي على نظام معسكر انقلب على الديمقراطية، لعدم تسليم القائمين بوجود للحظة تؤرخ لخروجهم من السلطة مما يؤكد على أن عملية التفاوض على التغيير بين السلطة والنخب المضادة لازلت طويلة[2].

---

[1]- دالية غانم، "المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 14، 15.

[2]- مراد بن سعيد، وصالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص.81 .

المبحث الثاني: القوى الفاعلة داخل المجال السياسي والعملية الديمقراطية في تركيا

إن التعددية السياسية في تركيا عتيقة المنشأ والممارسة[1]، ويعود فضل ولوجها هذا المسار للنخبة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري التي ورثت القيم الاتاتوركية، فالديمقراطية التركية تمخضت عن خيارات الكماليين الفوقية، فهي لم تتسع لتشمل باقي القطاعات الأفقية، حيث قامت هذه النخبة بهندسة مفهوم خاص يطلق عليه الباحثين «**Heper Metin**» و «**Jacob Landau**»توصيف "**الديمقراطية المعقلنة**" كتعبير عن اتفاقات داخل نفس الجماعة لتحديد السياسة الأفضل للبلاد، وليس للتوفيق بين الرؤى والمصالح المتضاربة[2]، خاصة ما تعلق بالقيم و الإيديولوجية الدينية المحافظة، وهو ما يفسر الصراع الثنائي بين العسكريين والمحافظين، الذي يقابله على الصعيد القيمي جدلية (العلمانية والإسلام)، (البندقية والهلال)، الذي ميز الحياة السياسية التركية منذ انطلاق عملية التحديث أواخر العهد العثماني لغاية اللحظة فالعسكر قام بانقلاباته المتكررة على الإرادة الشعبية بداعي الحفاظ على العلمانية التركية، ومواجهة القوى الرجعية وأفكارها، وهو ما كان له دور حاسم في عدم استكمال تركيا مسارها الديمقراطي، الذي عرف دفعة قوية مند وصول الإسلاميين الجدد (حزب العدالة والتنمية) لسدة الحكم مدخل القرن الجديد.

ومن ثمة سيتم التعرض في هذا المبحث لطبيعة أدوار أهم الفواعل السياسية التركية العسكر والإسلاميين في العملية الديمقراطية.

المطلب الأول: العسكر والعملية الديمقراطية: بحث في حدود التأثير

تمثل تركيا الحديثة مثالا بارزا يحاكي تدخل العسكر في الحقل السوسيو. السياسي، ويعزى ذلك لمحددات تاريخية تتعلق بالمواريث العثمانية للحكم[3]، فالجيش لعب دورا مركزيا في المجتمع العثماني منذ القرن 13 م[4]، كما كان أول مجال خضع لعملية التحديث في عهد التنظيمات، نتيجة لغياب القوة المجتمعية (البورجوازية في السياق الغربي)،التي تضطلع بمسألة الحداثة والعلمانية من جهة، وبسياقات تشكل الدولة التركية في شكلها الحالي والتي أسسها الجيش التركي عقب خوضه لحروب الاستقلال (1920. 1923) كأداة لتحديث الدولة والمجتمع من جهة أخرى (تم التطرق إليه سابقا)، وهو ما خلق مزجا قويا بين الدورين السياسي والعسكري، حيث نقل الجيش قادته مصطفى كمال أتاتورك ومجموعته لسدة الحكم وأصبح الجيش بذلك عضوا متميزا في مؤسسة النظام، وهذا العامل التاريخي أسس للعامل الشخصي، ذلك أن السمة العسكرية تمثل أحد ابرز سمات الشخصية التركية، لأن الإنسان التركي وفقا لغالبية المؤرخين ذوو

---

(1)- محمد محمود مهدي ، مرجع سبق ذكره، ص.83.

(2)-كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة** ، مرجع سبق ذكره، ص. 405 .

(3)- منتصر مجيد حميد، مرجع سبق ذكره، ص.310.

(4)- André Pereira Matos, « The Role of Military in The Turkish Democracy : Are the Military The Guardians of or Threat to The Turkish Democracy ?», **IRTS** , (Volume . 3),(Issue, 1),(Spring, 2013), p.8 .

عقلية نفسية وعسكرية، فالمواطن التركي على سبيل المثال عندما يتودد لابنه الصغير ويمدحه يقول" ابني سيكبر ويصبح باشا" أي جنرالا(1).

فخلافا للتطور المجتمعي في الغرب حيث تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفصم، وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة، وقد عمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة، على حماية دوره في حماية النظام من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تقنن تدخله في السياسة، وتتيح له في حالة تسلم المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل بعد إن كان نظام الحزب الواحد وسيلة حماية دوره(2) .

تحرك تركيا نحو الديمقراطية أعاد صياغة العلاقة بين الجيش والسلطة، فمنذ وصول الحزب الديمقراطي لسدة الحكم عام 1950، سعى لإقصاء الفاعلين التقليديين داخل المجال السياسي الجديد خاصة جماعة العسكر، حيث اتخذت حكومة **مندريس** (1950. 1960) التي تميزت بتركيز السلطة في يد البرلمان شكل " **الحكم المدني . الشراكة العسكرية**" و هو إقصاء صنفه الجيش في خانة الخيانة و الإهانة لهيبتهم وحظوتهم، و إرادة واضحة لإذلالهم(3)، مما أضطرهم للتدخل المباشر في السياسة عبر انقلاب 27 ماي 1960، بداعي حماية النظام الجمهوري والعلماني من تهديدات النزعة الإسلامية المتنامية(4).

ممثلا انقلاب 1960 وفقا لـ « **Levent Unsaldi** »نقطة تحول مركزية في العلاقات المدنية . العسكرية وعملية أكد من خلالها الجيش أنه مؤسسة متفردة داخل نظام " سياسي . دولتي "- systéme politico » « étatique(5)، من خلال قيام طغمته الانقلابية بإعادة هيكلة للنظام السياسي وفق تصوراتها، بموجب دستور 1961 عبر استحدث " مجلس الأمن القومي" « NSC » كتجسيد للتفوق البيروقراطي على البرلمان المنتخب ممثلا في المجلس الوطني الكبير بهدف الحد من سطوته السياسية ، و تقنين مشاركة العسكر في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، وقد لاحظ الباحثين انه طيلة الفترة الممتدة من (1961 . 1971) زاد تسييس العسكر وبروز مجموعة من الضباط تعارض ممارسات الحكومات المدنية، وهو ما دفع نحو انقلاب ثاني أواخر عام 1971 (6)، أطلق عليه « **Brown** » توصيف **"التدخل من خلال الإنذار"** « intervention by ultimatum »، بفعل غياب حكومات قوية، بروز الحركات المتطرفة، و بالتالي إرهاصات العنف السياسي نتيجة للامتيازات الممنوحة من دستور 1961، تمخضت عنه حزمة من التعديلات الدستورية قيدت الحريات المدنية وعززت سلطات العسكر من خلال مجلس الأمن، ذلك انه منذ عام 1971

---

(1)- منتصر مجيد حميد، ص.310، و رضا هلال، ص .262، مرجعين سبق ذكرهما.

(2)- معمر خولي، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

(3)-حياة رويبح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 117 . 161.

(4)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 263 .

(5)- Levenet Unsaldi, Op. cit , p .262 .

(6)- رضا هلال، ص. 263 ، وحياة رويبح، ص . 162 . 165، مرجعين سبق ذكرهما.

لغاية 1973 جاءت الحكومات المدنية بموافقة من القوات العسكرية التركية، مما يعني أن العسكر كان يحكم بأسلوب غير مباشر[1]، ثم جاء انقلاب 1980 كردة فعل على تهديد اليسار لأيديولوجيته وتوجهاته الاستراتيجية، معيدا تشكيل المجال السوسيو. سياسي، عبر وضع تيار اليمين في مركز النظام السياسي (حزب الوطن الأم بزعامة أوزال) الجديد كمخرج لدستور 1982، الذي عزز وضعية الجيش الدستورية (المادة 118) [2]، حيث أصبح لأوامر "مجلس الأمن الوطني" أولوية الاعتبار من قبل " مجلس الوزراء"، كما تم رفع عدد ووزن الضباط السامين في المجلس على حساب الأعضاء المدنيين، الذين كان عددهم أكثر من العسكريين في دستور1961 لإظهار طابعه الليبرالي، وكان الدعامة الأساسية لجانب مجلس الوزراء ضمن نظام ثنائي في صناعة القرار التنفيذي[3]، إلى غاية إدخال إصلاحات جديدة في عهد حزب العدالة والتنمية.

ثم قاد العسكر انقلابا أخر في 28 فيفري 1997 يختلف عن سابقيه من حيث النسق الذي تأطر فيه، وشكله فهو لا يصنف في خانة الانقلابات المباشرة، اصطلح على تسميته المثقفون الأتراك **"انقلاب ما بعد الحداثة"** « the post modern coup »[4] استهدف ضرب الإسلام السياسي الذي أصبح مصدر تهديد أول أول للعسكر، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي[5].

جدول رقم(14) يوضح الانقلابات و المذكرات العسكرية في العهد الجمهوري

الانقلاب العسكري في 27 ماي 1960	**إسقاط حكومة الحزب الديمقراطي**
المذكرة العسكرية في 12 مارس 1971	إسقاط حكومة حزب العدالة
الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980	إسقاط حكومة حزب العدالة
الانقلاب العسكري في 28 فيفري 1997	إسقاط حكومة ائتلاف حزبي الرفاه و الطريق المستقيم
المذكرة العسكرية في 27 أفريل 2007	صد حكومة حزب العدالة والتنمية المذكرة العسكرية
المحاولة الانقلابية عبر الشرطة والقضاء 17 . 25 ديسمبر 2013	مواجهة حكومة حزب العدالة والتنمية لهذه المحاولة
المحاولة الانقلابية العسكرية في 15 جويلية 2016	تصدي حكومة حزب العدالة والتنمية لهذه المحاولة الانقلابية

المصدر: يوسف أوزكير، و رمضان أكير، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

---

(1)- André Pereira Matos, Op.cit, p .11 .

(2)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 266 .

(3)- حياة رويبح ، مرجع سبق ذكره، ص. 165.

(4)- طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص ص . 80، 81.

(5)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 266 .

فمنذ الانقلاب العسكري الأول عام 1960، أسس العسكريين لمنطق التدخل في الحياة السياسية بتقمصه لـ"**دور الحارس**" « the guardian role »، وهو دور يشير وفقا « **Nordlinger** » لسيطرة العسكريين على الحكومات المدنية بهدف الحفاظ على الوضع القائم وتصحيح ما يعتبرونه ممارسات خاطئة و أوجه قصور، فالعسكر التركي وفقا للباحثة « **Nilufer Narli** » هو مثال لما يصفه «**A.Robin Lukham**» بـ "**نموذج للوصاية الحمائية**" «The covert guardiandship model» وهو ما سمح له بتوظيف مختلف أشكال التدخل بدءا من الانقلاب إلى التأثير و السيطرة على العملية السياسية المدنية عبر الآليات الرسمية وغير الرسمية"(1). وقد تكررت هذه العادة منذ عام 60 19 مرة واحدة كل عشر سنوات اتخذت في مرتين (1960 ـ 1980) شكل التدخلات المباشرة، وفي مناسبتين أخريين (1971، 1997) تم إرغام المدنيين المنتخبين على الانسحاب من الحياة السياسية عبر استصدار مذكرات(2)، و بهذا يكون الجيش تقاسم السلطة مع الحكومات المدنية في اغلب فترات الجمهورية، وفي أربعة مناسبات متتالية، انطلاقا من دوره كحامي للدستور، وموقعه المركزي في إدارة شؤون الدولة(3).

و هذه التدخلات المستمرة وضعت الديمقراطية التركية أمام وضع إشكالي عويص، فالعسكر في 1960 انقلب على الديمقراطية الانتخابية التي حولت "حزب الشعب الجمهوري" الذي يرى نفسه الأب المؤسس للجمهورية التركية، و المتفرد بالسلطة زهاء ثلاثة عقود من الزمن إلى صفوف المعارضة، ولكنه ظل واقعيا يمثل حزب الدولة في الباطن، يلعب دور الوصي على حكومة الحزب الديمقراطي المنتخبة، و يملك سلطة العسكر الذي حفزه على الانقلاب على الديمقراطيين بداعي الحفاظ على علمانية الجمهورية من تنامي النزعة الإسلامية المحافظة، فالعسكر أراد فرض مفهومه للعلمانية على الشعب التركي وحكوماته التمثيلية وهو ما يفسر إجراءه للتغيير في هوية الدولة عبر استبدال النص الدستوري لعام 1924 الذي يحدد الدولة التركية كجمهورية علمانية، بنص أخر في دستور 1961 يعرفها كدولة علمانية ديمقراطية(4) كما قام بتخليق ترتيب مؤسسي جديد مجلس الأمن القومي، يضمن مشاركة العسكر في الشأن العام بقوة القانون، و من ثمة تحكمه في مختلف الفواعل السوسيو ـ سياسية (أحزاب ، الجامعات ، ووسائل الإعلام) والتي عمل على برمجتها و إعادة هيكلتها وفقا لأيديولوجيته، إلى جانب استعانته بمنظمات مجتمع مدني جديدة وبعض الشخصيات البيروقراطية، الأكاديمية، الإعلامية و رجال الأعمال، في فرض منطقه الاستبدادي الذي انعكس سلبا على المدنيين والعملية السياسية برمتها، حيث شكلت هذه الهياكل بيئة داعمة للانقلابات، شرعنتها والمساعدة على تحقيقها(5)، فحتى عام 1980 كانت تركيا شبيهة بإسبانيا، البرتغال

---

(1)- Lars Haugom, « The turkish Armed Forces in Politics », **IFS insights** , Oslo , 2012 , p . 5.

(2)- يوسف أوزكير، و رمضان أكير، مرجع سبق ذكره، ص . 30

(3)- Lars Haugom, Op .cit , p . 5.

(4)- محمد زاهد جول، **الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي و التدخل الخارجي (صراع الحضارات أم حروب صليبية)** ط1؛ بيروت : دار ابن حزم، 2017 ، ص ص.41 ـ 49 .

(5)- يوسف أوزكير، و رمضان أكير، مرجع سبق ذكره، ص، 32

واليونان بشأن مركزية دور الفاعل العسكري في عرقلة استكمال البناء الديمقراطي، وفقا لمؤسسة « **freedom house** » فأنه في عام 1975 انتقلت تركيا من تصنيف "**الحرة جزئيا**" إلى خانة 42 دولة حرة لينخفض تصنيفها مجددا إلى دولة حرة جزئيا عقب انقلاب 1980[1]، الذي تمخض عنه نظام عسكري طويل مقارنة بانقلاب 1960 أين أدار العسكر الحكومة لفترة قصيرة قبيل إعادتها للحكومات المدنية عام 1961، إلا أنه مع عودة الحكم المدني عام 1983[2]وطيلة فترة حكم أوزال (1983 ـ 1993) سجلت الديمقراطية في تركيا وفقا للباحث « **Levenet Unsaldi** » نسبة معينة من التقدم في اتجاه تأكيد السلطة المدنية، حدثت هذه التطورات في سياق اتسم بإعادة أسلمة « réislamisation » مؤسسات الجمهورية عن طريق إدخال توليفة " الإسلامي ـ التركي"« **turco- islamique** » في قلب جهاز الدولة جزئيا بدعم من الجيش في إطار تحالف " **الثكنة . المسجد** " « **caserne-mosqueé** » ضد الإيديولوجيات اليسارية[3]، إلا أنه مع المنتصف الأول من التسعينات استجدت أحداث جديدة على الساحة الوطنية بوصول الإسلاميين ممثلين في "حزب الرفاه " لسدة الحكم.

وهو ما دفع الخبراء الأتراك توصيف الجيش في التسعينات بـ"**الحزب السياسي**" لشدة توغل المؤسسة العسكرية التركية في السياسات العامة للدولة، معللين ذلك بـ " أن الجيش يتصرف في بعض مواقفه ومبادراته، في إطار حسابات تتعلق بوضعه الخاص وأهدافه ومصالحه الخاصة، ضد طرف أخر داخل المجتمع والدولة، مبتعدا بذلك عن كونه جهازا من أجهزة الدولة ... و أصبح اقرب ما يكون لحزب سياسي يمارس السياسة بوساطة منظمات مدنية شرعية، و أخرى شبه عسكرية غير شرعية، تعمل في خدمة أهدافه و استراتيجياته "حيث تسعى إلى تمهيد الأرضية للانقلابات العسكرية عبر إثارة الفوضى وعدم الاستقرار لتكوين رأي عام مؤيد لتدخل المؤسسة العسكرية بأذرعها وأدواتها المدنية والقانونية المختلفة من جهة، وبين الإسلاميين بطرقهم وجمعياتهم وأحزابهم ، من جهة أخرى[4].

هذه التدخلات المتكررة على مدار ثلاثة عقود كاملة، والتي جعلت تركيا تقبع في خانة الديمقراطيات الناقصة، دفعتني لطرح التساؤل الآتي : من أين يستمد العسكريين القوة للانقلاب على سلطة المدنيين المنتخبين ومن ثمة إعادة توجيه مسارات الحياة السياسية التركية؟

إن الجيش التركي يرى نفسه "**جيش الدولة**"، وليس "**جيش النظام**"، أي أداة لهيكلة المجتمع بهدف حماية الدولة باعتبارها كيانا منفصلا عن المجتمع، ويرجع هذا لتراث الدولة العثمانية من جهة، و طبيعة

---

(1)- أحمد كورو، " ارتفاع و انخفاض الوصاية العسكرية في تركيا: الخوف من الاسلاماوية، والانفصالية، الكردية والشيوعية"، **رؤية تركية**، (6 / 13)، (صيف، 2013)، ص. 65.

(2)- McLarn , Laure M, and Cop , Burak , « The failure of democracy in turkey : a comparative analysis », **Government and Opposition** ,(Vol.46) ,(No.4) ,(October , 2011) , pp. 485 , 516.

(3)- Levenet Unsaldi, Op .cit , p .262 .

(4)- رنا عبد العزيز خماش، مرجع سبق ذكره، ص.14.

تنشئته من جهة أخرى. و بالانطلاق من هذا التصور فإن الضباط العسكريين لا ينظرون للديمقراطية كآلية لتسوية الصراعات سلميا والتوفيق بين المصالح المجتمعية المتعارضة، بل يصنفون تعارض هذه المصالح في خانة التهديد للجمهورية، ويعتبرون أن الأحزاب السياسية هي أدوات لتقسيم الأمة وتأجيج الصراعات الداخلية في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الشخصية والفئوية [(1)]، في مقابل تركيز نخبة الدولة ممثلة في ضباط الجيش على المصالح الطويلة الأمد للمجتمع، فوفقا لمنهج " **مركزية الدولة**" تمثل المؤسسة العسكرية الدولة القوية في مقابل مجتمع ضعيف يمثله السياسيين المنتخبين، و أن الجيش التركي "دائما يوقر الديمقراطية " و أن هذه الانقلابات العسكرية في تركيا بسبب السياسيين " الذين ابتعدوا عن الديمقراطية العقلانية " وهو ما يفسر أن العسكر عندما يتدخل لإعادة رسم الديمقراطية التركية، لا يرى أن المشكلة فيه أو في النظام السياسي القائم، بل في أولئك السياسيين الذين لم يتحلوا بالمسؤولية مثلما حددتها البيروقراطية الكمالية[(2)].

وهو ما أدى وفقا للباحث « **Dagi** » لتطور تقليديين عسكريين متضاربين داخل العسكر التركي التقليد السياسي الأول يقوم على استراتيجية "**تدخلية**". فالعسكر لا يثق كثيرا بالسياسيين، وينظر لنفسه على أنه نخبة الدولة الوحيدة المتماسكة وغير المنقسمة، والتقليد الثاني يلعب فيه دور "**المحدث** "بتشديده على أهمية الديمقراطية، والانفتاح على الغرب ، كما تؤكد بعض استطلاعات الرأي، أن المواطنين الأتراك، ليس فقط الأفراد العاديين، بل حتى بعض الجماعات المهنية كالأكاديميين، ينظرون للعسكر بنفس الطريقة التي يرى نفسه بها ، بأنه " المؤسسة العامة الأكثر مهنية، وحدة واستقرارا مقارنة بالطبقة السياسية التي كانت في الغالب غير مستقرة ، فاسدة ، وغير موثوقة"، و هو ما جعل الباحث « **Sarigil** » يستنتج أن الجيش يحظى بحضور قوي بين الأوساط الشعبية التركية [(3)].

و في عهد " حزب العدالة والتنمية" الحاكمة، كان هناك إجماع بين عديد الباحثين أن العلاقات المدنية العسكرية مرت بعدة مراحل، حيث قسمها الباحثان "**هالي**" و "**اوزبدون**" لثلاث فترات، فترة الخلاف المتحكم فيه وتمتد من 2002 لغاية نهاية 2006، والتي حاول فيها الجيش الذي ينظر لنفسه كحامي للعلمانية الضغط على حكومة العدالة والتنمية للحفاظ على نفس البنى بدون تغيير، ومنح هامش صغير للسياسيين للتحرك ، وتلتها فترة التحدي والأزمات، التي انتهجت فيها قيادة الجيش سياسية إنتاج الأزمات من خلال تدخلها في عمل الحكومة المنتخبة، عبر توجيه رئاسة الأركان للمذكرة الكترونية، نشرتها على موقعها على الانترنت في 27 أفريل 2007، لحزب العدالة والتنمية بهدف منع مرشحها "**عبد الله غول**" من الوصول لمنصب الرئاسة، ثم فترة انسحاب العسكر، التي انطلقت بعد المذكرة الالكترونية لغاية 2010 ، والتي شهدت

---

(1)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص. 263، 264.

(2)- كمال السعيد حبيب، __الدين والدولة في تركيا المعاصرة__ ، مرجع سبق ذكره، ص. 357 .

(3)- André Pereira Matos, Op. cit, pp .13.14 .

استمرار الصراع بين العسكر والسياسيين المنتخبين، ولكن رجحت الكفة قليلا للمدنيين، نتيجة قبول العسكر في هذه الفترة مغادرة المشهد السياسي، وممارسته وظيفته الأساسية الحفاظ على أمن واستقرار الدولة والمجتمع[1].

فيما قيم الباحثان "**يوسف أوزكير**"، و "**رمضان أكير**"، العلاقة بين العسكر والمدنيين في عهد حزب العدالة والتنمية على مدار 15 سنة من حكمها، من خلال ثلاثة فترات، أولها مرحلة النزاع السلبي من 2002 لغاية 2007 والتي ميزها صراع ضمني بين العسكر والمدني، ثم مرحلة الصراع النشط وتبدأ من 27 أغريل2007 وتستمر حتى 17 إلى 25 ديسمبر 2013، مع محاولة حركة غولن عبر أتباعها المندسين في أجهزة القضاء والشرطة، الانقلاب على الإدارة المدنية للبلاد، واتسمت هذه الفترة بطفو الصراع بين حكومات حزب العدالة والتنمية وبعض الهياكل داخل الجيش للسطح، واحتدامه بشدة، و أخرها مرحلة نشوء التوازن الديمقراطي في العلاقات المدنية العسكرية، التي تنطلق من أواخر عام 2013، ومرت بمحاولة الانقلاب على الرئيس "الطيب رجب أردوغان" عام 2016[2] لغاية اليوم.

فقد شهدت تركيا محاولة انقلابية مفاجئة، وغير محسوبة يوم 15 جويلية 2016، استهدفت إنهاء تجربة العدالة والتنمية، وإعادة الوصاية العسكرية على الحياة السياسية، وعودة التمسك بالعلمانية الإقصائية [3] من قبل النخبة العسكرية التابعة لحركة "**فتح الله غولن**" المتغلغلة داخل الجيش التركي [4].

إلا أنها باءت بالفشل نتيجة إجماع الشعب التركي بجميع تمفصلاته مؤيدين لحزب العدالة والتنمية ومعارضين ، على رفض الانقلاب و ضرورة إفشاله، وهو ما عكس مدى التغير الذي طرأ على المجتمع التركي في قرابة عقدين ونصف من الزمن، حيث انطلقت اللحظات الأولى لفشل الانقلاب والاتجاه العكسي للأحداث إثر اتصال هاتفي عبر وسائل الاتصال الاجتماعي، وجه فيه الرئيس " **رجب الطيب أردوغان**"، بلغة خطابية انفعالية، غير معتادة، دعوة للشعب التركي للنزول للشارع لمنع نجاح الانقلاب، للحفاظ على المكاسب الديمقراطية، وقد استجاب هذا الأخير في للنداء، وقام بانتفاضة شعبية شاملة غير حزبية تلك الليلة تعبيرا على رفضه للانقلاب على حكومته الشرعية [5].

وعلى الصعيد السياسي الحزبي ارتفعت الأصوات المنددة والرافضة للانقلاب معارضة وموالاة، حيث جاء موقف القادة التاريخيين لحزب العدالة والتنمية موحدا، رغم خلافاتهم مع "أردوغان" وانشقاقهم عن

---

(1)- يوسف أوزكير، و رمضان أكير، مرجع سبق ذكره، ص ص. 38 ، 39.

(2)- نفس المرجع، ص ص. 39. 51.

(3)- عماد يوسف قدورة، الانعكاسات الأولى للمحاولة الانقلابية في تركيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (يوليو، 2016) ص. 1.

(4)- نبي ميش، " التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز 2016"، رؤية تركية، (5/3)، (خريف، 2016)، ص. 46

(5)- عماد يوسف قدورة ، الانعكاسات الأولى للمحاولة الانقلابية في تركيا"، مرجع سبق ذكره، ص ص.2،3.

حزب العدالة، حيث أظهر الرئيس السابق **"عبد الله غول"** موقفا صلبا وحادا ضد الانقلاب، كما حفزت عبارات **"داوود أوغلو"** الشعب التركي على الخروج للشارع، فقد حدد موقفه من الانقلاب بوصفه **" ضد الاستقرار"** و **"أن هذه ليلة الكرامة بالنسبة لنا"**، والوقت المناسب للدفاع عن الديمقراطية، كما أن موقف المعارضة القومية والعلمانية الرافض للانقلاب عبر عن تطور كبير في العقل السياسي العلماني، حيث قال كل من رئيس حزب الحركة القومية، **"دولت بهجلي"**، ورئيس حزب الشعب الجمهوري **"كمال كالشيدار أوغلو"**، أن أي خلاف مع **"أردوغان"** أو مع حزب العدالة والتنمية، يمكن حسمه عبر الصندوق الانتخابي وأن القوى العلمانية ترفض أي تدخل للمؤسسة العسكرية، ولن توفر لها أي شرعية سياسية، بحجة حماية القيم العلمانية لأنه لن توفر لها أي شرعية سياسية [(1)].

وينبغي التنويه في هذا الصدد، أن أردوغان استغل الانقلاب للتخلص من حلفاءه الإسلاميين السابقين **"حركة فتح غولن"** الذي نشب بينهما صراع السيطرة والنفوذ، أواخر عام 2013، في مرحلة عودة العسكر لثكناته، وانقسام وضعف النخبة العلمانية، حيث رفض حزب العدالة، مشاركة جماعة غولن له في الحكم دون تحمل أي مسؤولية قانونية أو سياسية أمام الإرادة الشعبية، مما دفع هذه الأخيرة لشن حملة إعلامية وقانونية ضد قيادات حزب العدالة والتنمية، تتهمهم فيها بالفساد، وقد شملت تحقيقات الفساد في ديسمبر عام 2013 بنك **"خلق"** الحكومي الذي يتولى مهمة تسديد قيمة مشتريات تركيا من نفط وغاز الإيرانيين، و الذي تنتقده الولايات المتحدة الأمريكية، وتهمه بخرق الحصار الاقتصادي المفروض على إيران مما دفع اردوغان لاتهام جماعة غولن بتدبير هده المؤامرة بالتواطؤ مع قوى خارجية معادية للحزب العدالة وسياساته، خاصة عقب دعمها للتظاهرات في ساحة التقسيم احتجاجا على قطع الحكومة للأشجار في جوان 2013 [(2)].

وبعد يوم من الانقلاب يوم 16 جويلية، قام **"أردوغان"** بالتخلص من كل المتبوئين لمواقع هامة داخل القضاء والجيش، من أنصار غولن، باعتقال 2700 قاضي، 3000 ضابط لصلتهم بالانقلاب، حيث وصل عدد الضباط المعتقلين بعد أسبوع من الانقلاب 7500 ضابط، وتم تعليق خدمة 8000 رجل شرطة، وحجز 1000 شرطي أخر، وغلق 15 جامعة ، منع جميع موظفي الخدمة المدنية والأكاديميين من السفر، فقد تم الترويج لفكرة وجود عدد ضخم من العسكريين موالين لغولن، وهذا الطرح صحيح لحد ما، لأن اردوغان عندما تحالف مع جماعة غولن مارس نفس للعبة العلمانيين عندما كانوا في السلطة بوضع الموالين لهم إيديولوجيا في المناصب المفتاحية في الدولة، وقام هو الأخر بعملية تبديل للعلمانيين و إحلال أتباع حركة غولن التي قامت بتخليق طبقة موالية لها عبر تعليم أبناء الطبقات الفقيرة، و فتح المجال أمامهم للارتقاء داخل السلم الاجتماعي ومن ثمة شغل مناصب داخل البيروقراطية المدنية والعسكرية، في القضاء، الجيش، والشرطة

---

(1)- عماد يوسف قدورة ، الانعكاسات الأولى للمحاولة الانقلابية في تركيا"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 3،2.

(2)- رنا عبد العزيز خماش، ص ص.146، 147.

فهؤلاء عندما تغلغلوا داخل مؤسسات القضاء قاموا باستغلال مواقعهم كقضاة ومدعيين عاميين لملاحقة العسكريين قضائيا بهدف تحييد العسكر من المجال السياسي و تثبيت السيطرة المدنية، ذلك أنه قبيل انتخابات 2011 تم توجيه تهمة التآمر للإطاحة بحكومة العدالة والتنمية إلى 200 ضابط بين متقاعدين وفي الخدمة على وشك الترقية، حيث قام اردوغان بتوقيف ترقيتهم، واستخدم سلطته لتوظيف آخرين من جماعته، وقام بعض القادة العسكريين بالاعتراض على هذا الإجراء، بتقديم استقالاتهم، وفي 2012 تم تجميع سبعة قضايا في قضية واحدة، إلى جانب فتح قضية " **المطرقة الحديدية**" والتي ادعى أحد الصحفيين التابعين لشبكة غولن الإعلامية، أن أحد الضباط قدم له حقيبة مليئة بالوثائق تؤكد التخطيط للقيام بالانقلاب، وهو ما تسبب في اعتقال 300 من أصل 367 متهم، غير انه عام 2014، وعقب تفكك التحالف بين "**حزب العدالة والتنمية**" وبين جماعة "**فتح غولن**" قررت المحكمة الدستورية تبرئة جميع المسجونين لأن المحاكمات كانت تستند، على شهادات كاذبة، والدليل على ذلك أن الوثائق الأساسية التي اعتمدت في الادعاء والتي يفترض بأنها تعود لسنة 2003، طبعت ببرنامج ميكروسوفت 2007 ،و بهذا فقدت المؤسسة القضائية في جميع القضايا التي استهدفت كسر هيبة الجيش، ووضعه في موقع المدافع على نفسه أمام السلطة المدنية مصداقيتها أمام الرأي العام(1).

وقد تأثرت المؤسسة العسكرية من تبعات الانقلاب، ففي اجتماع المجلس العسكري الأعلى، المسؤول عن الترقيات والتقاعد وإجراءات الانضباط في 23 أوت 2016، تم إحالة 600 عقيد من جميع القوات البرية البحرية والجوية إلى التقاعد مما يهدد فعالية وكفاءة الجيش لفقدانه عددا كبيرمن ضباطه، بتهمة الانتماء لحركة غولن، ووضعت في مكانهم ضباط آخرين بالاعتماد على درجة ولائهم لأردوغان، من خلال ترقية 99 ضابط لرتبة "ديميرال"، و إغلاق أحد أعرق أربع إعداديات حربية، تلك المتواجدة في اسطنبول والتي تم إنشاؤها عام 1845 لتطوير الجيش العثماني آنذاك ، وجعلها ذي طابع غربي والتي استمرت على هذا النهج فيما بعد، بحجة تغلغل أنصار غولن، واستحالة إعادة تأهيلها أو تغييرها، والتي سيتم استبدالها بجامعة الدفاع الوطني(2).

ويمكن القول في الأخير أن المحاولة الانقلابية في جويلية 2016 كانت اختبارا حقيقيا، كشف على حدوث تحول في قناعات وقيم المجتمع التركي الذي أصبح يرفض الانقلاب على إرادته الشعبية، والقيم الديمقراطية لدرجة لا تقل عن المجتمعات الراسخة ديمقراطيا، فتركيا رغم أنها لم تصل إلى درجة " **عدم تصور وقوع انقلاب**" كما هو الحال في أوربا إلا أن ردة الفعل الشعبية تؤكد أنه حتى وإن كان وقوع الانقلاب

---

(1)- دينا هاتف مكي، " مستقبل دور المؤسسة في الحياة السياسية في تركيا، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، (العدد. 13)،(د، س، ع) ص ص.149 ، 150.

(2)- نفس المرجع، ص ص. 151، 152.

ممكن، لكن القبول غير متصور[1]، وفي ذات الوقت ينبغي على السلطة المدنية ممثلة في حكومة العدالة والتنمية، أن تنتبه من العسكر، و تتعامل معهم بطريقة سلسة و ذكية، دونما إثارة حفيظة المجتمع التركي الذي كان ينظر لوقت قريب للجيش كحامي للدستور والكمالية، و أيضا دونما إثارة النزعة الانتقامية لديهم حتى لا يقوموا بانقلاب عسكري أخر يعيد الأمور في تركيا إلى نقطة الصفر، وتاريخ تركيا حافل بالانقلابات كما عليها أن تفهم العقلية العسكرية من أجل التعامل معها، وتحقيق سيطرة مدنية فعالة، لأن التوازن يحدث بين المدني والعسكري عندما تكون الإيديولوجية السائدة في المجتمع مفضلة لدى العسكري . أي أن تكون محافظة. فعكس ذلك لن يقبل المجتمع تكريس موارده لمؤسسة تختلف معه **"قيميا"**، وفي حالة حدوث خلافات سيضطر العسكر للانقلاب للامساك بالسلطة، وهنا لن تكون سلطة مدنية فعالة، ففي المجتمعات المحافظة لم يسبق حدوث اعتراض مجتمعي على تكريس موارده لصالح المؤسسة العسكرية، لكن في المجتمعات الليبرالية يرفض مثل هذا التكريس للموارد، و الإيديولوجيا العسكرية التركية معقدة جدا فالجيش منذ للحظة انبثاق الجمهورية التركية للعب دور الحامي للأسهم الستة الكمالية، التي تشكل إيديولوجية المجتمع التركي، ودور الجيش هنا لا يتناقض مع فرضية **"هنتغتون"**، إنما ينطلق منها، بوصفه حاميا لإيديولوجيا الدولة والمجتمع، والليبرالية فمؤسسي الدولة التركية أرادوا أن تتطابق إيديولوجية الدولة والمجتمع حتى لا يحدث تصارع لاحق بين المدني والعسكري، فالعسكر سيكون محترفا دون تدخل مدني وسيتمكن من الحصول على الموارد الضرورية لمواجهة المخاطر التي يؤمن بوجودها[2]، ذلك أن الانقلابات الذي قام بتنفيذها لم تكن من أجل الحكم أو السلطة و إنما لأسباب ترتبط بالمحافظة على العلمانية الأتاتوركية أو حماية حقهم في الوصاية على الدولة، مما ساعد على بقاء الديمقراطية في المدينة، على الرغم أنها لم تكن لفترات طويلة اللعبة الوحيدة في المدينة، إلا أن بقاءها يصب في صالح الترسيخ الديمقراطي[3].

المطلب الثاني: أثر القوى الإسلامية على العملية الديمقراطية

شكل الإسلام في تركيا قوة سوسيو- سياسية مركزية في عهد الدولة العثمانية، إلا أن هذا الترتيب تغير منذ اللحظة الذي تسلم فيها **"أتاتورك"** السلطة، بهدف تحديد طبيعة الشعب التركي ومن ثمة طبيعة دولة تركيا، المستندة على عنصر القومية دونما المكون الديني، بهدف قطع الصلة مع الإسلام بوصفه الإيديولوجية الرسمية للدولة، وهدم بنى المجتمع العثماني، وبناء منهج علماني مؤسساتي يحقق نقطة انطلاق جديدة تنسجم مع الرؤية العلمانية للمجتمع ويتحقق في النتيجة الفصل بين التفكير المدني والاعتبارات الدينية[4]، متخذا في هذا الصدد العديد من الإجراءات في خضم ثورة الإصلاحات الكمالية.

---

(1)- عماد يوسف قدورة، الانعكاسات الأولى للمحاولة الانقلابية في تركيا"، مرجع سبق ذكره، ص.3.

(2)- دينا هاتف مكي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 152، 154.

(3)- محمد محمود مهدي ، مرجع سبق ذكره، ص. 84.

(4)- طلال يونس الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص.15.

فعلى خلاف الدول العلمانية التي لم تكن حكوماتها تتدخل في شؤون الدين، عملت الدولة العلمانية الأتاتوركية، منذ قيامها سنة 1923 إلى غاية الأربعينيات بالتضييق على كل النشاطات الدينية عبر استبعاد فئة المحافظين خاصة علماء الدين، والطرق الصوفية من النسق السوسيو . سياسي والترويج للعلمانية متشددة داخل أوساط المثقفين، عبر هندسة نظام تعليمي، يكرس العلمانية كمذهب ينسجم بشكل كامل مع الكمالية التي تؤمن بإخضاع المؤسسات الدينية لسيطرة الدولة، وعلى الرغم من محاولات النظام الهيمنة على الإسلام الرسمي إلا أنه فشل في إخضاع الإسلام الشعبي في وسط الغالبية في الأرياف و المدن الصغيرة وهو ما يفسر استمرار عمل الطرق الصوفية سرا وقيامها بالعديد من الانتفاضات الدينية المناهضة للسلطة [1].

إلا أن إقرار التعددية الحزبية عام 1946 أرخ لمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين الدولة والدين تراوحت بين ثنائية الصراع والمصالح، فالتعددية منحت للقوى الدينية السند القانوني للتأطير نفسها في أحزاب سياسية منافسة لحزب الشعب الجمهوري، ليبدأ الصراع بين النزعتين الإسلامية والعلمانية مع بروز "الحزب الديمقراطي" الذي شكل الدين عصبه الانتخابي من خلال استناده على الخلفية الدينية و الإيديولوجية للفلاحين في الترويج لنفسه كحزب محافظ، محدثا فوزه في تشريعيات 1950 وسيطرته على مقاليد الحكم طيلة عقد الخمسينات(فاز في تشريعيات 1950 ،1954، 1957) تغيرات في تركيبة السلطة تم توصيفها من قبل المتتبعين الغربيين للشأن التركي بـ **" الصحوة الإسلامية"** خاصة بعد أن تم تشريع الإسلام في الكتب المدرسية بوصفه دينا لا يعارض التقدم، إلا أن ما ينبغي التنويه له أن ما أطلق عليها الصحوة الإسلامية في تركيا لم تنفصل عن العلمانية الأتاتوركية، فالآليات القانونية والإدارية في سيطرة الدولة والمؤسسات الدينية ظلت مستمرة، رغم انتقادات رئيس الحكومة **"عدنان مندريس"** للفكر العلماني الكمالي حيث اتهم هذا الأخير إلى جانب **" جلال بايار"** رئيس الجمهورية و**"رفيق كوارلتان"** رئيس المجلس الوطني الكبير بـ **"أسلمة الدولة"** وتهديد مبادئ أتاتورك ونظامه، مما اضطر مجموعة من الضباط للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومة الحزب الديمقراطي عام 1960وإعدامهم[2].

ورغم الانقلاب العسكري إلا أن المكون الإسلامي وفقا للباحث **" كمال سعيد حبيب"** ظل متواجدا بقوة داخل المجتمع، بل تطور إدراك بأن الدين هو صمام الأمان للشباب التركي في مواجهة العقائد الشيوعية الإلحادية والعدمية وهو ما يفسر حضور الإسلام بقوة بين الشباب في الجامعات، انتعاش حركة ترجمة كتب المفكرين الإسلاميين، وتبلور أجنحة إسلامية داخل الأحزاب العلمانية، وتعمق التواجد الإسلامي في المؤسسات الاقتصادية، فالعلمانية المفروضة من أعلى بالقوة التي تقول أن المزيد من التحديث والعلمنة سيؤديان تدريجيا نحو زوال الوجود الديني و انقطاع الأسفل(المجتمع عن تاريخه ،دينه وحضارته و ولاءاته

(1)- نوال عبد الجبار سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.130.

(2)- نفس المرجع، ص ص.130، 131.

القديمة ليصبح حداثيا دخلت في أزمة مع التوجه المطرد للجماهير التركية خاصة الفئات المتعلمة والتي أخذت اكبر قدر من معطيات التحديث والحداثة نحو التدين [1].

فقد برزت مدخل السبعينات القرن الماضي أطروحة تركية بديلة وهي " **أسلمة الحداثة"** وليس **"تحديث الإسلام"** كما كان يريد أتاتورك والعلمانيين، مع بروز ظاهرة الإسلام السياسي في تركيا بزعامة **"نجم الدين أربكان"** الذي أسس **"حزب النظام الوطني"** حتى يصبح أكثر استقلالية و تنظيما في طريقة تعاطيه مع المجال العام، بعد أن كان ينشط سابقا عبر أحزاب يمين الوسط، وكانت إيديولوجية هذا الحزب في ظل تلك الحقبة المبكرة من مراحل تشكيل الفكر السياسي الإسلامي التركي تستند على ما يسمى بـ "النظام الوطني" المتضمن إشارات واضحة للقومية التركية، فهذا الفاعل الحزبي ذوو التوجه الإسلامي المعادي للغرب في إطار سعيه لأن يكون جزءا من الصراع على السلطة في تركيا، وضع نفسه ضمن سياق مؤسساتي قومي باعترافه بشرعية وسيادة مؤسسات الدولة التركية، وهو ما جعل الحركة الإسلامية التركية تختلف عن تلك الموجودة في العالم العربي، إلا أن حزب " النظام الوطني" تعرض للغلق التعسفي بعد انقلاب 1971[2] ليقوم "أربكان " عقب العودة للحياة البرلمانية بتأسيس "السلامة الوطني " على نفس الخلفية والمبادئ الإيديولوجية "النظام الوطني" « the national view » أو الميللي غورشي في اكتوبر 1972 وعلى الرغم من حصته المحدودة من الأصوات طوال السبعينات تمكن حزب "السلامة الوطني" من ممارسة تأثير واسع النطاق في النظام بسبب مشاركته في مختلف الائتلافات الحكومية، وقد وجه انتقادات للتوجه الغربي لتركيا وعضويتها في المؤسسات الغربية، داعيا في نفس الوقت لإنشاء نظيراتها الإسلامية والعضوية فيها، ليجد نفسه مع جميع الأحزاب السياسية الأخرى عرضة للحل والغلق نتيجة لانقلاب 1980 العسكري[3].

وعقب انقلاب 1980م، قام النظام العسكري بإدخال أيديولوجية « Turkish _ Islamic synthesis » "توليفة تركي . إسلامي" في السياسة التركية، والتي استهدفت توظيف الدين بوصفه "جوهر الثقافة والسيطرة الاجتماعية وبالتالي ينبغي تعزيزه في نظام التعليم ولكن دونما تسيسه"، ومن هنا بدأ النظام العسكري دورات دينية إجبارية في التعليم الثانوي، إلى جانب استخدم قادة الانقلاب الخطاب الإسلامي بشكل متزايد فإيديولوجية انقلاب 1980 كانت تهدف مرة أخرى إلى إعادة تفسير العلاقة بين الدولة والدين والتي يمكن وصفها وفقا لـ « **Birtek** » و « **Toprak** » "الجمهورية الجديدة" « neo_republicanism » وقد أظهر الاستخدام الفعال للإسلام في تركيا العلمانية، الطبيعة البراغماتية والمرنة للنظام، حيث قام " أربكان" مع

---

[1]- كمال السعيد حبيب ، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 412 ، 413.

[2]- نفس المرجع، ص. 413، و ستيفانو ماريا توريللي، "نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي : من التقارب إلى المنافسة؟"، **رؤية تركية**، (2012/3)، ص. 10 .

[3]- Meliha Benli Altunisk , « The Turkish Model And Democratization In The Middle East », **Arab Studies Quarterly**, (Volume. 27), (Numbers , 1 & 2), p 48 .

الرجوع للحياة الديمقراطية عام 1983 بتأسيس **"حزب الرفاه"** كاستمرار لتقليد لحزبي **"النظام الوطني"** و **"السلامة الوطني"** (1) شارك في برلمانيات 1983، 198 (تحصل 7.1 بالمائة من الأصوات) 1989 (نال 9.8 بالمائة من الأصوات) (2) ، ومع ذلك ظل نفوذه في النظام السياسي محدودا طوال الثمانينات بسب نجاحات حزب "الوطن الأم" الذي تم إنشاءه من قبل زعيمه "تورغوت أوزال" في الهيمنة على السياسة التركية طيلة الثمانينات، وهو ما اضطر حزب الرفاه مدخل التسعينات تغيير استراتيجيته وتوسيع مصادر دعمه حيث لم يعد يعتمد فقط على دعم الجماعات المحافظة التقليدية، بل سعى لتنويع دائرته الانتخابية بهدف كسب أصوات فقراء الحضر(3) وهو ما نجح فيه في محليات 1994 بحصده لنسبة 19.1بالمائة، ثم تحقيقه للفوز الأكبر في تشريعيات 1995 بحصده لنسبه 21.7 بالمائة ما يعادل 158 مقعدا ، وهو ما دفع رئيس الجمهورية **"سليمان ديمريل"** بتجاوز "أربكان بسب توجهاته الإسلامية، بدعوته لكل من **"مسعود يلماز"** زعيم **"حزب الوطن الأم"** و **"تانسو تشيللر"** زعيمة حزب **"الطريق القويم"** بتشكيل حكومة ائتلافية إلا أنها لم تستمر سوى ثلاثة أشهر وثلاثة أيام، عندما انهار التحالف في 6 جوان 1996،ليشكل أربكان ائتلاف حكومي جديد مع "تشيللر" في 28 جوان، حيث لأول مرة في مسار الجمهورية التركية تتمكن شخصية تستند فلسفتها السياسية على الإيديولوجية الإسلامية أن تصل لمنصب رئاسة الوزراء (نجم الدين أربكان)، و قد مثل هذا انقطاعا سيكولوجيا في التاريخ التركي(4).

فصعود الإسلام السياسي على أثر فوز حزب الرفاه برئاسة "نجم الدين أربكان" بالانتخابات المحلية والعامة لعامي 1994 و1995 كان بمثابة العاصفة التي أخلطت أوراق النظام الكمالي، معيدة إياه لعقدي العشرينيات والثلاثينات، حين كان في مواجهة مع التمرد الإسلامي، الذي حدد الملامح التأسيسية الأولى للجمهورية التركية، خاصة لما ظهر أن له ارتباطات إقليمية بإيران نهاية الحرب الباردة، وهو ما وضع أنقرة التي تقدمت بطلب الانتساب للاتحاد الأوربي تحت مجهر ديمقراطي دقيق من جانب بروكسل وجعلها ترد على قضية الإسلام السياسي وفق الشكل الكمالي التقليدي من خلال نهج سلطوي علماني رافض لأي حلول وسط مع الإسلاميين، وكانت النتيجة عقد التسعينات الضائع بين الحرب مع الانفصاليين الأكراد الاستقطاب بين العلمانيين والإسلاميين، الأزمة الاقتصادية، وتفشي الفساد تجلياته، إلا أن هذه العشرية الطويلة على الأتراك انتهت على نوع من الاستقرار نتيجة لاستخدام الجيش مرة أخرى القبضة الحديدية لإخضاع الإسلاميين و الأكراد، ففي عام فيفري1997 أجبر الجيش حكومة رئيس الوزراء الائتلافية " أربكان" على

(1)- Meliha Benli Altunisk , , Op. cit p 48 .

(2)- Omar Achour , Emre Unlucayakl , Op. cit , p .115 .

(3)- Meliha Benli Altunisk , Op. cit, p. 48 .

(4)- Omar Achour , Emre Unlucayakl , Op. cit , p .115 .

الاستقالة في إطار ما سمي لاحقا بالانقلاب الهادئ[1] بحجة تهديد الإسلام السياسي والقومية الكردية للأمن التركي [2].

وما ما ينبغي التنويه له، أنه على الرغم من توظيف الأحزاب الدينية منذ بروزها بداية السبعينات بزعامة أبو الإسلام السياسي " نجم الدين أر بكان" (حزب النظام الوطني، حزب السلامة الوطني، حزب الرفاه) والمحسوبة على تيار يمين الوسط للخطاب الإسلامي إلى جانب إقامتها لروابط مع الطرق الصوفية التركية وحركة الإخوان المسلمين في مصر إلا أنها وفقا للباحث « **Bayaret** » لم ترفض مشروع التحديث الجمهوري جملة وتفصيلا ، ولكن وضعت "تأويلا اجتماعيا محافظا عليه"، كما أنها لم تكن تهدف إلى تغيير النظام إلى نظام إسلامي، وقبلت اللعب بموجب قواعد اللعبة المرسومة[3] على عكس الحركة الإسلامية في الجزائر فـ "حزب الرفاه "على سبيل المثال كان هيكله والشروط المتعلقة بظهوره، خطابه العام، تعبئته الشعبية مختلفة عن تلك المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أن حزب الرفاه لم يكن يتركب من فصائل ذات اختلافات إيديولوجية كبيرة . فتحت القيادة التاريخية لأربكان منذ 1970، كان لدى الحزب ما يكفي من الوقت لتعزيز أيديولوجيته الرسمية وهيكله وقيادته، وفيما يتعلق بمسألة الديمقراطية لم تعطي جبهة الإنقاذ موقف واضح من الديمقراطية، فيما قيادة الرفاه حسمت موقفها من الديمقراطية بالقبول أو بالأحرى السياق التركي أجبر الإسلاميين على القبول الديمقراطي حيث يقول« **Gill Kepel** » أنه "بغض النظر عن الدور الذي يلعبه الجيش في مصير الإسلام التركي ، فقد اضطرت الحركة الإسلامية للعمل وفقا لقواعد نظام تعددي وديمقراطي نسبيا، و هو ما جعلها تندمج لأكثر من خمسة وعشرين عاما باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للحياة البرلمانية في البلاد"، وتاريخ المشاركة الديمقراطية لحزب الرفاه بمفرده تجاوز عمرها 14 عاما (1987 ـ 1997) والتي كانت فترة كافية لترسيخ الممارسات الديمقراطية في إيديولوجية الجماعة [4]، وهو ما جعلها أحد أهم العوامل الرئيسية التي فسرت عدم نكوص الحركة الإسلامية التركية نحو العنف الأصولي الإسلامي، بعد إقصاء "أربكان" من رئاسة الحكومة وحظر حزب الرفاه الإسلامي على عكس ما حدث في الجزائر عقب إلغاء نتائج الدور الثاني من الانتخابات التشريعية لعام 1991(سبق التطرق إليه)، إلى جانب تجذر القومية التركية بين أوساط الشعب التركي فحركة التحرير الوطني التركية خلال حروب الاستقلال وبعدها، كانت تعتبر نفسها تركية فيما حركة المقاومة الجزائرية كانت حركة "مسلمين" ضد الكفار الفرنسيين لذلك لا يجد الأتراك تناقضا كونهم مسلمين ومواطنين في دولة علمانية بعكس الجزائريين[5].

---

(1)- عمر تشبينار، " سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة "، مرجع سبق ذكره، ص .13.

(2)- Omar Achour , Emre Unlucayakl , Op. cit , p .116 .

(3)- Meliha Benli Altunisk , Op. cit, p. 49 .

(4)- Omar Achour , Emre Unlucayakl , Op. cit , p .118 .

(5)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 269.

فهناك إجماع بين الدارسين للحالة التركية، على اعتدال الإسلام السياسي التركي، ففي استطلاع للرأي أجري عام 1986، وافق فقط ما نسبته 7 بالمائة من الشعب التركي على إقامة دولة تطبق الشريعة الإسلامية، و في استطلاع ثاني عام 1995 أيدت نسبة الثلثين التوجه الغربي لتركيا، ثم في استطلاع ثالث عام 1996اتضح أن 41 بالمائة من المصوتين لحزب الرفاه، وصفوا أنفسهم بالعلمانيين، و 71 بالمائة أكدوا على ثقتهم بالجيش الذي يعتبر حاميا للعلمانية[1].

وانقلاب 1997 وفقا للباحث " **عمر تاشبينار**" مهد لعملية مراجعة جدية داخل صفوف الإسلاميين في تركيا، أدت في النهاية إلى تصدعات إيديولوجية و جيلية في حركة الإسلام السياسي التركي بسبب اقتناع الجناح المعتدل و الإصلاحي في حزب الرفاه بضرورة انتهاج مقاربة جديدة اتجاه منافع الديمقراطية الليبرالية وعضوية الاتحاد الأوربي، وهو ما تمخض عنه تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001[2] ، الذي رغم امتداد جذوره لتقاليد "الرؤية الوطنية" إلا أن مؤسسيه (رجب الطيب اردوغان، عبد الله غول) ،قرروا فك ارتباطهم الأكثر راديكالية بسلفهم الإيديولوجي "نجم الدين أربكان" وأكدوا وضعية حزبهم في إطار الديمقراطية المحافظة، وفي هذا الصدد وظف المهتمين بالشأن السياسي التركي مصطلحات مختلفة للتدليل على هذه الظاهرة الجديدة طور التفتح التي تجمع بين ثلاثية **الورع الديني**، **الديمقراطية**، و **اقتصاد السوق** فهناك من أطلق عليهم توصيف" **الديمقراطيين المسلمين**"، "المسلمين المعتدلين" (وهو المصطلح المفضل أمريكيا) و آخرون" ما بعد الإسلاميين" كتأكيد على انقطاعهم على حزب السعادة الإسلامي، غير أن المصطلح الأكثر تعبيرا وفقا للباحث " **كرم أوكتم** " هو مصطلح "**الكالفينيين الإسلاميين**" ، أي منظمي الأعمال ذوو العمل الشاق والقدرة على توليد النقود والورع الديني معا، و الذين يرفضون حياة الترف ويمارسون الانضباط على أجسادهم ووقتهم، ويعيدون استثمار ما كسبوه في مجال الأعمال، و أيضا في التعليم والأعمال الخيرية[3].

وقد تعلم "الكالفينين الاسلاميين" أو "الإسلاميون الجدد" من تجربة انخراطهم في الحياة السياسية التعددية، لما يزيد عن ثلاثة عقود استراتيجيات ضبط وجهات نظرهم بهدف الفوز بالشرعية الانتخابية والسياسية[4]، من خلال تعديل مواقفهم اتجاه القضايا الحساسة ك "العلمانية"، حيث أكد " أردوغان" قبل وبعد برلمانيات 2002 أنه حزبه ليس إسلاميا وأنه سيحترم ما ينص عليه الدستور التركي بشأن علمانية الدولة حيث صرح قائلا" إن البعض يسموننا حزبا إسلاميا، والبعض الأخر إسلاميا معتدلا.... لكننا لا هذا ولا ذاك نحن حزب محافظ ديمقراطي وليس حزبا دينيا وعلى الجميع أن يعرف هذا " ، في محاولة منه لتجنب الأخطاء التي وقع فيها "أربكان"، مؤكدا في نفس السياق على تمسكه بعقلانية الاتجاه الإسلامي المعتدل الذي يتبنى الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية، إلى جانب تأييده لاستمرار علاقات تركيا الخاصة مع الغرب

---

(1)- رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص.268، 269

(2)- عمر تشبينار، " سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة "، مرجع سبق ذكره، ص.14

(3)- كرم أوكتم، (تر: مصطفى مجدي الجمال)، مرجع سبق ذكره، ص ص . 190، 191.

(4)- عمر تشبينار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة "، مرجع سبق ذكره، ص.14

ودعمه سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي بعد عام 2004، كما قبل الوساطة الأمريكية ـ الأوربية لمحاولة تسوية الخلافات التركية ـ اليونانية حول بحر ايجة، وقبرص[1].

فسبب نجاح "حزب العدالة والتنمية" انه لم يكن حزبا تراثيا حضاريا و لا إيديولوجيا ولا حداثيا فقط بل حزب جمع بين جميع تلك المتطلبات، إلى جانب تحقيقه ، لانفتاح مجتمعي، ونجاحات اقتصادية ضخمة و تنفيذه لحزمة من الإصلاحات الديمقراطية تناولت إشكاليات الحياة المجتمعية والسياسية المتأزمة وواجهتها بمقاربات واقعية، حيث كانت متصالحة مع الهوية الحضارية للشعب التركي، التي حاول المتعصبين العلمانيين من العسكر والأحزاب السياسية المتصلبة فرضها على الشعب التركي ورهن الحياة السياسية في مقدمتها المسألة الكردية التي بدأ الرئيس التركي "أردوغان" حلها بجدية عام 2005[2]، إجراء تعديلات 2003 الدستورية التي استهدفت تقليص دور العسكر قانونيا وسياسيا، وتعديلات 2007 كخطوة هامة نحو دعم الديمقراطية يكون فيها الشعب التركي صاحب الشرعية في اختيار رئيسه، وفي الأخير دستور 2017 كأول دستور مدني تمت تزكيته شعبيا، و الذي أثث لانتقال تركيا الرسمي من الديمقراطية البرلمانية الوصائية نحو ديمقراطية رئاسية تمنح سلطات موسعة للرئيس الجمهورية لتجاوز الأزمات التي خلفتها البرلمانية على مدار سبعة وستون سنة كاملة.

ومجمل هذا دفع الباحثة « **Meliha Benli Altunisk**» في مقالها "النموذج التركي وعملية الدمقرطة في الشرق الأوسط " « **The Turkish Model and Democratization in The Middle East** » لتوصيف تجربة حزب العدالة والتنمية الحاكم بمصدر قوة النموذج التركي حيث أظهر هذا الحزب ذوو الجذور الإسلامية ، تصالحا كبيرا مع قيم الديمقراطية والعلمانية، وبالتالي تبدوا التجربة التركية وكأنها تدعم الحجة القائلة بأن الحركات الإسلامية يمكن أن تخضع للاعتدال من خلال الديمقراطية، باختصار أحرزت تركيا منذ تأسيسها تقدما ملموسا نحو التوفيق بين إسلامها، الحداثة والديمقراطية وبذلك أصبحت تمثل نموذجا في العالم الإسلامي[3].

وفي الأخير يمكن القول أن الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الديني على غرار" حزب الوطن الأم"، و "حزب العدالة والتنمية"، تعتبر من أهم الفواعل التي لعبت وتلعب ثيولوجيتهم السياسية دورا مركزيا في عملية الدمقرطة، فزعماءهم السياسيين "أوزال" و "أردوغان" على الرغم من نظرتهم للدين كمرجعية شرعية لمنظومتهم القيمية و الإيديولوجية، يعتبرون في المقابل الديمقراطية اللعبة الوحيدة في المدينة. و من ناحية أخرى في حالة انقسام القادة السياسيين بين التزامهم بالأهداف الدينية **والقيم الديمقراطية فإنهم**

---

(1)- نوال عبد الجبار سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.144.

(2)- محمد زاهد غول، __الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي(صراع حضارات أم حروب صليبية)__، مرجع سبق ذكره، ص.245.

(3)- Meliha Benli Altunisk , Op. cit, p p.55 ,56 .

يصبحون عالقون بين أدوارهم السياسية و أدوارهم الدينية مثل حالة " أربكان" الذي لعب دورا غامضا، فهو لم يؤثر بطريقة مباشرة على عملية الدمقرطة إلا أنه يمكن القول أنه أدى إلى ديناميات تؤثر سلبا عليها [1].

---

(1)_ Luca Ozzano, « Religion,Political Actors ,and Democratization : The Turkish Case », **Politics and Religion,** (September, 2013) , p.24 .

المبحث الثالث: استراتيجيات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا

إن العوامل الذاتية والموضوعية غير المكتملة داخل النسق السوسيو- سياسي، في الجزائر وتركيا التي تقف كحجرة عثرة في طريق قيام الطبقة السياسية بدور ايجابي، يدفع بالمسار الديمقراطي نحو الترسيخ هي نفسها المتغيرات المحددة لطبيعة، وحجم دورها داخل الحياة السياسية، مما يستدعي إعادة النظر في مداخل عملها واستبدالها بأخرى كفيلة بإعادة تفعيل أدوارها و إعادة تموقعها داخل المجال السياسي، على اعتبار أنها هي من تدبر وتهندس فعل التغيير السياسي فهو لا يتأتى من تلقاء نفسه دونما فعل واعي يخرج الديمقراطيتين من الخانة الرمادية نحو الترسيخ.

المطلب الأول: الجزائر: بحث في معيقات وآليات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

الضرورة البحثية تقتضي معالجة هذا المطلب في جزئيتين، بالوقوف أولا على أهم المحددات التي تعرقل ممارسة مكونات الطبقة السياسية باختلاف توجهاتها السياسية وخلفياتها الايديولوجية، لعمل سياسي يفرش الأرضية لانتقال ديمقراطي حقيقي، ثم استعراض مجموعة من المداخل المقترحة من الباحثين و الأكاديميين المهتمين بالشأن السياسي الجزائري للخروج بفعلها السياسي من دائرة الاستكانة، التبعية والضعف إلى الفاعلية.

أولا: العوامل المعيقة لدور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

بالانطلاق مما سلف ذكره سأحاول تحديد المثبطات المعيقة لدور الطبقة السياسية فيما يتعلق بالحالة الجزائرية في النقاط الآتية.

- إيمان وقناعة الطبقة السياسية بالفكرة الديمقراطية، فهي لا تشكل قيمة مركزية لا في المنظومة الفكرية والعقائدية للتيارات السياسية البارزة على الساحة، ولا في ممارساتها الفعلية نتيجة لتبلور ثقافة سياسية غير مشاركة جلبتها عمليات وخبرات تنشئة غلب عليها الطابع التسلطي سواء في الأسرة، المدرسة والجامعة، مما تسبب في خلق مواطن متلقي غير قادر لا على إبداء رأيه، ولا على المشاركة، ولا إجادة الحوار ومن الطبيعي أن فرد يمر بمثل هذه الخبرة من التنشئة لا ينتظر منه أن ينخرط بفاعلية في الحياة السياسية(1)، و هذا الانحدار لأعضاء الطبقة السياسية من خلفيات عائلية ومهنية تتسم بالتسلطية جعل الإطار العام لخياراتها يقوم على الخضوع للعقل سياسي جامد، يهيمن على جميع الفواعل داخل المجال السياسي(الدولة، الحكومة، الأحزاب والنقابات، وسائل الإعلام المسموع، المرئي والمكتوب) يحمل صورا نمطية عن المجتمع والعالم المحيط به، لا تراكمي لا يستوعب تجاربه من تجارب الآخرين، ولا يضع في اعتباره بشكل ايجابي تحولات الزمن (2)، فالديمقراطية لم تتأتى كنتاج لعملية تطورية طبيعية داخل بنية المجتمع، وصلت لمرحلة النضج بوصول أطراف العملية السياسية لاتفاق حول قواعد لعبة سياسية تستند على مقولات

(1)- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 109، 112

(2)- ثناء فؤاد العبد الله، **أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص.252

فكرية متماسكة تؤدي لمبدأ التداول على السلطة[1]، بل جاءت كقرار فوقي فجائي وتكتيكي للخروج من أزمة متعددة الأبعاد، وهو ما يفسر ضعف الالتزام بالمبادئ الديمقراطية فجذور التسلط في الجزائر وفقا للباحثة السويسرية **"إيزابيل ويرنفلز"** مرتبطة بعدم وجود ثقافة سياسية ديمقراطية منتشرة في أوساط الطبقة السياسية والمواطنين، وهو ما أخر التحاق الجزائر بالركب الديمقراطي، عكس دول أوربا الشرقية و أمريكا اللاتينية، كما لاحظت الباحثة نزوع للزعامة في الطبقة السياسية الجزائرية بمن فيهم الذين يحملون أجندات ديمقراطية[2]، فحتى المناصرين لها لا يهمهم منها سوى ما تقدمهم لهم من منافع مادية وما تحققه لهم من مصالح شخصية، وينطبق هذا الكلام خاصة على فئة أصحاب المال والأعمال الذين يرتدون القناع الديمقراطي، بعد أن لبسوا القناع الاشتراكي بغية تقاسم الثروة والسلطة. فالديمقراطية تخلق البيئة التي يرتعون فيها ويقتاتون منها[3]؛

- غياب طبقة سياسية قائدة في الجزائر، ولا نعني بمصطلح "الغياب " عدم وجود سياسيين وإنما غياب جماعة متماسكة توحدها روح القيادة الجماعية، رغم تنوع اتجاهاتها وتعدد أصولها وخلفياتها العقيدية السوسيو. سياسية، والاقتصادية، نتيجة انقسامية الطبقة السياسية والاجتماعية، حول الثوابت والقيم الكبرى الموجهة داخل المجتمع، ويظهر هذا الانقسام خاصة في المواجهة العقائدية الدائمة والمستمرة بين العلمانيين والإسلاميين، والتي في حالة عدم تجاوزها ستقضي على أي فرصة للاجتماع حول مشروع وطني يوحد جميع الفرقاء السياسيين، كما تقود نحو تحييد واستبعاد قوى التغيير عن المجال السياسي، وإلى خلق حرب أهلية دائمة تمنع الاستقرار، مثلما حدث في التسعينات فأثار تلك الأزمة لا تزال مستمرة لغاية اليوم وتهديد حركة الاستثمار، ومن ثمة تعميق الأزمة الاقتصادية وغلق فرص وأفاق التنمية، كما تؤدي لاستشراء ظاهرة الفساد التي تفرغ أي نظام سياسي من مضمونه، و تقضي على أي إرادة سياسية في الإصلاح [4]وهو ما واقع فعليا؛
- غياب قوى حزبية احترافية، داخل الساحة السياسية الجزائرية التي تتكون من أحزاب ضعيفة البنية والتأثير، تبحث عن مصالح أنية ضيقة بعيدا على أي ممارسة حقيقية للسياسة[5]، وهو ما سهل على السلطة تجاوز بعضها، تدجينها وابتلاعها، خاصة مع تحول البعض منها إلى لجان مساندة للرئيس، حيث مثلت هذه اللجان حسب رأي الباحث **"بومدين بوزيد"** تعبير ممسوخ عن التدني في الممارسة الديمقراطية لأنها كرست الانزياح الفاسد سياسيا نحو الأشخاص بدل البرامج والإيديولوجيات والأفكار، وهي مساحة تتسع لتنتقل إلى مستويات أخرى في العلاقات المدنية والإدارية والسياسية، لا تخدم لا التجربة الديمقراطية ولا حتى الرئيس في حد ذاته أو برامجه أو مشاريعه، لأن الخطوات التي أنجزها بوتفليقة كالوئام وزيادة

---

[1]- نغم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص.156.

[2]-كنزة مغيش، مرجع سبق ذكره، ص.370.

[3]-شايب الذراع بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص.78، 77.

[4]- برهان غليون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص.137، 140.

[5]- عبد العالي دبلة، مرجع سبق ذكره، ص.225.

احتياطي الصرف على سبيل المثال، كان من المفترض أن تحمي المكتسبات الديمقراطية القليلة، وتدير التوازن في العملية الصراعية، لا أن تعمل على وأد الظاهرة الحزبية بتحويلها لأشبه بلجان المساندة[1]؛

- عدم تبلور ملامح المجتمع مدني في شكله النهائي، والتي عملت السلطة السياسية على طمسه والحيلولة دون اكتمال نضجه وتعويضه بجمعيات تدور في فلك السلطة مقابل امتيازات مادية معينة، لأن النظام السياسي الجزائري نظام جامد لا يقبل بروز أي طرف ينافسه ويهدده على السلطة، سواء كان مجتمع مدني، أو أحزاب سياسية [2]؛
- عقب الانتقال نحو نظام متعدد الأحزاب، ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية وانتشرت ظاهرة الثراء المفاجئ غير المشروع، وتضخمت ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسة الاقتصاد الإدارة والعلاقات الاجتماعية، ذلك انه في خضم هذه الأوضاع وجدت الطبقة الحاكمة والتحالفات الاجتماعية المتضامنة معها " الزبائنية" أنه ليس من مصلحتها إجراء تحولات ديمقراطية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع العوائد المالية، حيث جرى تخليق صيغة تجمع بين التحرر الاقتصادي والتسلط السياسي باستقطاب بعض أعضاء النخبة الداخلية، وخلق مناصب سياسية مزعومة لهم كرئاسة الأحزاب سياسية أو منظمات بغض النظر عن أراءهم وانتقاداتهم طالما أنها لا تتعدى الخط الأحمر الشفاهي الذي رسمته الحكومة، في إطار رفض السلطة القاطع في الدول العربية وهو كلام ينسحب على الحالة الجزائرية لمبدأ الشريك في الحكم [3]؛
- تستدعي عملية الانتقال الديمقراطي وفقا لأدبيات الدمقرطة، بروز فاعلين سياسيين جدد هياكل جديدة، و تغيير في قواعد اللعبة السياسية القديمة، ولعل أحد العوامل الأخرى المثبطة لدور الطبقة السياسية في الجزائر هو استمرار نفس القوانين والآليات الناظمة للعملية الديمقراطية لفترة طويلة دونما تجديدها رغم مخرجاتها المحدودة، وهو ما يؤدي منطقيا نحو استبعاد فواعل سياسية جديدة هامة ودمجها داخل المجال السياسي، وتكريس استمرار نفس الممارسات التسلطية التي تشكل عائقا أمام قيام دولة ديمقراطية، وحتى عندما تم صياغة بعض القوانين بهدف تعميق الممارسة الديمقراطية، إلا انه لم يتم الوصول لهذا المبتغى فجميع المواعيد الانتخابية المنظمة عقب إلغاء نتائج تشريعيات 1992 فشلت في إعادة توزيع السلطة بين مختلف التيارات السياسية والمجتمعية ، بل ومازالت مصداقية ونزاهة عملية الاقتراع محل شكل ، لأن المنظومة الدستورية والقانونية التي تحدثت عن الديمقراطية لم تأتي كانعكاس لإيمان الجماهير والنخب السياسية بالقيم والمبادئ الديمقراطية، و حتى القوى الرافعة للواء الديمقراطية والتغيير لم تستطيع التعبير عن صدقيتها وعن جدارة رفعها لهذا الشعار[4]؛

---

[1]- بومدين بوزيد، "الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية: الجزائر نموذجا"، في علي الخليفة الكواري (محررا)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص.161.

[2]- عبد العالي دبلة، مرجع سبق ذكره، ص.225.

[3]- منير صوالحية، **قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر: دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري**، (أطروحة دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009، ص ص .162، 163.

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي"، مرجع سبق ذكره، ص.399.

➢ مركزية المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري، وهيمنتها على دوائر صنع القرار فهي مصدر التأييد الأساسي لنظام الحكم، لانحدار غالبية القائمين على شؤون الحكم في الجزائر منها، بسبب الشرعية التاريخية المكتسبة من حروب الاستقلال ولعبها دور الحامي لأمن البلاد ومقدراتها وهو ما خلق تصور لدى الطبقة العسكرية أحقيتها التدخل في الحياة السياسية، في مرحلة الأحادية بداعي حماية "قيم الثورة" وفي فترة التعددية بداعي حماية الجمهورية" أو الدستور، والحفاظ على أمن الدولة والمجتمع، وأفضل برهان على أن إقحام المؤسسة العسكرية نفسها في المجال السياسي كان احد أهم مثبطات استكمال مشروع التحول الديمقراطي في الجزائر، توقيف المسار الانتخابي سنة 1992[1]، الذي كان بمثابة موجة مضادة للعملية الدمقرطة من قبل العسكر، وإشرافه على تعيين رئيس الجمهورية فالانتخابات لا تعدو أن تكون سوى عملية لإضفاء الشرعية على خيارات الجيش، الذي يفوض الحكم للمدنيين دون المساس بالقاعدة غير المكتوبة" الجيش هو مصدر السلطة مشبها إياه الباحث **"الهواري عدي"** بالحزب السياسي المهيمن على شاكلة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقا[2]، إلا إن ما ينبغي الإشارة إليه أنه هناك من يرى أنه بالفترة الأخيرة هناك تراجع محسوس لتدخل الجيش في الحياة السياسية، و ابرز مثال على ذلك انه رغم الأجواء المشحونة التي عرفتها البلاد على خلفية إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لعهدة رئاسية رابعة سنة 2014 ودعوة بعض الأطراف تدخله لحماية الديمقراطية في الجزائر، إلا انه لم يفعل، ويرجع ذلك وفقا لبعض الباحثين لحدوث تحول في فلسفته، و إقراره بضرورة ابتعاده التدريجي عن السياسة وتدخله غير المباشر فيها على الأقل، نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي باشرها فيما يتعلق باحترافية الجيش وإعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية من جهة ثانية[3]؛

➢ من العراقيل أيضا المثبطة لدور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر، بروز حركات الإسلام السياسي المتطرفة الحاملة لتصورات رافضة للديمقراطية بكل مضامينها باعتبارها كفرا مستوردا عن الغرب الاستعماري، الذي استنبت فئة صغيرة واقعة تحت هيمنة منظومته الفكرية العلمانية، بطريقة تهدد مستقبل الثقافة الإسلامية، خدمة لأجنداته ومصالحه الاستعمارية[4] منادية بتطبيق الشريعة عبر توظيف الدين الإسلامي كأداة سياسية و إقصائية للأخر، وقد تسبب هذا التسييس للمقدس والنكوص للعنف في إطار العملية الديمقراطية إلى خلق علاقة صدامية و تصارعية بين النظام السياسي الحاكم

---

(1)- محمد مجدان، "العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 5، أكتوبر 2014 ص.66، وبومدين بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص. 160.

(2)- مسلم بابا العربي، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، نقلا عن:
https://www.startimes.com/f.aspx?t=20749490

(3)-فوزية قاسي، وعربي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص.66.

(4)- جراهم فولير، " الإسلاميون في العالم العربي والرقص حول الديمقراطية"، وقف كارنيغي للسلام الدولي: مشروع الديمقراطية ودور القانون رقم(49)، (سبتمبر ،2004)، ص 04.

والحركة الإسلامية، كانت أبرز مؤشراتها المضايقات والاعتقالات لزعماء هذه الحركة والناشطين فيها، مما تسبب في وقوع خسائر مادية وبشرية هائلة نتيجة الدخول في دوامة من العنف والعنف المضاد(1).

ثانيا: الميكانيزمات الكفيلة بتفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

والتي سيتم تلخيصها في النقاط التالية.

- ارتأت الباحثة " **إيزابيل ورينفليز**" أن أهم ميكانيزم لتفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر، هو قيادة مشروع الإصلاحات من قبل شخصية كاريزمية قوية بمشاركة كل القوى غير العنيفة بالجزائر مع توفير ضمانات لما تطلق عليهم تسمية صقور النظام الجزائري والقوى المهيمنة بمنحهم تعويضات، والقيام بعفو اقتصادي على سبيل المثال، لحفظ ماء وجههم، وضمان عدم مقاومتهم للتغيير، وهو ما نجحت فيه دول أمريكا اللاتينية و أوربا الشرقية(2)؛
- ضرورة إظهار المسئولين نياتهم في إحداث التغيير السياسي المنشود، من خلال العمل على تنفيذ الوعود التي قطعوها للشعب في تحقيق التعددية وحرية تكوين الأحزاب والتداول السلمي على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، تمكن من تسليم السلطة الفعلية للممثلين الشعب مهما كانت توجهاتهم السياسية فليس هناك من يملك شرعية أن يختار للشعب، أو من يحدد له من هم ممثلوه الحقيقين غير صندوق الاقتراع، والقضاء على الشعور المثبط والقاتل بأن الدولة والوطن والحكومة إرث شخصي ثابت ودائم لفئة أو جماعة، وأن تعترف الدولة بأن القوى السياسية الناشطة على الساحة السياسية، سواء كانت متطرفة أو محافظة إسلامية أو علمانية هي قوى وطنية طالما بقيت تعمل ضمن القانون، ولها الحقوق والواجبات نفسها رغم الاختلاف في وجهات نظرها(3)؛
- أن المدخل الأسهل والأسلم لتفعيل دور الطبقة السياسية في العملية السياسية الديمقراطية في الجزائر حسب **" برهان غليون"** هو إيمان جميع القوى داخل النظام السياسي و خارجه بحتمية الانتقال نحو صيغة أكثر انفتاحا على مواطنيه وأكثر استعدادا لبناء اطر التعاون، التفاهم والتضامن بين جميع حساسيات المجتمع، وبهذا يكون الجزء الأساسي من المهمة اكتمل، لأن عملية الدمقرطة لا تعنى في النهاية شيئا سوى القبول بالتعددية، احترام الأخر، وضمان الحقوق المتساوية للجميع ففي جميع أنحاء العالم، والجزائر ليست استثناءا، لم يعد هناك من يناقش في شرعية الديكتاتوريات أو النظام الشمولي أو نظام الحزب الواحد، كما كان الحال في القرن الماضي في زمن الفاشية والنازية والشيوعية، حيث هناك اتفاق عام بأن دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته هي مقياس التقدم في المجتمعات، و أن الوصول إليها ولو اتخذ أنماطا وطرقا مختلفة، يظل غاية لكل النظم السياسية الشرعية، التي تريد أن تبني نفسها على القبول العام وليس العنف والاصطفاء العرقي أو الاجتماعي، وعليه تدرك جميع فئات الطبقة السياسية من سياسيين

---

(1)- محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص ص.66، 67.

(2)- كنزة مغيش، مرجع سبق ذكره، ص.370.

(3)- نغم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص.160.

ومثقفين وحتى جميع أبناء الطبقات الوسطى المستقلين بأن نظام الحرية والتعددية السياسية والفكرية، هو وحده الذي يتماشى مع المصالح الوطنية للمجتمع الجزائري، و يسهم في انفتاح الحياة السياسية أمام جميع القوى الاجتماعية، وإقامة النظم الشرعية والمستقرة المعتمدة على دعم الجمهور وتأييده وتعاونه لا على قوة القهر وتعسف الأجهزة الأمنية وسواء تم إطلاق تسمية "الديمقراطية" أو" الشورى" على هذا النظام، لم يعد من المجدي اليوم العودة إلى نقاشات الماضي لمعرفة مواءمة هذا النظام الجديد للمجتمعات العربية أو للقيم والتقاليد الإسلامية، لأن المهم هو البحث والتعمق أكثر في أنجع الطرق لتحقيق دولة الحق والقانون والعدل للوصول إلى نظم الحرية والمشاركة الجماعية[1]؛

- يؤكد بعض الباحثين والمتبعين للمشهد السياسي الجزائري، أنه كلما تمكنت الحركات الإسلامية والعلمانية من الوصول للتوافقات حول الخطوط السياسية العامة، خاصة قبول التعددية السياسية والتساوي في الحقوق السياسية والمدنية بين جميع المواطنين مهما كانت خلفياتهم انتماءاتهم، وتوجهاتهم، كلما ازداد الضغط من اجل إحداث تغيير ديمقراطي. ولعل تجربة البلدان الإسلامية غير العربية التي تبنت أشكالا من الحكم الديمقراطي من التجارب التي يمكن لعلمانيي و إسلاميي الجزائر الاستفادة منها، للتغلب على الإرث الطويل من التصادمات والصراعات التي كان يؤججها النظام السياسي الحاكم، من خلال توصلهما لميثاق سياسي مسبق، يتم فيه الاتفاق على وجوب الحفاظ على الحكم الديمقراطي، واحترام مخرجات الصندوق مهما كانت المجموعة أو الائتلاف الذي حقق انتصارا انتخابيا، سيمارس بمقتضاه السلطة [2].

المطلب الثاني: تركيا: بحث في معيقات وآليات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

سيتم معالجة هذه الحيثية البحثية من خلال التعرض لأهم المعيقات التي تقف في طريق أداء أطراف الطبقة السياسية التركية للدور ايجابي وفعال في العملية الديمقراطية، ومقترحات لأهم المداخل التي ينبغي عليها اتبعاها لتجاوز حالة الضعف وتصحيح مسارها للدفع بالعملية الديمقراطية اتجاه الترسيخ.

أولا: العوامل المعيقة لدور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

تتجلى أهم المعيقات التي تعرقل دور الطبقة السياسية فيما يلي.

- يرى الباحث «**Kuibicek**» أن الديمقراطية التركية يعرقلها تقليد الدولة القوية، الذي يعزز الأبوبة ويقيد المجتمع المدني، التعددية وحرية التعبير. حيث يقول " تقليديا، ينظر للجماعات المدنية على أنها إكسسوارات للدولة، وليس شركاء حقيقيين قادرين على الشروع في العمل من تلقاء أنفسهم...فالدولة التركية طالما كانت معادية تقليديا للمجموعات المستقلة بأجنداتها الخاصة، حيث تشعر بالقلق من احتمالية تمزيقها

---

[1]- برهان غليون، "الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية"، في يوسف الشويري، وآخرون، <u>مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية</u>، مرجع سبق ذكره، ص ص.267، 268.

[2]- إبراهيم البدوي، وسمير المقدسي، "العجز الديمقراطي في الوطن العربي: ملخص تفسيري"، في إبراهيم البدوي، وسمير المقدسي، **<u>تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي</u>**، مرجع سبق ذكره، ص ص .471 ، 472.

لنسيج المجتمع التركي ... وقد وقف هذا الحاجز.... في طريق الجهود المبذولة لنشر الديمقراطية في تركيا، وهو ما يفسر لما لم يكن هناك" اختراق "ديمقراطي كامل في البلاد"[1]؛

- ➢ قيام الطبقة السياسية داخل نظام الجمهورية التركية الحديثة لعقود من الزمن، وبطريقة مدروسة وعمدية، اعتماد استراتيجية اقصائية لحساسيات هامة داخل المجتمع التركي، كالطبقة الكردية الواعية قوميا وعناصر التيار الإسلامي، وقد شكلت هذه العملية الاستعبادية للكثير من أطياف المجتمع التركي معضلة حقيقية أسهمت في عرقـلة المسار الديمقراطي[2]؛

- ➢ التدخل المستمر للمؤسسة العسكرية في اللعبة السياسية، والتي شكلت الانقلابات أبرز أشكاله حيث شهدت تركيا أربع انقلابات (1960، 1971، 1980، 1997)، إلى جانب العديد من المحاولات الانقلابية المجهضة (1962، 1963، 1971، 2003، 2007)، حيث جاءت هذه الانقلابات وفقا للباحثين **Benjamin** « **Gourissz** » و « **Gills Dorosso** » كردة فعل للجيش ضد استثمار المؤسسات من قبل الأحزاب، أو كنمط للدفاع من هيئة الأركان العامة ضد قطاعات المؤسسات المسيسة على المدى الطويل للطعن في مواقفها[3] مسهمة هذه الانقلابات الكثيرة والمتكررة دورا حاسما في صرف الجيش عن وظيفته الأساسية، وفي جلب نظم الوصاية التي عملت على عرقلة الأداء الديمقراطي للهياكل السياسية والحكومية في تركيا من خلال تحويل البرلمان والحكومة التركية إلى آلية ثانوية يمكن التحكم فيها عن بعد، كأبرز معرقل للتقدم النظام الديمقراطي في تركيا[4]؛

- ➢ يرى المؤرخ **"محمد نور الدين"** أن زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم **"رجب الطيب أردوغان"** منذ توليه الحكم سنة 2002 لغاية اليوم قام بتوظيف نفس منطق كمال أتاتورك في إدارة شؤون الحكم، متمثلا في سعيه لتكريس ثنائية الدولة وحزب الدولة، عبر إخضاع مؤسسات الجمهورية لإملاءات حزب العدالة والتنمية، واختصار الدولة في شخصه، من خلال تعديله للدستور وتغيير النظام من برلماني إلى رئاسي، ذلك انه في ظل هذا النظام يمكن للرئيس الجمهورية أن يكون رئيسا للحزب، وله صلاحية تعيين الوزراء وإقالتهم إلى جانب شخصنة السلطة و هي تكرار لتجربة أتاتورك في خلق صورة **"الزعيم الأوحد"**، وقد تدرج رجب طيب اردوغان في هذا الهدف بدءا من عام 2010 من خلال[5]:

- انفضاض القوى اليسارية والديمقراطية التي كانت داعمة لإصلاحاته في السنوات الأولى، بسبب تخلي "أردوغان" عن وعوده بحل المشكلتين العلوية والكردية؛

---

[1]- Huseyen Gul , and Hakan M.Kris,« Democratic Governance Reforms in Turkey and Their Implications», Springer : New Yorq, p .26

[2]- عبد الله بن صالح الدوسري، وعبد الله نقرش، "التحولات الديمقراطية في تركيا"، **مجلة الجامعة للدراسات الإنسانية**، (العدد. 26 (المجلد، 02)، 2018، ص.447.

[3]- Gills Dorronsoro, et Benjamin Gourisse, Op. cit , p p.217, 218 .

[4]- أحمد إيبمايا، مرجع سبق ذكره، ص ص. 11 ـ 13.

[5]- محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص . 13

- عمل "أردوغان" عقب فضائح الفساد لسنة 2012 على تحييد شركاءه الإسلاميين من خارج حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم جماعة غولن، ثم شركاءه من داخل بيت الحزب بسنه لقوانين تمنع ترشح رفيق نضاله **"عبد الله غول"** مرة ثانية لرئاسة الجمهورية غير أن المحكمة الدستورية أبطلت القانون، ثم قام قبل يوم واحد من انتهاء ولاية غول بعقد مؤتمر استثنائي لحزب العدالة والتنمية في27 أوت 2014 حيت تم انتخاب "أحمد داوود أوغلو" زعيما للحزب خلفا لأردوغان المنتخب قبل هذا رئيسا للجمهورية في 10 أوت 2014، و بذلك حال دون مشاركة غول مؤتمر الحزب واستبعده من تبوء مكان قيادي فيه وبعدها قام بتهميش كل الحرس القديم في الحزب عبر تعديل النظام الداخلي في الحزب بحيث يمنع كل من مر عليه ثلاث ولايات الترشح من جديد للانتخابات النيابية, فخلت الساحة من القيادات المؤسسية الوازنة، ما سهل على اردوغان مهمة استمرا ر سيطرته(1).

ثانيا: الميكانيزمات الكفيلة بتفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية

ينبغي على الطبقة السياسية التركية داخل السلطة وفي صفوف المعارضة إعادة النظر في مداخل عملها السياسي لتجاوز حالة التعارض والصراع بين جميع الأطياف السوسيو. سياسية العلمانية و الإسلامية، اليمنية واليسارية، القومية التركية والقومية الكردية، التي عطلت الحياة السياسية، وإزالة صفة التشوه عن النظام السياسي التركي حيث لا يزال رغم مسيرة 74 سنة من التعددية يقبع في خانة الديمقراطيات الناقصة، من خلال سلك الطرق التالية:

- يؤكد الباحث " **كمال السعيد حبيب"** على ضرورة إنهاء دور السياسي للجيش مثلما يقر الدستور واستعادة الفواعل الرسمية(الحكومة والبرلمان) وغير الرسمية (أحزب سياسية وتنظيمات المجتمع المدني) موقعها وأدوارها داخل المجال السياسي التركي، و ذلك من خلال الوصول لصيغة توافقية تقوم على فكرة **"الحل الوسط التاريخي"** الذي تقبل فيه القوى العلمانية(البيروقراطية المدنية والعسكرية والقضائية) بقواعد الديمقراطية والاختلاف بمعنى احترام الخلفية العقائدية للإسلاميين وحقهم في التعبير عنها والاعتراف بالتعددية الثقافية والاجتماعية للأكراد، و استبدال آليات إدارة شؤون الحكم التسلطية بأخرى ديمقراطية من خلال العودة إلى المؤسسات السياسية التي أنتجتها صناديق الاقتراع لتكون هي الفاعلة داخل المجال السياسي(2)؛
- فيما يرى الباحثان التركيان « **Sabri Sayari** » و« **Ilkay Sunar** »في خضم تناولهما لمشكلات وفرص الديمقراطية في تركيا أن القوى السياسية التركية المحافظة و العلمانية على حد سواء، داخل المجال السياسي التركي تجاهلت متغيرا هاما في السياسة التركية، فالمحافظين من جهة لم يدركوا بعد أن الديمقراطية لا يمكنها أن تقوم إلا على حل وسط مع الطبقة المثقفة البيروقراطية التقدمية العلمانية

(1)- نفس المرجع، ص ص. 14.13.

(2)-كمال السعيد حبيب، <u>الدين والدولة في تركيا المعاصرة</u>، مرجع سبق ذكره، ص .361.

والعلمانيين لم يدركوا أن الديمقراطية لن تستمر إلا بالتحالف مع القوى غير البيروقراطية، ومن ثمة ارتأيا إن أهم آلية لتفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية هو ليس فقط الوصول لحل وسط، وإنما بشكل أساسي إضفاء الطابع المؤسسي على الحل الوسط [(1)]؛

- يعتقد الباحث **"محمد زاهي صوباجي"** أن أهم آلية لدفع الطبقة السياسية التركية بكل مكوناتها للعب دور ايجابي في العملية الديمقراطية، هو ضرورة القضاء على البيروقراطية الاوليغارشية التي تؤدي دورا أكثر مركزية من السياسيين في عملية صنع القرارات وتشكيل السياسات، عبر القيام بإصلاحات تحول البيروقراطية من نخبة الموقع إلى نخبة وظيفية ذات قيمة أدائية، وتحديد دورها في عملية السياسة العامة وحطها لمستوى الخبرة التقنية، ووقوع البيروقراطي تحت طائلة مسؤولية ورقابة السياسي، مثلما هو الحال في كل دولة ديمقراطية[(2)]؛
- بينما يرى الباحث **"هابنتس كرامر"** في كتابه " **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"** أنه "ليس الخيار الحقيقي للأتراك في عملية تصميم دولة حديثة قادرة على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين خيارا بين كمالية علمانية من ناحية وإسلام سياسي أصولي من ناحية ثانية، فالخيار الحقيقي هو الخيار بين أسلوب قائم على دولة أكثر تسلطا في تنظيم مجتمع سريع التغير، يشكل فيه الإسلام عاملا اجتماعيا يتعذر استئصاله من جهة و أسلوب قائم على مجتمع مدني أكثر ديمقراطية في التعامل مع عملية التغيير"[(3)].

[(1)]-Ilkay Sunnar, and Sabri Sayari, Op. cit , p.76 .

[(2)]- محمد زاهد صوباجي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 22 ـ 31.

[(3)]-كمال السعيد حبيب، <u>الدين والدولة في تركيا المعاصرة</u>، مرجع سبق ذكره، ص .408.

المبحث الرابع: المآلات المحتملة لمستقبل العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا

عقب معالجة دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية، المعوقات المثبطة لدورها والمداخل المقترحة لتفعيل دورها في الجزائر وتركيا، ينبغي البحث في المآلات المحتملة لمستقبل الديمقراطية في الحالتين قيد المقارنة في إطار نظرة استشرافية، يطلق عليها الباحث « **Gaudet Micheal** » في كتابه الاستشراف الاستراتيجي" الاستباق" « anticipation » الذي يولد العمل"، و الاستشراف للمستقبليات فعليا يمثل استباقا يستعد للفعل ويستحدث الفعل، يحلل المؤشرات الآنية[1] بالاعتماد على مجموعة من المناهج تعمل على هندسة قاعدة المعطيات المستقبلية البديلة الممكنة والمحتملة لاختيار ما هو مرغوب فيه، بناءا على استقراء الواقع ومسارات الأحداث العادية والمفاجئة الممتدة عبر الأجيال، الفواعل المركزية المحركة للأحداث والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل بهدف مساعدة صناع القرار على تبني الخيارات الأنسب من بين البدائل المتاحة للفعل في زمن معين ومن ثمة خلق تصورات مستقبلية تهيئهم لمواجهة الأزمات قبيل حدوثها[2] للخروج بأقل الخسائر الممكنة .

المطلب الأول: العملية الديمقراطية في الجزائر: سيناريوهات النجاح والفشل

سيتم معالجة هذا المطلب من خلال تفكيكه للجزئيتين بحثيتين.

أولا: سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو التغيير و النجاح

ترجح خبرة الكثير من العلماء المختصين في النظام السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي[3] الجزائري، في إطار رؤية مستقبلية للحياة السياسية، إمكانية اتجاه عملية الدمقرطة في الجزائر نحو النجاح والتغيير، من بين هؤلاء مجموعة من الباحثين المهتمين بشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين توصلوا لحكم مشترك حول إمكانية انتقال الجزائر على المدى المتوسط من نمط الديمقراطية المشوهة إلى نمط أكثر تطورا على الشاكلة التركية حيث يتم حل التوترات التي تحصل بين الديمقراطيين، القوميين والإسلاميين في إطار عملية سياسية مفتوحة نسبيا أين يتدخل الجيش فقط في حالات استثنائية لتغيير قواعد اللعبة[4].

كما أبدى الباحث الأمريكي **"وليام كوانت"** تفاؤله ولكن بشكل حذر بشأن مستقبل الديمقراطية في الجزائر حيث يرى انه مع تنامي دور القيادة العسكرية الجزائرية القديمة، تصبح القابلية للانتقال عبر نمط التفاوض والاتفاق وفق "المثال الشيلي" أكثر واقعية، وكان السبب الحقيقي الدافع نحو دعم موقف "كوانت" هو ما يعرف بـ "مرحلة التعود" وفق **"دانكورت روستو"** و هذا عبر انتقال السلطة من جماعة سياسية لأخرى

---

[1]- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 369.

[2]- عمر كعيبوش، و وسيلة درش، " الضرورة النظرية والمنهجية للدراسات المستقبلية" ، **دفاتر المتوسط**، (العدد. 06)، (جوان، 2015)، ص ص 333 . 335 .

[3]- مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988.2008)**، مرجع سبق ذكره ص. 295.

[4]- Frédéric Volpi ,Op .cit, pp. 450 .

بطريقة سلمية دون اللجوء للعنف، مؤكدا على أن غياب هذا السبب في الحالة الجزائرية هو الذي يحول دون إحداث دمقرطة حقيقية للحياة السياسية، إلا أن الباحث "**فولي**" يرى أنه حتى لو تم هذا الدوران النخبوي على السلطة فهو على الأغلب ظاهري وخادع، إما لأنه يحدث داخل عصبة محددة أو لأنه يتعلق بالسيطرة على مراكز هامشية داخل الدولة[1].

والمستشار الاقتصادي الايطالي "**جياكومو لوتشياني**" هو الأخر اعتبر أن الحالة الجزائرية من ضمن أهم الحالات المثيرة للاهتمام فهي مرشح مثالي للاتجاه نحو الديمقراطية من نواح عديدة، كدولة تتمتع بشرعية استثنائية بسبب حروب الاستقلال، ارتباطها تاريخيا وحاضرا بأوروبا أكثر مما يود البعض أن يعترف به، إيمان المجتمع الجزائري بمبدأ المساواة بين البشر أكثر مما يؤمن بذلك أي بلد عربي أخر، وجود عدد كبير من السكان الحضريين والمتعلمين، ورغم وجود انقسامات اثنيه داخل المجتمع الجزائري ولكنها لم تؤد حتى الآن إلى الانفصال أو العنف[2].

والباحثة المتخصصة في الشأن السياسي الجزائري السويسرسة " **إيزابيل ورينفلس**" ارتأت من جهتها أن العملية الديمقراطية قد تتجه نحو مسار الاستمرارية ومسار التغيير، فيما يتعلق بسيناريو التغيير توقعت حدوث انفتاح سياسي محدود خلال السنوات المقبلة في محاولة من السلطة امتصاص أثار الأزمة المالية العالمية التي من المتوقع أن تضرب البلاد نتيجة الانخفاض المحسوس في مداخل النفط التي تمثل 67بالمائة من الموارد الجبائية للدولة، مشيرة في خلاصة بحثها حول أفاق النظام السياسي القائم حاليا في الجزائر، أن من بين الخيارات المطروحة أمام السلطة إنشاء ما أسمتها صمامات أي قنوات لتأطير المجتمع، والتي تتجلى في الجمعيات والأحزاب وتساءلت الباحثة إن كانت هذه الصمامات موجودة عمليا في هذه المرحلة، مجيبة بنعم، لكن توقعت فتح المجال أمام تنظيمات جديدة أخرى[3]، وبما أن واقع المعارضة السياسية في الجزائر يؤكد على قصور دورها في ممارسة فعل التغيير يرى الباحث "**محمد بوضياف**" في أطروحته للدكتوراه الموسومة بـ "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**" أن هناك مشهد محتمل للتغيير من خلال مؤسسة الرئاسة، أو بواسطة مؤسسة الجيش عبر تبني مقاربة ديمقراطية لتسيير وإفساح المجال أمام السلطة المدنية لاعتلاء مركز قيادة النظام:

- **سيناريو إدارة التغيير بواسطة مؤسسة الرئاسة**: يرى الباحث أن قدوم الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" لسدة الحكم و إن كان بإيعاز من المؤسسة العسكرية، شكل نقطة تحول هامة نحو نظام مدني لتدرجه في تنحية مجموعة من العسكريين النافذين داخل مؤسسة الجيش وإقناع البعض الأخر أن

---

[1]- Ibid, pp. 451 .

[2]- جياكومو لوتشياني، "الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية، في غسان سلامة (معدا)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص.192.

[3]-كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 369

السياقات الداخلية والدولية لا تسمح باستمرارهم في قيادة البلد، وأن الجزائر من خلال ميثاق السلم والمصالحة تصفح عن كل أخطاءهم شريطة الابتعاد عن السلطة، إلى جانب محاولته التخلص من التحالف الحزبي المفروض على مؤسسة الرئاسة من قبل بعض الدوائر الرافضة لاستقلالها، عبر سعيه الدائم لتمرير تعديلات دستورية للفصل بين الهيئة التنفيذية والتشريعية حتى يتحرر منها بحكم تبعية أطرافها وموالاتهم للسلطة الفعلية[1]، وعليه فالمتوقع حسب الباحث حول مستقبل العملية الديمقراطية ما يلي:

- ✓ في ظل الدعم المطلق والمستمر للجناح الاصلاحي داخل الطبقة الحاكمة ،سيستكمل الرئيس برنامجه وهو ما سيقود منطقيا نحو ترسيخ مسار السلم والمصالحة، من خلال إعادة الاعتبار للتيار الإسلامي المعارض (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) والذي من المحتمل اعتماده بشكل متعدد حتى تتمكن السلطة من الحد من شعبيته المتوقعة، مرجحا اعتماد **"مدني مزراق"** بقوة الاتفاق المبرم بين الجيش الإسلامي للإنقاذ والسلطة الفعلية تحت رعاية السيد الرئيس بوتفليقة، وجناح القيادة التاريخية **(علي بن حاج، بوخمخم و جماعة الجزأرة)**؛
- ✓ سيتم فك ارتباط قوى المجتمع السياسي والمدني بالسلطة الفعلية، من خلال استدراجها للحياة السياسية، لتنشيطها وطبعها بالمصداقية المفقودة، كخطوة أولية نحو تحول ديمقراطي حقيقي، في إطار مسعى الرئيس **"عبد العزيز بوتفليقة"** لتعديل الدستور الذي سيتمخض عنه التأسيس للمعارضة فعلية يمكنها ممارسة صلاحياتها عبر البرلمان، نتيجة إقراره لعملية الفصل الجامد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتي حسب رأي الباحث ستضطر ممثلي الشعب إلى إثبات وجودهم من خلال مراقبة وسن القوانين، وإلا سيتم الاستغناء عنهم من قبل السلطة الفعلية والسلطة الشكلية معا، ومن ثمة يصبح انتخاب مؤسسة الرئاسة على أساس برنامج لن يحتاج دعم أي طرف، كما أن تعيين أعوان الرئيس لن يخضع لأي مساومة، ومن جهة ثانية إذا فات السلطة الفعلية تعيين الرئيس وتعيين معاونيه لا تحتاج إلى برلمان؛
- ✓ سيكون للبرامج التكوينية الموجهة لقوات الأمن والجيش والدرك الوطني، التي تركز على مسائل حقوق الإنسان واحترام دولة القانون، والتي شرع في تنفيذها عقب فوز الرئيس بالعهدة الثانية في رئاسيات2004 أثر كبير في تغيير الخلفيات الفكرية داخل صفوف الجيش، ومن ثمة دور في إحداث تغيير تدريجي على نمط الثقافة السياسية السائدة في النظام[2].

- ➢ **سيناريو إدارة التغيير من خلال مؤسسة الجيش:** من خلال هذا السيناريو يرجح الباحث إمكانية تحمل العسكريين ذوو التوجهات التوافقية المساندين لرئيس بوتفليقة والملتفين حول خيار المصالحة الوطنية مسؤولية رعاية مسار عملية الدمقرطة في الجزائر، ذلك أن المتوقع حسب رأيه من هؤلاء وبعد هذه المسيرة مع شخص الرئيس الثبات والاستمرارية في برنامج الإصلاح حتى في حالة تنحي الرئيس **"عبد العزيز بوتفليقة"**

---

[1]- محمد بوضياف، <u>مستقبل النظام السياسي الجزائري</u>، مرجع سبق ذكره، ص ص .344، 345.

[2]- نفس المرجع، ص . 345.

لدواعي صحية أو غير ذلك فاستقرار الجزائر في ظل الظروف الراهنة يعتمد عليهم، لأن الجيش لن يسمح لأي طرف تهديد الأمن الوطني عقب استرجاعه لمقاليد الأمور من خلال سياسة تستند على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، كما يتوقع أيضا تكتل صلب للقوى المعارضة المهمشة في إطار ميثاق وطني يحمي الثوابت الوطنية والمصالح العليا للبلاد، في مقابل انفراط عقد التحالف الرئاسي القائم على غلق الساحة السياسية أمام الرأي الأخر، وعليه سيصطف ويتنافس الجميع على أساس البرامج والرجال في إطار توجهين اثنين: تجمع للتيار الوطني الإسلامي، وتجمـع يضـم كل القوى التي تسمي نفسها ديمقراطية وقوى اليسار[1].

وعقب تشريحه للوضع العام للبلاد لما يزيد عن عقدين من الزمن، يرى عالم الاجتماع" **عبد الناصر جابي**"[2] احتمالية حدوث سيناريوهين تفاؤلي وأخر تشاؤمي فيما يتعلق بمسألة التغيير السياسي في الجزائر على المدى المتوسط، حيث يتوقع في **السيناريو الأول ـ التفاؤلي** تزايد في قوة المعارضة داخل المجال السياسي بطريقة تدريجية من خلال "**التنسيقية الوطنية للانتقال الديمقراطي**"، بعد كسبها لتأييد بقية الأحزاب (خاصة حزب جبهة القوى الاشتراكية) وبعض الشخصيات النافذة، متوقعا من خلال هذا السيناريو، كسر النخب السياسية لعقدة الخوف وتأسيسها لقواعد شعبية أوسع، في المناطق الداخلية المعول عليها من قبل النظام السياسي الرسمي لتغيير موازين القوى السياسية في كل مناسبة انتخابية دونما إحداث أي تغيير ملموس، حيث سيهمن في هذا المشهد التفاؤلي حسب منطق الصراع/ التوافق مع السلطة السياسية لفرض ولوج مرحلة انتقالية يمكن أن تحظى بتأييد دولي في ظل هذه الفترة الحرجة التي تمر بها المنطقة (ليبيا، مالي) من ناحية؛ وأن هناك أدوار ستضطلع بها النخب السياسية المعارضة المنحدرة من فئات الوسطى من خلال تنظيماتها السياسية و الجمعوية المختلفة من ناحية أخرى[3].

وهذا السيناريو وفقا لـ **"جابي"** سيكلل بالنجاح شرط مزاوجته بين الضغط الشعبي المنظم عبر انخراط فئة الشباب بقوة في الحياة السياسية، والدور السياسي للقوى الحزبية والسياسية الفاعلة بهدف إحداث تغيير عميق في موازين القوى، وداخل النظام السياسي وآليات عمله ومؤسساته لا تغيير شكله وواجهته مثلما يحدث مرارا، سيكلل بالنجاح[4].

---

(1)- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص . 346.

(2)- كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص. 374.

(3)- عبد الناصر جابي، "وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (03 ، جانفي، 2016)، نقلا عن: **http:// studies .aljazeera.net/ar/reports/2016/01/2016131124413923.html**

(4)- نفس المرجع.

ثانيا : سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو الاستمرارية والفشل

يؤكد هذا الاحتمال، اتجاه مستقبـل العملية الديمقراطية في الجزائر نحو الاستمرارية والنكوص نتيجة إخفاق النظام السياسي القائم في إيجاد حلول جذرية للوضع المتأزم، وهو ما سيكرس استمرار هيمنة النمط التسلطي في علاقة الدولة بالمجتمع، وتوظيــف كل الرموز والاعتبــارات الأخلاقية وغير أخلاقية من اجل إضفاء طابع الشرعية على سلطاته السياسية في المستقبل المنظور[1]، وهو مـا سيؤدي لتأزم الوضع وعدم استقراره، وفي هذا الإطار تتوقع الباحثة " **ويرنفليس**" حدوث سيناريوهين اثنين، هما كالآتي[2]:

- ✓ **سيناريو تفكك الوضع القائم وانهيار التجربة الديمقراطية:** وهو وضع خطير، يحدث نتيجة غياب قوة حزبية واجتماعية تؤطر الحياة السياسية، وأن ما يخشى هو ظهور شرعية مضادة للشرعية الحالية مثلما حدث مع الفيس المحظور في التسعينات؛

- ✓ **سيناريو استمرار الوضع القائم حاليا:** ترجح الباحثة حدوث هذا السيناريو، أي استمرار الأوضاع على ما هي عليه، حتى عقب رحيل "**الرئيس بوتفليقة**" عن الحكم، في ظل غياب قوة مناوئة منظمة متوغلة داخل المجتمع تملك القوة لإحداث التغيير المطلوب، في مقابل قدرة النظام السياسي القائم على التكيف و إعادة إنتاج نفسه نتيجة اعتماده على الريع والشبكات المعقدة التي يتوفر عليها خصوصا الأسرة الثورية وإتباعه لسياسة القمع اتجاه المعارضة، و استراتيجية الاستقطاب اتجاه القوى أخرى في المجتمع وخصوصا الإسلاميين والليبراليين[3].

بينما يتوقع الباحث "محمد بوضياف " في هذا الصدد حدوث سيناريوهين مختلفين يتمثلان في[4]:

- ✓ **سيناريو المحافظة** على **الوضع القائم:** والذي يقوم على قدرة الطبقة الحاكمة ممثلة في جماعة العسكريين ذوي الاتجاهات الاستئصالية الرافضة لآي مشروع ديمقراطي حقيقي يقوم على مبدأ التداول على السلطة، و المتحالفة في نفس الوقت مع جماعات المصالح المستفيدة من امتيازات الريع البترولي والرافضة هي الأخرى لأي انفتاح على اقتصاد السوق ، في السيطرة على مؤسسات الدولة و العملية القرارية برمتها، وللمحافظة على استمرارية الوضع القائم، مستمر هذا التحالف في إنتاج خطابات التخويف والانقسامية من خلال تأجيره بعض وسائل الإعلام لتمرير رسائل للمتلقي تحمل بين مضامينها مشاعر الشك والتثبيط لمجمل مساعي المصالحة بين الجزائريين، عبر إثارة بعض القضايا الحساسة، مثل تصدير فكرة أن الجزائريين طبقات متصارعة على أسس مجتمعية، ثقافية وعرقية، ومن المحتمل استمرار

---

[1]- عبد الدين بن عمراوي، <u>أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (تونس . الجزائر. المغرب)</u>، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.03، 2017، ص.366 .

[2]-كنزة مغيش حامة، مرجع سبق ذكره، ص.370 .

[3]- نفس المرجع، ص.370 .

[4]-محمد بوضياف، <u>مستقبل النظام السياسي الجزائري</u>، مرجع سبق ذكره، ص. 341.

منطق الهيمنة الذي يقوده هذا التحالف، من خلال توظيفه للقوى الحزبية وفعاليات المجتمع المدني كأدوات لإسقاط أي دمقرطة سياسية لا تخضع لرقابته في ظل الديمقراطية الشكلية القائمة؛

ومن المتوقع أيضا استمرار هذه الجماعة الحاكمة في تعميق الانقسامات الحزبية، للهيمنة عليها وإضعاف قدرتها على التمثيل الشعبي، والتصدي لسعي مؤسسة الرئاسة الاستقلال عن البنية القرارية المركزية، والتي حتى وإن أفلتت نسبيا في ظل حكم بوتفليقة من التبعية لاعتبارات ترتبط بتاريخ وقوه وحنكة الرجل، إلا أنها لا تزال تحت الرقابة، ولن يستمر انفكاكها خاصة في ظل الأزمة الصحية التي يعاني منها الرئيس، وتواصل عملية التشويش عليه و إضعافه و إبعاده عن الأحزاب السياسية ذات الامتداد الجماهيري في إطار صراع محتدم بين الجناح الاستئصالي و الجناح التوافقي الذي جاء بالرئيس، بهدف استبعاده وتحضير مرشحهم لما بعد مرحلة بوتفليقة وعليه وفق لتنبؤات هذا السيناريو، فإن الوضع سيستمر على ما هو عليه [1].

✓ **السيناريو الكارثي**: يتمثل في عجز الرئيس بوتفليقة على محاسبة مسؤولي الأجهزة الأمنية المكلفين بتسيير ملف مكافحة الإرهاب، و افتقاده لأي سلطة على من جاءوا به، في ظل استمرار نفس الأوضاع السياسية، المجتمعية و الاقتصادية التي وجدها سنة 1999، فملف الإرهاب لم يغلق والقدرة الشرائية للمواطنين لا تزال متدهورة رغم ارتفاع الموارد المالية للدولة، فشل البرامج التنموية إلى جانب قيام تعددية حزبية شكلية نتيجة لعرقلة الجيش لمسار الدمقرطة، فهو لم يستوعب سوى الفواعل الحزبية التي تعترف به كمالك للسلطة، مثل أحزاب التيار الوطني و الإسلامي(حزب التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير الوطني، وحركة مجتمع السلم) المستحوذة على المجلس الشعبي الوطني، إلى جانب فتحه المجال لبعض الأحزاب ذات القاعدة الشعبية الضعيفة ك "حزب العمال" بالظهور على وسائل الإعلام الثقيلة، لإنتاجه خطاب يقوم على انتقاء السياسات السوسيو. اقتصادية، لإيهام المواطن بوجود ديمقراطية، كما قام بدعم "حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" نتيجة لمعارضته الشديدة للإسلاميين، وفيما يتعلق بالقوى النقابية والدينية فهي الأخرى تم استقطابها للدوران في فلك السلطة، بتوظيف الأولى في مساومة المواطن والثاني كبديل عن الحركة الإسلامية من خلال الزوايا.

واستمرار الوضع على هذا النحو، سيؤدي حتميا نحو تعميق مشاعر اليأس من التغيير لدى جناح المعارضة المعتدل، حيث لطالما صرح زعماء هذا التيار أمثال **"عبد الحميد مهري"** رحمه الله و **" مولود حمروش"** بأن الأوضاع غير قابلة للإصلاح من جهة، وتغذية مشاعر التطرف لدى جناح المعارضة الراديكالي من جهة أخرى، ذلك أنه من المحتمل أن تتطور الأمور مع نمو " حركة رشاد" التي تجمع بين صفوفها تشكيلة خطيرة على النظام السياسي تتمثل في بعض القيادات العسكرية من أجهزة المخابرات، الشخصيات الدبلوماسية وإطارات سامية سابقة في الدولة الجزائرية إلى جانب قيادات الجهة الإسلامية للإنقاذ، وهي

---

[1]- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 341، 343.

تؤمن بفكرة التغيير الشامل، وعليه فالجميع في انتظار لحظة الإطاحة بالسلطة من أجل للعب دور مركزي في إعادة هيكلة النظام السياسي، وفي ظل منطق المغالبة والقوة فإن الوضع على حد توصيف السوسيولوجي **"هواري عدي"** يتجه نحو الانهيار، مع اتساع رقعة الاحتجاجات على مستوى الوطن، تتحول فيه الجزائر إلى صومال ثانية [(1)].

المطلب الثاني: العملية الديمقراطية في تركيا: سيناريوهات النجاح والفشل

سيتم معالجة هذا المطلب الذي يبحث في اتجاهات مستقبل الديمقراطية في تركيا في جزئيتين.

أولا: سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو التغيير والنجاح

تشهد تركيا منذ صعود حزب العدالة والتنمية، مسارين انتقاليين الأول ناح الديمقراطية والثاني ناح التنمية الاقتصادية[(2)]، و بالنظر لهذه التوجهات في العقود الثلاثة الأخيرة يرى الباحث **"كرم أوكتم"** أن السيناريو الأكثر ترجيحا في الحالة التركية سيكون مزيجا بين الدولة الليبرالية، و بعض العناصر من سيناريو الوصاية الإسلامية بكل ما يحمل هذا الجمع من تناقضات ومن المثير للانتباه أن هذا الاستنتاج جاء أيضا في تقرير مسرب صادر عن السفارة الأمريكية في أنقرة، والذي يقول **" ستظل تركيا خليطا معقدا.... مؤسسات وكفاءات وتوجهات غربية، مع ثقافة شرق أوسطية، والدين"**، و في حالة توجه هذا " السير المتخبط" على حد توصيفه في الاتجاه الليبرالي، في ظل مساعي حزب العدالة والتنمية لاستصدار دستور ديمقراطي جديد يحرر المجال السياسي من قيود الإرث السلطوي لدستور 1982، والاضطلاع بمفاوضات جدية مع حزب العمال الكردستاني، فإن تركيا من المحتمل أن تصبح قادرة على الانتقال إلى دولة مواطنين، ومن ثمة إضعاف قوة الانتماءات العرقية والدينية التي لها ثقل مركزي في صناعة القرارات الوطنية[(3)].

ووفقا لهذا السيناريو أيضا فإنه على مدى العشرة إلى عشرين سنة المقبلة ستصبح تركيا أغنى مما هي عليه اليوم، متجاوزة حتى النجاح الذي حققته اسبانيا ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، فالطبقات المتوسطة التركية، بما فيها البرجوازية الكردية الصاعدة، ستنمو أكثر، وتبتعد تدريجيا عن تخندقها مع الإيديولوجيات الراديكالية والنزعة العسكرية، و من ثمة تصبح أقل عرضة للتلاعب السياسي، و ستكون تركيا أكثر تعايشا وتقبلا لاختلافاتها العرقية واللغوية والدينية، وأكثر تسامحا مع تاريخها المأساوي، و ربما تلاحق مرتكبي جرائم التطهير العرقي والعنف الجماعي في حق أطياف الشعب التركي، والى غاية اللحظة التي تقرر فيها الدولة الاعتذار عن ضلوعها في معاناة الكثير من مواطنيها، يعتبر هذا هو السيناريو الوحيد الممكن لتركيا التي لازالت حبيسة الغضب الذي ولدته عقود من سياسات الدولة الحارسة بدعوى حماية الدولة والقومية

---

(1)- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 343، 344.

(2)- لقرع بن علي، تركيا من الانقلاب العسكري إلى الترسيخ الديمقراطي،(13، ديسمبر، 2016)، نقلا عن :

http://www.politics_dz.com

(3)- كرم أوكتم، (تر: مصطفى مجدي الجمال)، مرجع سبق ذكره، ص. 274،

مشيرا " **كرم أوكتم**" إلى أنه أيا كان المسار المحتمل الذي سيتحقق فأنه لن يؤثر في تركيا وحدها وإنما في أوربا والشرق الأوسط أيضا، كما سيشكل مستقبل أكثر من خمسا ملايين تركي وكردي وكثير من الجاليات المسلمة للمهاجرين في الاتحاد الأوربي ولمسلمي البلقان، والرجال والنساء في دمشق وغزة[(1)].

و يرى من جهة أخرى الكثير من الملاحظين والباحثين، أن التجربة الديمقراطية التركية تعرف في الوقت الراهن حالة من الاستقرار واتجاها نحو الترسيخ، رغم استمرار بعض الآليات التي يمكن وصفها بالقيود الناتجة عن محاولة الانقلاب العسكري عقب 15 جويلية 2016 والتي من المتوقع أن تشهد تحسنا خلال المرحلة القادمة[(2)]،فالموقف الشعبي التركي، و قوى المجتمع المدني والسياسي، بما فيها المعارضة السياسية الرافضة لعودة حكم العسكر، وإضفاء أي غطاء شرعي على الانقلاب، والدفاعي في نفس الوقت عن المكاسب الديمقراطية، سيكون بمثابة الدافع نحو بناء توافق وطني بين مختلف أطياف المجتمع التركي خاصة بين النخبة الحاكمة ممثلة في حزب العدالة والتنمية، والقوى المعارضة العلمانية، كما أن فشل هذه المحاولة الانقلابية زاد من شرعية النخبة الحاكمة، و هو ما سينعكس بالإيجاب على أداءها وفعاليتها في الانجاز مما سيجعل المواطنين الأتراك يتقبلون مختلف الإجراءات والقرارات التي سيتم هندستها مستقبلا وهذا يعني أن هناك سيناريو يشير لتزايد الانسجام بين القيادة التركية وشعبها، وبحكم المساومات الخارجية التي تتعرض لها القيادة التركية، فإن "أردوغان" سيسعى لبناء توافقات وطنية داخلية مع الفواعل السياسية والاجتماعية و لاسيما مع أحزاب المعارضة بحيث سيستثمر في موقفها الرافض للانقلاب وسيمنحها بعض التنازلات والمكاسب هدف تعزيز الاستقرار، واستكمال مشروع الانبعاث الحضاري بهدف بناء قوة تركية في ظل محيط إقليمي شرق أوسطي غير مستقر ويعيش في فوضى خلاقة أنتجتها المخابر الاستراتيجية الأمريكية و الغربية[(3)].

كما أنه بمجرد دخول التعديلات الدستورية لعام 2017، التي رسمت انتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي حيز التنفيذ، تكون الساحة السياسية التركية قد فرضت على الفواعل الحزبية قواعد جديدة تجبرهم على تجاوز التخندق الإيديولوجي والعمل المنفرد، اللذان رسما حدود عمل الأحزاب ذات العرقيات و الإيديولوجيات المتعارضة خلال المرحلة الماضية، وبهذا ستشهد التجربة التعددية السياسية قفزات كبيرة، تصبح فيها العصبيات الإيديولوجية من الماضي، وتفتح المجال أمام الأحزاب للحصول على أصوات من خارج قواعدها الجماهيرية شبه الثابتة[(4)]، حيث سيصبح التصويت للبرنامج الذي يقدم المزيد من الرفاه والاستقرار وليس للخلفية الإيديولوجية، وهو ما سيجعل تركيا تودع فترات لا استقرار الحزبي وعودة التسلطية.

---

(1)- كرم أوكتم، (تر: مصطفى مجدي الجمال)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 274، 275

(2)- مطهر الصفاري، مرجع سبق ذكره، ص.50 .

(3)- لقرع بن علي، "تركيا من الانقلاب العسكري إلى الترسيخ الديمقراطي"، مرجع سبق ذكره.

(4)- مطهر الصفاري، مرجع سبق ذكره، ص.50 .

ثانيا : سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو الاستمرارية والفشل

كشفت أحد التقارير الصادرة عن "**معهد دراسات الشرق الأدنى**" تحت عنوان " **نظرة على الديمقراطية التركية 2023**"، عن احتمالية نكوص وفشل التجربة الديمقراطية التركية، بسبب ضعف البيئة السياسية الليبرالية، متوقعا توظيف نظام حزب العدالة والتنمية، لسياسات وآليات أكثر قمعية في السنوات المقبلة، حيث يقول "**نيكولاس دانفورث**" باحث في ذات المعهد أن "تركيا اليوم أصبحت دولة لا وجود للديمقراطية فيها، دولة أضعف مما يصوره المروجون لها، ولكنها أقوى مما يزعمه أقوى المعارضين ويعود ذلك حسب رأيه نتيجة تصنيف " **رجب** الطيب أردوغان" المعارضة السياسية كجريمة، مذكرا في هذا الصدد بوقائع الفساد والتضييق على الحريات السياسية، فأردوغان منذ وصول حزبه العدالة والتنمية لسدة الحكم عام 2002، يسعى لتعزيز قبضته الحديدية على السلطة من خلال حزم من الإجراءات الإصلاحية رغم عمليات إعادة التشكيل السياسية، وهو ما أثر بالسلب على الحياة السياسية والديمقراطية مرجحا في ذات الوقت أنه في حال انتصاره في الرئاسيات المقبلة سيؤدي لغلق مسار البلاد تماما نحو التحول الايجابي على مدى عقود من الزمن بل أجيال[1].

فيما ترى الباحثة « **Nuray Mert** » أن التوجه السياسي الذي سلكته تركيا خلال السنوات الأخيرة يجبر المرئ على التساؤل عما إذا كانت حكومة العدالة والتنمية قد نجحت في إنشاء " **دولة لا عودة**" « **state of no return**» أي دولة إسلامية تسلطية تقوم على قمع الخصوم السياسيين، وقد أصبح هذا السؤال ملحا أكثر، ومن ثمة ترجيح حدوث سيناريو "**التوجه نحو دولة إسلامية تسلطية**"، عندما حقق حزب العدالة والتنمية فوزا ساحق في انتخابات نوفمبر 2015، بعد أن قام بتوظيف قضية العنف وبث الخوف في أوساط الناخبين القوميين المحافظين بهدف حشد أصواتهم، فأردوغان وأنصاره المخلصون داخل حزب العدالة والتنمية رفضوا مرارا وتكرارا الاعتراف بالحقوق المعارضة السياسية مما مهد الطريق لضغط اجتماعي هائل ولتصعيد النزاع المسلح بين القوات المسلحة وحزب العمال الكردستاني، ومن المحتمل حسبه أن الاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة أن تؤدي إلى إثارة حتى غضب أنصار حزب العدالة والتنمية أنفسهم وربما إلى صراعات داخلية تجبر بعض كوارد الحزب المؤثرين على الانشقاق عنه[2]، وهو ما حدث فعليا مع رحيل كل من " **عبد الله غول**"، "**أحمد داوود أوغلو**"، حيث اتهم هذا الأخير أردوغان بالاستبداد في الرأي ومحاولة الانفراد بالقرار[3].

---

[1]- الحرة، " تقرير جديد عن الديمقراطية في تركيا ... ليس في عهد أردوغان؟، (15، أفريل، 2020)، نقلا عن:
https://ww.google.com/amp/s/www.alhurra.com/turkey/2020/04/15

[2]- Toni Alaranta," turkey's Political Direction: Authoritarianism, Liberal Democracy Or Dissolution", **The Finish Institute of International Affairs**, (January , 2016), pp.11, 13.

[3]- الحرة، مرجع سبق ذكره.

و لكن يرى «Toni Alaranta» أن هذا الجدل المنتشر مؤخرا وعلى نطاق واسع بأن حزب العدالة و التنمية على وشك أن يصبح مشلولا بسبب الخلافات الداخلية والاستقالات، يبقى مجرد تكهنات، وعلى العكس من ذلك هناك احتمال قوي بأنه سيتم إعادة هندسة النظام السياسي التركي، من خلال وضع ترتيبات دستورية جديدة تؤطر انتقاله إلى النمط الرئاسي، الذي سيتم فيه تركيز السلطات في يد السلطة التنفيذية ممثلة في شخص الرئيس أردوغان، ومن ثمة إسكات أصوات المعارضة السياسية والصحافة الحرة بشكل كامل، وتخفيف الضغط والاستقطاب الاجتماعي، مما سيؤدي تدريجيا حسب نحو ترسيخ الدولة الاستبدادية الإسلامية في تركيا، المختلفة عن الأنظمة الإسلامية القائمة في دول مثل إيران، و السعودية، لأن معظم القوانين ستبقى علمانية، إلا أنه ستستمر محاولات حكومة العدالة والتنمية لإعادة تشكيل قانون الأسرة وفقا لمبادئ الشريعة، فهناك مؤشرات قوية على أن نظام التعليم سيتم تصميمه بعناية لا نتاج جيل جديد من الإسلاميين المحافظين الذين لا يشككون في الهوية الإسلامية للدولة التركية، وحيث يصبح من المستحيل لحد ما انتقاد النظام من المواقع العلمانية ولليبرالية [1].

وهناك في المقابل جماعة أخرى من المتتبعين للشأن السياسي التركي، يتوقعون حدوث سيناريو " **حل الدولة التركية**"« **Dessolution of the turkish state** » ، خلال السنوات الخمس المقبلة أو أكثر، نتيجة توجهات تركيا الحالية، والمنطقة المحيطة بها، فقد أصبح يشكل الصراع السياسي على السلطة، و عدم الاستقرار المجتمعي الناجمين عن مشروع الدولة الإسلامية المحافظة الذي يتم فرضه بالقوة من قبل حزب العدالة والتنمية، المتزايدة سطوته بشكل تصاعدي، نتيجة لتعميقه للخلافات بين مختلف أطياف المجتمع التركي، و تصعيد الصراع المسلح بين الجيش وحزب العمال الكردستاني على الصعيد الداخلي، و تغلغل الشبكات الجهادية الإسلامية في تركيا على الصعيد الخارجي، معا قوة متنامية ما لم يتم ترويضها أن تسبب في قيام حرب أهلية عرقية بين الأكراد والأتراك، وحتى انهيار الدولة التركية القوية الموحدة، إلى وحدات منفصلة، نتيجة لاندلاع عمليات مسلحة بين الجماعات الإرهابية داخل أراضيها، مما يسمح للشبكة الجهادية الدولية من إنشاء مقراتها في تركيا، فمشروع التحول نحو الدولة الإسلامية الراديكالية ـ المحافظة لحزب العدالة والتنمية، والذي لا يمكنه أن يرى النور إلا بتوظيف الأساليب الاستبدادية الكافية، من المحتمل أن يزيد من حالة من التوتر، والتوجه نحو التمزق العرقي وتفكك الدولة التركية المركزية، نتيجة الأعمال التخريبية الداخلية والخارجية[2].

---

(1)- Toni Alaranta, Op. cit , p.13.

(2)- Toni Alaranta, Op. cit , pp. 17, 19 .

خلاصة و استنتاجات:

- في هذه الدراسة تم إثبات أن العسكر في الحالتين الجزائرية والتركية لاعب مفتاحي داخل السلطة فهو من يتولى إدارة شؤون الدولة، لكن في الخفاء، فهو يملك ولا يحكم، مكتسبا هذه المكانة والنفوذ من خلال لعبه لثلاثة أدوار تاريخية حاسمة المحرر في حروب الاستقلال، مؤسس الدولة، والمحدث في الفترة التالية الاستقلال، فجميع هذه الأدوار جعلته ينظر لنفسه على أنه المالك الوحيد للشرعية السلطة، والثروة، وهو ما يفسر قيامه عقب الانتقال نحو الديمقراطية في البلدين بعرقلة المسار الديمقراطي، عبر القيام بانقلابات مباشرة بداعي حماية الجمهورية، ثم إعادة هيكلة الحياة السياسية وفق أيديولوجيته و تصوراته بطريقة لا تجعل عملية الدمقرطة تفلت من رقابته، لأن الديمقراطية الفعلية تعيد صياغة العلاقة بين الجيش والسلطة ومن ثمة عدم توفر ضمانات تؤكد استمرارية هيمنته على الدولة المجتمع، إلا إن ما ينبغي التنويه له في الأخير أن العسكر التركي اليوم في عهد العدالة والتنمية المتحالف مع البرجوازية الأناضولية تحرك من المركز نحو الهامش نتيجة لإنهاء وضعه الدستوري الوصائي داخل المجال السياسي، وحدوث تحول جذري في قيم، قناعة، ونظرة المجتمع التركي للعسكر على خلفية رفض الشعب التركي بجميع أطيافه وخلفياته للمحاولة الانقلابية عام 2016 التي وصفها بالانقلاب على الإرادة الشعبية، والمكاسب الديمقراطية، مصنفا تدخلاته كرمز للفترات التسلطية المقيتة، بعكس العسكر في الجزائر حيث لا يوجد مؤشر تدليلي يؤكد على انتزاع فعلي للسلطة من يد العسكر، الذي يتحكم في المداخل الريعية، ومن ثمة استمرار قدرته على شراء التأييد الشعبي والسلم الاجتماعي، مما لا يطرح إمكانية الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي، الذي يهدد استمرار نظامه السياسي.

- مارس الإسلاميين في الجزائر و تركيا أدورا غير متشابهة في العملية الديمقراطية، فالإسلاميين في الجزائر كان تأثيرهم سلبيا، بدءا من موقف التيار المتشدد داخل حزب " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الذي اعتبر فوزهم بأول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة، انتصارا على الديمقراطية على اعتبار أنها كفرا وزندقة تخدم المشروع التغريبي، ثم نكوصه للعنف المسلح مع الجناح الاستئصالي داخل النظام على خلفية إلغاء المسار الانتخابي وإدخال البلاد في حرب أهلية عام 1992كادت تعصف بالدولة، وبمجرد العودة للحياة السياسية عام 1995، قامت السلطة بإعادة هيكلة نشاط حركة الإسلام السياسي، من خلال توظيف استراتيجية استيعابية و استتباعية للجناح المعتدل لتعويض الفراغ الذي تركه الفيس المنحل، والدخول مع حزب حماس كأهم حزب داخل التيار الإسلامي في تحالفات وظيفية، مقابل استفادته من مجموعة من المزايا والمنافع، مما أدى لضعف أداء الإسلاميين، انقسامهم، وتراجع شعبيتهم الانتخابية بوصفهم مجرد معارضة شكلية اختارت التغيير في اتجاه الاستمرارية من خلال انخراطها في مبادرات السلطة، وغياب مشروع سياسي إصلاحي جامع، بينما تأثير الإسلاميين في تركيا ايجابيا، إذ أنه رغم الممارسات السلطوية العلمانية الرافضة لأي حل وسطي معهم بوصفهم رجعيين، من خلال التضييق والانقلابات العسكرية المتكررة، إلا أنهم ظلوا

ملتزمين بقواعد العمل السياسي السلمي طيلة ثلاثة عقود كاملة، و قاموا بمراجعة أفكارهم وبرامجهم مما أدى لترسيخ السلوكيات الديمقراطية في إيديولوجية الجماعة، و صعودهم من الهامش إلى المركز ممثلين اليوم نموذجا للإسلام المعتدل الذي يوفق بين قيم التراث، الحداثة والديمقراطية.

- تقتضي عملية تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا ضرورة وصول جميع القوى السياسية الفاعلة في البلدين إلى توافقات حول أبجديات العمل السياسي الديمقراطي، وقبول العسكر في الحالة الجزائرية الانسحاب تدريجيا من الحياة السياسية، وإعادة ترتيب علاقته بالسلطة، للوصول بالمؤسسة العسكرية لمصاف الاحترافية، من خلال الالتزام بدورها التقليدي حماية أمن الدولة وسيادتها، ومن ثمة الاتجاه نحو تمدين ودمقرطة النظام السياسي.

- أرجح في الحالة الجزائرية احتمالية استمرار نفس الوضع القائم، نتيجة لرفض الجماعة السياسية الحاكمة لأي مشروع سياسي ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول على السلطة يهدد بقاءهم و امتيازاتهم المكتسبة، ومن ثمة استمرار النظام السياسي القائم ، إلى جانب وجود نخبة صغيرة تريد إحداث انتقال حقيقي، غير أنها لا تملك القوة الكافية لإحداث هذه الإصلاحات الجذرية، في مقابل ذلك أتوقع إمكانية اتجاه الديمقراطية في تركيا نحو الترسيخ خاصة بعد موقف القوى السياسية خاصة المعارضة العلمانية الرافض لمحاولة العسكر الانقلابية عام 2016 على حكومة العدالة التنمية المنتخبة، الذي من الممكن أن يحفز الإسلاميين والعلمانيين على المبادرة بتسوية خلافاتهم من خلال عقد اتفاق سياسي مسبق حول على قواعد اللعبة السياسية، حتى تتم عملية الاختراق الديمقراطي الكامل وتستمر.

خـاتمـة

الخاتمة:

تم التوصل في هذه الدراسة المقارنة التي دارت إشكاليتها المركزية حول دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية، في إطار زمكاني محدد، يتجلى في الحالتين الجزائرية والتركية، منذ انتقالهما نحو مسار التعددية السياسية لغاية عام 2018، وعلى مدار أربع فصول بحثية كاملة انقسمت بين نظرية و تطبيقية لأهم النتائج البحثية التالية:

- العملية السياسية الديمقراطية، هي مسار تحولي طويل الأمد ومعقد من التسلطية نحو إقامة نظام ديمقراطي، ينطلق بمرحلة الانفتاح السياسي التي يتم فيها رفع القيود عن بعض الحقوق والحريات السياسية، ثم مرحلة الانتقال الديمقراطي كخيار تكتيكي يتأتى بمبادرة من أعلى، أسفل عبر التفاوض، أو بفرض من الخارج، مساره الزمني قصير الأمد ينطلق من انهيار النظام التسلطي ينتهي عند أول انتخابات تعددية، لا يكرس لفترة عيش ديمقراطي، وفي الأخير تتأتى مرحلة الترسيخ الديمقراطي، عند حدوث توافقات بين جميع اللاعبين على الساحة السوسيو. سياسية على قواعد اللعب السياسي، حيث تصبح الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في المدينة إجرائيا و قيميا.

- إن اللحظة الديمقراطية في الجزائر جاءت كمحصلة لتأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث جاءت المحفزات الداخلية كانعكاس لدرجة التأزم والانحلال التي انحدر إليها النظام السياسي والمؤسساتي منتصف الثمانينات على جميع الأصعدة، كترهل شرعيته التاريخية والثورية، أزمة المشاركة السياسية، بروز صراع بين الجناح الإصلاحي ـ الليبرالي داخل النظام والجناح المحافظ في إطار ما يعرف بأزمة مراكز القوى، انهيار أسعار النفط الذي يمثل 98 بالمائة من العائدات، وتركيزها في يد أقلية راكمتها بطرق غير شرعية، مما أدى لخلق تفاوتات طبقية، و خلق شعور بالظلم والغضب الاجتماعي على النظام وسياساته، إلى جانب بروز ما يعرف بأزمة الهوية التي تمظهرت في انقسام المجتمع الجزائري إلى اتجاهات متناقضة ومتصارعة اتجاه عروبي ـ إسلامي واتجاه بربري ـ علماني نتيجة لرفض النظام لأي تنوع وتعدد في قيم المجتمع، احتجاجات أكتوبر 1988 الشعبية العنيفة. فيما تمثلت العوامل الخارجة عن مجال سلطة الدولة في تأثر الجزائر بالتحولات الجارية على مستوى البيئة الدولية أواخر الثمانيات مع تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الأنظمة التسلطية وحدوية التوجه في دول أوربا الشرقية، التي عرفت انتقالات سريعة وجماعية ناح أنظمة ديمقراطية نيابية ـ تمثيلية في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة للدمقرطة نتيجة انتصار العقيدة الديمقراطية وتبلور نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- إن الإصلاحات الدستورية المتبناة في الجزائر، هي مجرد مداخل شكلية، ظرفية لتجاوز أزمة معينة نفعية توهم بإحداث قطيعة مع النظام السابق وممارساته السلطوية، وولوج مسار الدمقرطة والعكس هو الصحيح، ذلك أن الحزم الإصلاحية الدستورية الخمسة ابتدءا من دستور 1989 الانتقالي، دستور 1996، تعديلات 2002 و 2008، دستور 2016 جميعها جاءت بهدف تقوية مكانة رئيس الجمهورية على حساب باقي المؤسسات الدستورية البرلمان، القضاء، المجلس الدستوري الذي يتم تعيينه وفقا لمنطق دوائر

السلطة والنفوذ، ليكرس استمرار نفس الجماعة ومنظومتها السياسية ومن ثمة تعطيل عملية انتقال السلطة.

- وعلى صعيد الممارسة جاءت الإصلاحات السياسية بمثابة فحص ميداني للمبادئ الدستورية التي فتحت المجال لانبثاق عدد هائل من الأحزاب السياسية بطريقة عبثية ومفاجأة، دونما أي تحضير مسبق للبرامج سياسية واقعية بديلة، فهي لا تمتلك تاريخ مستقل عن مقتضيات السلطة التي قامت باستقطابها و توظيفها كأدوات لتكريس استمرار نفس النظام وتجديد آلياته التسلطية نتيجة لضعف أداءها و غياب الديمقراطية عن بنيتها، برامج وممارساتها و انحصار نشاطها في الانتخابات التي دارت حول غالبية مواعيدها شبهة التزوير، بسبب الهندسة المسبقة للنتائج الانتخابية، فجميع رؤساء الجزائر تم تعيينهم في الدوائر القرارية الفعلية، والشعب فقط قام بتزكيتهم عبر الصندوق الانتخابي، وجميع التشريعيات منذ نهاية التسعينات تصدرها التيار الوطني جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي المحسوبين على السلطة، مما يؤكد شكلية الإصلاحات السياسية وحصر المشهد الديمقراطي عند حدود فرز الأصوات الانتخابية عقب تزويرها.

- إن العوامل الداخلية على غرار الممارسات الاستبدادية للنظام الكمالي، تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، و تعمق الانقسام الثقافي بين العلمانيين التقدميين، والمحافظين التقليديين أسهمت في الدفع بتركيا نحو الانتقال الديمقراطي في إطار الموجة الثانية للدمقرطة، غير أن العوامل الخارجية كانت هي المحدد الحاسم، فانهزام دول المحور في الحرب العالمية الثانية وسقوط أنظمتها الفاشية والنازية أحادية التوجه، وانتصار الحلفاء الذي تمخض عنه صعود الولايات المتحدة الأمريكية ومنظومتها الليبرالية أجبر تركيا على الانخراط في مسار التغيير مقابل حصولها على مساعدات اقتصادية لإعادة هيكلة بنيتها السوسيو. اقتصادية التي دمرتها الحرب.

- إن الإصلاحات الدستورية المعتمدة في تركيا منذ الانتقال نحو التعددية لغاية صعود حزب العدالة والتنمية هندسها العسكر كأدوات لتكريس هيمنته على الحياة السياسية، إلا أنه منذ وصوله لسدة الحكم عمل على تقليص وضعيته القانونية تدريجيا، من خلال استصداره لحزم من الإصلاحات الدستورية للدفع بمسار الدمقرطة، أخرها و أهمها كان دستور 2017 الذي أرخ لانتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي، باعتباره أول دستور في تاريخ الجمهورية يتم صياغته بطريقة ديمقراطية توافقية، إلى جانب تعزيزه لمكانة رئيس الجمهورية المنتخب شعبيا وتوسيع صلاحياته القرارية.

- إن الإصلاحات السياسية المعتمدة في الفترة السابقة لوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أسهمت في تكريس حالة لا استقرار السياسي، نتيجة تدخلات العسكر المتكررة في الحياة السياسية التي كانت تتمخض عنها تعديلات دستورية تدعم سطوتهم، و تمنح لهم صلاحية حل الأحزاب السياسية خاصة الرئيسية التقليدية في الكثير من الفترات التاريخية، مما أسهم في انقسام و تشتت النظام الحزبي وضعف تأثيره، إلى جانب الانقلاب على الحكومات المنتخبة بحجة حماية المبادئ الكمالية، ومن ثمة فشل الانتخابات

في أن تكون وسيلة للدوران السلمي على السلطة ومن ثمة عرقلة مسار الدمقرطة، إلا أن حزب العدالة والتنمية منذ صعوده للحكم قاد مجموعة من الإصلاحات السياسية دفعت نحو ترسيخ الديمقراطية في ممارسات النخب وقيم الشعب التركي ففوزه الانتخابي الأول عام 2002 أسهم في التخفيف من حدة الانقسامات الحزبية، وانبثاق نظام حزبي جديد يتجلى في نظام الحزب المسيطر، نتيجة لانتصاراته الانتخابية المتتالية والمتكررة في البرلمانيات والرئاسيات التي كرست للانتصار الإرادة الشعبية على الوصاية البرلمانية، خاصة رئاسيات 2014 التي مثلت أول انتخابات في تاريخ تركيا يتم فيها انتخاب رئيس عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر وليس من قبل البرلمان، ثم رئاسيات وبرلمانيات 2018 اللتان أرختا فعليا لانتقال تركيا من النظام البرلماني نحو النظام الرئاسي.

- في هذه الدراسة تم إثبات أن العسكر في الحالتين الجزائرية والتركية لاعب مفتاحي داخل السلطة فهو من يتولى إدارة شؤون الدولة، لكن في الخفاء، فهو يملك ولا يحكم، مكتسبا هذه المكانة والنفوذ من خلال لعبه لثلاثة أدوار تاريخية حاسمة المحرر في حروب الاستقلال، مؤسس الدولة، والمحدث في الفترة التالية الاستقلال، فجميع هذه الأدوار جعلته ينظر لنفسه على أنه المالك الوحيد للشرعية السلطة، والثروة، وهو ما يفسر قيامه عقب الانتقال نحو الديمقراطية في البلدين بعرقلة المسار الديمقراطي، عبر القيام بانقلابات مباشرة بداعي حماية الجمهورية، ثم إعادة هيكلة الحياة السياسية وفق إيديولوجيته و تصوراته بطريقة لا تجعل عملية الدمقرطة تفلت من رقابته، لأن الديمقراطية الفعلية تعيد صياغة العلاقة بين الجيش والسلطة ومن ثمة عدم توفر ضمانات تؤكد استمرارية هيمنته على الدولة المجتمع، إلا إن ما ينبغي التنويه له في الأخير أن العسكر التركي اليوم في عهد العدالة والتنمية المتحالف مع البرجوازية الأناضولية تحرك من المركز نحو الهامش نتيجة لإنهاء وضعه الدستوري الوصائي داخل المجال السياسي، وحدوث تحول جذري في قيم، قناعة، ونظرة المجتمع التركي للعسكر على خلفية رفض الشعب التركي بجميع أطيافه وخلفياته للمحاولة الانقلابية عام 2016 التي وصفها بالانقلاب على الإرادة الشعبية، والمكاسب الديمقراطية، مصنفا تدخلاته كرمز للفترات التسلطية المقيتة، بعكس العسكر في الجزائر حيث لا يوجد مؤشر تدليلي يؤكد على انتزاع فعلي للسلطة من يد العسكر، الذي يتحكم في المداخل الريعية، ومن ثمة استمرار قدرته على شراء التأييد الشعبي والسلم الاجتماعي، مما لا يطرح إمكانية الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي، الذي يهدد استمرار نظامه السياسي.

- مارس الإسلاميين في الجزائر و تركيا أدورا غير متشابهة في العملية الديمقراطية، فالإسلاميين في الجزائر كان تأثيرهم سلبيا، بدءا من موقف التيار المتشدد داخل حزب " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الذي اعتبر فوزهم بأول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة، انتصارا على الديمقراطية على اعتبار أنها كفرا وزندقة تخدم المشروع التغريبي، ثم نكوصه للعنف المسلح مع الجناح الاستئصالي داخل النظام على خلفية إلغاء المسار الانتخابي وإدخال البلاد في حرب أهلية عام 1992كادت تعصف بالدولة، وبمجرد العودة للحياة السياسية عام 1995، قامت السلطة بإعادة هيكلة نشاط حركة الإسلام السياسي، من خلال توظيف

استراتيجية استيعابية و استتباعية للجناح المعتدل لتعويض الفراغ الذي تركه الفيس المنحل، والدخول مع حزب حماس كأهم حزب داخل التيار الإسلامي في تحالفات وظيفية، مقابل استفادته من مجموعة من المزايا والمنافع، مما أدى لضعف أداء الإسلاميين، انقسامهم، وتراجع شعبيتهم الانتخابية بوصفهم مجرد معارضة شكلية اختارت التغيير في اتجاه الاستمرارية من خلال انخراطها في مبادرات السلطة، وغياب مشروع سياسي إصلاحي جامع، بينما تأثير الإسلاميين في تركيا ايجابيا، إذ أنه رغم الممارسات السلطوية العلمانية الرافضة لأي حل وسطي معهم بوصفهم رجعيين، من خلال التضييق والانقلابات العسكرية المتكررة، إلا أنهم ظلوا ملتزمين بقواعد العمل السياسي السلمي طيلة ثلاثة عقود كاملة، و قاموا بمراجعة أفكارهم وبرامجهم مما أدى لترسيخ السلوكيات الديمقراطية في إيديولوجية الجماعة، و صعودهم من الهامش إلى المركز ممثلين اليوم نموذجا للإسلام المعتدل الذي يوفق بين قيم التراث، الحداثة والديمقراطية.

- تقتضي عملية تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا ضرورة وصول جميع القوى السياسية الفاعلة في البلدين إلى توافقات حول أبجديات العمل السياسي الديمقراطي، وقبول العسكر في الحالة الجزائرية الانسحاب تدريجيا من الحياة السياسية، وإعادة ترتيب علاقته بالسلطة، للوصول بالمؤسسة العسكرية لمصاف الاحترافية، من خلال الالتزام بدورها التقليدي حماية أمن الدولة وسيادتها، ومن ثمة الاتجاه نحو تمدين ودمقرطة النظام السياسي.

- وفي الأخير أرجح في الحالة الجزائرية احتمالية استمرار نفس الوضع القائم، نتيجة لرفض الجماعة السياسية الحاكمة لأي مشروع سياسي ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول على السلطة يهدد بقاءهم و امتيازاتهم المكتسبة، ومن ثمة استمرار النظام السياسي القائم ، إلى جانب وجود نخبة صغيرة تريد إحداث انتقال حقيقي، غير أنها لا تملك القوة الكافية لإحداث هذه الإصلاحات الجذرية، في مقابل ذلك أتوقع إمكانية اتجاه الديمقراطية في تركيا نحو الترسيخ خاصة بعد موقف القوى السياسية خاصة المعارضة العلمانية الرافض لمحاولة العسكر الانقلابية عام 2016 على حكومة العدالة التنمية المنتخبة، الذي من الممكن أن يحفز الإسلاميين والعلمانيين على المبادرة بتسوية خلافاتهم من خلال عقد اتفاق سياسي مسبق حول على قواعد اللعبة السياسية، حتى تتم عملية الاختراق الديمقراطي الكامل وتستمر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا :باللغة العربية

أ/ المصادر

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989.
3. القانون رقم 08 .19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية** (العدد. 63)، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
4. القانون رقم 16. 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، مؤرخة في 7 مارس 2016.

ب/ الكتب

1- ابراهيم سعد الدين(محررا)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

2- أحمد يوسف أحمد، وأخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن، الجزائر السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر ، المغرب، اليمن**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

3- الأزرق مغنية، (تر: سمير كريم)، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ط؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.

4- ألان تورين، **ما الديمقراطية؟**، (ترجمة : عبود كاسوحة)، دمشق: دار الثقافة، 2000.

5- أنجيل رايا ساواف، ولاربي ستيفن، (تر: عوض ابراهيم)، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ط1؛ بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015.

6- أنطوان مسير، والقيس ربيع، **صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن**، بيروت : المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2014.

7- أوكتم كرم، (تر: مصطفى مجدي الجمال)، **تركيا الأمة الغاضبة**، ط1؛ القاهرة: مكتب سطور للنشر 2011.

8- الببلاوي حازم ، **عن الديمقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل**، ط1؛ القاهرة: دار الشروق، 1993.

9- البدوي إبراهيم، و المقدسي سمير (محررين)، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

10- البديري خضير، **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**، ط 2؛ بيروت: العارف للمطبوعات، 2015.

11- بشارة عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط6؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

12- بشير المغيربي محمد زاهي، **قراءات في السياسة المقارنة :قضايا مناهجيه ومداخل نظرية**، ط2 ؛ ليبيا منشورات جامعة قاريونس، 1998.

13- بعلبكي رمزي منير، وآخرون، **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية**، ط1؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013

14- بلقزيز عبد الإله، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، ط1؛ بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

15- بن صنيتان محمد، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والاخفاقات**، ط1؛ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

16- بينر انجريست ميشيل، و بوسوزني مارشا بريبشاتين، (تر: طلعت غنيم)، **السلطوية في الشرق الأوسط" النظم الحاكمة والمقاومة**، ط1؛ القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

17- توفيق ابراهيم حسنين، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

18- جول محمد زاهد ، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟** بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2012.

19- جول محمد زاهد، **الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي (صراع الحضارات أم حروب صليبية)**، ط1؛ بيروت: دار ابن حزم، 2017.

20- حرب وسيم، وآخرون، **إشكالات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 .

21- حسنين توفيق إبراهيم، **الإسلام والسياسة في الوطن العربي خلال القرن العشرين**، (د،ط)؛ (د.ب. ن): (د.د.ن)، (د.س.ن)

22- حمداوي جميل، **أثر التقلبات السياسية العربية الراهنة في السلوك الاجتماعي" مقاربة سوسيو. سياسية** ، ط1؛ (د، ب، ن): منشورات مجلة العلوم القانونية(سلسلة البحث الأكاديمي)،2017.

23- حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي المستقبل؟**، ط1؛ القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، 2007.

24- حوراني ألبرت (محررا)، (تر: أسعد صقر)، **في الشرق الأوسط الحديث**، (المجلد الأول)، ط1 القاهرة مدارات الأبحاث والنشر، 2015.

25- خماش عبد العزيز رنا، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 .2014** ، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

26- دبلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد المجتمع والسياسة**، ط1؛ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

27- الدسوقي علي الدين هلال، (محررا)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، ط1؛ القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

28- رشاد القصبي عبد الغفار، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، ط1؛ القاهرة مكتبة الآداب، 2004.

29- رفيق المصري محررا، **الدين والسياسة والديمقراطية**، ط1؛ شمس (مصر) : مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية.

30- روبنس فيليب، (تر: ميخائيل نجم خوري)، **تركيا والشرق الأوسط**، ط1، (د، ب، ن): دار قرطبة انشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

31- روجر أوين، (تر: عبد الوهاب علوب)، **الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط**، ط1؛ القاهرة 2004.

32- الرياشي سليمان، و آخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

33- زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007

34- سعود الطاهر، **الحركة الإسلامية: إرهاصات النشأة والتشكل**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية(وحدة الدراسات المستقبلية)، 2013 .

35- سعيد صبري، **الديمقراطية**، ط1؛ القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

36- سلامة غسان(معدا)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (يناير، 1995).

37- الشرقاوي سعاد، **النظم السياسة في العالم المعاصر**، القاهرة: المركز للطباعة والنشر، 2007.

38- صادق إسماعيل محمد، **الديمقراطية الخليجية: إنجازات و إخفاقات**، ط1؛ القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، (د، س، ن).

39- صديقي العربي، (تر: الخولي محمد ، الأيوبي عمر)، **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

40- عارف نصر محمد، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي- النظرية - المنهج**، ط1 القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 2002.

41- عارف نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

42- عبد الجليل طارق، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية...إلى دستور بلا عسكر**، ط2 الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2013.

43- عبد العاطي محمد (محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1؛ الدوحة: الدار العربية ناشرون، 2010.

44- عبد العزيز محمود أحمد، **تركيا في القرن العشرين**، ط1؛ (د، ب، ن): المكتب الجامعي الحديث2012.

45- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1؛ دمشق: دار المدى للثقافة و النشر، 2003.

46- عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2؛ بيروت: دار النضال، 1989.

47- علي سعد إسماعيل، **علم السياسة وديمقراطية الصفوة**، ط1؛مصر: دار المعرفة الجامعية، 2008 .

48- العياشي عنصر، **سوسيولوجيا التمرد والديمقراطية**، ط1؛ القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999.

49- العيراني جورج، و زيادة رضوان ، **التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الاسبانية** ، ط1؛ القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان 2009.

50- الغزالي حرب أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987.

51- غليون برهان، **بيان من أجل الديمقراطية**، ط5؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.

52- غليون برهان، **في النخبة والشعب** ، ط1؛ دمشق : دار بترا للنشر والتوزيع، 2010.

53- غليون برهان، و آخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

54- فتحي إبراهيم عبد الله شادية، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** ، ط1؛ عمان المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005 .

55- القصبي عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة**، ط1؛القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

56- قيرة إسماعيل، وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر (مخطوطة)**،الجماعة العربية للديمقراطية، 2011.

57- الكواري خليفة علي، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

58- الكواري علي خليفة (محررا)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

59- الكواري علي خليفة، و ماضي عبد الفتاح، **لماذا انتقل الأخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ط1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

60- ماركو جان، وآخرون، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، ط1؛ دبي : مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010 .

61- المصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، ط1؛ الجزائر: المكتبة الجزائرية.

62- مغيش حامة كنزة، **جدلية "التحالف والانقسام" في اللعبة السياسية في الجزائر : مقاربة سوسيولوجية سياسية 2017/1997 نموذجا** ، ط1؛ الجزائر : الدار الجزائرية ، 2017.

63- منصور بلقيس أحمد، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن والبلاد الأخرى**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

64- منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطة عمان وقطر**،ط1؛ أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

65- ميهوبي فخر الدين ، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1؛ الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

66- النعيمي أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، ط1؛ عمان: دار زهر للنشر والتوزيع، 2011.

67- النعيمي أحمد نوري، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني**، ط1؛ الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011.

68- النقيب خلدون حسني، و العدواني مبارك، **ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن العشرين**، ط2؛ القاهرة: الهيئة المصري العامة للكتاب، 1991.

69- هلال رضا، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1؛ القاهرة: دار الشروق، 1990.

70- هلال علي الدين (محررا)، **حال الأمة العربية 2014 . 2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

71- هنتغون صموئيل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، ط1؛ الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

72- هيدي توفلر ألفين، (تر: حافظ الجمالي)، **إنشاء حضارة جديدة: سياسة الموجة الثالثة**، ط1، دمشق اتحاد الكتاب العرب، 1998 .

73- ورغي جلال، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال العربي**، ط1؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

74- يللي تشارلز،(ترجمة: محمد فاضل طباخ)، الديمقراطية، ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

75- يونس الجليلي طلال، **قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا** ، (د؛ط)، (د، ب، ن) : (د د، ن)، (د، س، ن).

ج/ المذكرات والأطروحات الجامعية

1- باهي سمير، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية . دراسة لنموذجي تونس وليبيا (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018.

2- بروسي رضوان، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية، الأليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، (مذكرة ماجيستر)،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2009.

3- بلعور مصطفى ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988. 2008) (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010.

4- بن عمراوي عبد الدين، أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (تونس . الجزائر . المغرب)، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017.

5- بوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010.

6- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008

7- توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، (مذكرة ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.

8- خيرة محمد، التحولات السياسية في الإتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية ، (مذكرة ماجيستر)، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة الجزائر، 2004.

9- رمضان عبد المجيد، توجهات السياسة الاعلامية في الجزائر على ضوء على الإصلاحات السياسية، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2016.

10- رويبح حياة، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2018.

11- زبيري عبد الله، النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013.

12- زريق نفيسة، الترسيخ الديمقراطي في الجزائر: المشكلات والأفاق،(أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2016.

13- صهران فاطمة، أنماط انتقال سلطة في شمال إفريقيا، (مذكرة ماجيستر)، قسم العلوم السياسية جامعة سعيدة، 2014.

14- صوالحية منير، قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر: دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري، (أطروحة دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009.

15- صيمود مخلوف، **طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري**، (أطروحة دكتوراه)، قسم الحقوق، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2009.

16- طعيبة أحمد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 . 1994**، (رسالة ماجيستر)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 1998.

17- عمر ريحان فوز نايف، **العولمة وأثرها في عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 . 2006**، (مذكرة ماجيستر) ، جامعة نابلس، 2007.

18- كادي حسين، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**، (مذكرة ماجيستر)،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة، 2008.

19- كريبش نبيل، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية** (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2008.

20- مخلوف بشير ، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، فترة 1989. 1995 " دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ . المحلة.** ، (أطروحة دكتوراه)، قسم علم الاجتماع السياسية، جامعة وهران، 2013.

21- مرزوقي عمر ، **حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

22- مشري عبد القادر ، **النخبة الحاكمة في الجزائر(1989. 2002)** ، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر (يوسف بن خدة)، 2008.

23- ملاح السعيد، **التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي**، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة ، 2014.

د/ الدوريات

1- الأخصاصي محمد، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، **المستقبل العربي**، (د، ع)، (د، س،ن).

2- إدريس جنداري، "الإسلام التقدمي غي تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية"، **مؤسسة مؤمنون بلا حدود للبحوث والدراسات**، المغرب.

3- أرتان آيدن ، "الطقوس الانتخابية الأخيرة في تركيا لمرحلة ما بعد الديمقراطية العصيبة، **رؤية تركية**، (العدد. 12) ، (شتاء، 2014).

4- أصلان علي، " المعنى السياسي لانتخابات 24 حزيران 2018 : السياسة المحلية والوطنية ونظام حكومة رئاسة الجمهورية، **رؤية تركية**؛ (العدد. 7/3)، (خريف، 2018).

5- ألب تكين حسين، " تقييم الانتخابات التركية في 24 يونيو/ حزيران 2018 من خلال مدن الشرق وجنوب الشرق، **رؤية تركية**، (العدد. 7/3) (خريف، 2018).

6- ألطون فخر الدين ، " انتخابات24 يونيو 2018 حجر الأساس لتركيا الجديدة"، **رؤية تركية**، (العدد.3/ 7)، (خريف، 2018).

7- أوزكير يوسف، و أكير رمضان ، "العلاقات المدنية والعسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية"، **رؤية تركية**،(العدد. 7/1)، (ربيع 2018).

8- إيمايا أحمد، "النظام الرئاسي المقترح لتركيا: تقييم السياق والانتقادات"، **رؤية تركية**،(6/2) 2017.

9- بابا عربي مسلم، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **دفاتر السياسة والقانون**، (العدد.19)، (جوان، 2013).

10- بارة سمير ، "التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر: بين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ، (د، ع)، (د، س، ن).

11- بختي نفيسة "مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، (العدد. 01)، (المجلد 05) ، 2016.

12- بركات محمد، "أسباب وأهداف التعديل الدستوري في الجزائر: دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، (العدد. 05)، (جانفي، 2016).

13- بلعور مصطفى، "جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، (العدد. 04)، 2006.

14- بن علي لقرع، "التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات"، **المستقبل العربي**، (د،ع)، (د، س ن).

15- بوحنية قوي، " أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائري: قراءة نقدية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د، ع، ن)، (د، س، ن) .

16- بوضياف محمد ، " الثقافة السياسية في الجزائر (1962 ـ 1988) "، مجلة العلوم الإنسانية (العدد. 11)، (ماي، 2007).

17- بوطيب بن ناصر ، "تطور الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، (العدد. 2)، (المجلد. 2)، 2015.

18- بولعراس فتحي،" **الإصلاحات السياسية في الجزائر بين بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير** " المجلة العربية للعلوم السياسية

19- بوهند خالد، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،(د، ع، ن)،(د، س، ن).

20- تشبينار عمر، " سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة "، **مركز الشرق الأوسط** ،(العدد.10) (سبتمبر، 2008).

21- جابي عبد الناصر، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د، ع .ن) ، (د، س، ن).

22- حليم ليمام محمد ، "الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر 1962. 2016"، **المستقبل العربي**، (د، ع، ن) ، (د، س، ن).

23- حمزاوي زين العابدين ، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د،ع، ن) (د، س ،ن).

24- الخولي معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا ، سلسلة(دراسات وأوراق بحثية)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة تموز/يوليو2011.

25- الدوسري عبد الله بن صالح، عبد الله نقرش، " التحولات الديمقراطية في تركيا"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، (العدد.02)، (المجلد.17)، 2018.

26- رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، العدد7، يناير.

27- زغوني رابح ، "النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجا، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د، ع، ن)، (د، س، ن).

28- زيد عدنان محسن، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين " الدوافع والمعوقات"، **المجلة السياسية والدولية**، (د،ع)، (د، س، ن)

29- سردار غولنر ، و نبي ميش، " الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، **رؤية تركية**، (2/ 6)،(صيف 2017).

30- سعود الطاهر، " أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر" ، **سياسات عربية** ،(العدد. 24)، (كانون الثاني، 2017 .

31- سلطاني ليلة فاطمية، "الحقوق والحريات والواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016"، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**،(العدد. 07)، (أكتوبر،2016).

32- سلمان محمد أحمد، " النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،(العدد. 62)، (د، س، ن).

33- شـالوخ هزبر حسـن ، " حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980 (دراسة تاريخية)" **مجلة ديالى**، (العدد. 28)، 2008 .

34- شايب الذراع بن يمينة، " التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والأفاق)"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (العدد 8)، 2012.

35- شليغم عبير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017: تغيير أم استمرار ...؟"، **رؤية تركية**،(3 /6) (خريف، 2017).

36- صاريباي علي يشار ، "الأحزاب السياسية والنظام السياسي في تركيا "، **رؤية التركية**، (6/2) ،(صيف 2017) .

37- صاريباي علي يشار، "الأحزاب والنظام السياسي التركي"، **رؤية تركية**، (2/7)، (صيف، 2017).

38- الصفاري مطهر، " الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2002 ـ 2018"، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، 2018 .

39- صهران فاطمة، "المعادلة المعاكسة لقاعدة انتقال السلطة دراسة حالة الجزائر(1996. 2014)"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، (العدد 02)، (مايو، 2015.

40- صوباجي محمد زاهد، " نظام الحكم الجمهوري الرئاسي والتحول الديمقراطي في تركيا"، **رؤية تركية** (2/6)،(صيف 2017).

41- عباس الجنابي بثينة، "نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي"، **مجلة كلية التربية الأساسية**،(العدد. 71)، 2011.

42- عباس عمار، " التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (العدد .12) (جوان، 2014).

43- عبد الجبار سلطان نوال، "رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا "، **دراسات إقليمية** ، (العدد. 4)، 2005

44- عبد الجواد جمال، "تركيا تجربة لا تقبل التكرار"، **مجلة العرب الدولية**، (العدد، 1534)، (27 نوفمبر 2009).

45- عربي بومدين، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، (العدد. 03)، 2016.

46- عربي بومدين، "الحركات الاجتماعية في الجزائر وعسر التحول"، **سياسات عربية**، العدد 25، مارس 2017.

47- العزاوي وصال نجيب، "بنية النظام السياسي وصنع القرار السياسي"، **قضايا سياسية**، (العددان 5،6)، (المجلد. 2)، (د، س، ن) .

48- العقون سعاد، "نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية: عراقيل وتحديات"، **مجلة المفكر** (العدد.8)، (د.س. ن).

49- علي أصلان، "المعنى السياسي لانتخابات 24 حزيران 2018 السياسة المحلية و الوطنية ونظام حكومة رئاسة الجمهورية"، **رؤية تركية**، (3/7)، (خريف، 2018).

50- علي ندور محمد، " آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر: الإطار المؤسساتي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د ،ع،ن)، (د، س، ن).

51- غانم دالية، "المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر"، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط** ، أفريل 2019.

52- قاسي فوزية ، وعربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري" **سياسات عربية**، (العدد. 19)، (مارس، 2016).

53- قدرورة عماد ، "الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (ديسمبر،2014) .

54- قدورة عماد يوسف، الانعكاسات الأولى للمحاولة الانقلابية في تركيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (يوليو، 2016).

55- القطعة بلقاسم ،" دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون"، سلسلة : تحليل السياسات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، نوفمبر 2020.

56- قنديل عباس ماهر، "الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي(تقييم حالة)"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، يونيو 2016.

57- قنديل ماهر ، "الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي(تقييم حالة)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (يونيو،2016).

58- كاظم كاظع سناء، "المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، **دراسات دولية**، العدد 45، (د، س، ن) .

59- الكشو منير، "نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية و المداولة العامة : جدال رولز وهابرماس"، **الباب**، (مؤسسة مؤمنون بلا حدود)، (العدد. 10)، (شتاء، 2017).

60- كعيبوش عمر، و درش وسيلة، "الضرورة النظرية والمنهجية للدراسات المستقبلية"، **دفاتر المتوسط** (العدد. 06)، (جوان، 2015).

61- كورو أحمد، " ارتفاع و انخفاض الوصاية العسكرية في تركيا: الخوف من الاسلاماوية، والانفصالية الكردية والشيوعية"، **رؤية تركية**، (6 / 13)، (صيف، 2013).

62- كوسا طلحة، "ديناميات الهوية في الانتخابات التركية الأخيرة: يونيو ونوفمبر"، **رؤية تركية**،(5/1) 2015.

63- لخضاري منصور، "الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1988 1992)"، **المستقبل العربي** (د، ع، ن) ،(د، س، ن).

64- لقان خلوق، "صلاحيات السلطة التشريعية في رقابة السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي من النمط التركي"، **رؤية تركية** (6/2)،2017.

65- ماضي عبد الفتاح، "الجيوش والانتقال الديمقراطي ... كيف تخرج الجيوش من السلطة؟"، **سياسات عربية**، (العدد.24)، كانون الثاني 2017.

66- مباركية منير ،"الانتخابات التشريعية في الجزائر(10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أكتوبر 2012.

67- مجاهدي كمال، "المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية الإسبانية: نظرة موجزة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (د، ع)، (د، س، ن).

68- مجيد حميد منتصر، "الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا"، (د، إ، م)، (د، ع)، (د، س ن).

69- محمد شهاب مجيد، و آخرون، "الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، (العدد. 2)، (آذار، 2010).

70- محمد محمود مهدي، "إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري"، **سياسات** العدد 16، (سبتمبر 2015).

71- محمود أحمد وليد، "المصالح السياسية للطبقات الاجتماعية في تركيا"، **دراسات إقليمية** ، (العدد 04)، 2005.

72- مزاري فضيل ابراهيم، "مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكة العلاقات الزبونية"، **المستقبل العربي**، (العدد . 460)، (يونيو، 2017).

73- مساعيد فاطمة،"التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، **دفاتر السياسة والقانون**، (عدد. خاص)، (أفريل،2011).

74- مكي دينا هاتف، "مستقبل دور المؤسسة في الحياة السياسية في تركيا، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، (العدد. 13)،(د، س، ع).

75- ميش نبي، " التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز 2016"، **رؤية تركية**، (5/3)، (خريف 2016).

76- ميش نبي، و هزال دوران، "انتخابات 24 يونيو 2018 ومدلولها في السياسة التركية"، **رؤية تركية** (7/3)، 2018.

77- ناجي عبد النور، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014 وعسر المرحلة الانتقالية"، **سياسات عربية** ، (العدد.11)، (نوفمبر، 2014).

78- ناصر جابر أيات، "دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية التركية"، **مجلة كلية التربية السياسية**، (المجلد. 20)، (العدد. 85)، 2014.

79- ناصوري أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (العدد. 2)، 2008.

80- النداوي خضير أحمد عباس، و كاظم محمد كريم، " التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، (العدد. 29)، (المجلد.11)، 2015.

81- نور الدين محمد، "تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية"، **شؤون الأوسط**، (العدد. 152) (شتاء، 2016).

82- نوري إدريس، "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة"، **سياسات عربية**، (العدد 19)، 2016.

83- وحدة تحليل السياسات، "الانتخابات التشريعية: برلمان جديد .. وتحديات كبيرة"، **مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ، (سلسلة مواقف) ،2017.

84- وكرم يلدريم ، أجارك أوغلو علي، "عاصفة الانتخابات في تركيا : دلالات نتائج انتخابات يونيو ونوفمبر 2015 "، **رؤية تركية**، (5/1)، 2016 .

ه/ الملتقيات والندوات:

1. إبن الطيب إدريس، الديمقراطية والقبلية في إفريقيا: الصومال نموذجا، ورقة قدمت **للندوة الدولية "إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل"**، نيامي ، النيجر،2008.
2. بوعمامة زهير، "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر"، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
3. حمدوش رياض ، تطور مفهوم التنمية السياسية، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية إشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات "**، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي16 - 17 ديسمبر 2008 .
4. حميداني سليم، إدراك القادة العرب لمضمون التحول السياسي على ضوء أحداث الربيع العربي 2011، مداخلة قدمت **للملتقى الوطني "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"**، قسم العلوم السياسية ،جامعة سكيكدة، 28 .29 آفريل 2012.
5. ذبيح عادل ، مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ،نحو الديمقراطية تشاركية ، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "الإدارة المحلية والخدمة العمومية: واقع وأفاق"**،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، يومي 12-13 مارس2013.
6. رمعون حسن ، (تر: محمد داود)، الاستعمار، الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر: العلاقة بين الديني والسياسي، مداخلة مقدمة للملتقى :**" الديانات التوحيدية في الجزائر عبر الأزمنة: اليهودية المسيحية والإسلام، مركز اليونسكو"**، باريس ، يومي 30_ 31 جانفي 2003.
7. عبد القادر عبد العالي ، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات"** ،قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 16-17 ديسمبر2008.

8. عنصر العياشي ،"التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق"، ورقة مقدمة **للندوة حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية**، عمان: جامعة أل البيت، والمعهد الديبلوماسي الأردني، يومي 18 ـ 19 ماي، 1999.

9. فرحاتي عمر، و فريجة أحمد، "مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مداخلة مقدمة في **إطار أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة.

10. لخضاري منصور،"النخبة العسكرية والانتقال الديمقراطي في بلدان الربيع العربي: التموقع و الأدوار الندوة الدولية: **النخب والانتقال الديمقراطي : التشكل والمهمات والأدوار**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، تونس، 14 . 16 يوليو 2016.

11. ماضي عبد الفتاح، مداخل الانتقال لنظم حكم ديمقراطية، ورقة قدمت **للقاء الثامن عشر "دراسة مقارنة للدول العربية مع دول أخرى"** ، 2008.

12. نايت سعدي إلهام، " طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة مقدمة للملتقى الأول حول التحول الديمقراطي في الجامعة، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.

و/ المنشورات الالكترونية

1. أبو زاهر نادية، "قراءة في مقالة دانكورت روستو: التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، **الحوار المتمدن**، العدد 2092، (7 -11 - 2007)، نقلا عن :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114522

2 ـ بابا العربي مسلم، " المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، نقلا عن:

https://www.startimes.com/f.aspx?t=20749490

3 . بلحاج صالح ، "التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات"، نقلا عن :

(http://www.univchlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf)

4 . بن علي لقرع ، " الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين،(21 أغسطس، 2017)، نقلا عن :

https:// democraticac .de/ ?p=48593

5 ـ بهاء الدين شيماء ، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية (الورقة الأولى: خرائط القوى السياسية التركية)، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، (16، يونيو، 2016)، نقلا عن:

https://eipss_eg.org/%D8%AE%D8%B1%D8%A6%D8%B7

6 . بوشامة باديس، " النخبة السياسية في الجزائر: المسارات والملامح"، نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.researchgate.net/publi
fy_aljazayr_almsart_walmlamh_jamt_altarf_waq_ainkhb cation/273763059_alnkhbt_alsyast

fy_aljazayr_fyrf_2015&ved=2ahUKEwj7ho2UpNXuahWEQhUIHWyVAQ8DFjAAegQIARAB&usg=AOvVaw3BRFvq3saleulztPBFfLX6

7 . بولعراس فتحي، "مشروع تعديل الدستور الجزائري: السياق، المواقف، والاحتمالات الممكنة"، مركز الجزيرة للدراسات ،(26. مايو.2013). نقلا عن:

http:// studies.algeria.net /ar/reports/2013/05/201352619349330319.html

8 . توفيق إبراهيم حسنين ،" الانتقال الديمقراطي : إطار نظري "، نقلا عن:

(http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm) .

9 . ثنيو نور الدين، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3A09DF28-0AA2-4BED-AA70-3F3D6DBFBDB1

10 ـ جابي عبد الناصر، "وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة"، مركز الجزيرة للدراسات، (03 جانفي 2016)، نقلا عن:

http:// studies .aljazeera.net/ar/reports/2016/01/2016131124413923.html

11 ـ الحرة، " تقرير جديد عن الديمقراطية في تركيا ... ليس في عهد أردوغان؟، (15، أفريل، 2020)، نقلا عن:

https://ww.google.com/amp/s/www.alhurra.com/turkey/2020/04/15

12 ـ رحال بوتريك، " الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي"، نقلا عن:

world democracyhttp://Studies.aljazeera.net/files/arab

13 . زاهي بشير المغيربي محمد ،" الديمقراطية والإصلاح السياسي... مراجعة عامة للأدبيات"، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006 نقلا عن:

http://www.arabrenewal.info

14 . زغلول سوسن زغلول السيد علي مصطفى، "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011 ـ 2016"، المركز الديمقراطي العربي،(27، يوليو، 2016)، نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http: //democratic.de/?%3fp%3D34699&ved=2ahUKEwj_ibr7k9PuAhVCXhoKHSHrBxgQFjAAegQIBBAC&usg=AOvVaw3bQeNB5DCY9_8oPEgdfnp2

15 ـ الصيداوي رياض ، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة2، **الحوار المتمدن**، (العدد .1853)، (13، 03، 2007)، نقلا عن:

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91087

16 ـ عبد الجليل طارق، " الساسة والعسكر في تركيا : واقع العلاقة ومآلها"، مركز الجزيرة للدراسات، (16 اكتوبر، 2012)، نقلا عن:

https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/10/1012101111018502194.htlm

17 . عبيد هناء، " الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد 11سبتمبر"، جريدة الأهرام، العدد 43958، السنة 131، (14 أفريل 2007)، نقلا عن:

http:// yyy.ahram.org.eg/archive/2007 / 4/14/OPIN6.HTM

18 ـ السطي عبد الإله، "أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، نقلا عن:

http://www.arab-csr.org/index.php/component/content/article

19 . عزوزي عبد الحق،" الدساتير المغاربية بين الجمود والتكيف"، جريدة الاتحاد، (د، ع، ن) (16، سيتمبر 2013)، نقلا عن :

http://www.google.com/url=https://www.alitihad.ae/wejhatarticle/74747

20 . علي خليفة الكواري، "الخليج العربي والديمقراطية : حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي" الدوحة، (10/2/ 2001) ص. 11، نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://dr_alkuwari.net/net/sites/ak ak/files/manuscript_gulf_and _democracy.pdf

21 . القاضي باسل عبد المحسن، "الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت"، نقلا عن:

http://vb.arabsgate.com/showthread.php?p=3626867

22 . مجهول، "التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر"، جامعة الشلف، الجزائر نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.univ_chelf.dz/uhbc/se dic_2008_21 minaires_2008/ dicembre 2008 /com pdf&ved=2ahUKEwiF2KzE1DuAhVnmeAKHXQOCOYQFJAAegQlARAB&usg=AQv VdqlNe7YVKd5XPP1myg

23 . مجهول، "أوربا ودعم الديمقراطية في إفريقيا"، نقلا عن :

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ87.HTM

24 . مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية، نقلا عن:

/url ?https://www.google.com sa=t &source=web&rct=j&url=http://boulmelkahel.yolasite.com/resources/

25 . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا وتعديلاته لغاية عام 2011"، نقلا عن :

www.constitureproject.org

26 . نوي الجمعي، " التأطير والوساطة السياسية كآليات لتسيير التغيير السياسي في المجتمعات العربية، نقلا عن:

http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://www.philadelfelpia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_seven/nawi.doc&ved=2ahUKEwjtirz43tLuAhVmQxUIHYy8B_sQFjAAegQIARAB&usg=AOvVaw1F56sPPtgavca2K

27 . حنان عزو نبهان، " موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا "، دراسات اقليمية ، 5(11)، نقلا عن :

http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.asj.net/iasj/download

28 . بن علي لقرع ، تركيا من الانقلاب العسكري إلى الترسيخ الديمقراطي،(13، ديسمبر، 2016)، نقلا عن : http://www.politics_dz.com

ثانيا: باللغة الأجنبية

A/Books

1- Guillermo O 'Donnel , C.Shemitter, and Laurence Whitehead , **Transition From Authoritarian Rule : Southern Euroupe** , The John hopkins University Press , 1986 .

2- Strom Lise, **Democratization in Morocco: the political elite and struggles for power in the post_ independence state** , 1rst puplished; NewYork: Routledge , 2007.

3- Borchert Jent, and Zeis Jurgen, **the Political Class Advanced Democracies** , First published , New York : Oxford of university , 2003.

4- Aghrout Ahmed, and M.Bougherira Redha , **Algeria in Transition: Reforms and Development Prospect**s,1rst-edi ; London: Routledge Curzon , 2004 .

5- Nwonwu Francis, and Kotze Dirke, **African Political Elites : The Search Of Democracy And Governance**, 1rst published ; South Africa : Africa Institute of South Africa ,2008.

6- Heper Metin, and Sayari Sabri, **political leaders and Democracy in Turkey** ,United of America :Lescington Books ;2002.

7- Gul Huseyen, and M.Kris Hakan ,« Democratic Governance Reforms in Turkey and Their Implications», Springer : New York , (W.Y.P).

8- Hervé Gan, **La turquie** , (Without. E),(Without.C .P), (Without ,P .H),1997.

9- Ozbudun Ergun , and Gençkaya Omer Faruk , **Democratization and The Politics of Constitution_ Making in Turkey** , New York : Central European University Press, 2009.

10- Mehran Kamrava ,**Democracy in The Balance Culture and Society in the Midlleeast**, 1rst published ; New jersey : Cathom House publishers, .1998.

11- Robert , and Rustow Dankwart,**Political Modernization in Japan And Turkey** , 1rst Edition ; New Jersy : Princeton Legacy Liberary , 1964.

12- Saikal Amin, and Schnabel Albrecht **, Democratization in the Middle East : Experiences , Struggles , Challenges** , 1rst published ; New york : United Nations University ,2003.

13- Zurcher Erik Jan, **Turkey : A Modern History** , 1rst edition ;London :I.B.Tauris , 1993.

14- Feroz Ahmed , **The Making Of Modern Turkey** , 1rst Edition , London : Routledge, 1993 .

15- Hervé Gan, **La turquie** , (Without. E),(Without.C .P), (Without ,P .H),1997.

16- Heper Metin, and Landou Jakob, **Political Parties and Democracy in Turkey**, 1rst published London: I .B . Tauris . Co Ltd , 1991.

17- A. Cook Steven, **Ruling But Not Governing: The Military And PoliticalDevelopement in egypt, algeria and turkey** , 1rst Edi ; United states of America: the johns hopkins ,2007 .

B/Periodical

1- ABAN-UNAT Nermin, « Patterns Of Political Modernization And Turkish Democracy», **The Turkish Yearbook** , (Vol. XIX), 1979.

2- Achour Omar, Unlucayakl Emre, "Islamists ; Soldiers,, and conditional democrats ; comparing the behaviors of Islamists and the behaviors of islamists and the military in algeria and Turkey», **The journal of Conflicts studies**, Winter 2006.

3- Addi Lhouari, « les partis politique en algérie », **Revue de L'occident Musilman et de la Méditerranée** , Associations pour L'étude de Science humaine en Afrique du nord, 2005 ,Tom 2: Le maghreb(N.111-112).

4- Addi Lhouari, « the algerian Regime after The Ara b Revolts », **Mediterranean Yearbook** 2013.

5- Alaranta Toni," turkey's Political Direction: Authoritarianism, Liberal Democracy Or Dissolution", **The Finish Institute of International Affairs**, (January , 2016).

6- Arslan Ali, «The Turkish Power Elite», **International Journal Of Human Sciences**, Vol. 3,

7- Arslan Ali, « The Evaluation Of Parliamentary Democracy In Turkey And Turkish Political Elites », **HAOL** , (Num.6) , 2005 .

8- Begum Burak , « The Role of the Military in Turkish Politics:To Guard whom and from what ? », **European Journal of Economic and Political Studies**, (Vol .4, 1), 2011.

9- Benli Altunisk Meliha , « The Turkish Model And Democrarization In The Middle East », **Arab Studies Quarterly** (Volume. 27),(Numbers , 1 & 2), (winter/ spring 2005) .

10- Berenskotter Felix, « Approaches to Concept Analysis» ,**Millennuim : Journal of International Studies** ,(27, June 2016) .

11- Blondiaux Loic ,"les Tournants Historique de la science politique Américaine" ,**politics** , N040 ,1997.

12- Carthers Thomas, « The End of The transition Paradigm »,**journal of Democracy** ,(Vol. 13) , (N0 , 3) , (Jul, 2002).

13- Dinç Guneyt, «Societal Cleavages And The Formation Of The Turkish Party System Since 1950», **GEU Political Science Journal**, (Vol. 7), (N0.4), 2012.

14- Dorronsoro Gilles, et Benjamin Gourisse,« Une Clé De Lecture Du Politique En Turquie :Les Rapports Etat-Partis » **Politix**, (N .107), 2014.

15- F. Weiker Walter, « The Ottoman Bureaucrac : Modernization and Reform », **Adminstrative Science Quarterly**,Vol .13, No.3, (Dec, 1968).

16- Fearon James, and Laitin David , « Algeria», **Stanford University.**

17- Gole Nilufer, « Secualrism And Islamism In Turkey :The Making Of Elites And Counter-Elites», **Middle East Journal** Vol .51,NO.1,(Winter ,1997) 2011.

18- Hachemaoui Mohamed, « Permanances du Jeu Politique en Algerie » ,**politique etrangére** N .2 été, 2009).. (

19- Haugom Lars, « The turkish Armed Forces in Politics» ,**IFS insights** , Oslo , 2012 .

20- Howard J.Wiarda, " Southern Europe, Eastern Europe, and Comprative politics: "Transitiologie" and the for New Theory", **East European politics and Societies**, 2001.

21- Huntington Samuel," How countries democratize?", **political science quartly** , vol 106, n04 , winte , 1992.

22- Hydman Steven, « La question de la démocratie dans les travaux arabe » , **Critque International** , N0 17 , (October 2002).

23- Jordan Gans_ Morse ,"Searching ForTransitologists : Contemperay Theories of Post _ Communist Transitions and The Myth of a Dominant Paradagm»",**Post_ Soviet Affairs** ,2004.

24- Jose V. Ciprut , « Democratizations : perspectives and Contexts » , **Democratizations : Comparisons, Conforontations, And Constrasts**, 2008.

25- Karkas Gemal, (translation : Kersten Horn)« Turkey : Islam and Laicism Between The Interests Of State, Politics,and Society », **PeaceResearch Institute Frankfurt**,Prif Reports, (N0.78) , 2007.

26- L. Epestin David , and Others ," Democratic Transitions" , **American journal of political science**,vol.50,N0 3,(Jul. , 2006) .

27- L. Munck Gerardo , " The Regime Question Theory Building in Democracy Studies", Word Politics, N. N054, ,(October 2001).

28- L.Manolov Georgie , "The Political Class _Defenition And Characteristics, Democracies", **Economics and Organization**(Vol.9) ,(N. 20), 2012.

29- L.Manolov Georgie, "The Political Class _Defenition And Characteristics, Democracies",Economics and organization, vol.9, N.20, 2012.

30- L.Munck Gerardo , "The Regime Question : Theory Building in Democracy Studies" , **World Politics** , N0 54, (October, 2011).

31- McLarn , Laure M, and Cop , Burak , « The failure of democracy in turkey : a comparative analysis », **Government and Opposition** ,(Vol.46) ,(No.4) ,(October , 2011) .

32- Morlino Leonardo," Consolidation Démocratique : La Théorie De L'ancrage",**RevueInternationaledePolitiqueComparée** , (vol. 8), N02, 2001.

33- Munck Gerardo , « Democratic Transition in Comparative Studies, Comprative Politics, vol.26,N0.3, (Apr.,1994).

34- N0. 2 , 2009

35- Nemar Radidja , « Au_ Dela des casernes . Le Role De L'armee en Algérie » , **Les Cahiers de L' orient**(N 0 .100), 2000 .

36- Nwagu.G.A.I, "Democracy: Its Meaning and Dissenting Opinions of the Political Class in Nigeria : A philosophical Approach" ,**Journal of Education and Practice** ,(Vol.6) ,(No4),2015 .

37- of Third wave Democracies », **British Journal of Political Science**, (Vol . 9 /NO.2) ,(June. 2001) .

38- Ozzano Luca, « Religion,Political Actors ,and Democratization : The Turkish Case », **Politics and Religion** (September, 2013).

39- Pereira Matos André, « The Role of Military in The Turkish Democracy : Are the Military The Guardians of or Threat to The Turkish Democracy ?», **IRTS**, (Volume . 3),(Issue, 1),(Spring, 2013) .

40- Quandt William," Algerian's Transition to Whar? ", **The Journal of North African Studies**,(Vol.9), (No.2) ,(Summer 2004).

41- **Revue Française de science Politique**, 23 anné ; N01, 1973.

42- Richard Joseph, « Democratization in Aferica after 1989 : Compartive and Theoretical perspectives, **Comparative Politics** , Vol .29 ,No.3 , (April, 1997).

43- Richard Rose , And DohChull Shin, « Democratization Backwards :The Problem of Third wave Democracies », **British Journal of Political Science**, (Vol . 31) ,(NO.2) , (Apr, 2001) .

44- Sayari Sabri, « Towards a New Turkish Party System? », Faculty of Arts and Social Sciences Sabancı University, Istanbul, Turkey, **Turkish Studies** , (volume.8), (Issue, 2), 2007.

45- Sevgi Goral Ozgur , And Vimalarjah Luxshi, « Democratization in Turkey : Policy Implications and Support » ,Berghof foundation , Germany..

46- Shedler Andreas, "Comment Observer La Consolidation Démocratique", **RevueInternationalePolitiqueComparée ,**Vol8, N^{0}2, 2001.

47- Unsaldi Levent, «Du Role Politique De L'Armée En Turquie», **Revue Tiers Monde**, (N0.194) (2 ;2008) .

48- Volpi Frédéric, « Algeia's Pseudo –democratic politics: Lessons for Democratization in the Middle East »,**Democratization journal** ,(Volume. 13), 2006.

49- Wernfels Isabelle, "An Equilibrium Of Instability : Dynamics And Reproduction Mechanisms Of Algeria's Political System", **Confluences Méditiranée** , (N0.71), 2009.

C/ UniversityThesis

1_ Arslan Ali, **Who Rules Turkey ?**, PHD Thesis , Departement of Sociology ,University Of Surrey 1999.

2_ Turker Sahin, **Internal and Exrenal Dynamics ofTransirion to Democracy In Turkey Between 1945 And 1950,** (MasterThesis), The Departement of History , Middle East Technical university, (September; 2012).

D/Forums and Seminars

1- Daimond Larry, **« Civil Society And The Development OF Democracy »** , (Working Paper .101) , June 1997 .

2- Higly John, and Michel G.Burton, " Democratic transitions and Democratic breakdowns: The Elite Variable" ,**Pre_Puplication Workink Papers of The Institute of Latin American Studies**, University of Texas at Austin, (Paper No. 88 _03).

3- Layachi Azzedine, « Political Liberalisation and Party Radicalisation in Algeria : The case of Islamic Front Slavation » Accassional Paper N0 21, « Political party Systems in Africa Projects », **South African Institute of International Affairs** , (June. 2009) .

4- W .Lovell David, « The Challanges for Democracy in Turkey », Paper presented to: **the 21st IPSA world Congress** Santiago, Chile , 12_16 July 2009 .

E/Electronic Articles

1- A .Del Valle , « La Turquie n'est pas une vraie démocrarie » :

2- Anonymous, "Ottoman Political Hierarchy » , according to :

3- Boubekeur Amel, « Countries At The Crossroads 2011: Algeria », Frredom House, 10November 2011, According by:

4- Brian Terranova , « Algeria: The Obstacles to Democracy » ,According to:

5- Gil Ata, « Turquie : Cinquante Années de République Du Parti Unique à multi partisme », **Monde Diplomatique** ,(Octobre , 1973), : **http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.monde_deplomatique .fr/1973 /10 /A/31841&ved=2ahUKEwisiejK8NDuAhXic98HeiKREQFJAAegQIBBAC&usg=AOvVaw3E_6XOrP_e4_chyv35YLma.**

6- Hagman Tobias , « La transitologie : mode d'emploi pour la transition et la démocratie ?» , According to :

7- Heper Metin, « **The political Role of Bureucracy In The Otooman _Turkish State : Some Observations From The Perspective of Comparative Public AdminstrationTheory** .

8- Higely Jhon,« Elite Theory in Political Sociology », University of Texas at Austin, According to: **http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://www.citessersx.ist.psu.edu/viewdoc/download%3Fdoi%3Drep1%26type.**

9- **http: //www.e-ir.info/2011/08/13/algeria-the-obstacles-to-democracy/**

10- **http:// www.refworld.org/docid/4ecba654c.html.**

11- **http://hal_sciencespo.archives_ouverts.fr/hal_01070538.**

12- **http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.lecavalierblue.com/wp_content/uploads/2016/11extrait_178.pdf&ved=2ahUKEwiw44SXgNHuAhVvURUIHbVMC5UQFJAAegQIARAB&usg=AOvVaw29wJE93q67MDWmk_oift.**

13- **http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://www.core.ac.uk/download/pdf.**

14- **http://www-bcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck_Leff%20CP%201997.pdfmunk modes.**

15- **https://www.hierarchystructure.com/ottoman-political-hierarchy**

16- J. Weathon Kiristan ,"Transitions From Authoritarian Rule : An Iterative Model",2001 , According to : **http://www.google.com/url?sa=source=web&rct=j&url=http://www.Oss.net/dynamaster/file_archive/040319 /aa1115fbb5880b64176f3327c89e282d5/OSS2002_02_16.pdf&ved=2a**

17- L. Munck Gerardo , and Carol SkalniKLeff ," Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative perspective" , According to :

18- Louarn Jean_Jaques , Invité Afriqie : Isabelle wernfels : en Algérie , « Bouteflika divise pour mieux régner » ,Rfi.fr , 24/02 /.2017:**https://www.rfi.fr/fr/emission/20170224_isabelle_wernfels_algerie_bouteflika_divise_mieux_regner.**

19- Martinez Luis, « Algerie: La Victoire De Abedlaziz Bouteflika » , Institut d'Etudes de Sécurité de L'union european, According to:

20- Mclaren Lauren, and Cop Burak, « The Failure Democracy in Turkey : A comparative analysis», School of Politics and International Relations, ,University of Nottingham, According to:

21- **tobiashagmann.freeflux.net/files/media/publications/newspaper/hagmann_acontrario-1998.pdf.**

22- Wernfels Isabell, « Who is in Charge ?Algerian Power Sructure And Their Resilience To Change »,**février 2010, http:// www .ceri_sciences_po .org.**

فهرس المحتويات

فهرس محتويات

شكر وعرفان	
مقدمة:	أ-ل
الفصل الأول: مقاربة معرفية للدراسة.	
➢ المبحث الأول: العملية السياسية الديمقراطية: خلفية في المفهوم والنظرية.	15
المطلب الأول: الديمقراطية: نقاشات في المفهوم.	16
أولا: في معنى الديمقراطيـــة.	16
ثانيا: مرتكزات الديمقراطية.	24
ثالثا: التطور التاريخي لمضامين الديمقراطية.	27
المطلب الثاني: بحث في مفهوم العملية السياسية الديمقراطية	30
أولا: تعريف العملية السياسية الديمقراطية.	30
ثانيا: حقل السياسة المقارنة و جذور الاهتمام المعرفي بموضوع الدمقرطة.	36
المطلب الثالث: العملية الديمقراطية: بحث في الديناميات والأنماط.	49
أولا: محفزات العملية الديمقراطية.	49
ثانيا: أنماط العملية الديمقراطية.	59
المطلب الرابع: المداخل النظرية المفسرة للعملية الديمقراطية.	68
أولا: المدخل التحديثي.	68
ثانيا: المدخل الانتقالي.	71
ثالثا: المدخل البنيـوي.	73
➢ المبحث الثاني : الإطار النظري للطبقة السياسية.	75
المطلب الأول: الطبقة السياسية: الإشكال المفهـــوماتي.	75
المطلب الثاني: الطبقة السياسية و العملية الديمقراطية: بحث في حدود التأثير.	82

أولا: الطروحات النظرية المفسرة للدور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.	82
ثانيا: الأدلة الإمبريقية للبرهنة على مركزية الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.	85
⮚ خلاصة واستنتاجات.	88
الفصل الثاني: الطبقة السياسية و مسارات العملية الديمقراطية: حالة الجزائر.	
⮚ المبحث الأول: تفكيك بنية الطبقة السياسية الجزائرية.	92
المطلب الأول: السياقات التاريخية لتشكل الطبقة السياسية الجزائرية المعاصرة (الحركة الوطنية ـ 1962م).	93
المطلب الثاني: الطبقة السياسية الجزائرية: خيار الأحادية الحزبية وإشكالية بناء الدولة(62 19م ـ 1989م).	96
المطلب الثالث: الطبقة السياسية الجزائرية فترة التعددية الحزبية: بحث في صراع الدولة والمجتمع (1989م ـ 2018م).	100
⮚ المبحث الثاني: الديناميات المفسرة للحظة الديمقراطية في الجزائر.	112
المطلب الأول: المحفزات الداخلية الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية.	113
أولا: محفزات سياســـة.	113
ثانيا: محفزات اقتصاد ـ اجتماعية.	117
ثالثا: محفزات ثقافية.	120
المطلب الثاني:المحفزات الخارجية الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية.	124
⮚ المبحث الثالث: الآليات الناظمة للعملية الديمقراطية في الجزائر.	127
المطلب الأول: مقاربة الإصلاحات الدستورية والعملية الديمقراطية.	128
أولا: دستور 1989م.	130
ثانيا: دستور 1996م.	132
ثالثا: التعديل الدستوري لسنة 2002م.	134

رابعا: التعديل الدستوري لسنة 2008م.	135
خامسا: التعديل الدستوري لسنة 2016م.	137
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية وواقع العملية الديمقراطية.	140
أولا : الأحزاب السياسية.	140
ثانيا: الانتخابات .	150
➢ خلاصة واستنتاجات.	172
الفصل الثالث: الطبقة السياسية و مسارات العملية الديمقراطية: حالة تركيا.	
المبحث الأول: تفكيك بنية الطبقة السياسية التركية.	
المطلب الأول: انحدار الطبقة السياسية العثمانية التقليدية وبروز ترتيب طبقي جديد (1808 م ـ 1923م).	177
المطلب الثاني: صعود الطبقة السياسية الكمالية وعملية بناء الدولة . الأمة التركية (1923 م ـ 1946م).	187
أولا :البيروقراطية العسكرية كمؤسس للدولة وحامي للنظام العلماني التركي.	187
ثانيا: فشل الكمالية كمقاربة إصلاحية فوقية وإزاحة من الأسفل للطبقة البيروقراطية المهيمنة.	191
المطلب الثالث: الطبقة السياسية التركية في فترة التعددية السياسية: بحث في صراع الدولة والمجتمع.	198
أولا: الطبقة السياسية التركية بين الفترات الانتقالية،الأزمات السلطوية، والتدخلات العسكرية (1950م ـ2002م).	198
ثانيا : تصدر الطبقة السياسية المحافظة للمشهد السياسي التركي (2002م ـ 2018 م) .	208
➢ المبحث الثاني: الديناميات و المداخل الناظمة للعملية الديمقراطية في تركيا.	215
المطلب الأول: المحفزات الدافعة للتحرك نحو الديمقراطية.	215

المطلب الثاني: مقاربة الإصلاحات الدستورية والعملية الديمقراطية.	218
أولا: الإصلاحات الدستورية المتبناة منذ الانتقال الديمقراطي لغاية صعود حزب العدالة والتتنمية .	219
ثانيا: الإصلاحات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية (2002م . 2018م).	224
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسيـــة وواقع العملية الديمقراطية .	229
أولا: الأحزاب السياسية.	229
ثانيا : الانتخابات.	234
➢ خلاصة واستنتاجات.	245
الفصل الرابع : الطبقة السياسية و العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا: مركزية الدور ومخرجاته.	
المبحث الأول: القوى الفاعلة داخل المجال السياسي والعملية الديمقراطية في الجزائر.	250
المطلب الأول : العسكر و العملية الديمقراطية : بحث في حدود التأثير.	250
المطلب الثاني: أثر القوى الإسلامية على العملية الديمقراطية.	259
المبحث الثاني: القوى الفاعلة داخل المجال السياسي والعملية الديمقراطية في تركيا.	267
المطلب الأول : العسكر و العملية الديمقراطية : بحث في حدود التأثير.	267
المطلب الثاني: أثر القوى الإسلامية على العملية الديمقراطية.	276
المبحث الثالث : استراتيجيات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا .	284
المطلب الأول: الجزائر: بحث في معيقات و آليات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية	284
أولا : العوامل المعيقة لدور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.	284
ثانيا: الميكانيزمات الكفيلة بتفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.	288

المطلب الثاني: تركيا : بحث في معيقات و آليات تفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.	289
أولا : العوامل المعيقة لدور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.	289
ثانيا: الميكانيزمات الكفيلة بتفعيل دور الطبقة السياسية في العملية الديمقراطية.	291
المبحث الرابع : المآلات المحتملة لمستقبل العملية الديمقراطية في الجزائر وتركيا.	293
المطلب الأول: العملية الديمقراطية في الجزائر : سيناريوهات النجاح والفشل .	293
أولا : سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو التغيير والنجاح .	283
ثانيا : سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو الاستمرارية والفشل .	297
المطلب الثاني: العملية الديمقراطية في تركيا: سيناريوهات النجاح والفشل.	299
أولا: سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو التغيير والنجاح.	299
ثانيا: سيناريو اتجاه التجربة الديمقراطية نحو الاستمرارية والفشل.	301
➢ خلاصة واستنتاجات.	303
الخاتمة.	306
المصادر والمراجع	
فهرس المحتويات	
الملخص	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يحدد مفاهيم الديمقراطية	22
02	يوضح عملية الانتقال الديمقراطي في العالم الحديث	44
03	توضيحي للقائمة الأحزاب المعتمدة لغاية سنة 1991	143
04	يوضح نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991	157
05	يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة1997	158
06	يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002.	160
07	يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2007 .	161
08	يوضح عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب في تشريعيات 10 ماي 2012 وحصة النساء منها.	164
09	يوضح ترتيب القوائم حسب عدد المقاعد المتحصل عليها في تشريعيات 2017	168
10	يوضح طبيعة الإصلاحات الكمالية(1923 . 1936.	194
11	تداول رؤساء الجمهو²رية التركية الحديثة على السلطة طيلة الفترة الممتدة من 1923 إلى غاية سنة 2014.	237
12	النتائج المتحصل عليها في الانتخابات العامة 2002 ، 2007	240
13	يوضح تحولات عملية التصويت الأولية من يونيو إلى نوفمبر 2015	242
14	يوضح الانقلابات و المذكرات العسكرية في العهد الجمهوري	269

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح نمو وتضاؤل الديمقراطية في العالم	45
02	يوضح المقاربة التحديثية	70

ملخص:

يبحث موضوع هذه الدراسة المقارنة في طبيعة الأدوار التي تلعبها الطبقة السياسية في عملية الدمقرطة في كل من الجزائر وتركيا، و التي لا تزال مستمرة منذ عقود من الزمن، حيث شهدت موجات ردة كثيرة مما جعل أنظمتهما السياسية تصنف ضمن الديمقراطيات الناقصة أو المشوهة، من خلال التعرض للتحولات التاريخية التي شهدتها بنية الطبقة السياسية لفهم منطق التجاذبات، الصراعات والانقسامات الحاصلة داخلها، ومسارات تطور العملية الديمقراطية بالإضاءة على ديناميباتها و الآليات الناظمة لها بسبب تأثير الماضي على الحاضر والمستقبل، من أجل تسهيل عمليات فهم، تفسير والتنبؤ بأدوارها قيد المقارنة بدقة، بهدف تحديد التوافقات والاختلافات، ومن ثمة الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها و المساهمة في تفكيك التعقيد المصاحب للظاهرة السياسية.

الكلمات المفتاحية: العملية السياسية، الطبقة السياسية، الجزائر ، تركيا.

Abstract :

The subject of this comparative study examines the nature of roles that the political class plays in the democratization process in both Algeria and turkey, which is still going on for decades, as it witnessed many waves of regression, wich made its systems classified in the category of deficient or distorted democracies , through exposure to the historical transformations in the structure of the political class in order to understand the logic of attracting , conflicts and divisions taking place in within it, and the development paths of the democratic process by highlighting its dynamics and the mechanisms regulating it due to the influence of the past on the present and the future, to facilitate the process of understanding, interpreting , and anticipating their roles being accurately compared, with the aim of identifying consensus and differences, and from there, answering the problematic study , testing its hypotheses, and contributing to dismantling the complexity associated with the political phenomenon.

Key words: political process, political class, Algeria, Turkey.